

الفتاوى العالمية

فى الفروع الحنفية

الجلد الرابع منها

قد طبع فى المطبع المسمى

باية وكيشن پريس

باصراروء ساء الكميئية لمداوس الهند نهار غرة الجُمادى الاخرى

سنة ١٢٤٨ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية

طابق يوم ثالث وعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٣٢ من السنين المسيحية

المصحح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم

**

فهرس جلد رابع فتاوى عالمگيري

كتاب الدعوى

- الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها
وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفته
المدعى من المدعى عليه ١
الباب الثاني فيما تصح به الدعوى
وما لا يسمع ٢
الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ٢
الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى
العين المنقول ٦
الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار ١١
الباب الثالث في اليمين ١٧
الفصل الاول في الاستحلاف
والنكول ١٧
الفصل الثاني في كيفية اليمين
والاستحلاف ٢٢

- الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين
ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على
اليمين ومن لا يحل ٣٢
الباب الرابع في التحالف ٤٣
الباب الخامس فيمن يصلح خصما للغير ومن
لا يصلح وفيمن تشتط حضرته ومن
لا تشتط لسماع الدعوى وفيما يحدث
بعد الدعوى قبل القضاء ٤٨
الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعى
وما لا يدفع به ٦٠
الباب السابع فيما يكون جوابا من
المدعى عليه وما لا يكون ٨٤
الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى
وما لا يقع ٨٨
الباب التاسع في دعوى الرجلين ٩٨
الفصل الاول في دعوى الملك
المطابق في الاعيان ٩٨

الفصل السادس في دعوة الزوجين

والوالد فی ایدیہما و فی بداحدہما ۱۷۱۰۰۰

الفصل السابع في دعوة نسب ولد

امۃ الغیر بحکم النکاح ۱۷۲

الفصل الثامن في دعوة الولد من

الزنا وما في حكمه ١٧٣

الفصل التاسع في دعوة المولى ولد

!Vg dno!

الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد

نفسه بعد از قرار آنه افلان ۱۷۷

الفصل الحادى عشر فى تحصيل

النسب علی الغیر وما یناسب ذلک ۱۷۸

الفصل الثاني عشر في نسب ولد

المطلقة والمعتدة عن الخوفا ١٨١

الفصل الثالث عشر في نفى احد

الابوين الولد وادعاء الآخرايه ۰۰۰ ۱۸۲

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد

التأجير والمكاتب ١٨٥

الفصل الخامس عشر

المفردات ١٨٨

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق

وما في معنى الاستحقاق ... ١٩٢

الباب السادس عشر في دعوى الغرور ٢٠١٠٠

الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٧١٠٠٠٠٠

الفصل الثاني في دعوى الملك في

الاعيان بسبب الارث او الشراء او الهبة

او ما شبہ ذلک ۱۰۰

و مدياتصل بذلك مسائل ۱۰۹

النص - بل الثالث في رموى القوم

والرطوبد عواهم مختلفة ١٢٣

الفصل الرابع في تنازع الايدي ١٢٦

الباب العاشر في دعوى الحائط ... ١٣٢

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق

والمسيل ١٤١

الباب الثاني عشر في دعوى الدين ... ١٤٢

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة

والحوالة ١٨*

الباب الرابع عشر في دعوى النسب ١٨٣٠٠

الفصل الأول في مراتب النسب

واحكامها وبيان انواع الدعوة ... ١٨٣

الفصل الثاني في دعوة البائع

والمشتري ١٨٦

الفصل الثالث في دعوة الحل

جارية ابنه ۱۶۲

الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية

المشتركة ١٦٣

الفصل الخامس في دعوة الخارج

وَذِي الْيَدِودِ عَوَّةَ الْخَارِجِينَ ... ١٦٨

الباب الثالث عشر فيما يكون اقرار بالشركة
ومالا يكون وفي الاقرار فيما يكون

مشاركاً بينه وبين غيره والاقرار على
نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه
وغيره ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء
ومالا يكون وفي الابراء صريحا ٢٧٨

ومما اتصل بذلك ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالنتيجة ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح
والطلاق والرق ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية
الولد والعق والكتابة والتدبير ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء
وفي الاقرار بالعيب في المبيع ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المضارب
والشريك ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في
يده مال الميت اذا اقر الوارث

او موصى له ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل
والجناية ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المنفقات ٣٠٨

كتاب الاقرار ٢١٣

الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط
جوازه وحكمه ٢١٣

الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا
ومالا يكون ٢١٤

الباب الثالث في تكرار الاقرار ٢٢٩

الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن
لا يصح ومن يصح منه الاقرار ٢٣٠

الباب الخامس في الاقرار المجهول وعلى
المجهول وبالمجهول وبالمجهول ٢٣٣

الباب السادس في اقرار المريض وفعاله ٢٣٩

الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت
المورث ٢٤٣

الباب الثامن في اختلاف الواقع بين المقر
والمقر له ٢٤٥

الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من
مكان ٢٤٦

الباب العاشر في النسخ والاستثناء والرجوع ٢٤٦

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل
الي يده من رجل آخر واقراره ماله

على آخر وغيره ٢٤٨

الباب الثاني عشر في استناد الاقرار الى حال
ينافي صحته وثبوت حكمه ٢٥٠

كتاب الصلح

٣١٢

- الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه
وشرائطه وأنواعه ٣١٢
- الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به
من شرط قبض بدل الصلح في المجلس
وفيره ٣١٦
- الباب الثالث في الصلح من المهر
والتكاح والخلع والطلاق والنفقة
والسكنى ٣٢١
- الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة
والاجارة والمضاربة والمرهن ٣٢٥
- الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة
والاكره والتهديد ٣٢٩
- الباب السادس في صلح العمال ٣٣٤
- الباب السابع في الصلح في البيع والسلم ٣٣٥
- الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح
عن العيب ٣٤٠
- الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق
والحرية ٣٤٦
- الباب العاشر في الصلح في العقار
وما يتعلق به ٣٤٧
- الباب الحادي عشر في الصلح
في اليمن ٣٥٤

الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء
والجراحات ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ٣٦٢

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي
في الميراث والوصية ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد
التاجر ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة
والحرابي ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي
او المدعى عليه او المصالح عليه بان
كان عبدا بعد الصلح يريدون
ابطاله ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة
بالاقرار ٣٨٢

الباب العشرون في الامور العائدة بعد الصلح
من التصرف في بدل الصلح ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

كتاب المضاربة

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها
وحكمها ٣٩٠

الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء
والجراحات ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ٣٦٢

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي
في الميراث والوصية ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد
التاجر ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة
والحرابي ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي
او المدعى عليه او المصالح عليه بان
كان عبدا بعد الصلح يريدون
ابطاله ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة
بالاقرار ٣٨٢

الباب العشرون في الامور العائدة بعد الصلح
من التصرف في بدل الصلح ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

كتاب المضاربة

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها
وحكمها ٣٩٠

الباب الثاني فيما يتعلق من المضاربة من غير
 تسمية الربح فيها انصا ولا يجوز ولا يجوز
 من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٥
 الباب الثالث مع الرجل يدفع مال بعضه
 المضاربة وبعضه لا ٣٩٦
 وما يتصل بهذا الباب ٣٩٨
 الباب الرابع فيما يملك المضارب من
 التصرفات وما لا يملك ٣٩٩
 الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى
 رجلين ٤٠٥
 الباب السادس فيما يشترط على المضارب
 من الشروط ٤٠٦
 الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩
 الباب الثامن في المراجعة والتولية
 في المضاربة ٤١١
 الفصل الاول في بيع المضارب مرابحة
 وتولية على الرقم او غيره ٤١١
 الفصل الثاني في المراجعة من
 المضارب ورب المال ٤١٣
 الفصل الثالث في المراجعة بين
 المضاربين ٤١٥
 الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦
 الباب العاشر في خيار العيب وخيار
 الرؤية ٤٢١

الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة
 على الترادف وخط واحد بالآخر
 وخط مال المضاربة بغيره ٢٢٣
 الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٢٢٦
 الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة
 وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية
 المضاربة ٢٢٩
 الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة
 قبل الشراء او بعده ٢٣٦
 الباب الخامس عشر في حدود المضارب
 مال المضاربة ٢٣٩
 الباب السادس عشر في قسمة
 الربح ٢٤٢
 الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين
 المضارب ورب المال وبين
 المضاربين ٢٤١
 الفصل الاول فيما اذا اختلفا في
 مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٢٤١
 الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم
 والخصوص في المضاربة ٢٤٣
 الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار
 الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس
 المال وفي اختلافهما في جهة قبض
 المال ٢٤٣

الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير ٢٦٧
 الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها
 في الوديعة ولا يجب ٢٧٠
 الباب الرابع في تضييع الوديعة
 وما يضمن به المودع ٢٧٢
 الباب الخامس في تجهيل الوديعة ٢٨٣
 الباب السادس في طلب الوديعة والامر
 بالدفع الى الغير ٢٨٧
 الباب السابع في رد الوديعة ٢٩٠
 الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة
 والمستودع غير واحد ٢٩١
 الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة
 والشهادة فيها ٢٩٣
 الباب العاشر في المتفرقات ٢٩٨

كتاب العارية ٣٠٣

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها
 وشرائطها وانواعها وحكمها ٣٠٣
 الباب الثاني في الالفاظ التي تعتقد بها
 العارية وما لا تعتقد بها العارية ٣٠٥
 الباب الثالث في التفرقات التي
 يملكها المستعير في المستعار والتي
 لا يملكها ٣٠٥
 الباب الرابع في خلاف المستعير ٣٠٧

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول
 رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما
 الربح او بعده ٣٠٦
 الفصل الخامس في اختلاف المضاربين
 واحد هما مع رب المال ٣٠٦
 الفصل السادس في اختلافهما في
 نسب المشتري ٣٠٨
 الفصل السابع في المتفرقات من هذا
 الباب ٣١٠
 الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه
 من التقاضي ٣١٢
 الباب التاسع عشر في موت المضارب واتاراه
 في المرض ٣١٣
 الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة
 والجنابة عايه ٣١٥
 الباب الحادي والعشرون في الشفعة
 في المضاربة ٣١٧
 الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين
 اهل الاسلام واهل الكفر ... ٣١٨
 الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٣١٩

كتاب الوديعة ٣٦٥

الباب الاول في تفسير الابداع والوديعة
 وركنها وشرائطها وحكمها ... ٣٦٥

- الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه ٥٠٨
- المستعير وما لا يضمن ٥٠٨
- الباب السادس في رد العارية ٥١٠
- الباب السابع في استيفاء حصة المدين ٥١٣
- من إيرادها ٥١٣
- الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا ٥١٦
- الباب والشهادة فيه ٥١٦
- الباب التاسع في المتفرقات ٥١٧
- ٥٢٠
- كتاب الهبة**
- الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها ٥٢٠
- وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة ٥٢٠
- من الفاظ وما يكون مقامها وما ٥٢٠
- لا يكون ٥٢٠
- الباب الثاني فيما يجوز من الهبة ٥٢٤
- وما لا يجوز ٥٣١
- الباب الثالث فيما يتعلق بالتحويل ٥٣١
- الباب الرابع في هبة الدين ممن عايه ٥٣٤
- الدين ٥٣٤
- الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما ٥٣٧
- يمنع عن الرجوع وما لا يمنع ٥٤٤
- الباب السادس في الهبة للصغير ٥٤٤
- الباب السابع في حكم العوض في ٥٤٩
- الهبة ٥٤٩
- الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة ٥٥٢
- الباب التاسع في اختلاف الواهب ٥٥٦
- والموهب له والشهادة في ذلك ٥٥٩
- الباب العاشر في هبة المريض ٥٦٢
- الباب الحادي عشر في المتفرقات ٥٦٨
- الباب الثاني عشر في الصدقة ٥٧٢
- كتاب الاجارة**
- الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها ٥٧٢
- والفاظها وشرائطها وبيان انواعها ٥٧٢
- وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٨
- الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجارة ٥٨٢
- وما يتعلق به من الملك وغيره ٥٨٢
- الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها ٥٨٨
- عقد الاجارة ٥٨٨
- الباب الرابع في تصرف الاجار ٥٨٨
- في الاجارة ٥٨٨
- الباب الخامس في الخيار في الاجارة ٥٨٨
- والشرط فيها ٥٩٢
- الباب السادس في الاجارة على احد ٥٩٢
- الشرطين او على الشرطين او اكثر ٥٩٤
- وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة ٥٩٤
- بين الوقت والعمل ٥٩٤
- الباب السابع في اجارة المستأجر ٥٩٧

فصل في المفترقات ٦٤٠

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر

وفيما يجب على الآجر ٦٤٣

وما يتصل بهذا الباب فصل التواضع ٦٤٤

الباب الثامن عشر في الاجارة التي

تجري بين الشريكين واستيجار

الاجبرين ٦٤٥

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالغد

وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح فيه

يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة

بالفسخ وما لا يكون فسخا ٦٤٧

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة

والحلي والفسطاط وما اشبهها ٦٤٩

الباب الحادي والعشرون في الاجارة

لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه

الى المستأجر ٦٦٤

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات

التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع

وفي تصرفات الآجر ٦٦٦

الباب الثالث والعشرون في استيجار الحمام

والرحى ٦٧٠

الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر

وبالمعقود عليه ٦٧٣

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير شرط

وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها

مع وجود ما ينافيها ٦٠٠

الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما

مع الفراغ منه وما لا يكون ٦٠٥

الباب العاشر في اجارة الظئر ٦٠٧

الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ٦١٢

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ٦١٧

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق

برد المستأجر على المالك ٦١٧

الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد

صحتها والزيادة فيها ٦١٩

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من

الاجارات وما لا يجوز ٦١٩

الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه ٦١٩

الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه

لمكان الشرط ٦٢٤

الفصل الثالث في قبض الطحان وما هو

في معناه ٦٢٧

الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان

المستأجر مشغولا بغيره ٦٣٠

الباب السادس عشر في مسائل الشيوخ

في الاجارة والاستيجار على الطاعات

والمعاصي والافعال المباحة ٦٣٢

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم
الاجير الخاص والمشترك ٧١٠
الفصل الاول في بيان الحد الفاصل
بين الاجير المشترك والخاص وبيان
احكامها ٧١٠
الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩
الباب التاسع والعشرون في التوكيل
في الاجارة ٧٣٠
الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
ببغلا ٧٣١
الباب الحادي والثلثون في الاستصناع
والاستيجار على العمل ٧٣٦
الباب الثاني والثلثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف
الواقع بين الآجر والمستأجر وبين
الشاهد بين ٦٧٣
الفصل الاول في الاختلاف الواقع
بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل
او بين الشاهدين ٦٧٣
الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر
والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢
الباب السادس والعشرون في استيجار
الدواب للركوب ٦٩٢
الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان
بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف
وغير ذلك ٦٩٦



غير لسان القاضي يأخذ مترجماً كذا في فتاوى قاضيهان * ومنها عدم التناقص في الدعوى الا في النسب والحربة وهو ان لا يسبق منه ما ينقض دعواه كما لو اقر بالملك لثمة ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقاً كذا في البحر الرائق * ومنها ان يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع * اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم او لا فان اقرت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعي الك بينة فان قال لا يقول لك بيمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكراً حتى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي * اما انواعها فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وادوارها احضار الخصم والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي والناصفة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعي الدفع يطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اما معرفة المدعي من المدعى عليه فهي ان المدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ربح في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق من اصحابنا ربح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال ردت الوديعة فالتول له مع اليمين وان كان مدعي اللرد صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية * السبب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به ديناً ذكرانه يطالب به كذا في الكافي * ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيهان * فان كان مكيفاً فانما تصح الدعوى اذا ذكر المدعي جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذكر نوعها انها سقية او برية خريفية او ربيعية وصفتها (گدم سفیده) او (گدم سرخه) وانها جيدة او وسطية او رديئة ودرها بالكيل فيقول كذا اقبض او يذكر بقبض كذا الان القبض ان تغارت في ذاتها كذا في الذخيرة * ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة اقترضة حنطة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزائن المفتين * ويذكر في السلم

شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شوائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الا وزجندني رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحته الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرة * ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الذي حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذكر في دعوى القرض انه اقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الابقاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز المذكور في * رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكره هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزنياً فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب او فضة فان قال ذهب فان كان مضروباً يقول كذا وكذا ديناراً ويذكر نوعه انه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب او ماشيه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدائن لادان يقول (دهي اوده نهي) كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي ان يذكر صفته انه جيد او سوط او ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الي ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قدم مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة * ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقد بين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء والبعض صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدلية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا الاصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط * وان كان احد القدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز ولا يصرف الى الاروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحداً اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية * وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية * وان ذكر كذا ديناراً نيسابوريا مستند ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الي ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح

ولذكر الجيد وام بذكر المستند فالدعوى صحيحة كذا في المحيط * وعند ذكر النسيابوري والبحاري
لا حاجة الى ذكر الاحمر لان النسيابوري والبحاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه
عامته المشايخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكراته من ضرب
اي وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع الاول احوط كذا في الذخيرة * وان
لم يكن الذهب مضروبا لا يذكروا في الدعوى كذا دينا را وانما يذكروا كذا مثقالا فان كان خالصا من
الغش يذكروا ذلك وان كان فيه غش ذكر نحو الالة نهى او الالة هشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية *
وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيدة او وسطة
او ردية ويذكر قدرها انه كذا درهم او وزن سبعة كذا في المحيط * وان كان المدعى به درهم مضروبة
والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزايد ذكر نوعها وصفها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها
عددا يذكروا مددا كذا في الظهيرية * وان كانت غير مضروبة بلا غش يذكروا انها خالصة ونوعها
كتقوله نقرة فرنج او الروس او الطمغا جي وصفها انها جيدة او ردية وقيل ان ذكر انها طمغا جي
مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغا جي
او كليجة كذا في الوجيز للكردي * ويذكر قدرها كذا درهم كذا في المحيط * لو ادعى الحنطة
او الشعير بالامناء والمختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك
لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى
بالصحة هكذا في الذخيرة * وان ادعى مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على
اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان
لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط * وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية *
اذا ادعى الدقيق بالتفيز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر (خشك
آرد وشسته) ويذكر مع ذلك (بخته ونا بخته) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية *
واذا ادعى على آخر مائة عدالية عصبها وهي منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي
ان يدعى قيمته غير ان عندا يحين فخرج يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعندا يي يوسف ربح
يوم الغصب وعند محمد ربح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدارهم في هذه الصورة

كذا في الذخيرة * وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يد هؤلاء الورثة ما يغني بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكرا عيان الورثة تسمع فيما عليه التوى لكن لا يحكم باء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان انكروا وصول التركة اليه واراد انبائه لا يتمكن من ذلك الا بذكر عيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * وفي الدين لو ادعى المديون انه بعث كذا من الدراهم اليه ونفى فلان دينه بغير امره صححت الدعوى وبخلف ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة * وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا اذا ذكر قبول المكفول له في مجلسها اموال قال قبله في مجلسه لا يصح وكذا الوادعت المرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا انصم بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال فنان تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم ومعدالية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدالية راحة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد او ما يحدده يجوز هو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر انه استأجر المدة على لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة ولم تعذر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصي باع من اقمشتي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدم مات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع اليي فتدبر لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او وصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا

قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشائخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن
فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي
وتصح الدعوى كذا في المحيط * الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المتول ان كان العين
الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة
بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى فاضيل * ان كان
المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليظهر اليها بالدعوى كفا في الشهادة والاستحلاف
كذا في الكافي * قال شمس الائمة الحلواني رح و من المتقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي
كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع او تبسره
ذلك والا فان كان مأذونا بالاستحلاف يبعث خايفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط * وفي دعوى
احضار المدعى لا بد ان يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لا يبرهن عليه
لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للمكردي *
ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجلس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء
المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسمع
ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزائن المفتين * ان وقع الدعوى في عين غائب
لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا وجارية ولا بد رى انه قائم او هالك
ان بين الجنس والصفة والقيمة دواء مسموعة وينتبه مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب
انها مسموعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به هالكا لا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته
وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشرط الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة
لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة * من كتاب
ادب القاضي قال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة كذا في الكافي *
ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شيته
واقام البينة على وفق دواء فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت وزعم
الشهود كذا في ايضا فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق
الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا

النضاء خلا في شهادتهم كذا في الفصول العبادية * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ادعى علي رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال روح ان المدعي هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يتحمل التغير والتبدل وان قال المدعي بعدما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى اعبانا مختلفي الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة ذلك جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وكذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على آخر الف دينار بسبب الاستهلاك اعبانا لا بدوان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بدوان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثلبا ومنها ما يكون من ذوات النقص كذا في الفصول العبادية * رجل بعث عامته الى رفاء بيد تلميذه ليصحله فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة * وان ادعى عينا قائما يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في او انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا مناط نفية ابيض وبذكر الجودة والوسط وان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الاحكام ماذا تريد ان قال العنب لا يصغي الى دعواه وان قال قيمته بأمرة بذكر السبب لانه ان ثمن المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان بسبب السلم او الاستهلاك او القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر اوانه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي * وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف من من العنب العلائي والورخمتي التحلوا لوسط لا بدوان يقول من العلائي كذا ومن الورخمتي كذا كذا في المحيط * ولو ادعى وقررتان او سفر رجل يذكر الوزن ويذكر ان حلو وحامض صغير او كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة * فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل ثمن المبيع بصره اذا بين اوصافه وموضعه كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الغبن اختلافا وفي الاشتراض

ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ابيض الوجه او مزعفر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمسما حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية * ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاعه له ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى ديباجا على انسان وام يذكر وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان دينابا ان كان مسلما فيه فيه اختلاف المشايخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا نعماتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وقع الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته (خرگاه) فانقوا بالصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط * وذكر الوتاراد على زند بيجباطوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فذاهوا زيدا وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا دعوى حديد او ذكرانه عشرة اماناء فاذا هو عشرة امانات تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القطن لا بد وان يبين القطن الزرقاني او البيهقي او الباجرمي كذا في خزائن المفتين * ولا يشترط انه يحصل من كذا اماناته كذا امانا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسها وصفته وقيمه لا بد وان يذكره ويبين (مردانه يازنانه خرد يابزرک) كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الغائت من الثوب والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهر الا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذاك في يده كذا في السراجية * وفي اللؤلؤ يذكر دوره وضوؤه ووزنه كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى مدد من الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيميان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرصهما كذا في الوجيز للكردي * ادعى كذا منا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى وبذكر (حنا برگ) او (سوده) او (كوفته) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه (كوفته) او (نا كوفته) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزانة المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قبل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في الدعوى الوديعة ان لم يكن عنده كذا قيمته كذا فامره لمحضرة لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامره بالتخليه حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع انه في اي مصر سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن وفي دعوى الغصب اذ لم يكن له حمل ومؤنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي * وفي غصب غير المثلّي واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم النقص في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى التجار لا بد من بيان انواع التركة وتحدد بضيعاتها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المثلّف على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كذا في مسئلة الصلح بعد الغصب والائلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى على غيره انه باع عنا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل اليّ خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن اليّ لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري وبسأل الناقض المدعي ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب

ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزانه المفتين * وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذ امارت المضارب مجهلا لا بد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا فتداعى كذا في الفصول العمادية * لو ادعى على آخراته قبض منه كذا اقتصر حنظلا ما نة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الحهود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا زندي بجهت طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يثقل قبض بجهة السوم ليشترى بكذا اذا رضي كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكر في الطحاوي ان مؤنة رد المهرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقيل مؤنة رد المهرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعبر كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزانه المفتين * رجل باع عبنا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى انه كان مكرها على السبع واراد استرداده لا يصح ما لم يثقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر وقبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكل اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكراه على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى مالا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المشتري رجل ادعى على آخراته امر لانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا والدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على الامر شي كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد الامر الامام اكره كذا في خزانه المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية اما لو قال (فلان فمزرع مرنازيان كرد ندمر اظلمان)
بمجرد هذا لا يصح الدعوى وكذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة *
دعى على انسان انه اخسرنى كذا (بسبب أنك سعايت كرد مرابا صاحب سلطان بناحق)
وشهد الشهود (كه اين فلان سعايت كرد با صاحب سلطان بناحق مراين مدعي را و صاحب سلطان
بستند بناحق از اين مدعي بسبب سعايت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف) فهذه
الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر
انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب
فاصروه بالدفع التي فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لان تكون موجبة للضمان لانه
بحق وكذا اذا سعى وقال انه يجيى الى امرأتى فاخذته السلطان واخذ منه المال بهذا السبب
لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بها هو صدق وهو فاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة
للضمان والموجب للضمان ان يأتى بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده
اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد ما لا وجد المال فهذا موجب للضمان لان
السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين * ولو ادعى انه ارتشى منه لا يصح
ايضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة * الفصل الثالث فيما
يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقارا ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد كذا
في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجد عند ابي حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج *
هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا كذا في الوجيز للكردي *
ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقع الدعوى
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولا
بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا يقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم
ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول دار
في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول
العمادية * وذكر انه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار يتصادق المدعي والمدعى عليه
انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر انه بطلان به

لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالنفس في يده
وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال ومن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق ~~كذلك~~
في الهداية * قال جماعة من اهل الشروطينبغي ان يذكر في الحد ولزريق دار فلان ولا يذكر
دار فلان وعندنا كلا للفظين على السواء اي بما ذكر فهو حسن كذا في المحبط * ولو ذكر الحد ود
الثلاثة وكتب من الرابع لا يصح وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه
ليس هذا المحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة
وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على
الخطأ فيجوز يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دارا وذكر ان احد
حدودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد دار عمر ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه
انه غلط او لا ادعى على آخر كروا وبين حدوده (واذكر چهارم بعضي بيوسته رز مروي بن احمد
بن يوسف است ايشان بيوسته رز مروي بن احمد بن عمر ونوشته اند و همچنين دعوى كرد و گواهان
باين گواهي دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق اين رز كه در دست مدعى عليه است)
لا يصح (چون بعضى حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى ان يتصرف فيه كذا في خزائن
المفتين * ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الزقية والزقاق واليه المدخل والباب فذلك لا يكفي
لان في الازقة كثرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا ينسب الي شيء يقول زقية
بالمحلة او بالقرية او الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية * وهكذا في الوجيز
للمكردي * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه
وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث
حتى ينتهي اليه مبدأ الحد الاول كذا في المحبط * اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين
لكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لزريق
ارض فلان ولم يذكر الجار الآخر المسجد يصح وقبل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين
هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى محددا او احدا حدوده او جميعها متصل بملك المدعى
هل يحتاج الي ذكر الفاصل قبل الاحتجاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الي
ذلك الفاصل

ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسناة تصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح انه يصلح كالخندق كذا في خزانة المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزانة الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذ كر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في خزانة الفتاوى * والمقبرة لوربوة تصلح حدا والا كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى مشرد برات ارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقتضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزانة المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير انسين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط * واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركة فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزريق ارض (ميان ديهي) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا بد من مال كها لا يكفي مالم يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذ ان ذكر احد الحدود لزريق اراض المملكة يصح وان لم يذ كر انها في يد من لكن بشرط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية * وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعة لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا يقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزانة المفتين * وكان ظهير الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلاً لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن تلاً يحتاج كذا في الفصول العمادية *

قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاذير والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال ففتي بهذا تسهيلاً للامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد وأحاط به علماً فقد استرد له بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العمادية * رجب ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسع أما اذا قل لا اعرف اسامي صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدوداً وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار وكان المحدود بملك الحدود ولكنها خالصة عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار المحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فان فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض يبذر فيها عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك او قل الا ان الحدود وانقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رحمه الله لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندي ان المدعي اذا بين المصرو والمحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعى وكان ظهور الدين المرغيباني يكتب في جواب الفتوى لو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصرو والقرية والمحلة ليس بلازم وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب بآي موضع ليرفع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صك الضيقة

لابدان يكتب بآتي قرية هي وبآي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهة
فيه باقية تلت واختلافات اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص الى
الاعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل
لابد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين * وينبغي ان يبين موضع
مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخرة كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في ارض
رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان
الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيان
في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات * ادعى على آخر انه شق في ارضه نهرا
وساق فيه الماء الى ارضه لابدوان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من
الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه ويبين
عمقه فاذا بين ذلك ان اقرار المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا
الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذلك الوادى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى
يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من المدر وكذا اذا ادعى غرس
الشجر في ارضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعى ذلك ان اقرار المدعى عليه امر يدفع البناء والشجر
وان انكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر يدفع
البناء والشجر كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى على آخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه
الاسهم ثلثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق
ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه
فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط * وفي دعوى غصب نصف الدار شاعلا
يشترط ان يبين كون جميع الدار في يده المدعى عليه اختلاف المشائخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب
نصف الدار شاعلا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شاعلا يتصور بان تكون الدار
في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شاعلا كذا في الفصول العمادية * ادعى
انه له بسبب وقوعة في حصته لابدان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء وبالرضاء كذا في الوجيز للكردي *
باع دار خيرة وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى بنظر

ان اراد اخذ الدار لانصح وان اراد انضمم بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط * والاصح ان العقار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمدية في الفصل الثاني والثلاثين * وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط * ادعى دارا من تركته والده انه اشترى اها من والده في مرضه واكرأ بقى الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي ان تصح كذا في الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته او بعض اقاربه حاضري علم به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع انفق المتأخرون ومن مشائخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوتها لا فصاح بالاقرار انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعاته ان نظر المفتي في المدعى وافتى ببها هو الا حوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه ويصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من وصيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو قال اشترى وكيلي منك لا تصح كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابى فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلانة لا وارث له غيرنا وترك دوا با وثيابا نقسمنا الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكى لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لى ولاختى ثم ان اختي اقرت بجمعها لى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رح انه قال دعواه صحيحة والصحيح انه لا تصح دعواه في الثلث كذا في المحيط في فصل الشهادات في المواريث من كتاب الشهادات * سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رح عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثا لى ولفلان وسمى مدد الورثة

عدد الورقة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورقة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثي ولجماعة سوائي وحقى منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة * اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجندى انه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث * لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقر به له اراد على عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقر به له او قال ابتدأ أن هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا عن الذخيرة * ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعى لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فمرة بالتسليم التي ولم يدع انه ملكي فعادة العلماء على انه يسمع ويأمر مرة بالتسليم اليه هكذا في الفصول العبادية * اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به المدعى عليه انه تصح الدعوى وتسمع البيعة على اقراره كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره الفتوى على ان لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العبادية * وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين * ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر ان لا لاحق له على المدعى عليه واقام بينة ان المدعى اقران هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل ما منهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العبادية * الباب الثالث في اليمين وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن القوة والتدرة ومعنى القدرة هي ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعى للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذا لم يكن له بينة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ر ج

اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يجعل يمينه وبصالحه وان كان في شبهة ينظر ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يسعدان بخلاف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل يسعدان بخلاف هكذا في محيط السرخسي * الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العمادية * فان صححت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فان اقروا ونكر فبرهن المدعى قضي عليه والاحلف بطله كذا في كزالد فائق * اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي * لو حلف بطلب المدعى بيمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية * وهكذا في البحر الرائق * قال ابو يوسف ررح اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعى ذلك احدها الشفع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعذابي خيفة ومحمد ررح لا يستحلفه الثاني البكر اذا بلغت فاخترت الفرفة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرفة حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيت الرابع المرأة اذا سألت من القاضي ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية * وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بيعت ولا وهبت عندابي يوسف ررح وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجيز للكردي * واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين الميت ولا من احد اداه اليك عنه ولا قبض لك فابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه على احد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن كذا في الخلاصة * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن والا خصوصية مدعى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة واثبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى بخلاف من غرد دعوى الثانية المستحق للبيع بالبينة للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الابق مع البينة بالله انه

باق على ملك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق * وإذا قال المدعي لي عليه
شهود حضور في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة ر ح ولكن يقال لخصمه اعط كفيلا بنفسك
ثلاثة ايام لثلاثين فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل
فائدة التكفيل كذا في الكافي * وأن قال لا أو قال شهودي فبب أو مرضى خلف المدعي عليه
وقال مشائخنا إذا قال المدعي شهودي غيب أو مرضى انما يحلف المدعي عليه اذا بعث القاضي
امينا من امانته الى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم
غيب أو مرضى يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة
حاضرة في المصر كذا في المحيط * وإذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعي على
المدعي عليه بسبب النكول عند لا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا بد
اليمين على المدعي كذا في الهداية * ويبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين
ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه
بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر
فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول اولى كذا في الهداية *
ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا حلف لا يلتفت
اليه ولو قال انا حلف قبل ان يقضى عليه قبل ذلك منه ويشترط ان يكون القضاء على الفور النكول
عند بعض المشائخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو
ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال
احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي
يقضي عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله
ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي عليه حتى نكل ثلثة ويستقبل عليه
اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان النكول
قد يكون حقيقا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان بسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به
من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي * ولو سأل القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه
وكلمه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعي ان يأخذ منه كفيلا حتى يسأل من قصته

وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واماده الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالتقاضي يعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و يحسبه عند ابي حنيفة ربح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس بامر ان يجيب بالاشارة ويعمل بشارته فان اشار بالاقرار ثم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالالباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة * ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك او ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الإبراء انه كان فاء البها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبده او ادعى المجهول عليه ذلك واختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة وولاء الموالاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والدة او ادعت المرأة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قدمت الولد وانها ام ولده عند ابي حنيفة ربح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع و مندهما يستحلف واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الاصل بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزائن المفتين * واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرية النيرة * قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه يأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه اخذاً بقوله كذا في الكافي * قال في الينايع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجحد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ايوب عن ابي يوسف ربح وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك نهى طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج * ثم على قول ابي حنيفة ربح اذا كان لا يجزى الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فمرة ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصبر مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر

ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي بقول للزوج فل لها ان كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط *
وان كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان تزوج اختها او اربعاسواها فان القاضي لا يملكه
من ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها
او اربعاسواها هكذا في البدائع * وانما يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره
كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب بما يلزمه ولا يصح
اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة بأربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى
هؤلاء لان فيه تحميل السب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد
هكذا في غاية البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا ما اذا ادعى مالا
بدعوى هذه الاشياء كالمرأة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت
نصف المهر اولم تدع الطلاق وادعت النفقة حلفه القاضي بخلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا
قال المدعي انا اخو المدعى عليه لايه وان اباهما مات وترك مالا في يده هذا المدعى عليه او ادعى
حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية الحجر عليه وانكر ذواليد او قال المدعي
وهو من انا اخو المدعى عليه فافرض لي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعى اخاه
او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي
من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي *
اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف
فان ابنى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في
معنى الحد فاذا ادعت على زوجها انه قذفها وادعت استخلافه فانه لا يستحلف كذا في السراج الوهاج *
ذكر الصدر الشهيد ر ح ان الحد ولا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق متق عبده
بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت
العقود الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله
ما زنت بعد ما حلفت يعتق عبدك هكذا في فتاوى قاضيان * ولو ان رجلا ادعى على رجل انه
قال له يا منافق يا زنديق يا كافرا او ادعى انه ضربه او لطمه او ما شبه ذلك من الامور التي
اوجبت التعزير واراد تحليفه فالتعزير بحلفه فان حلف لاشي عليه وان نكل بقضي عليه بالتعزير

ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فجمده استخلف
بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل من اليمين
فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند ابي حنيفة رح
وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية * الفصل الثاني في كيفية اليمين
والاستخلاف من توجه عليه اليمين والقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي *
ان اراد المدعي تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف
بالطلاق او العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * ويغلف بذكروا صافه
نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية ما نعلن هذا عليك ولا تملك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء
منه وله ان يزيد في التغليف على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحناط فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر
عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالد او بالله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي
ينظر الى المدعي عليه ان مره بالخبر والصلاح او رأى عليه سيما الخبر ولم يتهمة اكتفى بذكر
اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعي به ان كان مالا
عظيما غلظ عليه وان كان حقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكوة
وبعضهم قدروا بنصاب السرقة ان اراد التغليف على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة
على موسى وان اراد التغليف على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا
في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل او هذه
التوراة لانه ثبت تحريف بعضهما فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا
بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا
ذكر محمد رح في الاصل كذا في الهداية وكذا الدقائق * وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة رح في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا
فهذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر البار عند اليمين كذا في المبسوط * وغيرهم من
اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي *
ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب تغليف اليمين

على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي * استخلاف الآخرس ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الآخرس برأسه اي نعم ولا يستخلفه بالله مالهذا عليك الف ويشير الآخرس برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي * وان كان المدعي آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يجعله بطلب الآخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعي عليه مع كونه آخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له وبأمره ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة لجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة * اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل بالله مالهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً وحقاً في عين حاضر مطلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط * وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكاً بسبب البيع او الهبة او ادعى غصباً او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا راجح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الودعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الودعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الودعة التي يدعي ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لان المدعي لو كان استهلك الودعة او دل سارقاً عليها لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى فاضيل خان * ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد راجح اذا كان شيئاً يرتفع برفع واذ كان فيه ترك النظر للمدعي فيحينئذ يحلف على السبب اجماً او ذلك بان تدعي مبنوته نفقة والزوج ممن لا يراها او ادعي شذعة بالاجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شافياً كذا في الكافي * ومن ابي يوسف ومحمد راجح ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقاً يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب والله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال ونحو ذلك الا ان يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

بان رده او ابرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحصول وبه اخذ بعض المشائخ وقال
شمس الاثمة الحلواني بنظر الحق جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستعراض
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف
على الحصول بالله ما له عليك ولا نيلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا
هو احسن الاقوال مندي وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى قاضيان * وان كان سببا
لا يرتفع برافع التحليف على السبب بالايجاب كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف
الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليها بالردة والحقاق وعليه بنقض العهد والحقاق ولا يتكرر
على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر ثمنه امن يحلف المدعى عليه
بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بيعت كذا
في الفصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال
بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك
في هذه الدار قائمة فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيقة
اليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي
للخصاف * وان لم يذكر المشتري ثمنه قال له احضر الثمن فان احضر الثمن يستحلفه القاضي
بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله
ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في الفصول العمادية * وانما ادعى البائع البيع وانكر المشتري
ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه
لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في
محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والتمن جميعا كما في دعوى الشراء كذا في الفصول العمادية *
ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية * اذا ادعت النكاح والصداق
في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحصول بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولالها
عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا الرجل
يستحلف

يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيان * ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة واحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقته البائن او الثلث في هذا النكاح المدمى ولا يحلف ما طلقتهائنا مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سأله الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاخبار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف ويحلف على السبب ويحفظ فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سوء الها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي * وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالاخبار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه يدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العبادية * امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرفة بينا وطلبت من القاضي تحايضه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المؤلى يوفى بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا بحث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا افر بك منذ كذا على ما ادعت وان نكل من اليمين ابانها منه بتطليقة نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان اقر الزوج بالابلاء فادعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي الفی في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمد رح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفعي اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفعي اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والا حوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفعي اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اختلعت من زوجها بمهرها وجحد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وهذا يي يوسف رح على السبب كذا في خزانه المفتين * امرأة ادعت على

زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقرب اليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان اقرب اليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقرب بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى فاضيل خان * وكذلك على هذا العتق اذا ادعى العبد والامة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ادعى اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان آخر فلا رد كله اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكال ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين * غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا ردما ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعى اجرة الدار وجحد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمى من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمى بهذا السبب الذي ادعاه ومن هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بمال او بعرض على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه ان ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكر ان الكفالة باذنه او ذكر اجازته لثلث الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف وان اختلفه بالله ما له قبلك هذه الاثبات بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ما له قبلك هذا التوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ما له قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول

العامة * لو أن رجلا دعى على رجل أنه اشترى دارا بحجب داري واني شفعها بداري وإذا استحلها بحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيئا منها وإن أقر المدعى عليه بالشراء والجوار إلا أنه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لإبل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين وإذا كان القول قول الشفيع مع اليمين إذا طلب المشتري من القاضي بيمين الشفيع فإن القاضي بحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك بحضور أحد المتبايعين والدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف ولكن هذا إنما يستقيم إذا دعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو يمين ملاءم للناس أما إذا لم يكن منده من أشهده لم تبطل شفعته بترك الأشهاد للحال فإن أقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وأخرجت إلى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضور أحد المتعاقدين أو الدار واشهدت على ذلك وإذا دعى الشفيع أنه بلغه الخبر لئلا وإنه طلب الشفعة واشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك إلا في وقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط * والمخبرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فإن قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وإن قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج إلى إقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت أمس وطلبت كلف إقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العامة * وأن ادعى على رجل أنه كسر أبريقا له من الفضة وأحضر الأبريق وأدعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده إن أقر المدعى عليه بذلك يخير صاحب الأبريق والطعام إن شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وإن شاء دفع له الأبريق والطعام وضمنه قيمة الأبريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فإن أنكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الأبريق وعلى مثل الطعام فإن قال المدعى إن هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وإنما يجب النقصان فإن القاضي بحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعى المدعى كذا في فتاوى قاضيتان * ولو أن رجلا دعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب إلى القاضي معه وأراد استحلافه فإن القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لأن من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو أن يكون الخرق يسيرا ومن الخرق ما يثبت الخيار إن شاء أخذ

الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا نجاء المدعي فقال ان هذا خرق ثوبالي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق نوبك سمه حتى احلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعي مفسرا نظرا للمدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطاه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيان * هكذا ذكر الخصاف قال شمس الاثمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او فقا عين عبده قد مات من غير ذلك او عين دابة له او جنين على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او فرس شجرا او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدّم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقه او قلعت لا ميدة وان صاحب الحائط بمنعني من ذلك لا اسمع دعواه مالم يصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة

خشبته وخشبته او ما شبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحصول بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق واجب له فاذا نكل الزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر ذلك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحصول بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعى ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيان* وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحصول بالله ما له هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي* اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا بالة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يدا ابن له صغير عمدا او ادعى شجة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل وايتان في رواية يستحلف على الحصول بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم ولية فلان ولا تملك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجة ونحو ذلك يحلف على الحصول بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد روح وعند ابي حنيفة روح يحبس حتى يحلف او يقر كذا في فتاوى قاضيان* وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده خطأ او شجة خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله ما للفلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين وقال ابو يوسف روح كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجة بالله ما شجعت هذا هذه الشجة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحصول كذا في شرح ادب القاضي للخصاف* وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فكان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط * أن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرق هذا العين مني او فصببت يستحلف على البينات وان وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى ديناً على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرق هذا العين مني او فصببه مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبننا كذا في الذخيرة * قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد ابقى ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البينات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع بالمجان العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البينات ولانه انما يكون التحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البينات الا يرى ان المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البينات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البينات بدعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجهه وعلى فعل غيره من وجهه بان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البينات كذا في المحيط * لو ان رجلاً قدم رجلاً الى القاضي فقال ان ابا هذا توفى ولي عليه الف درهم فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على ابيه فان اقره بالدين على ابيه يستوفي الدين من نصيبه وان انكر فاقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضي بالدين ويستوفي من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك واراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علما ثانياً بان يحلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان هذا على ابيك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى وان نكل يستوفي الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقة المدعى فلا شيء له وان كذب به يحلفه على البينات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلفه على الدين اولاً ثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس عليّ يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين اولاً فقال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء وليس عليّ يمين فان صدقة المدعى ومع هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه

على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم أما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراد الغريم استخلافه على ذلك فعامة مشايخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح ادب القاضي للخفاف * رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بميراث وعلم القاضي ذلك ولم يعلم واقرا المدعى بذلك ولم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقرا المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا انه وصل اليه من جهة الميراث فيتحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبة او بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مقابل يحلف على البتات ايضا كذا في الذخيرة * رجل في يده عبد جاء رجل وادعاه واقام بينته انه عبده والذي في يده العبيد يدعي انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في المحيط * رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشتريها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشتريها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقائه او غيرها ولا يمكنه ان يقرمخا فدان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شري فائما الساعة في هذه التجارة حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رحمه الله قال تمام النظر في ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي

يدعي ثم ما ذكرنا بتأني على قول أبي يوسف ر ج فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على العاصم على كل حال على ما مر كذا في المحيط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين امر برفع المال الى المرتهن فان ادعى الراهن دلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على يدي مدل واختلفا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العمادية * اودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلكت الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فاقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والتحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على ان ما اشترياه اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وخصما صفا من التجارة وقتا او لم يوقتا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاعا فهلك واراد ان يتبع شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء فاقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكرا الشراء بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزداد على هذا التحليف بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يستط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البتات بعين اليمين حتى سقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان التحلف على البتات اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين * الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاندาม على اليمين ومن لا يحل رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطلب المدعي يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة ر ج وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمادية * ادعى على آخر ما لا واقام البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعي انه محق او حلفه ان شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * ولو قال المدعى عليه (ابن شاهد مقراة است ييش ازين گواهي كه اين حدود ملك من است) واراد تحليف الشاهد والمدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا الوفا (ابن شاهد ابن محدود اراد عوى كرهه است بر من ييش ازين گواهي) واراد تحليف الشاهد والمدعى لا يحلف وكذا الوطلب المدعى من القاضي ان يحلف المدعى عليه (كه اين سوگند راست خوردي) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزانه المفتين * لا يمين على الاث فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محبض السرخسي * لو ادعى ضبعة في يد رجل انها لو قال ذوالبيدهي لابنى الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك داري باقراره لولده الصغير فيصير صامنا عند النكول فعندهما لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للصبي سقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنا له او غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابنى الكبير الغائب فلان فهذا وما الوافر بذلك لا جنيبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان نكل تدفع الدار الى المدعى واذا بلغ الصغير عاها تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيان * ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابنى هذا الطفل صم اقراره فان قال الشفع للقاضى حلفه بالله ما انا شفعيها فانه لا يحلفه وان اراد الشفع ان يقيم البينة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البينة عليه كذا في الفصول العمادية * لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب اودعني به بينة على ما ادعى حتى صار خصما للمدعى ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ من الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعى فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعى ثم يقال للمدعى انت على خصومتك مع الاول فان اقام بينة انه له اخذه منه وان لم تكن له بينة على ذلك استحلف الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعى وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعى هذا اذا اقر به الاول ونكل للمدعى بعد ذلك ولم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعى ونكل وقضى به للمدعى

ثم اقر به للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئاً كذا في المحيط * في يده جارية بقول اود عنهما فلان الغائب وبوهن فقال المدعي باعها او وهبها بعد الايداع منك وانكراه المدعي عليه يحلف بالله ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجوراً ان لم يكن للمدعي بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بنكوله فان كان له بينة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه ابوه حتى اذا ائتم الصبي شيئاً يؤمر الابل بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلا اذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برئ وان نكل او اقر بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي * اختلف مشائخنا في الدفن المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * ولو ان رجلاً ادعى ان فلان مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص اليّ فانه لا يستحلف وكذلك اذا ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصغني في كذا فانه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي الى القاضي ولا يئنه فان كان الوصي وارثاً يحلف وان لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الغلاني وان هذا المال لي ولفلان بن فلان الغلاني الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في المصك وان الذي باسمه المال وكلني بقض هذا المال وبالمخصوصة فيه ان صدقة المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيان * وان جحد الدعوى كلها فقل المدعي للقاضي حلفه لي فان القاضي يكلف المدعي اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقض ذلك المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصماً فان اقام ثبت كونه خصماً

فبعد ذلك ان اقام البينة على المال تقبل وبأخذ المدعى المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذ ما له من المدعى عليه وان لم يكن له بينة على المال واراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما للفلان بن فلان الغلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعى بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الغلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقراً بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعى البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقراً بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحاً وفي ضمن النكول وانكر المال صار المدعى خصماً في حق استخلافه على المال واخذ المال منه ولم يصر خصماً في حق الخصومة حتى لو اراد المدعى اقامة البينة على المدعى عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا من ان رجلاً يقال له فلان بن فلان الغلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فافر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البينة ان هذا المال عليه لم يكن خصماً في ذلك وان اقر بشيء امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة فالقول قوله كذا ههنا وما اذا اقر بالمال وجد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصماً مطلقاً فهو مرتبط بالمال اليه وان لم يكن له بينة فاراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف منها انتهى الامر وان نكل تثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لا في حق الخصومة والنقض على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف المصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلاً بطلب شفعته فادعى المشتري على الوكيل ان موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رجح يستحلف وهند محمد رجح لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها لو وكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيباً فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وان اقر الوكيل لزمه ذلك وببطل حق الرد الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان الموكل ابرأه عن الدين وطلب بيمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه كذا في الخلاصة * اذا ادعى مسلم على ذمي خمرًا بعينها تصح واذا انكر يستحلف وان ادعى عليه استهلاك خمر لا يحلف كذا في خزانة المفتين * ادعى على آخر مالا وانكر المدة على عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر انك استمهلته مني هذا المال وصرت مقرًا بالمال والمدة على عليه ينكر المأل والاستمهال يحلف على المأل دون الاستمهال لان بالاستمهال يصير مقرًا والاقرار حجة المدعي والمدة على عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للدعي بينة والاصل في جنس هذه المسائل ان الانسان انما يستحلف على حق خصمه او على سبب حقه وانه قول ابي يوسف رح اما لا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة * ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجد المدعى عليه ذلك ثم ان المدعى عليه قال كان في يدي من مال كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعى الدفع والقبض ان كان المدعى عليه انكر الشركة وكون المال في يده اصلاً بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئاً بحكم الشركة لا يحلف المدعى على القبض وان قال المدعى عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا في الفصول العبادية * لو ادعى المضارب او الشريك دفع المال وانكر رب المال او الشريك القبض يحلف المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ابقاء الثمن وانكر البائع فالتقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري يمينه ولو حلفه التقاضي من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك ثم اذا حلف البائع انه لم يستوف الثمن وقال المشتري انا احيي بالبينة على الابقاء فالتقاضي لا يجبر المشتري على اداء المال بل يمهل ثلثة ايام بشرط ان يدعي حضور الشهود واما اذا قال شهودي غيب فيقضي عليه بالمال ولا يمهل كذا في خزانة المفتين * ادعى مال الشركة والمضاربة او الوديعة فقال (رسانده ام) يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال والمودع او الشريك الآخر (نيافته ام) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض او الثمن المبيع فقال (رسانده ام) لا يقبل قوله ويعتبر بيمين البائع والمقرض انه لم يصل فالحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان

وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الایفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول
العمادية * لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه
وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى
ان فلان بن فلان اوصى لى ولا ادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك
وكذا المدعيون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره واراد ان يحلف
الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني البهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف
ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذلك
له وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفا وعلية اليمين
للمدعي ان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة
على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقفه لا بدفع منه اليمين وصار وقفا باقراره والبينة فضل
لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف وما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعي ان يحلفه يحلف
عند محمد رح خلافا لهما واراد ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والعموى على قول محمد رح
كذا في الخلاصة * اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقر الغاصب بذلك ثم اختلف في قيمته
فقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته
لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه
المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف
ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا في المحيط * البائع اذا اقرب قبض الثمن ثم قال لم انبض
واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف رح وعند هلال يحلف قياسا
وهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية رجل اقرب بيع داره ثم قال اقررت بالبيع لكني ما بيعت وطلب
بيمه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المدعيون اقررت بقبض
الدين ولكني ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكني ما وهبت وطلب بيمين
الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رح انه رجع الى قول ابي يوسف رح قال الامام
السرخسي رح الاحتياط في الاخذ بقول ابي يوسف رح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء

كذافي الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين * رب الدين اذا اقر بقبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر القبض فاراد يحلف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رح يحلفه هكذا في المحيط * واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويحلف في قول ابي يوسف رح وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيان * رجل اخرج صكا باقرار رجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقراري يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ادعى علي وارث رجل مالا واخرج صكا باقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المقر له رد اقراره او طلب يمين المدعي كان له ان يحلفه كذا في خزائن المفتين * فان مات المقر وادعى ورثته ان كان اقر لتجئة يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كذا الجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليقات بعض المخاربيين انه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رح موقفة ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع برد الودعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا اقر رجل لانسان بمال ومات المقر فقال ورثته بعد موته ان ابانا قد اقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له تعلم بذلك وارادوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ان اشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذلك البيع كان لتجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما لتجئة كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر * مبد في يد رجل ادماه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان لتجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي * وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف * قال محمد رح اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فنصدق احدهما على رجل بالحائط الذي يلي داره واقره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجاريها

شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع والمشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فراقا من الشفعة على وجه التلجئة وبطل الشفعة حلقة القاضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع والمشتري كان له ذلك فاذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط * لو ادعى احد هما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارتهنه او استأجره بالف درهم فاقربه للمرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلقة لي بالله ما باعه منه فانه يحلف له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى ان يفتك الرهن وتضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان اقر صاحب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلقة لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فاقربا لحددهم لم يحلف للآخر كذا في محيط السرخسي *

رجل في يده دار او عرض او حيوان فقد مده رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذى اليد بكذا فاقرب المدعى عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه وانكر للآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر المدعى عليه لهما فحلفه القاضي لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلقة لي فانه لا يحلفه رجل في يده دار او عرض فقد مده رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقربا لحددهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحدهما فنكل للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وانه قبضه فاقرب لحددهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان * لو ان رجلا في يده امانة وعبد او عرض جاء رجلان وادعى كل واحد منهما انه له او انه له غصبة صاحب اليد او انه له او عنده من هذا وقدماه الى القاضي فسأله القاضي دعواهما فان اقرب لحددهما وحشد للآخر يومر بالتسليم الى المقر له فان اراد الآخر استعماله فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر له لحددهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقربه له ليدفع اليمين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الوديعه عند ابي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعه عند محمد رح وان اقرلها امر بالتسليم اليهما ولا يضمن

لو اُحد منهما شيئا فان اراد اُحد هما او كل واحد منهما ان يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول ابي يوسف روح ويحلف في الغصب وعلى قول محمد روح في الوديعة ايضا اما اذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي ان يحلفه له فالقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ قال بعضهم يحلف لهما يمينا واحدة بالله ما هذا العبد لهما لا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة والرأي في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحد هما من غير اقراع وان شاء افزع بينهما تطييبا لقلوبهما ونقا للثمة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهما تطييبا يمينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعوتهما وهذا ظاهر الثاني اذا حلف لا أحدهما ونكل من الآخر فان حلف للاول برئ من دعوته واذا نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل فان نكل الاول فالقاضي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي نكله ولا مع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة كما هو قول بعض المشائخ او نكل لهما على التعاقب بان حلف القاضي لكل واحد منهما يمينا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضي بالعين بينهما ولا يقضي بشيء من القيمة عند ابي يوسف روح ويقضى بالقيمة عند محمد روح هكذا في المحيط * رجل في يده عبد ورثه من ابيه فادعى انسان ان العبد عبده او دعه اياه الميت وانكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على دعوته على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وامره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول واراد ان يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى هذا العبد اما اذا كان في يده من تركه الاب شيء سوى هذا العبد يستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني ايضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا في الفصول

في الفصول العمادية * لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فارت لاحدهما وانكرت للآخر فقال الآخر حلفهالي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضي بخان * وهل يستحلف الزوج المذلول ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا يستحلف فان حلف لا يستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح الثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط * ولو انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه عليّ قول ابي يوسف ومحمد ربح فنكلت فتضي بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضي بخان * اشترى جارية وتقاضا ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت عليّ وهي حبلان ان افر المشتري الزمة وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكر بهيها النساء فان قلن حبلان يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء رجع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع قالوا ينبغي ان يحلف باللائقة سلمتها يحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت التجارية في ردي المشتري فخاصم اليه في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انها حبلان وهذا الحبل حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع عليّ ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل توجه عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي عليّ ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون لمان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه على المال كذا في فتاوى قاضي بخان * لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفنا انه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال لما جب خصبك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه الاف فانه يحلف ومن المشائخ من قال الصحيح انه يحلف المدعي عليّ دعوى البراءة من الدعوى كما يحلف عليّ دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الحلواني وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى عليّ رجل ما لا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي عليّ البراءة فحلف المدعي عليه المدعي بعد ذلك على المال ام لا فالخصاف ربح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرار بالمال وكان الواجب على القاضي

ان يسأل المدعي ألك بينة على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم يكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه ولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرا بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من اصحابنا راجد دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرا وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيم الدين رح ينبغي ان يحلف المدعي أولا على البراءة هكذا في فتاوى فاضيل * اذا توجه اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقيين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورت رجل ادعى على الميت حقا وتوجه اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكفى بيدين واحد منهم فان كان في الورثة صغير او غائب وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقيين الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يتقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي * لو ادعى احد شريك العنان او احد شريكى المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الاخران يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على احد الشريكين حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه ادهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين * روى بن سماعة عن محمد بن رجل تزوج امرأة وابنتها في مدين ثم قال لا ادري ابنتهما الاولى اولى فانه يحلف لكل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبها وانقاضي ابتداء ابنتها شاء وان شاء اقرع بينهما فان حلف واحد هما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا دعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان او لا كذا في محيط السرخسي * رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعدما وهب لك الارض فوقع في تسمي وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر برد الارض كذا في الذخيرة * لو قال لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه ان حلفت انها لك علي ان بنتها اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد ما منه بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي

شرطاً كان له ان يسترد هاهنا كذا في خزنة المفتين * رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حق جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحاً من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لاحق له في ذلك الشيء واذا اعمال الرجل غريماً من غريماً ثم على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يبري ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحيل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط *

رجل عليه دين لرجل وبه رهن بفي بالدين فانكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعي ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * استقرض منه مائة ورهن عنده رهنًا و يخاف الضمان ان اقر بالدين انكر المرتهن يقول للقاضي سله أبهذه المائة التي تدعي رهن ام لا فان اقر بالرهن اقر وهو المال وان انكر الرهن حلفه بان له لا دين عليك بل لا رهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حث كذا في الوجيز المذكور في * بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها نسبته فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطال به بالالف حالة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سله انها معجلة او مؤجلة فان سألته فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعي ولو حلف بالله ماله على اداء هذه التي يدعي كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعي حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقاً معلوماً بان يدعي الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقاً ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقراً او باذلاً بذلك القدر واما ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقاً كذا في المحيط * الباب الرابع في التحالف *

أذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع بان ادعى المشتري فمنا وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة قضي له وان اقاما البينة فالبينة للزيادة الاولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري اكثر مما يقر به البائع من المبيع في حائكة واحدة فبينة البائع الاولى في الثمن وبينة المشتري الاولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما دعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يترضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتبدأ يمين المشتري في الصحيح وهو المروي عن ابي حنيفة وابي يوسف ورح وهو قول محمد وزفر حر وهذا اذا كان بيع عين يدين فان كان بيع عين بعين ارثنس بثمان بدأ القاضي يمين ايتهما شاء كذا في الكافي * وصفاً لليمين ان يحلف البائع بالله ما به بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية * فان حلفنا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبه او طلب احدهما وهو الصحيح وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوى الآخر هكذا في الكافي * وان لم يكن اختلافهما في البذل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر نحو ان يشتري الرجل من آخر سمنا في رقب وزنه مائة رطل ثم جاء بالرقب ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال المشتري هو زكف فالتول قول المشتري سمي لكل رطل ثمانا ولم يسم هكذا في التبيين * ولا يتخالف ان اختلفا في الاجل سواء كان في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن والمبيع او في الحط والابراء او مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح ابي المكارم للثقة * وان اختلفا في اصل البيع لم يتخالفا والقول لمنكر العقد كذا في الكافي * اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او في جنس الثمن بان ادعى احدهما الدراهم والاخر الدنانير ذكر محمد رح في الجامع وقال لا يتخالفان قال مشائخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد رح يتخالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح والقول قول المشتري وكذا اذا خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن ديناران كان فيما يتخالفان

يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى
عبد بن صفقة واحدة وقبضهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة رح القول قول المشتري
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحي ولاشيء له واختلف المشائخ في قوله ولاشيء له قال بعضهم
اراد به ان لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما اقربه المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء
البائع اخذ الحي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير *
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابي المكارم
لمختصر الوفاة * وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه
الا ان يشاء البائع اخذ الحي فحينئذ لا يتحالف المشتري وهو الصحيح لان المذكور يمين المشتري لانك
التحالف والاستثناء منصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير * وانا اشترى عبدا فباع نصفه
بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابي حنيفة رح لم يتحالفا
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابي يوسف رح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك
المشتري ان رضي بانه يقبل هذا النصف وعند محمد رح يتحالفان في الكل وانا تحالفار المشتري
على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان انجى يعيب الشركة
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن
فانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الالفلة فلا تحالف عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
كذا في الهداية * رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحضة ثم تقايلا ثم اختلفا في رأس المال
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عبد بن صفقة او صفقتين
احدهما بالف حال والاخر بالف مؤجل الى سنة فرد احدهما بالبيع فقال المشتري ثمن المردود
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفا وكذلك لو اشترى ابما ثمة في صفقة وقبضهما
ومات احدهما في يده ورد الآخر بيعا واحتلغا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفا ولو كان ثمن
احدهما دراهم وثمن الآخر نائير وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالبيع فقال
المشتري ثمنه دراهم فرد النائير وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا
ولا يتحالفان خلافا لمحمد رح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينه الثمن ودينته فادعى احدهما ان الثمن عين وادعى الآخر انه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جاريتي هذه بعدك هذا والمشتري يدعى الكل ديناً ويقول اشتريت منك بالف درهم فان كانت الجارية فائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالفي عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد ربح يتحالفان ولو كان المدعي للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بالف درهم او بمائة دينار فان كانت الجارية فائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة فكذلك تحالفا وترادا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى امة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الموصف وقيمه خمسمائة وقال البائع بعتها بالفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية انه اشترها بالف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصه الموصف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالفين ويحلف البائع بالله ما بعتها بالف وهذا الموصف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف واخذ الموصف وعند محمد ربح يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع انه باع امة بالف وبهذا الموصف وادعى المشتري انه اشترها بالفين وهلكت الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالف في شيء من الامة وكذا لو كان مكان الموصف مكيل او موزون بعينه كذا في الكافي * وان ادعى البائع البيع بالفين والمشتري بمائة دينار وموصف فالقول للمشتري مع يمينه في حصه مائة دينار اذا قسمت الجارية عليها وعلى الموصف ويتحالفان في حصه الموصف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالفين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدارهم شيئا مكيل او موزونا او معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع فتحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي * بعد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولي عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولي الخبر ان شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لهما تحالفان فان حللنا اخذ المشتري بكل ثمنه او تركه وان برهننا فالبينه لمشتريه وان اتفقا ان قاطعه بائعه او مشتريه او اجنبي وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبينه لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع الجارية التي بعتها ملك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر بعتها منك بمائة دينار

وقبضتها ثم بعثها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية بغير مهر وفته للمقر له يتجالفان ويبدأ يمين المقران حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح انه يحلف المقردون المقر له وقد نص محمد بن روح عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فمتى ما دل على تصديقه بأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بائنا او اصبحتا او دبرها واستولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعق بموت المقر لو كانت ام ولد ولا تعق بموت المقر له وبأيهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوقف الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت وديعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الوديعة الى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترا دافان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المؤجر وبأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما اقام البينة قبلت بيئته ولو اقامها فبينة المؤجر اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بينة كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدهي هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية * اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة روح والقول للعبد مع يمينه ولا يتجالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وان اقام احدهما بينة تقبل بيئته وان اقاما فالبينة كانت بينة المولى اولى لانه اذا ادعى المولى قدر ما اقام البينة عليه يعنى كذا في التبيين * اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالغين فأيهما اقام البينة تقبل بيئته فان اقاما فالبينة فالبينة بيئته المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لهما بينة تحالفا عند ابي حنيفة روح ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل فبالمثل الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر فبما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترف به المرأة فبالمثل ذكر التحالف اولاً ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * واما في قول الرازي فلا تحليف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً

لا أحدهما وفيما عداه فالقول قوله يمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها إذا كان مثل ما دعت أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية * ويبدأ يمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد روح ولودعي الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعي على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة إلا أن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها كذا في الهداية * الباب الخامس فممن يصح خصما لغيرة ومن لا يصح فممن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسباع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء تشترط حضرة الراهن والمترهن في دعوى عين رهن والغارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع أن كان البذر من المزارع فهو كالمسئلة بشرط حضوره وإن لم يكن البذر منه أن نبت الزرع فكذلك وإن لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق أما إذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لأنه يدعي عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له إلا بحضوره البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسدا يصح خصما للمدعي إذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة روح والمشتري بالبائع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العماد يتفي الفصل الثالث * رجل في يده جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان شريك في شركة عنان في ألف بيننا وإن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يده الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب إلا أن فلانا الغائب امرئي أن اذهب بالجارية إلى بغداد وابعها قال الشيخ الإمام الاجل ظهير الدين ليس للمدعي أن يمنعه من أن يذهبها إلى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وإن كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له أن يمنعه من المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاض خان * رجل استأجر ثلث دواب ثم إن رب الدواب أجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فإن باع من حذر فبيعه جائزا وإن باع من غير حذر كان للمستأجر

ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره او اعارها او اجراها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البيعة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البيعة ويأخذها وان كان الواهب غائبا فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البيعة عليه وان كانت في يد المستعير والمستأجر فاراد ان يقيم البيعة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة ولم تكن ظاهرة وافام المستعير والمستأجر الثاني بيعة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بيعة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العمدية * استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخران اجارته كانت اسبق منه وبرهن افتى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصما بل ادعى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لا اليّ لا يقبل وبه افتى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصما والمشتري والموهوب له يصلح خصما لكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها في اجارتي آجرنيها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي آجرنيها فلان آخرتسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الآجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشتراها منه وقبضها منه وانا شقيعتها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشتراها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذاليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي مدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رح حكم المشفع بالشفعة وجعل البهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفع لا يأخذها إلا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا إذا استحق المشتري من بديل الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العادبة * أجرداره وسلمهاتم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشترى داراً ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن وكان الثمن مؤجلاً فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العادبة * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعى الملك لنفسه وذواليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يدعى اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضوا غاب المشتري الاول وحضر بائعه واراد استردادها من يد المشتري الثاني فان اقر المشتري الثاني ان الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول ان يسردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول او قال لا ادري أحق ما قاله البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل انه فقاً عين عبده والعبد حي لا تسمع الدعوى والبينة إلا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حياً تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي * وإذا كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالارش للمدعى على الفاقع ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعى عليه اقترانه فقاً عين العبد وانه عبد هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بارش العبد كذا في المحيط * ولو اقام البينة انه فقاً عين برذون له تقبل وارة البرذون للقاضي ليس بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضراً نجب اراءة القاضي انه فقاً عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقواً العين وقال البرذون لعالم يقض له بالارش الابينة يقيمها على الملك وان المدعى عليه فقاً عينه وهو يومئذ لم يحنث غداً خذ ارش العين فان اقام صاحب البرذون بيته انه له وان الفاقع فقاً عينه وهو يملكه واقام المدعى الاول البينة على انه له وان ذا اليد فقاً عينه فتكون بيته الاولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحاً في دابة او خرقة في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين * رجل هلك وترك ثلثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وحسد الوارث

ذلك فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له
ثم جاء رجل آخر واقام بينته ان الميث اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصى له الى
القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده
الى المدمى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو مقدم فاحضر الثاني
الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فجمع الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة
على الوارث وكان للموصى له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث
يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذوا فاذا اخذوا ذلك اقتسما على خمسة اسهم سهم للموصى له
الثاني واربعه اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء
ولو كان الموصى له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث
ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصى له الاول فان كان القاضي يقضى بوصية الاول
ولم يدفع اليه شيئاً حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه اليه ذلك القاضي بعينه جعله
خصماً وان خاصمه اليه قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر
ولم يدفع للقاضي الى الموصى له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصمه الثاني الى
قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصى له الاول بان المال الذي في يده بحكم الوصية من الميث او كان
ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من ابي والميث
ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصى له الثاني فان قال هذا المال
وديعة عندي من جهة فلان الميث الذي يدعي الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة
بينهما وان قال هو وديعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصى او قال غصبته منه فهو خصم الا
ان يقيم بينته على ما قال كذا في المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثاً واحداً واقام رجل بينته
ان له على الميث الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب
الوارث فحضر غريم آخر للميث وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم
الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميث كان خصماً له ثم اذا قضى
القاضي على الوارث وقد تولى ما اخذه الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذ منه
نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصى له بالثلث

وقبضه وغاب الوارث فاقام رجل البينة ان له على الميت ديناً فاموصى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة * رجل اقام بينة على وارث ميت انه اوصى له بهذه التجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بها فان ذكر او رجعوا قضى القاضي بكل التجارية للثاني وان لم يذكر او رجعوا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب او حضر حتى ان الموصى له الاول لو اطل حقه كان كل التجارية للثاني فان دفع القاضي التجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصماً للموصى له الاخر خاصمه الى القاضي الاول والى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالتجارة فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل قضى الثاني بنصف التجارية سواء شهد شهوده على الرجوع من الاول او لم يشهدوا على الرجوع فاذا حضر الاول فان اعاد الثاني البينة على الرجوع اخذ الكل والاخذ نصفها وان اقام الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البينة على الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني فالقاضي يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم قرض او قصب او ودعة وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع فاقام رجل البينة ان صاحب المال توفي واوصى له بهذه الالف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لاندري آيات فلان او لم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في يد المدعي عليه الا ان يتم المدعي بينة ان الميت ترك الف درهم غير هذه الالف وان الوارث قبض ذاك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الالف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم اقبض

لم يقبض من مال الميت شيئا لم يلقفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدمي ديننا على الميت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل التقاضي بينته ولم ينصب من الميت وصيا وبأمر المدعي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة * ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا او وصى له بالالف التي قبل فلان وديعة او غصبا وقال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله فالتقاضي يقضي بالمال للموصى له كذا في المحيط * والخصم في اثبات الوصاية وارث الميت او موصى له او غريم له للميت عليه دين او غريم له على الميت دين كذا في الفصول العمادية * رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضران له على ابيه الف درهم دين ولا مال للميت فبرأه درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الالف التي قضيت على الاجنبي شيء فوقف الالف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل ان فلانا الغائب اشتراها منك لاجلي وجحد ذواليد البيع بقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وذكر في دعوى المنتقمين قال ابو سرح لو قال ذواليد قد كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذى اليد وكذلك لو قال كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال ادعتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية * رجل جاء بصك باسم فبرة على رجل الى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعى عليه ان يكون فلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزانة المفتين * عن ابن سبعة عن محمد بن رح في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا اقبل بينة المشتري ان فلانا امره واشترى

هذه الدنانير له وان اقر مدعى الدنانير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط *
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاه فلان وهوضاعة في يديه فقال
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما واقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا
 في الذخيرة * رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يبق
 على ذلك بينة قبلت بينة المدعى عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد
 سبيل فان اقام بينة قبلت بينته ويقضى له بالعبد على المقر له الاول كذا في المحيط * لو ان رجلا
 ادعى عبدا في يدي عبد او ادعى ديناً عليه او ادعى شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعى
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة * وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى
 رجل انها دار فلان وان فلان ذلك كان رهن مندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها
 الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاهربها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار اذ اشتراها امس من الغائب الذي يدعى
 المدعى انه رهنها او قال اشتريتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى
 الشراء ان ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا الوادى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان
 المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذى اليد
 فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة عنده
 ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان *
 قال هشام سألت محمدا راح عن رجل قال اشتريت من رجل جارية ونقدت الثمن وقبضت
 التجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال
 البائع لى البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقر بها لي فالقاضي بخبر المشتري
 ان شاء ولّى الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اتفق
 امرى ويلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عبدا بعينه
 واقام البينة فزكوا اولم يزكوا حتى اقر ذواليد انه حر او باعه من غيره او وهبه لا يصح المعتق في حق
 المدعى اما التصرفات في حق المقر فصحيح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود بعمل اقراره وكذلك

لواقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم يجز في حق المدعى كما في الشاهدين ولولم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالعبء المدعى به للمدعى بعدما اقام المدعى البينة فالقاضي يقضي عليه بالاقرار ارام بالبينة ذكر في الاقضية انه يقضي بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة * رجل ادعى عينا في يدرجل انه له وانكر المدعى عليه قبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيهان * في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقوله المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر ادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل اقر دار في يديه انها لفلان سمي رجلا غائبا غيبة منقطعة وانه امر فلان ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالمجوعول يده يكون خصما لكل ما ادعاه الا ان يقيم البينة على ان الغائب فلان بن فلان وقد اثبتوا معرفته دفعها الى الميت الذي دفعها اليه هذا الذي هي في يديه وغاب فاذا اقام على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا جعله وصيا الا فيها خاصة في قول محمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يديك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط * اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فانخضم في قدر الربح المضارب ولا يشترط حصة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي * قال هشام سألت محمد ارح يقول في رجل وتب على طريق من طرق المسلمين فاذهبن في اوزرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يديه بينة انها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما بشكل ولا يعلم انه طريق

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا بشكل فهو خصم كذا في الذخيرة *
 ابراهيم في نوادره من محمد ر ح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه
 ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان
 اعتقه في حالة المرض يكون خصما وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط *
 رجل اشترى من آخر عبدا ولم يتقاضا حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستحلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يأخذ بالثمن
 فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا ان يجيز
 البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة * رجل في يده دار وهو مقر بانها لفلان مات وتركها ميراثا
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقوقهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لانفذ البيع ولا اقصي
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كفيلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه
 كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على احد هما شاهدا واحدا
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا
 وكذا لو اقام على المحي شاهد او على الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ر ح
 رجل في يده دار قال صاحب البدر لرجل هذه الدار لك ورثتها من اخيك فلان وقال المقر له لا بل
 هذه لرجل آخر ورثتها من اخيه قضي به المقر الاخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يده واقام البينة عليه باقراره والغائب وباقرار الغائب له
 لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا بمينة او دم او خمر او خنزير وقبض المشتري ثم استحقه
 انسان بالبينة ففي الشراء بالمينة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول
 العمادية * وفي الشراء بالخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط *
 قال محمد ر ح في الجماع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدنيارين وقبض الا بريق ونقد دينار
 واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الاخر حتى فسد العقد في نصف الا بريق لا يتعدى الفساد الى النصف
 الاخر فان حضر رجل بعد ما غاب بائع الا بريق وادعى ان نصف الا بريق له كان المشتري
 خصما له

خصم له فلو حضر البائع بعد ما قام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له والمشتري على البائع ربع الأبريق ورد البائع على المشتري نصف حصة ما استحق وما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وإن صار البائع شريكاً في الأبريق وكذا واشترى من رجل عبداً بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه بمائة دينار إلى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البينة أن له نصف العبد هكذا في الذخيرة * لو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف ثم بكن المشتري خصماً ولو باعه رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلاً اشترى من رجل نصف عبده ثم اشترى منه نصفه الآخر أحدهما صحيح والآخر فاسد أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاء رجل وأدعى عليه نصف العبد وأقام البينة فالمشتري خصم له ويتضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الأول صحيحاً والبيع الثاني بمينة أودم أو خسر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لأن المشتري بدم أو مينة أو خسر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط * إذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت زوج والزوج غائب فدعاه صحيفه ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل أنه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خصمائه وأدعى أنه زوج أمته فلأنه منه وله عليه المهر والعبد والأمة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا أعطيك الأرض والمهر مخافة أن يحضر العبد والأمة فينكران الملك لك فيضمناني فالقاضي يلزمه الأرض والمهر باقراة وكذلك الجواب فيما إذا كان المهر عرضاً من العروض وإن كان للعبد ودبعة ألف درهم عند هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من قرض أو بيع فافترأ الذي عنده المال أن الذي دفع إليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لاسيما للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يده المال أن هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه إليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك أن أقر أن فلاناً امر عبده ببيع أمة له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن إلى المولى هذا كله إذا كان المال قائماً في يد المقر فإن كان مستهلكاً فلمقر له أن يأخذ بذلك فإن قدم الغائب وإنكر أن يكون عبداً فلان وإن يكون غصباً من فلان شيئاً كان القول قوله فله أن يضمن المقر للمال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر للمقر له

عبد المقرن القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده قائما الا ان يقيم المقر له الحال بينه ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعته عبي فلان ولا ادري أهولك ام لا واقام المدعي بينه ان المال ماله فالقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد المقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا جق لك وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لك اودعته لك فلان ولا ان ليس بعبد المدعي بينه ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لا بل انت مأذون فالقول قول الواهب مع يمينه وان اقام العبد بينته انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين *

وان قال المولى اودعني هذه التجارة عبد فلان ولا ادري أوهبها له ام لا فاقام المدعي بينته على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالتجارة للواهب فقبضها الواهب وزادت في بدنها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبد فالقول قوله وكان له ان يأخذ التجارة ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت التجارة قد ماتت في يد الواهب كان المدعو هوب له الخيار ان شاء ضمن المدوع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المدوع بما ضمن وان ضمن المولى المدوع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبد لي واقام المدعي بينته على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المدوع بالله ان الغائب ليس بعبد له استحلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمه الخصومة ولو اقام المدعي بينته على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بينته على ان الغائب عبد هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما له وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بينته على اقرار الذي في يده التجارة انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره

ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط * رجل في يديه عبد يقرب بالرق فادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة ويقض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم ووكلي بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته الان لمولاه ان يمنعه من الخصومة وان لم يمنعه فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال انا عبد فلان قد وكلي بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعي وما لا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرارا منه للمدعي قال مولانا رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا امهله القاضي وان كان فاسدا الايمهله ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب ودعيه عندي او مارية او اجارة او رهن او غضب واقام على ذلك بيينة واقام ذواليد بيينة ان المدعي اقر انه لفلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال ابو يوسف زح ان كان ذواليد صالحا تندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالتحيل لم تندفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحقق من الناس قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يوده بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فقيم ذواليد بيينة على ان فلانا ودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي * وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما يدفع به دعوى المدعي * فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بيينة على انه ملكه دفعه الى صاحب اليد ودعيه فالقاضي يقضي للمدعي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا * ولو ان القاضي لم يقض للمدعي بيينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بتلك البينة

البينة كان هذا قضاءً على صاحب اليد فان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبده كان اودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي ابوالهيثم عن النضاة الثلث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضى بالعبد بين الذي حضروا بين المدعي نصفان قال القاضي ابوالهيثم ان ابن سماعة كتب الى محمد ر ح في هذه المسئلة فكتب اليه محمد ر ح ان يقضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضر والا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل * اذا قال شهود ذى اليد اودعه رجل لا نعرف اصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي * وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابىحنيفة وابى يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيهما في فصل الدور والاراضي * ولو قال شهود المدعى عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تدفع الخصومة من ذى اليد وبعضهم قالوا تدفع وهكذا ذكر في القضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا ظهر انه غير المودع كذا في المحيط * وقال محمد ر ح لا بد في معرفته من الطرق الثلث وتحويل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردي * ولو قال الذي في يديه اودعنيها فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلاً اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * ولو قال الذي في يديه اودعنيها رجل لا اعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيهما في فصل الدور * ولو قال الذي في يديه اودعنيها رجل لا اعرفه وقال الشهود اودعه فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة من ذى اليد كذا في الذخيرة * ولو اقر المدعي ان رجلاً دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في خزائن المفتين * ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثلث لكن لا نقر له ولا نشهد به لا تدفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع تدفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا نذكرى لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب لكن لا نذكرى ادفع اليه ام لا وقال ذوايد هود فعه الي تدفع كذا في الوجيز للكردي * لو شهد شهود المدعى عليه

ي اقران هذا فلان الغائب وقال اود عنه فلان الغائب او شهد الشهود على اقرار المدعي
 بمقتل صاحب اليد هو فلان الغائب اود مني قالوا تدفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعي عند
 ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تدفع الخصومة من ذى اليد هكذا في فناوى قاضيان *
 عي انها كانت في يد فلان ولا ادري اذ فعها الى هذا ام لا وذو اليد يقول دفعها الى فلان
 انه بينهما كذا في خزانة المفتين * شهد الشهود على اقرار المدعي انها كانت في يد فلان ولا ندري
 ان فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها فلان ولم يشهدوا ان فلانا
 ياه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو اقام المدعي بيته على سبيل
 صاحب اليد ان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بيته على الايداع اصلا
 محيط * ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب
 قالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم
 ماكن اولم يذكر وان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجيز للكردرى *
 ا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه
 رجل آخر كذا في محيط السرخسي * ولو برهن المدعي ان الدار يوم اشهدا
 يد غير الساكن والمساكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه
 بل عندهما خلا فاللثاني كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال المدعي عليه نصف الدار
 بها ودفع فلان واقام البيته على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار
 نثار * ولو ادعى ذو اليد ودفعه ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفذ قضاءه
 ان يقيم بعد ذلك بيته على الايداع لا تقبل بيته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو
 ليد بيته على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعي شاهدا واحدا او شاهدين
 لم يقض القاضي بهائم وجد ذو اليد بيته على الايداع تقبل بيته لانه ظهر انه ليس بخصمه
 توجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاي رح كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى دارا
 رجل فقال ذو اليد ان فلانا اود عنها فقال المدعي قد كان فلان اود عنها لكنه وهبها منك
 او باعها فالقاضي يستخلف المدعي عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين
 مساله فيها كذا في محيط السرخسي * ولو اقام المدعي بيته اذ فلانا باعها ما... الذ

في يده تقبل ويجعل المدعي عليه خصما ولو ادعى المدعي عليه الوديعة ولم يقيم بينة وطلب المدعي يمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البينة لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البينة كذا في الفصول العمادية * رجل في يديه وديعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه الوديعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا اقام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر ادعى ان فلان اودعها له وادعى ان فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت منه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذو اليد اليه واعاد المدعي له مولى في الدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال قد دفع منه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى دارا في يدي رجل واقر ذو اليد انها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعها وقال على القلب بان بدأ بالادعاء ثم نسي بالاقرار ان اقام البينة على الادعاء اندفعت منه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالاقرار للمدعي ونسي بالادعاء مو بالتسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعي لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالادعاء ونسي بالاقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعي لانه ثبت حق المدعي وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعي وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقيم البينة على الادعاء ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعي بذلك ولو علم القاضي انها للمدعي واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب اودعها لخصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعي واودع ذا اليد فانه يأخذها من ذي اليد وبسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين ان ذا اليد لو قال اودعها لي الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يد رجل ادها آخر ملكا مطلقا وشراء منه منذ ستة اشعة فيها قال ذو اليد كانت لي بعتهما من فلان اروهتاه و سلمتها فادعنيها لا تدفع

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذو اليد بيته على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بيته على شرائه من ذي اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقاما البيته فان برهن الغائب على الشراء من ذي اليد منذ شهر تقبل في ابطال بيته الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المقر له ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر اذ دفع اليه ام لا وقال ذو اليد دفع الي فلان فلا خصومة كذا في الكافي *

رجل ادعى عبد ابي بدر رجل انه له فطوب بالبيته فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتبضائم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبيته فان علم القاضي بما صنع ذو اليد او اقر به المدعي لا تسمع بيته المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقر به المدعي سمعت بيته المدعي ولا تسمع بيته ذي اليد على ما صنع الا اذا اقام البيته على اقرار المدعي بذلك فتقبل بيته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل دعوى المقول * لو ادعى الدار واقام شاهد او احدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدموا الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر واقام صاحب اليد بيته على انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او قال وهبها منه وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به اراقم ذو اليد بيته على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذو اليد بيته على ما صنع القاضي لا يسمع بيته ولا تندفع الخصومة عنه واو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا تقبل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي فاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا اودعها وغاب واقام المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذي اليد كذا في المحیط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما للغير *

رجل ادعى عبد ابي بدر رجل واقام البيته واقام البيته ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا اقام المدعي عليه بيته على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك

جل البينة ان الامة كانت له واقام ذواليد البينة على الوديعة قبل المدعى ان طلبت العبد فلا صومعة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * واذن قضى القاضي بقيمة التجارية على ذى اليد واخذها المدعى من ذى اليد ثم حضر الغائب واقر بالوديعة اخذ العبد من يد ذى اليد رجع ذواليد على الغائب بما ضمن للمدعى من قيمة التجارية ولو ان التجارية لم يقتلها العبد ولكن عيدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافى التجارية ولا فى العبد كذا المحيط * وان ادعى الفعل على ذى اليد بان قال غصبته منى واوجرتها منه او هبتها وادعى ذواليد الوديعة واعارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضرا لمقرله ام البينة على ذلك قبلت بيته كذا فى محيط السرخسي * وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقيم البينة على ما ادعى كذا فى المحيط * رجل ادعى دارا فى يد رجل انها له اغتصبها منه الذي فى يديه وقال على عليه هي ملك والدي وديعة فى يدي لا تندفع عنه الخصومة فان اقام المدعى البينة على ما ناهى ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعى قالوا لا تقبل بيته المدعى عليه كذا ما وفى تاضبخان * وان قال المدعى سرقة منى او سرق منى لا تندفع الخصومة وان اقام ذواليد نية على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا فى الكافي * ونما ل سرق منى القياس ان تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول بدر ح وفى الاستحسان لا تندفع وهو قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله كذا فى المحيط * ادعى عينا وقال غصب او اخذ منى فاقام ذواليد بيته على انه وصل اليه من جهة الغائب تندفع بالاجماع كذا فى الفصول العمادية * عبد فى يدي رجل اقام العبد بيته انه عبد الذي فى يديه وانه واقام صاحب اليد انه عبد فلان او دعه اياه فالقاضي يقضى بعق العبد ولا تندفع الخصومة عن اليد بما انا من البينة كذا فى الذخيرة * ولو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لفناذ وعليهما كذا فى الكافي * وهكذا فى محيط السرخسي والمحيط * وفى الذخيرة فى فصل دعوى العتق على على رجل ان كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتهقه لم يكن ملكي لما انت بهته من فلان ثم نه منه واقام البينة على بيعه قبل الاعناق لا تقبل بيته ولو كان المولى قال له اعتقتك قبل ان اشتريتك لعهد لابل اعتقني بعدما اشتريتي فالقول قول العبد كذا فى المحيط * وان ادعى على ذى اليد فعلا احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي فى يديه البينة

انه لفلان الغائب او دعنيه او فصبت منه لاتدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه مقداً انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان الغائب او دعنيه اختلفوا فيه قال بعضهم تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضيلخان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في يد رجل ادعاه وقال اشتريته من ذى اليد واقام البينة واقام ذى اليد البينة ان فلانا او دعنيه لاتدفع الخصومة عنه فالوم يقض القاضى بالعبد للمدعى حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد سلم القاضى العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد للمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه او دعاه او لم يقل او دعاه قبلت وبطلت بينة المدعى فلوا اقام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذى اليد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بينته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة * ولو كان مدعى الشراء اقام شاهداً واحداً على الشراء من ذى اليد فافر صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب او دعنيه فقبل ان يقيم شاهداً آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا ومن تسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعى اقام شاهداً آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتقضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط * مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذى اليد حتى اقر ذى اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المتقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقة منه فلان الغائب واقام على ذلك بينته واقام الذي في يديه بينته انه وديعة عنده من فلان الغائب لاتدفع الخصومة من ذى اليد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه فصبه منه فلان الغائب واقام على ذلك بينته وقال صاحب اليد فلان ذلك او دعنيه فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بينته على الابداع كذا في المحيط * لو ادعى من فلان وقال ذى اليد او دعنيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الا ان يقيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعى يمينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البينات ولو قال ذى اليد او دعني وكيله لا يصدق الابينة كذا في الكافي * ولو شهد وان عمرو او دعها اياه وقالوا لاندري من دفعها اليه عمرو وقال ذى اليد دفعها عبد الله لا لخصومة بينهما ولا يمين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لاندري

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها الى عمر ولا تندفع عليه الخصومة فلي قال ذو اليد حلف المدعى ما دفعها الى عمر وتحلف على العلم ولو قال المدعى للقاضي حلف ذا اليد لقد اودعها اياه وعمر و يحلف على البينات كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البينة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البينة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسه ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد بكفيل بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البينة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البينة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * مبدئي يد رجل ادعى رجل انه قتل وابي له خطأ واقام ذو اليد البينة ان العبد لفلان اودعه اندفعت منه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجمع البيع فاقام المدعى البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت علي هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال لم ابعها منك قط واقام المشتري البينة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة واراد ردها واقام البائع البينة انه بريء اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر الخصاف رح هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بيته كذا في شرح الجامع للصمد الشاهد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغر ك فالتول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استبجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لتفسك يكون تناقضا

فأما هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح
 دفعا لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق
 الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه اني اشتريت من فلان
 ذلك ايضا واقام بيته وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لاني في التاريخ الذي
 اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شرائي لانه كان بعدما
 فك الرهن فاقام البيته لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
 كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البيته واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه
 ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيان في باب اليمين * في مجموع
 النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا ادعوا رهما وقبضها واستهلكها
 وجب عليه اداء هذا الثمن الي وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
 فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان التجارية قائمة
 وهي في بلدة كذا في يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حية قائمة في بلدة كذا اهل يصبر ذلك دفعا
 لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه
 فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
 في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
 صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه
 في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه
 قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعى
 في دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفعا صحيحا كذا في المحيط *
 زجبل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بيته على ذلك
 قال محمد ربح في الاستحسان ترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام
 المدعى البيته على ما ادعى والاقتضي عليه هكذا في فتاوى قاضيان * ادعى دارا في يدي رجل
 فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني واراد ان يحلف
 المدعى فله ذلك ولو اقام البيته على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته واندفع دعوى المدعى كذا

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها الى عمر ولا تندفع عليه الخصومة فلحق قال ذو اليد حلف المدعى ما دفعها الى عمر وحلف على العلم ولو قال المدعى للقاضي حلف ذى اليد لقد اودعها اياه وعمر وحلف على البتات كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البينة ان فلانا اعنته واقام صاحب اليد البينة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسه ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيلا بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البينة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البينة ان فلانا اخر اودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل واياه خطأ واقام ذو اليد البينة ان العبد لفلان اودعه اندفعت منه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا او البائع يجمد البيع فاقام المدعى البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت علي هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بينته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخرانه باعه جارية فقال لم ابعها منك فقام المشتري البينة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة واراد ردّها واقام البائع البينة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر الخصاف رح هذه المستئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استيجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لتفكك يكون تناقضا

فأما هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا الصحيح ان هذا لا يصلح
 دفعا لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقص الا ان هذا تناقص فيما طرقه طريق
 الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه اني اشتريت من فلان
 ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان في التاريخ الذي
 اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شرائي لانه كان بعد ما
 فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
 كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه
 ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيان في باب البين * في مجموع
 النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا دارهما وقبضها واستهلكها
 ووجب عليه اداء هذا الثمن اليّ وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
 فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة
 وهي في بلدة كذا في يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حية قائمة في بلدة كذا اهل يصبر ذلك دفعا
 لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل شراء من رجل آخر بشراطة
 فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
 في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
 صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه
 في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه
 قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذا في المحيط *
 في دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفعا صحيحا كذا في المحيط *
 رجل ادعى دارا في يدي رجل انهاله فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك
 قال محمد روح في الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام
 المدعى البينة على ما ادعى والاقتضي عليه هكذا في فتاوى قاضيان * ادعى دارا في يدي رجل
 فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعثت هذه الدار مني واراد ان يحلف
 المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا

في الذخيرة * ادعى دارا انها ملكي لانني اشتريتها من فلان فقال ذو اليدلايل ملكي لانني اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكما لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واتام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذو اليدلايل هو ملكي اشتريته من ذلك المدعي تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبقيهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والاخرينكران له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية * برهن على ان هذا ارث له من ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيته حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعي حال حيوته ابيه او بعد مماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعي بطلت بيته المدعي وان لم يكن من يدعيه هنا تبطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان واقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا وهمة فبرهن المدعي عليه انه اشتراها منه وبرهن المدعي على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بيته شهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يده واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعي في حال حيوته واقام ذو اليد البينة ان الوارث او اباه اقران الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذو اليد اودعني ابوك ولا ادري امانت ابوك او لم يمت ذكر في المستقن انه لا تدفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط * امرأة

ادعت على ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث
فجحد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقها ثلثا وانقضت
مدتها قبل موته اخلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك
قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن زوجة له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا
في فتاوى قاضيخان * ادعى على غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قدمات قبل استيفاء
شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين
الذي تدعيه قد كان لابيكي علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الي ابيك
في حال حيوته وقد صدقته مدعى الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان
ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة على دعواه فهداه دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه
في هذه الصورة اخرجني ابيك عن الكفالة في حيوته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت
ابيك واقام بينة على ما ادعى تدفع دعوى المدعي كذا في المحيط * ادعى على غيره انه كان
لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة
ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد حال فلانا بما كان له علي
وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحال له وصدقه المحال له في ذلك كله لا تدفع الخصومة
عن المدعي مالم يقيم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تدفع دعوى المدعي عنه وخصومته
كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال
المدعى عليه في الدفع انه اقر بان اياه استوفى مني هذا المال واقره بعد موت ابيه واقام البينة تشهد الشهود
انه اقر بان اياه استوفى ولم يذكروا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة * ادعى في تركه امرأة
ميراثا وقال كانت امرأة التي يوم موتها فيها الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتني
لو رثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع
الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في الخلاصة * امرأة ادعت المهر المسمى
على زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة *
ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركت ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركها ابيك الا ان القاضي باعها
منى بهري وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو اثبت ذلك بالبينة كذا

في المحيط * رجل مات وترك مالا وبناتا فاقام رجل البيته انه كان غبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البيته انه كان حرا الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البيته بينه البيته كذا في فتاوى قاضيه خان * رجل مات وترك ابنتين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي بدا حد القيمين دار بن عم انها دار الصغير الذي في ولايته ادمى عليه قيم الصغير الاخران الدار التي في يدك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها لاحتفظ لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بيته ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال حيواته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته يندفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بيته لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك انا عن ابيه والآن ندعى كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي رح عن ادمى ميراث ميت لعصوبة بنوة العم واقام البيته على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث بيته ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبتته المدعى هل يندفع بهذا دعوى المدعى وبينته فال ان وقع القضاء ببيته المدعى فالقضاء ماض ولا تبطل بيته المدعى بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء ببيته المدعى فالتاضي لا يقضي باحدى البيتين لمكان التعارض كذا في المحيط * ولو ادمى ميراثا عن رجل وذكرانه ابن عم الميت لاييه وذكر الاسامي الى الجدة الاعلى فاقام المدعى عليه بيته ان ابا المدعى هذا كان يقول في حيوته انا اخو فلان لانه لا يراه لا تقبل بيته المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البيته ان قاضيا قضى بثبت نسب امه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيه خان * رجل ادمى على آخر دارا بالارث من ابيه فاصطالحا على مال مقدرم ادمى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لاتسمع كذا في الخلاصة * ادمى كرماني بد رجل ميراثا عن جده الى امه وقال انا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بيته ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عابشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح يفتي في جنس هذه انه لا يندفع دعوى المدعى ولا تقبل بيته المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان

وبدكان يفتي ظهير الدين المرغيناني رح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط
والذخيرة * وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينة
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط * ادعى علي اخيه شركة في دار
في يده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه
صححة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط وقال لم يكن لابي فيها حق تظلم تسمع دعواه
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا من ابيه فقال المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح
اذ ثبت ان البيع كان لاجابة الصغير ولقضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى دارا فقال
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيكي في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا
فيه اختلاف المشائخ ولو سمي الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية * اذا قال
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له فبري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اك اخا واختا
وقد قلت لا وارث له فبري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوز جندي رح ان
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا ومال الواراد المدعى عليه ثباته بالبينة لا تسمع
بينته وفي كتاب الجنائيات انه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا
من ابيه وانام بينة واقام المدعى عليه بينة ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي يسمع هذا الدفع فلو
اقام المدعى بينة انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض
الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التار يخ في اقرار المورث والمدعى
لم يذكر التار يخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى
محمد وداني يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

المدعى ان مورثك فلا نأقدا قرني حال حيوته ان هذا المحدود ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه اقرب بعد موت ابيانا هذا المحدود وتركته ابيانا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه واوكان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث يكون المحدود ملكا له انما ادعى ان اقرار المورث المدعى يكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكي وانما صدقتك بصح الدفع وان لم يقبل وانما صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابيانا هذا المحدود تركته ابيانا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت (بنده ابي مرده بود ومي مرازا کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعة في بدر جل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بينة واراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضاء واقام على ذلك بينة والقاضي يقضي بينة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع كذا في الخلاصة * وبه كان يفتى الامام ظهير الدين المرغيناني رح وكان يقول يحتمل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو اقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي رح عن رجل انبت له رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقراره كان باكراه هل يكون ذلك دفعا للبينة المدعى قال نعم وبينة الاكراه اولى بالقبول كذا في المحيط *

رجل ادعى علي آخر ديناً ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائعا فاقام المدعى عليه البيينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ من اكرهه فالبيينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وارخا على التفاوت فالبيينة للمدعى كذا في التاتارخانية نافلا عن الناصري * رجل ادعى علي آخر ان درهم بسبب الكفالة من فلان بامره او بغير امره فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او برأه المدعى صح كذا في الخلاصة * كفل من آخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البيينة ان الالف التي ادعاها على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البيينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول لم يحدد ذلك لا تقبل بيئته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادعى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا او ثمن خمر او مينة او ما شبه ذلك واراد ان يقم البيينة على الكفيل لا تقبل بيئته ويؤمر براداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما شبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمدية * اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا اجعي بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء او بالايفاء فايهما تدعي قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول او فئت بعضه وبرأني من بعضه او يقول او فئت الكل فحددني فتشفعت اليه فابرأني او يقول كان ابرأني ثم جحد الابراء او فئت وقيل لا يكون تناقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمدية * رجل ادعى علي آخر ان درهم فاقام المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط وليس لك علي شيء قط فاقام المدعى البيينة على المال فادعى المدعى عليه الایفاء او الابراء تسمع فلو اقام البيينة ثبت ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا عرفك قط وادعى المستلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القندوري من اعصابنا

نه يسمع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره ديناً فذكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بيته على
 انك استهانتني هذا المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه
 في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً فاقام المدعى على ذلك بيته فهذا لا يكون دفعا
 كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مرا جزسه دينار
 .رخا ستنى نيست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال
 لمدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فاقام المدعى عليه
 لبيته ان يدفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه وتضمن هذا
 لخمسين الذي يدعى كذا في جواهر الفناوين * اذا قال المدعى عليه ان مائة علي مالي
 مقدار او ثمن الخمر يسمع واواقام البيته تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا دينار
 ودرهم فادعى المدعى عليه الانفاء وجاء بشهود شهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا
 من الدراهم ولكن لا ندرى باي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بهادعوى
 لمدعى عن بعض مشائخنا راج ان يقبل ويندفع بهادعوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الى الصواب
 وكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند
 بطولب بالبيته فقال لا بيته لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البيته على
 ذلك تقبل بينه كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه
 في دفع دعوى المدعى انه ابرأتني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بيته فادعى ثانيا ان المدعى عليه
 قد كان اقربا لمال بعد ابرأتني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن
 هذه الدعوى وقبلت الابراء وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار
 وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه انه دفع اليه
 عشرة فقال دفعته التي لا دفعه الي فلان فدفع المدعى كذا في الوجيز للمكردي * ادعى
 على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقارنه دفع البتة ادعى بكل
 دينار خمسين ولكن اخذت الخط بالدينارين صح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعوى
 كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى دينيا في تركة فقال الوارث لم يخلف تركته فبرهن
 المدعى

المدعى ان عينا من الامعان التي في يده من التركة فبرهن ان اياه باعه من رجل غائب يندفع وأن لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى ديناً في تركة ميت واقام البينة ثم ان وارثاً أخيراً الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طالبه ببذل الصالح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوافاك هذا المال ودعواك باطل فلم يقع صححان كان مدعى الايفاء غير المصالح يسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حيوته ديناً لازماً فاقام وصي الميت بيئته ان المدعى قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بيئته الوصي ويكون ذلك دفعا لبيئته المدعى كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى على غيره ان اباك او وصي لي بثلاث ماله وانكر المدعى عليه الوصية فاقام المدعى بيئته على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان ابي قد كان رجوع من هذه الوصية في حيوته اوقال ان ابي قال في حيوته رجعت من كل وصية او صيت بها قيل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الاب جحد الوصية في حيوته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعاً قيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط * ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة اقاموا البينة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت ديناً مستغفر فاثبتته كان هذا دفعا صححان يبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * رجل ادعى لابني ابنه بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير وابوهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما وصى لي بشي وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما وصى لابنه الصغير بشي هل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه بالحق كذا في المحيط * اذا ادعى التاج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه اسأجر من فلان محمداً اجارة طويلة

قبضه وبين حد دة وأجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرايط وطلب منه مال الاجارة
ل المستأجر المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا المحدود من الآجر ونفذ البيع بمضي المدة وسقط الاجر
يصح هذا الدفع بغية الآجر وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه
انه ان المدعى آجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه
كذا لو اقام بينة ان المدعى استأجره مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة و اقام بينة انه قال لي (ابن
بانه راي من اجارة دة تا بغيرم) أو انه قال (ابن زرر ايمن بزرگري دة) يكون دفعا ويكون اقرارا
له لملك المدعى فيه كذا في الفصول العمادية * ذكر ابن سما عذر رجل ادعى على رجل انه اخذ منه
الا وهو كذا وكذا او وصفه بامر يعرف فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقر ان هذا المال المسمى
خذه منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكداب لبينة ولو ان المدعى عليه
قام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى
لدعى واكداب لبينة فالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذاسلطان
ما اذا كان ذاسلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه
لا ملاحقة الوكالة كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه
قال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لايصح الدفع اما لو اقام البينة انها
سحبت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينة الصحة
وليكن كذا في الخلاصة * ادعى على آخر انه لكراني ومات من لكره و اقام على ذلك بينة و اقام
اضرار بينة ان اباه قد صم من لكره وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل
يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك
للكره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من
للكره فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط * ادعى على
آخر انه كسر سكة العلياق قال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا
في الخلاصة * واذ ادعى على رجل عينا في يده ملكا مطلقا و اقام البينة فقال المدعى عليه في دفع
دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت ابيعها المدعى اشترى هذا العين مني ثم اقلنا
لبيع واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق

وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مالا وكاوا من ائنه له وانه تمرد عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المستقر ان العبد اذا جاء ببينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعي خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعي ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيته عوض هذا الدهن دينارا من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ موضه دينارا فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعاً بان اشترى مقدارا معيناً من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعاً للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضاً كذا في المحيط * رجل جعل امرا مرأته بيدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرها ببيدها في تطلقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقر انه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقر انه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهن منك كذا عيناً سماه ووصفه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعي عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعي بشاهدين على الرهن وجاء المدعي عليه بشاهدين شهدا ان المدعي عليه اشترى هذا العين من هذا المدعي بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعي ويقضى ببينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتاً لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط * رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الأخذ بينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الأخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الأخذ بينة انه اخذها لانها ملكها قبل بينته كذا في الذخيرة * امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلقات الثلاث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها اعدت بعد الطلقات الثلاث ونزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا فعوا الصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالها فهذا دفع ان لم يوقت احد هـ مادون الآخرون وقتا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرماتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها منكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لانكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيهان * ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلا فقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالها هل تدفع دعوى المرأة اجاب راجح لا تدفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية * القاضي اذا فرض النفقة على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة بسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل ان يقضي القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على التنازع ينظر ان اقام البينة على المستحق قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيهان * اذا فرغ في غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي بالبينة يندفع دعوى المدعى كذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي

القاضي اوقاض آخر ملكا مطلقا قال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا ادفع صحيح كذا في الذخيرة * ادعى مينا في يدي انسان ملكا مطلقا ادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعي انا ادعيه الآن بذلك السبب ايضا وترك دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويبطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العادية * في دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة انه اقرانها فلان يسمع كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا انها له وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بفحرق ثم مات وتركها في بدو وارثه هذا واقام البينة على ما ادماه فاقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلا تا كان اشتراها من المدعي بكذا يباعا باقا وتقا بضائهم مات مورثي فورثتها منه فادعى المدعي لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقران البيع الذي جرى بينه وبين المدعي هذا كان بيع وفاء اذا رد علي الثمن يجب علي ردها اليه واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ر ح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيخان * الاستيهاب والاستيلاء يكون اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وفي زيادات القاضي ملاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء اقرارا بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العادية * ادعى مينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك لي فاقام المدعى عليه البينة انه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي كذا في المحيط * ذكر في الجامع اذا اقام المشهود دعيه البينة ان المدعي ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيخان * وادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع الي فاستشربت منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في خزائن المفتين * فلان المدعي بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة ويبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعيا اقرارا صاحب اليد انها ملك المدعي والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا اذا رخص كل واحد منهما لاقارره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يدفع اقرار كل واحد منهما

بأقرار صاحبه فبقيت بينه المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرا بان لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد احد يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيهان * والاستعارة من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعي نظير الاستعارة من المدعي حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استثنى هذا العيب من فلان يكون دفعا كذا في الفصول العبادية * استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه الصغير ذكرا بويوسف ر ح في الامالي انه تسعد عواة وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيهان * اذا ادعى نخلا في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع عواة انه استثنى ثمر هذا النخل مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة * وفي دعوى العقار اذا انكر المدعي عليه مرة وامرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدودا في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه (ابن محدود كذا مدعي دعوى ميكند باين حدود ملك من است وحق من است) فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر يعين تلك الحدود فقال المدعي عليه (رد حدود خطا كرده و اين محدود كه درست من است باين حدود نيست كه دعوى كرده) فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه (آن محدود كه تود دعوى ميكني بفلان فروخته بودي پيش از انكه دعوى ميكردي ومن از ان فلان خريده ام) هل يكون هذا دفعا لدفع المدعي فقبيل لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط * استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت المستعير وانكر رب الدابة الا عارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نقصت فنثبت بينته وبطل الصلح وان اراد استعلاف المعبر على ذلك فله ذلك وذكر في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل ميراثا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة على انه كان اشترى هذه الدار من ابي هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من ابي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المنتقى اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه اتى بعد ذلك ببينة بشهدون على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك الثوب

ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطلة والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في الثوب حق ابطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عند ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطال الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقر عند القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يطل القاضي بالصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعتها امس اليك فقال المدعي لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا وانهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعي امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم لان صالحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعي حين ادعى صدقت كان لك علي الف درهم الا اني فضيتكما امس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه الف اوصالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء من اليمين كذا في فتاوى قاضيهان * الوكيل يقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح ان اقام البينة يندفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك بوما ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل من الوصي فقال الوكيل من الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط * حانوت استحق من يد رجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بثمنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقر ان هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له غيري وان ابي قال في حيوته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

بحكم الاجارة لاملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي المستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولوان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال فهل دعوى الحانوت الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت الحر فانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد يمينك وعق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو اثبتته بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف ومن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لاقراره بذلك كذا في المحيط *

الباب السابع فيما يكون جوا با من المدعى عليه وما لا يكون رجل ادعى ضيعة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعى عليه (تامل كنم ونگاه كنم) فهذا ليس بجواب وبجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال (به بينم) او قال (مرا علم نيست) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال (ابن مدعى بحق من است وتراد روي حق نيست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة *

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب وبجبره القاضي على الجواب فان لم يجب بجعله منكرا وبسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعى عليه (ابن محدود مرا بتوسيدني نيست) او قال (بتوسليم كردني نيست) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة * ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا (دو تراز سه تراز بن ضياع ملك ماست ودر دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما امانت است) فهذا اجواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقيمانيه على الودعة على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يده هذا المدعى عليه للمدعي فقال المدعى عليه للمدعي (ابن محدود ملك تونيست) فهذا على وجهين اما

اما ان قال (در دست من است وملك تونيست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست من است) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل انها دار غصبهان واليد منه فقال ذواليد (جملگي اين خانه در دست من است بسببي شرعي ومرا باين مدعي سپردني نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط * ادعى منزلا في يدي رجل فقال المدعى عليه (مرصه ملك من است) لا يكون جوابا ما لم يقل (اين مرصه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انها دارا في يدي ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينه المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو جيزي دادني نيست) فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما شبه ذلك (مرا اين مبلغ بدين سبب دادني نيست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدين دعوى كه وي ميکند بوي وبموکلان وي) يعني بقية الورثة (جيزي دادني نيست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان افادوا بينه ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وانه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملنقط * ادعى نكاح امرأة فقالت (من زن اين مدعي نيم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي * ادعى عشرة دنانير معجلا لابنته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعي لانه يدعي عليه المقدر لكن القاضي ان يقول للزوج اتم البينة على ما ادبت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا الوادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في الفصول العمادية * الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع متى ثبت عند الحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعي في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى للغير فمن اقربعين لغيره فكما

لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له اما اذا ابرأه من جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا في خزنة المفتين * ادعى عينا في يدي انسان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متنا قضا ولو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متنا قضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان وكلني بالخصومة ثم اشترته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينة فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية * ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس و جاء بعد مدة و برهن على ذلك على مانص عليه الحصري في الجامع كذا في الوجيز للكردري * والدین في هذا نظير العین كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو اقر على موكله في غير مجلس القضاء انه قبض دينه وانه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه ديناً لموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والدة ولم يبق له من تركته والدة عدده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والدي واقام البينة قبلت بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً للميت تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى ديناً للميت هكذا في فتاوى قاضيهان * لو قال هذا العبد لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فاقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصلا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * رجل اقران هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقران هذا العبد لفلان لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقران هذا العبد لفلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العمدانية * في الاملاء عن محمد بن روح نوب في يدي رجل اقرانه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته منه بمائة دينار وقال فلان هولي

من غير البيع قبلت بينته ولم يكن اقراره أكذاً بالبينة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا فلان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط * عن محمد ربح في رجل في يده دار فافر رجل آخران هذه الدار لمن هي في يده انا بعتهاسنه بالف درهم موصولا باقراره وانكر صاحبه اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينة على ان الدار دارة تقبل بينته وان قال ذلك مفسولا لا تقبل بينته على ان الدار له كذا في محيط السرخسي * رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * لو قال هذا فلان لاحق لي فيه او قال كان فلان لاحق لي فيه ثم اقام بينته بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي * رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هولي ثم قال هولي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم تقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * لو قال لا اعلم لي حقا الا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي * اذا قال ذو اليد ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق لي او ليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذو اليد هولي صبح ذلك منه والقول قواه ولو كان لذى اليد منازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذا اليد أهو ملك المدعي فان اقره امره بالتسليم اليه وان انكره بالمدعي باقامة البينة عليه ولو اقر بهما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكي او ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى دارا في يد رجل واقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية * لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فلا على نفى الولد وانقطع نسبة منه ثم قال هو ابني بصدق كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع اقرار الوارث بان العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن ان كان لمورثه اخذته منه بعد موته او حال حيوته رد الى الوارث ان اميننا حتى يقدم الموذع والاجعل في يدي مدل هذا اذا اقر به لمعلوم اما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له مطالب

كذا في الوجيز للكردي * ذكر هشام من محمد ر ح رجل قال مالي بالري حق في دار واراض
ثم ادعى واقام البينة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق
كذا في يد فلان دار واراض ولا حق ولا دعوى ثم اقام البينة انه له في يديه في ذلك الرستاق حق في دار
وارض لم تقبل الا ان يقيم البينة انه اخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد
فلان دار ولا حق ولا بيت ولم ينسبه الي رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق وقرية لا تقبل
بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح من رجل قال لاحق لي
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه
كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة من ابيه فانكر المدعى عليه وقال لم يكن
لابي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اباها كان اقره بها فدعواه صحيحة
وبينته مسدوعة لانه يمكنه ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريتها منه فان كان قال لم يكن لابي قط
لا تسمع دعواه الشراء من ابيه لان فيه تناقضا وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى
فاضيل خان * ادعى على آخر ان له في يده كذا مال الشركة فانكر المدعى عليه الشركة
ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان انكر الشركة اصلا بان قال لم يكن
بيننا شركة اصلا وما دفعت اليه شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان التناقض وان انكر
الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى
دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط * اذا ادعى عليه غيره انه اخوه او ادعى عليه النفقة فقال
المدعى عليه هوليس باخي ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه بطلب الميراث وقال هواخي لا يقبل
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة او دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى انها له اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد
ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعى البينة على انه اشتراها من الميت وهو يملكها اقام ذو اليد البينة
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط ولم يكن لابي فيها
حق قط فلما اقام المدعى البينة على ما دعاه اقام ذو اليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل
بينته وان اقام البينة ان اباها اقر في صحته انها لي قبلت بينته كذا في فتاوى فاضيل خان *

ادعى على

ادعى على رجل الف درهم فقال لم يكن لك عليّ شيء فظنم اقام المدعى عليه البيّنة انه قد قضى يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بيّنته على القضاء وقال ابو يوسف رح ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن اخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى عليّ حقانم قال شهدوا اني قد ابرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له عليّ شيء قط ولا اعرفه فلما اقام المدعى البيّنة على المال اقام هو البيّنة على القضاء لا تقبل بيّنته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه التجارة بالف درهم وقال ذوالبدل لم ابعها منه قط فلما اقام المدعى البيّنة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها اصبعاً زائدة واراد ان يردّها على المقتضي عليه فقال المقتضي عليه انه برى اليّ من كل عيب بها لا تقبل بيّنته كذا في الفصول العمادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البيّنة على النكاح اقام هو البيّنة على انها اختلعت منه تقبل بيّنته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح تطا وقال ما تزوجتها قط فلما اقامت المرأة البيّنة على النكاح اقام هو البيّنة على انها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي ان تكون هذه المسئلة ومستلة البيع سواء ونمّه في ظاهر الرواية لا تقبل البيّنة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناً فاضاف لا يسمع هكذا في فتاوى قاضيان * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فاقام البيّنة تقبل كذا في محيط السرخسي * لو اقامت المرأة بيّنة على الطلاق ثلثا بعد ما اختلعت نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قسم اخا امرأته ميراثها وافرأخ انه وارثها ثم اقام الاخ بيّنة ان الزوج كان طلقها ثلثا قبلت بيّنته ويرجع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المكتبة اذا ادّعت بدل الكتابة ثم اقامت بيّنة على اهلاك المولى اياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قسمت ورثة زوجها الميراث وكلهم كبار وقد اقرروا انها زوجته ثم وجدوا شهوداً ان زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث كذا في الفصول العمادية * قوم ورثوا داراً من ابيهم واقسموها بروضاهم فادعى بعضهم ان اباها كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثتها منه واقام على ذلك بيّنة فدعواه باطلّة وبيّنته مردودة ولو كان ادعى ديناً على ابيه صحّت دعواه وبيّنته على ذلك كذا في الذخيرة * اذا انقسم القوم داراً والمرأة مقترنة بذلك

واصابها الثمن فنزل لها طائفة من الارض ثم ادعت انه صدقها اياها في صحته او ادعت انها اشترتها منه بصد انها لا تقبل بينتها وكذلك اذا اقسموا الرضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه من ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او دخلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البيعة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر احد الورثة ان هذا المحدود ميراث من ابينا ثم ادعى انه وصية من ابي لابني فلان واقام البيعة فيل لا تقبل بينته ويكون متناقضا وهو الاظهر هكذا في الظهيرية * لو ان رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه الارض ارثه الدار ميراثا ثم بعد ذلك ادعى ان الميت اوصى له بالثلث قبل بينته واقراة السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذلك لو ادعى ديناقبل الميت وكذلك ورثة اقر واجمعوا ان هذه المواضع ميراث بيننا من ابينا ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابي لابني الصغير فلان واقام البيعة قبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * استأجر من آخر محدودا اجارة طويلة مرسومة واجرته من غيره مقاطعة واقرا المستأجر الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسخا الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول المستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من يوم الاجارة الثانية الي هذا اليوم ولم يجب علي مال المقاطعة واقام البيعة الصحيح انه لا تصح دعواه ولا تقبل بينته لمكان التناض ولو اقام المستأجر الاول بينة على ان الثاني قد قبض المستأجر واقام الثاني بينة على انها كانت في يدي الاول تمام المادة فبيئة الاول اليمين سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناق في تركه ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له ايفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال في حياته واراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام ظهير الدين عمن خلع امرأته وقال في مجلسه (مراد دين خانه هيمن جيزي نيست) ثم ادعى شيئا من متاع البيت او قمشة قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الافرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الافرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عبيدا ومتاع فلان صح افراة وان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الافرار فهو لي وقال المقر لابل ملكت هذا بعد الافرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد المقر وقت الافرار وذكر في الافرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي فلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه

وضعه في الخانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الخانوت في تلك المدة يثبت وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضخان * وان ادعى الله له ولم يقبل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه ديناً لا تقبل بيئته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المانع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضخان * اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً ما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار فاقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعى بيئته انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمادية * رجل اقران لفلان على الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقربها و اقام البينة على ذلك لم اقبل بيئته وادعى انه قضاة قبل الاقرار موصولاً باقراره تقبل بيئته استحسننا هكذا في المحيط في فصل المناقض في الدعوى والشهادة * لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصولاً او مفصولاً و اقام البينة عليه قبلت بيئته كذا في الذخيرة في فصل المناقض في الدعوى والشهادة * قال ابن سامة عن محمد بن ح في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعى هل قبض من المال شيئاً فاقرانه قبض منه عشرة آلاف درهم فابرا الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتاه مني فجاء الطالب البينة بشهود و على كلامه هذا قال محمد بن ح اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال المطلوب انما قلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكلي لم تقبل بيئته ولو جاء المطلوب

بينته تشهدان رجلا اجنبيا قضى هذا المال تطوعا بهما من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة فاني اقبل ذلك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب ووكيله وعلى كل احد اجنبي غيره ولا اقبل البينة انه قبضها من رجل اجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * رجل ادعى على رجل مالا واقام البينة ثم قال بعد اقامة البينة اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بينته لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا اوقال بالفارسية (چنديں بافته بودم) بطلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اقام البينتان له على فلان اربعة مائة ثم اقر المدعي ان المنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابي القاسم وعن ابن ابي احمد عيسى بن النضر انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملتقط * اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حاله فقال المدعي عليه (آرى مارا بتواين ده درم بايد دادن ولكن مارا از تو هزار درهم مي بايد حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالان من جنس واحد كذا في الذخيرة * اذا قال المدعي عليه الدين (ابن مبلغ مال كه دعوى ميكني بتور سانیده ام) ثم قال (بقلان حواله كردنه بودم واورسانیده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحيط * ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان ما لكها لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي * اشترى ثوبا او ساومة او استوهبه ثم ادعى انه كان ملكه قبل الشراء وقبل المساومة وقبل الاستيهاب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وترك ميراثه له او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان ثبت انه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي وولكل بيعته فبعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لابي وكله بيعته فاشترته ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بتناقض كذا في الكافي * ولو ادعى طليسانا وساومه ثم ادعى مع اخ له انه كان بملكه قبل الشراء وقبل الاستيلاء او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وتركها ميراثا له لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه وتختبر في نصف الطليسان لتفرق الصفة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه ولم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساومه ثم جاء ابوه ادعى ان الطليسان له تسمع

تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثه سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع ما اذا لم يقبض القاضي حتى مات ابوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة * لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم زعم احد الشاهدين ان الثوب له ولا يبه ورثه هو عنه لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه مندي لكنه لي ولا يبي ورثته منه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعى فانه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولا ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه او انه لا يبه وكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز المذكور في * رجل ساوم بولد امه او ثمرة نخل او نخل في ارض في يد غيره ثم اقام البينة ان الامه او النخلة او الارض له يقضى له بالامه او النخلة او الارض دون الولد والثمرة والنخل وادعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة * وكذلك لو كانت الامه حاملا فولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البينة قبل القضاء بالامه وكذلك اذا قال الشاهد ان الولد للمدعى عليه او قال لا لاندري لمن الولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعى ولكن المدعى عليه اقران الام له دون ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على انه وكله فبرجائز الاقرار ببرهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز المذكور في * ولو اشترى جارية متقبة فلما جلست وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريتي ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا يبينه وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج او ثوبا في منديل ملف فلما اخرجته ونشرة قال هذا متاعي ولم اعرفه تقبل دعواه ويبينه قال محمد ر ح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتقبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله ان لم اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه ويبينه كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم اقران هذا العبد الذي اشتراه من فلان فذلك فلان اعترفه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب بذلك وانما اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذب البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد

الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون ورجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع وحلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد رح بين ثلثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه واجاب في الكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار اما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رح هذه المسئلة في الزيادات والجامع في المحرور ذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فمن مشا نخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا تحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة وتحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط * رجل قدم بلدة واستأجر دارا وقيل له هذا ارايبك وتركها ميرا تاك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك مكان التناقص كذا في الذخيرة * دار في يد رجل قال لرجل ادفع الي هذه الدار اسكنها فابى ن يدفع فادعى السائل انها له نسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسه ولو اسكنني هذه ارا عرني هذه الدار وهذه الدابة وهذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى فاضلخان * في نوادر هشام قال سألت محمد رح عن تزوج المرأة ثم ادعى انه اشتراها ممن لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط * في المتن بشرع ابي يوسف رح شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولي على ذلك بينته والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأنا بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع او كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فردا الحاكم شهادتهما ثم ادعيا لا نفسيهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبيعة وختمتا على الشراء من غير اقرار

بكلّام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا من محمدرح من رجل شهد على رجل انه طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال انالم اعرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بيته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم اقام الشاهد بيته انه تزوجها منذ سنة وانى لم اعرفها قبلت بيته ويبطل قضاء القاضي وبردها على الشاهد فصار مسئلة الطلاق مختلفة بين ابى يوسف ومحمدرح كذا فى النخبة * ادعى عينا فى يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه فى وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دمواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا فى المحيط * وعليه الفتوى هكذا فى الفصول العمدية * لو ادعى التاج اولا فى دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا فى المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع كذا فى الخلاصة * والصواب انه يسمع فى الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع دعواه جميعا كذا فى المحيط * ولو ادعى دارا فى يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن فى يد المدعى عليه بل فى يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار فى مجلس آخر على صاحبه اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض ولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ كذا فى الفصول العمدية * دار فى يد رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها داره تصدق بها على الذي باعها من ذى اليد ثم رفع المدعى الذي فى يده الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه داره اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر فى الإقضية واذالم يذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمدرح ولا بابى قال فى الصدقة قبضت اولم اقبض قال محمدرح

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى
او لا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين * ادمت المرأة
مهر المثل ثم ادمت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى او لان ثم ادمت مهر
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط * امرأة تطالب زوجها بمهرها فقتل الزوج مرة او فتيها ومرة
قال ادبت الى ابيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الا شتر وشنية * واقعة الفتوى (مردى
زنى راکه خدمت او ميکره بشوهرى داد بعد از ان دعوى ميکند که آن زن در نکاح من بوده است
ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر فانه الا شتر وشنية كذا
في الفصول العمادية * امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه
وصدقته البائعة وزعمت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير
لا يقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه
استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضيخان *
اذا كانت الدار في يدي رجل جاء رجل ادعى انها داره ورثها من ابيه منذسنة واقام البينة انه اشتراها
من الذي في يديه منذ سنتين والمدعي يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضي بالدار
للمدعي فان وفق المدعي فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كما شهد الشهود ثم بعتهما من ابي ثم
ورثتها من ابيه منذسنة فشهد الشهود بذلك فبطلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى
هبة او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذسنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين
واقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجحد
في الصدقة فاشتريتها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملكه كذا في الخلاصة * ولو
ادعى الصدقة منذسنة فشهد شهوده انه اشتراها منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذسنة
وقبضته وصل اليه بسبب وجحد الصدقة فاشتريته منه منذ شهر فاذا وفق واثبت بالبينة فبطلت بينته
كذا في فتاوى قاضيخان * واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه
واقام

واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة مند القاضي فهذا الكذاب منه
 لشاهد به فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرى ولم ارثها
 قط فجاء بشاهدين على الشراء مندسة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يقل لم يتصدق بها عليّ قط ثم جاء بعد
 ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جئني الهبة سألتني ان يتصدق بها عليّ ففعل اجزت هذا
 وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جئني الميراث فاشترتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا
 بخلاف ما لو ادعى الشراء اولاً ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط *

لو ادعى انها له ورثها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثها من الميت واقام البينة على ذلك
 تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقار موروثه ادعى بعد بلوغه عقاراً من عقاراته على رجل ان
 وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذلك العقار
 ان وصيه باعه بغبن فاخس فالتقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى
 من رجل عبدان ثم ان البائع ادعى انه كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد العبد من يدي المشتري
 وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد
 الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تسمع
 بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع
 ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع ولو ادعى اولا الوقف
 ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفاً عليه
 وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل
 وقد قبل القول بعدم القبول اصوب واحوط هكذا في محيط السرخسي * وفي الاجناس مشنرى
 الارض اذا اقرا ان الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره بحضرة من يخاصمه ثم اقام
 المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط * لو ادعى المشتري على
 بائع ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقص البيع مند الفقيه ابي جعفر ر ح
 قال الفقيه ابو الليث ر ح وبنا خذ وقيل لا يقبل والا اول اصح كذا في الفصول العمدية * لو ادعى
 ما لا بسبب الشركة في بده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة
 قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروثنية * رجل ادعى على

آخرته كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثي فقال المدعى عليه انا ونيته هذا المال المدعى وذهب ليأتني بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد دعواه ثانيا في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بورانتك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجس ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في النوادر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم ورثها منه وكذلك ان كانت اكدت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يديه يجمد وادعاه لنفسه فحلفه القاضي ما هو لهذا المدعى فابى ان يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل الحضومة واقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون اباؤه البينين اكذا بالشهود الشراء ولو اقام بينة على انه لي ولد في ملكي ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الذخيرة * في نوادر عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق وانما هذا اخوي قال لا يبطل بهذا القول من المقضي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه من المقضي عليه ولو قال قبل ان يقضي القاضي له بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل من ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما ادعيت من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين اقاموا البينة هم الذين تولوا معا ملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء بائعوه له ثم قال احدهم ما المال الا لهدين مالي فيه حق كان المال كله لهدين ولم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله *

في الاعيان قال محمد رح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او منقولا
واقاما البينة قضى ببينة الخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان
تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارخا وتاريخ احد هما اسبق فعلى
قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف رح الآخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارخا احدهما
ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة رح يقضى للخارج هكذا في المحيط * دارا في يدي رجل
ادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو
يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه
على الف درهم واقام على ذلك بينة واقام ذوا اليد بينة انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته
مكاتبتي بينهما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة * لو ادعى احد هما انه دبره وهو يملكه واقام
على ذلك بينة وادعى الآخر انه كاتبه وهو يملكه كان بينة الذبيروا على كذا في المحيط * اذا ادعى
ملكاً مطلقاً وكان في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان هكذا في الخلاصة *
وان ارخا واحدا على اسبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر ومحمد رح
الاول يقضى لاسبقهما وان ارخا احدهما واطلق الآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح يقضى
بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح
على قول ابي يوسف رح الاول ومحمد رح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة رح
كذا في فتاوى قاضيان * دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى
ان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احد هما اسبق
فعلى قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح آخر وهو قول محمد رح ولا يقضى لاسبقهما تاريخا
وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة رح يقضى به بينهما وكذلك عندنا على القول
الذي لا يعتبران التاريخ وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف رح
ولغير المؤرخ عند محمد رح لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط * عبدا في يدي رجل اقام
رجل البينة انه عبده غصبه ذوا اليد منه وقال استأجره ذوا اليد منه او استعاره منه او ارتهنه منه واقام
ذوا اليد بينة انه ملكه اعنته او دبره او كانت امة اقام ذوا اليد بينة انه استولدها كانت بينة الخارج
الولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني مشرفي دعوى التاج * رجل في يديه

دار واقام رجل اجنبى عليه البينة انها داره واقام رجل آخر البينة انها داره فغصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للمشهد وله بالغصب وكذا لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابداع كذا فى المحيط * ادعى بكر بيتا هو فى يدي سعد وزيد وبرهن انه له وكل واحد منهما برهن انه له فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب او الودعة على سعد فربعد لزيد وما بقي لبكر والاصل ان الخارجين اذا تنازعا فى عين واحد على احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضى بينه مدعى الغصب ولا يقضى بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعد لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي فى يد سعد ولبكر النصف الذي فى يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي فى يد سعد وما فى يد زيد بين بكر وسعد كذا فى الكافي * ولو اقام سعد بينة انها دارى غصبها منى زيد واقام زيد بينة انها دارى غصبها منى سعد واقام بكر البينة انها دارى غصبها منى سعد وزيد فلبكر نصف الدار والنصف الاخر بين سعد وزيد نصفان هكذا فى المحيط * الفصل الثاني فى دعوى الملك فى الاصاب بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما شبه ذلك دارى يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى انها داره ورثها من ابيه فلان واقام على ذلك بينة فان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فعلى قول ابي حنيفة رح آخر على ما ذكر فى المنتقى وهو قول ابي يوسف رح آخر على ما فى الاصل وهو قول محمد رح اول على ما رواه ابن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا فى الذخيرة * وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا فى الخلاصة * وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا فى الكافي * ولو كان فى يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذى اليد اسبق فهو اولى عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يقضى به للخارج وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان فى ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق فهو اولى كذا فى الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها من.

من فلان وهو يملكها وأقام آخر بيته أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما كذا في فتاوى قاضيان * سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط * وان وقتا صاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخا احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتقاء كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي * وتخير كل واحد منهما فان رضي احدهما وبى الآخر بعد ما خبرهما التماسي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط * وان ارخا واحدهما اسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتقاء وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتقاء وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يدا احدهما فهو لذي اليد سواء ارخا ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي * رجل في يده دار وعبد ادم رجلان كل واحد منهما البيعة انه اشترى منه الدار والعبد الذي في يده وصاحب اليد ينكر دعوها فان القاضي يقضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما ولهما الخيار فان اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا التمسح اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما وان اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى التماسي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وان كانت الدار في ايدي المدعين والباقي بحاله فذلك الجواب وان كان في يدا احدهما عين والباقي بحاله قضى بالدار صاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد للآخر كذا في المحيط * وان لم يكن الدار في يده ولكن شهوده شهدها له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيان * وقال المدعى عليه لصاحب اليد ان هوض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الآخر فان ارجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق باليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيته صاحب اليد على بيته الآخر فلم يظهر الا استحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراة هذا اذا ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا وافاما البيعة على ذلك وتاريخ احدهما اسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يدا المدعى عليه او في ايديهما او في يدا احدهما انهما كانا ويقضى بالعبد للآخر كذا في المحيط * وان ارخا احدهما دون الآخر والدار في يدا المدعى عليه يقضى للمؤرخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ والآخر قبض معائن بها ومشهود به فهو اولى كذا في الكافي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على انقزال بائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان

لا أحدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالذي له قبض معائن أولي كذا في المحيط * ولو كانت الدار في أيديهما فارخ أحدهما واطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي * وأن شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وارخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وإن كانت الدار في يده الذي لم يؤرخ شهوده فهو أولى بحكم القبض المعائن وإن كانت الدار في يد المشتري وأقاما البينة على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وارخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا وبخبر إن أيضا قال محمد وروح وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وارخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك إذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وإن ارخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وإن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله إذا كان العبد في يده المدعى عليه فاما إذا كان العبد في يده المدعين والدار في يده المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما وبخبر إن فان امضا بالعقد فالدار بينهما وإن اختارا فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عهد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه باعه من الذي في يده بالف درهم ورطل من خمر وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باعه من الذي في يده بالف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده ينكر دعواه قال أبو يوسف روح يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده بيعا فاسدا كذا في فتاوى قاضيان * وأن مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا إذا أقاما البينة على إقرار الذي في يده بذلك وإن أقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فإن كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وإن كان العبد مستهلكا فإنهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضيان * عهد في يدي رجل أدامه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتا معلوما والذي في يده ينكر دعواه ويدعي لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه إلى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية * عهد في يدي

رجل اقام رجلان كل واحد منهما بيته انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدهما ورضي به الآخر ازم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فلم يجز نصف الثمن وللناقص ككل العبد وان لم يمضيا البيع اخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البيته وصدهما ذو اليد ولا يعلم ايهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة اخذ العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الآتي العبد كله كذا في محيط السرخسي * في نوادر هشام قال سألت محمدا بن حمر عن غلام في يدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة واقام رجل آخر بيته انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة فقضى القاضي بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وردة على المقتضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا آخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسحق للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة آخذ الغلام وابى هو للبائع انه يارمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيع بيننا لم يكن فسحا الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي الملك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يرخا وارخ احدهما فذو اليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان استبقهما تاريخا اولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل واحد ادعى انه اشترى هذه الدار من زيد واقام على ذلك بيته وذو اليد اقام البيته انه اشتراها من زيد والمدة هي الاولى اي تاريخ الخارج او لئى فانه يقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعاينة القاضي فانه يعلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع او بمعاينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد احدهما عند القاضي

اما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذى اليد شيئاً مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضراً لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائباً لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة واما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهيمة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار الخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذى اليد من ذلك شيئاً هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى تلقي الملك من جهة ائتين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يورخا او ارخا وتاريخهما على سواء او ارخا احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخا احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقي الملك من جهة ائتين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من ائتين وارخا في تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية * دار في بدر جل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذى اليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهم انها ترت البنتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند الحنفية وابيوسف رح ثم لو شهدت البنتان على نقد الثمن بقع المقاصة صندهما وان لم يشهدوا فالقصاص مذهب محمد رح لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقت البنتان في العقار ولم تثبت قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اثبتا قبضا قاضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا

هكذا في الهداية * دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها داره باعها من ذى اليد بالف درهم واقام ذواليد بينة انها داره باعها من هذا المدعي بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح تها تريت البينتان كذا في المحيط * دار في يد زيد برهن عمر وعلى انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بثمانية دينار وجحد زيد ذلك كله قضي بالدارين المدعين ولا يقضى بشيء من الثمنين كذا في الكافي * دار في يدي رجل يسمى محمدا اقام جار يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف واقام ذواليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والنار يخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة البكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كانت في يد بكر والمسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بشراء محمد وتها تريت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وماذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حر في يده عبد اقام مكاتب البينة انه عبده من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة اكرار حطه واقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكر القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى به للحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشري الحر عندهما وكذلك عند محمد رح وان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر على المكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يدعى البيع من المكاتب بثمانية دينار والمسئلة بحالها وهو في يدي الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رح ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة تريت بينة المرأة والمكاتب ويقضى للحر على المكاتب

بالثمن عندها كذا في محيط السرخسي * رجلان ادما نكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا وارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما سبق فهو أولى وإن كان تاريخهما سواء ولاحدهما يد فهي له وإن ارخا احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ أولى وإن كان لاحدهما تاريخ والآخر يد فصاحب اليد أولى فإن اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي قرت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق يقضى له وإن كان تاريخهما سواء أو لم يؤرخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد ثبت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما ورثان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة * الخار ج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على النكاح مطلقته من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد ولو كان القاضي يقضى للخارج ببينة ثم اقام صاحب يد بينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ رح وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد لو اقام خار ج بعد ذلك بينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية * دعوى نكاح امرأة وهي في بداخرها قرت المرأة للمدعي ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخنا قضى للخارج بحكمه لاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشر وشبهة * لو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في بداحد هما فقرت لاحدهما فهي للمقر له فان اقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاول أولى وإن لم يوقتا فالذي زكيت بينة أولى وإن لم تزك بينهما وزكيتا فعند بعض المشائخ رح يقضى للذي قرت له بالنكاح سابقا وهو الاقرب وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشارة في ادب القاضي في باب شهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في بداحد هما اقاما البينة من غير تاريخ سئلت المرأة من ذلك فلم تقبل لاحدهما حتى تهاوت البينتان ثم اقام احدهما لبينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعى نكاح امرأة وهي تتحد وليست في بداحد هما فقام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر لبينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجح بينة من يد عيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشر وشبهة * ولو اقاما البينة فمات احدهما فقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على النكاح والدخول فقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها ولا

فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيان * ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوقت شهود الثاني سابقاً وكذا إذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج إلا على وجه السبق كذا في الهداية * وأشهد شهود أحد مدعى النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن اختبأ ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحد لهما البينة على إقراره أنه تزوجها بألف درهم وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فإن القاضي يفرق بينهما ويقضي لكل واحدة منهما المثل الذي شهد الشهود على إقراره استحساناً وإن أقامت أحد لهما البينة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضي للدخول بها بصحة نكاحها بالمهر الذي شهد الشهود به لأن الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها إلا على الدخول أصلاً فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المألن لهما بينهما لمدينة الدراهم بربع الدراهم ولمدينة الدراهم بربع الدراهم كذا في فتاوى قاضيان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرواً والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف روح وعليه الفتوى هكذا في النصول العمادية * وهو الصحيح لأن قولها تزوجت زيدا إقرار منها بالنكاح فصحح الإقرار منها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمرواً بطل إقرارها الأول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو أن امرأة أقام عليها رجلاً كل واحد منهما بينة أنها اقترت أنها امرأة أنه اختلعت منه بألف درهم ولم يوقت فعليها أن تؤدى إلى كل واحد منهما ماله وإن قتلتها مال الوقت الأول ويبطل عنها مال الوقت الآخر إلا أن يكون بينهما وقت تنقضي في مثلهما العدة وتزوج فيلزمها المألن جميعاً وإن لم يدخل بها أحدهما لزم المألن جميعاً وقتاً لم يوقت كذا في المحيط * في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي روح ادعى على امرأة أنها امرأة له وحاله وهي تدعى أنها كانت امرأة له لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول وطلّقه تكلف المرأة إقامة البينة على الطلاق فإن عجزت عن إقامة البينة حلف الزوج الأول على الطلاق وفرق بينها وبين الزوج

الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها ائني لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بغد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي الاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها وتعهد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخرين صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخرون انكرت ما اتريه الاول من النكاح والطلاق نهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانقضت عدتك وانكبت الطلاق فجاء رجل وادعى انه ذك الزوج وانكره الثاني فلقول الثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقته منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق بؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بل طلقها لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخواستن وبرامكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعى انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين واني تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاثرو شنية * امرأة في دار رجل يدعى انها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية * برهن على انها منكوحته وفي يد ذي اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذاليد بحكم بالنكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فيسنته اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيهان * وهكذا في المحيط البالغة اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاثرو شنية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فدعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومضى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كبق ما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدها

عبدالها ولو اقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بأنه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيان * روى بشر عن ابي يوسف رح في رجل وامرأة اختلفا في متاع النساء فاقامت المرأة بينة ان المتاع متاعها وان الرجل عبدها واقام الرجل بينة ان المتاع له وان المرأة امرأته تزوجها على الف ونقدها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لهما فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكر وعلى قياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمتاع لهما ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما للاخو متاع النساء كان او متاع الرجال او متاعهما واذا كان المتاع في يد احد هما خاصة دون الآخر فالبينة بينة المدعي هكذا في الذخيرة * وذكر بن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لهما وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احد هما ترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احدهما على صاحب البارق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احد هما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب البينة في الملك المطلق لا تعارض ببينة الخارج كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر ببينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما انها عبدان لهما فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما بالبينة لا يحلف ولا يقضى بالنكول كذا في جواهر الفتاوى * اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد اذن له بفرق بينهما ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعتان دخل بها والها الثقة ما دامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري يأذن لي اولى لم يأذن كذا في الفصول العبادية * وما يتصل بذلك مماثل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذلك بينة واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة * رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة رح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جاز دعوى الرجل وبشئت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعىة ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيان *

ويقول ماهي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للدمي ولا يقضي بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال بتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت المرأة انه تزوج بها او بانيتها فهذا او ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة رح ولو اقامت الشاهدة بينة انه تزوج بها او قبلها او مسها بشهوة ونظر الى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاشروشية * رجل له ابنتان صغرى وكبرى واقام رجل بينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الاب بينة انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط * لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي اقرت بنكاحه امس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي فنجحد قال ابو يوسف رح اسأل الشهود بأيهما بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى نكاح امرأة فانكرت واقرت بالنكاح الرجل حاضر وصدقها المقرلة فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة وثبت يحتاج المقرلة الى اقامة البينة على هذا المدعي بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقرلة البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقرلة أولى بالبينة والاقرار كذا في الفصول العمادية * روى بن سامة عن محمد رح لو اقام الرجل بينة على امرأة انه تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمستلة بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويبطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها على ابيها وصدقه الاب في ذلك فقضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها على مائة دينار قبل بينتها ويقضى لها بمائة دينار وعق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام الاب البينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة دينار والزوج يدعى الف درهم حكم ببينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة

انه تزوجها ولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته يطل بينه
الاخرى ولا شيء لها من المهران لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال
تزوجتهما جميعا ولا ادرى الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن
دخل بواحدة منهما فالواحدة اذا قال تزوجتهما ولا ادرى الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة
منهما ينبغي ان لا يوجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان *

لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصاد فاعلى ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان
في الابتداء لو تصاد فاكراه (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاشرولية * برهن عليها
بالنكاح فقالت لي زوج آخر هو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للمهرن ولا يلتفت الى اقرارها
كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقر برجل آخر ثم اقرت بين يدي
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي يصح اقرارها ويسمع ذلك ولو اقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعي
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا اجاز كذا في المحيط * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها
فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأة انه
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالثمين وكذا
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى عليها نكاحا
فقالت كنت زوجته لكن أخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت
انا امرأة هذا ولكني كنت لهذا المدعي ولا وافت القصعة فهي امرأة الثاني كذا في الوجيز للكردي *

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا ونفي به ثم ادعت
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباه يوم كذا ونفي به ثم ادعت امرأة
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأة نكاحا
وقال ان زوجي فلانا طلقك وانقضت مدتي وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان واقام المدعي
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضائه العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاشرولية *

ولوبرهنا على نتائج دأبنا وأرخاضني لمن وافق سنهاتاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما او في يد احدهما وفي يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم بها لدى البدان كانت في يد احدهما والهما ان كانت في ايديهما وفي يد ثالث وان اشكل سن الدأب في موافقة احد التاريخين يقضى لهما بهما وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين * وَاَدَ اعلم ان سن الدابة مخالف لاحد الوثنين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه وان ارخ احدهما ولم يؤثر الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد احدهما قضى بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين * قال عامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح انهما لا يبتلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى بها لدى اليد كذا في التبيين * سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط * لو اقام الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملك بائعه و اقام ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملكه قضى به لدى اليد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتائج بائعه و اقام ذو اليد البينة على النتائج في ملكه فبينة ذي اليد اولى وكذلك لو اقام البينة على واره او وصيه انه هبة مقبوضة من رجل وانه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط * شاة في يدي رجل اقام رجل البينة انها شاة ولدت في ملكه و اقام صاحب اليد البينة انها شاة تملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل ان القاضي ينقض القضاء على الثاني ويقضى به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو اقام احدهما البينة على الملك والاخر على النتائج فصاحب النتائج احق ايهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فبينة النتائج احق ولوقضى بالنتائج لدى اليد ثم اقام ثالث البينة على النتائج يقضى له الا ان يعيد ذو اليد البينة على النتائج كذا في الكافي * فان لم يقدر ذو اليد على إعادة البينة ونقض القاضي بالقاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذو اليد بينة ان العبد عبده ولدت في ملكه قضى به له وان لم يعد

وان لم بعد ذواليد بينة ولكن حضر رابع واقام بينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول للثالث اعد بينتك على انه عبدك ولد في ملكك بمحضر من الرابع فان احضرها كان هو احق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول واقام البينة انه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحم وهو قياس قول ابي حنيفة رحم هكذا في المحيط * رجل في يديه عبد اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه واقام رجل آخر بينة بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بينة بمثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المقضي لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد هذان الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينته ولم تقبل فيه بينة الثالث ويقضى للثالث على المقضي له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يديه ولا شركة فيه مع الثالث للذي اعاد بينته فان وجد المقضي عليه الاول وهو الذي كان العبد في يديه بينة ان العبد ملكه ولد في ملكه واقامها عند القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينة على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضي عليه لو اقام البينة على النتائج تقبل وينقص به القضاء الاول كذا في الكافي * عبد في يد رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو يملكه واقام رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه فان الولادة اولى كذا في فتاوى قاضيان * الخارج وذواليد اذا اقاما البينة على نتائج العبد والخارج يدعى الاعناق ايضا فهو اولى وكذلك لو ادعى اياه وهو في يد ثالث واحد هاد يدعى الاعناق ايضا لان بينة النتائج مع العتق اكثر انبأ لانها اثبتت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا وبينة ذي اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لاخير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العناق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط * لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا با تافهوا وولى ولو ادعى ذواليد التدبير النتائج وادعى الخارج انه ملكه فضبه منه ذواليد كانت بينة الخارج اولى كذا في المحيط * ام في يد

رجل اقام رجل بينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يده واقام ذواليد بينة انها امته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعي انه قضى بها بشهادة شهود واعده انه اشترها من ذى اليد او وهبها ذواليد منه او تصدق بها ذواليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعي ولم يمينوا بسبب القضاء بمضى القاضي ذلك القضاء ايضا ويدفعها الى المدعي وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة شهود واعده انها له او انها نتجت عنده فالقاضي يمضي ذلك القضاء ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف ورح وعنده محمد رح بنفسه وان شهدوا ان قاضي بلدة كذا اقر عند نانه قضى للمدعي بهذه التجارة بشهادة شهود شهدوا عنده له او انها نتجت عنده عند ذكر شيخ الاسلام رح ان القاضي الثاني ينقض ذلك بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا كانت التجارة في يدي رجل اقام رجل البينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا ولم يمينوا بسبب القضاء واقام رجل آخر بينة على التاج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بينة ان قاضي بلد كذا قضى له بشهادة شهود شهدوا عنده انها له واقام الآخر بينة على التاج فصاحب القضاء اولى عندهما وعند محمد رح صاحب التاج اولى كذا في المحيط * اذا اقام الخارج بينة على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بها للمدعي لانهما ادعيا في الامه ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعي ثم يستحق العبد تبع كذا في الفصول العبادية * اقام المدعي البينة على الشاة التي هي في يد المدعي عليه انها شاته وانه جز هذا الصوف في ملكه منها واقام ذواليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعي كذا في الذخيرة * لو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه عبده ولد في ملكه من امته وعنده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيهان * ويكون ابن امته وعنده ولا يكون ابن امه الآخر وعنده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه من امته وعنده واقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد بين ولا مثنين جميعا كذا في فتاوى قاضيهان * عبد في يدي رجل اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فانه يقضى بالعبد للذي امته في يده فان اقام صاحب اليد بينة على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فبرامه اخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط * في الكبرى رجلا في يد كل واحد منهما شاة

اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات *
وانما تقبل البيتان اذا كان اسنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للاخرى بمراي العين واما اذا كانت احدهما لا تصلح اما للاخرى فلا تقبل ولو اقام بيته على ان الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت شاة عنده واقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي * كل سبب لا يتكرر فهو في معنى النجاس وذلك كالنسيج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسيج الثياب القطنية وفزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمزعز وجز الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النجاس فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى فصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا الصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بيته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى بيته الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط * وكذا اذا اختلف اهل الصانع كذا في الوجيز للكردي * لو تنازعت امرأتان في فزل قطن كان واحدة منهما تدعي انها فزله فانه يقضى به للتي الفزل في يدها كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان مكانه فزل صوف فالخارجة الاولى كذا في المظهرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يد احدهما واقام احدهما البينة انه نسج نصفه واقام الذي في يديه انه نسج نصفه قال محمد ر ح ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى صوفاني يدي رجل انه صوفه جزء من غنمه واقام على ذلك بيته فاقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد كذا في الذخيرة * اذا ادعى سمناوزيتا ودهن سمس في يدي رجل انه له مصره وسلاؤه واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك البدقيق والسويق كذا في المحيط * اذا تنازع ماني جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيته انه جبنه

صنعه في ملكه فهو لذى اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البينة ان اللبى حلب في يده وفي ملكه
 قضى لذى اليد كذا في الكافي * ولو اقام كل واحد منهما بينة ان اللبى الذي صنع منه هذا الجبن
 كان له ان يقضى للخارج ولو اقام كل واحد منهما البينة ان اللبى حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه
 هذا الجبن فانه يقضى بالجبن لذى اليد ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها
 اللبى الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضى به للمدعى ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب
 منها اللبى الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضى بالجبن لذى اليد كذا في المحيط * وَاَوْ
 قال المدعى هذا الجبن لى صنعته من لبى شاتي هذه و اقام الخارج البينة على مثل ذاك فانه يقضى
 بالشاة للخارج كذا في فتاوى فاضلخان * لو ادعى حليانته لصاغته في ملكه لم يكن هذا دعوى النتاج
 وكذا لو ادعى حنطة انها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل
 آخر بيته انها دار جده اختطها وساق الميراث حتى انتهى اليه واقام صاحب اليد بيته بمثل ذاك
 فانه يقضى بالدار للمدعى كذا في المحيط * اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فاقام آخر البينة انه
 ارضه ونحله وانه غرس هذا التخيل فيها واقام ذواليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للمدعى
 وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي * واَوْ كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد
 والمدعى بيته ان الارض له والزرع له لذرعه قضى بالارض والزرع للخارج كذا في المحيط *
 وكذا ان اختلفا في البناء وادعى كل واحدانه بنى على ارضه كذا في محيط السرخسي *
 اذا كان قباء محشوف في يدي رجل فاقام رجل البينة انه له قطعة وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذواليد
 البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى كذا في المبسوط * وكذلك الجبة المحشوة والغرو
 وكل ما ينقطع من الثياب والبسط والانايط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالصفر والزعفران
 او الورس اذا اقام الخارج وذواليد كل واحد منهما البينة انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية *
 جلد في يده اقام آخر البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذواليد البينة على مثله فهو لذى اليد
 كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاها رجل آخر انها له ذبحها
 وسلخها واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على ذلك قضى بها للخارج كذا في المحيط *
 ولو اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه ذبحها وسلخها وان له جلد ها
 ورأسها

ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط * ولو اخضع ذواليد وخارج في لحم مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعى انه شاة في ملكه فانه يقضى به للمدعى وكذا في المصحف كل واحد منهما فاقام البيئته انه مصحف كتبه في ملكه فانه يقضى به للمدعى لان الكتابة مما يتكرر ويكتب ثم يحصى ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان كوز صفرا وطستا وآنية من حديد او صفرا ونحاس او شبه اورصاص او مصراعين من ياج او الاقداح او تابوتا او سريورا او حجلة او ثوب او خفا او فلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة * انا اذ على لبناني يدي رجل انه له ضربه في ملكه واقام عليه البيئته واقام صاحب اليد البيئته على مثل ذلك قضي للخارج وان كان مقام اللبن آجرا او جصا ونورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط * شاة مسلوخة في يد رجل وجلدها وسقطها في يد آخر فاقام الذى الشاة في يده بيئته ان الشاة والسقط والجلد كله واقام الذي في يده السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي * ان كان في يدي رجل حمام او دجاجة او طير وما يفرخ واقام رجل بيئته انه له فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البيئته على مثل ذلك قضي لصاحب اليد كذا في الذخيرة * واقام المدعى البيئته ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط * باضت الدجاجة المغموسة بيضتين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغموس منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط السرخسي * الصوف وورق الشجرة وثمرة الشجر بمنزلة النتاج وغصن الشجر والحظنة ليس بمنزلة النتاج حتى لو اقام المدعى البيئته ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الغصن من نخله وهذه الحظنة من حظنة بذرها في ارضه واقام صاحب اليد البيئته على مثل هذا ففى الغصن والحظنة يقضى للمدعى والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط * لو ادعى نوبا في يد رجل انه له نسجه فاقام البيئته والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا انه فانه لا يقضى به للمدعى وكذا الوشهد وان دابة انها نتجت عنده او في امه انها ولدت عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعى وكذا الوشهد وانها ابنة امه وكذا الوشهدا على ثوب انه غزل من فلان فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا انه غزل هذا

من قطن فلان وهو بملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج فيأخذ عينه كذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخيل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضى به لفلان واقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولد له امه فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا ان فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو بملكها قضى عليه بحنطة مثلها وان قال رب الحنطة اذا امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصوغ بالعصر في يدي رجل شهد الشهود ان هذا العصر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه والذي صبغه ورب الثوب يحسد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط * امه في يد رجل وانتهى في يد رجل آخر ادعى رجل انها امه واقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا لو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع الجارية واقام رجل البينة على نخل في يد رجل وثمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان * قال هشام سألت محمدا راح عن ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض له وقالت البينة لاندري لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع فالزرع ينفع الارض قلت فان اقام الذي في يده الارض بينة انه هو الذي زرع ان يجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصودا اوكد ساو الشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط * ان اقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب البداوى كذا في الهداية * اذا ادعى احد هما الهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء فالشراء اولى وان ارخ احد هما ولم يؤرخ الآخر فالمورخ ايتهما كان اولى ولو ارخا وتاريخ احد هما سبق فهو اولى وان كانت العين في يد احد هما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ احد هما سبق اسبق فحينئذ يقضى بالخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخ احد هما سبق

فحينئذ يقضى لاسبقتهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى احد هما الشراء من زيد بالف وادعى آخر ان فلانا آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احدهما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مالا يقسم كالعبد والدابة اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح ان المشاع الذي تحتل القسمة والذي لا تحتل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة * ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيها مستويان وهذا فيما لا تحتل القسمة من غير خلاف واختلفو فيما تحتل القسمة والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيئتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احدهما قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقت بيته احدهما فصاحب الوقت اولى كذا في المحيط * رجلا ن ادعى عينا في يد آخر فادعى احد هما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه واما البيئة ولم يؤرخا او ارخا على السواء فالشراء اولى فان ارخا احدهما دون الآخر فالمرؤخ اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية * لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واما البيئة ولم يكن مع احد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجع احدهما بالتاريخ او اسبقه باليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * انا ادعى احد هما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان * ثم صد ابي يوسف رح للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسحق البيع وعند محمد رح

لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين * وإذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة والنكاح اولئ كذا في المحيط * شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة مدعى القرض كذا في محيط السرخسي * مسائل مفترقة في المستقى دار في يدي رجل اقام رجل بيته اني كنت ادعيت هذه الدار وان صاحب اليد صالحني منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيته الصالح اولئ كذا في الذخيرة * رجل ادعى امت في يدي رجل انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بيته واقام آخر بيته انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم ولم يذكر الاصل فالحق العتق اولئ ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو اولئ هكذا في المحيط * رجل له عبد اقام العبد بيته ان المولى اعتقه اودبته واقام رجل آخر بيته ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيته العبد اولئ وان كان المشتري قبض العبد فبيته المشتري اولئ واذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * لو ادعت امته انها ولدت من مولاها واقامت على ذلك بيته واقام رجل آخر بيته انه اشتراها من مولاها فبيته الامته اولئ سواء كانت في قبض المشتري او لم تكن في قبضه ولو وقتت بيته المشتري وقتنا قبل الحمل بثلاث سنين كانت بيته المشتري اولئ كذا في المحيط * امته في يد رجل اقام البيته انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البيته انها ولدت منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى فضيل خان * واذا اقام عبد البيته ان فلانا اعتقه وفلان بنكر او بقروا واقام آخر البيته انه عبده قضيت به للذي اقام البيته انه عبده وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهود الآخرا انه عبده قضى بيته العتق كذا في المحيط * ولو ان المولى اقام بيته انه عبده اعتقه واقام رجل آخر بيته انه عبده قضى بيته العتق وكذلك لو اقام العبد بيته ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بيته انه عبده قضى بيته التدبير كما لو اقام المولى بنفسه بيته انه عبده دبره واقام الآخر بيته انه عبده يقضى بيته المولى كذا في الذخيرة * ولو اقام العبد بيته ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بيته انه عبده يقضى للذي اقام البيته انه عبده ولو اقام الذي في يديه بيته انه ملكه كاتبه واقام الآخر بيته

بينه انه عبده قضى بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط * صدق في يدي رجل اقام رجل البينة انه له اعتهقه و اقام آخر البينة انه حرا الاصل وانه ولاؤه وعاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة * عبدي في يدي رجل اقام الذي في يديه البينة انه اعتهقه وهو يملكه و اقام آخر البينة انه اعتهقه وهو يملكه فان صدق العبد احد هما فبينته اولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقام كل واحد منهما بينة انه اعتهقه على الف درهم وهو يملكه لم يلفت الي تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما عليه الف درهم وان ذكر احدى البنتين ما لاولم بذكر الاخرى فالبينة بينة الذي يدعى المال ولاؤه له ولا ابالي صدقه العبد او كذبه كذا في الذخيرة * وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن حمرح رجل في يديه عبد ادعى ابن له و اقام بينة ان اباة تصدق به عليه وهو صغير في عياله و اقام العبد بينة ان الاب قد اعتهقه قال اقبل بينة العتق ولو شهد وانه تصدق به او وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقضيه وعادينا وقضيه اباة وشهد شهود العبد انه اعتهقه ولم يوتوا اجزت الصدقة وبطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعتهق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهزئ حين دخل عليه الشهود ولم يتر الوارث بالاعتناق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهزئ فالقول قول الغلام وهو حرجي يقيم الوارث البينة انه يهزئ كذا في المحيط * رجل اعتهق امته ولها ولد فقالت اعتهقني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل اعتهقك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف ر ح ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد بن حمرح ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة ولو اعتهق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدت بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يردّه الى الام وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان * غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمعتاق وان كان يعبر عن نفسه او بالغا فالقول للغلام وان برهن على الرق والحرية فبينته الغلام اولى كذا في الوجيز للمكدرى * رجل قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى انهم ارقاء وادعوا انهم احرار فالقول قولهم

ما لم يقره بالملك بكلام اوبيع او تقوم له بيعة عليهم قال وان كانوا من الهند والسند والترك والروم
هكذا ذكرنا تأويله اذ اجاب بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار
كذا في المحيط * ادعى رجل حرية الاصل ولم يذكر اسم امه واسم ابيه ولا حرينهما جاز كذا في الذخيرة *
مات الرجل وعليه ذبون ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فانعت انها ام ولد الميت وان هذا
من الميت لا يقبل قولها من غير بيعة تقوم على اقرار المولى في حيوته انها ام ولده وشهدت الورثة انها
ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للغرماء عليها كذا في المحيط * رجلان اقاما البيعة على عبد
في يدي رجل يدعي كل واحد انه اودعه فاقرا احدهما فلا يخلوا ما ان اقربعد ما اقاما البيعة او قبل
اقامتهما البيعة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقربعد السماع
قبل القضاء بالبيعة دفع اليه وان عدلت البيعتان فهو بينهما ولا تبطل بيعة المقر له وما اذا اقرا احدهما
قبل اقامة البيعة ثم اقام البيعة يقضى لغير المقر له وما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقرا احدهما دفع اليه
وقبل للآخر اقام شاهدا آخر فان اقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان
لم يقض حتى اعاد الخارج شاهدا الاول او اقام شاهدين مستقلين يقضى بكلامه فان اقام المقر له شاهدا
الاول وشاهدا آخر على الخارج قبل ان يقضى للخارج او بعده لا تسبغ منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي
الاول واغاب قيل له مات بأخرفان جاء بأخري يقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر او شاهدين
مستقلين فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كلمه وان لم يقرن والبذل احدهما
حتى قضى به بينهما ثم اقام احدهما البيعة ان العبد له لا تسبغ وان لم يذكر بيعة احدهما او لم يقيم حتى قضى
للاخر ثم اعاد الآخر البيعة العاد للعدلى ان العبد له قضى له على المقضي له اما اذا اقام احدهما البيعة ولم يقيم
الاخر واقرنوا البذل لغير المقيم يدفع اليه ويقضى بيعة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها ويكون
قضاء على المقررون المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة انه عبده او دعه ذا اليد يقضى له وان
لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهوة بطلت بيعة المقر له ويقضى بالعبد للآخر هكذا في محيط السرخسي *
دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها ارة اجرها من الذي في يديه
شهر ابعشرة دراهم واقام على ذلك بيعة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرا ووجا حدد عواهما
فانهما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط *
في نوادر شرع ابن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقربعد ذلك

بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتك
العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر المقر له بالعبد اليوم للمقر
الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقرت بذلك لاني بعته منك
اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا يأخذه الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر
هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته
لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط * الفصل الثالث في دعوى القوم
والرط ودعواهم مختلفة اذا كانت دار في يدي رجل ادعاه اثنان احدهما جميعها والاخر
نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عندابي حنفية رح
وقالا هي بينهما اثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما
فان حلف برئ عن خصومتهما وتركت الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا كانت الدار
في يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فاندلا بهين على مدعى
الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف تركت الدار في ايديهما نصفين وان نكل بقضى له وان اقام
جميعا البينة بقضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي *
وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار
وادعى الآخر انها ميراث بينهما من ابيهما قال للذي ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذي
في يديه ونصف ما في يدي اخيه والاخر ربعها فان اقاما البينة على ما ادعيا صار النصف الذي
في يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذي في يد مدعى
الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر
واقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاخيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث
اخذ اخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى
الجميع نصفين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الآخرون على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا
في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البينة على شيء في ايديهما * دار في يدي رجل
ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة عندابي حنفية رح لصاحب الجميع
سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة ارباع النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما

تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصفين ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا يثبت لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فإن حلفوا فالدار بينهما اثلاثا وإن حلف صاحب الجميع ونكلا فالدار لصاحب الجميع وإن حلف صاحب الثلثين ونكلا أخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وإن حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده يأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا إذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فإن حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رح وعندهما يقسم اثلاثا لثلاثة مدعى الجميع وثلاثة مدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم مدعى النصف وسبعة مدعى الكل عنده وعندهما يقسم أخضا خمسة مدعى النصف وأربعة أخضا سدس مدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على أربعة أسهم سهم مدعى النصف وسهمان مدعى الثلثين ويبقى مدعى الكل سهم بلا منازعة هذا كله إذا لم تكن لهم بيعة أو نكلا أو فاما إذا قاموا جميعا البيعة أو نكلا جميعا فلصاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس وجد بعضهم دعوى البعض فإن في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فإن قامت البيعة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط *

دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما أن جميع الدار له وادعى الآخر أن الدار بينهما نصفان ولا يثبت لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فإن حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع بترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى

مدعى النصف وترك نصف المنزل الذي في يده مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان اقاما البيعة في هذه الصورة قبلت بيعة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط * لو كان في يد احدهما بيت وفي يد الآخر بيت والساحة في ايديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بيعة وحلقا بترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان اقاما البيعة يقضى ما في يدهما الآخروما في يد الآخر لهما الساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي * دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلو في الساحة فادعى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفل الا لعلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان العلو في يد احدهما والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بيعة وحلقا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب العلو وحقوق الممر في رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقاما البيعة يقضى بالسفل لصاحب العلو وبالعلو لصاحب السفل والساحة الذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي * رجل اقام بيعة على دار في يده رجل انها له واقام الآخر البيعة انها له واصحاب البد اشترى اياها من فلان وقبضاها منه وهو بما اكها فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا ثلثها المدعى الجميع وثلثها المدعى النصف لنفسه ولو ادعى اجنبى انها كلها له وادعى اخو صاحب اليدان اياه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقام البيعة على ما ادعى يقضى للاجنبي بثلثة ارباعها والآخر المدعى بربعها كذا في محيط السرخسي * فان اراد ذو اليدان يدخل مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يده الدار اقراه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوارثة وبعد ما اقاما البيعة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوارثة سواء يقضى بثلثة ارباع الدار للاجنبي وبربعها لاهل ذى اليد وان كان اقرار ذى اليد بالوارثة قبل اقامتهما البيعة ثم اقام البيعة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الذخيرة * ولو كان ذو اليد من ابتداء ادعى ان هذه الدار كانت لاهل مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبى البيعة على انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي بالدار للاجنبي ببيعة ثم حضر اخو ذى اليد واقام البيعة فان الدار كانت لاهل فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذى اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذى اليد ان الدار ميراث

بينه وبين اخيه الغائب فلان بعد ما اقام الاجنبي عليه البينة انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر اخو ذى اليد فاقام البينة على ان الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه قبل القاضي بينته كذا في المحيط * الفصل الرابع في تنازع الابدي اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما انها في يده فان عرف القاضي كونه الدار في يد احدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد احدهما وعرف انها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه فان اقاما البينة على اليد قضى بالدار لهما وتعمل الدار في ايديهما ولو وجدها في يدي ثالث بنزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد من دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وان نكل احدهما عن البمين وحلف الآخر لم يجعلها القاضي في يد الحالف ولكن يمنع التاكل من ان يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد الثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط * اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على اليد حتى جعلناه في ايديهما فاقام احدهما بينة ان العين ملكه قضى له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع ان اقاما البينة على اليد ثم اقام احدهما بينة ان العين له قضى بكونه كذا في الذخيرة والمحيط * ذكر محمد بن حفيظ السبرلوان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي قامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة كذا في فتاوى قاضيخان * في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اوجود من هذا انا اقيم البينة على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لي ولا وارث له فبري واقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اوجود من هذا اعراض عن بيته التي اقام قبل ذلك حتى يصير خراجا فتقبل بينته على الملك كذا في المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رح عن رجلين اختلفا في دار احدهما يدعي انها ملكه وفي يده والاخر انها في يده وانه احق بها من غيره لما انها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة في يدي بمال الاجارة قال تجعل

لدار في ايديهما وبعض مشا نخر ما نه رح افنى بان الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية *
 في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يديه فانام احدهما بينة
 تهم رآوا دوابه وغلما نه يدخلونها ويخرجون منها القاضي لا يقضي باليد للذي شهد الشهود بما وصفناه
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فان قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط *
 ابن سماعة عن محمد رح في اجمة او غيسة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يديه
 وشهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه وللفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير
 ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو اوثق واحسن ثم
 بين ما يعرف به اليد على الغيسة والاجمة فقال في الغيسة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها وينتفع
 بها منقعة يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب يأخذها للصرف الى حاجته نفسه
 او للبيع او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك
 ما لم يقيم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا ابتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر
 عن نفسه فقال انا حرف القول قوله ولا يقضي القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبدهما كذا في المحيط * ولو قال انا عبد لفلان
 لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدي فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي *
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدي فالتول قوله
 يقضي له بالملك فان كبيرا الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا كقوله انا حر فان قام ذوا اليد بينة انه عبده واقام العبد
 بينة انه حر الاصل فيبينة العبد او لم يكن كذا في الذخيرة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام
 محمود الاوزجندی رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب
 فانام الذي كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق
 التغلب قال ثبتت بينته وقضي بالضيا ع له وانترع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة
 واراد تحليف المتغلب بالله ما كان هذا الضياع في يده هذا المذهب وما اخذت منه بطريق التغلب
 قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البينة ان هذا المحدود في يده منذ عشرين سنة وأنه احدث اليد عليها يقضى له باليد وبأمر القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البينة ان هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنة ولم يقل عشرين لا يستحق بهذا شيء وعن أبي يوسف ر ح تقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس بأمر القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة * وفي رافعات الناطقي اذا اقام البينة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده واقام ذو اليد البينة انه عبده منذ عشرين سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط * وفي العيون تنازعا في شيء فاقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شهر واقام الآخر بينة انه في يده الساعة مرة القاضي في يده مدعى الساعة لان يد الآخر منقبضة واليد المنقبضة لا عبرة لها عند أبي حنيفة ومحمد ر ح ولو اقام احدهما بينة انه في يده منذ شهر واقام الآخر بينة انه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رجل في يده ارض لغيره أجرها فقال رب الارض اجرتها بأمرى والاجري وقال الآخر غصبتها منك فاجرتها فالاجر لي كان القول لرب الارض ولو كان الاجري في الارض ثم أجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تاجرها وقال ذو اليد غصبتها منك وبنت ثم أجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء بكون الآخر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كانت بينة الغاصب والى كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال لغيره غصبت منك الثاور تحت فيها عشرة آلاف وقال المتزلة لابل امرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالقول للمقر ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطنه بغير امرك وقال المقر له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمقر له كذا في المحيط * بعث القصار اربع قطع من الكرباس الى صاحبها يريد تلميذه فحاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة علي يقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان ينكل لزمه الضمان وان حلف برئ والقصار

وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئى من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئى وارم الحلف على الرسول ويجب عليه اجرا لقصارا وانا حلف على ذلك وصدقه صاحب الثوب كذا فى الوجيز المذكور * حائط لرجل وله اشجار على صفة نهر فنبئت من عروقها فى الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر فى ذلك الجانب الآخر كرم وبيع الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر وقال انها من عروق اشجاري ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لا مال لها فلا يستحق لها احدهما كذا فى الخلاصة * ولو ثبت زرع فى ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل فى ارض انسان حيث يكون للاخذ كذا فى الوجيز المذكور * اذا ادعى الى آخر عرصة كذا بالميراث وقضى القاضي للمدعى بالعرصة بينة فانها تم اختلاف المقضي له بالعرصة والمقضي عليه بالعرصة فى الاشجار والسكنى ولا بينة لواحد منهما فقبل القول قول المقضي عليه بالعرصة وقيل القول قول المقضي له بالعرصة كذا فى المحيط * وفى التجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة وارض لرجل خاف المسناة تلزنها وابست المسناة فى بدا حدهما بان لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسناة وادعاها صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض صدا بى حنيفة ر ح وقالوا لصاحب النهر حرىما للملقى طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه وثمرته تظهر فى موضعين احدهما ان اذا كان على المسناة اشجار لا يدري من غرسها فعنده اشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على المسناة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والقاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك مالم يضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فقبل ليس له ذلك عنده ولا شبه ان لا يمنع ان لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر ر ح اخذ بقوله فى الغرس وبقولهما فى القاء الطين كذا فى الكافي فى كتاب احياء الموات * السبل لوجاء بالتراب والطين ووضعه فى ارض رجل وانه نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا فى الخلاصة * والمجتمع فى الطاحونة من دفاق الطحن لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم فى كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرقيين اهل سكة يرمون بالرماد والسرقيين فى ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا او اصطبلا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرقيين فهو لمن اخذ قبل العبوة لاعداد المكان فى ذلك ومثله يحكى عن الامام الثانى فى المنشور فى الولايم ان اصاب فى حجره فاخذته احد

ان كان هيارب له وحجره لذلك يسترده من الآخذ والا الا اذا سبق احرازه تناول الآخذ بان جميع المسبوط في زبله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى آجر داره فان اخ المستأجر جماله وتبعرفه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤاجر اراد ان يجمع فيه الروث والبعر فيحتد يكون له كذا في الوجيز للكردي * رجل مات وترك بنتا واخا ومناعا فقالت البنت المتاع كلها لي وقد كان اشتراها الاب لي من مالي بامري والاخ يقول الامتعة كلها للميت فاقول قول الاخ كذا في الذخيرة * لو تنازعا في دابة او فصيل واحد هما راكبها ولا يسه والآخرمعلق بلجامها او يكفه فالراكب والابن في كونه ذا اليد كذا في الكافي * واذا كان احدهما راكبا في السرج والآخريد يفه فالراكب اولى بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما كذا في الهداية * لو كان احدهما يقود الدابة والآخريسوقها فضي بالدابة لقاكدا كان احدهما ممسكا بلجام الدابة والآخرمعلقا بذنبها قل مشاخذ ينبغي ان يقتضي للذي هو ممسك بلجامها كذا في المحيط * اذا تنازعا في بعير وعليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل اولى كذا في الهداية * دابة تنازع فيها رجلان لاحدهما عليه حمل وللآخر كوزة معلق او مخللة معلقة فصاحب الحمل اولى كذا في الكافي * رجل يقود قطارا من الابل وعليه بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما البعير كلها قال ان كانت على البعير حمولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد اجبر وان كانت البعير امرأ فللراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة * هشام عن محمد رح في نظار بل على البعير الاول رجل راكب وعليه وسطها رجل وعليه آخرها رجل فادعى كل واحد منهما القطار له فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاوسط للاول وما بين الاوسط والآخر بين الاول والاوسط نصفان وليس للآخر الا ما ركبته فان قامت لهم بينة فما ركبته كل واحد منهم بين الآخرين نصفان والذي بين الاول والاوسط بين الاوسط والآخر نصفان والذي بين الاوسط والآخر نصفه للآخر ونصفه بين الاول والاوسط نصفان كذا في محيط السرخسي * اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه

قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة * رجل يقود بقرا وضما وبطا ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والمائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء منها للقائد الا ان يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي *

في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية * في القدوري لو ان خياطاً بخیط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب انا اخطيه وقال الخياط لا بل انا اخطيه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في ايديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * استأجر اربع البز او لخياطة الثوب فادعى الاجيران الثوب الذي في يده له والمستأجر انه له ان كان في حانوت المستأجر فهو له بحلفه وان كان في المحلة او في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان او عبداً ما دوناً ومكاتباً كذا في الوجيز للكردي * ذكر في المأذون الكبير او آجر عبده من قصار وخباز او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فختلف فيه هو المستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدوا اناراً ياه هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدهمي ذلك لنفسه ان كان الحال ممن يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان بزازاً او صاحب خبز فهو للحال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر بن سماعه عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما لبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حاملاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام بن محمد ر ح قالوا لو ان كساً في منزل رجلين وماعى عنق الكتاس فطيفه ونحوها فادعى كل واحد منهما فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لا بل ملكي فاقول قول الحمال ان كان الحمال يحمل البز والكارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية * لو تنازعا في بساط احد هما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العنابة * دار فيها رجلان فاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضي بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر ممسك بسكانها وآخر يحذف فيها

والآخر يمد هانفي بين الزاكب وصاحب السكان والذي يحذف منها ولا شيء لمن يمدها كذا
 في محيط السرخسي * عبدالموسرى عنقه درة نساي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا
 ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالتقول لما لك العبد كذا في الوجيز للكردي *
 رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد هما معروف
 ببيع الدقيق والاخر ملاح معروف بالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف رح
 رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على انه على اصل الاباحة فهو للصائد سواء اصطاده
 من الهواء او على الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك او ورثته وانكر الصائد فان كان
 اخذه من الهواء فهو له وان كان اخذه من داره او شجرة فالتقول قول صاحب الدار كذا في محيط
 السرخسي * اذا باع مستأجرا الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فجاء صاحب
 الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كان السكنى متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات
 صناعة المستأجر فالتقول قول صاحب الحانوت مع يمينه وان اختلف رجوع المشتري على المستأجر
 بثمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالتقول قول المستأجر ولا سيلا لصاحب الحانوت
 على السكنى كذا في المحيط * الباب العاشر في دعوى الحائط اذا كان حائط بين دارين يدعيه صاحبهما
 ان كان متصلا ببنائهما اتصال تربيع واتصال ملازقة فهو بينهما لاستوائهما في اليد الثابتة على الحائط
 وان كان اتصال احد هما اتصال تربيع واتصال الاخر اتصال ملازقة فصاحب التربيع اولى لانه له مع
 الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا ببناء احد هما اتصال تربيع او ملازقة و ليس للآخر اتصال فصاحب
 الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال والاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط
 لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة
 والاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيع مدخله اللبن بغضه على بعض
 ان كان الحائط من مدر أو آجر وهوان يكون انصاف لبن كل واحد من الحائطين متدخلا على الحائط
 الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احدهما مركبا عن ساحة الآخر فما اذا
 تقب الحائط وادخل لا يكون تربيعا ومن ابنى الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط
 المتنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بحائط الدار وما اذا كان الاتصال

من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد بقعه بالترجيح قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقتضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد به يجعل في ايديهما هكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه حرادي او بوارى ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضى خان * واذا كان لهما عليه حرادي او بوارى يقتضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان * وان كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه حرادي او بوارى او لا شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضى خان * واذا كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر حرادي يقتضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحرادي كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه سترة واحاط بالحائط المتنازع فيه هو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان ثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبيئة فحينئذ يؤمر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضى خان * ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فهما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه سترة وللآخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط * وان كان لاحد المدعىين على الحائط المتنازع فيه ارجح من لبن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضى خان * واذا كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات وللآخر ثلث خشبات فصاعد الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلث وللآخر عليه ثلثة اجذع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولاً ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي رح في دموى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ماتحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسنت هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط له لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر

هو رفع الخشبة قال شمس الائمة السرخسي رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا يهمل
يقضى به من اصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشرهما عشرة اسهم لصاحب العشر
الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة
من الحائط حتى لو انه دم الحائط يقسمان ارضه واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشر الخشبات
الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم قال
محمد رح وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * واذ كان الحائط طويلا وكل واحد منهما
منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضي لكل واحد منهما بما يوازي ساحته من الحائط
ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبدالله الضميري واما ما بينهما من القضاء
يقضى بينهما كذا في محيط السرخسي * قال الامام الاسيبغي رح في شرح الطحاوي
ان كان وجه الحائط الى احدهما وظهرة الى آخر قال ابو حنيفة رح يقضى بالحائط
بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقالوا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هنا اذا جعل
وجه البناء حين بنى واما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط
في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية * حص بين دارين قطعه الى احدى
الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الخَصّ قال ابو حنيفة رح يقضى بالخص بينهما
نصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القطع كذا في فتاوى قاضيان * لو تآزما في باب بغلق
على حائط بين دارين والغلق الى احدهما قال ابو حنيفة رح يقضى بالغلق والباب بينهما وقالوا
يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان الباب غلقا من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع
كذا في غاية البيان شرح الهداية * اذ كان الحائط بين رجلين فاقام رجل البينة على احدهما انه
اقران الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط * جذوع شاحصة الى دار رجل ليس
له ان يجعل عليها كتيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذ امكنه البناء عليها وان لم يكن
البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها بضر ببقية الجذوع ويضعها لا يملك
القطع وان لم يضر لها يطالبه بالقطع ولو اذ صاحب الدار ان يغلق على اطراف هذه الجذوع شيئا
ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدارين اثنين لهما عليه حمولة غيران حمولة احدهما
انفل فالعمارة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وليس الاخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما

قال الفقيه ابو الليث رح للآخر ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك
 الا ترى ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احد هما اكثر فللاخر ان يزيد
 في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكر وان قد يم واحد في كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان *
 وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشبته له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له
 ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية * لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس
 للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مقران بان الحائط مشترك
 بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فحط
 عنه بقدر ما يمكن لشريكك من العمل كذا في الخلاصة * جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان
 يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى الايسر او من الايسر الى الايمن ليس له
 ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا
 في فتاوى قاضيان * حائط بينهما وكانت لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى ان يرفعها
 بحداء صاحب الاعلى ان لم يضرب الحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك
 ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية * اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة
 وجذوع الآخر متسفل فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان
 ابو عبد الله الجرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك
 وان كان مما لا يدخل فيه وهذا له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين اراد احدهما
 ان يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضركذا في فتاوى
 قاضيان * قال ابو القاسم حائط بين رجلين انه دهم جانب منه فطهرانه ذواتين متلازمتين فيريد
 احدهما ان يرفع جداره ويزعم ان الجدار الباقي يكفيه للمسترف فيما بينهما ويزعم الآخر ان الجدار الباقي
 ذائق واحد بهي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتيمن انهما دائطان فكل
 الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان اقرا ان كل حائط
 لصاحبه فكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان *
 جدار بين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلحه وابي الآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمارك بعمد لاني
 ارفع في وقت كذا او يشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام ابى القاسم جد اربين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس
للآخر شيء فقال الجدار الى الذي لاحمولته فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه مع امكان الرفع
بعد الاشهاد حتى انه قدم وافسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد بضمن المشهود عليه
نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى فاضيل خان * قال ابو القاسم حائط بين رجلين لاحد هما عليه
خرقة ولاخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من اسفله ورفع اعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فلما بلغ
البناء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبران يتفق فيما جاوز ذلك كذا
في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين جاره فارد صاحب
البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير
ان يكون معتددا على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى فاضيل خان في باب الحيطان *
رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعاني حق وضع الجذوع
فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط
هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقفي ان القاضي
بأمر رفع جذوعه وقال الصدر الشهيد ر ح وبه يقتضى وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب
الدار في ظاهر مذهب اصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالاتصال تثبت اليد ولكن هذا
اذا كان الاتصال اتصال تبيع اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط اولى هكذا في المحيط
في كتاب الحيطان * جد اربين دارين انهدم واحدهما بنات ونسوة واراد صاحب العيال ان يبنيه
وابى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه ابو الليث ر ح في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما
سترة قال مولانا راض ويبلغني ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة
بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبني في نصيبه سترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان اصل
الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى فاضيل خان * اذا كان
الحائط بين رجلين فانهم فاراد احدهما قسمة عرصه الحائط وابى الآخر واراد احدهما ان يبني
ابتداء بدون طلب القسمة وابى القسمة فان لم يكن عليه حمولة اصلا وطلب احدهما قسمة عرصه
الحائط وابى الآخر ذكر في بعض المواضع مطلنا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا
قالوا

قالوا ان كان القاضي لا يرى القسمة الا بالاقرار لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الاقرار فانه يقسمه بينهما اذا كانت العرصة عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبني فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما ما يلي دارة تنميها للمنفعة عليهما قال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاف وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر فلان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبني فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشائخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاضية وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث ر ح في النوازل من اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بيننا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فان كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا من تراخى منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي ر ح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشائخنا ر ح قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاف في نفقائه وبعض مشائخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاضية وهكذا روى بن سامة ر ح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط * وان بناه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا في رواية قاضي خان * واذا كان لاحدهما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى وان اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناه الآخر وعرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له اولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبنى هل يرجع الباني عليه اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

القاضى الامام ابو عبد الله ادامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخوارزماهر في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عتي ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكر الفاضل الاسيباى في شرح مختصر الطحاوى في كتاب الصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما اتفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع بنصف ما اتفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشائخنا فقالوا ان بنى بامر القاضى رجع بما اتفق وان بنى بغير امر القاضى يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتى القاضى الامام ابو عبد الله ادامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يفتى صدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدم كذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما اجبر على البناء هكذا في المحبط * في صلح التوازل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحد منهما غائب فبناء الآخر ان بناء يتنص الحائط الاول فهو منطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلسن او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يكن ان يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك واي الآخر فقال لصاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم من بينك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزله المضمون اى شيء كما اوقال ضمننت لك ما يهلك من مائلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار بين رجلين انهدم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبنى الحائط على القدم ومنعه الآخر قال الفقيه ابو بكر ان اراد الذي قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبنى الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى قضيجان في باب الحيطان * جدار بين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان لما بينه احدهما ان يبنى فامر السلطان ببناء برضاء المستعدى ان يبنى الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا فبنى كان له ان يأخذ الاجر من صاحبه الكرمين كذا في الفضول العبادية * وفي الاقضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط واي الشريك الآخر ان كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر

وان كان بحيث يخاف من الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه يجبر فان هدموا واراد احدهما ان يبني
واى الاخر ان كان اس الحائط عربيا يمكنه ان يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
وان كان لا يمكنه يجبر كذا حكى من الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير
الجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة * لو هدموا جداراً بينهما ثم بناه احدهما بنفقته والاخر
لا يعطيه النفقة ويقول ان لا اضع على الجدار حمولة فانه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى * ان خاف وقوع الحائط وهدم
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحاً فهدم احدهما باذن الشريك لا شك
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدموا وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن
للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة
نصيبه فيختار لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم
الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بنائه كذا
في الخلاصة * جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناه
بمال نفسه ومنع الآخر من وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه
ان يبني عليه حائطاً يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعاً في البناء ليس له
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك
لا يكون متبرعاً وله ان يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رح يرجع عليه بنصف ما انفق
ان بناه بامر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناه بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضيان * في شروط
النوازل قال ابو بكر رح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الآخر اعلى قدر ذراع او
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيتي ثم بيتي جميعاً ليس له ذلك
بل يبينانه جميعاً من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو الليث ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب السفلى حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحاططين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابى القاسم ثم رجع وقال لي حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا في الفصول العمادية * صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان * علو لرجل وسفلى لاخر ليس لصاحب السفلى ان يبدؤا ولا ان ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند ابى حنيفة رح ولا يابض فيه ما لا يبصر بالعلو هكذا في الكافي في باب متفرقات كتاب ادب القاضي * علو لرجل وسفلى لاخر قال ابو حنيفة رح ليس لصاحب العلوان يبني في العلواناء او تدنو تداء الا برضاء صاحب السفلى والمختار للفتوى انه ان اضر بالسفلى يمنع وعند الاشتباه والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى ناصيخان في باب الحيطان * انهدم السفلى والعلوانيجر صاحب السفلى على البناء واصحاب العلواناء السفلى ويمنع لصاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمه فاذا ادنى اليه قيمة البناء بملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما انفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء و عليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ثم اذا كان لصاحب العلوان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا في المحيط * وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبي السفلى لا يجبر على البناء بل يضمن قيمة صاحب العلو والسفلى اذا اختصما في الجذوع السفلى او الحرادي والوارى والطين والازج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطأ والقرار على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق ومروا كذا في محيط السرخسي * ثلثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلو علو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم لصاحبه السفلى لك والعلو لي فان كان لواحد منهم بيته يقضى ببيته وان كان لاثنتين منهم بيته يقضى ببيتهمما ويقضى بالعلو حصه الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بيته اصلا يحلف كل واحد منهم

منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب كتاب الحيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا ر ح يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناءها قال الصدر الشهيد ر ح وبهذا يفتى والصحيح عندي ما ذكره الامام العنابي انه يحلف كل واحد ملين دعوى الآخر بالله ما له قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا يقال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابني وتبني عليه ما اد ميت عليه من الملو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انفقت وان شئت فدع هكذا في الفصول العبادية *

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسبل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني ر ح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظمى يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب اليمين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط * ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلم يمنع الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا ببينة هكذا في محيط السرخسي * وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه ابو الليث ر ح انهم استحسنوا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة و علم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول لصاحب

الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البيئة على ان له حق المسيل وبينوا انه ماء المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه ماء الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم يبينوا الماء المطر اوضيه صبح والقول لرب الدار مع يمينه انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشائخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي * ولوام تكن للمدعي بيئة اصلا استخلف صاحب الدار ويتضمن فيه بالنكول كذا في الحاوي * في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح عن رجل على رجل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا المس قال كان ابو يوسف ر ح يجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة ر ح لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك والحق وهو قول محمدا ر ح ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك جائز في قولهم جميعا كذا في المحيط * لو ادعى رجل قبل آخرنا واما موضوعا على نهره هذا المس جاء السيل وقلعه امس ورمى به قال محمدا ر ح اذا شهدوا بذلك امرنا باعادة الساقفة كما كان فان اراد ان يجري الماء فضعه صاحب النهر ووجد ان يكون له فيها حق اجراء الماء قال له ان يضعه حتى يقيم البيئة ان مجرى مائه فيها قيل للمحمدا ر ح فامنع اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية * نهر في ارض رجل يسيل فيه الماء فاختلفا في ذلك فالقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بيئة ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بيئة ان النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بيئة ان النهر ملكه كذا في المحيط * وفي المنتقى قال هشام سألت محمدا ر ح عن نهر عظيم الشرب لاهل قري لا يحصون حبسه قوم من اهل النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل النهر هولنا كلهم ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري كما كان يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى ان يعكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً من الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى

بحسبونه عنهم واقام اهل الاسفل بينة ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حسبوه عنهم امر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة * دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهرا راد صاحب الدار ان يدخل الماء في داره ويجريه الى بستانه فللجير ان يمنعوه وله ان يمنع الجيران مثل ذلك ومن اجري قبل ذلك واقرانه احذته فلهم منعه وان كان ذلك قد يمال بمنع كذا في خزائنة المفتين * دار بين ورثة اقرعهم ان فلان فيها طريقا ومسيل ماء لم يكن له ان يمر ويسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسيل المقربة في نصيب المقرله الاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكت يضرب المقرل بقيمة الطريق والمسيل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق والمسيل فيكون بينهما على ذلك لانه اقرله بحق المرور وتسييل الماء لا برقة الطريق حتى لو اقر برقة الطريق فحينئذ يضرب المقرله بقدر ذرمان الطريق والمقر بقدر ذرمان نصيبه سوى ذرمان الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما واما على قول محمد رح يجب ان يضرب المقرله بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي * واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فاراد صاحب القناة ان يجعله ميزابا فليس له الا برضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فاراد ان يجعله قناة فان كان في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضاء صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار لم يحتج الى ذلك بان كان الميزاب مريضا فله ذلك وذكر الكرخي انه اذا تساوى الامر ان في الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد رح في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل لا غير ما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء له فله ان يتصرف فيها ان شاء قال في الكتاب فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه ضرر او لم يكن لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او ارض او اقصر او اراد ان يسيل ماء سطح آخر في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضاء اهل الدار كذا في المحيط * لو اراد اهل الدار ان ينوا حائط ليسدوا مسيله وارادوا ان يتقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء ليسيل ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع * ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة *

ذكر في المستقى من محمدرح في قناة جارية يحترق بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره وفي
ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض
ذلك قال اما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار واما ما في الارض فهو لصاحب القناة اذا لم يعلم في يد
من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها
قد صارت في يديه كذا في الحاروي * رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة
ان يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب
الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العبادية في الفصل الرابع والثلاثين * الباب الثاني عشر في دعوى
الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية
المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة
في الحال كذا في المحيط * امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان
الوارث مقرا بالنكاح يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا
يقول القاضي اكان كذا بذكر مهر دون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي اكان
كذا الى ان يأتي القاضي على مقدار مهر مثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي مقدار
مهر المنزل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف بأمر
امناء بالسؤال عن يعلم او يكلفها اقامة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاضيان * ادعت
المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح فاقامت بينة على كليهما بثبت كلاهما فلواقامت
الورثة بينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتناقص كذا في الفصول العبادية
في الفصل الرابع عشر * امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر
كذا وانك ضمنتي لي ذلك عندنا حرمت عليه بثلاث تطليقات واني اجزت ضمانك هذا لنفسي
وانه حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع
الفرقة وتطالبه بالاداء فيقر المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود
بوقوع الحرمة الغليظة بحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا
في خزائن المفتين * قال هشام في نوادره قلت لمحمدرح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على
امرأة

امرأة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها هذه المرأة لاشي لي فيها وانا هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بان لي عليه الف درهم او منكرا فاقامت المرأة بينة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد ر ح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي بجوز ان لم يكن في ايديهما شي من التركة كذا في الفصول العبادية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الاثمة ر ح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت ديناً بحضرة احد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة ديناً على الانسان للميت واقام بينة ثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعا ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو وضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقرا لا يؤخذ بنصيب الغائبين من يده اجماعا هذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكرا وان كان مقرا يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر هذا ان يدفع اليه هذه الف الوديعه التي عنده له وجه المودع الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط * لو ان رجلا مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الف وديعه كانت عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الف لفلان او كذبوه وقالوا الف للميت ولم يصدقه ولم يكذبوه وقالوا لا تدري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الف عن الميت ولا يجعلها للمدعي الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي باهم يرجع المودع ويأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الف لابي ولم يقر به ولم يجحد وقال لا تدري لمن هي فهذا

والاول سواء اذا اراد مدعى الوديعة استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا اجمد فلا يمين عليه
واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والغارية والاجارة والرهن اذا كان
في يد الميثمين واقترأ بشي من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث
والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب
من هذا الصغير وكيلاً يدعى عليه فان اقصى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر
رشيد الدين زح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار
فان احضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً
فاقر الوارث بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع الثركة
فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا لو ادعى على
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى فاضلخان * اذا ادعى ديناً على الميت واقترأ
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيره
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية فاقامت الورثة البينة تقبل
ايضاً كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضور رجل يدعى انه وكيل الغائب
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى بينته بالدين على الغائب
لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضور رجل يدعى انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية
كذا في فتاوى فاضلخان * اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكلاء بقبض
الدين الذي له فبلك بقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك
فانه يومر بفتح الدين ولا يومر بفتح العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي
واوصى لي بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين
فانه يومر بتسليم الدين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو اقام البينة على
مديون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين منه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقر رجل
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا بامر بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضي هذا

الذي عليه الميث الف درهم الالف التي على الميث والميث وصي بغير امره قال محمد ر ح ان كان قال حين فضي هذه الالف التي لفلان الميث علي من الالف التي لك على الميث جاز وان لم يقبل ذلك لكن قضاء الالف على الميث فهو متبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فافتر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الي اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى دينا على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين واثام بينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لأمر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفي بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان * برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الي بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الي اثبات التركة والوفاء بخلاف واذا انكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول بشارك الثاني الاول لاقارة بالشركة كذا في الوجيز للكردي * لو ان رجلا توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه اموال وقد ترك امالا وعدا ورثته على ما له وهم يفرقونه ويسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يتبينوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا لنا شهود حضور تقيمها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلانامات وله غرماء او عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصالح او مال قلبه الي انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه ايا ما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلثة مشترك على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المدعيون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع * لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانامات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدعي بينة قبلت بينته وامر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعي بينة واراد ان يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

روى من بعض اصحابنا روح انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف * كذا في المحيط *
 رب الدين اذا قام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرفة بالدين فقالت الورثة
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذ الثمن واقصوا البينة فيبينة رب الدين اولى كذا في خزائن المفتين *
 التركة اذا كانت مستغرفة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينته على الوارث
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب
 انه هل يصح ان يترار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم
 من نصيب الوارث المقر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الفائدة الموهومة كذا في المحيط *
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرفة والغريم اثبت الدين على واحد من
 الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصته من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي
 الدين ولو كانت التركة مستغرفة لايبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العبادية * لو كانت
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث
 الالف لو ظهر بهم جملة عند القاضي اما اذا غر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في
 خزائن المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لحد الورثة اذا امتنع الباقون ولو
 امتنع الكل من الاستخلاص ومن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا
 في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً واثبته والتركة في يدا جنبي فلم يدعى عليه
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في الفقيه * رجل مات في بلدة وماله وتركته في يدا جنبي حيث توفي
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقا ومالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً فيشبهون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم التي فاضى بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب
 ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت اوصى الى رجل
 وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت
 الغرماء حقوقهم بمحضر من هذا الوصي وسألوا القاضي ان يأمره بدفع اليهم من مال الميت
 فينبغي للقاضي ان يستخلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال
 الذي

الذي يثبت لك من فلان ولا من احد اداة اليك منه ولا قبض ذلك قابض بامر ك ولا ابرأ منه
ولا من شيء منه ولا حال بذلك ولا بشيء من فلان الميت ولا ارثت بذلك ولا بشيء منه رهنا من فلان
وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف امر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيء ولم بأمر بالدفع وكذلك
ان مات رجل ولم يوص اليه احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم مالا وحقوقا فان القاضي يجعل
ذاك وصياهم يدعوهم بيينا تهم على ما يدعون بحضور من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي
على الوجه الذي مر كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * برهن على ان له كذا على الميت يحلف
على انه ما استفاد ولا شيئا منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء في العتوى وان ابى الورثة التحليف كذا في الوجيز
للكردري * لو ان رجلين لهما على رجل الف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين
فحضر احدهما واقام لبينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى ان له على قول
ابي حنيفة ربح يقضى للحاضر بخمس مائة واذا حضر الغائب كفى باعادة البينة ولا يجعل الحاضر
خصما من الغائب في وجه من الوجوه الا ان تكون الالف مبرأا بينهما من شخص واحد وان
حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البينة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك كذا
في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجلين مالا في صك واقام البينة واحدهما حاضر
والآخر غائب والحاضر يجحد يقضى على الحاضر بنصف المال على المختار الا ان يكون كفيلا
من الغائب بامره فانه يقضى عليه بجميع المال كذا في خزائن المفتين * رجل يدعي دينا على
رجل وكل المدعى عليه رجلين فاقام المدعي شاهدا على احد الوكيلين وشاهدا على الوكيل
الآخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل او اقام على المدعى عليه
شاهدا وعلى وصيه او وارثه شاهدا او كان للميت وصيان فاقام المدعى على احدهما شاهدا
وعلى الآخر شاهدا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي اذا دعى ديناً في التركة فالقاضي ينصب
وصيا آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنتين فادعى احدهما
ان لابيها على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد
منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمس مائة ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه
فيما قبض كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى *
في كتاب الاملاء من محمد ربح فيمن هلك وترك مالا في يد رجل من دراهم او دنانير او عقار

اورقينا وغير ذلك فادعى رجل ان ذلك الدين له اودعه المبت او غضب منه المبت وصدقه الذي في يديه المال بذلك وبانه لا يعلم المبت وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كداني الفصول العمادية *

اذا ادعى بعض المقتسمين من الورثة دينا على المبت واقام بينة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف مال الوادعى عينا من اعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى *

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل القاضي على انه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب بانبات حقوقه ودينونه على الناس ولغايب على هذا عشرة دراهم فرض مرة حتى يسلم التي فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بحضرة المدعى عليه اجاب وقال ان موطني يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي ف قضى القاضي بشيوت وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب اصلا وتكيل الوكيل من المدعى عليه ليس بثابت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل لا بد ان يفتى الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ كذا في المحيط *

رجل ادعى انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحضره مجلس الحكم فادعى المدعيون الابرار والايفاء وقال الوكيل عزلى الموكل ان كان التوكيل بالناس الخصم لا تسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التماس من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا اقام البينة على العزل اما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وانرهذا انه لو صاح مع الخصم ثم قال لست بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة *

وكله يقبض دينه او وديعته وصدقه المودع او الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته ذلك وفائدة تظهر فيما اذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم احضر خصما آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل او وكيل آخره في طلب هذا الحق لا يحتاج الى اعادتها وكذا لو برهن شاهدا فردا على الغريم وفردا على غريم له آخر او وارث له آخر كذا في الوجيز للكردي *

رجل حضر مجلس القضاء واكل رجلا يقبض كل حق له بخيار والخصومة وليس معهما احد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل

رجلا يدعي للدوكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف اقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقيته واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة ر ح لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال محمد ر ح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد ر ح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى فاضل خان * رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فجدد الغريم الدين والوكالة او جدد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جدلة هل يقضى بوكالتهما بالدين عند محمد ر ح تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا اثبت لم يكن لهما ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثلها لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان او يقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصي اليه والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وصداقي يوسف ر ح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو اقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل ان يزكى الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة وثبتت الوكالة سابقا عليه ويصبر ويكفي في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثه وقبل ان تزكى اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم تزك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في المنا تاريخية فاقام العناينة * آدم على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسختها الاجارة ولزمتك المال واقام على ذلك بينة والآجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآجر وانصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجوع على الآجر ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغير امره لا يرجع عليه فان جضر الآجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ

ما ضيا كذا في المحيط * برهن ان له على الغائب الفلاني هذا كقبيل عنه ان ادعى كفالته مبهمه بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه الف و ذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها فضي بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايتهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر انه كفل له انه ان مات فلان مجهلا لوديعتي وهي كذا فاضمانها علي وقد مات فلان مجهلا لوديعتي واقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قبل تسمع وفي دعوى الكفيل ان لا بد وان يقول وانا اجزت كفالته مجلس الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين رح وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط * لو اقام على الحاضر بينة ان له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وان الحاضر كقبيل عن الغائب بامره يقضي عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كقبيل عن الحاضر لا يقضي الا بنصيب الحاضر ولو اقام بينة على ان كل واحد كقبيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة ونبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره فلا كذا في التاثير خاتمة اقلنا عن العنايت * باع منهما مائة بالف وكفل كل منهما عن الآخر بامره فلفي احدهما وبرهن عليه بحكم بالالف عليه نصفها اصالة ونصفها كفالته وان لم يستوف منه شيئا حتى اتقى المشتري الآخر له المطالبة منه بلا اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر انه كفل له وهو وفلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كقبيل عن صاحبه واقام البينة فانه يقضي له على الحاضر بالف ويأخذ به ايتهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة * برهن على انه كقبيل له من فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل من الكفالته ثم علم فساد الدعوى والحكم وادعى اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوجيز للكردي * امرأة ادعت على رجل انه كفل لها بدينا من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالغرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي منى فاب عنى شهر او قد غاب شهر فطلقت نفسها في مجلسي فاقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق

والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما من الزوج كذا
 في الخلاصة * اشترى عبدا بألف درهم وقض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري
 قد كنت احلته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بيته قبلت بينته ويتعدى ذلك الى
 الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما من الغائب كذا في المحيط * الباب الرابع عشر
 في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب النسب واحكامها وبيان
 انواع الدعوى ولنبوت النسب مراتب ثلث احدى بالانكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح
 الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوى ولا ينتفي بمجرد النفي وانما ينتفي باللعان في النكاح
 الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية * وله ان ينفيه مالم يقرب نسبه صريحا او يظهر منه ما يكون
 اعترافا من قبول تهنته او شراء متاع الولادة وتطاول المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستثناء من نفيه
 او يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنائية وقضى القاضي
 على عاقلة الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والبطالان
 والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينتفي فيها الولد مادة ولم ينف
 فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذ رواية من ابي حنيفة راجح وروى عنه رواية اخرى ان يفوض ذلك
 الى رأي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد راجح انها قد رالمدة الطويلة بالاربعة فبعد الاربعين
 لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذا نفى الرجل ولد امرأته بعد امات او كان حيا فمات قبل
 اللعان فهو ابله لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى من ابي يوسف راجح
 رجل جاءت امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى نذنها اجنبي بالولد فحدثت النسب ولا تلاعن
 بينهما كذا في المحيط * المرتبة الثانية ام الوالد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوى
 اذا كانت بحال محل للمولى وطنها اما اذا كانت بحال لا محل للمولى فيها وطنها لا يثبت نسب ولدها
 بدون الدعوى الا يرى انه لو كانت لها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوى
 والمولى ان ينفيه اذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستثناء من نفيه
 ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط * امه لرجل وادت فلم ينفيه حتى مات
 الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنائية
 فقضى القاضي بد على عاقلة لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص او ارش كذا

انزل فاخذت الجارية ماء في شمع فاستد خلته في فرجها فعلقته عن امي حنيفة ر ح ان الولد ولده وتصير
لجارية ام ولد له كذا في فتاوى فاضل بن * الامة اذا جاءت بولد فنهى المولى فسكت لا يكون قبولاً كذا
في الذخيرة * وأقول المولى التهنئة كان اعترافاً كذا في المحيط * لو احصن المولى امته ووطئها فنجاءت
بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه
فانا علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان ينكر كذا في المحيط *
روى ابراهيم عن محمد ر ح في رجل وطئ جارية له ولم يوطئها ابناً ولم يحصنها قال أبو حنيفة ر ح
له ان ينفي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب ان يعتق ولدها ويتمتع منها فاذا مات اعتقها كذا
في المحيط * امه ولدت فادعت ان مولاه قد اقر به وجهه المولى وشهد عليه شاهد انه اقر بذلك
وشهد آخر انه ولد علي فراشه لم تقبل شهادتهم كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار
المولى انها وادت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط *
ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو الذمي والامة
جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليها تأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت
تقر بذلك بنفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى
وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا
في المبسوط * الدعوة ثلثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما
دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولداً اصل ملوكة يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك
وتستد الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد
فيه ويجعل معتراً بوطى الجارية مستنداً الى وقت العلوق وامومية الوادي تبع لثبوت النسب في الولد
واما دعوة التحرير ان يدعي نسب ولداً لم يكن ملوكة في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك
ولا يجعل معتراً بالوطى ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى
لو اشترى جارية حاملاً ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحريراً واماً شبهة الملك ان يدعي
ولد جارية ابنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صحته ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه
من وقت العلوق الى وقت الدعوة وولاية التملك ايضاً من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكون
الجارية من محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط * ثم اذا اجتمع الدعوتان فدعوة الاستيلاء

لحق من دعوة التحرير وان سبقتها دعوة التحرير فهي الاولى ودعوة التحرير الاولى من دعوة شبهة ملك ودعوة صاحب النكاح الاولى من الكل فاسدا كان النكاح او صحيحا كذا في محيط السرخسي *

الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري بائع امة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لافل من ستة اشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد وشهد شاهدان على اقرار البائع به ثبت نسبه منه نصبر الجارية ام ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي * وان دعا المشتري صحته دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية ام ولده وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط * والود عياه معاند دعوة البائع الاولى وان ادعياه على التعانف فالسابق منهما الاولى ايها كان هكذا في محيط السرخسي * وان جاءت بالولد بسنة اشهر فصاعدا مابينهما وبين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري وحده صحته دعوته ويجب ان تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا لاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط * وان ادعياه معا او متعاقبا تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصبر الجارية ام ولده ويبقى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري وحده صحته دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط * وان ادعياه معا او متعاقبا تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علم مدة الولادة واما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعياه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحته دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكاتبا والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل الولادة يكون موقوفنا لينفصل حيا فينفذ ولوم يكن اصل الحبل عند البائع بان كان اشترها حليا ثم راع لا تصح دعوته والقول للبائع ان الحبل عنده كذا في محيط السرخسي * اوجبلت امة في ملك رجل فباعها فولدت في بد المشتري باقل من ستة اشهر منذ باعها فادعى البائع الولد وقد اعنق المشتري الام فله وابنه وبحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا نصير ام ولده ولو كان المشتري اعنق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا اعنق الام يرد عليه

عليه حصته من الثمن عندهما وعند كل الثمن في الصحيح وذكر في الميسوط يرد حصته من الثمن
لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي * ولود برها واستولد هاتم ادعى البائع الولد يجب عليه رد
حصته الولد من الثمن ولا يرد حصته الام بخلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي *
ولو ماتت الام ثم ادعى البائع نسب الولد صححت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة ر ح
ولو كان المشتري باع الام او وهبها او رهنها او آجرها او كاتبها بطلت جميع ذلك ويرد ثمنها على
البائع كذا في الميسوط * ولو مات الولد في يد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعونه باطله
وكذلك لو كان المشتري اخرج الولد من ملكه فاعتقه الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه
المشتري او رهنه او آجره او كاتبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاروي * ولو قطعت يد الولد
فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صححت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فتزد
الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصته اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في الميسوط *
ولو توفقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صححت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري
بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة ر ح كذا في محيط السرخسي * اذا حبست الامة عند
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري
ثم قتل الولد بعد ذلك او قطعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجنابة على الاحرار
وان كانت الجنابة على الام كان على الجاني ما في الجنابة على امهات الاولاد ولو جنى الولد كان
جنايته كجناية الحروجانية امه كجناية ام الولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجنابة منهما قبل
الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاروي * اذا ولدت
الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري
ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملاثة اذا كبر
وولد له ولد ثم مات الولد المنفي وبقي ابنه فادعاه الملا من صححت دعوته هكذا في المحيط *
الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع
ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة
مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان الولد اثني فذلك الجواب تقبل
الشهادة وان كان الولد ذكرا فذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد ر ح تقبل

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة رح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب يتبع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح ايضا لانها وان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة الفرج حتى لو كانت الام مينة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخراهرزاده وقال بعضهم لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح وان كانت الام مينة اذ ليس المقصود متق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة * اذا حبلت الامة عند رجل فبها هم ادمى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيزد موته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقة المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدموة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابنه وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف رح واختلف المشائخ على قول محمد رح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قوله البينة بينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عندك واما اشتريتها قبل ان يعتما مني منذ شهر وقال البائع لابل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة للبائع كذا في الكافي * رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري وبقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقما مستبين

الخلق بعد هذا القول لا قل من اربعة اشهر وهو ما ثمة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه ردة وكانت الجارية ام ولد له ونرد كذا في الواقعات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لا قل من ستة اشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه تصح دعوته واذا صحّت دعوته في حق البنت صحّت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعق ولوبايع البنت واعتقها المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة فولدت في يدهم ولاها ثم باعها فزوجها المشتري من عبده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام قيمتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلت فولدت عند المشتري بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بستة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها ام ولده فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاموي * قال محمد ر ح في الجامع رجل له جارية فحبلت فبايعها من رجل فولدت في يد المشتري ولدا فادعى الولد ابوالبايع وكذبه المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعونه باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه المشتري وكذبه البائع صحّت دعوته ولكن لا يسترد المشتري عن الثمن بتصدقه ابوالبايع في دعوته ولا يضمن ابوالبايع شيئا من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية ولا من قيمة المولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية ام ولده ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * امة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى احدهما فادعى ابوالبايع ولدين وكذبه البائع والمشتري صحّت الدعوى ويثبت نسب الولدين وصق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي * فان كان باع الجارية

مع احد الولدين ثم ان البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رح د عوة الاب باطلة وعلى قول ابي يوسف رح د عوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له وتصح د مونه في حق الولدين نسبيا ولا تصح د عوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبدا للمشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف اما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند ابي يوسف رح وعند محمد رح هو حر بغير قيمة وان البائع صدقه ولده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من ابى البائع في قول ابي يوسف رح وعلى قول محمد رح ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول الكل ثم ان محمد رح ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو خازم والقاضي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابي حنيفة رح يضمن البائع قيمة الجارية ام ولد للدمعي وهو الاب ويضمن الاب له وهو ابنة قيمتها قال اكثر مشايخنا لا يضمن احدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط * اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد لاقل من ستة اشهر فادعى البائع احدهما صحته د عوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذلك ان جاءت باحدهما لاقل من ستة اشهر والآخر لاكثر واودعاهما المشتري او لاثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنى على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح و الارش والكسب للمشتري ولو قتل احد واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احدهما ثم قتل ميراثا واخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح يأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسي * واذا ولدت الامة صندرجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه ابنة صحته د عوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الآخر ولا تصير الجارية ام ولد كذا في المحيط * باع احد التوامين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان اعتقه مشتريه بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمستئلة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل

عق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي * رجل اشترى عبيدين توأمين ولدا في ملك
 غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما ليثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعى
 المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقئ مملوكا له كما كان كذا في المبسوط * رجل له جارية
 حبلى عنده فولدت ابنا مكبرا عنده فزوجه امه له فولدت له ابنا ثم باع المولدين هذا الابن واعتقه
 المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبه وبطل العتق والبيع وبطل منه الثمن وان لم يكن
 ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا تسمع دعواه كذا في التاتارخانية نافلا
 من الخزانة * اذا اشترى الرجل امه وادها واشتراها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل
 او من غيره وادعى ولدها فدعوتها جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع
 والعقود التي جرت فيه وفي امه واوكان اصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في
 الحاربي * اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمين فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه
 وعق الذي في يدي الآخر بالقرابة كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى جارية على انه بالخيار
 فيها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولد افادعاه المشتري صحته دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى
 المشتري الولد فالبائع على خياره فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد الدعوى
 بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوى المشتري كذا في المبسوط * واذا اخذ الرجل امتين
 من رجل على انه بالخيار يأخذ ايتهما شاء بالف درهم ويرد الاخرى فولدنا عنده واقراهما منه
 الا انه لم يعين التي وطئها اولافا فزاره صحيح في ولد احدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار
 المشتري فيؤمر بالبيان مادام حيا فان مات قبل البيان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ
 هذه الجارية اولافا انه يثبت نسب ولده هذه من الميت ويرث معهم وتصبر هي ام ولد للميت وتعق بدوته
 وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويؤدون ذلك من مركة الميت ويردون الامة الاخرى على البائع
 مع عقرها فتكون امه البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا
 وطئ هذه اولافا قال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى اولافا كانت التي قال لها بعض الورثة
 اولافا هي التي وطئها الميت اولافا متعينة للاستيلاد وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم
 لا يدرون التي وطئها الميت اولافا انه لا يثبت نسب احدهم من الولدين من الميت ولكن يعق
 نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

وكل واحد من الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف من كل واحدة من الجارينين ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تا بالولدين لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع واسته اشهر ون اذ عباها جميعا ان جاء تا بالولدين ستة اشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تا بالولد لاقبل من ستة اشهر فدعوة البائع الاولى في الولدين كذا في المحيط * باع ام ولده والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فان عاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه وبُني من المشتري استحسانا ويكون للبائع بدنة لأمه وكذلك لو لم يعلم المشتري بانها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حرا اذ انفاه البائع وادعاه المشتري كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في دعوة الرجل ولدا جارية ابنه ولدت امه رجل فادعى ابوه الولد ولم يكن اصل الحمل عند ابنه وكذلك الابن لم تجز دعوته الا ان يصدق له المولى فتصح دعوته ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرة ابنه او ولد ام ولده المنقضي من جهة الابن او ولد مكاتبه الذي ولدت له في الكفاية او قبلها لا تصح دعوته الا بتصدق بقر الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى الابن امه حاملا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه ابو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط * جارية لرجل حملت في ملكه ثباها وهي حامل وتبضعها المشتري ثم اشترها البائع فوضعت حملها في بده لاقبل من ستة اشهر فادعاه ابو البائع الاول وكذلك ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطله ولو صدقه الابن كانت الجارية ام ولده بالقيمة وبُني نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولان المشتري ام بيعها من البائع ولكنه ردها بعيب بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فيردها على البائع بحكم فساد البيع ثم ان البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط * اذا كانت لرجل امه وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي * واذا قال الاب وقعت على جارية ابني وانا اعلم انها عاتى حرام تصح دعوته وبُني نسب الولد كذا لو لم يعلم كذا في المحيط * اذا اشترى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا

في الذخيرة * ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب او ادعياه معانا لابن اولي هكذا في السراج الوهاج * ان ادعى ولد جارية ابنه والاب ابن حرمه والاب عبد او مكاتب او كافرا لم يصح دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة وملتئما مختلفة جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجد والوالد حي حقيقه او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجد باطله فان كان الوالد نصرانيا والجد والحافد مسلمين او كان الاب عبدا او مكاتبا والجد والحافد حريين صححت دعوة الجد ولو كان الاب مرتدا والجد والحافد مسلمين فدعوة الجد موقوفة عند ابني حقيقه رح ان اسلم الاب بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صححت دعوته وان كانوا جميعا احرارا ومسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها لال من ستة اشهر منذ مات الاب فادعاه الجد لم يصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجد والحافد مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامله فوضعت حملها لال من ستة اشهر كانت دعوة الجد باطله وكذلك لو كان الوالد مكاتبا فدعى بدل الكتابة فعق قبل دعوة الجد او كان عبدا فعق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطله كذا في المحيط * لو كان الاب معنوها من حين العلوق الى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فان افاق المغنوه ثم ادعى الجد فدعوته باطله كذا في الحاوي * وان لم يدع الجد الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعدما افاق في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط * الفصل الرابع في دعوة والد الجارية المشتركة اذا كانت الامه بين رجلين في ملكهما وولدت فادعاه احدهما ثبت النسب وصارت الجارية ام ولده ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان او معسرا ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي * فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية قد ولدت منك واداد اعيتبه وقبل ان تلد مني وصارت ام ولدك وصدقه صاحبك في ذاك وكذبته الجارية فانهم لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل مائنت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الضمان من المدعي ولكن يضمن المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة رح لا يضمن المقر للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول اشبهوا قرب الى الصواب فان اكتسب الجارية اکتسابا وقتلت هي او ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعتبتها انت قبلها هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف غيرها

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدي وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت الجارية ام ولدلها ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى عايد معاوان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف الجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما وبر ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد يخدم المقر يوم ما يوقف يوم ما فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ايتهما مات ولا سعاية عليهما للحق في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكاح كذا في ذلك تعتق ايتهما مات ولا سعاية عليهما للمكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلا فالهما كذا في المحيط * ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة او خمسة فادعوه معا فهو ابنتهم جميعا ثابت نسبة منهم والجارية ام ولد لهم عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع * واذا كانت الانصاء مختلفة والحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي * دعوى الولد اذا تعذر اعتبارها دعوى الاستيلاء تعتبر دعوى التحرير قال محمد رح في الزبادات جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ ملكاها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فقال احد الموليين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكي فان صدقه شريكه ثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويضم مدعى الاكبر معنة الاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبه فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعتق وصاحبه منكرا هذا الذي ذكرنا كذا في اقال احد الموليين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكي فاما ان قال الاكبر ابن شريكي

ابن شريكى والا صغر ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن لمدهى الا صغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الا صغر من مدعى الا صغر ويضمن مدعى الا صغر قيمة الا صغر لشريكه وجميع عقرها وذلك في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقر واذا كذبه شريكه يثبت نسب الولد الا صغر من مدعى الا صغر وصارت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشتريا جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والاخر الام فالدعوى دعوى حبة صاحب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقبل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صحت دعوى كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعى له الامه عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسمى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة اشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا فدعى احدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجدة حية وامينة صحت دعوى كل واحد فصارت الجدة ام ولد الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزم قيمة الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدة قتلت قبل الدعوى فاخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى ام يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقر الجدة بالاقرب بالطوى ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ر ح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغرى لاضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا يصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لاقبل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوى الكبرى وصحت دعوى الصغرى واصها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا يصير ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما ولدا لاقبل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صحت دعوى كل واحد وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

ولا يضمن الشريكه شتاً من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين احتقه احدهما كذا في المحيط * اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد احد الولدين فان جاءت في بطن واحد فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما جميعاً معايشت النسب منهما جميعاً فاما ان سبق احدهما بالدعوة ثبتت نسب الولدين منه وعتق وصارت الجارية ام ولد له وبغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما معايشت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له وبغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع نصف العقر وثبتت نسب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان وبغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولوادعى الاكبر ولا يثبت نسب الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له وبغرم للآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الآخر الاصغر فقد ادعى ولداً ام ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه ثبتت النسب ويكون كام الولد وان كذبه لا يثبت النسب ولو ان احدهما مدعى الاصغر ولاعتق الاصغر وثبتت نسبته منه وصارت الجارية ام ولد له وبغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما اذا ادعى الآخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما عتق نصيبه وثبتت نسبته منه والاخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسراً وان كان معسراً فله الخيار بين السعاية والعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما ان كان موسراً فله الضمان وان كان معسراً فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي * رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهر بها حبل فادعى احدهما ان الحبل من ابنته وادعى الاخر ان الحبل منه وكانت الدعوة منهما معا فالحبل من الذي ادعاه لنفسه وبغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها الشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالادعاء لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط * ولا يضمن المدعى لاخته شيئاً الا من الام ولا من الولد كذا في المحيط * وتجاوز دعوة الآخر وثبتت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئاً يضمن نصف عقرها ان طلب ذلك اخوة كذا في المبسوط * امه بين رجلين ملك احدهما نصيبه مذ شهر والاخر منذ ستة اشهر فجاءت بولد فادعىاه فهو لا قدمها ملكاً ولا يضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن

يضمن وينبغي ان يضمن للبائع للصاحبه وعلى البائع ان يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال
مشائخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر انه اقرب وطوى ام ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي *
هذا اذا علم المالك الاول عن المالك الآخر فاما اذا لم يعلم ثبتت نسب الولد منهما وتضير الجارية
ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لصاحبه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام
وبعض مشائخنا قالوا لا عقر على واحد منهما اصلا والى هذا ما ان شمس الائمة السرخسي والاول
اشبه باصول اصحابنا هكذا في المحيط * امة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وابوا الصغير
يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * امة بين رجلين جاءت بولد فادعى واحد هما
في مرض موته صحته وعوته ويثبت نسب الولد منه وتضير الجارية ام ولد وتعنى من جميع المال
اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعتق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت
جارية بين رجل وابيه فولدت فادعىاه معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام ونصف
عقرها وضمنت الابن نصف العقر ايضا فيكون قصاصا وكذا الجدة ابوالاب اذا كان الاب ميتا واما
الاخ والعم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الجد والحافد جارية فادعىاه
جميعا والاب قائم ثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * ابن سامة من محمد رضى رجل
وطوى جارية مشتركة بين ابنه وبين اجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الام لابن وعليه للآخر نصف
قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط * روى عن ابي يوسف رضى رجل وابنه وجدة
جاءت بولد ادعىا جميعا معا للجد والى وعليهما مهر تام للجد اذا صدقهما الجد انهما وطئها
فان لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تلحق هذه الجارية للجد وان كذبهما في الوطى فليس هذا كالابن
اذا ادعى انه وطى جارية ابيه وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا في الحاوي * الامة اذا كانت
بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى يثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة
الجارية ونصف مهرها لشرى به واذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولد فادعى العبد نسب هذا
الولد حتى يثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشرى به شيئا كذا في المحيط *
واذا كانت بين حر ومكاتب فالحر والى كذا في الحاوي * جارية بين مسلم وذمى ولدت فادعىاه
فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذمى قد اسلم ثم جاءت الامة بولد فادعىاه فهو ابنهما يرد ثمنه
سواء كان العلق بالجارية قبل اسلام الذمى او بعده واذا كانت الامة بين مسلمين فارتد أحدهما

ثم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المسلم منهما علقت قبل ارتداد الآخر وبعده وإذا صار المسلم ولين بالولد صارت الحبارية ام ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها ويقا صان في العقر كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم اد عياه فهو ابن المرتد وهي ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذمي له نصف العقر وان سبق احد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو الولى كائنا من كان كذا في الحاوي * امة بين مسلم ومرتد فاد عياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسي وكثابي في الاستحسان ثبت من الكثابي كذا في شرح الطحاوي * امة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدبر وعبد فاد عوا فالحر المسلم ولين وعلى كل واحد العقر بحصة الشراكة كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الامة بين مجوسي حرويين مكاتب مسلم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط * امة لذمي باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة اشهر فاد عياه فهو ابن الذمي ويبطل البيع كذا في المبسوط * اذا كانت الامة بين رجلين فعلقت ثم باع احدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقل من ستة اشهر فاد عياه المشتري ثبت نسبه منه ويبطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي اد عاه كذا في الحاوي * ولو اد عياه فهو ابنتها كذا في المحيط * الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارج حين صغير لا يتكلم في بدرجل بدعيه انه ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان اد عاه آخرانه ابنه يثبت نسبه صدقه وذو اليد او كذبدا استحسانا لا قياسا ولو اد عاه ذو اليد ورجل آخر نذو اليد ولين ولو سبق احد هما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح في الاصل لو ان حرا مسلما في يده غلام بدعي انه ابنه جاء مسلم حرا وذمي او عبدا واقام بينة انه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضى بنسبه من المدعي ذكر شيخ الاسلام يكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الائمة الحلواني ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط * الخارج وذو اليد اقاما البينة على البينة وذو اليد ولين كذا في محيط السرخسي * وان اقام كل واحد من الخارج وذى اليد البينة انه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جعدت هي ذلك وكذلك لو جعد الاب وادعت الام كذا في المبسوط * اذا كان الصبي في يدي رجل اقام رجل البينة انه ابنه ولد من امته هذه منذ اكثر من ستة اشهر واقام الذي في يديه

بينته انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذي في يده كذا في المحيط *
 زوجان رقيقان في ايديهما صبي يقيمان البينة انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته
 الحرة هذه يقضى للحرك كذا في محيط السرخسي * لو كان الصبي في يد رجل فاقام رجل البينة انه
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البينة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى بدله لدمي
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يده ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين
 او اهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم
 وان كان شهود الذمي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح
 امته لها ابنان والامه مع احد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد
 منهما ان الام له وان الابن ابنه ولدا من هذه الامه قضى بالامه وبالولد بن جميعا للذي في يديه
 الامه سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامه مع الولد
 الذي في يده لا غيران ولدتهما في بطن واحد فهذا والاول سواء وان ولدتهما في بطنين فان لم يعلم
 الاكبر من الاصغر قضى بالامه للذي في يده ويقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يده
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يده الذي الامه في يده فانه يقضى له بالامه
 والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يده الذي ليست الامه في يده
 فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يده واما الامه فقد ذكر في الكتاب انه يقضى بها
 للخارج الذي الاكبر في يده هكذا في المحيط * غلام وامه في يد رجل فاقام آخر البينة ان
 هذه الامه امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البينة انها امته ولدت هذا الغلام
 على فراشه فبينت ذى اليد الاولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا او كبيرا مصداق الذي البد فان كان كبيرا
 يدعى انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامه للمدعى كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة
 عليها * قال محمد رح حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذي اليد
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يده من اهل الذمة
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت بالمرأة
 والولد للذي هما في يده وان كانت المرأة مسعدة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط * ولو اقام البينة انه تزوجها في وقت واقام ذوا اليد البينة على وقت دونه فاني اقصي بها للمدعي كذا فى المبسوط * ولو اقام ذوا اليد بينة انها امرأته تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه واقام آخر بينة انها امته وولدت هذا الغلام في ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامه للمدعي وكان الولد مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعي وتصير الجارية ام ولد له باقراره ايضا قال الا ان يشهد شهود المدعي انها غرته من نفسها بان زوجته نفسها على انها حرة فيحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا فى المحيط * لو ان رجلا في يديه امته لها ولد فاقام آخر البينة انها امته ابية وولدت هذا الغلام على فراش ابية وابوه ميت وشهد آخرون انها امته للذي هي في يديه وولدت الولد في ملكه وعلى فراشه وانه ابنه قضيت بالولد للميت الذي ليس في يديه وجعلت الامه حرة وولاءه للميت ولا اقصي للذي هي في يديه بشيء من ذلك كذا فى الحاوي * لو كان الصبي في يد رجل فاقامت امرأة البينة انه ابنها قضيت بالنسب منها وان كان ذوا اليد يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الامراة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان ذوا اليد يدعي هي انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشيء وان كان الذي في يديه لا يدعي فاني اقصي به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا فى المبسوط * صبي في يدي امرأة ادعت امرأة اخرى انه ابنها واقامت دليلا ذلك امرأة واقامت المرأة التي في يديها امرأة انه ابنها يقضى للتي في يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلاان فصي لذى اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلاان يقضى للخارجة كذا فى المحيط * صبي في يد رجل لا يدعيه فاقامت امرأة البينة انه ابنها ولدت له واقام رجل بينة انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط * قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ورحمته اقام كل واحد البينة انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جاء رجلاان واحد من كل واحد منهما انه ابنه واقام على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقت احدى البينتين وقتا قبل الاخرى بنظر اليه سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للذي كان وقت موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاحد الوقتين بيقين مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكلا وان كان مشكلا للوقتين نحو ان شهدا احدا الفرقيين

فإن ابن تسع سنين وشهد الغريق الآخر ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قوا
 أبي يوسف ومحمد ربح يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما بائناً في الروايات وذكر خمس الأئمة الحلواني في
 شرحه وأما علي قول أبي حنيفة ربح ذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما فأل وهو الصحيح هكذا في المحيط
 لقيط أدهم جلان أقام أحدهما لبينة ابنه وأقام الآخر لبينة ابنه فإذا هو خثنى فإن كان يبول
 من مبال الرجال فهو ولد على الابن وإن كان يبول من مبال التجارة فهو ولد على البنت فإن بال
 منهما فالحكم للأسبق فإن بال منهما معا ولم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة ربح لا ملهم لي بذلك
 فيقضى بينهما وقال لا يقضى بأكثرهما بولا وإن كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالانفاذ
 كذا في شرح المنظومة * لو أدعى عبد مسلم أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الأمة وأدعى أنه
 ابنه ولد على فراشه من امرأة هذه قضى الحر الذمي كذا في المبسوط * صبي في يدي رجلا
 يدعى نسيبه خارجا أحدهما مسلم والآخر ذمي وأقام كل واحد منهما بينة من المسلمين أنه أب
 قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الإسلام كذا في المحيط * لو أدعى يهودي
 ونصراني ومجوسي وأقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط
 صبي في يدي رجلا أدعى حرم مسلم أنه ابنه من هذه المرأة وأدعى عبدا ومكاتب أنه ابنه من
 المرأة قضى للحر ولو أدعى عبدا أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الأمة وأدعى مكاتب أنه ابنه
 من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط * الفصل السادس في دعوة الزوجين والوا
 في أيديهما أو في يد أحدهما إذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنه ابنه من
 غيرها وأدعت المرأة أنه ابنها من غيره فهو بينهما جميعا هذا إذا كان النكاح بينهما ظاهرا وإن لم يكن
 النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولو كان الولد في يد الزوج فثب
 الزوج هذا ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كان
 للولد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك
 فالقول قول الزوج أيضا كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج أولاد ابنه من غيرها وهو في يد
 يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك إذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منهما وإن ادعت المرأة أو
 أنه ابنها من غيره وهو في أيديهما فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها بعد ذلك فإن كان بينهما نكاح
 ظاهر لا يقبل قولهما فهو بينهما وإن لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها إذا صدق

وجل في بده امته له منها ولد فاقام البينة ان هذه الامه لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البينة ان الامه التي في يده زوجها منه ولدت له هذا الابن الآخر بقضي لكل واحد الابن الذي في يده وتوقف الامه في يدي ذى الدلايلها احدهما وايهما مات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي *

جاء في بدرجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه ولدت وادعى ذواليد ان هذه الجارية في يد المدعى زوجها مني والولد مني يثبت نسبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لايلطأها احدهما فاذا مات احدهما عتقت الجارية كذا في التارخانية قالوا من الخزانة * ان كانت الامه في يدي رجل وفي يده ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يد مولاهما بعدما تزوجها بسنة اشهر واقام البينة على ذلك واقام المولى البينة انه ابنه ولد على فراشه من امته هذه فاني اقضي بالولد للزوج وانبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامه بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحاوي * امته في بدرجل ولدت فادعى وادها وقال لرجل آخر هي امك زوجتيها وصدقها الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآخر فالولد حر ثابت النسب من ذى اليد وامه ام ولد له لكن بضمن قيمتها للمقر له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا قتال هذا بعنكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتي ضمن ابو الولد قيمتها ولا بضمن العقر وكذلك لو قال ابو الولد بعنتي هذه الجارية وقال الآخر بل زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام ولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصاصة واحدة وهي ان يقر بانه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يغرم ابو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت ام الولد موقوفة كذا في المبسوط * قال محمد راجا ادهى الرجل امه في بدرجل انه تزوجها فانها ولدت منه هذا الولد وقال المولى بعنتها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له وتكون موقوفة لاتخذ من واحد منهما الا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء من الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وياقبي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رفيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطئها فيحمل للمولى وطئها كذا في المحيط *

الفصل الثامن في دعوى الولد من الزنا وما في حكمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعى الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبيا في يد

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى اوصدقه وتوملك الولد بوجه من الوجوه
 متفق عليه فان ملك امه لم تصرام ولد كذا في البدائع * وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور
 او قال فجرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابني
 المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من
 زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب
 الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط * وتو قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا
 ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد او ادعى شبهة او
 قال ادخلها الى المولى وكذب لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وصنق
 عليه وان ملك الام تصرام ولدت كذا في الحاوي * رجل اقرانه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد
 ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت
 نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط * وان اقر الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا
 الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جازا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه
 ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا اقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب
 من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * ولو ادعى
 صبيا في يدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من نكاح لم يثبت النسب فان قال بعد
 ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت
 النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح
 وادعت هي انه من الزنا ولو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا
 ملكه يثبت النسب وان ملكه امه صارت ام ولده ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي *
 اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك
 اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزوجيا او كانا محدودين في تذف او عميين فاني لا اثبت النسب
 واوجب المهر والعدة كذا في المحيط * واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولد فقال
 الزوج زنت بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه
 كذا في الذخيرة * اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان

وهذا الولد منه وصدقته المرأة واقتران بذالك فان نسب الولد ثابت من الزوج
 كذا في المبسوط * الفصل التاسع في دعوى المولى ولد امته قال محمد رَحِمَهُ اللهُ اذ ازوج
 الرجل امته من عبده فجاءت بولد لسته اشهر فصا عدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينق
 منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعواه ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد
 باقراره وتصير الجارية ام ولد له واذا قال في مسئلتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا
 لا تصير الجارية ام ولد له هذا اذا جاء بالولد لسته اشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لافل
 من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه وبحكم
 بفساد النكاح هكذا في المحيط * لو كان زوج امته من عبد غيره باذن مولاه او من حر فجاءت
 بولد لسته اشهر فصا عدا فادعاه المولى وصدقته الزوج او كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على
 المولى بانفراة انه ابنه وان لم يثبت النسب وتكون امه بمنزلة ام ولد له كذا في المبسوط * وهل يحكم
 بفساد النكاح ان كذبه الزوج لا شك انه لا يحكم بفساد النكاح واما اذا صدقته قال بعضهم يحكم بفساد
 النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج اقران الولد من المولى حبلت منه
 قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا ازوج الرجل امته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته اشهر
 فصا عدا من وقت النكاح ولا قل من ستة اشهر منذ باعها المولى فانه لا يصدق في حق النسب
 ولا يعتق الولد ولا ينقض البيع والولد ابن الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعواه في حق النسب
 ولكن يعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * اذا تزوجت امه رجل بغير ان تم ولدت لسته
اشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك ام ولد الرجل تزوجت
 بغير ان تم ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسته اشهر فادعاه او نفيها او ادعاه احدهما ونفاه الآخر
 فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوي * اقام مولى الامة بينة على ولدانه ولد له
 من امته على فراشه وادعى آخرانه تزوجها بغير ان مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي
 في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعق امه اذا مات المولى
 كذا في محيط السرخسي * قال محمد رَحِمَهُ اللهُ رجل له امه لها اولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير
 زوج فقال المولى في صحته احد هؤلاء ابني فمادام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل
 البيان اجمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت واجمعوا على ان

ام الاولاد تعنق ولم يعنق من الاولاد داخلوا فيه قال ابو حنيفة رح يعنق من كل واحد منهم ثلثة ويسعى في ثلثي قيمته وذل محمد رح يعنق الاصغر كله ويعنق من الاوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعنق من الاكبر ثلثة ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول ابي يوسف رح في الكتاب وحكي ان الفقيه ابا احمد الغياضي كان يروي عن ابي يوسف رح انه قال ما تيقنت بعنقه عنق كله كما قال محمد رح وما لم اتيقن بعنقه فان فولني فيه مثل قول ابي حنيفة رح فعلى هذا يعنق الاصغر كله على قوله ويعنق من الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثة كذا في المحيط * اذا ولدت امة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر وولده ولده من امة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى احدهما فقال احد هذين ابني يعني الميت وابنه فانه يعنق الاسفل كله على اختلاف الاصليين وتسعى امة في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط * امة في يد رجل ولدت بنتا ولدت ابنها بنتا فقال المولى في صحته احدي واولاء الثلثة ولدي ومات قبل ان يبين فانه تعنق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعنق كلها واما العليا تعنق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط * امة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر وادعى النوأ مين فقال في صحته احد هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعنق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعنق من كل جارية نصفها وتسعى في الباقي ويعنق الابن الاصغر كله وتعنق امة وهذا قول ابي حنيفة رح اما على قولهما فتعتقان جميعا ولو نظر الى الاكبر والاصغر فقال احدهما ابني عنق من الاكبر نصفه وتعنق امهم وتعنق نصف الابنتين وتسعيان في نصف قيمتهما عند ابي حنيفة رح وعندهما يعنق نصف الاكبر ويسعى في نصفه ويعنق الاصغر كله ويعنق نصف البنيتين كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد وقد ولد لهم في بطون مختلفة فقامت الامة شاهدين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو ابنة والاوسط والاصغر بمنزلة امهم فان قال اليهود نشهد انه اقر بهذا الولد الاكبر انه ولده قبل ان تلد هذين فهما ابنا ايضا وقال محمد رح اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالاكبر لستة اشهر فصا مد الزمة الولد وان جاءت به لافل من ستة اشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وامة جاءت كل واحدة منهما بغلام

بغلام ثم ماتت المنكوحه والامة فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هو فانه لا يثبت نسب
واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحبط * وكذلك رجل له عبدان
فقال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احدهما بغير عينة
فيشبع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * امته ولدت اولاداً في بطون
مختلفة فشهد ثلثه نفر على اقرار المولى شهد احدهم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني
انها حين ولدت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالثالث والمولى يجمع جميع ذلك قال
محمد رح الولد الاكبر عبده باع والثاني حكمه حكم ولد دام الولدان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث
الا ان ينفيه هكذا في فتاوى فاضل خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى * الفصل العاشر في دعوة
الرجل الولد لنفسه بعد اقراره لفلان اذا كانت الامة في يدي رجل ولدت غلاماً فاقروا على الامة ان هذا
الغلام من زوج حرا وعبد زوجته الياء ثم ادعى بعد ذلك لنفسه ان صدقته المقرلة في ذلك لاتصح دعوة المولى
لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقته المقرلة في ذلك ولم يكذب به بل سكت
لاتصح دعوته اصلاً وكذلك اذا كان المقرلة غائباً وميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا نكذ به لاتصح
دعوة المولى وما اذا كذبه المقرلة في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قال ابو حنيفة رح لاتصح دعونه
كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره
المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رح
كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في بديها ابنها منه
والزوج يجمع ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعت المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب
ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لاتصح دعوته عند ابي حنيفة رح هكذا في الذخيرة *
ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي
ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقامت على
ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي
امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان احد الشاهدين ادعى
ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقامت على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما
وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانتهز زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

بينها كذا في المحيط * لو ادعى الرجلان صبياني بدم امرأة كل واحد منهما قول هو اني منها بكتاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه نزعها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم اقبل شهادتهما وكذلك الصبي في بدم امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا اقترانه ولد مكانبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعق وكذلك ولد المدبوة وام الولد كذا في العاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فاقتران حملها من زوج قدماء ثم ادعى انه منه فولدت لافل من ستة اشهر فانه يعق ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقترانه الاول سنة ثم قال هي حامل مني فولدت ولدا لافل من ستة اشهر من وقت الاقتران فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو اقترانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يميت ثم جاءت بولد بعد بولدها ستة اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط * اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بخلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رخص لا تصح دعوته خلافا لهما وعق الولد تنصدهما على حريته وتكون الجارية ام ولد موقوفة ايهم مات ممتت كذا في الذخيرة * الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما ياسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه يميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الاعلى خصم وهو ارث الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له فان احضر رجلا وادعى عليه حقا لابييه والمدعى عليه لذلك الحق مقربه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف رح * رجال ادعى على آخرانه اخوة لابييه وامه ان ادعى بسببها الميراث او البقرة تسمع الدعوى ويقضى بانه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنة والابن غائب او يميت وكذا لو ادعى انه جده ابوابيه والاب غائب او يميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيره فحينئذ ينتصب خصما من الغائب كذا في خزائن المفتين * ادعى على رجل انه عمة او ادعى على امرأة انها اخوته او عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت

امراة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عربي انه اعتقه وهو مولاة او ادعى العربي ان هذا كان عبدا له وانه اعتقه او ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله ينكر فاقام المدعى البينة قبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا او لم يدع كذا في الخلاصة * لو ادعت امراة ان هذا الرجل ابنها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى منهما البينة على دعواه فان القاضي يتقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ان صبي يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده انه النقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بينة انه اخوها لابيها وامها جعلته اخاها وقضيت ببينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعى انه عبده واقضى المسلمة بحاها قضيت بعينه بانه اخوها وقضيت بعته ان ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا وما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك موالى ثلثة اعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من الموالى فاقام رجل البينة انه اخوة لايه وامه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقيم فباع الاخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري اودع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بينة بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الآخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشرى كان في الدار فالقاضي يقضي بنسب الابن وهل يقضي للابن بالثلث الذي قضى به لالاخ من تركه الميت الاخران كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضي للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف ككون المودع مودعا بالمعاينة بان كان ايداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او بيينة اقامها المودع اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضي للابن بنصيب الابن لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا وتاويل هذا اذا اعاد الابن البينة على المشتري او بقرا المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضي له القاضي

بنصيب الميت هكذا في المحيط * في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه ليعرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزمن بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر فالبينة بينة الزمن وبثت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب وبفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل اني ابنك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان اقام بينة انه ابنه ثبت النسب منه والا فلا فان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط * رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميت ولي في ميراثها حق واقام الابن البينة انه ابن رجل آخر من امرأته والآخر ينكر بحكم بينة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا محتاجا ادعى على غلام موسر انه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توادما مات احدهما من مال والآخر من محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا ما حكم بنصيب الغلامين من الابوين بل ترجيح كذا في الوجيز للكدرى * ولو اقامت على رجل انه معها تريد النفقة واقام العم على آخر ان هذا اخوها برئ العم من النفقة وبفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتار خانية ناقلا من العناية * غلام احتلم اقام البينة على رجل وامرأة انه ابنهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام أولى وبثت نسبه من الدين ادعىها الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام أولى ويترجح من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم أولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلما والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام

انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبيدي من امني زوجته عبيدي فلانا والعبد حي يدعي ذلك فهو ابن العبد ولودعي الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعي المولى انه ابنه جعلته ابن العبد واعتقه كذا في الحايي * ولواقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامه وهي زوجته واقام المولى البينة انه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتصير التجارية بمنزلة ام الولد له كذا في المبسوط * وان كان العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعي نسب الغلام ولا يدعي النكاح ومولى الامه ايضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت ويقومون البينة على ذلك يقضي بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط * وان رجلا مات وترك مالا فاقام الغلام بينة انه ابن الميت من امته فلانة ولدته في ملكه واقر بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عبدة وامه امته وزوجها من عبدة فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد حي يدعي قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للمدعي كذا في المبسوط * وان كان العبد ميتا او كان حيا الا انه انكر النكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذي اقام الغلام البينة انه ابنه ويرث منه ويقضي بالامه للميت وتصير ام ولد له ويحكم بعقوبتها بموته كذا في المحيط *

الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعي فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقربا نقضاء العدة نفقي احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما ابناؤه لاحد عليه ولا لعان وان جاءت بهما الاكثر من سنتين فنفاهما بجري العان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني فهما ابناؤه وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هذا والفصل الاول سواء وان كان الطلاق بائنا او ثلثة افان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناؤه وان جاءت بهما الاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح هذا والفصل الاول سواء هكذا في المبسوط * وان اطلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط * معتدة تزوجت باخر ودخل بها وفرق بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابي حنيفة رح واما على قولهما يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

بان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم
 ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر حكم الحرة والكبيرة المعتدة من الوفاة بثبت نسب ولدها
 الى سنتين والصغيرة المعتدة من الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر
 بثبت النسب كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل
 من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان
 الطلاق واحدا فان كان طلقها ثنتين بثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى
 فاضيل خان * الفصل الثالث عشر في نفى احد الابوين الولد وادعاء الاخراية اذا تزوج الرجل
 امرأة وجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذب به الآخر
 فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو
 ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدتي من زنا
 فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه
 باللعان كذا في المبسوط * اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقر بالاول منهما ونفى الآخر
 فهما ابناه ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني جلد الحد وكافا ابنه
 واذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين ففهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين
 قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يميت واحد من الولدين ولكن
 مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا بالنسب منهما وكذلك لو اتعنا عند القاضي الا
 ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امة حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا بالنسب منهما واذا
 ولدت ولدا فنفاه الزوج ولاعن القاضي بينهما وفرق بينهما والزم الولد امة ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن
 فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط * ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما فنفاه ولاعن والزم
 القاضي امة وقرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناه فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد
 اللعان والزم الولدين الام كذا في المبسوط * واذا اكدب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق
 القاضي بينهما والزم الولد امة ان كان الولد حيا بثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة
 حية او ميتة كذا في المحيط * وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا
 ان يكون ترك ابن الملاعة ولذا ذكر الوائلي فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد

واخذ الميراث ولو كانت المنقبة ابنة فماتت عن ابن ثم اكدب الملا من نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي حنيفة ربح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط * واذا لام الرجل بجار والزما الام ثم ارا ابن الملا من ان يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملا من نفسه لو ادعى ا لم يدخل بالام وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط * اذا اعتق ام ولده ثم تزوجها فجاءت بولد لس اشهر فصاعدا فان نفاه لاعتن ولزم الولد امه وان جاءت به لافل عن ستة اشهر منذ تزوجها لاعتن ولزم الو اباء ونابيل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى ك في المبسوط * اذا كانت مكوكة الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر م وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت لستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه ولم يدع وان نفاه لا يلاع بينه ولا ينتقي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى اعتق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختار زوجها او نفسها قبل الدعوى او بعد الدعوى وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها فس الولد ثابت منه ويلاع ان يقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الولد ثم الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاع ونجب الحد على الزوج وان اختار نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا هذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه كلها نفاه فان اختارت زوجها فانها يلاع ان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اخت نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اخت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المح ولو اشترها الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه و الولد وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا فنفاه ينتفي بمجرد النفي ولا يلزمه الا ان يقر به ه في محيط السرخسي * رجل نكحه امه اشترها من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جا بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخو

اولم تكن وصارت الجارية ام ولده واما اذا نفاه الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لا ينتفي نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال ابو يوسف رح لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفى وقال محمد رح يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفى وان جاءت بالولد الاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاها الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عند هم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت شراء الزوج اباها يثبت نسبه منه ادعاها وسكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الشئ وان نفاه لا ينتفي نسبه ايضا وان جاءت بالولد لستة اشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاها الزوج فالجواب فيه كالاجواب فيما اذا جاء بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج واذا جاء بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ بيع الزوج وادعاها يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاها فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقى المسئلة بحالها كان ابو يوسف رح يقول ولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رح هذا اذا ادعاها وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاها الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عند هم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا هكذا في المحيط * ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاها المشتري الاول فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقص العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما هكذا في محيط السرخسي *

وأن لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اشترى الام فان جاءت به لاقل من سنة اشهر منذ اشترى الزوج
صحت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا منذ اشترى الزوج فان كان
لاقل من سنة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدهوة واذا ادعى صحة دعوته في حق الولد
ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر منذ باعها الزوج فانه تصح دعوته
الا بتصديق المشتري عند ابي يوسف ر ح في الآخر وعند محمد ر ح تصح دعوته التي سنتين من غير
تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول ابي يوسف ر ح الاول وان جاءت به لاكثر
من سنتين منذ اشترى اها فسواء جاءت به لاقل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح
دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري
بمقتضى البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينقض البيع هكذا في المحيط *

رجل طلق امرأته تطليقة بائنة وهي امه ثم اعتقت فان جاءت بالولد التي سنتين من وقت الطلاق
فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفي بقبضه ويضرب الحد ولاء الولد لمولى الام ولومات الاب فباعت
بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعتقت بعدة يوم فالولد ثابت النسب والولاء لمولى الام كذا
في المبسوط * اذا كانت امرأة الرجل امه فولدت منه ولدا فاشترى الزوج وقد اعتقها وتزوجها
ثم ولدت ولدا آخر لستة اشهر فصاعدا منذ تزوجها فنفا دلا عن الماضي بينهما واكرم الولد امه فان جاءت
به لاقل من سنة اشهر منذ تزوجها آخر او لاكثر من سنة اشهر لم يلاعن ولا يكرم الولد اباه ولو جاءت
بالولد لاقل من سنة اشهر منذ اشترى اها لا عن الماضي بينهما واكرم الولد امه ويضرب الحد اذا كانت
ام الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها
اكرمها الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب الحد كذا في المبسوط *

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد المتاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون امه فوطئها فولدت
فادعى وادعاه ثبت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط * ولو تزوج المولى هذه الامه
من عبده صح النكاح كما لو زوجه امه اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها
بغير ان المولى ثبت نسب الولد منه اذا اقر به كذا في المبسوط * المأذون اذا كان مدبونا فاشترى امه
وطئها فولدت له ولدا وادعى نسب الولد منه وكذا به مولاة صحت دعوتها ويثبت نسب الولد منه
وكذلك اذا ادعى ان المولى اهلها فكذلك به المولى كذا في المحيط * اذا ادعى ولدا من امه لمولاه

لم تكن من تجارته فادعى ان مولاهما احلها له اوزوجها اياه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا انه اذا اعتق فملكه يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياسا واستحسانا وفي دعوى الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب منه الا ان في دعوى النكاح يحتاج الى التصديق خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في ان احلها وانها ولدت منه كذا في المبسوط * ولو ادعى ولداً لغير مولاه بنكاح فاسد او جائز وصدقه مولاه ثبت نسبه منه كذا في الحاوي * عباد على لقيط انه ابنه من زوجته هذه الامة وصدقه الامة وقال المولى هو عدي فهو عبده وابنهما في قول ابني يوسف رح وقال محمد رح هو ابنيهما وهو حر وقول محمد رح اظهر كذا في محيط السرخسي * في المشتق في عباد على لقيط انه ابنه من امرأته هذه وهي امة يثبت نسبه من العبد ويكون حراً ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات * واذا ولدت امة المكاتب ولداً فادعى المكاتب نسبه صحته دونه ويستوي ان صدق المولى المكاتب في دعوته او كذبه فيها ويصير هذا الولد مكاتباً لبيع الابن ولا الام كذا في المحيط في فصل دعوى النسب * لو ادعى المكاتب ولداً من امرأة حرة بنكاح جائز او فاسد وصدقه المرأة كان ابنه كذا في الحاوي * واودع المكاتب ولداً من رجل بنكاح او بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا عاه فان عتق فملكه يوما يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * اذا اشترى المكاتب امة فولدت عبده ولداً اقل من ستة اشهر فادعاه المكاتب صحته دونه واوكان المكاتب عبداً ذواً لا تصح دعوته كذا في المحيط * واذا باع المكاتب امة فولدت لافل من ستة اشهر فادعى الولد صحته دونه ويرد اليه مع امه كذا في المبسوط * واودع العبد وباقي المسئلة بحالها لا تصح دعوته كذا في المحيط * وان وطئ المكاتب امة ابنه وهو حر ومكاتب بعقد على حدة لم يثبت انا كذبه الابن كذا في المبسوط * فان عتق المكاتب وملك هذا الابن يوماً من الدهم مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت امة هذا الابن ولداً او ادعاه المكاتب صحته دونه وصارت الامة ام ولد له ولا يضمن مهراً ولا قيمته لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط * ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقه ام لا ولا ضمان على المولى من قيمة الوالد وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر من يوم كاتب وان جاءت به لافل من ستة اشهر

فلا عقر عليه كذا في الحايي * تخبر المكاتبة ان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط * وان كان لها زوج وصدقه الزوج يعتق الوالد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولدا مكاتبة لا تصح دعوته الا بتصديق المكاتبة وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبة ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد للمكاتبة ويغرم عقرها للمكاتبة ايضا ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسنة اشهر منذ اشترتها المكاتبة فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبة واذا صدقته المكاتبة حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحايي * رجل اشترى عبدا وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب امته له ثم ولدت المكاتبة فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبة يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة اشهر فالعقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتبا مع امها فان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد تبعها وان عجزت وردت اخذ المولى لهما بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة ممن اليه التصديق ويعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبة ولو كذبته المكاتبة وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتبا مع امدان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير انه ان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسنة اشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبها لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار امملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقاه يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيدة وقيمة الولد للمكاتب ويعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسنة اشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبة لم تعجز بعد فان عجزت يأخذ المولى الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبته المكاتبة حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتبة بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتبة ان جاءت بالولد لاقل من

سنة اشهر منذ كوتبت بثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيراً لا يعبر من نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولكن ادت بدل الكتابة عتقت وعق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبه من المولى بتصديقه فلا يلزمه القيمة هكذا في المحيط * اذا ادعى المكاتب الاول وعقق ثم جاءت المكاتبه بولد لافل من ستة اشهر من وقت العتق وستة اشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتبه وان ولدت لستة اشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى انه ولد بوطنى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وجد التصديق فكان زانياً ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتبه بثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى انه ولد بوطنى كان قبل العتق لم يصدق فان صدقاه ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت اخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبته المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطئ المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فبعث الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات من وفاء فادبت كتابته ثم عجزت المكاتبه فالولد حر بالقيمة والام مملوكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيادات *

الفصل الخامس عشر في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امرأة وام ولدًا وافر الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لفظ الشهادة فان كان للمقر منازع يشترط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدد باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط *

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول ابي حنيفة ر ح من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقربانها حبلى منه وجنبته ثبت النسب بشهادة القابلة وان اقربته الورثة فاقرارهم كقرار الميت كذا في الميسوط * رجل في يديه امة فوطئها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك وان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما ولكن رجعت الي تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر له في ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيعتقان اذ مات المقر له فان كبير الولد بعد ذلك وكذبها فيما اترت لم يلتفت الى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر له ولم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبد للمقر له فان كبير الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلتفت الى انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر تيممها ام ولد للمقر له قبل هذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة ر ح لاضمان على المقر ولا مقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم ينقض القاضي بشي حتى ماتت يوفيا من الولد حتى يكبر وان كبير وصدق المقر فيما اقر كان عبد للمقر له واه ام ولد للمقر له فان مضى على التذبيب جعله القاضي حرا من جهة المقر واه ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدمت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حرا والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقه الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأة وادعت انه ابنها من الميت فصدمه الغلام واقامت البينة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجة وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي * المرأان اذا ادعنا نسب ولد واقامت كل واحدة منهما رجلى او رجلا وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد ر ح لا يثبت نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة ر ح يثبت نسبه منها واذا اقامت كل واحدة منهما امرأة وذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند ابي حنيفة ر ح وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن واحدة منهما حاجة لا يقضى بنسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخران اثني ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن ليهما فيجعل الابن للتي ليها انتقل هكذا في المحيط * اذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوه انه ابنه من نكاح بشبهة وانكروا المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال وبائتر القربايات فان ملكه يوما فادعاه من جهة نكاح

صحيح او فاسد او من جهة ملك يثبت نسبه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها او ملك
امه معه او دونه صارت ام ولد له وان ملك الولد ابو المدعى وهو يحدد مقالة ابنه لم يثبت نسبه من الابن
ولا يعق كذا في المبسوط * اذا ولدت جارية الرجل ولدا وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح
دعوته الا بتصديق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصديق الاب
فان اقام الابن بينة على التزويج برضاء الاب او بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه ويعق كذا
في المحيط * اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه صح ولده عند اولا ولو كان كبيرا ينظر ان جحد
يبطل اقراره والا فهو جائز كذا في التاتارخانية * رجل اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها
بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عبد صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعاه
الآخر انه ابنه صححت دعوته عند ابي حنيفة ر ح ويكون مولعا لهما ان كانت دعوة المدعى دعوة
تحرير وان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان الملق في ملكه فللمعتق نصف الولاء
ولا ولاء للمدعى فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والآخرا دعوى نسب حر صغير ليس له
نسب معروف فتصح دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسبه فاما اذا ادعاه المعتق فعلى
قول ابي حنيفة ر ح لا تصح دعوته الا بتصديق الآخر وعندهما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد
كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر بذلك ثبت نسبه من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة
الآخر وهذا قول ابي حنيفة ر ح وعلى قولهما لا تصح دعوى احدهما الا بتصديق كذا في الذخيرة *
لو كان ولدان توأمان فاعتق احدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبه ما يبطل المعتق كذا في التاتارخانية *
ابن سامة في نوادره رجل اعتق جارية وتزوجت ; وجاءت بولد اقل من ستة اشهر منذ
تزوجها فادعاه الزوج والسيد قال ايهاا صدفته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا
او وطما بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نعى الى
امرأة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان
صدابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ر ح ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة
اشهر فالولد للاول فان كان اكثر من ستة اشهر فهو من الثاني وقال محمد ر ح ان كان من وقت ابتداء
وطى الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فالولد من الاول وان كان اكثر من
سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد ر ح

اصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية * وروى ابو عصمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني ر ح عن ابي حنيفة ر ح انه رجع عن هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشر سنين مثلاً فتزوجت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة ر ح الاولاد للزوج الاول حتى جازلزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وتجاوز شهداتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة ر ح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوافعات الحسامية * واجمعوا على ان المرأة تن على الاول كذا في الذخيرة * ولوسيت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولاداً فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقاً واعتدت فتزوجت وجعل زوجها الاول كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل سنل نجم الدين النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب وادعاهما فانكرت ولم تكن له بيعة فلم يقض له بها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتاً والزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم ابيه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولداً فادعى احدهما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالقول قول من يدعى النكاح منذ سنة وبحكم باثبات النسب منهما فان تصادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان اقامت البيعة بعدما تصادقا انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة قبلت بيعة كذا في الذخيرة * رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد ر ح يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويمتق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فاقام اخوته البيعة ان اباهم زوج امته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامه ينكران لا تقبل بيعة كذا في محيط السرخسي * وانما كان الغلام والامه بدعيان ذلك قبل بيعة لانهما لا يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية ام ولد له بعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في

مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة ايضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط * ولو ادعت الام النكاح او ادعاه الغلام قبلت بيته التزويج لانها تكون للاثبات فان النسب من حق الغلام فاذا اثبت به البينة من العبد كان مثبتا حق نفسه فيثبت النكاح بينها وبين العبد وذلك حقها كذا في الميسوط * ولو كان العبد غائبا حال ما قامت الورثة البينة يوقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط * اذا ولدت امرأة الرجل ولدا وادعت انه ابنها منه والزوج لم يشهد ذلك فشهد على الزوج ابنه واخوه انه اقرا له ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * ولو شهد على اقرا الزوج بذلك بالمرأة او جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة او جددت وكذلك لو شهد بذلك ابو الزوج او جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج او جدد كذا في المحيط *

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع واراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وان يفسر الاستحقاق ويبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وانكر البائع البيع منه وادعى المشتري البينة على البيع قبلت بيته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشائخ وبه كان يفني ظهير الدين المرغيناني رحمه الله ان ذكر شئته وصفاته وذو كرم مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبل بيته المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي واراد البائع ان يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولو ادعى البائع المشتري عن الثمن او وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشئ وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العبادية * واذا استحق المبيع من يدي المشتري وهو لم يؤد الثمن وادعى بعضه يجبر على اداء الثمن في الفصل الاول وعلى اداء الباقي في الفصل الثاني لجواز ان القاضي عسى ان لا يضي بيته المستحق او يجبر المستحق البيع كذا في المحيط * المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده دفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة *

اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شئ قليل كان للبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر دارا بعد وثقا بضام استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفة

الصفقة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد ونصف الدار الخيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقد المتروك من اصحابنا من قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختار واحد منهما شيئا حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهبة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحط في باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبدا وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازجى رجع وهذا الجواب انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها اما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول وشراؤه ثانيا على حاله فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمادية * اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع متي فاخذ ثم اراد المستحق ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان قضاء القاضي بالملك للمستحق ينسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد ذلك وان المشتري رجع على البائع وطالبة بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن متي فاخذ ثم اراد المستحق ان يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة * قال محمد رجع في الزيادات رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وضمن رجل للمشتري ما ادركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر بالبيعة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اقام المشتري الآخر او احد من الباعة بيعة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيئته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن من غير ان يحتاج الى إعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشروبه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك مالم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند فاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بها رجوع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو لم يقم العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بينة انه كان عبدا فلان منذ سنة اعتقه واقام رجل بينة ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وكذلك ان لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبدا فلان منذ سنة دبره واقام رجل بينة على ذلك او كانت جارية اقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها واقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا او ما لو اقامت البينة على حرية الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بينة على المشتري الاخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستولدها بعد شري المشتري الاخر واقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا واقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط * قال محمد رحي الزبادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو اقر المشتري المستحق او استعطف فنكل وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه المستحق رجوع عليه ولو لم تكن له بينة ناراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكل رد الثمن كذا في الوجيز للكردي * فان قل المشتري بعد ما اقر او نكل انا اقيم البينة على ان الجارية ما لي للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية احد ولكن ان عت

انها حرة الاصل فافر المشتري بذلك واوى اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا اقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية وانه اعقها او دبرها او استولدها وافر المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينة على البائع بذلك ليرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعنق مطلق او بعنق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهدت وبعنق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * قال في الزيارات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امني بعنها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تقدر الثمن الآن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جارية فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على التاج ومطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البينة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو بملكها وهو قبضها قضي له بها وان اعاد المستحق بينة التاج على محمد قضي له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي * ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقام البينة عبد الله انها كانت امته اعقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقامت البينة على الاثاق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البينة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة واول من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البينة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعققت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط * وان اقر عبد الله انه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها وقددة الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادف عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادقا عليه بعد ما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا او حاضرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقته محمد فيما قال فان قال محمد انا اقيم البينة على ابراهيم ان عبد الله اشتراها مني بربطه الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو اقام محمد بينة انه صدق عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه او على ان محمد تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه نفى الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة * رجل اشترى امة بالف درهم ونقد الثمن ولم يقبضها حتى اقام رجل البينة انها ممة والمشتري والبائع حاضرا ان نقض القاضي للمستحق ثم ادعى البائع والمشتري ان البائع كان اشتراها من هذا المستحق قبل ان يبيعها من المشتري واقام البينة قبلت بينته ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع اليّ والا فانقض البيع بيننا فالقاضي ينفذ البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بينه انه كان اشترى الامة من المستحق ففسخ البيع على حاله لئلا يفسخ ظاهرا وباطنا فان اراد احدهما ان يجيز البيع ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استعقت من يد المشتري واخذت من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينة على الشراء من المستحق فاقامها على المستحق وقضى بالامة للبائع فاراد البائع ان يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما على قياس قول ابي حنيفة رح ليس له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم اقام البائع البينة اما اذا اقام البائع البينة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البينة فعلى ما مر من الخلاف فلواراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع بينة

بينة على الشراء من المستحق وقضي بالجارية له ليس لاحدهما ان يازم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن اقام البينة على انها نتجت منه فهذا وما لو اقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * اشترى جارية فولدت اوشجرة فانموت بالولد والثمرة مقصودا لاختلاف فيه قيل القضاء له بالاصل قضاء بالفرع وقال الصدر لابد من القضاء بالفرع ايضا كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت رلدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولو مات الولد لاشي على المشتري وان قتل اخذ منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كثيرا فلكه للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية او وهب لها يأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من آخر كروما واشترى الارض والتخيل جميعا وقبضها ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري ان يرد الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * اشترى فوسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصاة وكذا لوضع السرج وان كان السرج قائما واراد المشتري رد السرج وان يرجع بكل الثمن وايى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى ارضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وان شئت فمعه حتى يقلع الشجرة ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويملك الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان لم تستحق الارض حتى اثمر الشجر بلغ الثمار ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض وسلم الشجر قائمة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

على قطع النمر بلغ الثمرا ولم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى فاضلهمان *
 أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وادى المشتري الثمن الى المحال له ثم استعقت الدار
 من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الامام شيخ
 الاسلام السغدري ان المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع
 على المحال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء
 رجع على الامر واذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع
 المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل
 يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع
 النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استعقت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع
 وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة واخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه
 ان يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم واعطى المشتري
 حمارا معينيا في ثمن القراطيس بسبعين قيمته اربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على
 بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل
 وادعاها وافر المشتري انها للمدعي وصدق البائع المشتري في انها لهذا المدعي واراد المشتري
 ان يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لانك وهبتها له
 فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده بشهادة شاهدين
 وقد عدلها المشهود عليه قال ابو يوسف رح اسأل عن الشاهدين فان عدلا رجع المشهود عليه على
 بائعه بالثمن وان لم يعدلا فانه يقضى على المشهود عليه تعدله اياهما ولا يرجع هو بالثمن على
 بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العمادية * قال محمد رح في الجامع الكبير رجل اشترى
 من آخر عبدا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفل بامر المشتري ونقدا الكفيل للبائع الثمن ثم غاب
 الكفيل واستحق العبد من يد المشتري او وجد حرا او مكاتب او مدبرا او كانت جارية فوجدها
 ام الولد فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد وجع على المشتري
 بما زنده للبائع كان للمشتري ان يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري
 بما زنده للبائع لا يكون للمشتري ان يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع

بما تقدم فإن شاء رجع على المشتري فإن اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وإن اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امر باقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد او لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولولم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانقاسخ بسبب هوفسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او الرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امر فيرة ان ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هوفسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفاه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع من الثمن على خمسين ديناراً كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق من المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمدرج بهذه التسوية بين البيع والصلم تسوية بينهما بعد الافتراق من المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلم ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع فان المشتري ان يرجع على البائع بالف ^{والمسبيل} للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صاحبا البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع يراد الف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار البائع رد الدراهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا مسيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امر رجلاً ان يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن بجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير امواله ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض واستحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويختير البائع في الصلح بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير وفي البيع لا ينخير ولو لم تكن كفالة ولا امر بقضاء الدين ولكن جاء متبرعاً باع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري او صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال واما الصلح فان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري للمتعبر يكون باطلاً وان كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وان اطلق الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالابراء ولا بالتخليك يجوز فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم هكذا في المحيط * ولو كفل بجيد ونقد بنهرجة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع او المشتري بالنهرجة وان كفل بنهرجة ونقد جماً رجع بالنهرجة ولو استحق اتبع البائع بالجيد والمشتري بالنهرجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بالف درهم بنهرجة ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري امر رجلاً ان ينقد عنه الثمن من غير كفالة فنقد المأمور افضل مما امر به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده ادى مما

مما امر به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد بخيرا للمأمرين اتباع البائع وبين اتباع المشتري وان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع للمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود رجع بما امر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما اخذ من المأمور واوام يستحق العبد ويكف مائة قبل القبض فلا سبيل للمأمر على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما دى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود يرجع بما امره كذا فى المحيط * من ضمن الثمن المشتري عند الشراء معلقا بظهور الاستحقاق جاز ان كان اذا اخذ المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه يقضى به القاضي ويفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من البائع فان اخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الا مر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والنضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا فى الفصول العمادية * ان دفع المدمى الى المدمى عليه شبهة واخذ الدار ثم استحق المدمى فاندل لا يرجع الدافع بما دفع كذا فى الوجيز للكردي في دعوى الصلح * لو صاح من الدنانير على دراهم وقضاهم استحققت بعد التفرق رجوع بالدنانير كذا فى الفصول العمادية * وان صاح من مائة على نصفها فاستحق البديل رجع بمثله ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا فى الوجيز للكردي في دعوى الصلح * لو صاح من الدراهم على كرخطة جاز فان استحق الكراء وجد به عيبا فرد يرجع على اهل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا فى الفصول العمادية *

الباب السادس عشر فى دعوى الغرور اذا اشترى الرجل امة شراء فاسدا او جائزا او ملكها بهبة او صدقة او وصية فولدت له اولاد انتم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البيينة على الشراء والهبة او ما شبه ذلك فاذا اقام بيينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقضى القاضي التامضى للمستحق بالجارية وقيمة الولد وبقرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان او واهبا عندنا وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرها لا يرجع كذا فى المحيط * وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا فى الذخيرة * والغرور ان يشترى رجل امة او يملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة والوصية والعبدقة فيستولدها ثم يظهر بالبيينة انها ملك الغير فالولد فى هذه المسائل حر بالقيمة كذا فى الكافي * امة انت

رجلا فاخبرته انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ولدا ثم اقام مولاها البينة انها امته وقضى بها له فانه يقضى بالولد ايضا لمولى الجارية الا ان يقيم الزوج بيته انه تزوجها على انها حرة فان اقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فان كان الولد حرا لاسبيل عليه وعلى ابيه قيمته دينيا في ماله خلا وقت القضاء به كذا في المبسوط * ومن قتل من الاولاد خطأ فقضى للاب بدية وقضها فانه يقضى عليه بقيمته يوم القتل واذا كان لم يقبض شيئا من دية المولد لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط * وان كان للولد ولد بحرز دينة وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة او دونهما فضيت على الاب مثل ذلك في ماله ولا اقضى به في الدية ولا في تركه الابن كذا في الحاوي * ولو قتل الاب بغرم قيمته كذا في الهداية * وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه ولا يكون ولاء الولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق ليمكن الجواب الضمان على المستولد وهو حر في حق ما سواه من الاحكام وعن هذا قلنا ان للمستحق ان يضمن المستولد قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم محرم من الولد لا يجعل حر من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد هكذا في المحيط * وان لم تكن للاب بينة انه تزوجها على انها حرة فطلب يمين المستحق على علمه حلفته على علمه على ذلك كذا في المبسوط * اذا اخبر الرجل فبيرة عن امرأة انها حرة وتزوجها ذاك الغير على انها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل وجعل الناضي الولد حرا بقيمة ان زوجها المخبر على انها حرة فالمستولد يرجع بقيمة الولد على المخبر وان لم يكن المخبر زوجها منه ولكن المرأة زوجت نفسها على انها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق هكذا في الذخيرة * اذا غرت الامة من نفسها رجلا اخبرته انها امته لهذا الرجل فاشترها منه فاستولد هانم استحققت رجعا ابو الولد بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط * اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول ابي حنيفة رجعا كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى الرجلان جارية ثم ان احدهما وهب نصيبه من شريكة وولدت له اولادا واستحقها رجل واخذها وقيمة الاولاد رجعا للمستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع

على الواهب بشيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الا
 كذا في الذخيرة * ولو كانت امة بين رجلين فباعت بولد فادعاه احداهما وغرم له
 قيمتها ونصف مقرها لشريكه ثم استحقها رجل قضى بها وبقية الولد والعقر للمسا
 ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما اعطاه من نصف ق
 ونصف مقرها ولا يرجع على شريكه بشيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه ب
 الثمن كذا في المبسوط * رجلان اشترى امة من وصي يتيم فاستولدها احدهما ثم استخ
 الجارية كان الولد حرا بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف
 الباقي من الولد على شريكه وان صار مشتريا لنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في
 البتيم وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع اب الصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الله
 على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكيل او مستبضا كان له الرجوع بما
 من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضار باوام يكن في الجارية فضل
 رجع بجميع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فانما يرجع
 رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصته من الربح كذا في المحيط * ولدت امة من ربه
 ثم استحق فقال الواطئ اشترى بها من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون وادعاه
 بعد ما يحاف المستحق انه لا يعلم انه اشترىها من فلان ولو اقر المستحق وانكر البائع فالولد حرو
 الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق ونهها عتق الولد باقراره بلا قيمة كذا
 محيط السرخسي * اذا تزوج المكاتب والعبد امرأة حرة بان مولده فوادت له ثم استحققت وقضى بها للمسته
 فالولد رقيق في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرون كذلك اذا صار المكاتب مغر
 بالشراء كذا في المبسوط * اذا اشترى ام ولد لرجل او مدبرة او مكاتبه من اجنبي ووقع على
 فباعت بولد فان على المستولد قيمة الولد والعقر لولي المدبرة ولولي ام الولد وعليه قيمة الو
 والعقر للمكاتب كذا في المحيط * مكاتبه زوجت نفسها من رجل على انها حرة فظهر انها مكاتب
 فان المستولد يضمن للمكاتبه في قول ابي يوسف رح الآخرون كذا في الذخيرة * مكاتب او عبد مأذون
 باع امة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع ابو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط
 الوارث يرجع على بائعه المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والموصي

بالبجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصي ولا يرد عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه ان هذه البجارية لفلان ودية عند فوطي الوارث الامة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحقها رجل فانه يقتضى للمستحق بالبجارية وبالولد كذا في الذخيرة * رجل ورث امة من ابيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حراً بائنة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الموصى مات رجل وترك ابناً وجارية وعليه دين محيط فوطئها ابنة فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو جاء رجل واقام بينة انها له قضى بالبجارية وبالعقر بقيمة الولد كذا في المحيط * ولو كان الدين غر محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقتضى منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها او اكثر فان كان اقل من قيمتها يضمن بقدر الدين وبغرم العقر كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى جارية موصونة وهو يعلم ان البائع غاصب او تزوج امرأة اخبرته انها حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقاً كذا في المبسوط * ولو اشترىها وهو يعلم انها غيرة فقال البائع ان صاحبها وكلني ببيعها او مات واوصى التي فباعها منه على ذاك فاستولدها ثم حضر المالك وانكر البكالة فلان يأخذها بقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة * ولو وكل رجلاً ان يشتري له جارية فاشترىها بنقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت اخذها المستحق واخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لامن الوكيل ويرجع المستولد وهو وكيل بالثمن بقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان انكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتري هذا مني واقام المستولد بينة ان فلان اشترى هذه الجارية من هذا الرجل بامري ونقد الثمن من مالي صار المشتري مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن بقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك وان شهد شهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على ان المستولد امر المشتري بذلك وانه اشهدوا ان المشتري اقر انه اشترى فلان بامره فان شهد الشهود ان المشتري اقر قبل الشراء وفي حالة الشراء انه يشتريها لفلان يصير المستولد مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد

وَأَن شَهِدَ الشَّهَوْدَانِ الْمُشْتَرِي أَقْرَبُ عَدِ الشَّرَاءِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ لِلْمُسْتَوْلِ الرَّجُوعُ عَلَى
بِائِثٍ وَبَقِيَّةُ الْوَلَدِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ مَضَارِبَةً بِالنِّصْفِ فَاشْتَرَى
جَارِيَةً تَسَاوَى الْغِي دِرْهَمًا فَاسْتَوْلَاهَا الْمَضَارِبُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَالْوَلَدُ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَضَارِبُ
الْبَائِثُ بِالْثَمَنِ فَيَكُونُ عَلَى الْمَضَارِبَةِ كَمَا كَانَ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ أَيْضًا بِرَبْعِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ
وَلَا يَكُونُ عَلَى الْمَضَارِبَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَمِّ فَضْلٌ أَخَذَ الْمُسْتَعْقُ الْوَلَدَ مَعَ الْأُمِّ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ نَسَبُ
الْمَضَارِبِ وَإِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ الَّذِي اسْتَوْلَاهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَضْلٌ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ أُمِّهِ
وَيَرْجِعُ عَلَى الْبَائِثِ بِالْثَمَنِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَالَّذِي يَلِي خُصُومَةَ الْبَائِثِ فِي ذَلِكَ الْمَضَارِبُ فَيَكُونُ الثَّمَنُ
الْمَضَارِبَةُ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ أَرْبَ الْمَالِ وَإِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ تَسَاوَى الْغِيْنَ فَالرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِثِ بِثَلَاثَةِ
قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَيَرْجِعُ بِالْثَمَنِ فَيَكُونُ عَلَى الْمَضَارِبَةِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * رَجُلٌ أَمَرَ رَجُلًا بِشُرَى جَارِيَةٍ فَأَهَّ
لَهُ جَارِيَةً ثُمَّ أَنْ أَمَرَ وَهَبَهَا فَوُلِدَتْ لَهُ وَلَدًا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَاخْذَتْ الْجَارِيَةَ وَعَقْرَهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِ
الْوَاهِبِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِثِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ مُشْتَرٍ لِلْغَيْرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * رَجُلٌ اشْتَرَى أُمَةً وَ
زَوْجَهَا مِنْ رَجُلٍ وَلَمْ يَخْبُرْ الزَّوْجَ أَنَّهَا حُرَّةٌ وَلَا أَنَّهَا أُمَةٌ إِلَّا أَنَّ الزَّوْجَ عَلِمَ بِشُرَى الْمَرْجُوعِ
أَيَّادًا ثُمَّ وَطَّئَهَا الزَّوْجَ فَوُلِدَتْ وَلَدًا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَعَلَى الزَّوْجِ لِلْمُسْتَعْقِ عَقْرَهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا ثُمَّ لَا
الزَّوْجَ عَلَى الْمَرْجُوعِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * اشْتَرَى جَارِيَةً وَاسْتَوْلَاهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ
فَاسْتَوْلَاهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ وَاخْذَهَا الْمُسْتَعْقُ وَعَقْرَهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ الْمُسْتَوْلُ عَلَى الْبَائِثِ
الْوَلَدَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي ثُمَّ الْمُسْتَوْلُ يَضْمَنُ عَقْرًا وَاحِدًا كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * إِذَا دَعَى
رَجُلٌ مَا لَا فَصْلَ لَحْدِهِ مِنْهُ عَلَى جَارِيَةٍ بَعَيْنِهَا وَقَبْضُهَا وَاسْتَوْلَاهَا ثُمَّ جَاءَ مُسْتَعْقٌ فَاسْتَحَقَّهَا يَأْخُذُهَا وَ
وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا وَقَدْ أَخْذَتْ الْوَلَدَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْضَى عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ فَلَا يَقْضَى عَلَيْهِ
الْوَلَدُ ثُمَّ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ الصَّلَاحُ مِنْ أَقْرَبِ رَجْعٍ بِمَا دَعَى وَبِمَا ضَمَّنَ مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَإِنْ كَانَ الصَّلَاحُ
إِنْكَارًا وَسَكُوتٌ رَجَعَ عَلَى دَعْوَاهُ لِأَنَّ الْبَيْتَةَ عَلَى دَعْوَاهُ أَوْ دَعَاهُ فَكُلُّ رَجْعٍ بِمَا دَعَى
ضَمَّنَ مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَلَا يَرْجِعُ بِالْعَقْرِ فِي الْفُصُولِ كُلِّهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَدْعَى مَا لَا يَكُنْ أَدْعَى فَصَالِحِيَّةٌ
أَوْ فِيمَا دُونِهَا فَصَالِحٌ مَعَهُ عَلَى جَارِيَةٍ فَاسْتَوْلَاهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ الْجَارِيَةَ فَإِنْ كَانَ الصَّلَاحُ مِنْ أَقْرَبِ فَلَا يَبْغِي
الصَّلَاحُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَلَكِنْ يَرْجِعُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ وَبِمَا ضَمَّنَ مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَلَا يَبْغِي
بِالْعَقْرِ وَإِنْ كَانَ الصَّلَاحُ مِنْ إِنْكَارٍ وَسَكُوتٍ ثُمَّ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى دَعْوَاهُ أَوْ حَلْفِهِ وَكُلُّ فَكْذٍ يَرْجِعُ بِهِ

الجارية وبما ضمن من قيمة الولدان حلقه وحلق لا يرجع بشيء كذا في شرح الطحاوي * آدمى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت واذا رواس تولد كل واحد منهما جارية فاستحققت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد ايضا وان استحققت التي استولدها المدعى عليه فاخذها وعقرها وقيمة ولدها رجعت المستولدة بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اعطى لها على ان يدفع المدعي الى المدعى عليه جارية أخرى وبأخذ المدعي من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحققت احدى الجاريتين رجعت المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المغرور وولد المفترس يتويان في اثبات النسب من المستولد والمحربة بالقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية نفى والد المغرور يرجع وفي ولد المفترس لا يرجع هكذا في محيط السرخسي * واهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط * الباب السابع عشر في المفترقات اذا قل في دعوة البينة هذا ابني وام يقل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا اقام البينة سمعت بينته وقضى بينوته كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق فالوالا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا الوقال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الي ان احدث المدعى عليه بده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيان * الدعوى في علق الامة وفي الطلاقات الثلث وفي الطلاق البائن ليس بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة والواو كذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقد بين احد هما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعى هذا الحمار ملكي لانني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن ايوب سألت شاذانا عن مات وترك مائتي درهم

فاقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولاينة للمدعى فامر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه اخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى انه جري بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا فاني ادعيت عليك واقام البينة على الصلح الصحيح واقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى * رجل مات وترك ثلاثة اعد قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فاقام رجل بينة ان الميت اوصى له بعبد هذا يقال له سالف وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعبد هذا الذي يقال له بذيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيغ بشي ولو اشترى الوارث سالف بذيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول بضمن الوارث قيمة بذيغ للمقر له بذيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيغ الى المقر له رجل مات وترك عبد اقيمته الف درهم لا مال له غيرة فاقر الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لفلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم وجحد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد اورجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاقر المقر له ان يأخذ من الوارث باقراة له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الاف بعينها فللمقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الاف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر لتلك الاف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم ولو لم يكن شي من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر لتلك الاف بعينها او لغيره فان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الاف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب لغيره فان الامر بالتسليم الى المقر له وان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبى بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه فقال هذا العبد يبع لك بدينك او قال جعلته

لك بدنيك فاخذة الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يري ما من الدهري يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له للمقر له هكذا في المحيط * مات وترك ثلاثة ابد قيمتهم سواء فاقتر الوارث لرجل بعبد بعينه وصية وصديق المقر له وقامت بيته انه وصى بهذا العبد الآخر لا خروجه حدة الوارث فاعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نفذ عتقه فان قضى ببينة الآخر غرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ عتاقه هكذا في محيط السرخسي * في نوادر بن سماعة عن محمد بن رح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين انه غصبها ابوها وحلفهما على ذلك فحلف احد هما ونكل الآخر من اليمين قال اقصي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصة الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاها ولم يدع المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام رح ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد هم غائب فادعى رجل انه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقى الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين ويقبل يثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكروا بلتفت الى انكاره كذا في الوجيز للكردي * اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري اين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان اقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوفى من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضيفة فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بانه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وانز ذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري فانما كذا في المحيط * رجل ادعى على اخيه ارا في يده وقال ملكي رهنها بي منك فانكر فشهدوا ان هذه

ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * ادعى عليه دارانها ملكي رهنها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان تقبض الدين مني وتسلم الدار الي فأنكر وشهد الشهود على وفقد دعواه ولكن زاد واقبه واليوم ملك هذا المدعي وحته وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية * اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يده هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو اقام البينة على ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك هكذا في المحيط * رجل في يده دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او ودعة او غصب او ما اشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الودعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الي يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهو ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبنا والعبد سلم لمشتري الجارية لاسبيل البائع الجارية عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يدي غير البائع وصاحب اليد يدعي انه اله فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما اجابه الي ذاك فان فسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الي يد المشتري يوما من الدهر بسبب من الاسباب فالقاضي يفسخ ما مضى حتى لا يدعى المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكر ههنا انه لا يؤمر كذا في المحيط * ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه منولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة

وقضى القاضي بالقضية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة
 في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ارضا في يدي رجل
 انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا
 متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بينة على ما قال ولم يمكنه فاقامة البينة على ما قال فامر القاضي
 المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك
 خطأ وليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه على مقاتلته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم
 الارض الى المدعى وانما امر المدعي على اقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته
 على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط * في المنتقى رجل في يده دار عاها رجل انها
 دار اشتراها من الذي في يديه بالف درهم وادعى الذي في يده انها دار اشتراها من المدعي
 بالف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكرتلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك
 شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار
 للمتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمدا راح عن رجل في يده دار عاها
 رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فافر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعي
 وادعى ان له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعي بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس
 فنعم لكن ادع الدار في يد المدعي عليه استحسانا واخذ منه كفيلا واولجته الى ثلثة ايام فان احضر بينة
 والاقضيت عليه كذا في المحيط * في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعنت هذا الطيلسان الذي
 عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعتك فردتها علي
 يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وبرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويدأ في اليمين
 بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات * عن ابن سماعه كتب الى محمد بن حسن
 في رجل ادعى عبدا في يدي رجل واقام البينة ان هذا العبد كان لفلان بن فلان سمى رجلا غائبا
 وان فلانا قرانه لهذا المدعي والذي في يده العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعي يقول
 صدق الشهود وقد اقر فلان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال
 محمد راجح لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض او شراء بشئ معلوم فاذا قام
 البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعي صدق الشهود

ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شئ ولو كان المقر حاضرًا والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد اقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئًا حتى يقر له بهبة وقبض او ما اشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبدًا في يدرجل قال يعتني هذا العبد بالف ذرهم ونقدك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا اعرف العبد ولكنه قال لنا عبد ي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع من اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه اليه شئ يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا اني استحسن اذا نسبوه اليه معروف ان اجبزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادة له التهمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا قال ارانا يومئذ وسمي لنا واكتالا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر من ابي يوسف رح ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بالف درهم وقبضها او وهبها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعي بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعي قال اقبل ذلك واجعلها للمدعي وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن والعوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * وان قال المدعي عليه هذه الضيقة ليست في يدي واراد المدعي ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مقرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقرا بالملك واذا صار مقرا بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او قرية او ضيقة ولم يجد ذلك فاقام المدعي عليه بذلك واتفقا على حدود ذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي اقر بها المدعي عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري ، شهود تعرف حدودها فانهما يتحلفان ويتراذان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود نفذ ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

شهود يعرفون الحد وتعالفا على ذلك وتناقضا البيع وإذا تعالفا لا ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل القاضي فإن أبى المشتري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع إلى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فإن القاضي ينظر في ذلك فيتأني فان كان للمشتري حجة تثبت بهاد عواه والانقض البيع وكذلك لو حضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على إقرارهما جميعا بذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فإن القاضي يلزم البائع ذلك وأخذة بتسليمه إلى المشتري فان اختلفا في الحدود تعالفا وتناقضا البيع إلا أن يأتي المشتري ببينة تشهد على الحدود التي يدعي فإن اتى على ذلك بينة الزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود وأخذة بتسليمه المشتري كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * ادعى دار في يدي رجل انهارا اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه فاقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه الدار كانت لي إلا أنني كنت بعثها قبل هذا من امرأتي بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى عليه قبل هذا بثلثة اشهر واقامت بينة على دعواها على المدعى وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعى فالقاضي لا يقبل بينتها ولو اقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها وقضي بالدار لها وأن أقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط * وفي فتاوى أبى الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفه جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة * رجل زوج ابنة امرأة وسمى لها منزلا وباعها بيعا منها صحبا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان اباهم باع هذا المنزل من فلان قبل ان يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان ان يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط * مدركة زوجها وبها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابى بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجزت كان عليه البينة وكذلك كذا في البيع كذا في فتاوى قاضيهان في فصل دعوى النكاح * اذا اقام المدعى بينة على ان قاضي بلد كذا فلا نا قضى له على هذا الرجل باللف درهم واقام المدعى عليه بينة ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة من هذه الالف فالقاضي يقضي بالبينة التي

التي قامت على البراءة ولا يقضي بينة المدعي كذا في المحيط * امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولدا منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح * ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا المدعي اخوان كل واحد منهما يدعي بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول ما ادعى قضي بالدارين اخويه نصفان وان لم يقبض الاول ما ادعى قضي بينهم بالدار ان لا تاكدا في المحيط * رجل مات وترك ابنتين فادعى احد هما على رجل ان لايه عليه الف درهم قرض واقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لايه عليه الف درهم فمن جارية باعها منه واقام على ذلك بينة وتصادقا على انه ليس للاب عليه الف يقضى لكل واحد منهما بخمسائة واذا استوفى احد هما خمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا قام بينة انه معسوف قام رب الدين بينة انه موسر فلقاضي يقبل بينة رب الدين ان لم يبين موثقا رملكه حتى يخلده في السجن لبينة رب الدين كذا في المحيط *

كتاب الاقرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب * الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الاقرار اخبار من ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * واما ركنه فقوله فلان علي كذا او ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخبر فيه بان اقر بدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام بالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقتراره بالمهر بوطي امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين * وكذا الرضاء والطوع شرط

حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية * واقرار السكران بطريق محذور صحيح الا في حد الزنا
شرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحار الرائق * وشرط جوازه
على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليمه منه كمالا فربعين في يده او تسليم
ثله كمالا فربعين في الذمة فاما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به
! يجوز كمالا فترانه باع من فلان شيئا او استأجر منه شيئا او اشترى منه عبدا بشيئ او غصبه منه
ثقا من تراب او حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمة ظهور
المقر به لا ثبوته ابتداء كذا في الكافي * ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تملكها
لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا
في المحيط * ولو اقر لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يجعل له ديانة الا ان يسلمه بطيب
من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية * وانما يعتبر الاقرار اظهارا في حق ملكية المقر به حتى
يحكم بملكيتها للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تملكها مبتدأ
كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورود الاقرار
بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة اما اذا كان
يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر الرجل اني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره
وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعته لك ثم البائع البيع باسمي
لانه جحد البيع بعد تمامه وجحد احد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري مني قال ما اشتريت
وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك
لان النسخ بجحد هما في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو اعاد المقر له ذلك الاقرار فصدقه
المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط * الباب الثاني في بيان
ما يكون اقرارا وما لا يكون رجل قال لفلان علي مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين
ولا يصدق انها ودعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال عندي فهذا اقرار
بالودعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيتي او كيستي او صندوقي فهذا كله اقرار بالودعة
كذا في المبسوط * ولو قال عندي مائة درهم ودعة فرض او بضاعة فرض او مضاربة فرض او قال
ودعة دين او دين ودعة فهي فرض ودين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لفلان عندي

الف درهم مارية كان اقرارا بالقرض وكذلك كلما يكال ويوزن لان اعادة ما لا يمكن الانتفاع الا
 بثلاثة يكون قرضا كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي فتاوى النسفي اذا قال (مرابفان ده درهم
 دادني است) قال لا يلزمه شيء مالم يقل هو علي او في رقبتي او ذمتي او هودين واجب اوحق لازم
 كذا في الظهيرية * ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متميز فهو
 وديعة والاف شركة فان عين المقر الفافي ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره
 قبل يكون رد او قبل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينه اذ الاقرار
 بالشركة لجواز ان يكون مشتركا كما اقر به ثم اقتسما فيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف
 الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر الفافي ماله وانكر المقر له فالقول
 قوله كذا في محيط السرخسي * ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها
 اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم
 كذا في المحيط * واذا قال له من مالي الف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط *
 امرأة قالت تزوجها (هرچه مرا می بایست از تو یافتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل
 عن الصدر الشهيد رح وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو قال هذا الثوب والدار عارية لفلان
 او قال من فلان او قال ملكه او بملكه او في ملكه او من ملكه او بميراثه او في ميراثه او بحتة او من قبله
 فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * اذا قال في الثوب والدار عارية عندي لحق فلان لا يكون
 اقرارا وكذا لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان ام يكن اقرارا بخلاف ما لو اقر بالقرض لحق
 فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي مارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط
 في الاقرار بالعارية * ولو قال مارية عندي علي يدي فلان او قال لفلان علي الف لخدمة او لشركة
 او لشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط
 السرخسي * وان قال لفلان علي كرحنطة من سلم او سلم او سلف او ثمن لزومه ذلك وعلى هذا
 لو قال لعلي مائة درهم من ثمن بيع او بيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكمالة
 او لكمالة او علي كمالة لزومه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال
 (اين چيز فلان راست) او قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين چيز فلان را) او قال (ترا) فهذه
 هبة ولو قال (اين چيز آن فلان است) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير (اين مال

اكردم او بنام تو كردم او آن تو كردم) يكون تمليكاً قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زين الدين بنام تو كردم) لا يكون تمليكاً ولا اقراراً رجل قال داري هذه لولدي الا صا غير يكون باطلا نهابة فاذالم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار لصا غرض من ولدي فهو اقرار وهي للثلاثة اصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقراراً في فتاوى فاضيل خان * رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقر بها وكذا اقال ساعطيكها او غدا اعطيكها او سوف اعطيكها وكذلك اقال فاعد فانزنها فانقدها فاقبضها لم يقل اعد ولكن قال انزنها وانتقدها واخذها بخلاف ما اذا قال انزن او انتقد واخذ فهذا يكون اقراراً هكذا في المبسوط * ولو قال لم يجعل بعد اوقال ليس بمهية او ميسرة اليوم قال ما اكثر ما يتقاضى بها كلها اقراراً هكذا في محيط السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي قال اجلني فيها كذا واخرها مني او نفسي فيها وتبرأ مني بها او أبرأتني وفيها اوقال والله لا ارضيكمها لا ازنهالك اليوم ولا تأخذها مني اليوم اوقال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي لا مبى فهذا اقراراً هكذا في المبسوط * واذا قال اقضني الكرا الذي لي عليك وقال ذلك الغير ارسل دامن يكتاله فهذا اقراراً وكذا اقال هذه المقالة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يتزنه ارسل وكيلا اعطيه اياه اوقال ارسل من يقبضه اوقال من يأخذه مني فهذا كله اقراراً كذا في المحيط * جل ادعى علي رجل الفان قال المدعى عليه قد اعطيتك د مواك لم يكن اقراراً وكذا لو قال ندعى عليه اخر عني د مواك شهرا اوقال اخر الذي ادعيت لم يكن اقراراً ولو قال اخر عني مواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقراراً ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيك د مواك فليس قراراً كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي نوادر هشام قال سمعت محمداً راج يقول في رجل قال لا خير عطني الف درهم فقال انزنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطني الف في كذا في المحيط * ولو قال عطني الالف التي عليك فقال اصبر اوقال سوف تأخذها لم يكن اقراراً لان هذا قد يكون سهواً واستخفافاً به ولو قال ان يتزنها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية التبرية تقتضي تقدم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل اذا قال المدعى عليه (كيسه بدوز ضحك) لا يكون اقراراً وكذا قوله (بغير) لا يكون اقراراً لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال (قبض)

(قبض كش) بكسر النون (كيسه بدو زش) بكسر الزاء لا يكون اقرار لان هذه الالفاظ يذكر للاستهزاء وكذلك (بغيرش) بكسر الراء لا يكون اقرارا ولو قال (كيسه بدو زش) بفتح الزاء (قبض كش) بفتح النون (بغيرش) بفتح الراء فقد اختلف المشايخ ولا يصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابتداء فتجعل للبناء مربوطا كذا في المحيط * **لو قال** اقضني المائة التي لي عليك فان غرمائي لا بدعوني فقال احل علي بها بعضهم او من شئت منهم او يتيي برجل منهم اضمنها او احنال علي بها فهذا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال ابرأ تني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حلتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احلكت بها كذا في الميسوط * **واذا قال** او قبضتها فهذا منه اقرار بالدين فتؤمر بالقضاء ثم بانبات الايفاء وكذلك اذا قال المدعي عليه للمدعي (سوكند خور كه ابن مال بنو نرسا نيده ام) او قال (سوكند خور كه ابن مال بنو نرسيدة است) فهذا اقرار من المدعي عليه بالمال ويؤمر بالايفاء هكذا حكى فتوى بعض مشائخنا كذا في المحيط * **ولو قال** ابرأ تني عن هذه الدعوى او صالحتني من هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * **لو قال** صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقول ولو قال من دهاوك لا يكون اقرارا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف او ابرأ منها او تركها وسلم لي او اعطها لي فقد اقره بالملك لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقد بها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدل لا يكون اقرارا ولو اصطليا على ان يسلم احدهما دارا والاخر يسلم له صدام يكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي * **وفي مجموع النوازل** رجل قال لي عليك الف قتال ولي عليك مثلها او قال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك فقال الآخر وانت طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك عن ابن سامة عن محمد بن ح انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بجواب بن سامة كذا في الخلاصة * **ولو قال** ذلك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف ولو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف **واذا قال** ذلك الغير فانت اعتقت ايضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف **ولو قال** ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل

لغيره انت قتلت فلانا فقال له ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط * واذا قال بالعارسية (مرا از تو چندین می باید) وسمی ما لا معلوما فقال المخاطب (مرا نیز از تو چندین می باید) کان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندین می باید) فقال المخاطب (مرا بری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة * وفي العيون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لا آخر لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت عدوي فهو اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يقرب بالعد ولو قال المقتدو ركائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى على رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقر بها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او قد ادبها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك علي لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه يحلف الطالب ما يقضه منه ويحلف المطلوب ما عليه فبر هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (در دست من از تو كه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل ارضا في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترا جزا زین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية * رجل ادعى على آخر انه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك بامرک فهو اقرار عليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية * في المتن اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا وقال اما خمسمائة منها فلا امرها

فقد اقر بخمس مائة ولو قال اما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط * قال لي ملك
الف فقال الحق والصدق واليقين اوفال حقا او صدقا او يقينا اوفال الحق الحق والصدق والصدق واليقين
اليقين اوحقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا اوفال البر الحق والحق البر الى آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق
او الصدق صدق واليقين يقين وكذا لفظ البر مفردا بان قال البر او بر اوفال مكررا غير منضم الى الحق
او اليقين والصدق بان قال البر البر او بر البر اوفال او كذا لفظ الصلاح مفردا او مفرونا بالحق والصدق
لا يكون اقرارا هكذا في الكافي * ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه مع مائة دينار فقال
الفقيه ابو بكر الاسكاف لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابو الميثرح ان صدقه في الدنيا نير صرح اقراره بالمالين
وان كذبه في الدنيا نير صرح اقراره بالدرهم كذا في الظهيرية * ولو قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك اوفال لا استقرض من احد بعدك
لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيه خان * وفي الاصل اذا قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود لها
او لا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال لم اغصبك سوى هذه المائة
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيئا اوفال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا
اوفال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احد بعدك او لم اغصب احدا
بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك علي الاية درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيه خان *
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفى الاقل
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا اخرانك علي مائة
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقله بشي كذا في المبسوط * ولوان رجلا
قال لتسام اقسام هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا لآخرين بثلثي الدار
حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان علي الف درهم فيما اعلم
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد ربح هذا باطل كله وقال ابو يوسف ربح هو اقرار
صحيح واجمعوا على انه لو قال علمت ان لفلان علي الف درهم اوفال لفلان علي الف درهم وقد
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء * ولو قال له علي الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له علي الف درهم في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان علي الف درهم في كتاب او بكتاب او قال لفلان علي الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط * ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له علي صك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركة بيني وبينه او من بجارة بيني وبينه او من خطه لزمته الالف كذا في خزائن المفتين * ولو قال له علي الف درهم في قضاء فلان وهواض او في قضاء فلان الفقيه او بفتياه او في فقيه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه فقمضي لي عليه لزمه المال وان تصاد فاعلم اني انه لم يحاكمه اليه لم يلزمه شيء وان قال لفلان علي الف درهم في ذكوة او بذكوة لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء * اذا اقر الرجل فقال لفلان علي الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة رح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط * ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكر حق لفلان علي كذا واجله الى كذا ومن قام بذكره هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك في قول ابي حنيفة رح قياسا عندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا العبد امس ان شاء الله تعالى فلا اقرار باطل عند محمد رح والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان علي الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى الله تعالى او ارادة او رضى او احبها او قدره او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكله مبطل للاقرار اذا كان موصولا كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم الا ان يبدولي او الا ان ارى غير ذلك فلا اقرار باطل سواء بدأ له او مات قبل ان يبدوله او رأى غير ذلك ولو قال له علي الف درهم ان يحمل متاعي الى منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا تسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب

واجب وكذلك لو قال لك علي الف درهم ان حملت هذا المئاع الى بيتي فهو استيعاب في المبسوط * ولو قال اشهدوا ان له علي الف درهم ان صلت فهو عليه ان مات او عاش وكذلك علي الف درهم اذا جاء رأس الشهر واذا افطر الناس او الى الفطر او الى الاصبحى كذا في التبر وفي المنتقى من ابني يوسف ر ح اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله علي الف درهم فهذا ولو قال لك علي الف درهم اذا قدم فلان فهذا اجازة اذا كان الطالب بدعي ان له علي الف درهم وانه كفيل لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط * رجل قال لفلان علي الف درهم ان او علي ان يحلف او اذا حلف او مني حلف او حين حلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه ففلان علي ذلك وجحد المقر المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ابتع مني هـ هذا او قال استأجره مني او قال اعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا ادفع الي غلّة عبدي هذا واعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب والعبد له كذا في قاضيهان * ولو قال افتح باب داري هذه او جصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه بغلي هذا واعطني سرج بغلي هذا والجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * لو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذلك بالفارسية فهو اقرارا محيط السرخسي * لو قيل له هل لفلان عليك كذا فاو من برأسه بنعم لا يكون اقرارا كذا في التبر ولو قال لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له واشهد او بشره ان له علي الف درهم كان اقرارا لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا واشهد له عليك بالف درهم او قل له فقال نعم فهذا اقرارا كذا في المحيط * ولو قال لا خرا لا تشهد لفلان علي بالف شاهدة لا يكون اقرارا وكذلك لو قال ما لفلان علي شيء فلا تخبره بان له علي الف او قال لا تقل ان له علي الف لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له علي الف درهم كان اقرارا وذكرنا طقي في اج من الكرخي انه قال لا تخبر كقول لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو ان بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال اكنموها اني طلقها اكنموها طلاقا اياها فهذا بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقها ولو قال اكنموها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة * اذا الرجل جميع ما في بدعي من قليل او كثير من عبد او غيره لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضره

ليأخذ ما في يد المقر فاختلغا في عهد في يديه فقال فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بينة انه كان في يده يوم اقر فحينئذ يقضى للمقر له كذا في المحيط * رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف الي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو له لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يني لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضى خان * واذا اقر الاجير ان ما في يده من قليل او كثير من تجارة او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال انا اجير له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير انى استحس الطعام والكسوة فاجعلاهما للاجير ولو اقر الاجير ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى انдавابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا اقر الاجير ان ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو اقر ان ما في يده من طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسمسم وتمر لم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولولم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاواني وغير ذلك مما عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الراسبق دواب وغلما وهوساكن في البلد قال يقع اقراره على ما في منزله الذي هوساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم وبأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية * رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لا امرأته غير ما عليه من الثياب وثوقي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح او بهبة صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى وامام في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأتي هذا البيت

وما غلق عليه بابه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف مالو كان مكان الاقرار بيعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعتك البيت بحقوة ولو أنلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وإن كان الابن استهلك ذلك وهو ما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل المصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * إذا أقر بحائط لرجل ثم قال صنيت البناء دون الأرض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بارضه وكذلك لو أقر بالأسطوانة المبنية بالآجر فما إذا كانت الأسطوانة من خشب فلم يقله الخشبة دون الأرض فإن كان يستطيع رفعها بغبر ضرر أخذها المقر له وإن كان لا يؤخذ إلا بضر رضمن المقر قيمتها للطالب كذا في المبسوط * ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الأرض كذا في الظهيرية * إذا أقر بنخلة أو شجرة في بستانه أو ارضه دخلت الشجرة والنخلة باصلها من الأرض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الأرض وأشار في موضع آخر إلى أنه يدخل ما بارز ساقها حتى لو نعلت الشجرة ونبتت في موضع قلعتها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يدخل موضع عرونها الكبير التي هي شبه الجذع أما موضع ما ينشعب من العروق التي لا تبقى تلك فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الأرض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الأرض إذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار ظل النخلة وقت الافراق كذا في المحيط * إذا قال الثمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الأرض لفلان فإن له الزرع دون الأرض كذا في الذخيرة * ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بارضه وجميع ما فيه من الأشجار والأزجاجين والبناء ولو قال هذه الأرض لفلان ونخيلها لي أو قال هذه الأرض لفلان الأنخيلها فإن الأرض مع النخيل لفلان وكذلك إذا قال هذه النخيل باصولها لفلان وثمرتها لي فإن النخيل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط * رجل قال هذه الأرض لفلان وفيها زرع كانت الأرض لفلان بزرعها ولو أقام المقر البينة أن الزرع له قبل القضاء أو بعده تقبل بينته ولو كان في الأرض شجرة نخيل فكذلك إلا أنه لو أقام البينة أن الشجرة للي لا تقبل

بينته الا ان يكون مقر الارض له وشجره الي فحينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الواقات الحسامية *
من محمد رح اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه الدار لفلان
يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة * ومن اقر لغيره بختام فله الحلقة والفس ومن اقر بسيف لزمه النصل
والجفن والحمايل ومن اقر بحملة لزم العيدان والكسوة كذا في الكافي * دار في يده قال هذه الدار
لفلان الابنا معلوما او جزءا ثائفا فانه لي فهو علي ما قال ولو قال هذا البيت لي او قال ولكن هذا
لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا خركان كما قال هكذا في محيط السرخسي *
ولو قال هذه الدار لفلان وبناء هالي او قال هذه الارض لفلان ونخلها لي او النخل باصولها لفلان والثمرة
لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر الا بحجة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذه الدار لفلان
الابنا هافانه لي لم يصدق على البناء وعلى هذا الوقال هذا البستان لفلان الانخلة بغير اصولها فانها لي
او قال هذه الحجة لفلان الابنا نهما فانها لي وهذا السيف لفلان الاحلته فانها لي وهذا الخاتم لفلان
الافصه فانه لي او هذه الحلقة لفلان الانصها فانه لي كذا في المبسوط * وان قال ببناء هالي والعروة لفلان
فهو كما قال كذا في الكنز * اذا قال ببناء هذه الدار لي وارضها لفلان او ارضها لفلان وبناء هالي كان
البناء والارض للمقر له وان قال ارضها لي وبناء هالي كان الارض له وبناء هالي لفلان وان قال
ارضها لفلان وبناء هالي لا خركان الارض والبناء للمقر له الاول وان قال ببناء هالي وارضها لفلان
آخر كان كما قال هكذا في المحيط * وفي المنتهى اذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لك وهذه المنطقة
لي وحليتها لك وهذا السيف لي وحليته لك وهذه الحجة لي وبطانتها لك وقال المقر له الكل لي
فالقول ما اقر به المقر بعد ذلك بنظران لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر بئمر المقر بالنزاع والدفع
الى المقر له وان كان في النزاع ضرر واجب المقران يعطيه قيمة ما اقر به فله ذلك وهذا كله قول
ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الذخيرة * اذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال الجارية لفلان
والولد لي فهو كما قال وعلى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجذوزة من الاشجار كذا في المبسوط
في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان في يده صندوق فيه
متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال اردت به
الخربة

الخرفه دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمقرله بما فيها من النسر وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهودن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال صيت نفس الجراب او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى رزق سمن وقال هذا الرزق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تبين هذا الحنطة لفلان فالتبين لفلان ولو قال حنطة هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال ظاهرة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة من محمد راح اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقرله ولم يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع كان في ارض فلان او من زرع حصد من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذلك لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او هذه التمرة من نخل فلان كذا في فتاوى فاضيل خان * واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لسمن او جبن فهذا اقرار كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى فاضيل خان * وكذلك اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط * ولو اقران فلانا زرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له انهاءه وقال المقر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت او فعلته باجر فالقول للمقر كذا في الكافي * ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا مع كذا نحوان يقول دابة مع سرجهاء وكذلك لو قال كذا بكذا نحوان يقول غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنديله فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكذا نحوان يقول غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا وما به كذا نحوان يقول غصبت دابة وعليها سرجهاء وان قال كذا من كذا بان قال غصبت مندلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت اكافا على حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وماء لا اول لزماء نحو ثوب في مندبل وطعام في سفينة وما اشبه ذلك وكذلك تمرا في قوصرة او حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وماء لا اول نحو قوله غصبتك درهما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوبا في عشرة اقواب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف ر ح وهو قول ابي حنيفة ر ح ويلزمه في قول محمد ر ح
 احد عشر ثوبا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك كرايا في عشرة اثواب حرير عند محمد ر ح يلزمه
 الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة
 فيكون اقرار بغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه
 في قول ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الآخرون قال لم احول الطعام من موضعه لم يصدق
 في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر بدابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز * اذا قال لفلان
 علي عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بغير مع او قال عنيت الواو فعليه مشرون درهمان وان قال
 عنيت به علي لزمه عشرة وان قال عنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذلك اذا نوى
 حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط * ولو قال له علي درهم في قبض حنطة لزمه
 الدرهم والقبض باطل ولو قال له علي قبض حنطة في درهم لزمه القبض وبطل الدرهم وكذلك لو قال له
 علي فرق زيت في عشرة سخات لزمه الحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال
 عشرة دراهم في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا ان يقول عنيت المائين
 فلزمه كذا في فتاوى قاضيخان * لو اقر ان عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة
 فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم اسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن
 فيه تغيير فلا يصح مفصلا الا ان يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعدوهما فيثبت
 ما تصادفا وان جمده كان للمقران بحلفه فاذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة دراهم كما اقر به
 كذا في المبسوط * ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط
 السرخسي * لو قال علي درهم مع درهم او معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال
 علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد
 درهم او بعد درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمى احدهما دينار او قبض حنطة كذا في المبسوط *
 وهكذا في فتاوى قاضيخان * واو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم لزمه درهمان
 ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد
 ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلثه وكذلك على العكس كذا في الذخيرة * ولو قال علي درهم وعلي
 درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي درهم بدرهم لزمه درهم كذا

في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال لفلان عليّ درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة بعينها وقال لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم هذه الدراهم يلزمه احد عشر درهماً ولو قال لفلان عليّ كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قياس قول ابي حنيفة رح يلزمه عشرة رجل قال لفلان عليّ درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى فاضيل خان * الاقرار بالكتابة على وجه منها ان يكتب على وجه لا يكون مستتبنا بان كتب على الهواء او على الماء او على الجمد لا يجب به شيء وان اشهد عليه ومعنى قوله اشهدان يقول لجماعة اشهدوا عليّ بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع ان يشهد عليه بذلك هكذا في النخبة * ومنها ان يكتب على وجه يكون مستتبنا وانما على وجه ومنها كتاب الرسالة وهوان يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك عليّ الف درهم من قبل كذا يكون اقرا استحسانا ويحل لمن عاين كتابتنا يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب اشهد على ذلك ولم يشهد هكذا في المحيط * ولو كتب رسالة من فلان الى فلان اما بعد فانك كتبت اليّ اني ضمنت لك من فلان الف درهم لم اضمن لك الثمانا ضمنت لك خمسمائة وعنده رجلان شهدا كتابته ثم محيى كتابته فشهد بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما اشهدا ولا اختبا وكذلك الطلاق والعناق وكل حق ثبت مع الشبهات كذا في المبسوط * ان كتب على وجه الرسالة في تراب او خرقة او نحوهما لم يكن ذلك اقرا ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول اشهدوا عليّ هذا المال كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو كتب فبر مرسوم على القرباس مستتبنا لفلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم ان يشهدوا كذا في محيط السرخسي * ومنها كتاب صك اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم او كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا فلان عليّ ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين ايديهم بيده او املاءه على انسان وان لم يحضروا كتابته ولا املاءه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا عليّ ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام ابو عليّ النسفي رح ان كان المكتوب مصدرا مرسوما فجوان يكتب

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بال مكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولوانه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهد وكذا في فتاوى فاضيل خان * ولوان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا علي بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا لا يكون اقرارا وكذا في خزنة المفتين * رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشده عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قال انختم هذا الصك فقال اشهدوا عليه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه وكذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال للصكاك اكتب لفلان خطا اقرارا بالف درهم علي يكون اقرارا ويحل للصكاك ان يشهد بالمال وكذا لو قال للصكاك اكتب له خط بيع هذه الدار بكذا وكتب الصكاك اولم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لا مرأني طلائها ولو قال للصكاك تافيا اكتب لها طائفا يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهذا للتقاضي كذا في الخلاصة * رجل قرأ على رجل صكاً بالمال وقال له الآخراشده عليك بهذا المال الذي في صك فقال نعم كان ذلك اقرارا حل له ان يشهد عليه كذا في فتاوى فاضيل خان * ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صفائحهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط * لو كتب في صحيفة حسابه ان لفلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقره وصد انحاكم به لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا علي به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان علي كذا وكذا فانه يعد مرسوماً ولا يكون الا شاهد عليه شرط كذا في المحيط * ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من ائمة بلخ قالوا في (بادكار) الباعة ان ما يوجد فيه مكتوباً بخط البائع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجدت في (بادكاري) بخطي وكتبت في (بادكاري) بيدي ان لفلان علي الف درهم كان هذا اقراراً ملزماً بآية كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصراف والبائع والسمسار حجة وان لم يكن معنوا لعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لكان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل صلا فقال

فقال المدعى عليه ما يوجد في تذكرة المدعى بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزنة المفتين *

الباب الثالث في تكرار الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المسئلة على وجوه امان اصناف اقراره الى سبب والسبب واحد او مختلف ولا يضيف الى سبب فان اصناف الى سبب بان قال له عليّ ألف درهم ثمن هذا العبد ثم انوبعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه فلان ألف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه المال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال فلان عليّ ألف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال فلان عليّ ألف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالا في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يصف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد على ذلك لزمه المالا على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا ولكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضور شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا ان اقرارا لا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة * وكان الوافر ولا عند القاضي واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فتر بالمدعى الطالب مائتين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول بقول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهدا واحدا فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة رح وانظر ان عند يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد رح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين او غيرها وعند ابي حنيفة رح ان اشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان اشهد غيرهما يلزمه المالا في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاف وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان

هندابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا بكل حال واماعند ابي حنيفة رح اذا شهد على الاقرار الاول شاهدين ثم شهد على الاقرار الثاني شاهدا واحدا واكثر ففيه قياس واستحسان فالقياس على قوله ان يكون المال مثنى واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح ادب القاضى للصدر الشهيد حسام الدين * وان جاء بشاهدين على اقراره بالف ثم جاء بشاهدين آخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان في موطن او في موطين ونسي الشهود ذلك فهما مالان الان يعام انه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار وكانت الف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لاشي عليه غيرها وكانت المائة دينار في صك وكتب فيه ان لاشي عليه غيرها والوقت واحد اول وقت فيهما فالمال كذا في المحيط * ان شهد شاهدان على الف سود وشاهدان على الف بيض فهما مالان ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف زفرو ويعقوب رح انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر هشام من محمد رح اذا شهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بالف درهم الى شهر وشهد آخر على نفسه بالف درهم الى شهرين فهما مالان لاختلاف الاجلين كذا في المحيط * ولو ان رجلا اقر وقال قتل عبد الفلان وسمى اوله بسم او قال بن فلان او اخوه وسماه اوله بسمه ثم اقر بمثل ذلك مرة اخرى فقال الطالب قتل لي عبيد اربابين واخوين فهذا اقرار بقتل عبد واحد وابن واحد واخ واحد الا ان يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فحينئذ لزمه اثنان قال القاضى الامام ابو الحسن علي بن الحسين السغدري رح يجوز ان يكون هذه المسائل ايضا على الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضى للصدر الشهيد حسام الدين * الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار من اقر بحمل او لحمل وبين سببا صالحا صح الاقرار والا لا اذا اقر بحمل امة او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه واذا اقر لحمل فلانة بالف درهم فهذا على ثلاثة اوجه احدها ان يبين سببا صالحا بان قال اوصى له فلان او مات ابو فوريته فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه بان وضعت لاقل من ستة اشهر منذ مات المورث والموصي وان وضعت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق

شيثا الا ان تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لافل من سنتين حتى حكم بشيوت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولدته ميتا فالمل مردود على ورثة الموصي والمورث ولو ولدت ولدين حييين فالمل بينهما فان كان احدهما ذكرا والاخر اثني فقي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين واثباتها ان يبين سببا مستحيلا بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الافرار باطل ولا يلزمه شيء وثالثها ان يبينهم الافرار فانه لا يصح عند ابي يوسف روح وعند محمد روح يصح كذا في الكافي * واذا اقر الرجل الصبي بغير لقيط او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضنيه الصبي والصبي بحيث لا ينكح ولا يقرض فالمل لازم وعلى هذا الوفاي اودعني هذا الصبي هذا العبد او اعزني او اجرني او اقر بذلك المجنون فافراره باصل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط * وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد روح هذا في الكتاب قال مشائخنا روح ويجب ان لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو اقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو اقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة * ولو اقرانه كفل لهذا الصبي من فلان بالف درهم والصبي لا ينكح ولا يعقل والكفالة باطلة الا ان يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد روح وعلى قول ابي يوسف روح يجوز ان لم يقبل عنه وايه وان خاطبه من وليه التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعلم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل منها صح رجوعه هكذا في المحيط * واقرانه كفل من هذا اللقيط لفلان بمائة درهم والمقبط لا ينكح جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اذا اقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والغارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلع باعها جائز وكذلك الافرار بعيد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والغمى عليه والثائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي * واقرار السكران جائز بالحقوق كسلبها الا بالحدود الخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر تصرفات بنفذه من السكران كما ينفذ من الصاحب

كذافي الكافي * واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاوي * ولو اقر العبد تاجرا ومجسور عليه بدين او عين واراد مولاة اخذته من المتفر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو اقر العبد بدين بعة فاقر العبد انها لغيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان مجسورا ماله فاقراره بها لغيره باطل كذا في المبسوط * اذا اقر العبد المجسور بدين صدره وليان فعنا احدهما لم يكن الآخر مال في منقه واقراره سرقة لا يجب في مثله القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحاوي * واقرار العبد التاجر الاجنبي بدين او ببيعة او غصب او بيع او اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان اقراره لراه بدين عليه او ببيعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر للاجنبي بجناية ليس فيها قصاص واذا اقر بتل مدد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا اقر على نفسه بسبب موجب للحد كالنذف والزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط * ولو اقر بسرقة يجب فيها القطع ولا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحاوي * ولا يجوز اقراره بمهر امرأة ولا بكفالة بنفس ولا بعقل ولا يعق عبده ولا بكفالة ولا بدينه وان اقر بشكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له ان يفرق بينهما كذا في المبسوط * واقرار العبد التاجر بطلاق جائز لان اقرار العبد المجسور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقراره المأذون المولى كذا في المحيط * ولو اقر العبد التاجر انه افترض امرأه باصبعه امة كانت او حرة لم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح ويلزمه ذلك في قول ابي يوسف ر ح ولو اقر بتزويجهما وأنه قد انصهما لم يلزمه مهر لواحده منهما في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح حتى يمتق وقول ابو يوسف ر ح في الحرية كذلك الجواب فاما اذا كانت امة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يمتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الامة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يمتق كذا في المبسوط * ولو اقر باقتراض الامة المشتراة ثم استحققت بلزومه العقر فهو اخذ للحال كذا في محيط السرخسي * ولو اقر انه وطئ صبية بغيره فان ذهب عذرتها فانصاها لم يلزمه شيء حتى يمتق في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح هكذا قل في نسخ ابي سليمان وفي نسخ ابي حفص ر ح قال في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح وكذلك لو اقر انه وطئ امة بشبهة فان ذهب عذرتها وانصاها بغير اذن مولاه في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح وفي قول ابي يوسف ر ح ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لافي الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ ابي سليمان يصدق

يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ ابي حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابي سليمان اشبه بالصواب هكذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له احد هما في التجارة فاقر العبد بدين لزمه في حصة الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره هذا في حصة الذي اذن له وجميع مال هذا العبد من مال فدينه او لغيره واذا قضى الدين كان الباقي بين المولين نصفين الا ان يعلم انه من غير تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر هذا العبد حر بدين فهو بين المولين ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي * واذا اقر المكاتب بدين عليه لحر او لعبد من ثمن بيع او قرض او غصب فله ولازم له فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المكاتب بالحدود جائز وان اقر بمهر من تكاح لم يلزمه الا على قول ابي يوسف رح اذا اقر بالحد خول فانه يلزمه وكذلك لو اقر انه اقتض امرأة باصبعه حرة او امة او صبية فهذا يلزمه في قول ابي يوسف رح وفي قول ابي حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الاقرار بالجناية واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام الكفاية فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابي حنيفة رح وجاز في قول محمد رح واذا قضى عليه بارش جناية بخطاء بعد ما اقره فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لازم بخلاف ما اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط * اذا حجر القاضي على حر ثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عنق او طلاق او نسب او قذف او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر باطل في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال المحجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز عليه كذا في الحاوي * الباب الخامس في الاقرار للمجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمهم

لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحشت الجهالة بان قال علي الف درهم لواحد من الناس او لم يتفاحش بان قال علي الف لاحد هذين هكذا ذكره شمس الائمة رح وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز ان لم يتفاحش جاز وفي مثله يوم بالتذكرة ولا يجبر على البيان لان المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما امكان دواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في النبين * لو قال فلان علي عشرة دراهم او فلان علي

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه فصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يسطلحا فياً خذ العبد من المقر وان لم يسطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يدكرانه يستحلف لكل واحد منهما جملة يمينا واحدة او لكل واحد منهما يمينا على حدة وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يستحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة ويبدأ القاضي بيمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يحلف لاحدهما وبشكل الآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة فاما اذا حلف لهما فقد برئ من دعوى كل واحد منهما فان اراد ان يسطلحا فياً خذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح ثم رجع ابو يوسف رح من هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد الحلف كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي ألف درهم ولفلان علي مائة دينار ولفلان فالألف للاول وللآخرين ان يسطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحضة ولفلان كرشعير فالديناران للاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فللأول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الآن يسطلحا عليه فيكون بينهما نصفين على مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فالنصف للثالث والنصف الباقى بين الاولين على ما وصفتنا كذا في الحاوي * قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان ولفلان فللأول الثلث وللرابع الثلث ويحلف الثاني والثالث الا ان يسطلحا كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي مائة درهم والا لفلان ففي قول ابي يوسف رح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد رح الألف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك على احدنا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين * لو قال علي عشرة او على عدي فلان وليس على عدي دين لزمه احدىاهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه يوما من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط * ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين

غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال فلان عليّ حق كذا في الهداية * اذا قال فلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال فلان عليّ عبدي فلان حق كان هذا اقرارا بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال فلان حق في عبدي كان اقرارا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال فلان حق في عبدي هذا او امّتي هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيهما يقر بطائفة من ايّهما شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه فغصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ماهو مال متقوم نحو الدرهم والدنانير وما شبههما فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المنكر للزيادة مع يمينه وان كذب فيها بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط * واذا بين ما ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته او ولده الصغير او الابن قال غصبت منه كفا من تراب او حبة خنطة او سمس من كذب به وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بخلاف بين المشائخ وان بين ما يقصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامتهم شاخصا يقولون انه لا يصح بانه ويكون مجبرا عليّ ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية * واذا اقران فلان صدقة وديعة ولم يبين ماهي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر البين وكذلك لو اقر بثبوت وديعة وجاء به معيبا واقرانه حدث به هذه هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه فغصب من فلان عبدا صح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا او هو عبد جيد او وسطا وورديّ وصدقه المقر له في ذلك اخذ ذلك وان كذب فيه ما بين وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع البين فيما ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

القيمة قول المقر كذا في الذخيرة * اذا اقر انه غصب شاة او بعير او ثوبا صح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط * ولو اقر انه غصب دارا فالقول قوله انها هي او هذه وانها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة رح وايي يوسف رح الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رح يضمن المقر قيمة تلك الدار مع يمينه كذا في الحاوي * ولو قال غصبت هذه الامة او هذا العبد فانها هما جميعا المقر له فانه يقال للغاصب اقرارا بهما شئت واحلف على الآخر فاذا اقر باحدهما خرج به عن عهدة ذلك الاقرار وقد صدق المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فإخذ المقر لذلك الذي عليه وتبقى دعواه الآخر فيكون قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له احدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغصوب هو الآخر وتبقى دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * لو قال علي فقيز حنطة فهو يقبض البلد وكذلك الاوتار والامناء ولو قال لفلان علي مائة درهم فهو على وزن بلده ان كان سبعة نسبعة ولا يصدق على النقصان الا اذا اوصل بان يقول مائة درهم مثاقيل او مائة وزن خمسة فيكون على ما قال فاذا كان اقراره بالكوفة فالمعارف فيه الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان نقد فيها بعينه غاليا ينصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الى اقله ولو قال له علي درهم صغير او قال دريهم او دُنيبر او قُفيز او درهم كبير فله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط السرخسي * ولو قال وهو ببغداد لفلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا قال وهو ببغداد لفلان علي كرخنطة موصلية فعليه حنطة موصلية لكن بكيل بغداد كذا في المحيط * ولو قال علي درهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له علي دريهمات فعليه ثمانية دراهم كذا في المبسوط * ولو قال له علي دراهم كثيرة او دنانير كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح وعندهما ما ثلثا درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي * انا قال علي ثياب كثيرة او وصايف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنده يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقال

وقالما تئان ولوقال لفلان علي شي من الدراهم او شي من دراهم فعليه ثلثة كذا في خزانة المفتين * روى
 بن سماعه عن ابي يوسف ر ح انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولوقال دراهم
 اضعا فاضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال علي دراهم اضعا فاضاعفة كذا
 في التبيين * ولوقال له علي عشرة دراهم واضعا فها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي *
 ولوقال كذا درهما فهو درهم كذا في الكنز والهداية * وذكر في التيممة والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العددين ثمان كذا في التبيين * وهكذا في فتاوى قاضيهان *
 ولوقال كذا كذا درهم يلزمه احد عشر ولوقال كذا وكذا درهم يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير
 والمكيل والموزون ولوقال كذا كذا مخنوما من حنطة يلزمه احد عشر مخنوما ولوقال علي كذا
 كذا درهم وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولوقال كذا كذا دينار و درهم يلزمه
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ثلث كذا بغير واحد عشر او ثلث
 بالواو ثمانية واحد وعشرون وان ربع تزداد عليها الف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي
 ان تزداد عشرة آلاف ولو سدس تزداد مائة الف ولو سبع تزداد الف الف وعلي هذا كما زاد عليه
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روي عن محمد ر ح انه يلزمه مائة درهم
 كذا في محيط السرخسي * ولوقال لفلان علي مال فالقول قوله في القدر و يقبل قوله في القليل
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولوقال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل
 من مائتي درهم وهذا قول ابي يوسف ومحمد ر ح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكوة بقيمة النصاب هكذا في الكافي * وعن ابي حنيفة ر ح
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الائمة السرخسي
 المصحيح من قول ابي حنيفة ر ح انه يبنى علي حال المقر في الفقر والغنان لان الفقير يستعظم القليل
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيهان * وهذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العتابة * ولوقال اموال عظام فالتقدير ثلثة نصاب من فئ سماء
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولوقال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا
 يلزمه مائتان ولوقال لفلان علي مال كثير ذكر الناطقي انه يلزمه مائتان درهم في قول ابي حنيفة ر ح

الا ان بقرباكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الوف درهم ثلثة آلاف ولو قال الوف كثيرة عشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كثير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة * ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل ألف درهم او عظم الف درهم او قريب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمسائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والوديعة وكذلك هذا في الكيلبي والوزن والنياب كذا في الذخيرة * عن محمد رح اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في الحاوي * ولو قال حنطة كثيرة فعندهما علي خمسة اوسق وقيل علي قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة اقفة وكذلك كل ما بكل ويوزن ولو قال علي اقفة حنطة يلزمه ثلثة اقفة ولو قال اقفة كثيرة عشرة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لفلان علي عشرة دراهم ونيف فالبيان في النيف اليه فان فسره باقل من درهم جاز كذا في التبيين * ولو قال علي بضع وخمسون درهما فالبضع ثلثة فصاعد وليس له ان ينقص من الثلثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي مائة درهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة دينار او مائة وقفيز حنطة فذكر شيئا من المكيل او الموزون كذا في المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من الفضة كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي عشرة دنانير ودانق او قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط * ولو قال له علي مائتا مثقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاوي * ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالقول في بيان المائة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلثة ائواب فالكل من النياب كذا في المبسوط * اذا قال لفلان جزء من داري فاليه البيان وله ان يقر بما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والقطعة وما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعند همام من البيان كذا في المحيط * اذا اقر الرجل بداة في غنسه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر علي ذلك اخذها وان

اي ذلك لم يأخذها الا باقامة البيئة او ينكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اعطاه المقر اي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندرى او رجع المقر عن اقراره وجعده فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم عشرة فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر اصلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة الا انهم يستخلفون على العلم وانواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط *

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال له في طعامي هذا كرحضة فاذا اطعاه لا يبلغ كرافهوله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كراو افيا فهو له كله وان كان از يد من الكرفله منه كر كذا في المحيط *

له من دراهمي ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في الكنز * ولو قال له علي من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة لزمته تسعة صداهي خيفة رح وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي * ولو قال له علي ما بين كر شعير الى كرحضة فعليه في قول ابي خيفة رح كر شعير وكرحضة الا قبض خيفة وعند ابي يوسف ومحمد رح يلزمه الكر ان ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دراهم دنانير فعد ابي خيفة رح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعند ما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي خيفة رح وقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا النصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي خيفة رح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بثزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط بشرع ابي يوسف رح اذا قال الرجل لفلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا خيفة رح قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي خيفة رح درهم وقال ابو يوسف رح يلزم درهمان كذا في المحيط *

الباب السادس في اقرار المريض وافتائه المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين *

حد مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفقهاء انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء
 كان صاحب فراش اولم يكن كذا في المضمرات * واقرار المريض لو ارثه لايحوز الا باجارة بقية
 الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الحال ان مات المريض
 فالاقرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الاقرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الاقرار وبقي
 كذلك حتى مات بان اقرلا خيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات
 المريض فالاقرار جائز هكذا في المحيط * ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب
 قائم وقت الاقرار نحو ان اقرلا خ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر
 لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقرلا جنيبة ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا
 في فتاوى فاضل بن * وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم بصبر وارثا ذلك
 نحو ان اقرلا امرأته ثم ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والى رجلا فاقوله بعد ما مرض
 ثم فسخا الولاء ثم عقدا ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رح الاقرار جائز
 وقال ابو يوسف رح الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رح قياس وما قال ابو يوسف رح استحسان
 كذا في المحيط * ولو ان مريضا اقر لابنه بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقراره
 بالدين جائز وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسئلة بحالها فالاقرار باطل ولو اقر المريض لابنه
 وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقراره له جائز وان متق المكاتب قبل موت الاب
 لم يحوز اقراره له كذا في المبسوط * اقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لامن وفاء وترك
 وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقراره باطل كذا في محيط السرخسي *
 واذا اقر المريض بوديعة لو ارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يحوز كذا في المحيط * واذا
 اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابان احد هما منه والاخر من غيره فان
 على قول ابي يوسف رح الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته
 بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة *
 واذا اقر المريض لابنه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول
 ابي يوسف رح الاول لا يحوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو اقر في مرض
 موته بدين

موته بدين من مهر لا مرأ تدصدق الى تمام مهر مثلها وتحاص غرماء الصحة كذا في خزانه المفتين *
 ولواقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط * رجل اقر لا مرأته بمهر الف درهم
 في مرض ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل
 والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولواقر لوارثه ولا جنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض
 ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاثر في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله
 الآخر وهو قول محمد رح وكذلك لواقر المريض بعبد في يديه انه لا جنبي فقال الاجنبي بل هو
 لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل
 وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا حنبط كذا
 في المبسوط * وهكذا في فتاوى قاضيهان * من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح
 يومين فاقترل بدين فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه
 الفراش واتصل بموته لم يجز كذا في خزانه المفتين * اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له
 وبقيّة الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقيّة الورثة لا بل كان في المرض كان القول
 قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقاما جميعا البينة فبينة المقر له او لئن وان لم يكن
 للمقر له بينة و اراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * قال ابو حنيفة رح
 لا يجوز اقرار المريض لثلاثة قالوا هذا اذا ائخذته الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب واما اذا لم تتخذ
 الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل
 الغلبة لصيرورته في حكم المرضى يقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على
 سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره
 في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد وارثه ولا مكاتب وارثه ولا لعبد قاتله ولا لمكاتبه كذا
 في المبسوط * وان اقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من
 الثالث كذا في الحاوي * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة
 كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة
 اولاد دين الصحة فان فضل شيء بصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بشاهدة التناضي
 نهما سواء كذا في محيط السرخسي * ودين الصحة مقدم على الوديعه التي بقى في المرض هكذا

في خزائنه المقتنين * اشترى شيئا في مرضه واستقرض او استأجر وما بين الشهود قبضه وتزوج
مرأة على الف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض
بدلا عن مال ملكه واستهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه
في المرض ان قضى دين القرض وثمن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر
او الاجرة يشاركون فيه كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقر في مرضه
بالدين لرجلين فانهم يتحصان ولا يبدأ بأحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين
لكما علي الف درهم او قعا على التعانين بان قال لاحدهما ذلك علي خمسمائة ثم سكت يوما
او اقل او اكثر ثم قال للآخر لك علي خمسمائة كذا في المحيط * رجل اقر في صحته انه غصب
من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو صدق
وكذا الواقر في صحته ان لفلان عند الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هذه الف بعينها اصدته
واجعل صاحب الوديعة اولي من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولراقر في المرض بدين
ثم اقر بوديعة فلهما دينان ولا يقدم الوديعة ولو اقر بالوديعة او لاثم بالدين فالقرار بالوديعة اولي
والبضاعة والمضاربة حكمهما او حكم الوديعة سواء كذا في الحاوي * ولو اقر المريض بوديعة
الف درهم ارجل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المريض كذا في خزائنه المقتنين *
ولو مرض وفي يده الف درهم وايس عليه دين في الصحة واقر بدين الف درهم ثم اقر بان الف
الذي في يده وديعة لفلان ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الف اثلاثا ولو قال صاحب الدين
الاول لاحق لي قبل المييت او تدبر انة من ديني كانت الالف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الآخر
نصفين ولا يطل حق الغريم الآخر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * واذا اقر المريض بدين
الف درهم ثم اقر بمضاربة الف درهم لرجل آخر بعينها ثم اقر بوديعة الف درهم بغير مينها لرجل آخر
ثم مات ولم يترك الا الف درهم فان هذه الالف تقسم بينهم بالخصص كذا في المحيط * واذا اقر
المريض ان له على ابيه دين لفلان وفي يده دار لابيه وعلى المريض دين معروف في الصحة فان
دينه الذي في الصحة اولي فان فضل شيء كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت
ابيه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي الف
درهم وجحد لك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة

ثم مات وترك الفاء ورثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الاف من غير ما
الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى عبدا في صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض
في مدة الخيار فجازا وسكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا
في خزائن المفتين * رجل اقر في مرضه بارض في بده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان
من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره
ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره
فهو من الثلث مريض اقر لوارثه ولاجنبي يدين فاقراة باطل تصادق في الشركة وتكاد بافي
قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاد با
في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيهان * واذا كذب الوارث في الشركة
وصدقه الاجنبى قبل يجب ان يكون على الخلاف والاصح انه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط السرخسي *
فان صدقهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركا وانما اقررت بالشركة كاذبا فحينئذ يصح
الاقرار للاجنبي هكذا في المحيط * ولو اقر المريض ان فلان قبله حقا فصدق بهما قال ثم مات المريض
فان ابا حنيفة رح قال بصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك
حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين
المسمى اولى بما ترك كذا في الحاوي * ولو لم يقر بدين واوصى بثلث ماله لرجل فالوصية
المسماة اولى ويقال للورثة اقر والى في الثلثين بما شئتم ويقال للموصى له بالثلث اقر له في الثلث
بما شئت فاي الفريقين اقر بشيخ يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مريض اقر لوارثه
بعبد فقال ليس لي بل فلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع
حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت
ميراثا وللاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيدة ولا يسقط
حصة احد كذا في الكافي * مريض وهب عبده لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه
الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث
الاخر وقرانه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الآخر في ذلك فللثاني ان يأخذ
العبد من الاول فلواخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

يؤخذ من الثاني ويصير مبرأ للورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقى الورثة في الصورة الاولى ان شاءوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني فكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجبي اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عهدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقره للمريض ثم اقره للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقره للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين ان شاءوا ضمنوا الاول وان شاءوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط * اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال بان اقرض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجنبي صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الاقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الاقرار او كان هالكا وقت

وقت الاقرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه واقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقرب بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد او باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحة فلما مرض رب الدين اقرب بالالف في يديه انها وديعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يجمدون ما اقرب المريض فالمرضى مصدق فيما اقر ويكون الالف الوديعة قضا صا بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم وديعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له انا استرد الجياد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو اقر بالف زيوف في يده انها وديعة عنده له والدين جياذ لم يصح اقراره وقسمت هذه الدارهم بين الغرماء ويؤخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها وديعة عنده لمكاتبه او لغريمه او اقر بجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النبهرجة من غريمي او قال من مكاتبتي قضاء لحقي او قال اخذت هذه الدنانير قضاء لحقي او هذه التجارية شراء بحقي ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال اموا الباطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض بقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر ففى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب والغريم او اكثر صرح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم ففى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض حاجى بقدر خمسمائة والمحاباة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فانقض البيع واخذ الجارية وادام عليك وفى الدراهم النبهرجة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ النبهرجة ويرد الجياد وبين ان يترك الزيوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النبهرجة ويرد الجياد ولم يذكر فى الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر الفقيه ابو بكر البلخي رح انه يخبر وهو الاصح فان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه كذا فى المحيط * ان اقر العبد الثا جر بقبض دين كان له على مولا فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولا وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاتراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولا طعام ومكاتبته درهم فاقر باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فلا قرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق فى ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بما له لم يصدق على ذلك كذا فى المبسوط * ولو اقر رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا فى مرض المولى ثم صالحه المولى على ماله واقر بقبض بدل المصلح جاز كذا فى الحاوي * اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج يطلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج انا اضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا فى الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرما الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم يطلقها طلاقا تابنا او رجعا فمضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت بعد انتضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انتضاء العدة لا يصح اقرارها ومتى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر فى هذا الوجه يستوفى اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه منها فيسلم له الاقل من ذلك كذا فى المحيط *

ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت مدتها فاقرب باستيفائه منها وليس عليه دين في اله ولا في المرض كان مصدا كذا في المبسوط * مريض عليه ديون الصحة فصب رجل منه في مرضه فمات العبد في يديه اوابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقرب المريد باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا ببينة ولو كان الغصب في حال صحة المَغصوب منه ثم مر والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من الا باق كان مصدا قابضه لدين وجب له في الصحة وان العبد قد مات من الا باق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والتضاء بالضمان جميعا في حالة الصحة واقر المَغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع قيمته الى فلان لامل له غيرة وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقرب باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقر بشيء في قول ابي يوسف ر ح ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اخذ دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد ر ح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بين ان يدفع الف اخرى او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة وذكروا شائخنا ر ح قوله مع قول ابي يوسف ر ح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد صيا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري الميت في سائر اموال الميت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن من حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر اموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم اخذ المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته والى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دفع المريض الى وارثه درهم ليقضيه غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعتك اليه وكذب به الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض دين له على اجنبى فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري واذا وكله ببيع متاعا

ولادين عليه فباع بقيمة بشهادة الشهود ثم قال في حيوته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه
 اوضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا
 ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا وميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا
 مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على
 المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث
 بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط * رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيف به
 او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيف به بامر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين
 واقر باستيفاء الدين من احد هما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح
 وان كان كفيلا يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل
 على الكفيف والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة
 الخيار في ثلثي الالف ان شاءوا اخذوا من الاصيل وان شاءوا اخذوا من الكفيف والثلث الباقي
 يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به
 من الوارث او تحول له اجنبي منه او كله رجل يبيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر
 فاقرب قبض الثمن من ابنته او اقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الموكل
 والآمر صحيح فهو مصدق وان جحد الآمر فان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل
 وان كان الوارث الوكيل دون الآمر فان اقرانه قبض ودفعه الى الآمر او ملك في يده يصدق فان اقر قبضه
 فقط لا يصدق وان الكفيف احال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت
 الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط براءة الكفيف دون الاصيل فان كان الكفيف هو الوارث
 لا يصح ايضا وان كان الكفيف اجنبي يصح من الثلث فكان للورثة الخيار ان شاءوا اجازوا والحوالة فان انقضوا
 فان اجازوا ان شاءوا اخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاءوا اخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجزوا
 فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غيره الالف فهو صحيح
 في ثلثه وللورثة الخيار ان شاءوا اخذوا المحتمل عليه بالثلث والكفيف بالثلثين وان شاءوا اخذوا كل
 الدين من الوارث ولو ان المريض لم يقر بالا ستيفاء ولم يبرأ الكفيف ولم يحلل ولكن اقر بالف درهم
 او مائة دينار

اومائة دينار او جارية في يده انها وديعة او غصب للكفيل والذي اقر به قائم بعينه ولا يدري ما فعل
 اقراره باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا بالدين وان كان
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من
 الثلث وسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيان * ولولم يقر باستيفاء بدل الكتابة ولكنه
 اقر بالالف في يده اومائة دينار او جارية انها وديعة لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه
 يجوز اقراره بتدوير الثلث كذا في المحيط * رجل اودع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في مرض
 موت الاب وصحته فلما حضره الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الوديعة وثبت على
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعة دينالا بين في ماله ولا يكون هذا اقرار المريض لوارثه واما
 ان يسجد الوديعة او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعة مني اوردتها على صاحبها فحينئذ
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الوديعة مني اوردتها
 فلما طوب باليمين اقرار بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل منه الضمان ولا يؤخذ من
 تركته هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * قال محمد رح رجل له ثلثة بنين وفي يده دار
 فحضره الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها
 منهما ولم ادفع اليهما شيئا من الثمن وصدقا على ما اقر من الشركة ثم مات وللدار شفع والابن الاخران
 ينكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل وانا بطل الاقرار قسمت الدارين البنين اثلا لكل ابن الثلث
 فان حضر الشفع اخذا لثلث الذي في يد الابن المقر له ثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث ما لا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار
 وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري
 لمن كان ولم يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رح هذا الاقرار سواء يأخذ الشفع ثلث الدار وثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد رح يأخذ الشفع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

فعلى قول ابني حنيفة وابني يوسف روح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد روح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقبض ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض فأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين انلا تأكل كل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط * لو اقر مريض بما تة درهم لامرأة طلقها بسوء الها سوي مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وصرتها واربعين درهما لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي * ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلغير المطلقة ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحقها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط * رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة فسألته ان يطلقها فلما فعل ثم اقرها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها ووصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة اخذت جميع الستين بدنيها وان مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له الثلث مشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ثلثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقد مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذه بحقها وما بقي للاخ ولومات بعد انقضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذه بحقها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي فان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري * كاتب عبده على الف فاقترط لولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلثا هذه الاف لولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين اولم يقض بها ومات منها فالاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز

ولاجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي * ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبته
فالاجنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب
قد قضاها المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبى
احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادعى الابن المكاتبه والدين الذي
على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل
كاتب عبده على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبى الفاني صحته ثم مرض المكاتب
فاقرضه المولى الغابعاينة الشهود فسرقت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم
مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري *
مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة فاقرضه مرضه انه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين
في حالة الصحة فاقرضه مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب
مريض اقرضه اجنبى بالف ثم مات وترك الغاو عليه الكتابة فالاجنبي اولى من الكتابة كذا في محيط
السرخسي * ولو اقرضه مرضه للمولى بالف قرض واقرضه اجنبى بمثل ذلك او بدأ بالاجنبى ثم
مات وترك الف درهم بدأ بدين الاجنبى ثم بأخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق
المكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على
الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقرضه بها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عسبة وان كان
المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له ولم يكن فهو للمولى
بالعسوبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة
دينار فاقرضه بها مائة فبطل للمولى ثم اقرضه اجنبى بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة
الدينار التي اقرضه بها مائة فانه يبدأ بدين الاجنبى فيصرف الالف اليه والدنانير تباع فيقضى من
ذلك او لا يدل الكتابة فان فضل شيء كان الفاضل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من
ورقة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه
المولى الفاني صحته ثم مات المكاتب وترك الغاو اولاد احرار من امرأة يقضى للمولى بالالف
من الكتابة ويقضى بعقوله ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من
القرض والمكاتبه لم يلقفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى الف من بدل الكتابة

ويأخذ الفضل من الدين الذي اقربه فان فصل من دينه شئ يصرف اليه اولاده الا حرار كذا
 في التحرير شرح الجامع الكبير المحصري * كاتب على الف وله ابنان حران واقر لاحدهما بدين
 الف والمولى بدين الف ومات من الفين اخذهما المولى وان ترك اقل من الفين بدأ بدين
 الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها انها
 لقطة هندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون
 بها وان كذبه الورثة فان على قول ابي يوسف رح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح
 اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الالف ميراثا بين الورثة وقال محمد رح بانه لا يصح اقرار المريض
 اصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلثة بنين وله على احد هم الف درهم
 فاقر في مرضه بقضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث
 المصدق وغرم ثلث المنكروا ترك الميث الف اخرى واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي
 ثلثان للمصدق والغريم فآخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين
 ولو اقر في مرضه انه باع عبدة بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد
 اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له واخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند
 ابي حنيفة رح وصح في ثلثيه وخبر فان امضى اخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب
 المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق
 من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وهندما لا ينقص البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن
 كذا في الكافي * وان كان في البيع محاباة بان كان قيمة العبد الفين وقد اقر المريض انه باع هذا العبد
 في صحته من ابنه هذا بالف درهم وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة رح هذا والاول
 سواء فاما على قولهما فالمحابة وصبة ولا وصبة للوارث الا باجازه باقى الورثة واذالم توجد الاجازة
 من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادقا على الشراء فيكون له
 الخياران شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الي تمام القيمة في نصيب المكذب
 ردا للوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الفين للمكذب نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف
 ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الالف في نصيبه ونصيب المصدق
 من الالف

من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلثة اثلا و يرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصة المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط * الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث رجل مات وترك الف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي ابي الف درهم ولهذا الف درهم فالالف بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت ثم اقر للثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف وديعة لهذا ولهذا الآخر علي ابي الف درهم دين كان صاحب الوديعة احق بالالف ولو قال لفلان علي ابي الف درهم وهذه الالف وديعة لفلان تحاصفيه كذا في المبسوط * ولو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت وديعة لي وقال الآخر لي علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتها قال ابو حنيفة ربح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد ربح بان الالف كلها لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي ابيه الف دين ودفعها اليه بقضاء ثم اقر بالف اخرى علي ابيه الآخر لم يضمن له شيئا من ذلك عند محمد ربح ولو دفع الناف بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان علي ابي الف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابين والفين فأخذ كل واحد منهما الفانم ادعى رجل علي ابيهما الف درهم وادعى ايضا آخر الف درهم فاقر جميعا لاحدهما واقر احد هما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة يأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي علي الميت الف درهم وقد اقر بها هذا الوارث لي فصدقه الابن واخبر القاضي بما اقربه لغيره فان القاضي يقضي عليه بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه قضي له عليه بالالف التي في يديه كلها ولا يرجع واحد من الاخرين علي اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا صاعا كال اويون والدين مثله كذا في الجاوي * رجل مات وترك مدين قيمة كل واحد منهما الف درهم وترك ابين فاقسما واخذ كل واحد منهما مائة

ثم اقرار جميعا ان اباهما اعتق احد العبدین بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته واقرار الاكبر ان اباها اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فهم حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدین بان اقرارا بحد هما بعينه انه وديعة فلان واقرار الآخر بما في يده انه وديعة لفلان فهذا والاقرار بالعق سواء ولو كانت التركة التي درهم فاقسمها واخذ كل واحد منهما الفان اقرارا بحدهما الرجل بدين خمسمائة على ابيه وقضى القاضي بها عليه ثم اقرارا جميعا ان على ابيهما الرجل آخر الف درهم دين فانه يقضى بها عليهما اثلاثا ولو كان الاول اقرار بالف ودفعها بقضاء قاض ثم اقرارا جميعا بالالف الثانية قضى بالالف كلها ما في يد الجاحد والمقر الاول لا يبصر ضامنا شيئا ولو كانا اقرارا ولا لرجل بدين مائة درهم ثم اقرارا بحدهما الاخر بدين مائة درهم فاما الثاني والاولى عليهما نصفان فان اخذ المتيق عليه مائة من احدى رجوع على اخيه بنصفها ولو بدأ احدى ما فخر لرجل بمائة درهم ثم اقرارا بعد ذلك لاخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم ما في يده والمائة التي هي حق المتيق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان اخذ المائة من احدى ما رجوع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا معا فاما التي اقربها احدى ما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما كذلك في المبسوط * ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى اجنبي على ابيهم ثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر فيها والاولى في الاكبرين والاصغر في الف يأخذ منهم الفان اثلاثا والفا من الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عند ابي يوسف رجوع وعند محمد رجوع يأخذ من الاكبر الفه ومن الاوسط الفه ومن الاصغر ثلث الفه هذا اذ القيم جميعا واما اذ القيم متفرقا فان لقي الاصغر وحده او لا يأخذ منه الف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الف التي في يده وكذلك لو لقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب ان الاوسط والاصغر هل يرجعان على المقر له بشيء فالواجب ان يرجع الاصغر ثلثي الف على المقر له باقيا فاما الاوسط لا يرجع بشيء عند محمد رجوع وعند ابي يوسف رجوع يرجع عليه بسدس الف هذا اذ لقي الاصغر او لا فان لقي الاكبر ولا يأخذ الفه ومن الاوسط بعده يأخذ الفه ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقرا بان اخوه اقراله بالزيادة على الف فان جحد الاصغر اقراره بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر بشيء وكذلك الاوسط عند محمد رجوع وعند ابي يوسف رجوع

يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ
الفه فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ
الفه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك ابنتين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على
رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خمسمائة حال حيوته وصدقه احد الابنتين في ذلك وكذبه
الآخر فان للمكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئا
ولو ادعى الغريم ان الميت قد قبض منه جميع الالف فصدقه احد الابنتين في ذلك وكذبه الابن
الآخر فللمكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشيء وللغريم
ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم
خمسمائة وترك الميت الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم الابن تلك الالف بينهما فللغريم
ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك ابنا
والف درهم فادعى رجل على الميت الف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء او بغير قضاء ثم ادعى
رجل آخر على الميت دين الف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم
الاول لم يلتفت اليه انكاره ويقسمان الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث
فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي * الباب الثامن في اختلاف الواقع بين
المقر والمقر له رجل قال لا اقر اخذت منك الفادوية والفا غصبا فصاعت الوديعه وهذه الالف غصب
وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعه كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم
المقر الف اخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او عتني
الف وغصبت منك الف فهلكت الوديعه وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول
قول المقر يأخذ المقر له الالف ولا يضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا اقر اخذت
منك الف درهم وديعه فهلكت وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصبا ضمن المقر له انه اقر بسبب
الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة منه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله
مع يمينه ووجوب الضمان على المقر باقراره الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف
درهم وديعه فهلكت وقال صاحب المال بل اخذته غصبا لم يضمن المقر له ما اقر بسبب الضمان
بل اقر بالايعاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الا ان ينكل المقر من اليمين فتح يلزمه المال كذا في الكافي * لو اسأنا جردا بئين احد لهما الى الحيرة والاخرى الى القادسية وهي ابعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فنفتت احد لهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لابل نفقت التي استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * لو قال اقرضتك الف درهم ثم اخذتها منك يجب علي المقر دفعها اليه كذا في التبيين * واذا اقر الرجل انه اقتضى من رجل الف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان اخذت مني هذا المال ولم يكن لك علي شي وردة علي فانه يجبر على ان يرد المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي شي وكذلك لو اقر انه قبض من فلان الف درهم طالت ودبعته عدة اوهية وجهاله فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه ان يرد كذا في المبسوط * ولو قال قبضت منك الف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك او قال وهبتها لفلان فامرني بقبضها فقبضتها له ودفعتها اليه فالمقرض من كذا في المحيط * ولو قال اسكنت بيتي فلانا هذا ثم اخرجته منه ودفعه اليي وادعى الساكن البيت انه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي اعرتها فلان ثم قبضتها منه او هذا الثوب لي اعرته فلان ثم قبضته منه واذا اقر الرجل ان فلانا الخياط خاط قميصه هذا بنصف درهم وقبض منه القميص وقال الخياط هو قميصي اعرته فالقول فيه كالقول في الاول وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط * ولو لم يقل في مسئلة الخياط وغيرها وقبضه منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الثوب معروفا انه للمقر والدابة او الدار فقال اعرته فلانا وقبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط * ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذتها لم يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي * قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه اليي فلان فادعاه فهو للمقر له ولا ولا يضمن للباني شيئا عند ابي حنيفة رح وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان هولا خرو رجل قال آخرا اخذت منك هذا الثوب عارية وقال آخرا اخذت مني بيعا فالقول قول الآخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة * ولو قال

ولو قال لا اخراخذت منك هذه الدراهم ودبعة وقال الآخر اخذتها مني قرضا فالقول قول المقر
 كذا في خزانة المفتين * ولو قال اقرضتني الف درهم وقال الآخر غصبتني فالقرض من لها غير انها
 ان كانت قائمة بعينها فالمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي * اذا قال الرجل لغيره امرتني هذه
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما عرتك ولتكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها
 فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالقول قوله فهو ضامن وكذلك اذا قال دعتها لي عارية
 او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال احدتها عارية منك ووجد الآخر فهو ضامن
 كذا في المحيط * رجل قال لا خرق غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له
 قد امرت بك به فالقول قول المصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها القول قول الغاصب
 كذا في الخلاصة * قال لغيره هذه الالف ودبعة لك عندي وقال المقر له ليست بودبعة ولي عليك
 الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والودبعة واراد المقر له ان يأخذ الودبعة قضاء عن
 الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالودبعة اولا بطل بالرد ولو قال المقر له
 ليست بودبعة ولكني اقرضتكها بعينها وجحد المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف
 بعينها الا ان يصدقه المقر في القرض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى
 قاضيهان * ولو اقر بالف قرض او غصب وادعى ثمن او قال ثمن صداد ادعى ثمن امدلزمه
 كذا في الكافي * اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه قط الف
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن
 متاع وسكت ثم ادعى الالف انها قرض لا يصدق كذا في المحيط * واذا اقر الرجل لفلان علي الف
 درهم من ثمن متاع باعنيه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام نصل
 صدقة المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقة المقر له
 في الجهة او كذبه فاذا نصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من قرض فانه
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصولا من اقراره كان
 ابو يوسف رح يقول اولابانه لا يصدق كمالو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق بصل
 او نصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

العبد وكان العبد في يدي المقران صدقة المقر له فيما اقرت له الف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبيدي
وانما بعتك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعتك عبدا
غيره وقبضته ولي عليك الف درهم ثمنه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط * ولو قال لفلان
علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلمه له واخذة بالمال
وان قال العبد عبدك لم ابعه وانما بعتك غيره فالmaal لازم له كذا في المبسوط * وان قال العبد عبيدي
ما بعتك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبيدي ما بعته منك انما بعتك
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة رح قال بخلف وكل واحد منهما
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا
تعا لفا بطل المال كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثالث ان صدقة المقر له وامكنه تسليمه
لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة * ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالقول قواه
بالاجماع كذا في الكافي * لو اقرانه باع عبده هذا من فلان وادعى انه لم يقبض اثنان وحبسه كان له
ذلك وكان القول قوله اذا انكر المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر
او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في
قول ابي حنيفة رح وكذا لو قال الف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضيان * وان صدقة الطالب
في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قوائمه جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم حرام
او ربوا فهي لازمة له ولو قال لفلان علي الف درهم زور او باطل ان صدقة المقر له فلا شيء عليه وان
كذب لزمه كذا في التبيين * ولو قال له علي الف من ثمن متاع او قال اقرضتني الف درهم ثم
قال هي زبوف او نهرجة او ستوفة او رصاص او قال الا انها زبوف او قال لفلان علي الف درهم
زبوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا دلزمه الجيا عند ابي حنيفة رح وصل ام فصل وقالان
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل
يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي * واذا اقر بالمال غصبا او ودعة
وقال هي نهرجة او زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب او ودعة الا انها ستوفة او
رصاص فان قال موصولا صدق وان قال مفصلا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان
علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضتني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت

الف درهم ثم قال الا انه ينقض كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل لضرورة انقطاع
فهو وصل كذا في الكافي * وبه يقتضى كذا في الذخيرة * رجل قال قد قبضت من فلان الغائم قال هي
زيوف يقبل قوله ولو قال هي سنوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا نقل وارثه هي زيوف
لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي زيوف لا يصدق
كذا في المحبط * وكذلك كذا في الوديعة كذا في الظهيرية * اقر بقبض خمسة مائة على الشركة وقال هي
زيوف صدق وصل ام فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء انبع المطلوب بالجهة اذ قال مفصولا هي رصاص
لم يصدق وللشريك نصفها جبا اذا لو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي *
وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجبا كذا في المحبط *
ولو قال له علي كرحنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال هوردي قال قول قوله في ذلك وصل ام فصل
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات علي هذا وكذلك لو اقر بكرحنطة فصب او وديعة ثم قال
هوردي قال قول قوله وكذلك لو اقر ببطعام فدا صابه الماء وصفن فقال هذا الذي غصبته او اود منه
فانقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد اثم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فانقول قوله
في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي
من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح
يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وما في البيع ففي قول ابي يوسف رح الاول لا يصدق
وفي قول محمد رح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس
الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوي * اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى
انه زايوف ان كان اقر بقبض الجبا او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم
او بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوفا وان كان اقر بقبض الدراهم فقله مقبول في دعوى
الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل
لزمه الدين حالا ويستخلف المقر له في الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل
فضة ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم
او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل ام فصل ولو قال
من قرض او ثمن بيع ان كان ماسمي نقد البلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد

فصل لا يصدق عند هم جميعا وان وصل ذكرانه بصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا
ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم
ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرحظة
نيضها وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قيا سا واستحسانا
ل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لفلان مندي
ف درهم اعلي الف درهم قرضا ثم قال لم يقبضها ضمنها كذا في الخلاصة * لو قال اعطيتني
رضتي الفا واسلفتي الفا ثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا صدق قيا سا واستحسانا
ذلك موصولا لا يصدق استحسانا ولو قال فقد تني الفا وقال دفعت الي الفا وقال لم اقبضها
ن في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيان *
افرضتني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك موصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه
يا فالقول له وبذلك اذا قال اعطيتني او اسلفتي لكن لم تدفع الي وصل كلامه ولو قال
الي الفا وقد تني الفا فلم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رح
وله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك الفا واخذت منك الفا لكن لم تدمني حتى اذهب بها
في وهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لفلان علي مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك
من خمسة اوسنة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان
بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك موصولا وكان وزن دراهم
سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان
مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط * وان كان
يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى
من المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود
فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض
اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عددا ثم قال هي تنقص
بصدق ولو قال له علي مائة درهم اسهدية عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم
وزن

وزن سبعة من الاسهدية كذا في المبسوط * الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان
لواقرانه اخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر فالقول للمقر
ولو كان مستأجرا ومستعيرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او هي لفلان آخر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم
المقر مثلها للذي اقرانه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرحضة او من نخيل فلان كرترا او من زرع فلان كرحضة كل
ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال قبضت من ارض
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فنزلتها ومعى احوال من زطي فانه يقضى بالزطي
لصاحب الارض الا ان يقيم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة
كذا في المحيط * وان اقرانه اخذ سرجا كان على دابة فلان اولجا ما وحبلا وادعى ذلك رب
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنة كانت على دابته او طعاما كان في جوارق فلان
قضى له به وكذلك لو اقرانه اخذ بطانة جبهته او سترابه ولو اقرانه اخذ ثوبا من حمام فلا ضمان عليه وكذلك
المسجد الجامع والخان والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرانه
اخذ ثوبا من طريق فلان او فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير دون
الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة رح وان ادعاه
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في الحاوي * ولو قال اخذت
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان اقام
البينة ان الدار كانت في يده باجارة برئ من الضمان كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اقرانه
احترق ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي
فالقول قول صاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه اتى ارض فلان واحترق
فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه رب الارض وجحد المشهود عليه الفعل
لواقرانه بالفعل وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذا لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزله او حانوته
او ههنا من قارورة او سمنا من زفه فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان فاجدها
فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتاويله مندي اذا اقر بالركوب والنقل كذا في المحيط *

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع اذا اقر الرجل ان لفلان عليّ درهم عليّ اني بالخيار ثلثة ايام او اقل او اكثر فان المال يلزمه والخيار باطل صدقة الطالب في الخيار او كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للمقر له لم يذكر محمدرح هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي ان لا يثبت له الخيار كذا في المحيط * رجل اقر لرجل بدين من قرض او غصب او ودیعة او عارية فائمة او مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلثة ايام فلا قرار جائز والخيار باطل صدقة صاحبه او كذبه وان اقر بدين من ثمن بيع على انه بالخيار ثلثة ايام فان هناك يثبت الخيار اذا صدقة صاحبه وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر له اذا لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فارد هو ان يقيم بينه على الخيار لم يذكر محمدرح هذا الفصل في الاصل قالوا ويجب ان لا تسمع بينته كذا في المحيط * واذا اقر بالدين من كفالة على اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقة المقر له فهو كما قال والخيار له الى آخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار يلزمه المال ولم يصدق على شرط الخيار كذا في غيبة البيان شرح الهداية * استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمدرح وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات في الذمة حال او مؤجلا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الادينار او قال الاكر حنطة او الا عشرة افلس كان الاستثناء جائزا ويطر ح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات حال او مؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤجلا لا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الاثواب او قال الاحيانا وما شبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في المحيط * ولو قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان عليّ مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الاخير كذا في المبسوط * وفي المنتقى قال ابو يوسف رح اذا اقر بشي بعينه واستثنى غيره من صنفه او من غير صنفه فلا استثناء باطل كذا في المحيط * وان اقر بالمدين واستثنى شيئا ولم يبين ان المستثنى من ابي المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لفلان عليّ الف

درهم ومائة دينار الادرهما ففي الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقرله رجلين فالاستثناء يصرف الى المال الثاني وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان علي الف درهم ولفلان آخره علي مائة دينار الادرهما وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح هكذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي الف درهم الامائة وخمسون ذكر في رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا هو الاصح هكذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم ومائة دينار الامائة درهم وعشرة دانبر فانما عليه تسعمائة درهم وتسعون دينار كذا في المحيط * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك علي الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة قال ابو يوسف ر ح عليه جميع الالف ولو قال علي خمسمائة وخمسمائة الا خمسمائة فالاستثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام عن محمد ر ح في رجل قال لغيره لك علي الف درهم وضح الامائة درهم نهر حقة ان في قياس قول ابي يوسف ر ح ينظر كم يستوي النهر حقة بالدانبر فان كان يستوي كل مائة منها لربع دانبر ينظر كم يستوي الاربعة الدانبر بالوضم فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا وقال محمد ر ح فاما في قول ابي يلزمه الالف الوضح كلها ولو قال له علي الف درهم غلة الامائة وضح فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط * لو قال لفلان علي الف درهم الامائة درهم وعشرة دانبر الا فراطا فالمستثنى مائة وعشرة دانبر غير فراطا فيطر ح ذلك من الدانبر هكذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي الف درهم ومائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان علي كرحنطة وكرشعير الا كرحنطة وقشعير فاستثناء قشعير الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد ر ح وفي قول ابي حنيفة ر ح يلزمه الكران ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي عشرة بافلان الادرهما فهذا عند ابي حنيفة ر ح علي وجهين ان كان المندى به هو المقرله صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقرله لم يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم استغفر الله الامائة درهم فالاستثناء باطل كذا في الحاوي * وكذلك اذا ذكرين المستثنى والمستثنى منه تهلايلا وتكبيرا وتسميحا كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل

ولو قال لفلان عليّ ألف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال
 الا عشرة دراهم وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال عليّ ألف درهم الادرهما قضيته اياه كان الاستثناء
 صحيحا كذا في المحيط * ولو قال له عليّ درهم غير دانق من ثمن بقل قد قضيته اياه ففي رواية ابي حفص عليه
 درهم الادانق وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عليّ درهم غير دانق بالنصب يلزمه
 خمسة دانق ولو قال غير دانق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له عليّ عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية
 ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان عليّ عشرة الادرهمين يلزمه ثمانية
 دراهم ولو قال الادرهمان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزنة المفتين * ولو قال عليّ مائة درهم الا قليلا
 فعليه احدى وخمسون وكذلك لو قال الاشيثا وعن ابي يوسف ر ح اذا قال لفلان عليّ عشرة دراهم
 الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشيثا كذا في الظهيرية * ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم نهي لفلان
 الالف درهم فانها الي ان كان فيه ألف درهم وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للدق رقت الزيادة او كثرت
 وان كان فيه ألف درهم لا غير او كان فيه اقل من الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزنة المفتين * في المنقضي
 لو قال لفلان عليّ دينار الا مائة درهم فلا استثناء باطل ولو قال له عليّ درهم الارطل زيت او قربة ماء
 اجزته فيعطى هذا درهما الا قيمة رطل زيت او قربة ماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال له عليّ عشرة
 ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له عليّ عشرة ارطال سمن الادرهما
 او عليّ كرحضة الا خمسة ارطال من زيت كذا في المحيط * رجل قال لفلان عليّ عشرة دراهم جباد
 الا خمسة زيوفا قال ابو يوسف ر ح يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زيوفا قال
 ابو يوسف ر ح وفي قياس قول ابي حنيفة ر ح يجب على المقر خمسة جباد ويصير المستثنى من العشرة
 خمسة جباد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان عليّ عشرة دراهم الا خمسة ستوقه يلزمه عشرة جباد بطرح
 منها قيمة خمسة ستوقه في قولهم ولو قال لفلان عليّ عشرة الا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما بقي
 بعد الاستثناء يكون من الستوقه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال له عليّ عشرة دراهم الا غير خمسة
 الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال له عليّ عشرة دراهم
 الا غير اربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له عليّ عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
 واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية * فان استثنى بعد الاستثناء فلا استثناء الاول نفي
 والثاني

والثاني ايجاب مثل قوله لفلان علي عشرة الآتسة الاثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الآتلة
الادرها يلزمه ثمانية ولو قال عشرة الاسبعة الا خمسة الاثثة الادرها فانك تجعل المستثنى الاخير
وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلثة يبقى درهما ثم تستثنيهما مما يليهما وهو خمسة يبقى ثلثة ثم
تستثنى الثلثة مما يليها وهو سبعة يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره
وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ ما اقر به بيمينك والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني بيمينك
وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك استقطه مما في بيمينك فما بقي فهو المثر به
وقال بعضهم اذا اتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا
قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا دون الثاني كما اذا
قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلثة واجه احداهما يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الاول لاستغراقه
ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان الكلام انما يتم
بآخره قالوا وهذا انيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى اول الكلام وهذا
ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثناءين عطف اما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلثة او عشرة الا
خمس وثلثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الادرها فان كان العددين جميعا لوجعا مستغرقا
بان قال عشرة الاسبعة وثلثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعتها فيقتضى الاستغراق مكانه
قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلثة لان الواو صح استثناء فان قال له علي درهم ودرهم
و درهم الادرها ودرهما ودرهما يلزمه ثلثة وكذا اذا قال ثلثة الادرها ودرهما ودرهما وكذا اذا
قال ثلثة الادرها ودرهمين يلزمه ثلثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة اوسه يلزمه اربعة ولو قال له
علي درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرر الف مرة بغير الواو وكذا في السراج الوهاج *
ولو قال لفلان علي خبر درهم يلزمه درهما كانه قال درهم وخبره مثله ولو قال لفلان علي خبر ارف
درهم يلزمه العان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الانصب منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان
قال لفلان تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست اجيز وله بعد ذلك
فيها ويقال للمقر له بالدار اقرصا حب النصب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد
الذي في يدي وديعة لفلان الانضغه فانه لفلان كان كما قال وكذلك لو قال هذا العبد لفلان
الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله

ولا يصدق وكانا جميعا لفلان ولوقال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم
للتاني قيمته ولوقال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الانصف الاول فانه لفلان والانصف الآخر
فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم
والعرض كذا في المبسوط * اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولوقال له علي درهم
ايض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والرديء الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس واختلف وان كان المقر له واحدا
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحد لزمه اكثر المالين وافضلهما
كذا في الظهيرة * ولوقال لفلان علي مخنوم من دقيق رديء لابل من حوارى فهو حوارى
وفي شرح الشافى من الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى
لا بل خشك لزمه الحوارى ولوقال كرحنطة لابل كدقيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولوقال
له علي رطل من بنفسج لابل من خيرى لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن الغنم
لا بل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولوقال لفلان علي الف درهم لابل لفلان
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكاتب للاول او عبدا مؤدنا مديونا وان لم يكن العبد مديونا
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولوقال لفلان علي الف درهم ثمن جارية
باعنيها لا بل باعنيها فلان الف درهم فعليه لكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها للاول
فيكون عليه الف واحد للاول استحسانا كذا في الحواويج * ولوقال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان
يقضى للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لآخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في
محيط السرخسي * ولوقال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول والثاني قيمته سواء
دفعه الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعة والغارية وهو قول محمد بن حنبل فاما عند ابى يوسف رح
في الوديعة والغارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للتاني شيئا وان دفع بغير قضاء
فهو ضامن للتاني كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابى يوسف رح اذا قال هذه الف اودعنيها
فلان لا بل فلان والاول غائب فاخذها الثاني ثم حضر الاول فان اخذ منها لابل المقر لم يرجع المقر بها
علي المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجعت المدفوع اليه بمنزلها على المقر كذا في المحيط * رجل
في يده الف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فبهي للاول كذا في محيط السرخسي * ولوقال هذه

الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي الاول وليس للآخر شيء وكذلك لو قال
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها الاول وان قال ابتداء انها
لفلان و فلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار * ابن سماعه عن محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع اليّ خمس مائة فاشتريت بها هذا العبد وقال المقر له بل
دفعت اليك هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال
وبوزن وغير ذلك كذا في المحيط * ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة
لا بل فلانا ثم لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين *
ولو قال غصبت فلانا ألف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرخطة لا بل فلانا فانه يغرم للرابع ما اقر به
للتالث كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجلا له على رجل عشرة دراهم وبض وعشرة دراهم
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما سود لا بل ايض او على العكس فقال المديون
قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم ايض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دينار فقال رب
الدين اقتضيت منك دينار لا بل درهمهما وقال المديون لا بل اقتضيت درهمهما ودينار لزمه اقتضاءهما
كذا في المحيط * ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايهما شاء الذي قضا
كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد
منهما كفيلا من صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفا من رجل واحد
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط *
ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت اليّ منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل
ارسلت اليّ بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت
منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستخلف كل واحد منهما
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك
وثوباعتك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير او لا يلزمه الا المائة اما مع الواو لزمه المعطوف مع الما فلو قيل لا يلزمه الا مائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي ألف درهم فقاصصت به ما لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بالف كانت لك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه يده من رجل آخر واقرار ماله علي آخر لغيره اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان اقر الدافع انها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الي ايها شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا وما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردها الى الدافع برئ مالكها وغير مالك كذا في محيط السرخسي * رجل في يده الف درهم قال هذه الالف لفلان وهو كان دفعها الي فلان فان اقر الدافع ان الالف لفلان وهو كان مأمورا من جهته بالدفع الى المقر فان الالف تكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى الالف لنفسه دفع الى الاول دون الثاني وهل يضمن للثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول فحلف واما اذا نكل فلا يضمن للثاني شيئا واما اذا دفع بقضاء علي قول ابي يوسف رح لا يضمن وعلى قول محمد رح يضمن كذا في المحيط * رجل في يده امة فقال هي لفلان استود منها ثم قال بل لفلان اود منها وهي له قضي بها الاول كذا في محيط السرخسي * في نوادر من سماعة عن محمد رح رجل في يده الف درهم ثم قال هذه الالف لفلان هذا اود عنها فلان آخر فقال المقر له هي لي فصبتها مني قال فاني اذفعها الى المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن المقر لها اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له بشيء كذا في المحيط * ولو قال هذه الالف لفلان اقرضتها فلان آخر وادعها كلاما فهي للاول والمقرض عليه الف درهم كذا في الخلاصة * اذا كان في يده عهد فقال

عبد فقال هو لفلان باعني فلان آخر فادعني كل واحد منهما ما اقر به فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذ اخلى انه لم يأذن للآخر في بيعه ويقضى بالثمن البائع عليه كذا في المبسوط * في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد ربح في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت انا دفعته اليك فاشتره وبع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الاول فالمال للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان و فلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عندة فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط * لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعها فهي للاول الا ان يقول ليست لي والدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي * لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف ربح يردّها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاها للدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة ربح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى فاضيل خان * اذا اقران هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعني ابو الصبي انه ابنه وادعني المغصوب منه انه عبده قصي به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط * خياط في يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له اول مرة وكذلك كل حامل كما اصباح والقصار والصائع ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة ربح كذا في فتاوى فاضيل خان * لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعيا فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في الحاوي * ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعثت الي مع فلان فهو للمعبر ولو قال فلان اتى بهذا الثوب هاربة من فلان وادعيا فهو للرسول كذا في محيط السرخسي * في الاصل

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز و يكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر و ذكر في الاقضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر بسبب الدين باذنه وتوكيل منه وما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط * واذا اقر ان الدين الذي له على فلان لفلان وكان المقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انما عنيت الدراهم خاصة وادماهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن المقر له ان يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نصفها لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ان نته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكلي والوزني كذا في الحاوي * ولو اقر ان الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له حنطة ودائع فقال عنيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما استودعني المقر شيء وقال المقر له استودعها اباة بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر له او قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصومته في ذلك واستحلفه المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في اسناد الاقرا الى حال بنا في صحته وثبوت حكمه رجل اقرانه كان اقروا هو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت به الي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بهاني حالة نومي وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له وان اذهب العقل من برسام اولم فان كان يعرف انه كان اصا به لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصا به كان ضامنا للمال كذا في المبسوط * لو قال تزوجتك واناصبه :

وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك وانا مجوسي وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم فالقول قول المرأة هكذا في المحيط * واذا اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق او قبله فهو سواء والنكاح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم اقرت انها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وانت صبي اوفى المنام او قالت تزوجتك وانا مغلوقة على عقلي وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا في الحاروي * اقرار احدهما ان النكاح كان في مدة الغياب في نكاح الغياب وبغير شهود او تزوجها وتحت اربع نسوة او اختها في نكاحه اوفى عدته لا يقبل قول من يدعي هذه الاماوع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره كذا في فتاوى قاضيان * ولو اقرانه كاتبه وهو صبي فقال المكاتب بل كاتبتي وانت رجل فالقول قول المولى كذا في المبسوط * ولو قال اخذت منك وانا صبي او اذهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الرجل الحر اني اقرت لفلان بالف درهم علي وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحرابي اذا اسلم واقرانه كان اقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم علينا في دار الحرب فاقررت له بكذا كان المال لازما وكذلك اذا قال اقررت له بالف وانا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط * لو قال الحر والعبد اقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الحرابي المستامن في دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال ادأنتي في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك مستامن مثله او لذمي وكذلك لو اقر بشيء بعينه في يديه انه له واقرار المستامن بالنكاح والطلاق والعتاق والود والجراحات وحذف الاجارة والكفالة وما شبه ذلك جائز كذا في المبسوط * ولو ان رجلا اعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح التول قول العبد والمولى ضامن وكذلك اذا اسلم الحرابي او صار ذميا فقال رجل مسلم قطعت يدك وانت حرابي في دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حرابي في دار الحرب وقال الحرابي فعلت ما فعلت بعدما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام فالقول قول الحرابي فانهما

والمسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحرابي فقال لرجل مسلم قطعت يدك اخذت مالك وانا حرابي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت فالقول قول المسلم والحرابي ضامن على قوليهما واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر وبؤمر المقر بردة عليه واجمعوا على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطيبك قبل العتق وقالت لا بل بعد ما اعتقني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعبدة بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة كل شهر وانت عبدي وقال العبد لا بل اخذت بعد العتق ان يقول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال العبد لرجل قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لا بل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط * ولو اعتق امته ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لا بل بعد رده عليها وهو حر ولو لم يقل اخذته منك لا بردة ولو قال اعتقتك بعدما ولدته وقالت لا بل قبله فالقول لمن الولد في بده وكذلك هذا في الكتابة وقال ابو يوسف ر ح في الامالي ولو كان الولد في ايديهما جميعا فالقول قولها ولو كان لهما بينة فالبينة بينهما واما في التدبير فالقول قول المولى كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجلا اعتق عبدا فقرر رجل انه اخذ منه الفاء وهو عبد وقال العبد اخذتها مني بعد العتق فالقول قول العبد وكذلك لو كانت له ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم اقر زجل انه غصب منه ما فدهم وهو عبد مولاة الاول وقال مولاة الآخر بل غصبته وهو عبدي فالمال للآخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي * ولو اقرانه فقأ عين فلان عمدان ذهبت عين الفاقم بعد ذلك وقال المفقوة عينه فقأت عيني وعينك ذاهب فالقول قول المفقوة عينه كذا في المبسوط * ولو قال قتلته وله خطاء وانا عبد وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * وان اقر احد المتقاضين ان علي صاحب دينا قبل الشركة فلان وانكر صاحبه وادعى الطالب ان هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو اقران ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه وادامات احد هما وتفرق اقر احد هما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي * ولو اقر مسلم لذي بحمرا وخنزير في بده جازا قراره وكذلك لو اقر لذي مسلم بعينها وان اقر له بخمرا وخنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر به لذي

يعني بخمر او خنزير مستهلك لزمته قيمتها واذا اسلم الذمي فاجر ذمي انه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد بن ح لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميا اقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها وانا حرابي او قال استهلكتها وانت حرابي وقد علم كونه حربيا من قبل فهو على الخلاف الذي بيناه

هكذا في المبسوط * الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه ولغيره لو ان رجلا في يديه مبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف وح وقال محمد بن ح القول قول المقر في بيان مقدار ما اقربه واتفقا انه لو قال فلان شريكي في هذا العبد او هذا العبد مشترك بيني وبين فلان او هولي وله كان بينهما نصفان وان وصل الكلام فقال هو شريكي فيه بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان الى الثلثان ولفلان الثلث واذا اقران لفلان وفلان معه شركاء في هذا فهو بينهم اثلاثا في قول ابي يوسف وح وعند محمد بن ح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط *

ابن سماعه من محمد بن ح في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبيدي على ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كلام يدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه الف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب الف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي على ان له فيه الف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البرذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط *

اقر احد الشريكين في الدار ببيت بعينه لاخر لم يصح الاقرار بالحال ويقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حقهما بضرب المقر بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد بن ح بضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للبقر وعند محمد بن ح يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة واربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا لو اوصى احد الشريكين في الدار ببيت بعينه لاخر ثم مات كذا في محيط السرخسي * واذا كان

حمام بين رجلين فافرأدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك للمقرله ان بضمن المقر
نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط * ولو ان سيفا
بين رجلين حليته فضة افرأدهما ان حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقرله نصف
قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف
قيمة الجذع للمقرله وكذلك لو اقر بأجر من حائط بينهما او بعود من قبة او بلوح من باب
كذا في الحاوي * ولو كان مدل زطي بين رجلين فافرأدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه
من ذلك المقرله كذا في المبسوط * وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي * دار بين رجلين
فقال احدهما مشر جميع الدار من نصيبي فلان فهو جائز فجعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة
وقد اقر فلان من نصيبه بعشر جميع الدار وذلك سهم مما في يد المقر فيكون المقر له سهم والمقر
اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له والباقي بيننا وجدد شريكه فنصيبه بقسم بينه وبين
المقر له على خمسة له ثلثه والمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت دار بين رجلين
فاقرأدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه واقر شريكه ببيت آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم
بينهما نصفين وإيهما وقع البيت الذي اقر به في نصيبه سلمه الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم
ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط *
دار بين رجلين افرأدهما انها بينهما وبين فلان اثلاثا واقر الآخر انها بينهما وبين هذا المقر له
وبين آخر ارباعا فان سمي الذي اقر له متفقا عليه والذي اقر له احدهما محجور والذي اقر لهما
مقر او شريكه مكذبا فنقول على قول ابي يوسف رح يأتي المتفق عليه الى المقر فيأخذ منه ربع ما في
يده وبضمة الى ما في يد المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين
واما على قول محمد رح المتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال ابو يوسف رح
كذا في التحريم شرح الجامع الكبير * ولو ان طريقا لقوم عليها باب منصوب اقر واحد منهم بطريق
فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقرله ان يسرفه حتى يقتسموها فان وقع
موضع الطريق في قسمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان المقر له ان يقاسم المقر
بحصة ذلك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي * نهر بين ثلثة افرأدهم بعشر النهر لآخر فهذا على
وجهين ان اقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا اثلاثا فالثلث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع

للمقر له واحد وان كان يد مي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقر له
وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط *
في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف روح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه
اقر لهذا المد مي بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر قال لاحق للمد مي فيما في يد واحد منهما ولو
شهد كل واحد منهما وآخر معه على صاحبه انه اقر لهذا المد مي بنصف الدار فان المد مي يأخذ نصف
الدار منهما كذا في المحيط * واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك
هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصموه الى القاضي فانه يقضي
للاول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت
هو وارثه كذا في الحاشي * كس في يد رجلين فيه الف درهم فاقرا جدي بنصفه فان قال
نصفه لك وسكت وانكر الآخر فللمقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين
شريكي فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصفان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط
السرخسي * ولو قال احد هما لثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وصدق الاول
اخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يد الاول فاقسمه نصفين وقال محمد رح يأخذ خمس
ما في يده ويضم الى ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد
ما اقر به عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف
خمس ما في يده هكذا في الكافي * ولو قال احد هما ان فلان الثلث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان
ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس
ما في يده وهذا اذا كذبهما المقر له فان صدقهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فضمه
الى ما في يد الآخر فقسما ثلثة المقر له ثلثة كذا في محيط السرخسي * كس في ايدي ثلثة اقر احدهم
لشريكة بثلثة ارباعه وله الربع والاخر اقران للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يد مي
الكل اخذ من كل واحد ما اقر به عند محمد رح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمس ما في يده
ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو اقر احدهم ان فلان الاجنبي ثلثه ولي
ثلثه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي
كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعة ما في يده ومن المقر

بالثلثين ثلثة اسباع مافي يده وثلثي سبعة كذا في محيط السرخسي * كيس في يد رجل فيه الف درهم
 اقرانه بينه وبين فلان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس بينه وبين رجل آخر نصفان فهذا على
 وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي ففي الوجه الاول
 يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده
 وهذا كله قول علما ثلثة اشراحوه ولولم يقر للثاني بالنصف ولكن اقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك
 وبين الاول اثلاثا وكذا به الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده
 وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول
 بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الآخر انه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه
 الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثالث سدسه وان كان دفع الاولين
 بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع
 الكيس ولودفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقر للثالث يدفع اليه نصف
 ما بقي في يده وهو الثلثين ولودفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقر للثالث
 يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولودفع النصف الى الاول بغير قضاء
 والثلث الى الثاني بقضاء ثم اقر للثالث وصدقة الاول بالثالث وكذبه بالثاني والثالث صدقة بالاول
 وكذبه بالثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه اليه ما في يد
 الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح
 يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء
 ايضا ثم اقر للثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو
 ثلثة ارباع ما في يده فيضمه اليه ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وذكرا بوبكر الجصاص من ابي سعيد
 البردعي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما على قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر
 جميع المال وهو ثلثة اخماس ما في يده ويضمه اليه ما في يد الاول فيقسمانه نصفين واذادفع المقر
 النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقر للثاني والثالث معا وصدقة الاول في الثالث وكذبه في الثاني
 اخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح
 وعند

وعند محمد ربح يأخذ الثلث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدق له الاول
ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري * اذا قال فلان علي وعلى فلان
الف درهم فمحمده الآخر من المقر نصفه وكذلك لو اقر بمثلته في عارية او قرض او مضاربة او قتل خطأ او جراحة
عمدا او خطأ وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي فيمن سمي عبدا محجورا عليه او صبي
او حريرا او ميتا او رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عدد هم كذا في الحاوي * ولو قال فلان عليا
الف درهم ولم يسم معه احدا ثم قال غيبته معي فلانا وفلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه فالمال كله عليه
وكذلك لو قال فلان عليا واثارا الى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال فلان عليا جميعا الف درهم
او قال عليا كلنا واثارا بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الالف تقسم الالف عليهم على
عدد رؤسهم ولو قال فلان عليا رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال عليا رجلين
منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لكم علي الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال انتم يا فلان
لكما علي الف درهم كان لفلان منها النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال اقرضنا فلان
الف درهم او استودعنا او اعارنا او غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على انه اراد به غيره معه
ولو قال غصبت ومعني فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس
كذا في المحيط * لو اقر انه قطع يد فلان هو و فلان عمدا و محمد فلان ذلك وادعى الطالب انه المقر
وحده لم يلزمه شيء في القياس ولكن اندع القياس ونجعل عليه نصف ارش اليد كذا في الحاوي *
لو مات رجل وترك اخوين واقر احدهما باخ وانكر الآخر فان المقر يعطى الاخ المقر له نصف
ما في يده في قول علمائنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عندي ارث
من ابي لي ولهذا هو اخي فانكر المقر له بنوة المقر وقال انا ابن الميت او قال لرجل ماتت
اخنتك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثي وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجة
ففي المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند ابي حنيفه ربح
وعند ابي يوسف ومحمد ربح نصف المال كذا في الكافي * المرأة اذا اقرت انها ورثت من
الزوج ثم اقرت لاخ الزوج فقال الاخ انا اخ وانت لست بامرأته فالمال كله للاخ في قول محمد
وزفر ربح وقال ابو يوسف رح للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب بن سبعة
الى محمد ربح في رجل قال لرجلين لكما علي الف درهم من ثمن عبد بعثنا به جميعا فصدق

احد هما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم فرضا اقرضتكها لاشركة لاحد معي فيه فقال محمد رح
اماني قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركه
الآخر واماني فولي فيما قبضه احدهما لا يشارك الآخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل
قال لرجل من غصبت من ابيكما الف درهم ولا وارث له غيركم فصدقه احدهما في ذلك وقال الآخر
لي عليك خمسمائة درهم فرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمد رح لا يأخذ واحد منهما
شيئا الا شاركه اخوه فيه كذا في المحيط * الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون
وفي الابراء صرحا اذا اقر الرجل انه لا حق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال
وما ليس بمال كال كفالة بالنفس والقصاص وحدهم القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كال ثمن
والاجرة او وجب بدلا عما ليس بمال كال مهر وارث الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب او امانة
كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي علي فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة
ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو بري
من مالي عليه يتناول الدين واذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله امانة ولا يتناول ما اصله
غصب او مضمون واذا قال بري من مالي قبله بري من الضمان والامانة فان ادعى الطالب
بعد ذلك عليه حقاً لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوقتوا وقتا بعد هاهنا
في محيط السرخسي * وان لم يدر بل اَبَهُم الدعوى ايهما ما في القياس ان تسمع دعواه وفي
الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو قال لاديين لي علي احدهم ادعى علي رجل دينا صح
وفي نوادر ابن رستم من محمد رح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ غرماؤه
من ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان وهم بخصون وكذلك
لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي * ولو اقران فلانا
قد بري من حقه قبله ثم قال انما بري من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو بري من الذي
قبله او من مالي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجناية
التي فيها قود او ارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * ولو قال الطالب قد برئت من ديني
علي فلان او بري حل مالي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه
من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فال مال عليه

وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي * واذا اقر الطالب ان فلانا قد برى الي ممالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط * وان اقر انه لاحد له قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا جراحه لي قبل فلان يتناول جراحة الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي * واذا اقر انه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لا جراحة له خطأ قبل فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط * وان اقر انه لادم له قبل فلان فليس له ان يدعي دم عمد ولا خطأ وله ان يدعي ماضون الدم كذا في الحاوي * ولو اقر انه لاحق له قبل فلان ثم ادعي قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهد او انه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في يقيني او في ظني او في رأيي او فيما رى او فيما اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي * ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال برى فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست من الدار التي في بده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال انا بري من هذه الدار ثم ادعاها و اقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حادنا بعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم او بما تعدرهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحبان والعروض والدين فان انكر ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم فصباحا على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصوصية كذا في المبسوط * ولو قال انا بري من هذا العبد ثم ادعاها و اقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

او قال من يدي ثم اذعاه واقام البينة لم تقبل كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البينة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * قال لفلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان اعاد الاقرار فقال المقر له اجل يلزمه كذا في محيط السرخسي * لو اقران هذه التجارة لفلان فصبها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعاد الاقرار فادعاه المقر له دعت اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن وليد عن ابي يوسف رح رجل قال لرجل ابرئك ممالي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قياسا وببرأ منها استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجل جاء بشاهد من علي رجل بالف درهم وجاء المطلوب بشاهد من البراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال بقضى بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقضى بالمال وان لم يكن احد منهما مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة او على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علي رجل صكان كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة من الف درهم في صك وبراءة من خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الفان ولم اقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ من الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الالفين كذا في فتاوى قاضيان * وما يتصل بذلك قال محمد رح في الجامع دار في يدي رجل اقر وقال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار الثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك مفصلا فلا كذا في المحيط * رجل اقر له انسان بالدين فاقر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادعى الي الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الالف التي لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ماهي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي * هشام عن محمد رح رجل في يديه الف درهم قال لرجل هذه الالف

هذه الالف لك ورثتها من اخيك وقال المقرله هي لهذا الرجل الآخر ورثتها عن اخيه قال تدفع الالف الى المقرله الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الافرار بالثلجثة اذا اقر الرجل ان لفلان عليه الف درهم ثلجثة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقرله لم يقر بانه ثلجثة فالمال لازم على المقرالا ان يصدقه المقرله بذلك فحينئذ لم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لفلان علي الف درهم زورا وباطلا وكذا فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته بالالف وعلى هذا لو اقرانه باع دارة من فلان بالف درهم ثلجثة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله ثلجثة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لآخر لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف علي انها باطل او علي انك بريء فنعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزوجا باطلا وثلجثة وقالت المرأة نعم افعل علي هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المقالة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق علي مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال واما الكتابة علي هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واظهر في العلانية الفين واشهد علي ذلك فالمهر لها الف درهم ولو تواضعا علي ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بمائة دينار سمعة ففعلا ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلي من ابي يوسف ومن ابي حنيفة رح وروري من محمد رح في املائه من ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط * الباب السادس عشر في الافرار بالتكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جعده وصدقته في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل علي مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

بانها تزوجت فلانا بكذا ثم جحدته فان صدقها الزوج في حيوتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ميراث للزوج منها وقال ابو يوسف ومحمد رحم الله عليهما يثبت النكاح كذا في المبسوط * ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس لها باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعاق بان قال طلقتك وقلت ان شاء الله او اعتقكت وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم تزوجك امس او ليس تزوجتك امس او ما تزوجتك امس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على ان كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الانبات فصارت كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط * ولو قال ليس قد طلقتك امس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزومه النكاح ولو قال لها ألم اطلقك امس اما طلقتك امس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك امس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخلعني بالف درهم وكذلك لو قالت طلقني امس بالف درهم او قالت خالعني امس بالف درهم او افرانت مني مظهر او مؤل كذا في المبسوط * ولو قال لها انا منك مؤل او مظهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال انت علي كظهر امي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي * ولو قال الرجل اخلعني مني بمال كان هذا اقرارا منه انه تزوجها كذا في المبسوط * ولو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري او قال لها امرك بيدك في الطلاق ولم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح كذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته انت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا افر بك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت علي حرام او بائن او بنة الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأة هرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتا فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقاتلة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح كذا في المحيط * اذا اقرانه طلقها منذ ثلثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع الطلاق عليها الا انها ان صدقته في الاسناد نعت بها من حين وقع

الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط * لو اقر بعد لدخول انه كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سمى لها مهران الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة اقرت ان فلانا وطئها بنكاح او ملك وهو صحيح ثم تزوجت ابن الرجل او اباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها ثلثا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها او تزوج ابنتها لم يفرق وينبغي له ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا الم ينقض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخته لابه وامه ونبت على ذلك ثم تزوجها فرت بينهما والزعم نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو اقر انه كان طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل ان تنكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقتي او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهولة اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقتها ابو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اختين معروفتين انهما اختان وهما توأمان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدقه المقر له بذلك وكذبها اختها وزوج اختها فالقاضي يفرق بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط * رجل له امة اقرانه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له ان يقربها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب او الابن يصدق ان كان مأموئا عليه استحسانا ولو اقرانه وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب في يجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا اقرت المرأة انها امة فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير امة للمقر له يصنع بها ما يصنع بامة ظاهرة يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها تصير امة له يسترها ويستخذمها ويستغفرها ومشائخنا قالوا الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانه انسان وصدقه المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويتكلم ان اقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا وامة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرف حرية به دليل بان يعرف

ان ابويه حرا الاصل او ثبتت حريته بالشهرة فالقاضي لا يصدقه في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقرله وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه بحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى القاضي بارش الاحرار لا يصدقه في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق لانسان لا يصح اقراره فان اقر المعتق بذلك وصدقه اجزت اقراره هكذا في المحيط * رجل تزوج امرأة لا يعرف أحره ام أمة فالنكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت اولاد ثم اقرت بالرق لرجل وصدقها المقرله وجحد الزوج صدق في حقها حتى صارت أمة له وما لهما له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقرله ان يمنعها من زوجها وله ان يمنع المقرله من استخدامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * فان اعطاها الزوج المهر قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ردت قبله او بعده لا قل من ستة اشهر فهو حر فان ولدت لاكثر فعند ابي يوسف رح هو عبد خلا فالمحمد رح وطلقتها ثنتان وعدتها حضنتان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان اعتتها المقرله فلا خيار لها وان كان الزوج آلى منها فاقرت بالرق قبل ان ينقضى شهران فابلاؤه شهران وان اقرت بعد انقضاء شهرين فابلاؤه اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي * وان جنى عليها فارش الامه للمقرله وان جنت خيرا للمقرله بين الدفع والغداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بان يطلقها ثنتين ثم اقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانته منه وان لم يعلم او علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي * لو طلقها الزوج واحدة فضمت من عدتها خمسة ثم اقرت بالرق كانت عدتها حضنتان ولو اقرت بالرق بعد ما حضمت حضنتين كانت عدتها ثلث حضن ولو ان الزوج آلى منها فنقض شهر ثم اقرت بالرق فمدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا اقر بك فلما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانته بتطليقتين بحكم الايلايين

الايلائين كذا في المحيط * و^لوقال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصليت الظهر واذا جاء رأس الشهر فانت طالق ننتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ننتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة فليطه يتضرر بقولها وكذلك لوجعل امرها يدها في تطليقتين او يدا اجنبي ثم اقرت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ^لو^لعلق طلاقها ننتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ننتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعدما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدا ولا بد له منه مثل كلام الاب وصلوة الظهر وما شبه ذلك كذا في المحيط * ^لو^لان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات اولاد ومديرون ومكاتبون فاقرب بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * في المنتقى عبد قال لرجل انا ابن امك وهذه امي امك ولدك ولدتي في ملكك ولكني حرما ولدت الآخر فالقول قوله ولا يكون عبد له كذا في المحيط * ^لو^لان امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها مة لفلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقرب بالرق لرجل على نفسهما وابنهما جاز وان قالانصن مملوك لفلان وابنا هذا مملوك لفلان آخر وكذا بهما مولاها في الابن فالابن عبد له معها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل اعتق عبدا له ثم اقرانه عبدا فلان وعبدته فلان يصبر رفيقا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ^لو^لوقال لاخرنا عبد لك فقال لانم قال بلين يكون عبد له كذا في محيط السرخسي * ^لو^لقال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لانم قال بلين هو عيدي وجاء بالبينة انه له لم تقبل بينته وكذلك لو اقران هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه له لم تقبل بينته كذا في المبسوط * وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والتكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالسكوت عن الرد عنده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق اما اذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال

المثأخرون من اصحابنا لا يكون اقرار بالرق هكذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا دمن على امته انها امته وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاف ذلك باطل وان كان اقرار احدهما قبل الآخرنا الذي اقرارا خبرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يكذب لم يكن واحد منهما مملوكا للآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد ربح رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقرار بالرق لاسان وصدقه المقر له وجد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقبا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقر له ان لم يكن له عصبة فان كان للميت عصبة نحو الابن والاخ والعم فهو لاء احق بالميراث من المقر له وان لم يكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ ح ان يسعى في قيمته او في دية المقتول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال الصدر الشهيد ر وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتق الاول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا لاحق لابن في تركه معتقه فلو مات المقر اولاً وترك ابنا حران مات المعتق الاول ولم يترك عصبة فميراثه لابن المقر لا للمقر له وكذا لو كان له عصبة سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الباب السابع عشر في الافرار بالنسب وامية الولد والعنق والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد مثله وان لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد مثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت خالصة من زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اخنها ولا ربيع سواها وبالمولى بان اقرار هذا العبد معتق او اقرار هذا معتق اذا صدقه المقر له وان لا يكون للمعتق

في الصورة الاولى وللمعنى في الصورة الثانية ولاننا من الغير ولا يصح اقرار بما عدا هو الا نصوصا لاخ والعم والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيرهما حتى انه اذا اقر بالابن مثلا فالابن المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان جحد سائر الورثة نسبة ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبة وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فافقاره صحيح معتبر حتى ان من اقر مثلا باخ وله ورثة سواء بجحد ون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب بجحد نسبة اما يستحق النفقة على المقر حال حيوته واقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا ح ما ذكر ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبدا في صحته واقر في مرضه انه ابنه ومثله يولد لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة لاسعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه واقر بنفسه ثبتت نسبة ايضا وعق عليه كذا في الذخيرة * فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في اي قدر يسعى ذكر ان على قول ابي حنيفة رح يسعى في ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قولهما يرث العبد منه ويسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول ابي حنيفة رح يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما التجارية فانما تعتق بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم كذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشتراياه فقال احدهما هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا ثبتت نسبة من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبتت نسبة من الشريك وان كذبه بـ شريكه لم يثبت نسبة من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة رح لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابنا يثبت نسبة منه لان

هذا منه تصديق وان فرار وان قال المقر له هو ابنك دوني او ابنك وسكت ثم قال ابني لم يثبت
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة كذا في شرح الزيارات للعنابي * وان كان
كبير او صغير يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر
بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر له فهو
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط *

جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابني او ابنك وابني او ابنتان فان صدقه
شريكه ثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعاً للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك
موسراً كان او معسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذبه شريكه
فالجواب كذلك الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على
شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيارات للعنابي * رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبداً
لرجل ولد عنده فقال احدهما صاحبه هذا ابني وابني او قال هو ابنا
جميعاً فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلاً وان كذبه كان حكم الولد حكم
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابنك دوني فعلى قول ابي حنيفة رح لا يضمن
المقر لشريكه شيئاً ولكن يسعى المعتق له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسراً كذا في المحيط * رجلان
اشترى ابداً فادماه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدهيه وصدقه صاحبه سقط
الضمان من المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيارات للعنابي * جارية بين رجلين ادعى احدهما
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولده للمقر وضمن
المقر لشريكه نصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما
الولد والآخرا لامعاً واقرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولده لان
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت
الدعوة فكان السابق اولي ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث
زعم انها بنته ومعتقته ويضمن نصف عقرها لا اقراره بالوطى ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً بل وقته حرام من
الاصل

الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي * استولد هانم اقرانها الغلام زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوكان للمقرله ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذ ابلغ وكذلك اذ الم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية له يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرله ولا يقضى بالعقروان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقرله ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء * لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر من نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي * قال محمد راجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولدوا في بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احد هم ولدي يوم بالبيان مادام خافني ايهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثة ارباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * راجل له عبد ولعبد ابنان ولدوا في بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فيهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته احد هؤلاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباعه واما الاصغران فيعتق من كل واحد منهما ثلثة كذا في المحيط * ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال احد هم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح يعتق من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثة اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * عبد بين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقه انا وانا فقال اعتقته انت وانا وصدقه صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر بافراة وصار عبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ابي حنيفة رح واما عند هاتين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولاء نصيب المقر له وولاء نصيب شريكة مع فوف فان عاقب الى التصديق ودما اخذ من الضمان او السعاية ويثبت الولاء منه

(٢) هكذا وجد في جميع الكتب المعاصرة عند التصحيح والظاهر ان ما عند صاحبين سقط من اليبين *

كذافي المحيط * اذا اقر الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب متق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط * ولو قال اعتقك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقك قبل ان اشتريتك كذا في الحاوي * ولو قال اعتقك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذا في محيط السرخسي * ولو قال اعتقك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذا في المبسوط * اقرانه اعتق عبده هذا لا بل هذا اعتقا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي في قول ابني حنيفة ر ح ان يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا في الحاوي * ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لا بل هذا او ادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استتبت الخيار لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذا في الحاوي * دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خرغصبتها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبي فعليه القود ولو قتلها المقر له فعليه القود قيا سالا فود عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه برتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها ان صدقة صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثم ان عند ابني حنيفة ر ح للشريك خيارات خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجاري بقا كان المدبر مغسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة المقر والنصف الآخر موقوف بخادم المقر وما يوثق يوما فان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ود على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقته الجارية

فيما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر واما اذا كذبت الجارية المقر فما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك واما اذا ماتا جميعا احدهما قبل الآخر فان مات المقر اولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما اقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر المقر صار ذلك تركه للمقر واذا ادتركة للمقر واذا ادتركة للمقر زاد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر اولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر وسألتنا عن ذكره وانه يلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فنقول ذكر محمد ر ح هذه المسئلة قبل موت المقر ان يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشأنا عن ذكره وان يلزمها السعاية في كل قيمتها لانه لزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله ببيان مذهب ابي حنيفة ر ح واما ببيان مذهب ابي يوسف ومحمد ر ح فتصير كلهما مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك ان صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان او معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موفواً الي ان يعود الشريك الي تصديق المقر وان حاد صارت مدبرة بينهما ورد الشريك ما اخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر وكذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بينا لا يبي حنيفة ر ح كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في الافرار في البيع والشراء وفي الافرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعثك عبدي هذا امس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلني قد قبلت فالقول له لان البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الرجل انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي واقر انه قبضه كان هذا اجوز ولو سمي فلما قال لم يقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه والبيئة على المشتري كذا

في المبسوط * اقرانه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحد فالاقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنها فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البيئة على معرفة الحدود وكذا في محيط السرخسي * لو اقرانه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقرانه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط * لو اقرانه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فجحد البائع ان يكون باعه بشي حلف البائع على دوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط * اذا اقرانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشي ثم قال بلى قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتهك فالقول قول المشتري وله ان يأخذ به بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تقتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بيئة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصاد فهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط * اقرانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي * ولو اقران هذا العبد الذي في يده عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البيئة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن للاول والثمن للآخر هذا اذا اقام البيئة على البيعين فقط ونقد الثمنين فاما اذا اقام البيئة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لو احدهما واذا لم يقيم بيئة على ذلك فالعبد للاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه * ولو اقام البيئة على الاول ولم يقيم على الآخر صدقه الآخر بالبائع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبيئة كذا في المحيط * لو اقرانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصيب العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداده ما بقي او لم يرض وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه

من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد رحمه بتحالفان وبتراذان قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط * في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فارد لمشتري ان يرجع عليه بالبئس فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه رجل اشترى من رجل جارية ببيعنا فاسد او قبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها هندي وانكر البائع ثم لم يقل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع او حلفه المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على ما ذكرنا واسترداها البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقرها قال المشتري اخذ الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعها ثم اعتقها او برها واستولدها فجدد البائع ذلك فلا سبيل له عليها ويأخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاية وتصير مبرة موقوفة او ام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ الجارية وكانت مبرة او ام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الا عتاق وغيره فهي امة وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاذبها وكذب البائع كان له ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا اقامت الجارية البينة انه فدكان باعها وان المشتري كاذبها فحينئذ يقضى بكتابتها وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امة له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها او برها واعتقها كان ذلك باطلا اذ صدق الغائب المشتري في البيع والهبة وينفذ فيما اذا كذب كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان النسقا ثما او هالكا ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يحد فاعبد فلان بالف والعهدة على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذا دفع رجل الى رجل مبداء امره ان يبيعه ثم مات المرفق قال الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط * العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع انا امرتك بالبيع فلى الثمن وقال الوكيل لم تأمرني بلى الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي * ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع فان كان العبد قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع فالارش لرب العبد كذا في المبسوط * فان اقرب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي * رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اود عنها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقربه الوكيل اخذ الجارية من الموكل وأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشتراها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اود عنها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها للمالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما اقربه المشتري اخذ الجارية من المولى القديم واخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوهب من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اود عني يؤمر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا الوادع ان اخوه او موضعه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحريم شرح الجامع الكبير * لو امر رجل بشراء عبد بعينه فافر الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وجحدته الآمر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثمنه فافر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحدته الآمر فان ابا حنيفة رحمه الله قال ان كان دفع الآمر الثمن الى الوكيل فهو مضدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل

ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل وبحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع الميت كذا في الحاوي * قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها فقبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمسمائة وصرت مخالفا للجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع وبأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما دعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم وبأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمسمائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطالب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لاحكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامة المشائخ ليس له ذلك وكذا قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمستئلة بحالها كان الجواب في هذه المستئلة والمستئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهوان في الاولى ان اخذ الآمر الجارية وادى الف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل بأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان بأخذها بما دعى من الف وكان الآمر حرق حبسها من المشتري الى ان يؤدي اليه الف وفي هذه المستئلة بأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر ولو قال البائع انبا استخلف المشتري بالله ما اشتري للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقرانه لاحق له قبل الآمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المستئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشاخصار ح من قال لا يستخلف ثمة ومنهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمسمائة او بمائة دينار ولو كان البائع

في هذه الوجوه قبض الثمن الغائم قال كان الثمن ألفاً ومائة دينار لا يلتق الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فالمأمور يدعي انه اشترى لنفسه والأمر يدعي انه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للأمر وهذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور وقد سمي الأمر الثمن أو لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الأمر اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحري بشرح الجامع الكبير * اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البيعة فان لم يكن له بيعة استحل المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع منذراً ولا رضي به والاخرج من ملكه فان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وجد البائع ذلك واقترانه باعوه به عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي * واذا انكر البائع بالمشتري ميباً يتوهم زواله بحث لا يبقى له اثر بان اقرانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يردّه وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيعة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعاً من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد الابينة بقيمها ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال القرحة باقرهافي تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط * اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيراً صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعنك وهذا به ولم يكن الآخر به فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو كان البائع اثنين واقترادهما بعيب وسماه وجعده الآخر كان للمشتري ان يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحداً وله شريك مفاوض فجدد البائع العيب واقر به شريكه كان للمشتري ان يردّه كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد على البائع كذا في المحيط * وان كان الشريك شريكاً من لم يكن للمشتري ان يردّه باقراره وكذلك المضارب

المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقر رب المال فيها يعيب لم يكن للمشتري ان يرد ها على المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقر المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل والا لآمر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد الآخر كان للمشتري ان يرد ه على الوكيل ولكن في حقه دون الآخر الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد ه على الآخر لا باقرار الوكيل ولكن نيقنا ان العيب كان موجودا عند الآخر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الآخر رد ه عليه وان لم يكن له بينة استحل الآخر على دعواه فان نكل رد ه عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكتي العنان لو اقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رد ه عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فظعن فيها المشتري الآخر ببيع وردها على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم بائعه في ذلك العيب وان ردها بقضاء فاض فهذا على وجوه ثلثة الاول اذ ارد ها باقراره بالعيب بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعتهامها بهذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذ ارد عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا نعرض عليه اليه فابى فرد عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحد لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذ ارد عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الآخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قبل هو قول ابي يوسف ر ح وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قبل هو قول محمد ر ح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم اقرانه بها وفيها هذا العيب كضدع في حائط خفاف

عنه او كسري جذع او في باب بردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضاً فيها اخل فاقرب بعيب ينقص الثمن
 في نخلة او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه
 اقطع اليد فجاء به المشتري وهو اقطع اليدين لم يكن له ان يردّه ولكنه يرجع بنقصان العيب في يد واحدة
 واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردّه بها ان اقره البائع وانكر الا ان يثبت البائع سببا
 مانعا من الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا
 بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله اذا قال للتجارية يا سارقة او يا آبنة
 او يا زانية او يا مجنونة ثم باها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد بالعيب فقال البائع
 حدث عندك فالقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له
 ان يردّها وكذا لو اقام البينة انه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة فقلت كذا وكذا
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي *
 ولو شهد وانّه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآبنة او هذه المجنونة ولم يقر بالفعل او هذه سارقة او هذه
 آبنة او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يردّ بهذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *
 ولو قال لامرأة يا طالق او لامته يا حرة او قال هذه الطائفة او هذه الحرة فقلت كذا يكون ايقاعا
 واقارا وان كان مقرونا بالفعل او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع عشر
 في اقرار المضارب والشريك اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال
 المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب
 المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادة تله بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي العنان
 لمن لا تقبل شهادة تله بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع وبلازمه دون
 صاحبه واقرار احد المتقاضين لمن لا تقبل شهادة تله لا يصح عدا بي حنيفة رحمه الله الا في حق شريكه
 ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقربها بدين رجحده رب المال
 جازا اقراره فيها وكذلك ان اقره بها باجرا جبر ودا بة او حانوت فان كان قد دفعها الى رب المال فقال هذا
 من رأس مالك فاقبضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * ان اقر الرجل فتال
 هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاهما
 كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ورعى فيها فعلى قول أبي يوسف رحمه

يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رح
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواء احد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق بها كذا
في المحيط * اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وصدقاه ثم قال بعد ذلك منفصلا
لاحد هما الثلثان والآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * عبد في يده نعال
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالغين وقال كان رأس المال النعاول رب العبد دفعت
اليك العبد بعينه مضاربة للمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلث كذا في القبول لرب العبد كذا
في محيط السرخسي * ولو اقر المضارب ان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصدقتهما في ذلك ثم اقر
رب المال لاحدهما بثلث الربح ولاخر بربعه قال قول قوله كذا في المبسوط * اقر بمضاربة لرجل
ولم يسمها قال قول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * لو اقر المضارب بربح
الف درهم في المال ثم قال غلظت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد فعت رأس المال المحي رب المال وكذا به رب المال
فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب
رأس ماله كذا في المبسوط * اقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على
المضارب وان اقر البائع انهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة
فقال فلان نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق نهذا كله سواء وهما شريكان في كل
ماله بعين او دين او رقيق او عقار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد
منهما بينهما نصفان الاطعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحسانا
وكذلك ام ولد احد هما او مدبرته فاما اذا كان لاحد هما مكانة قد كاتبه قبل اقراره فما عليه من بدل
الكتابة يكون بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وانا مفاوضة في الشركة كذا في المبسوط *
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدق شريكه
في ذلك او كذبه والاقرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين
في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لابل بعد المفاوضة
فالقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتهما لا يصح عليهما
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع

على شريكه بشي وان اقر بدين توليا مباشرة سببه يؤاخذ بنصف ما اقر به ولا يؤاخذ شريكه بشي وان اقر بدين تولي شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شي هكذا في المحيط * اقرار شريك العنان على شريكه في بيع او شراء شي قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقر بشراء شي مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو اقر احد المتقاضين بكفالة في صحته او مرضه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير امره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح من المتقاضين بكفالته في صحته بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزانة المفتين * اذا اقر احد المتقاضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جناية لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان متقاضين فاقرا حدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفاوضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شريكنا شركة عنان او قال شركة مفاوضة وكذا به صاحبه فان الثالث يصير شريكا شركة عنان لا شريكا شركة مفاوضة كذا في المحيط * اذا اقر الرجل الآخر بالشركة مفاوضة وانكر الآخر ذلك فلا شيء لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر اننا شريكك فيما في يدك غير مفاوضة ولست شريكك فيما في يدي كان القول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي * ولو اقر الحر لعبد ما دون انه شريكه مفاوضة او اقر به لمكاتب فصدقه في ذلك لم يثبت المفاوضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودية وعلى هذا لو اقر لصبي تاجر بالمفاوضة او اقر لصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفاوضة بينهما كذا في المبسوط * اقر لصبي لا يتكلم بشركة المفاوضة وصدقه ابوة فما في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متقاضين ولم يصير ما في يد الصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الذمي لمسلم بالمفاوضة والمسلم لذمي به ففي قول ابي حنيفة ومحمد ر ح لا يكونان متقاضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما نصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا ارجع في البيان اليه واي شي بين كان مصدقاه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال انت شريكك في التجارات فما

فما في ايديهما من متاع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والحادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما صرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما اشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة وليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطبي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروايتين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * ولو اقر فقال فلان شريكي فيما في هذا الحانوت فان جميع ما في الحانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازع ما في متاع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر ويكون له خاصة وانفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر رحى وابل ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل ما مل في يده حانوت وفيه متاع فاقر انه شريك لفلان في حمل كذا فهما شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في حمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من حمل او متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في حمل كذا فاما المتاع فهو لي وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطبي وفي يده عدلان ثم قال اشتريت احدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي * ولو قال هو شريكي في كل زطبي عندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

فالقول قوله ولو اقر انهما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي ثم يصدق كذا في المبسوط *
ولو قال هوشريكي في كل زطي قدم لي من الاهواز امس ثم اقران عدلين قد ما قال احدهما بضاعة
فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه بدفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا
العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي * واذا قال فلان شريك في هذا
الدين الذي علي فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر
هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه
انا ولكن بعناه جديعا وكتب الصك باسمي فalcول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك
نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا
وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق
المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط * قال فلان شريك في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات
احدهما من مال فقال ورثته هذا مال استفادته من الشركة فalcول لهم وان اقر او انه كان في يده
يوم اقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي * وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال
تاريخه قبل الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فalcول
قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط * الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض
قال محمد رح في الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان
ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان علي الف درهم وقد قبضها
الوصي بتسامها فان كان الدين واجبا بادانة الميت واقر الوصي او لا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي
مائة مفصولا من اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه
الف درهم فالغريم بريء من الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه
انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للوارث بسبب التجرد فان قامت
للميت يمينه على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم للميت كان
الغريم بريئا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة
للورثة واذا اقر الغريم او لا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قل
وهي مائة مفصولا من اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن

الوصي تسعائة للورثة بالبحرود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره
 فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لا بل
 كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة
 والجواب فيما اذا اقر الغريم اولاد بين الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة
 كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء ولا هذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا
 وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولان ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين
 كان الفايبرأة الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيينة
 على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي
 للورثة تسعائة ما لم يحجودوا ولا برائه وان اقر الغريم اولاد بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع
 ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لاقرار الوصي
 ويضمن الوصي للورثة تسعائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم
 قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى
 لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا
 اقر الغريم اولاد بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئا
 عن جميع الا لاف ويضمن الوصي للورثة تسعائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد انه
 استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن
 الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن
 مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي *
 ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البيينة انه كان له
 عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط *
 اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان الميت عند فلان ودبعة او مضاربة او شركة او بضاعة او مارية
 ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولان ثم قال بعد ذلك قبضت مائة
 وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر بقبضه ويكون المطلوب
 بريئا عن الجميع كما في الدين وان اقام البيينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله مفصولا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقى واذا اقر المطلوب او لان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله مفصولا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصي انه قبض كل دين لفلان على الناس بمجاة غريم فلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت ان لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصي ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقر بقبض شيء من رجل بعينه وكذا لك لو قال قبضت كل دين لفلان بالكونفة وكذا لك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي * ولو اقر الوصي انه استوفى ما لفلان المبيت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم ولكنك اعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصي الف درهم ولكن يستحق الورثة على دعواه هكذا في المحيط * ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من مائة ومبرائه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة اثواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحاوي * ولو اقر انه قبض ما في ضيعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمره او انه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط * ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها واقامت البينة ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصي الالف كلها بعد حذف الورثة انهم لا يعلمون

لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروفة يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبتني فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط * الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا اقر الوارث او وصي له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد ر ح رجل ثوي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل انه ابن الميت وادعت امرأة انها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقتما ولا نعلم له وارثا غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه من علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان الميت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزواج او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا اذا ادمت المرأة انها ابنة الميت وادعى رجل انه اعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقتما او قال هذه ابنته وهذا مولاه اعتقه او بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصفان وان كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال انا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان اسلم الميت على يديه والالة وقالت تلك المرأة انا زوجته دونك وقال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة هكذا في المحيط * وان اقران هذا ابنه وقال لا ادري اله وارث آخرام لان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في انبات النسب *

قال محمد رَحِمَهُ اللهُ اذ قال الذي في يديه المال لرجل انت اخوة لابي وامه ولا ادري له وارث آخر
يحبك من الميراث وقال المدعي انا اخوة لابي وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال انت اخوة لابي وامه وله اخ
آخر لابي وامه وانما وارثاه جميعا لنعلم له وارثا غيركما وقال المدعي انا اخوة لابي وامه ووارثه
لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الى هذا
المدعي كذا في المحيط * لو جاء رجل وادعى ان الميت عبده وان المال مال عبده فهو الحق به
وجاء رجل وادعى انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك قط وانه وارثه والذي في يده المال
يقول ان الميت عبد وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط *
لو ادعى ان اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى انه ابنه او ابوه وامه او مولا
اصتقه او كانت امرأة فادعت انها عمة الميت او خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري
وادعى آخر ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقهما ذواليد وقال لا ادري الميت
وارث غيركما لم يملك المدعى الوصية شي يحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم هكذا في الخلاصة
في كتاب الدموى * والزوجان ومولى المولاة والمولى من الموصى له كذا في المحيط * لو اقر الذي
المال في يديه ان صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه الفاسأله القاضي اترك وارثا فان قال
نعم لم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأننى القاضي في ذلك فان لم يجئ وارث جعل للميت
وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والا جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير
في كتاب الوصايا * رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يديه المال ان الميت
اوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا انه اوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك
الرجل ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشي فالمال بينهما ولو ان الرجل
الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لابي وامه ووارثه
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ ولو قال الذي في يديه
المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان الميت اقر ان هذا ابنه او ابوه او مولا مولى
صتاقه او مولى مولاة لي وانه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقرر والمولى كذا في المحيط *
لو ادعى رجل ان له مائة صاحب المال الف درهم وانه مات وانه صدقة الذي قبله المال لم يثبته

الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تأتّى القاضي في ذلك
ثم جعل للميت وصيا بقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامه
قضى له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله
فلصاحب المال ان يضمن الذي كان المال قبله وان كان اصله غصبا فان شاء ضمن القابض
وان كان اصله ودیعة فلا ضمان على القابض في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح الودیعة عندی
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه اوصى به اليه فلا ضمان
والضمان على القابض فان لم يجيء صاحب المال حيا وحضر وارثه وجهد الدين بالقضاء ما
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى
لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى
يدعى الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمع ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك
زمانا ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استخلف الموصى له على ما
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو ان الذي في يديه ما
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اعطني فانه
على كل حال ترك وارثا ولم يترك القاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو ان الذي
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأتّى القاضي في ذلك واخذ
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال دينا على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان
غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان ودیعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف
وقال محمد روح هو عندی بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع
الكبير في كتاب الوصايا * الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية اذا اقر الرجل بقتل
رجل خطأ وقامت البينة به على آخره والى ادعى ذلك كله فعلى المقرض الدية ولا

على الآخر وعلى هذا اذا اقر احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر يمثل ذلك والولي ادمى القتل عمدا كان له ان يقتل المقر وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادمى لكل على المقر وجبت الدية بكما لها في ماله ولو ادمى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على ما قلته كذا في المحيط * ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمدا وحده واقر الآخر يمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعا كان له ان يقتلهما كذا في المبسوط * ولو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحدهما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقناه جميعا في مقاتلتهما ليس له ان يقتل واحدا منهما كذا في المبسوط * ولو اقر بالجناية ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر في الملك والجناية جميعا يقال للمقر له ادفع العبد وادفع وان كذبه فيه لا يكون المقر مختار للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختار للفداء ولو اقر بالملك او لاثم بالجناية ان صدقه فيها فالخصم هو المقر له وان كذبه فيها فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره فاقر بالجناية او لاثم بالملك او لاثم بالجناية ولو قال كنت بعتهم من فلان قبل الجناية وصدقه فلان بخير المشتري بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنائيات * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ابن سبابة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اني تزوجتك وانا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل هل اجاز والدك فان قال لا قيل له هل اجزت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رح اذا اقر الرجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر المقر له بما قال المقر اخذ هارثة فلان من المقر وانكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار * عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولاه حتى اقرانه باه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجناية والفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجناية وان قال بعت وانا اعلم بالجناية

بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذب المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ابن سماعه عن محمد بن حمران قال لهذا علي مثل ما لهذا علي ولم يكن اقرارا آخر بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على ما لا آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما بما شاء فان اقام الآخر بيعة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الف وكان للمقران بقره بما شاء وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن حمران قال لهذا علي الف درهم مثل ما لهذا علي دينار فللأول عليه الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل ما لهذا فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط * رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وجحد الذي في يده ثم قال المقران اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقتضى للمقر له ويطلق العتق وان اقر انه لفلان ثم اقر انه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقر انه لا آخر ثم اشتراه فانه يقتضى به للأول ولو امره رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الآمر احق به كذا في محيط السرخسي * في المتنقش بشر بن الوليد عن ابي يوسف رجل قال لفلان عندي الف درهم ودبعة ثم قال ضاعت قبل اقراره لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودبعة ضاعت فالقول قوله ولو قال له عندي الف درهم ودبعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وكذلك اذا قال هو قد ضاعت امس كذا في المحيط * لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد ان يحلفه قيل هذا علي قول محمد بن حمران وما عند ابي يوسف رح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط والاصح انه قولهم جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قيل منه اللبس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب * اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دارا او ارضا ونخل او سنانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كان في يده وان عاجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر لا يضمن القيمة وعلى قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد بن حمران كذا في المحيط * اذا اقران لفلان عليه مبداء مع ذلك فلان قال ابو يوسف رح بانه يلزمه مبداء وقيمة مبداء وقال محمد بن حمران بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة او بغير كذا في الذخيرة * وان اقال علي مبداء فترض فعليه قيمة مبداء القول فيها قوله مع بيعة كذا

في المبسوط * ولو اقر على نفسه بداة كان عليه قيمة ابي الدواب شاء فان جاء بداة وقال هي كان القول قوله ان جاء بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون اقرارا بشيء وبشيئين * وفي كتاب العلل اذا قال لفلان علي درهم فلوس فان عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي ديناراً ولو قال لفلان علي درهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعث منه فلوساً بدرهم ويكون بيان الفلوس اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط * اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء وبين ويحلف على فضل يدعيه الخصم وان ابن ان يسمي يقول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الي مقدار يعلم في اعرف انه لا يملك اقل منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي * وقال لفلان علي دين وابني ان يبين فالقاضي يسمي له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الي اقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والا لزمه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط * وقال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره واقام البيعة على الشراء قبلت بينته استحساناً ولو قال بعد ما سكنت اشتريته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته على ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المنتقى بشرع عن ابي يوسف رح اذا قال لآخي علي الف درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله اخ علي ذلك الاسم لزمه ولو قال لابني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لي ابن آخرواياه عنيت فالقول قوله وان سماه لم يكن له ان يصرفه الي غيره قال وكل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسما من عمرو و عمرو سالم وسالم فلا اقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقعان وله ان يبين كذا في المحيط * الاصل انه متى ذكر مقدارا و اضافته الي صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو اضاف الي رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قل استودعني عشرة اناوب هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للمقر له ان يجعل النصف اكثر القول قول المقر في الجيد من ذلك والرد في كذا في المحيط *

إذا قال لفلان صندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضمان لنصفها قرضا والنصف الآخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثمائة منهما قرض وسبعمائة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي * قال له صندي ألف درهم هبة ووديعة فكلها وديعة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي يهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال عليه قفيز من حنطة وشعير الاربعان عليه ثلثة ارباع قفيز من كل واحد النصف هكذا في محيط السرخسي * لو قال عليّ كرحنطة وشعير وسهمم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلثه هكذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لفلان عليّ نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكشعير وكزئمر وكذلك لو قال عليّ نصف هذا العبد وهذه الامّة ولو قال له عليّ نصف هذا الكرحنطة وكشعير فعليه من الشعير كزئمر وكذلك لو قال فصبت فلانا نصف عبده وهذه الامّة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعطني ابوك وقال رجل آخر لي عليّ ابيك ألف درهم دين فقال الوارث صدقما فعلى قول ابي حنيفة رح الدين اولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحبّط * قال محمد رح رجل له غلام ولاّخر جارية فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعتق مملوكه وكذب به صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وحق كل واحد منهما على من اشتراه قبض اولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما على السواء وقعت المفاوضة ولم يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدى هما اكثر يرجع على صاحبه الفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق حق كل واحد منهما بموت بائعه لا بموت المشتري ويتوقف الولاية ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه ان المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما بمملوك صاحبه بمملوكه جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الى المقر له وهذا اذا صدق المقر له واما اذا كذب به لا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما على صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهد احدهما على صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في يده ملك فلان وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تبايعا فالمقر له يأخذ المقر به من مشتريه والذي اقر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كتب مملوكه ثم تبايعا وارتفعا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقيا موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البينة يقضى بكتابتها ويفسخ البيع وان لم يكن لهما بيعة حلف كل واحد من البائعين للعبد ان الذي باعه بالله مأكوبة فان حلفا جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا للذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابة كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تبايعا فالذي شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بائعه باقراؤه وولاءه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة بخلاف البائع اذا لم يكن له بيعة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع يرد العبد على بائعه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد او غير فساد *

كتاب الصلح

وهو مشتمل على احدى وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرايطه وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * واما ركنه فالاجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فاذا وقع الدعوى فسميت بالتعيين فقال المدعى عليه المدعى (صلح كن ازين مدعى بامن بدرهم كه بتوميدهم) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم يقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين فحوال دراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالمستط كذا في الذخيرة * الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دواك كذا على كذا ويقول الآخر قبلت او رضيت او ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه (برجند بن فضل كردم

كردم) فقال (كرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * وأما حكمه فوقع الملك في البذل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالفصاح هذا اذا كان الصلح على الافتراق في الصلح على الانتكار ثبوت الملك في البذل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه من الدماء سواء كان المصالح عنمالا او لم يكن كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه فانواع منها ان يكون المصالح ما فلا يابصر صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع * وصلاح السكران جائز كذا في السراجية * ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديننا فصالح ابو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي بينة وما اعطى من المال مثل الحق المدعى اوزيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتدا عند أبي حنيفة رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصلاح المرتد جائزة بخلاف هكذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فليس بشرط نصح الصلح من المأذون ان نفع او مريض من الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعب ومن المكاتب هكذا في الغرر * ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما ومجهولا هكذا في المحيط * وإذا ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والارض والعبد وغيره ادعى كله او بعضها والمدعى عليه مقربه او جاهد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير بينة فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجياد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها فلبية على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حاله ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعي مثلها فكان له ذلك ولو هلكت في يده قبل التسليم الى المدعي او استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها وصفها بعد الهلاك فانها ما يتحالفان

ويتراوان الصلح وكذلك اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيليه كالحنطة والشعير او وزني كالحديد والصفرة ان كان معينا و اضاف العقد اليه وهو حاضر او غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعى عليه صح الصلح ويقع ذلك على ماسمى من الكيليه والوزني وان اشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد ان ضرب الاجل في الحنطة اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في الباب الثاني وان كان موصوفا في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده ولولين الاجل جاز ونبت الاجل ولو صالح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيها الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صالح من دعواه على حيوان او على ملا يجوز فيه السلم لجهالته فلا يصح الصلح الا ان يكون معينا هكذا في شرح الطحاوي * ومنها ان يكون المال المصالح عليه متقوما فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم وكذا اذا صالح على دن من خل فاذا هو خمر ومنها ان يكون مملوكا للمصالح حتى اذا صالح على مال ثم استحق من يدا المدمعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المصالح منه مما يجوز الاعتياض عنه ما لا او غير مال نحو القصاص مجهولا كان او معلوما هكذا في المحيط * ومنها ان يكون المصالح منه حق العبد لاحق الله سواء كان مالا عينا او دينيا وحاق ليس بمال مبن ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقه وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شاربا خمر فصالحه على مال ان لا يرافعه الى ولي الامر كذا في البدائع * ولو اخذ سارقا في دارة بعدما اخرج السرقه من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كفى منه فلا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقه الى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ الغفوا لا يصح الغفوا لا تفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع هكذا في فتاوى فاضلخان * وان كان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح منه هكذا في محيط السرخسي * ان وقع الصلح في حد القذف قبل ان يرفع الى القاضي لا يجب البذل ولا يستط الحد كذا في السراج الوهاج * ولو صالح شاهدا يريده ان يشهد عليه على مال على ان لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح من حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما اخذ ويجوز الصلح من التعزير هكذا في البدائع * والذي استقر عليه

فتوى ائمة خوارج ان الصلح من دموع فاسدة لا يمكن تصحيحه ولا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذلك مردا وغلط في احد الحدود يصح كذا في الوجيز للكردي * واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية * صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز ان وقع الصلح من اقرارا يعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع من مال بمال فيجري فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الوضوء والشرط وتفسد جهالة البدل دون جهالة المصالح منه وتشتط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية * ولو كان قد دين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب * وان وقع من مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احد هما في المدة كذا في الهداية * حتى لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابدوا حي يموت لا يجوز كذا في المحيط * وان كان المدعى منفع فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صالح من سكنى دار على خدمة مبدى يجوز بالاجماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع * والصلح من السكوت والانكار في حق المدعى عليه لاقتداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة كذا في الهداية * واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح منه فاربعة لانه اما ان يقع من معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما من مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطحا على ان يترك كل واحد منهما دواء قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دواء وعلى ان يسلم اليه بماد مائة فانه لا يجوز واما من مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كمالوا دعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد مائة فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطحا في هذه الصورة على ان يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرتك المدعى دواء فهو جائز واما من معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والاصل في ذلك ان
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح
هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم
المبيع فما بصلح ثمن في البيع او مبيعا بصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط * الباب الثاني
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على
آخر الف درهم فصالحه منها على خمسمائة بجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له الف سود
فصالحه على خمسمائة بيض لم يجز بخلاف ما اذا كان له بيض فصالحه على ما دون ذلك من السود
جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان لرجل قبل رجل الف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة
بخفية وتدها آية في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد وروايي يوسف رح الآخرة كذا في فتاوى
فاضيخان * لو كان عليه الف درهم غلة فصالحه منها على الف درهم بخفية حالة فان قبض قبل
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح من
دراهم في الذمة على دنانير او عكسه يشترط قبض البذل وان وقع من الدنانير في الذمة على
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا
في الوجيز للكردي * اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخفية الى
اجل فانه لا يجوز واذا كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم بخفية حالة جاز
اذا نقد البخفية في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجياد الفا حالة فصالحه على الف
نبيهرجة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرصا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل
كذا في فتاوى فاضيخان * واذا كان عليه الف درهم بخفية مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه
لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حال فلا يجوز كذا في الهداية *
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة يضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبراسودا الى اجل
جاز وان صالحه

جاز وان صالحه على خمسائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالصالح انه اذا صالح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدرا وجودة او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حالة او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بفضاء تبرا حالا او الى اجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبر اجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم بخفية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سوداء حالة او الى اجل فهو جائز هكذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صالحه عليهما ودفعهما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتاجيلا للباقى هكذا في فتاوى قاضيان * رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاه دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اطاعه على وجه الصلح يجوز ويحصل على انه اقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر كذا دينار فانكروا فصالحه على دينارين معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجان ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صالحه من كرحنطة فرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكرجان بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرجان بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعيير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرجان بغير بعينه

الى اجل لم يجز الحنطة عليه حالة ولولم يضرب لذلك اجلا وكان الشعيّر قائما بعينه والحنطة بغير منها
 بان جائز وكذلك اذا كان الشعيّر بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل
 نصف كر شعير حالة بغير عينها فان تفرق دفع عليه الحنطة ولم يدفع اليها الشعيّر فالصلح فاسد على حصة
 شعير كذا في المحيط * اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقفة الحنطة فصالحه على احد عشر
 درهما وفارقة قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين
 لرجل كرحنطة قرض فصالحه احد هما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه
 ن شاء ربع الكروان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلا لهما على رجل الف درهم ان لم يكن
 دين واجبا بقدر احد هما بان ورنا دينامو رجلا من رجل فصالحه احد هما على مائة معجلة على
 ن اخره من باقى من حصته وهو اربع مائة درهم الى ستة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير
 صته وذلك اربع مائة باطل في قول ابي حنيفة رح حتى لو قبض الشريك الآخر شيئا كان للمؤخر
 ن يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح تأخيره في حصته جائز وان كان دينهما
 اجبا فادانه احد هما بان كانا شريكين شركة عنان فان اخر الذي وتى الادانة صح تأجيله في جميع
 دين وان اخر الذي لم يشارك الادانة لا يصح تأخيره في حصته على قول ابي حنيفة رح وعلى
 ولهما يصح وان كانا متفاوضين فاجل احد هما دينان من المفاوضة صح تأجيله ضد الكل ايهما
 جل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الدين بين شريكين فصالح احد هما من نصيبه على
 وب فشريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع
 ريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض
 م يرجعان على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخية فصالح
 حدهما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما
 كذا في المبسوط * ولو كان المالان لرجلين عليه لاحد هما دراهم والاخر دائير فصالحه على مائة درهم
 هو جائز وتقسّم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدائير فما اصاب الدائير فهو صرف ويشترط
 قبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي * ادعى
 جل على رجلين الف درهم دين فصالحه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح
 الى اقرارا وانكار وكذلك لو صالحه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز

كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه مثقه ولا يجوز فيه منق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وان صالحه من الف على عبد ثم تصادقا ان لاشي عليه فالدفع اليه بالخيار ان شاء يرد العبد وان شاء اعطاه الف وامسك العبد كذا في محيط السرخسي * صالح من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى دين على رجل واصطاحه على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى دين على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسدا كذا في المحيط * له على آخر مائة دينار نيشابورية فصالحه على مائة بخارية وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بلا خلاف كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لافضة فيها وصالحه على مائة درهم فطرقة فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في دراهم معينة يجوز كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجده زيوفا ونهبر حرة وستوفة فردة ما دام المال مؤجلا وكذا لو باعه عبدا او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى فاضيل * واذا كان لرجل على رجل كره حنطة قرض فصالحه من ذلك على كره شعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فردة بعد ما تقرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وان استبدل اخرى في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة رخص وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل الف فانكر المدعى عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وانزأك من البقية جاز ويبرأ المدعى عليه من الباقي قضاء ودبائة وان قال صالحتك من الالف على مائة

ولم يقل وبرأتك من الباقي برئ المطلب من الباقي قضاءً لادبائه كذا في الفتاوى الظهيرية *
 ولو أن المطلب قضى الالف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلب على مائة درهم جاز قضاءه لا يجعل
 للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لرجل على رجل الف
 درهم ديناً من ثمن بيع الى اجل فصالحه الطالب على ان اعطاه كفيلاً وآخره سنة بعد الاجل
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على ان يبرأ هذا الكفيل او على
 ان يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى ان آخره سنة بعد الاجل شهر فهو جائز ولو صالحه على ان يجعل
 له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسداً ولو آخره الطالب سنة بعد الاجل
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط * من له على آخر الف درهم فقال ادفع التي غدا منها
 خمسمائة على انك برئ من الفضل ففعل فهو بريء فان لم يدفع اليه خمسمائة غدا عادت الالف
 عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في الكافي * لو قال حطت عنك خمسمائة على ان تنقدي خمسمائة
 ولم يوقت لذلك وقتاً اقبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة اعطاه الباقي او لم يعطه في قولهم ولو قال
 حطت منك خمسمائة على ان تنقدي اليوم خمسمائة فان لم تنقد فالمال عليك على حاله فقيل
 الغريم ان نقده الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال
 حطت عنك خمسمائة على ان تنقدي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقيل الغريم قال ابو حنيفة
 ومحمد ربح ان نقدي اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال برأتك
 من خمسمائة من الالف على ان تعطيني الخمسمائة غداً فالبراء فيه واقعة اعطى الخمسمائة او لم يعط
 كذا في الهداية * ولو كان له على رجل الف درهم فصالحه معه على خمسمائة على ان يعطيه اياه ولم يوقت
 لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حظاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة
 على ان تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني فالالف عليك على حاله فان اعطاه فالصلح ماض
 فان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك من الالف على خمسمائة على ان تعطيني
 اليوم ولم يقل فان لم تعطني اليوم فالالف عليك فان اعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية
 بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم ماد جميع الالف في قول ابي حنيفة ومحمد ربح هكذا في شرح
 الطحاوي * لو قال صالحتك من الالف على خمسمائة تدفعها الي غدا وانت بريء من الفضل على انك
 ان لم

ان لم تدفعها هذا فالألف عليك علي حاله فان نقده خمسمائة بقي الابراء ما ضاها وان لم يتقد بطل الابراء
بالاجماع كذا في الكافي * اذا قال ادائي خمسمائة علي انك بري من الفضل ولم يوقت للداء وقتا يصح
الابراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية * ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة
لا يصح الحط في قولهم نقد اولم يتقد وكذا لو قال للغريم وللكتيل اذا ادبت منها خمسمائة او متى
ادبت او قال ان دفعت الي خمسمائة فانت بري من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي
وان ادعى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا في الظهيرية * ان حط احد الشريكين شيئا
ان كان المصلح ما قد جاز حطه الكل او بعضه في قول ابني حنيفة ومحمد رح ويضمن نصيب
شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصلح ما قد جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه
لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى فاضيل خان * الباب الثالث في الصلح من المهر والنكاح والخلع
والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة علي خادم ثم صالحها علي شاة بعينها جاز وان كان
نسيئة لا يجوز وان صالحها علي شيء من المكبل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغيره
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس جاز وان لم يتقد في المجلس لا يجوز وان صالحها
من الخادم علي دراهم نسيئة جاز ولو صالحها علي خادم بعينه وزاد هاهنا ذلك دراهم مسماة
كان جائزا فان صالحه علي مرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار
ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت
ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته علي دراهم فانها
ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها
من غير خيار هكذا في المحيط * اذا تزوج امرأة علي بيت وخادم ثم صالحها من البيت علي ثياب
هروية الي اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم علي دراهم او دنابر الي اجل فهو
جائز كذا في المبسوط * ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التاخرائية ناقلا من العناية *
اذا تزوج امرأة علي مائة درهم ثم صالحها من ذلك علي طعام بعينه فهو جائز وان كان بغيره
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها علي كرحضة ثم صالحها
من ذلك علي كرسعير بعينه فهو جائز وان كان الشعيير بغيره ان كان الشعيير مؤجلا لا يجوز
وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح علي جواب الاستحسان او علي اخذ الروايتين

وان تفرق قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصلحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا قبل ذلك فان اقام المدعى بيته بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبرات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط * ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خلع كذا في خزائن المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهرى الف درهم فاصطلحا على ثلثمائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المتعة فاصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز ان اقامت بعد ذلك بيته على ان مهرها كان الغالا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بثلثا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بثلثا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعت وهو يحد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلثا او واحدة باثنتي رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط *

(مردى زن ديگر يرد دعوى كرد و صلح کردند) على ان يختلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين * في المستقن بشر من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجحد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدعاوى لم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح من المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم يدع مهر فصالحها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته

من دهمى النكاح وعلين ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادمت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز والمائة درهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط * **الصلح من النفقة** ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والدابة يعتبر معاوضة وتصير ميراثا زوجها من النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط السرخسي * **اذا صالح الرجل امرأته** ولم يدخل بها على ان يطلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تقطعه وعلى ان زادها هو ثوبا بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربيع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربيع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربيع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمستثلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * **لو صالحت امرأة زوجها** على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * **وان صالحته من الدراهيم على مخاتيم دقيق غير عينه** قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * **اذا صالحت المرأة زوجها** من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او تقاضي او يرخس السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تحاضمه حتى يزيد هاذان كان موسرا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها ان تحاضمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بنوام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كفيلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت او ما دمت امرأته فهو كما قال الامامات الزهراء قد يقدر لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط *

ولو صلح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمى جنسه جاز مؤجلاً وحالاً بخلاف ماله
 صالحها بعد الفرض أو بعد تراخيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صلحته من اجر
 رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزاً لم يمس لها ان يصلح بها نبت لها من دراهم الاجر على طعام
 بغير عينه كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيدا
 عليها حتى تنقضي مدتها بالاشهر جاز ذاك وان كانت مدتها بالحض لا يجوز لان الحوض غير
 معلوم قد تحيض ثلث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو صلحت مع الزوج من نفقتها مادامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي *
 لو كانت امرأته مكاتبه او امته قد بواها المولى بيتاً فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة
 لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الامة فلولم يكن بواها المولى بيتاً لم يجز هذا الصلح
 وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج ان يقربها فصالح اباها على نفقتها لم يجز وان كانت
 كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة وضمن جاز واذا صلح المكاتب امرأته على نفقة
 كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر يصلح
 امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق
 الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي *
 اذا كانت لرجل امرأتان احدهما مائة قد بواها بيتاً فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر وصلح
 الامة على نفقة اكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على اكثر من نفقة
 المسماة واذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط *
 ولو صلح على نفقة المحارم ثم ادعى الاصهار صدق وبطل الصلح كذا في التاتارخانية فلا من العتائية *
 اذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائهم اقرؤا انه محتاج فان
 لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله وبطل عنه ما صلح عليه الا ان تقوم بينة انه موسر فيقضى
 بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه
 يكون ماضياً ان كان الولد محتاجاً فان كان صلح على اكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه
 ابطلت الفضل منه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة ولو صلح امرأته
 من كسوتها

من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفقته جاز ذلك وكذلك كسوة القراية ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماة لنفقته وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان صالحا المبانة زوجها من سكناها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصف وسط الى شهر ولم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط * الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الابداع وقال المستودع مالد عني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيء فاختلفوا في قول ابي حنيفة رح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف رح الاول وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت اوردت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت اوردت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط * واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذب به بل سكت ذكر الكرخي رح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف رح الاول ويجوز في قول محمد رح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ذكرنا انه لا يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت اوردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة رح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيهان * ان انكر المستعير العارية اصلانها صالح صح الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل مال اصلنا مائة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائتة درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقراره وانكاره لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم يقم بينة

وكان المودع منكراً فالصلح جائز كذا في الظهيرية * ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو صالحه على مرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاحد للوديعة فالصلح صحيح اذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقرباً للوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجدد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة * امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغير هاتم قبضتها منه ثم استودعتها آخر قبضتها منه ايضا فنقدت منها ما عندها فقالت ذهب بينكما ولا ادري من اصابه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير انك دفعت الينا لم نفتشه ورددناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصلح بينهما وبينهما جائز ثم صالحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على اتي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع او اقل واما ان كان قبل ان يضمها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صالحته ببديل مثل قيمة المتاع او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئنا عن ضمان المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع بينة بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صالحته ببديل هو اقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعا اليها وان ضمن المرأة نقد الصلح عليها كذا في الذخيرة * اذا ادعى عينا في يدي انسان فقال ذو اليد هذا وديعة فلان او وديعة او دعيه فصالحه بعد اقامة البينة او قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح منه كذا في الفصول العمادية * وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم انكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نفقت بطل الصلح وان اراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط * ومن استعار دابة الى وقت فعطبت فقال المستعير نفقت تحتي وكذبه رب الدابة وهو مقر بالعارية فانفدى المستعير ثمنه فصالحه صحيح ولا يجوز وكذلك لو قال المستعير دفعتها اليك كذا في خزائن المفتين * ولو ان مضارب جحد المضاربة ثم اقر بها واقربها ثم جحد هاتم صالح من ذلك على مال جاز واذا كان

للمضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخره عنه جاز وان حط منه بعضه جاز وضمن ما حط لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بد لها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كتيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يجحد ذلك فاصطلحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطحا ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزا ايضا وان ادعى الموهوب له الهبة واقر انه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطحا ان يكون العبد سالما للاحدهما ويدفع هو الي صاحبه كذا درهمان شرطان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا هكذا في المحيط * امرأة وهبت ارضا لالاخوين احدهما لاب وام والآخر لاب ثم ماتت فورثها اخوها لابيها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازا في قول بعض الفقهاء ثم اصطحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطله فانه يبطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها لالاخ لاب غير انه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه اخوه فيها فقال انها لم تجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا ردها حتى يقضي القاضي علي بذلك فاصطلحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطحا على المناصفة ^١ وعلى اقل من ذلك واكثر كذا في المبسوط * لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في العاوي * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان اقر الذي في يده انها هبة بعد الصلح

اوجد درب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذا لك لو اصطالحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشروع كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك بشهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل آجرتني ثلاثة اشهر بعشرة دراهم فاصطالحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطالحا على سكنى ثلاثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اصطالحا على سكنى هذه الثلاثة على ان زاده قفيز بعينه او بغيره بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصطالحا على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطالحا على سكنى الاشهر الثلاثة بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية * لو اصطالح الآجر والمستأجر على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا كفيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا الزيادة خدمة عبده هذا شهر او لوزاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر الم يجوز هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا بعد من ذلك فاصطالحا على الموضع الذي عين رب الدابة بالا جر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو وجد المستأجر الاجارة اصلا وادعاه رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه استكرى هذه الدابة با كاف يحمل عليه ثقله الى بغداد بخدمة فجدد ذلك رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل انه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه قتال الذي في يده العبد العبد عبدي والمائة عليك فاصطالحا على ان يبرأه المرتها من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح

الصلح جائز ولو ان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني مارهنت العبد منك فاصطالحا على ان زادة المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطالحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد وللمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطالحا على ان يبرأ المرتهن من خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادهى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم افرضها اياه واقترانه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم ارهنته فاصطالحا على ان يحط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطالحا على ان يقرضه المرتهن درهما لجعل الثوب رهنا عنه فهو جائز وكذلك لو اصطالحا على ان يبرهنه اياه ليحط عنه درهما ويقرضه درهما جمعا بين الحط وزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأه في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط * ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطالحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلا في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقر به المرتهن ولم ينكر فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى فاضيل * اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بع متاعي فلم يقروا ولم ينكروا فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى فاضيل * لو ان الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطالحا على ان ابرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرأه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط * لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اماره لبرهنه فاصطالحا على ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط * الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره

والتهديد لواد من فصحاء على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط * غصب ثوب بقيمة مائة فاذلغه فصالحه منه على ازيد من مائة جاز ولا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة رح كذا في خزائن الفتاوى * اذا كان المغضوب مبدأ فابق منه وهلك في يده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال الخلاف فيما اذا ابق العبد وما اذا كان مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح ان الخلاف فيهما جميعا كذا ذكره فخر الدين فاضلهم في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البيعة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية * اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رح اذا ابق المغضوب فصالحه مولاة على دراهم مسماة حالة او الى اجل جاز ولو صالحه من العبد الآبق على مكبل او موزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شيء مما ذكرنا بعينه او بغير عينه حالا كان او مؤجلا جاز وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغضوب منه فقال احدهما هي آبقة وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان او مؤجلا وان قال هي آبقة جاز الصلح على الدراهم حالة كانت او مؤجلة وعلى المكبل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط * واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الآخر بشيء وان تولى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي * لو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه

على ذهب مسمى حالا ومؤجلا وكذلك الصلح على سائر الودنيات ولو صلحه على كيلي مؤجل لا يجوز سواء صلحه عليه، حنطة او غيرها وان كان الكبر مستهلكا فصالحه على درهم او دينار ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان اختلفا قبل القبض بطل الصلح وان صلحه على مكيل او موزون ان كان حالا وقبضه جائز وان كان الى اجل ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جائز وان صلحه على كبر ونصف كركان باطلا سواء كان الكرفائما ومستهلكا لمكان الربوا كذا في المحيط * ولو غصب كبر حنطة وكبر شعير فاستهلكهما ثم صلحه على كبر شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط * في المنتقى رجل غصب عروضا وحنطة وشعير او صلحه المعصوب منه على الف درهم الى سنة قال حصه الحنطة والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصه العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المعصوب منه كانت مستهلكة فالقول قول الغاصب كذا في المحيط * ولو غصب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكهما ثم صلحه منهما على كبر حنطة بعينه ثم استحق الكرا ووجد به عيبا فرده رجع بالدرهم والدنانير وان صلحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها او وجد هازيها واستوفى رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك لو صلحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنانير فصالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط * اذا غصب كبر حنطة ثم صلحه على نصف كبر حنطة فان كان الكرا المعصوب مغنيا فصالحه على نصف ذلك الكرا لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صلح على نصف كبر آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرفائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المعصوب منه وان كان الكرا المعصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكرا المعصوب او على نصف كبر آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد النصف الباقي على المعصوب منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكبر المعصوب او على نصف كبر آخر استحسانا ولو كان صلحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرا

المغضوب او فائدا مقرر ان الغاصب او جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في المحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدديات المتقاربة وان كان المغضوب شيئا لا يحتمل القسمة بان كان عبدا او دابة او امة فصالح المغضوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغنيا لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضرا فان كان الغاصب مقررا بالغصب لا يجوز الصلح ايضا وان كان جاحدا ذكرناه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل الفا واخفاها وغيبها وصالحه المالك على خمسمائة فاعطاء الغاصب من تلك الالف او من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب فان وجد المغضوب منه بينة بعد ذلك فاقامها يقضى له ببقية ماله فان كان مقررا بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغضوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد هاهنا على المغضوب منه كذا في فتاوى قاضيان *

اذا غصب الرجل عبدا او ثوبا او ما اشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما من نصيبه على درهم او دينار وقبضها فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخبارين ان يعطيه ما قبض وبين ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاء نصف ما قبض وان شاء اعطاء ربع الدين وان كان العرض قائما فصالح احدهما الغاصب من نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب ظاهرا بحيث يراه المالك والغاصب مقررا بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غائبا لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت ان يشارك المصالح في المقبوض وان كان العرض قائما في يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحدا للغصب ذكر في الاصل انه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد رح فقد روى بن سماعة عن ابي يوسف رح ان للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط * رجل استهلك على رجل اناة فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة

بالقيمة فافتراق قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا الواصلح على القيمة من غير قضاء وافتراق قبل القبض وكذا لو استهلك تبرقة أو درهم فصلحه على أقل منها إلى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى فاضلخان * لو استهلك تبرقة أو درهم فصلحه على عشرة دراهم مثلها إلى أجل جاز كذا في خزائن المفتين * وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن رجل غصب اناء مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم لقيه المالك فصلحه منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارقته قبل أن يعطيه لم يبطل الصلح وفيه إيضاح رجل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضاع عن الغاصب وصلحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وإن وجد الغاصب كان رب الطوق شركا فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالحا رب الطوق على ما ذكرنا و الطوق عنده لم يجز الصلح وفيه أيضا من أبي يوسف رجل غصب من آخر قلب فضة وصلحه بعد ما غصبه على أكثر من قيمته لا يجوز وإن استهلكه الغاصب ورضي المغصوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبرق أو درهم من العمل جاز كذا في المحيط * رجل أخذ سارقا في دار غيره فإراد أن يدفعه إلى صاحب السرقة بعد ما أخرج السرقة من الدار فصلحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويرأى عن الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع إلى القاضي أن كان ذلك بلفظة العفو لا يصح العفو بالاتفاق وإن كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط النفع والإمام والقاضي إذا صلح شارب الخمر على أن يأخذ منه ما لا يعفوه عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في فتاوى فاضلخان * أسكاف سرق من جانيته خفاف لا قوام صلح الأسكاف مع السارق فإن كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح إلا بإجازة أربابها وإن كان مستهلكا جاز من غير إجازة أربابها بعد أن يكون الصلح على درهم وإن لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين * رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم فصلحهم ثم أخرجوا ونكر فقال إنما صلحنا بحكم خوفنا على أنفسنا قالوا إن كان في حبس القاضي فالصلح جائز وإن كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية * دفع إلى آخر بضاعة قطع عليه الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فصلح المستبضع الصلح ويقول إنما صلحت من مالي والمبضع يقول إنما صلحت من بضاعتي فإن كان وقت القبض سمى الدافع أنه من جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر ما لا يملكهم وإن كان سمى شيئا فهو

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله عن
 أبي مال ادنى اذ لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقد عليه والتقف المبضع والمستبضع انه
 لم يسم عدا فع فهو من الجميع كذا في خزائن المفتين * صلح المكروه لا يجوز كذا في السراجية * اذا
 كان المدعي رجلين فأكراه السلطان المدعى عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه
 مع من اكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل بيتا ليلا ونهارا
 وشهر وعليه سلاخا وهددوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او اكروه على اقرار وابراً
 ففعل قالوا في قياس قول أبي حنيفة رح يجوز الصلح والافترار والابراء لان عهده الاكراه لا يكون
 الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب بقدر على تحقيق ما وهددوا والفتوى
 على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهارا في المصر فالصلح جائز وان
 هدّدوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة سلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا ونهارا
 او كان في هرساق لا يلبثه الغوث كان الصلح والافترار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح والزوج
 اذا هدّد امرأته لتصالح عن الصداق على شيء او لتبرأه فهو بمنزلة الاجنبي وان هدّد بها بالطلاق
 او بالتزوج عليها او بالنسري لم يكن ذلك اكراها كذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس
 في صلح العمال اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا ليقتصره فخرقه القصار بدّته فصالحه رب الثوب
 على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار او ليأخذ به رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حاله كانت
 الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنائير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب
 لرب الثوب او للقصار وان كان المكمل او الموزون في الذمة ان وقع الصلح على ان يكون الثوب
 للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون
 الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة * ووقال القصار قد نعت اليك الثوب ووجد رب الثوب
 ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رح ولا يجب للقصار الاجر وعلى
 قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رح الآخر كذا في المحيط * ولو ادعى
 القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر
 على نصفه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فادعى انه اذاه الاجر وانكر القصار فالصلح على نصف
 الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على

دراهم فعلى قول ابي حنيفة رح الاجبر المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين كما في المودع وعندهما صا من فيصح الصلح كما في الغاصب والراعي ان كان اجبرا مشتركا فهو كالمقصر وان كان اجبرا خاصا فهو اجبر واحد وهو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة * دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له ثوبا سعا في اربع فنقص ونسج خمسة في اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله فان سالحه على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك ذراهم مسماة الى اجل ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل غزله ثم سالحه بعد ذلك على ذراهم الى اجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا سالحه من ذلك على ذراهم الى اجل كان ذلك ذينا بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بذراهم معلومة الى اجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضيخان * وان سالحه على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط منه بضه جاز كذا في المبسوط * اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بفقير مصغر بدرهم فصبغه بفقيرين حتى ثبت لرب الثوب الخيارين ان يأخذ ثوبه واعطاه درهم او ازيد الفقير الآخر فيه وبين ان يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمة ثوبه ابيض فصالحه رب الثوب على ان يأخذ الثوب على فقير حنطة بعينها جاز سواء سالحه من الاجر وعازاد الفقير للثاني في ثوبه او سالحه عازاد الفقير الثاني في ثوبه وان سالحه على فقير حنطة الى اجل لم يذكر محمد رح هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال مشايخ مراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو سالحه على فقير مصفران كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيط * ولو صالح الصباغ على ذراهم الى اجل جاز وكذلك لو صالحه على قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض او اجله فيه فان كان قيمة ما زاد الفقير الآخر في الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتاجيل فيما زاد الفقير فيه وان كان قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا في المبسوط * الباب السابع في الصلح في البيع والسلم لو باع منه عبدا بالي درهم سون ثم سالحه على الف او مائة زئوف او نهجاة حالة او الى اجل كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه منها على شيء مما يكال او يوزن بغير عينه لم يجز كذا في

الميسوط * لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صح ولو اراد ان يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول العمدية * سئل الحسن بن علي عن ادم بن علي آخر فساد في البيع بعد قبض المبيع ولم يتهىأ له اقامة البينة فنصوح بينهما من دعوى الفساد على دناير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التاتارخانية ناقلنا عن البيئمة * اذا ادعى على رجل الف درهم ثمن خاد م باعها آباءه بيعا فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب ان قيمتها كانت الف درهم وادعى المطلوب بان قيمتها اربع مائة فصالحه جائز كذا في الميسوط * ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح من المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في الميسوط * لو كان عليه الف درهم وكرس سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بان يصالح الرجل في السلم على ان يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعيته فاذا كان لرجل على رجل ثوب هروري سلم فصالحه على نصف رأس المال على ان يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فبجاءه المسلم اليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على اخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط * لو كان السلم الى اجل فصالحه على ان يأخذ نصف رأس المال ويناقضه نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الاجل جاز التقض في نقص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في الميسوط * اذا سلم الى رجل في كرحنطة وجعل اجله الى شهر واسلم الى ذلك الرجل ايضا في كرحشبر وجعل اجله شهرين ففضى شهر من وقت العقد واجل الحنطة فصالحه على ان يأخذ الحنطة ويزيد في اجل الشبر كان جائزا ولو صالحه على ان يؤخر الحنطة ويعجل الشبر لا يجوز كذا في المحيط * واو حل اجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على ان يؤخره شهرا جاز قيل يجوز الرد فاما شرط اثنا جيل فلا وجه له رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهما ليزيد في الاجل شهر لا يجوز ان قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم

من المسلم فيه يجوز اعتباره بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل
الباقى لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان
السلم كرحضة فصالحه على نصف كرحضة على ان ابرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم
كرحضة جيدة فصالحه على كرحضة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحضة رديئة فصالحه
على نصف كرحضة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط *
اذا كان السلم حقة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان ير عليه مائتي درهم او مائة درهم
او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا
وكذا ان قال صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة * وان
قال صالحك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال
هكذا ذكر شيخ الاسلام و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا
في المحيط * تقابلا السلم ورأس المال عرض فهلك او باعه قبل ان يقبضه ضمن المسلم اليه قيمته ولو ربه
من رب المال بغير عوض لا يضمن استسما كذا في محيط السرخسي * انا سلم دراهم معدودة في كرحضة
الى اجل ثم اصطلح بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرحضة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع
ثم انما لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرديثا
وعليه كرتام كذا في المحصر شرح المنظومة * سلم ثوبا في كرحضة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب اسلم
ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح
بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه
فحوالته بخيار روية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان
على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال
الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء
وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم
الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل
ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استسما وان كان بعد ما قضى القاضي عليه
بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استسما نافية باختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

و التملك نحو الافالة والرد بالعيب بغير قضاء فتحرق السلم الاول في قيمة الثوب لاني عنه فان
اصطالحا على اخذ من الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز
فيا سوا يجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز فيا سوا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه
الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى
القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين بآي سبب عاد
اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول يأخذ منه
قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل
وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب
لرب السلم الاول وان اصطالحا على اخذ العين فقيه اختلاف المشائخ هكذا في المحيط * ولا يجوز
صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند ابي حنيفة ومحمد رحم يتوقف على اجازة
شريكة فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز نقد عليهما فيكون نصف
رأس المال بينهما وباتى الطعام بينهما وقال ابو يوسف رحم جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه
ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا اتى على عليه فيرجع على شريكه كذا في
الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطوا فنقد كل واحد منهما على حدة
اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح
كذا في التبيين * وهكذا في الكافي * اذا كان المتغايرين سلم على رجل فصالحه احدهما على رأس
المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كرحضة سلم
وبه كليل فصالحه الكليل رب السلم على رأس المال فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحم الصلح يكون
موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطل بطل ونقي حق
رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكليل بغير امر المسلم اليه فصالحه رب السلم فهو على هذا الخلاف
وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط * ولو صالح الكليل الطالب
على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالبيد كذا في
فتاوى قاضيان * ولو وهب الطالب الكليل كله كان للكيل ان يرجع بذلك على المكفول منه ولو صالح
الكيل الطالب من السلم على ثوب او على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكليل المسلم اليه

على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم
برئ المطلوب من دين الكفيل ولا يبرأ من دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام
الى الطالب برئ جميعا وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل
وكان للكفيل الخيار ان شاء او فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل
رب السلم على ان يزيده درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صلح الكفيل
على ان زاد المسلم اليه مختم حنطة في السلم لم يجز كذا في المحيط * وزاده رب السلم درهما على ان زاده الكفيل
مختم حنطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط * اذا جاء الكفيل بانقص مما كفيل في المكيلات والزروعات الى
رب السالم فقال خذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا من الكفيل
وان اتى بأحد مما كفيل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز الا في الزروعات ولا في المكيلات وان كان
هذا في الزروعات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط * ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط
فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب
على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجز وبين الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع
الشرط ولو كان المشروط ابقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه
الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل
بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * لو أمر رجل رجلا فاسلم له في كرخ حنطة ثم صلح الذي ولي
السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للأمر في قول أبي حنيفة ومحمد ربح وكذلك اذا أبرأه
بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صلح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز ومنزلة
مالوا برأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * وان ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكر حنطة سلم فصالحه
من ذلك على عشرين دينارا فان كان رأس مال السلم درهما بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا
سواء تفرقا قبل نقد الدنانير او بعده وان كان رأس مال السلم دنانير ان كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط
في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينارا ونقد خمسة المائة كان الصلح جائزا في الكل
واما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد ربح هذا
في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان الفقيه ابو جعفر الهندواني يقول بانه لا يجوز والفقيه ابو بكر البلخي
استان الفقيه ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجعل ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحسانا بمقدار رأس

المال هكذا في المحيط * وإذا أسام الذميان الذي ذمي في خمرة ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه والى أجل لم يجوز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له ان يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر إلى نصراني في حنطة وقبض الخمرة ثم أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزيرا في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط * الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح من العيب إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعي أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز وبستوي ان يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط * وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على عبد على ان زادة المدعى عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن قيمته ودنانيره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار لثا فوضعت الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق الا ببينة فان اقام بينة على الفسخ واقام الآخر البينة انه قد امضى الصلح في الثلث اخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط * إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم ان أحدهما رضي بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك أن على قولهما يجوز ومن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للمطلوبين

للمطلوبين فاجاز احد هما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عندنا هي حنيفة ربح يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المجيز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح من الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط * صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية * اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره ثم ان المدعى صالحه على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يره فلا آخر ان يرده على الثاني ولم يكن للثاني ان يرده عليه الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يرده على الاول كذا في المحيط * خيار العيب يثبت في الصلح من دعوى المال حتى لو ادعى دينار صالحه على مبد واران المصالح ان يرده بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان للذي رده عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرده على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالبيع يرد بالعيب اليسر والفا حش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح من اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان من انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج * واذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على مبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازها وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح مينا واما اذا كان دينا كالدراهم والدنانير والكيلبي والوزني بغير اعيانها او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزنة المفتين * رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقاضاه ووجد به عيبا فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على دراهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

دنانير بشرط التقاض كذا في الخلاصة * **وإن** صالحة من العيب على نوب بيعته فهو جائز وإن صالحة على حنطة بيعتها جائز وإن تفرقا قبل القبض وإن كان بغيره فإن كان مؤجلا فإنه لا يجوز وإن كان حالا إن قبض الحنطة قبل أن يتفرقا جائز وإن لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يردّه أو مات عند المشتري أو اعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو نقله المشتري ثم أطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب إذا وقع الصلح من العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب إذا وقع الصلح من العيب لا يجوز لأن في الوجه الأول وقع الصلح مما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح مما هو ليس بحق للمشتري ولو اعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صلح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرض له على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحة من العيب لا يجوز إذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم أطلع على عيب المشتري الأول فصالح البائع الأول على درهم فإنه لا يجوز كذا في المحيط * ولو مات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الأول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الأول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رُح ولو صالحة لا يجوز صلحه وعند مالك له أن يرجع به عليه ولو صالحة يجوز صلحه كذا في الفصول العمادية * **لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك ولم يبعه حتى أطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحة من العيب على درهم كان جائزا وكذلك إذا صبغ بصبغ أحمر ثم باعه ولم يبعه حتى صالحة من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحة من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رُح وعند مالك بمنزلة القطع مع الخياطة كذا في المحيط * **لو** صالحة من العيب على ركوب دابة في حوائج شهرها جاز قالوا تأويله إذا اشترط ركوبه في المصر أما إذا اشترط ركوبه خارج المصر وأطلق لا يجوز كذا في الذخيرة * **لو** اشترى شيء من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على أن تزوجه كان النكاح جائزا وكان هذا اقترارا منها بالعيب فإن كان يبلغ أرش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وإن كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج الوهاج * **إذا** اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على أن يردّه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري أن يردّها بغير قول أبي يوسف رُح وقال محمد رُح**

له ان يرد ها كذا في الحاوي * لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقروح او الشمط فهو جائز وهو بري من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج * لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المجدنات على دراهم مائة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة ربح فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز الا براء بدون تسمية العيب فنظر النحاسون وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة اخرى فسموها الخمسة المجدنات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحريزا عن قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من مبيها على مسمى ولم يسم العيب جائز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى امة بخمسين دينارا وتقباضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطالحا على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي اولم يقر وام ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف ربح جائز في الوجهين كذا في الخلاصة * ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقرا بالعيب والثوب لا يطيب للبائع عند ابي حنيفة ومحمد ربح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب ميب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة وتقباضها ثم طعن فيها بعيب وجحد البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوبها معها على ان يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع بحصنه من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان المشتري ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي * انا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبحه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اشترى امة فوجد هامنكوحة فاراد ان يرد ها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر ثوبا فاقطعه فمبصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وحط

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتسب عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى امة بالف وتقابضوا طعن المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم يأخذها رجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحطوب فالبيع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى امة بالف درهم وتقابضتا ثم باعهما من آخر بالف درهم وتقابضتا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبدئ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وجد البائع قد دخل رجل فيما بينهما على ان يأخذ الثوب بثمانية وعلى ان يحط البائع الاول من البائع الثاني درهمين من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخاصم بائعه هكذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجاء به متخرفا قال المشتري ما ادري اكان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما وبأخذ منه القصار اجرة فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولولم يصطلحا واراد الخصومة في ذاك قبل المشتري ادع على ايتهما شئت فان ادعى على البائع برى القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا الصلح صباغ صبغه بعصفر فاصطلحا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له الامة وتقابضا فطعن الآخر فيها بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكن استحسن فاجبزه كذا في الحاوي * ان امره ببيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الآخر على ان يقبل السلعة على ان يحط عنه من الثمن شيئا

عقداً وعلين أن يخرج منه الثمن ويرأى البائع فهو جائز وكذلك لو اتقى الأمر بالمبيع والأمر بالشراء
فاصطلحا من العيب على أن قبل منه المتاع على أن حط منه من الثمن طائفتان آخرهما بقي
البحر أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * إذا اشترى الرجل عبداً بثلث مسمى نقابضاً ثم طعن
بعيب وزعم أن البائع قد دلّسه فصالحه البائع على أن حط منه من الثمن طائفة على أن أبرأه من
كل عيب وأقام رجل آخر بينة أنه كان امرأه أن يشتري هذا العبد له وقال لا أرضى بصلحه
فإن الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الأمر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري
ثم وجدها صورا وأقر البائع أنه دلّسها له فصالحه على أن يرد لها وولدها وزيادة ثوب على أن يرد عليه
الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بناها كذا في المبسوط * ادعى عيباً في جارية
اشترها وانكر البائع فاصطلحا على مال على أن يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها
عيب وكان ولكنه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * المشتري إذا طعن بعيب
في مبيع الدابة فصالحه على أن حط منه درهماً ثم ذهب البياض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح
وكذا الصلح في دوى جبل المبيع إذا بان بعد الصلح عدم الخبل يرد البديل وكذا إذا ادعى على
إنسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي *
رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض صنده فأراد أن يرد لها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالحه مع
البائع بشيء ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتارخانية ناقلاً عن
النيمة * لو اشترى كرحضة بكر حنطة ونقابضاً ثم وجد أحدها بطعامه عيباً فصالحه الآخر على أن يرد
أو على فقير حنطة أو فقير شعير لم يجز فاما إذا اختلف النوعان بان اشترى كرحضة بكر شعير فهذه
الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم إلى أجل فإن كان صاحب الحنطة هو الذي
طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وإن كان مستهلكاً لم يجز كذا في المبسوط * اشترى رجلان
شيئاً فوجداه ميباً فصالح أحدهما في حصته جاز وليس للآخر أن يحصم عنده أبي حنيفة ر. وعندهما
الآخر على خصومته لأن عنده أبي حنيفة ر. لو أبرأ أحدهما من حصته بطل حق الآخر خلافاً لما
كذا في محيط السرخسي * إذا اشترى ثوبين كل واحد عشرة دراهم وقبضهما ثم وجد أحدهما ميباً فصالح
على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في ثمن الآخر درهما فالرد جائز وزيادة الدراهم باطلة في قول
أبي حنيفة ومحمد ر. كذا في الحاوي * لو اشترى جارية بالف درهم ونقابضاً فوجدها صورا وأقر البائع

بذلك فصالحه منه على عبد وقبضه فوجد بالعبد عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جائز ان استحققت الجارية رجوع بحصنها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حررة والعبد واخذ الاثني هكذا في المبسوط * اذا باع المالك جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب او اكثر بحيث ما يتغابن الناس في مثله او اقل فانه يجوز صدهم جميعا اما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة روح ولا يجوز عندهما كذا في المحيط *

الباب التاسع في الصلح من دعوى الرق والحرية اذا دعى رجل على رجل مجهول النسب انه عبده فانكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف من هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يستحق الولاء واخذ المدعى منه كفيلا بالمال صححت الكفالة كذا في المحيط * ولو قال لجارية انت امتي وقالت لا بل انا حررة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البينة انها كانت امته اعتقها عام اول او انها حررة الاصل من الموالي ومن العرب حررة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت امه لفلان فاعتقها عام اول لم قبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وان كان مكان الامه عبدا فاقام العبد بعد الصلح بينة على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو بملكه عام اول ان كان الصلح مع العبد من اتا رقبته بينة العبد ورجع بالمال على المولى عند هم جميعا وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما اخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد رح لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى فندهما لما قصت في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامه وعند ابي حنيفة روح يجسبلان لا تقبل لانه منافض في الدعوى والمنافضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط * ولو اقام المدعى عليه البينة انه كان عبدا فلان واعتقه العام الاول والمسئلة بحالها لم تقبل كذا في محيط السر خسي * واذا ادعى العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم ففعل للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه متى والامه في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وام الولد والمذبر

لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في دار رجل حق فصاله من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا جذا ما كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حق فصاله على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشرين بارضة جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضخان * واذا صالح على طريق في الدار المدعاة ان اراد بالطريق رقة الطريق لا شك انه لا يجوز الصلح وان اراد به الموقوفه روايتان قياسا على بيع الممر فان بيع الممر روايتان على الرواية التي جوزه ينصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حق فصاله المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاضطلحا على ان يكون البيت لاحدهما وسطحه للآخر لم يجز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاضطلحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي * ادعى دار فصاله المدعى عليه على خدمة عبدة سنة جاز وله ان يخرج بالعبدة الى اهله قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبدة الى اهله ان يسافر به انما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة ههنا ان يسافر بالعبد وصاحب الخدمة ان يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حق في دار في يدي رجل فصاله على سكنى بيت معين من هذه الدار ابد او قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضخان * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصاله المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل واضطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك اذا اضطلحا على ان يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز واذا ادعى على رجل دين او اضطلحا عليه دارا ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز كذا في الذخيرة

في الذخيرة * لو ادعى ارضا في يدي رجل انها له فاصطلحا على ان يزرعها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى رجل حقاني دار فاصطلحه الذي في يده على عبد الله اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح من اقرار او من انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقك او من نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك عن دواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط * لو اشترى دارا فاختصها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فلكل واحد منهم مافي يده والساحة بينهم اثلاثا فان اصابوا قبل ان يقضي بينهم ما بين ان لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعا فهو جائز وكذلك اذا اشترط احدهم لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه جاز كذا في المبسوط * اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضى بينهما نصفان قضاء ترك فان اصطلحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين والآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط * لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها مافي يده ونصف مافي يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصطلحا قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث والثلثين فهو جائز وكذا لو اصطلحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما زالا في منزل من الدار والآخر في ملو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما مافي يده والساحة بينهما نصفان فان اصطلحا قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما والآخر موضع جذوعه وان يبني عليه حائطا معلوما يحمل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهد ما هو كان يحرقا وان يبني على ان لاحدهما ثلثه والآخر ثلثاه والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في ملو جل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من ملو آخر فهو جائز

لأنه صالح من المجهول ولمن معلوم كذا في فتاوى فاضلخان * إذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بان كاتأصصين فبينا بخلاف ما لو ادعى بدشاة أو عينا في مبد فصالح منه فانه لا يجوز كذا في المحيط * لو ان رجلين ادعى ادا في يد رجل وقالوا رتنا هاضنا وجمدها الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدوى على مائة درهم فادى شركته ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للأخر ان يأخذ من الدار شيئا الا ان يقوم البينة او صالح احدهما عن جميع دعواه على مائة درهم وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخذ ذلك له جاز واخذ نصف المائة وان لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على ان يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل واحد منهما في يدي صاحبه حقا ثم اصطالحا على ان يسلم كل واحد منهما صاحبه ما في يده بغير قسمة ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط * إذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على ان يزيد الأخر كرحضة فان وقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكرم عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه لاشك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكر موصوفا بانه جيد او وسط او ردي كان الصلح جائزا ايضا سواء كان الكر حالا او مؤجلا وان لم يكن الكر في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا وان كان الكر من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكر مؤجلا وبين مكان الايفاء وبين حصة الكر من الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح او ما يحص الكر وان تفرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكر وان لم يوجد في الكر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء او لم يبين حصة الكر من الدراهم فعلى قول ابي حنيفة ربح يفسد الصلح في الكل عجل الدراهم او لم يعجل ومنه ما ان عجل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يعجل الدراهم فسد الصلح بحصة الكر لا غير وان لم يضرب الاجل في الكر فانه تفسد حصة الكر من الدراهم عند هم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار

فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكرموصوفا وعلى قول ابي حنيفة رح لايجوز
وان كان الكرم من عند المدمى عليه والدرهم من عند المدمى ان كان الكرم بعينه جاز الصلح في الكل
وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرم من عند المدمى
والدرهم من عند المدمى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدمى دعواه
فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدمى الدار من المدمى عليه والمسئلة بحالها فان كان الكرم
والدرهم من عند المدمى او كان الكرم من عند المدمى عليه والدرهم من عند المدمى
فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا
اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرم فما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل
من الكرم قدر السلم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرم الى الدراهم والحال الى
ما تنص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدمى عليه من الدار على حيوان بعينه على
ان يزيده المدمى كرحنطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لايجوز ويجب ان يجوز وان
لهيكن الكرم بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والدنانير من
الايمان يصير ثمنه الشراء بثمن عنده جائز بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا
في المحيط * واذا صالح من دعوته في دار على كرحنطة وسط ثم صالحه من ذلك الكرم على كرم
شعير بغير منه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * انا وقع الصلح من دموى الدار على درهم
وافترقا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط * واذا صالح الرجل من دعوته في
دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود او صالحه من دعوته في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار
وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدمى عليه هي تلك تحالفا وتراد الصلح وعاد في الدعوى
كذا في المبسوط * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا ومسيل
ماء فجدد المدمى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم
كذا في فتاوى قاضيان * رجل له باب او كوة فخاضه جاره فصالحه على درهم معلومة
يدفعها الى الجار يترك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ
صاحب الكوة درهم معلومة لبسده الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية * رجل اشترى
من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضيعة واراد

الاول ان يخاف من قتال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيقة في يدي ففعل فهذا صلح جائز و تصير الضيقة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين * لو ان رجلا ادعى اذرعاً في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على دراهم مائة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فبحدها فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواء فجدد انسان وادعى فاعطاه المدعي دراهم على ان يسلم له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان نهرا بين قوم فاصطاحوا على كرية او حصينة بمسناة او قنطرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح او غيره من عرض الناس ان يخافوا في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة ما لا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثه و رأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا يوضع في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تنصر بالعامه كذا في الظهيرية * وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حديثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم لطرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لو رفع الظلة يجوز وكيف كانت هكذا في محيط السرخسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مائة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اصاب الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان اجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لا شك ان الصلح يبطل في حصته

شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قد بعت وكذلك اذا كانت حديثة او لا بد من حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعفا الى دار جارة فاراد التجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جارة دراهم ليقطع كان جائزا وان اعطى التجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في ارض باصلها وجد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في اجمة في يدي رجل حقانصاحه منها على ان يسلم عيدها للدمى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اصطيان يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطيان لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح * رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على ان يعطى للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفع الشفعة بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو صالح المشتري مع الشفع على ان اعطاه الدار زيادة الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط * وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او ربعة على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشفع بطلت المواثبة وطلب الاشهاد فانه يصير اخذا للنصف بالشفعة حتى لا يتحدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شركا في المبيع او في الطريق كان للتجار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذ هذا الشفع بالشفعة وان كان

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير أخذ النصف بشروط مبتدأ ويتجدد فيما
أخذ الشفعة هكذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار
بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باقي وهذا اذا كان الصلح بعد تأكيد حقه بالطلب
فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه
المشتري على أن يسلم له دارا اخرى بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا
في المبسوط * اشترى دارا فصاحم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف
الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه
لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جدد التسليم
فصالحه المشتري على أن اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لو مات
الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون
بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن
جاز ويكون أخذ الشفعة لا يبع لمبتدأ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اخصم في الشفعة شريك
وجار فاصطالحا على أن يأخذاها بينهما نصفين وسلمهما للمشتري جاز كذا في الحاوي * الباب
الحادي عشر في الصلح في اليمين ادعى على آخر ما لا فانكر فاصطالحا على أن يحلف المدعى عليه
وهو بريء من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة
أخذ بها وان لم يجد بينة اراد ان يستخلفه ان لم يكن الاستخلاف الاول عند القاضي يستخلفه
القاضي ثانيا وان كان الاستخلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في الفصول العبادية *
ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو بريء من الخصومة التي ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة
التي ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له
استخلافه مرة اخرى عند القاضي كذا في الذخيرة * ان اصطالحا على أن يحلف المدعى
على دعواه على أنه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه
ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف
الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطالحا على أن يحلف
الطالب اليوم على ما ادعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل أن يحلف

فهو على ما هو عليه والصلح باطل وحكمه كذا لو اصطحا على ان يحلف المطلوب فهو
 مالم للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على
 رجل مالا او ما سواه فانكر ولم يكن عليه بينة فطلب يمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه
 على ان رآهم مسماة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بريء من اليمين
 كذا لو قال صالحك من اليمين التي وجبت لك علي او قال افتديت منك بيمينك
 كذا فرضي الاخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز
 كذا في السراج الوهاج * ولو اصطحا على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على
 المدعي عليه وعلى ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال
 عليه وعلى ان يحلف الطالب اليوم ان ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف
 لشرع كذا في الوجيز للكردي * اذا اصطحا على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بيع او
 بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب
 الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابراه منه فيثبت بعق مبدء وتطلق
 امراته لانه ثبت حث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصطحا على ان يحلف المطلوب بها
 على انه بريء من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا ان يقيم
 المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فيثبت ذيق الطلاق والعناق لان حث المطلوب ثبت
 بالشهادة العادلة كذا في المحيط * الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات بجوز الصلح من
 جنابة العمد والخطاء في النفس وما دونها الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز كذا في
 الاختيار شرح المختار * ويكون المال حالا على الجناني في ما له دون العاقلة كذا في الحاوي *
 وفي الخطاء لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار * وهذا اذا صالح
 على احد مقدار الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس
 كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بغير فصالح الغافل الولي من مائة
 بغير على اكثر من مائة بقرعة وهي هذه ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء
 من الكيل او الموزون سوى الدراهم والدينار الى اجل لم يجز لانه معارض دين بدين وان صالح من الابل
 على مثل قيمة الابل واكثر من ذلك بها يتعاقب الناس فيه فهو جائز وما لا يتعاقب فيه لم يجز وان بقي

القاضي عليه بالداهم والدنانير فصالح القاتل على طعام او شعير او ابل او بقر مائيس عنده لم يجوز ان دفعه اليه قبل ان يفارقه لانه يبيع مائيس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل او بقر فصالح من ذلك على شيء من الطعام او غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجوز هكذا في السراج الوهاج * ولو صالح غير الجاني على اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالداهم فصالح على الفدي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل ان يقضي بشيء على ما تتي ابل بغير اعيانها فالواجب مائة منها والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الانسان الواجبة في الدية كان للطالب ان يرد الصلح كذا في الحاوي * رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح اولياؤها على اكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحب الخطاء الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صالح اولياؤها على ديتين او اقل منهما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * وبديل الصلح في دم العمد جاز مجرى المهور لكل جهالة تحملت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وهذا فساد التسمية بسقط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا انها يفتقران من وجه وهو انه اذا تزوجها على خمري يجب مهر المثل ولو صالح من دم العمد على خمري لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي الخطاء نجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو صالح عن قطع اليد عمدا على خمري او خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فالمقطوعة يده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا ومالو وقع على خمري او خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالحه بغفوع دم على مغفوع دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلو اما ان يرى اومات منها فان صالحه من الجراحة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من اليد او من الجنابة لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث بقي له اثر وان يرى بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح منذ ابي حنيفة رح ووجب الدية خلافا لهما وثان صالحه من الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها واما اذا برئ منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شح رجلا موضحة فوكل انسانا ليصالح من الشجة وما يحدث منها الى النفس

النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة اعشار والمال ونصف عشرة ولا يسلم للمشجوع نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلاف لا خلاف الوضع فان الوضع ثمة انما يصالح من الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البديل على القائم والحادث جميعا وههنا صلحة عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري اي قدر يحدث فتعذر قسمة البديل على القائم والحادث فصار البديل كله بازاء القائم واما اذا صلحه من الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجنابة عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وخط من البديل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعائلة لا للقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل او لاوليائه العاقلة يتحمل منه كذا في المحيط * اذا صلح المريض من دم عمده على الف درهم حالته ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا وخطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى يجنيها على القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه مندهما كذا في العاوي * رجل قتل عمدا وله ابنان فصالح احدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شيء لاخيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذلك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش كذا في المبسوط * اذا صلحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط ولو صلحه على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا يل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه كذا في المحيط * صالح من دم عمده على عشرين فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد بقيمة العهر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وتمام ارشه من الدراهم كذا في الكافي * لو صلحه من دم عمده على سكران او خدعة مبد سنة جاز وان كان صلحه عليه ابدا وعلى ما في بطن امه او على غلة نخلة سنين معلومة ابدا لم يجز كذا في النهاية * لو صلحه من دم العمد على ما في بطن غنمه او على ما في ضررها او على ما يتحمل تحمله عشرين لم تجب الدية على القاتل

كذا في المحيط * لو صالحه على ما في نخله من ثمره جاز كذا في المبسوط * ولو صالح ولي القاتل القاتل على ان عفاه من هذا الدم على ان يعفو القاتل من دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل من الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشيء وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي ابيه وابنه او من اشبههما رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعافي ان يرجع على القاتل بشيء كذا في المحيط * في المنتقى بن سامة من ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع بده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو من الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصا قبل ان يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بديه يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع ورجله او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع بده ورجله رجع عليه بدينه ورجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاسة منها بدينه بده ويتوعد ان الفضل ولو صالحه على ان يقطع يد هذا الحر او على ان يقتل عبد فلان ففعل يغرم بدينه يد الحر الاخر وقيمة عبده ويرجع المقطوع بده على القاطع بدينه كذا في محيط السرخسي * ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالحه من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشيء وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطأ يرجع بدينه اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا مثقال ذهب ونفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط * لو كان قتل عمدا فصالحه منه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عبد له ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمة ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح لم يضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيمة كذا في المبسوط * لو صالحه الفضولي عن دم العمد على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجع ولي القاتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصالح ولم يأمره بالقصاص فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على

القاتل فكذا في المحيط * قتل العبد والخمر جلاعدا وامر مولى العبد والخمر رجلا ان يصلح
 عنهما يصلح عنهما بالف يكون عليهما نصلحان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا
 في محيط السرخسي * اذا قتل العبد رجلا عمد وله وليان فصلح مولاة احداهما من نصيبه من الدم على العبد
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على
 نصف العبد القاتل جائز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر مالا
 واستحق به نصفان فاعلم العبد في النصفين جميعا فيدفعان نصفه الى المولى الآخر او يفديه
 بنصف الدية ولو صالحه على درهم او على شيء من المكمل او الموزون حالا او مؤجلا فهو
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يفديه بنصف
 الدية والامة والمديرة وام الولد في الصلح من قتل العبد سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد
 المأذون له رجلا عمد الم يجوز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلا عمد فصلحه عنه جائز كذا في
 الكنز * اذا قتل العبد رجلا خطأ فصلح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه ان يشاركوه في ذلك المالح
 كذا في المبسوط * صدق قطع يد رجل عمد افدعه المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه المقطوعة يده ثم
 مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه
 او اهنوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جناية العبد * اذا قتلت الامة رجلا
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابنا فصلح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه
 من الدية فهو جائز وللآخر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث
 الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل
 اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية اصح
 وتاويل ما ذكرهنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى
 ان يقول للآخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز ان لا ترصى بذلك
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقه اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالحا

أحدهما على نصف الأمة كان اختياراً منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط * أن قتل المدبر قتيلاً عمداً فصلح عنه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وإن قتل المدبر بعد ذلك قتيلاً خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وإن كان الأول خطأ فصلح مولاة عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلاً آخر فإن المولى لا يضم قيمة أخرى بل يشارك الثاني الأول في القيمة هكذا في المحيط * إذا قتل المدبر رجلاً خطأ وفقاً من آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثاً فإن صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الأخرى فإنهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثاً على قدر حقهما فإن أبرأه من المائة الأخرى بعد القسمة لا يغير تلك القسمة وإن صالح على مائة وأبرأه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما خمسا وخمسها لصاحب العين وأربعة أخماسها للمولى الدم وإن قبض المائة ثم أبرأه من المائة الأخرى قبل القسمة ففي قول أبي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثاً ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المتبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط * إذا قتل المدبر رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه إليهما فهو جائز فإن اختلفا فقال كل واحد منهما أناصب الدم ولاينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فإن قال مولى المدبر لا أحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط * إذا أقر المدبر بقتل عمداً فقراره جائز كقرار القن فإن صالح مولاة عنه أحد ولي الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى إن قامت له بينة أو أقر المولى بذلك وإن لم يقيم بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط * إذا جرح الرجل امرأة جراحة فصلحته على إن اختلفت منه بتلك الجراحة كانت عمداً وقد اختلفت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائناً سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بغيره الخلف وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها اثر أو ما إذا برأت ولم يبق لها اثر يرفع الطلاق بها فاحتج لا يجب عليها رد المهر إلى الزوج وإن سمت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فاما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رح وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رح فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر

ان وقع الطلاق بلفظ الصلح يكون باثنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجبيا فاما علي بن ابي يوسف
ومحمد بن حنبل فان الصلح يقع متبعا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوانا من غير ان يقع
بلفظ الصلح يكون باثنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجبيا وذكر في رواية
ابي حفص انه يكون باثنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث منها فالجواب فيه
عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عمدا
وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر
فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع باثنا وان برأت ولم يبق لها اثر وقع الطلاق متبعا ولا يلزمها
رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة رح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة
ولم يبق لها اثر فاما علي بن ابي يوسف ومحمد بن حنبل فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما
على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون
الطلاق باثنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان
اختلفت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ وان اختلفت والغالب من تلك الجراحة
الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج
جميع بدل الخلع من ثلث مالها بقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها
ويعتبر من جميع المال ان اختلفت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ اذ لم يكن الغالب
من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب مرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو
الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على البدن خالعهما على الجنابة
والجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته
جراحة نصالحها على ان تطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله فالجواب فيه كالجواب
فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط اذا جرح الرجل امرأة رجل خطي
نصالحها زوجها على ان تطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من
الثلث والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجبيا ولو ضرب رجل من امرأته
نصالحها من الجنابة على ان تطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت السن وسقطت
اوسقط من ذلك سن اخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط اذا قتل المكاتب رجلا عمدا ففصل

المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد ادائه بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل ادائه بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد ادائه بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقل ابو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تغديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغيره وافترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كف من المكاتب كفيل ببذل الصلح وبدل الصلح دين بالكفالة جائز وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او ثوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه عبدا وكفل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضم الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتبا قتل رجلا عمدا افتاءت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح من الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالبينه وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللمصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيه خان * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم واداهما اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر للمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين من الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغيره وافترا قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنائير اكثر من نصف قيمته لم يعجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنازعه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعى عليه على دراهم او دنائير حالة او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط *

له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان باسم ابيهم هذا ولا يأخذ العطاء
والآخر لا شيء له من العطاء ويهدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويورد رجل الصلح
والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوجيز المذكور ويعد اذا ماتت المرأة فتزوج رجلان في عطاءها
واحد من كل منهما انها امه اولخته فاصطلحا على ان كتب العطاء لاحد هما باسم الآخر على ان اعطاه
الآخر على ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطلحا على
ان يكتب العطاء باسم احدهما على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم
ولو كان للمرأة ابن فاكتتب اخوها على عطاها فخاصمة ابنتها فصلح الاخ على دراهم مائة او عرض
بعينه على ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والزوج فهو للذي
ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا
ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على ان يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم
فان قال يقرءون عليها فأيهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي قرع في ذلك جعلاً
فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطائه فالحق عليه ولده على الديوان على ان ما خرج
منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان
والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بديلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك
فاصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان
استأجره اشهرًا معلومة بدرهم مائة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المسوط *

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً لا يصح صلح العبد
المأذون والصلح كذا في البدائع * رجل ادعى على رجل حقة فصلح رجله اجنبي فان
ادعى ديناً فانكر المدعى عليه فصلح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعي صلح فلان من دواك
على الف درهم فقال المدعي صلحت فوق الصلح على اجازة المدعى عليه ان لا يزوج
ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من البين وان قال صاحبك من دواك على
فلان على الف درهم اختلف فيه المأخوذ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم لا ينزله
قوله صلحتني من دواك على فلان على الف درهم ولو قال صلحتني على الف درهم او قال
صلحت فلان على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن ففى هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا
كان المدعى عليه منكرا وصالح الفضولي بغير امره فان صالح بامره وهو منكرفان قال المأمور
للمدعى صالح فلانا من دهاك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على
المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على الف درهم اختلف
المشايع فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيان * وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه
الان البدل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط *
وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار
ان شاء طالب المدعى عليه بالبدل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان
المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا
على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه
الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم بنفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع
على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني بنفذ الصلح عليه
ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على
اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي بغير مأمر بالصلح فان كان
مأمورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني بنفذ الصلح
على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا الوفاة صالح فلانا
على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال
على الاجنبي بحكم الكفالة لا يحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى
قاضيان * وان قال صالحتك قيل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح
فلانا الفصل العمادية * هذا اذا كان المدعى به ديناً وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا
فصالح الاجنبي بامر المدعى او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامره
او بغير امره والاصل ان كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة
المدعى عليه ولا يتخذ على الاجنبي وان قلل صالحتك فيه اختلف المشايخ على نحو ما سبق
وان قال

وان قال صلحني او قال صلح فلانا على الف من مالي او على الف الف هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صلح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كبيع لا كذا في فتاوى فاضل بن *
وان كان الصلح بامر وفي قوله صلح فلانا نفذ على المدعى عليه وخرج المصلح عن الوسط وفي قوله
صلحتك اختلف المشايخ وفي قوله صلحني او صلح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعى عليه
حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صلح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه
وبصير كان العقد جري بين المدعي وبين المدعى عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم
العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصلح صلح المدعي على دراهم ثم قال لا اؤديها ان كان
اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر
عليه هكذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دوى فصالحه رجل بغير امر المدعى عليه
على ما تقدم درهم فوجد المدعى الدراهم زيوا او الصلح كان على عرض فوجد المدعى به عيبا فرد
لم يكن على المصلح شيء وكان المدعي على دواء كذا في المحيط * ان صالحه على عبده
فاستحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبا عادي دواء ولم يكن له على المصلح شيء ولو صالحه على
دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زيوا او ستوقا فله ان يرجع بذلك
على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعى عليه هكذا في المبسوط *
ولو استحق المدعى به فله المصلح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدمى عليه كذا في الحاربي *
اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم علم ان يكون العين المدعى به للفضولي
لا للمدعى عليه والمدعى عليه جاحد دوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى
ماله او لم يضيف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فلم يملك ان يطالب المدعي بتسليم
المدعى به فان امكنه التسليم بان اقام بينة او اقر المدعى عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه
للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعى عليه
ويقيم بينة على ان المدعى به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعى عليه
جاحد صححت خصومته معه فان اقر المدعى عليه جاحدا صححت خصومته وان اقر المدعي لانسح خصومته
كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعى به للمدعى عليه

عليه ان يبرأ المدعي من العين المدعى به و اضاف الفضولي الصلح الى ماله و ضمن بدل الصلح
 جاز و كان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جازاً او مقراً كذا في المحيط * لو صلح الاجنبي
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز و كذا على ان تكون الدار شراء له ولو كان مأموماً بالصلح
 فضمن و ادعى فالصحيح انه يرجع كذا في التاتارخانية نافلاً عن العتائية * ادعى علي رجل كرحضة
 قرضاً فجدده و صلح ففضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم و قد ها اياه كان الصلح باطلاً ولو لم يشتره لكن
 صلح منه علي عشرة دراهم و دفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالخصومة اذا
 صلح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنقرات * اذا وكل الرجل و كيلاً بالصلح
 فيما ادعى في هذه الدار او في هذه فائماً ما صلح الوكيل منه فهو جائز و كذلك لو كان وكلاً بالصلح
 في دينه علي فلان او علي فلان و لو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعت في هذه الدار او الصلح فيها
 صح التوكيل حتى اذا صلح قبل ان يخاصم جاز و ان خاصم فيها ثم اراد ان يصلح لم يجز صلحه
 و كذلك لو قال و لكنك بيعت عدي هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فائماً ما صنع فهو جائز و ليس له
 ان يحدث في الثاني شيئاً بعد الاول كذا في المبسوط * و كان بالصلح من الدعوى في دار فصالح
 الوكيل من في يديه الدار على مائة و لم يصفه الى موكله و لم يسمه جاز استحساناً كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في صلح الورثة و الوصي في الميراث و الوصية اذا كانت التركة بين ورثة
 فاخرجوا احدى منها بمال اعطوه اياه و التركة مقار او عروض صح قليلاً كان ما اعطوه او كثيراً
 و ان كانت التركة ذباً فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه ذباً فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف
 الجنس فلا يشترط التساوي و يعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جازاً
 يكتفى بذلك القبض و ان كان مقراً غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض و هو ان يرجع الى
 موضع فيه العين و يمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * و لو ترك دراهم و مروضاً
 و صلح علي دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز و يجعل المثل
 من الدراهم المثل و الباقي بازاء العروض و يشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين
 بالتركة غير مانعين لنصيبه و ان صار نصيبه مضموناً على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقرين
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس و ان كان ما اخذ مثل
 نصيبه من الدراهم لا يجوز و كذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح

على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة التصديق اما حالة المناكحة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض او دنانير جاز وان اقل وان كانت التركة دنانير وعروض فصولح على الدنانير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهباً وقضة وغيرهما فصالحوة على قضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطي اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقاض فيما يقابل نصيبه من الذهب والقضة ولو كان بدل الصلح مرضاً صح مطلقاً لقوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنانير وبديل الصلح دراهم ودنانير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن بشرط التقاض كذا في الكافي * ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او من بعض الايمان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضيهان * ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون قليل لا يجوز وقل يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية * اذا صولحت عن ثمنها وصادقها والورثة يقولون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت من التركة ولم ينطقوا بشي آخر كان الصلح باطلاً فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك ان تشترى المرأة عينا من ايمان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطاً في الصلح كذا في الظهيرية * واذا صالححوها على ان تأخذ هي من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باطلاً وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح من باقى التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * اذا صولحت من ثمنها وصادقها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا تند حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث هل يكون الدين والعين دخلاً في الصلح اختلفا فيه قال بعضهم لا يكون دخلاً ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثتهم وقال بعضهم يكون دخلاً في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهره وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيهان * ان كان عليه دين فصولحت المرأة من ثمنها

على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز
فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط
براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوها من ثمنها وصادقها على نحو ما
قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزلوا ميثاقه لدين الميت وفاء ثم تصالحوها في الباقي على نحو ما
قلنا جاز فان اجاز غريم الميت قسمتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع من
ذلك كذا في الظهيرية * امرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت
دين يلزمها بحصنها من التركة وبؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية * اذا ماتت
المرأة وترك زوجها و اخاها فصالح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على دراهم مسمأة و مناع
من مناع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك ان اختلفا في اصل الصلح انه كان اولم يكن
يحلل منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح انه فُصِب منه ما وقع عليه
الصلح بعد ما قبضه وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس
المعقود عليه او في مقداره يتحالفان ويتزادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العين فالقول
قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان ويتزادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة
قبلت بينته ولو قاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة ولو قال الزوج للاخ صالحتك على هذا المناع
الا انك غيرته وقطعته وقال الاخ لم افعل ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط * (يكنى ازورته
فائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) ان كان التخارج على ما لهم على ان نصيبها للحاضرين
جاز ولو كان على بعض التركة على ان يبقى الكل على الشركة يكون موقفا على اجازة الغائب وقضاء
القاضي كذا في الفصول العبادية * رجل مات وترك ابنتين وعليه دين وللميت ارض وله دين دراهم
على رجل تصالح احد الابنتين الاخر على دراهم معلومة على ان يكون الضياع له وعلى ان الدراهم
التي هي دين لاييهما على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على اييهما هو ضامن لذلك وهو
كذا دراهم ذكر من ابي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين
بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وانكر
لوارث فصالح على مال من التركة وضمن (كه اگر باغي ورنه بر و اندرند و از تو اين مال كه من
ز تركه داده ام

ان تركه دادم بخواتم فانا ضامن صلح هذا الضمان كذا في الفصول العبادية * رجل مات وترك ابنين فادى رجل على ابنيهما مائة درهم واقبله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر اوجده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الدارين ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعى المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرئ هو واصحابه به من دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صلح الصالح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح من افراد بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده ويد اصحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشتريا من المدعى ما في يده ويد اصحابه بزمعهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يد اصحابه بان صدقته اصحابه في اقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بنفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على ان يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط *

ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالبينة ادعى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صلح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للفائب ان لا يجزى ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العبادية * ولو ان رجلاً ادعى داراً في يدي رجل وارضا وقلاهي ميراث ورتنا هاهن ابينا وجد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدار على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دواها على مائة درهم وقصه من المدعى عليه

لتسليم نصيب أخيه فان صاحبه بأختيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دموه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة فللمدعي عليه الخيار بين ان يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لوان مديان رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يخبرني نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازه ان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والاراذل كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط * اذا ادعى الوارث الكبير نيل الوصي ميراثا من صامت ورقيق وامتنعة فجدده ثم صالحه من جميع ذلك على مديان ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال اقدمي منك بعيني بذلك كذا في المبسوط * اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما مينا او دينا فصالح الوصي احدهما من غير انفراد الاخران يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان اراد الاخر الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان قائما في يد الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكا حتى وجب ذلك دينا على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الاخران يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل الصلح مرضا فان المصالح يخبر وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يخبر المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وكبارا فصالح الوصي الكبار من دموهم ودموى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصتهم في دموهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجوعا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاءا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصغار شيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدموهم وكان للوصي ان يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط * رجل مات وترك الف درهم ولرجلين لكل واحد منهما على

الميت التي ذرهم خضر لثديهما وصالح الوارث على خمسمائة واخذ هاتم خضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي اخذها المصالح فيكون للثاني ثلثة ارباع الالف وللأول الربع ولوان الأول حين خضر قضى القاضي له بخصمائه ثم خضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة * رجل اوصى لرجل بعبد اودار وترك ابنا وبنتا فصالحا الموصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة ماله ما غير الميراث فالعبد بينهما نصفان لانه معاوضة بينهما كذا في محبط السرخسي * واذا أقر الوصي ان عنده للثبت الف درهم وللثبت ابنا ثم صالح احدهما من حصته على اربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذلك لو كان مع الالف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على اربعمائة كذا في المبسوط * رجل مات واوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة صفارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصي له من الوصية على درهم معلومة على ان يسلم له الميراث حق الموصي له فهذا هو الصلح بغير الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وان كان فيه دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضيان * لو كان الميراث بين اربعة نفر وارثان كبيران وارثان صغيران وله وصي وموصي له فاجتمعوا واصلحوا على ان قسوا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الا حد الوارثين الكبيرين حلبي بعينه وكتاب وللوارث الكبير الآخر حلبي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين والموصي له مثل ذلك فهو جائز الا ان ما يخص الحلبي من الحلبي صرف وما يخص المتاع والغروض يكون مبايعة فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلبي ولم يطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلبي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * ولو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزنة المفتين * الاب ان كان عبدا او مكاتبا او ضيقا حرلا يجوز صلحه عليه وكذلك الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوق والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا ثم جن او بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط * اذا كان للثبتي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يبيته له والاخر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينه

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حظ مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية * وصي ادمي على رجل الغالينيم ولا بينة له صالح بخمسائة من الالف من انكارهم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما ان يحلفا هكذا في الفتية * اذا كان للصبي دارا وعياد من رجل فيه دعوى فصالحه ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون يمثل القيمة او يكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا وكان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة روح بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مستورين ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صغار افضلح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور نصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا يتخذ صلحه عليهم من غيرا جاز تهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما دعي لهم او اقل بحيث يتغابن الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التاتاخانية * واما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن

اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة ماذلة على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر او ما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيباً ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار ان كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى في العقار او في المنقول عندهم جميعاً وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة ر ح اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار ان كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذلك في المحيط * وكذلك وصي الجد لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركه العم والام والاخ ان وقع الدعوى للصغير ما خلا العقار فاما ما كان موروثاً للصغير من جملة غيره هو لا فلا يجوز صلح وصيه هكذا في الذخيرة * اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصاحه الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار ان شاء ضمن الوصي وان شاء ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ماقبض المقتضي قائماً في يده او هالكا كذلك في المحيط * لو صالح الوصي من حق يدهي انسان على الميت او على الصغير ان كان للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذلك في الفصول العبادية * لو صالح الاب والوصي عن دم عبده وجب للصبي على ما لم جاز الا اذا كان على اقل من الدية كذا في التهذيب * اذا وصى الرجل بعتبة مائة سنة لرجل وهو يصير من ثلثه نصيبه الوارث من المدة على دراهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم آخر او على ركوب دابة او على لبس قوب شهد افهوا جائزاً استحصافاً وكذلك لو فعل ذلك وصي

الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له مالا جازوا ان صالحوه
على ثوب فزجده فيها كان له ان يردّه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحه على
دراهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما لو كان له جز
ولو قال امطيك هذه الدراهم مكان خدمتك او موصاهن خدمتك او بدلا من خدمتك او مقاصة بخدمتك
او على ان تنترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك
كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالة احدهما على عشرة دراهم على ان
جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز والما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع
الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بجناية
برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم
صاحب الخدمة ولو صالحوه على دراهم مسماة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض
ولو قطعت احدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد بثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا
لبدل الطرف ببذل النفس فان اصلحوها منها على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت
ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المسبوط * اذا اوصى لرجل سكنى داره ومات الموصى
فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على
خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبده مدة حيوته لا يجوز
ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انهدمت الدار المصالح عليها قبل مضي
المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي اوصى له بسكنائها وكذلك الجواب
فيما اذا اوصى بخدمته عبدا لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبد آخر سنين معلومة ولو صالحه على
سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل المضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار
اذا مات حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها
حتى يموت قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه او انهدمت الدار المصالح عليها
قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من
خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه من خدمة
عبده سنة فاستخدمه الموصى له ستة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى

نصف العمر فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وإن كان وصية الموصى له بالسكنى فيسكنه وصيات العبد
المصالح عليه بعد ستة أشهر فإن الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط *
لو أوصى له بما في ضرع غنمه فصالحه الورثة على لبن أقل منه واكثر لم يجز وإن صالحه على
دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الجاوي * إذا أوصى الرجل بغلة مدة لرجل ومات
الموصى ثم إن الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز أن كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له
بغلة العبد ابدافصالحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذلك بجوزان لم يسم ذلك فلا يجوز
ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط * ولو أوصى بأجر أحد الورثة
منها العبد مدة معلومة جاز كما لو أسترأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا
في المبسوط * وإذا أوصى له بغلة نخلة ابدان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة
وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وإن كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت
من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة ابدان فهو جائز وإذا أجاز هذا الصلح
كيف ينقسم البذل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وقد
اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم الميمني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة
الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفان نصفه بأزاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بأزاء ما يخرج
في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى
ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فإن كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء ينقسم البذل
عليهما نصفان وإن كانت اثلاثا ينقسم عليهما اثلاثا وإذا تدة هذا الاختلاف إنما تظهر فيما إذا صالحه
على عبد مثلاً استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم يرجع
الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر إن كانت
قيمتها على السواء فكذلك الجواب وإن كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه
أبو بكر محمد بن إبراهيم إن قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لأنه قد يخرج
في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزداد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص منه
فبالبقاء مثل الموجود في الحال لأنه هو البذل وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر إن قيمة ما يخرج
في المستقبل مما لا يمكن معرفتها الحال بل ينظر العبد إن هذه النخلة ولها غلة ابدانكم تشتري ولا غلة

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا نرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب من وقع الصلح من مسيل الماء وعن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل بكم تشتري ولها مسيل والفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابدان فصالح الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابدان على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسبتة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموز ون نسبتة جاز ولو صالحه على تمر لم يجز حتى يعلم ان التمر اكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه من غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر ابدان او سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجل اوصى بغلة نخله لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصالح باطل قياسا ولكني استحسن ان اجيز الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التبليغ ولو صالح احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا ولو صالح من الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية اخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية فلها ما ميتا فالصالح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقتل جناية ميتا كان الارش المورثة والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت سنن قبل ان تلد شيئا كان الصالح باطلا كذا في المبسوط * اذا اوصى لرجل لما في بطن غلانة بالف درهم فصالح ابو الحمل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحمل من الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لصبي بما في بطن امته او لخنوة فصالح

اوله وصالح ابوه او وصيه الورثة طهر درهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمالك بن مولى او مولى
بشيء لما في بطن فلانة وصالح العبد بعد اقصاء مولاة منه لا يجوز فان صالح مولى العبد
بعد موت المورث على صلح ثم اتى المولى الامة الحامل واطبق ما في بطنها ثم ولدت فلانة
فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاة ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو بنى
ما في بطنها ولو كان الموصى حيا يوم اتمق المولى الامة والولد اتمق الامة دون الولد ثم مات
الموصى كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط * الباب السادس عشر في صلح المكاتب
والعبد التاجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادى المكاتبه فاداه وجحد المولى ذلك فصالحه
على ان يؤدّي خمس مائة ويبرئه من الفضل كان جائزا كذا في المحيط * ان صالح المولى مكاتبه
على ان يجعل بعض المكاتبه قبل حلها وخط منه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم
فصالحه بزيادة على ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما حلت
المكاتبه على ان اخر بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي درهم على
دنانير عجلها له كان جائزا ولو صالحه على دنانير الى اجل لم يجز كذا في المحيط * ولو اوصطها
على ان ابطل الدراهم وجعلها لكاتبه كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف
مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصيف الى اجل ثم صالحه على الف الى سنة جاز كذا في محيط
السرخسي * اذا دى المكاتب على رجل دينار فجمده الرجل فصالحه المكاتب على ان خط منه
البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك بينة فان الخط لا يجوز وياخذ منه الباقي واذا
لم يكن على ذلك بينة جاز هذا اذا خط المكاتب فاما اذا اخرق قال يجوز تاخيره اذا كان الدين من غير
قرض هكذا في المحيط * لو ادى رجل على المكاتب دينار فجمده المكاتب ثم صالحه على ان ادى
اليه بعضه وخط بعضه جاز واين المكاتب مثل ابيه وصالح المكاتب في ودعة تدعى قبله فيجدها
مثل صلح الحر كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز
في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه يته بذلك قبل العجز
فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رخص خلا فاليها هكذا في محيط
السرخسي * ان ادى مولى المكاتب عليه دينار فصالحه المكاتب على ان خط منه بعضا واخذ بعضا
فهي جائز وان ادى المكاتب على مولاة مالا وجحد المولى فصالحه على ان خط منه بعضه واخذ

بعضه ان كانت له بيعة على ذلك لم يجوز ان لم تكن له بيعة جاز صلحه هكذا في المحيط * والعبد
التاجر كالمكاتب في الحط والتاخير والصلح كذا في محيط السرخسي * اذا صلح العبد التاجر من
دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بيعة وان كان له بيعة لم يجوز كذا في العاوي * لو ادعى رجل على
العبد التاجر دينا فصالحه العبد من جحود او عن اقرار على ان حط عنه الثالث واخر الثالث وادى
العبد الثالث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بيعة فصالح
العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في
حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند ابي حنيفة
رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان عبدا محجورا عليه ادعى رجل عليه
دينا فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجوز ولو استهاك الحر متاعا في يدي عبد
محجور عليه لم يلا فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجوز ولو صالحة على
طعام لم يجوز وكذلك لو فصب دراهم فصالحه منها على دنانير كذا في المبسوط * لو ان عبدا محجورا عليه
ادعى على عبد تاجر دينا وصالحه على بعض ما ادعاها فان كان للمدعي على ذلك بيعة
لا يجوز الصلح وان لم يكن له بيعة جاز ولو كان المدعي عبدا تاجرا والمدعى عليه عبدا محجورا
لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بيعة او لم تكن ان لم تكن له بيعة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه
لانه التزم ما لا يقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بيعة لا يجوز الصلح
لحق مولى المدعي كذا في المحيط * الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحربي كل صلح
جائز بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة ما خلا خصلة
واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم كذا في المحيط * لو اشترى ذمي
من ذمي عشرة دراهم بدهم وثقابض اهل الذمة على ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة
بينهما لم يجوز لعنى الزواوان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط وان اغصب نصراني من نصراني خنزيرا
ثم صالحة على شيء من المكمل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه معينا او موصوفا في الذمة حالا او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجوز الصلح اذا صلح
على مكمل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالا او قبضة في المجلس فهذا يجوز وان صالحة على
دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجوز وان كانا

فائمين بأعينهما جاز كذا في المبسوط * لو أن حربيا غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما خلا لا أبي يوسف رح وكذلك المسلم التاجر والذي أسلم هناك لو أتلف مال حربي أو غصب منه مالا ثم اصطالحا والمغضوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلا لا أبي يوسف رح هكذا في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التارخانية فإلا من العناية * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطالحا من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط * إذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا وأجرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينفع أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رح وهو قول محمد رح كذا في الحاوي * إذا أدان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه فعل ما أخرجه وخرج الحربي مستأمناً إلى دار الإسلام فإدان المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤاخذ به عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما إذا أسلما وصار ذمة فيقضي القاضي بذلك ينفذ الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حل الأجل وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على حط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بأدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط * الباب الثامن عشر في بيته بيمين المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه
 بأن كان عبداً بعد الصلح يريد أن يطله لو أقام المدعى البيعة بعد الصلح لا تسمع بيته إلا إذا ظهر منها ببدل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فاقام البيعة ليرده بالعيب فتسمع بيته كذا في البدائع * هشام من محمد رح لو أقام المدعى عليه البيعة أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل قبض بذله ليس لي على فلان شيء فالصلح ماضٍ وإن أقام البيعة أنه أقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر عنده قبل الصلح بأنه ليس له عليه شيء

بطل الصلح ودم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي * ادعى عليه الدافانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على اليباء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الدافاد على القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احدهما يقبل ويرد البذل كذا في الوجيز للكودري * لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على ألف درهم على ان يسلمها اذا اليد ثم اقام ذواليد البينة انها له او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لابيهِ فلان مات وتركها ميراثا له فليس له ان يرجع في الالف ولو اقام البينة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقم البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا المضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي * قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزا الشراء وابطلت الصلح كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل ذى مدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بينة وتضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحتني من دواك في هذه الدار قبل هذه الدوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ارثا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى حال حيوته او اقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من ابي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو ادعى عليه الدافاد انصالحه من دواء على مائة درهم ثم اقر المدعى بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا الواقم المدعى البينة بعد الصلح على الالف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف مالواد على عبدا ومائة فصالح منهما على مال ثم اقام البينة عليهما صح وهما للمدعى ولو ادعى عليه الف درهم ودارا فصالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البينة على نصف الالف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البينة على الف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واستفاط للباقي والسفاط لا يحتمل العود ولو استحقت الدار

الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح وكذا لو اقام البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امته فاقامت بينتها ام ولد او انها مكاتبه او مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط * قال ابو يوسف ر ح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابراء منها فالبينة بنية الصلح ولو اقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بينة البراءة الاولى كذا في محيط السرخسي * المدعيون بالالف برهن على ان الطالب صالحني على اربعمائة على ان او ذبها اليه وبراءتي الباقي وقال الطالب ابراءك من خمسمائة وصالحني على خمسمائة وبرهنا وقتا وقتا واحدا او وقتين او لم يوقنا فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي * لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحظة او كرسعير فصالح على نصفه ثم اقام المدعى البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط * ولو ادعى قبل رجل دارا والف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له شيء من الالف ويقضى ببقية الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له شيء كذا في محيط السرخسي * الصلح اذا وقع اقل من قيمة المستهلك على دراهم او دنانير ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التاتار خانية * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدارا وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احد هما دراهم وام يسم الآ خر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار او ادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآ خر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البذل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهدا على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآ خر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهدا احدهما انه صالحه على مائة وشهد الآ خر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدمي اكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل هذه

الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد اهكذا في المحيط * الباب التاسع عشر في
مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار إذا دعى رجل على رجل ألف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك
على ان باعه بالف التي ادعى عليه عبد انهو جائز ويصير مقرا بالدين حتى لو استحق العبد
او وجد بالعبد ميا فردة فانه يرجع عليه بالالف وإذا قال صالحتك عن الالف التي ادعت على هذا العبد
فانه لا يصير مقرا بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه او وجد به عيا فردة فانه لا يرجع عليه بالالف
وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط * لو اصاب رجلان على ان يسلم احدهما
للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد الم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصاب رجلان على ان يسلم احدهما
هذا العبد للآخر على ان ابرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو
اصطالحا على ان يرئ فلان من هذه الدار ويرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك
لو اصاب رجلان على ان يخرج احدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا
انكارا وايهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط * صالح
عن دعواه حقا في دار على عبد عين الى اجل او موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من
حقه فقد اقر بالحق له والقول في بيان الحق له لانه المجهول وان صالح عن دعوى الحق لم يكن
اقرارا كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على رجل صيفا يده فانكر فصالحه على مال
ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كزيادة في الثمن
هكذا في الاختيار شرح المختار * وإذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها فحدث ذلك
فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بذلك فاقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض
من الشهود لا يسعها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما وبين
ربها اذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط * لو ادعى على رجل الغافل قال له المدعي اقر
لي بالف على ان احط منك مائة فاقر جاز الحط كذا في الظهيرية * رجل ادعى على رجل دما
او جراحة فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعى عليه مائة
درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ بهذا الاقرار وان ادعى دم خطأ او جراحة
خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه
على مائة درهم على ان يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه مائة درهم على

ان ابراهم من ذلك لم يجوز ان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فشهاده جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابراهم من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة صر وضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصبح السرقة ملكا للمدعى بالماثة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة او لم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم بجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية * اذا اخصم رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصلطحا على ان اقر كل واحد منهما صاحبه بالنصف منها فلما جاز وكذلك لو اصلطحا على ان اقر احدهما الآخر ببیت معلوم واقر الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اقر المدعى ان اندار المذني في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد يرجع المدعى في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط *

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة
عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما وياخذ المدعى او ورثة الدار ان كان عن اقراره في الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار يرجع في الخصومة كذا في التهذيب * لو مات العبد او الدابة قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالا جماع ولصاحب الخدمة ان يؤجره كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر المالك لم يجوز عند محمد رج كذا في الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعته المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعنته صاحب الخدمة لا يعتق واذا اقتاد صاحب

العبد لا يضمن كما لو اعتهه ويطلق الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتلها صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمد ر ح وكذلك لو قتلها اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي يوسف ر ح وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد ر ح ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدمي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح ان كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في البدائع * اذا ادعى دار في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكبل او موزون بعينه واراد المدعي ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكبل او الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا ان اوقع الاستبدال عن المكبل او الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغيره يبطل الصلح ذكره محمد ر ح في الاصل كذا في المحيط * صالحته من دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحته من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عبيدين فدفع اليه احدهما ومات الآخر في بده نال مدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى فغرقت الارض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في ارضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء تبرص الى ان يصب الماء عنه فان اختار التبرص فان احدث الغرق نقصانا في الارض يتخير وقع الصلح عن انكاره واقراره ان لم يحدث الفرق نقصانا لاخباره وان غرقت الارض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وهذا احدث الفرق نقصانا في الارض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من قبضه فانه لاخباره وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يتخير وان وقع الصلح من انكاره لاخباره سواء تمكن من قبضه اوله يتمكن. وهذا عندهم جميعا هكذا في المحيط *

ابن سماعة من محمد بن روح رجل ادى دارا في يدي رجل فصالحه على الف وخدمة عبد منه فقبض العبد والاف ثم مات العبد قبل ان يتخذه قال يعود على دعوته فان اقام البينة على حقه قسم حقه على الالف وقبض الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض وان استحق كل المصالح منه عن اقرار رجع المدعى عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصة على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه او ثلثا او ربعا ونحو ذلك رجع بالخصوصة في ذاك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح عن انكار وسكوت فاستحق المزارع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعى عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوصة في ذلك القدر كذا في الكافي * رجل ادى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يده على دراهم مسماة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادى نصفا شائعا فان قال المدعى النصف لي والنصف الآخر للمدعى عليه يرجع المدعى على المدعي بنصف البديل ولو قال النصف لي ولا ادرى ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شائعا لا يرجع المدعى عليه على المدعي بشيء من البديل وان قال المدعى النصف لي والنصف الآخر فلان آخر غير المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى عليه على المدعي بشيء من البديل وان كان المدعى ادى نصفا فصالحه المدعى عليه ثم استحق النصف الذي كان يدهه المدعي رجع المدعى عليه بجمع البديل على المدعي وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعى عليه بنصف البديل على المدعي هكذا في فتاوى قاضخان * وان ادى حق في دار له بينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض فلعل دعوته فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعى عليه له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي * رجل ادى نصف دار في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب بذلك الذي الدار في يده له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادى رجل آخر نصفها ولم يقل في النصف الآخر شيئا نارا المدعى عليه بذلك ايضا ثم صالح المدعى عليه مع الثاني ايضا على دراهم مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارجاع

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدمى عليه للمدعى الثاني بشي حتى اقام المدعى الثاني بينة على ما دعى وقضى القاضي له بنصف الدارثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى الاول ولا على الثاني بشي مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الداررجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاها هكذا في المحيط * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدمى على دعواء هذا اذ لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جازو سلم العبد للمدعى ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدمى عليه وان لم يجز واخذ بطل الصلح ورجع المدعى على دعواء فان كان الصلح عن افرا رجع المدعى عليه بما ادعاه وان كان عن انكار او سكوت رجع على دعواء ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وما دعى على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي * اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق من المجلس او وجدته ستوفة او رصاصا او زيوفا او نهرجة فان وقع الصلح عن جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعى يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجياد ولا يرجع باصل دعواء وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق من المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة * لو كان عليه كحفظ فصالحه من ذلك على كرشعبرود فعه اليه وتفرقا ثم استحق كرشعبر انتقض الصلح واذا ابطال الصلح رجع باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعبر مثله ويكون الصلح ما ضا كذا في المحيط * ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الخاوي * رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعى عليه على مائة دينار ثم استحققت الدار من بدل المدعى عليه لم يرجع على المدعى لو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا

فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته ما ثني درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى ولو ان المدعي اعطى ثوباً للذي في بدء الدار والمستلة بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعي كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً ما ثني درهم فحقني من ذلك مائة والثوب مائة فينقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدعى عليه لابل حقك في الدار عشرةا وقيمتهما عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداسا فصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فان استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة قاذ الاختلاف على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط * ولو لم يسم مهر في اصل العقد لكنه صالحها من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الاف على عيد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في الميسوط * ولو كان المدعى داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يد مي كل واحد انهما وفي يد لم يقض لاحدهما بملك ولا بد الابينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعهد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له ان ينقض بناء صاحبه ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبيينة ولو اشترى منه بعد فبنى وسكن ثم استحق اجبر على نقض البناء كذا في الكافي * الباب الحادي والعشرون في المتفرقات الامام او القاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيهان *

لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان كان باطلا وعقوه بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في النصول العمادية * رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج واران احدهما فصالحاه معا او احدهما على دراهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو عنهما كان باطلا لا يجب المال وعقوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى فاضيلان * لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته على دراهم اخذتها منه او دفعها اليه فهو باطل ولكل واحد منهما ان يرجع بماله الذي دفع هكذا في المبسوط * لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي ان لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لامحالة فما اذا طلبوا القضاء لامحالة وابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبين فان وقعت الخصومة بين اجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوا وان وقعت الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح هكذا في الذخيرة * لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على ان للمطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للطالب ولو صالح على صوفها علمه ان يجوز من ساعته جاز عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله قيل عند ابي يوسف رحمه الله انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد * ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه او على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * لو ادعى في عديد عوى فصالحه من ذلك علمه مخاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة او على ارطال من لحم شاة حية لم تجز وكذلك لو صالحه على عبد ابق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد * لو ادعى انسان على انسان مالا او حقا في شيء ثم صالحه على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في خزائن الفتاوى * اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه واخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه ان يرجع عليه بما اخذ من بدل الصلح كذا في المحيط * اذا ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي * ادعى على

على آخران له خمسين ديناراً في بده مال الشركة وعليه خمسون ديناراً قرضاً والمده على عليه مقر
بمال الشركة ثم اصطلحا على خمسين ديناراً الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض
وان انكر المده على عليه مال الشركة ثم اصطلحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعاً كذا
في الذخيرة * المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه
وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في التا نارخانية * اذا كانت الدار في يدي
رجل فادعى ان فلان تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا
على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطيع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا
لو اقر الذي في يده الدار انها هبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز
واذا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ داره فصالحه الذي في يده على ثوب على ان يسلم
له الدار بما دمه من الصدقة جاز واذا اصطلحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصفان على ان
يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق
عليه وقبضه وجحد الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب فدفعه اليه
وصالحه على ان يبرئ من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط * صالح من العشرة بالخمس
ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية * في نوادر من سماعة عن ابي يوسف رح في رجل
باع عبداً بـ ١٠٠ درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل المشتري بتسليم العبد وطلب
المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز والبايع الثمن
الذي قبض والعبد للضامن قال لا يبرئ ان رجلاً لو ادعى على رجل انه باعه عبداً بـ ١٠٠ درهم
وانكر ذلك الذي العبد في يده فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المده على عليه بالبيع
فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحيط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له
ان يبيعه من ابنة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح * له على آخر الف فدفع
المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاه عرضاً
لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكروري في الصلح من الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس
اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية نسقط
هكذا في البدائع * وبه يقتضى كذا في الذخيرة *

كتاب المضاربة

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها وركنها وشروطها وحكمها
 أما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب
 الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان فرضا هكذا في الكافي *
 فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل
 به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاك عايبه كذا في المحيط * وأما ركنها فلايجاب والقبول وذلك
 بالغاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب
 المال خذ هذا المال مضاربة علي ان ما رزق الله واطعم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف
 او ربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت
 او رضيت او قبلت او نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذه الالف فاعمل
 بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا فما كان من فضل الملك النصف
 ولم يزد علي هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد علي هذا جازت
 استحسانا ولو قال اعمل بها علي ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا جازت المضاربة
 قياسا واستحسانا هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هرويا بالنصف او قال
 تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا ناسد وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما
 اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم يبيع
 الفضولي لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه ردة فهو ضامن
 لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم
 له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعيته نفذ بيعه وكذلك
 ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان امره
 بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فلجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا
 للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف
 مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لا رواية لها في الكتب

وكان الفقيه ابو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بانه يجب ان لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة *
 اما شرطها الصحيح فثلاثة كذا في النهاية * منها ان يكون رأس المال دراهم او دنانير عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رح ومنذ محمد رح اقل وسارا ثجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الداراهم
 والدنانير والفلوس الرأجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلوسا رأجة لا تجوز
 على قوليهما وعلى قول محمد رح تجوز هكذا في المحيط * والفتوى على انه تجوز كذا في التاتارخانية
 ناقلا من الكبرى * ولا تجوز بالذهب والنقصة اذ الم يكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى
 قاضيهان * وفي الكبرى في المضاربة بالتبر روايتان ففي كل موضع يروج التبر وراج الاثمان تجوز
 المضاربة كذا في التاتارخانية والبسوط والبدايع * وتجاوز بالدرهم النهرجة والزيوف ولا تجوز
 بالسوفة فان كانت السوفة تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضيهان * لو دفع اليه مرضا او عبدا
 فقال بعه واقبض ثمنه وعمل به مضاربة فيها عه بدراهم او دنانير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا
 في محيط السرخسي * ولو باع العبد بمائة درهم وقيمه ألف درهم وعمل بها فهي مضاربة جائزة
 في المائة عند ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ولو باعه بمكيل او موزون جاز عند ابي حنيفة رح
 وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط * ولو قال خذ عدي مضاربة
 على ان رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشتر لي عبدا نسيته ثم بعه واعمل بشئ من مضاربة فاشتره
 ثم باعه بنقد ثم عدل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي * ومنها ان يكون رأس المال معلوما عند العقد
 حتى لا يقع في المنازعة في الثاني والعلم به اما بالتسمية او بالاشارة فقد ذكر محمد رح اذا دفع الرجل دراهم
 مضاربة لا يدري واحد منهما ما وزنها فهو جائز لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد
 وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد كذا في المحيط * ويكون القول في قدرها وصفتها قول
 المضارب مع يمينه كذا في فتاوى قاضيهان * ومنها ان يكون رأس المال عينا لا دينا فالمضاربة بالدين
 لا تجوز حتى ان من كان له على آخر ألف درهم فامر صاحب الدين ان يعمل بها مضاربة لا تجوز المضاربة
 كذا في النهاية * وهذا بالاجماع كذا في محيط السرخسي * فلو اشترى المديون بعد ذلك وباع ورجع
 او خسركان الربح له والخسران عليه وكان الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح
 وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالربح له والخسران عليه وكان
 الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا

عليه صاحب الدين فالربح له والخسار عليه وكان المديون بريئاً من الدين وله اجر مثل عمله
 على رب الدين كذا في المحيط * ولو كان الدين على ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به
 مضاربة جاز كذا في الكافي * انا كان لرجل على آخر الف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان
 واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة او ثم
 اصمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او تعمل
 هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للغاصب او المستنوع او المستضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف
 جاز ضد ابي يوسف والعسن رح كذا في محيط السرخسي * في فتاوى وشيد الدين لو قال لذي يونه ادفع
 الدين الذي لي عليك الى فلان ليشترى فلان كذا ويبيع على ان ما يحصل من الربح بيننا نصفان
 فادفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العبادية * ومنها ان يكون المال مسلماً الى المضارب لا يد
 لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب المال مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المالك ماعداً او غير
 ماعداً كالأب والوصي اذ ادفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير كذا في الكافي * ثم اجر مثل المضاربة
 في عمله على الأب والوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المبسوط * ولو دفع احد المتعاضدين
 او احد شريكي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لانصح كذا في الحاوي *
 واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له ان يأخذ المال
 مضاربة بنفسه كالأب والوصي اذ ادفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب
 بجزء من الربح جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل
 نفسه مع المضارب يفسد العقد كاملاً ذون يدفع مالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط
 المأذون عمل مولاة مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة
 في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط * ولو وكل رجلاً ليدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل
 نفسه مع المضارب وشيئا معلوماً لنفسه من الربح كان ذلك فاسداً كذا في فتاوى قاضيهان * والمكاتب
 اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاة معه لا تفسد مطلقاً لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن
 كذا في التبيين * فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت المضاربة فان اشترى بغير ذلك وبأجر
 وربحاً فالربح كله لرب المال ولا اجر للمضارب في عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فيها بالجارية
 بفلام

بغلام ثم بأما الغلام بأربعة آلاف درهم فان المولى يستوفي منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا
 كذا في المبسوط * لو دفع الفاضلة فقل له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاصصان * وبالأخر اجر المثل كذا
 في محيط السرخسي * ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة
 في الربح كذا في المحيط * فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف المال او ربح ثلث المال
 كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحد هاربح مائة درهم لا بعينها من رأس المال جاز ولو شرط لاحد هاربح
 ربح هذه المائة بعينها او ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط لاحد هاربح نصف الربح او عشرة
 دراهم وثلث الربح او خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط * ومنها ان يكون المشروط للمضارب
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * واما الشروط الفاسدة فتمنعها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية * فان عمل على هذا الشرط فربح فالربح
 على ما اشترط ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة
 او لبيت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترط ولا اجر لعبد المضارب ولا لبيته ولو كان العبد الذي
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولده او ولده فهو جاز على ما اشترط والذي عمل
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط ان يعمل بعبد رب المال
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له اجر عشرة دراهم كل شهر واشترط ذلك
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع الفاضلة بالنصف على ان يدفع رب المال
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن دارة سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع دارة لرب المال ليسكنها سنة

فسدت المضاربة كذا في النهاية * من أبي يوسف رخص فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحیط * قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة ومالا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضیعة عليهما كذا في الذخيرة * أما حكمها فانه أولا أمين وعند الشروع في العمل وكيل وان اربح فهو شريك واذا فسدت فهو اجبر واذا خالف فهو غاصب وأن اذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي * المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف رخص وان لم يربح المضارب كان له اجر مثله كذا في فتاوى قاضيان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحیط * ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيان * وله اجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط * الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا ومالا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بينا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيان * ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على انهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال اعمل بها بشركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف رخص واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان فلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان فلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلما لا تجوز وكذا اذا علم احدهما وجه الآخر هكذا في المحیط * ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذا مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح او سدسه او قال على أن لرب المال ثلث الربح او سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له احد النصيبين كذا في محیط السرخسي * اذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح او ثلثه ولم يتعرض لجانب

رب المال فالمضاربة جائزة والمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففى الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا فى المحيط * ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا فى فتاوى قاضى صيخان * اذا شرط فى المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبى فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبى فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبى كالمسكوت منه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لغير رب المال او لغير المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له او شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبى وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا فى المحيط * لو شرط ذلك للمساكين او للحمى او فى الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم نصارى كالمسكوت منه فيكون لرب المال كذا فى محيط السرخسي * لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلاثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا فى المبسوط * لو دفع رجلان الف مضاربة على ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلاثان للآخر فعمل المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثه من حصته احدهما والثالث من حصته الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثنى عشر سهمهما خمسة سهم لمن شرط من حصته الثلثين وسبعة للآخر كذا فى محيط السرخسي * لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما فلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث

ثلاثاً ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطي له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب
 الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفان فعلاً وربعاً ونصف الربح بين المضاربين على
 ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف
 من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع الفاعل على ان للمضارب
 ثلثي الربح على ان يخط بالف من ماله فيعمل بهما فخططهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح
 الف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع
 شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح
 ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا ايضا عامبداً للمضاربة كذا في محيط السرخسي *
 ولو دفع اليه درهم مضاربة على ان يخطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعاً على ان
 للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الفه خاصة وعلى ان
 ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترطوا وثلث الربح للمال ولو دفع
 اليه الف درهم على ان يخططهما بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان
 الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع وللعامل ربعة فالربح بينهما اثلاثاً على قدر مالهما كذا في المبسوط *
 دفع اليه الف وقال ان اشترى به برافله النصف وان اشترى به دقيفاً فله الربع وان اشترى به شعيراً
 فله الثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لو فزع
 الشركة والعقد عليه ولو شرط على ان يكون الثقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط
 وجازت كذا في الوجيز للكردي نافلاً من المنتهى * ووقوف له ان عملت في المصر فلك
 الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد رح المضاربة على
 الشراء فان اشترى في المصر فله ما شرط في المصر سواء باعه في المصر او غيره وان عمل ببعض المال
 في السفر وبالبعض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع اليه رجلين مضاربة على ان
 لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه اجر مثل الآخر للمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون
 الاول لان المفسد هو عدم الشركة في الربح وجد في حقه ولا يتفرّد احدهما بالتصرف لان الاذن
 بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث في الرجل يدفع المال بمضاربة وبعضه لا

أذا دفع إلى رجل ألف درهم فقال نصفها فترض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها على ذلك فهو جائز على مسمى كذا في الذخيرة * فإن هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهما وإن قسم المضارب المال بينهما وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمته باطله لأن الواحد لا يتغرد بالقسمة فإن هلك أحد المتقسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعاً وإن لم يهلك حتى حضر رب المال فاجاز القسمة بأن قبض نصيبه فالقسمة جائزة وإن لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشيء وإن هلك النصيبان جميعاً بعد رضا رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ورب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الألف على أن نصفها فترض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فإنه يجوز ويكره لأنه قرض جرنه كذا في المحيط والذخيرة * وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي * فإن عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضيعة بينهما نصفان كذا في المبسوط * وأقول خذ هذه الألف على أن نصفها فترض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ذلك فيرمقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فإن هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فإنه ضامن نصف المال حصه الهبة كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة إلا في هذا وأوربح بنصف الربح حصه الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضيعة عليهما نصفان ثم لم يذكر أن حصه الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر روح لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد روح ويتصدق بها وقال الفقيه أبو إسحق الحافظ تطيب له بالإجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي * ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وإن هلك المال قبل العمل أو بعده فالهلاك على رب المال وإن ربح فلرب المال ثلثة أرباع الربح وللمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة * ولو دفعها على أن نصفها ودفع في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على مسمى فإن تصرف في جميع المال كان ضامناً للنصف حصه الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط * فإن قسم

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرطنا على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رحم وفي قياس قولهما الرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان حلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط ان يكون للمضارب ثلثي الربح ولرب المال ثلثة فالربح بينهما على ما شرطنا في قياس قول ابي حنيفة رحم والوضيعة عليهما نصفان واما عندهما فللمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثة واذا شرطنا لرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثة فعنده الربح بينهما نصفان وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخسي * وصا يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمسائة التي عليه فالربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رحم كذا في المبسوط * وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط * ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط * وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافا هذا على قياس قول ابي حنيفة رحم وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحم للمضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط * ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط * هذا على قول ابي حنيفة رحم وعلى قولهما الرب المال خمسة اسداس الربح وللمضارب السدس هكذا في المحيط * وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه ينظران حلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة

كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك الأصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جملته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار والايداع والايداع والمساورة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الحن غيره وخط مال المضاربة بماله او بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا ان ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما اشبه ذلك واخذ السفائح وكذا اعطاءها والعقود بمال وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال المضاربة واخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان حط شيئا ببيع مثل ما يحط التجار في مثل ذلك العيب او بعتا بن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا وحط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعلم به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط * وله ان يشتري دابة للركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرها وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي * وليس على هذا المملوك عهدة شيء مما باع وانما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته فجنى لا يدفعه ولا يدفعه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا او غائبا ولو رهن المضارب العبد بدينه لم تجز سواء كان فيه فضل ولا لان الرهن ابقاء دين حكما وليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا لرجل او قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال او دفعه عليه بدنه او قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي * وليس له ان يزوج عبدا وامه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة

اوشيمنا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فيها مضاربة بحالها ويصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوي في هذا ان يكون مال المضاربة ناضلا وصار عرضا وان كان رب المال اخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير اصره وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضلا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بالنقي درهم ورأس المال كان الف درهم ثم اشترى بالنقين عرضا آخر يساوي اربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة كذا في المحيط * ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي * اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب او باع المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال او لم يكن غير انه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت المضاربة وان شاء امسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط * انه ان يسأ جارا ضابطا ويشتري ببعض المال ضابطا ليزرعها كذا في الحاوي * ولو استأجر ارضا بضيء على ان يغرس فيها شجرة ارضا بائنا ذلك من المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على المشتري كذا في المبسوط * ولو اخذ نخلا وشجرا او ارضا بمعاملة على ان ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما نفق من مال المضاربة وان كان قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي * ولو اخذ الارض مزارعة وانتهى بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقرة من قبل رب الارض والعمل على المضارب فما حصل يكون للمضارب كذا في خزنة المفتين * وكذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في الحاوي * ولو دفع ارضا بغير بذره مزارعة جاز سواء قال لرب المال اعمل برأيك او لم يقل كذا في المحيط * ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال ان يطأ جارية اشتراها المضاربة كان فيها فضل على رأس المال او لم يكن لا يقبلها ولا يمسها كذا في المبسوط * وان اذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطئها ولا ذواتها كذا في المحيط * ولو زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالتكاح باطل فيقيت على المضاربة كما لو كانت وان لم يكن فيها فضل جاز التكاح كما لو زوجها من اجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة اهل الكفر * وتخرج التجارية من المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط * وليس للمضارب ان يبيعها

بيعها بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة او يمين
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من
يعتق عليه صار مشترى بالنفس دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصبه بمال المضاربة ولا فضل
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي * وللمضارب في المضاربة المطلقان يسا في مال المضاربة
في الرواية الظاهرة بوا وبحرا وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو
الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان * وفي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجل الى آخر اخاف درهم
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معامله التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون
وارباب الأموال لا ينهاهم من ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
بينهم في مثل دار جوت ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمودا على ما تعارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد المحجوز عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطوا والعهد
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنقل الى العبد اذا
اعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة بامره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت
يملكه بالنضمام فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد وما للصبي فعلى عاقلة القتال
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع عاقلته على عاقلة القتال ثم يسلم لورثة
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب خمرا او خنزيرا او مدبرا او ام ولد
او مكاتباً ضمن رأس المال علم او لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بيعا فاسدا مما يملك
اذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح
والفاسد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بمالا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال
اعمل فيه برأيك ولم يقل ولو باع مال المضاربة بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز
عند ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيهان * اذا اشترى المضارب او باع ممن

لا تقبل شهادة به بسبب القرابة أو الزوجية والملك كمكاتبه والعبد المدبون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز ضد جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز ضدهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجز ضد ابي حنيفة رح وضد هما يجوز الا من مكاتبه وعبد المدبون هكذا في المحيط * اقرا المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له او مكاتبه وعبداه وعليه دين او لا ثمرة في ماله خاصة ضد ابي حنيفة رح الا ما اقرا عبده ولا دين عليه فانه لا يلزمه وضد هما يجوز اقرا له لهم الا لعبده او لمكاتبه هكذا في محيط السرخسى * هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يصح اقرا له في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المنقرات * اذا اشترى المضارب بالف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بالف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمس مائة لم يجز وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه بخمس مائة لم يجز وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقبض الثمن الادرهما ثم اشتراها المضارب لنفسه واشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن احدهما او ابوه او عبده او مكاتبه في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائزا الا المكاتب والمعدوا ووكل المضارب ابنه بشرائها وابن رب المال لم يجز الشراء في قول ابي حنيفة رح الموكل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريه له او وكل رب المال المضارب بذلك لم يجز كذا في المبسوط * بشر بن غياث عن ابي يوسف رح رجلان دفعا الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ونهاه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بالف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال او بربح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه او لم يأذن فان شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يبطاها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رح انه اشهد انه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين احدهما ان يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول او بربح او بضيعة والثاني ان يشتري التجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول او باكثر او بضيعة فان اراد به الوجه الاول

فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العتد من الجانبيين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رَح لا يجوز لان محمد رَح لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة اشهد انه يشتريها بنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو صا من لرب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته اني اشتريها بنفسى هكذا في المحيط * قال محمد رَح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جيا د كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهرجة اوزيوف فان لم يعلما بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علم الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلارجع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيوف وان لم يتجاوز بها البائع وردّها على المضارب يردّها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجيا د ويكون رأس مال المضاربة الجيا د فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية فنقد الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوفة او رصا صا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جيا د فهي لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جيا د الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فان باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وبيع فنصف الثمن يكون لرب المال واما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجرا مثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا او ستوفا وناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا ونهرجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجيا د بصبر مشتري بنفسه وان كانت الدراهم ستوفة او رصا صا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل أو افضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد امساكه حتى يجدر بحاجات المضارب يجبر على بيعه إلا أن يشاء أن يدفعه إلى رب المال ولكن يقال له إن أردت الامساك فرد عليه ماله وإن كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال أن يابى ذلك عليه كذا في الميسرة * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب أنا امسكه حتى أجد ربحا كثيرا وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين أما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى بها متاعا يساوي القافى الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضى رب المال إلا أن يعطي رب المال رأس المال إن لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصة من الربح إن كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فإن كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا أن يقول لرب المال أنا اعطيك رأس مالك وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل أو يقول اعطيك رأس المال إن لم يكن في المتاع فضل فإذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ولا يجبر رب المال على قبول ذلك وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فما إن تأخذه برأس مالك أو تبيعه حتى تصل إلى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الناصية ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال أصمل برأبك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية *

الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى رجلين إذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد يساوي ألفي درهم وقبضه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفا وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد ألف درهم الف من ذلك يأخذه رب المال برأس ماله وألف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر

الآخر تبع لحق رب المال فلا يتمتع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع
العبد بالفى درهم و اجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتؤخذ من
المشتري الالفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعا ولو كان المضارب باع
العبد باقل من الفين بقليل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطلة ولو كان رب
المال هو الذي باعه و اجاز احد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون
القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجيزاه جميعا ولو كان احد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا
من الثمن فاجازة المضارب الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما
يتغابن الناس فيه وان كان فيما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد ر ح
وهو جائز في قول ابي حنيفة ر ح بمنزلة ما لو كان باعه جميعا كذا في المبسوط * دفع الف الى رجلين
مضاربة بالنصف وقال اعمل ابرأ كما ولم يقل لا يتفردا احدهما بالبيع والشراء فان عمل احدهما
بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار ضامنا لذلك النصف كذا في محيط السرخسي * وما يحصل
بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لخصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان عمل احدهما
باذن الآخر لا يضمن و يأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف
اخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه و يأخذ المضارب الموافق
ربعه والربح الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه بحسب ما عليه من نصيبه
من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه بحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي
من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه بحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي
اذا ايسر و صورته ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسمائة الف و ربح وخمسمائة
رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى
خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان
لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان
وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان
وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسمائة

يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كذا في درهم فيكون نصيب المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح الفادرهم يضم الى ما على المخالف فيصير الربح الفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك ستائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي * ولولم يهلك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في يد العامل بالمرصاحه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ما له ليس له غير ذلك ولو كانا حين قبض الالف مضاربة اقتسماها نصفين فاشترى احدهما بنصف المال عبدان اجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى باجمعها بالالف عبدان لم يباعه احدهما بثمن معلوم فجاز صاحبه جاز وكذلك لو اجاز رب المال كذا في المبسوط * اشترى باعدها بضاعه احدهما بعرض او جارية فجاز صاحبه لم يجز قياسا و اجاز استحسانا ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض او التجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما يضمن قيمة التجارية والعرض وله ثمنه ولولم يجز صاحبه بيع العبد بالتجارة او العرض فجاز رب المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي * وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ووضع عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآمر وان شاء ضمن المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدان من رجل فلكل واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعاه فهما ضامنان له وان ابضعاه رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط * الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرطان في المضاربة ان كان شرط لرب المال فيه فائدة فانه يصح

ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به وإذ لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير أمره وإن كان شرطاً لا فائدة فيه لرب المال فإنه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * أن خص لرب المال التصرف في بلد بعينه أو في سبعة بعينها تنقيده ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة إلى من يخرجها من تلك البلدة فإن أخرج إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه ضيعته وإن لم يشتر حتى رده إلى البلد الذي منه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا إذا اشترى ببعضه في المصروف وبعضه كان المردود والمشتري في المصروف على المضاربة كذا في الكافي * وإن كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب لربحته وعليه ضيعته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط * ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعلم في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل إلا في السوق فعلم في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التقييد من الألفاظ ستة دفعت إليك المضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو تعمل بالكوفة مجزئاً وما مر فوما وافعل به بالكوفة أو قال دفعت إليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظاً أن دفعت إليك مضاربة وأعمل بالكوفة أو قال أعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال متى ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلفظ به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الألفاظ الستة وإن استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ كما في اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شروئاً وإن كان يعمل بالكوفة وغيره كذا في الكافي * وفي التدوير إذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري بها الطعام فهذا على الحنيفة وديقتها وكذلك إذا قال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام يصير مخالفاً صاماً قال وله أن يشتري بها الطعام في المصروف وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد ففي غير ذلك من المكان واشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذه الألف واشتر بها الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا أخرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري

دابة بركبها اذا سافر كما يشتري التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء اوفق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد ائتماره التجاريه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي * وله ان يستأجر بعضه بيتا يحضر فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط * اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يبضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال علي ان يشتري به من فلان وبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري وبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة وبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصياغة وبيع كان له ان يشتري من غير الصياغة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط * وان وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بمضيه كذا في الكافي * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالنقد وبيع به فليس له ان يشتري وبيع الا بالنقد كذا في المحيط * ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته او اكثر او بمثل ماسمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط * لو قال لاتبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فنخصها برب المال بعد عقد المضاربة فليحوان قال له لاتبع بالنسيئة او لا تشتري دقيقا ولا طعاما او لا تشتري من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناصبا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال مرضا لا يصح وكذا الوهاء عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال مرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا اشترى يبيع المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتريه الا الحنطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب وبيع فاسم الثياب اسم جنس للملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ماشاء

ما شاء من ذلك كالخز أو الحريز أو القز ونياب القطن والكتان والاكسية والآخريات والطباسة ونحو ذلك وليس له أن يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على أن يشتري به البز فليس له أن يشتري من ثياب الخز والحريز والطباسة والاكسية شيئاً وإنما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * الباب السابع في المضارب يضارب إذا دفع المضارب المال مضاربة بغیر ان رب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رب المال بالخيار أن شاء ضمن الأول رأس ماله وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن الأول صححت المضاربة بين الأول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وإن ضمن الثاني رجع على الأول بالضمنان وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا ويطبب الربح للثاني ولا يطبب الأول كذا في الكافي * وأن اختار رب المال أن يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الأول ولا يضمن واحداً منهما شيئاً فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا إذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الأولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الأول أجر مثله وللثاني على الأول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الأولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الأول أجر المثل وللأول ما شرط له من الربح وكذا إذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاشية * ولو استهلك المضارب الآخر المال أو هبته كان الضمان على الآخر خاصة دون الأول لأنه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الأول فيقتصر حكمه بخلاف ما إذا عمل بالمال لأنه في مباشرة العمل تمثيل أمر المضارب الأول فلهذا كان له أن يضمن أيهما شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل أن يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة * ولو اضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال أن يضمن ماله أي الثلثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الأول ولا يربح لرب المال فإن ضمن المضارب الأول صححت المضاربة الثانية وإن ضمن الثاني رجع به على الأول وإن ضمن المستضعف رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الأول كذا في المبسوط *

وجعل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان مارزق الله تعالى من الربح
تكون بيننا اقل يكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز
ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول
للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول
للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغرم الاول للثاني مثل سدس
الربح كذا في فتاوى قاضيان * ولو قل رب المال للاول ما بحث في هذا من شيء فهو بيننا نصفان
ا وقال على ان ما نال لك من فضل او ربح او قل على ان ما كسبت فيه من كسب او قال على ان
مارزق الله فيه من شيء او قال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل
فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او بثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا
وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط *
في المشتق بشورين الوليد عن ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف
وامره ان يعمل فيه برأيه فدفع المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك
نصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * اذا
دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة
وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا
مثل الاول كذا في الذخيرة * ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك
فليس للثاني ان يدفعه مضاربة كذا في المحيط * اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالصف ولم يقل له
يعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني
الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه ورجع او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال
بالحيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد
بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب الاول
حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث
مضاربة بالسدس فربح او وضع فرب المال ان يضمن اي التلبيذ شاء فان ضمن الثالث رجع على
الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع

على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للأول صححت المضاربتان جميعاً الثانية والثالثة والوضعية على الأول وأما الربح فله المضارب الآخر سدسه والثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط والمضارب أن يشارك غيره شركة عتار ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على أن المضارب الثاني من الربح مائة درهم فعلى به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضعية عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال وإن كان فيه ربح فإنه يعطى أجر مثل العامل أولاً من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف فعلى به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه أجر مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط *

أبواب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة رقبته ثلثة فصول * الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة وتولية على الرقم أو غيره قال محمد درج في الجامع الصغير أن باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب ما انفق ماى المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ورهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والأصل الفقهي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً بمعنى فهو بمعنى رأس المال فيضم إليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً ليس بمعنى رأس المال فلا يضم إليه وإذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام علي بكذا تعمرأ من الكذب كذا في المحيط * لو اشترى المضارب متاعاً بالف درهم ورفقه بالف درهم ثم قال للبشيري منه ابعه مراجعة على رقبته فإن بين المشتري كم رقبته فهو جائز لا بأس به وإن لم يعلم المشتري كم رقبته فالبيع فاسد فإن علم بالرقم كم هو فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه فإن قبضه فباعه ثم علم مرقبه فرضى به فراضاً باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كما لمراجعة فإن كان المضارب ولا رجلاً برقبته ولا يعلم المشتري مرقبه ثم باع المضارب بعد ذلك من آخر بيعاً صحيحاً جاز أن لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول تعلم برقبته فسكت حتى باع المضارب من آخر بيعاً

صححان رضيه الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرغم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مائة درهم مائة على الف درهم ولم يسم رقما ولا غير فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فالبيع لازم بالف درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط * لو قال يبتك هذا بربح درهمين الثمن عشرون اذا اشتراه بعشرة ولو قال يربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال يربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال يربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال يربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال يربح العشرة احدى عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال يربح العشرة عشرة وخمسة وعشرة عشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي * لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوي ثلثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالمدين عليه ثلثة دراهم وثلث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مائة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر او وهبه وسلطه ثم باعه المضارب الجارية مائة على تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مائة على تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فاجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وياخذ المضارب الغلام وياخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يدا مضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقاضا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احدى عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احدى عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشر اجزاء من احدى عشر جزءا ولو قال ابيعك

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزاً ولو أخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال ابيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلاً هكذا في المبسوط * لو كان رأس المال ألفاً نيساً بورية فاشترى به عبدان ثم باعه بالف مروزيه قال اشتريناه بالف نيساً بورية وابعك بمرايحة مائة فعلى المشتري ألف نيساً بورية ومائة مروزيه ولو قال بربح العشرة فاحد عشر كان الثمن والربح نيساً بورية ولو قال بعتك بوضيعة مائة كان المائة نيساً بورية كذا في محيط السرخسي * وإذا دفع مالا مضاربة إلى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وقتاً بضافزات الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فإن كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وإن كانت ولدت فإن شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وإن شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمرايحة وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشتراها بالف بأعها مرايحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة ربح على خمس مائة ولو كان بأعها بالف درهم وكره حنيفة وسط أو بالف درهم دينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرايحة عند أبي حنيفة ربح ولو كان بأعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرايحة في قياس قول أبي حنيفة ربح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله أن يبيعها مرايحة على ألف كذا في المبسوط * الفصل الثاني في المرايحة من المضارب ورب المال المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مرايحة فإنه يبيع مرايحة على أقل الثمنين وحصة المضارب من الربح كذا في التاتارخانية ناقلاً عن الاستيعاب ربح إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدًا بخمسمائة فباعه من المضارب بالف فإن المضارب يبيعه مرايحة على خمسمائة إلا إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وإن اشترى المضارب عبدًا بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باعه رب المال مرايحة بالف ومائة كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى العبد بالف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة بأعها المضارب مرايحة على خمسمائة كذا في المبسوط * لو اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بالف ومائة فإنه يبيعه مرايحة على خمسمائة وخمسين ولو اشترى المضارب بمائتين باعه من المضارب على خمسمائة لا يحتسب المضارب شيئاً من حصة نفسه حتى يكون

ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس تجري المسائل كذا في الحاوي * ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما عمل المضارب في الألف المضاربة ورجع فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بألفين فانه يبيعه مرابحة على الألف كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على ألف وإن كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط * لو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعه من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعه مرابحة بألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر على وجهه كذا في البدائع * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه مرابحة حتى يبين انه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بألفي درهم باعه من رب المال مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألفي درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح منه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضا ما يكمل به رأس المال وإن كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوي أن كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه مرابحة على ألف هكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بألفين ثم أن رب المال باعه من اجنبي مساوية بثلث آلاف ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة رح إلا أن يبين الأمر على

وجهه وعندهما يملك بيعه مرا بحة على الفين كذا في الحاوي * ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بالف وخمسائة ثم باع رب المال من اجنبي بالف وستمائة ثم عمل المضارب بالف وخمسائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مرا بحة في قولهما على الفين وهو ظاهر وما في قياس قول ابي حنيفة رح يبيعه مرا بحة على الف واربعمائة كذا في المبسوط * اشتراه المضارب بالف ولأه رب المال ثم باعه من اجنبي مرا بحة بالف وخمسائة ثم اشتراه المضارب مرا بحة بالفين ثم حط رب المال من الاجنبي ثلثائة وهو الخمس يحط الاجنبي من المضارب الخمس وذلك اربعمائة ويبيعه مرا بحة على الف ومائتين عند ابي حنيفة رح الا ان يبين وعندهما يبيعه مرا بحة على الف وستمائة لان ما حط رب المال من الاجنبي يقسم على الربح وعلى رأس المال اثلاثا ثلثا من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة ويبقى اربعمائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط من المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي من الثمن اربعمائة ثم يطرح ايضا من ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعمائة فاذا طرح اربعمائة من الف وستمائة تبقى الف ومائتان هكذا في محيط السرخسي * ولو كان المضارب حط من رب المال من الثمن الذي ولأه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصتها من الربح وهي مائة درهم من الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثائة وحصتها من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مرا بحة باعه في قول ابي حنيفة رح مرا بحة على الف ومائتين وعندهما يبيعه مرا بحة على الف وستمائة كذا في المبسوط * الفصل الثالث في المرا بحة بين المضاربين قال محمد رح في الاصل اذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاذا الثاني ان يبيعه مرا بحة يبيعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالفين الف المضاربة والف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مرا بحة على الف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار الفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وباعه من آخر بالفين اللتين في يده وقيمة الفاد درهم

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمستلة على حالها باء الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف من ماله والمستلة على المضاربة والمستلة بحالها باء الآخر مرابحة على الف وثمان مائة وثلاث وثلثين وثلاث ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث كذا في المبسوط *
 لو دفع الى احدهما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الالف عبدا بها وباعه من صاحب الالفين بالالفين باءه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باءه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باءه مرابحة على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمستلة بحالها باءه الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الالف كذا في محيط السرخسي *
 ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلثي درهم كذا في المبسوط *
 ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة والف من ماله باءه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي *
 واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعه مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنى عشر جزء من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط *
 ولو اشترى عبدا بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باءه على الالفين وثلثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليهما

طلبهما نصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لأن الأذن بالاستدانة مقدّم آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة إن كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين أو اثلاثا لأنه لا تعلق لأحدهما بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع إلى رجل الفاضاربة لم يكن للمضارب أن يشتري شيئا للمضاربة بأكثر من ذلك المال قال لعرب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فإن اشتري سلعة بأكثر من ألف كانت حصة الألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه ضيعته ومن الزيادة عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اشتري بالف المضاربة سلعة لم يملك أن يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الأثمان كالملك والموزون ونحوه كان مشترى بنفسه لأنه اشتري بغير مال المضاربة فكان استدانته على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدينار أو الدينارين فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحسانا لأنهما كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا اشترى بالفلوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا إذا اشترى بالبعض وفي يده السود والصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوي * ولو اشترى بذهب أو فضة مروضعة بجوز أن يكون ثمنًا كان مشترى بنفسه وإذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدينارين أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدينارين ألفا فاشترى بالدينارين من المضاربة ثم غلت الدينارين قبل أن ينقذ فصارت ألفا وخمسمائة فهذه وضیعة دخلت على المال فيشتري بالألف ذهابا وينقذه ثم يبيع المتاع فينقذه ببقية الذهب كذا في المحيط * إذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى ملتيها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشترى للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينارا فقبضها ولم ينقذ الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال بخمسين دينارا استحسانا فيعطيهما يجمع الجارية فإذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب المال ماله ألف درهم وخمسين دينارا والياقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقدية المال فاشترى الجارية بالف غلة كذا في المبسوط * ولو اشترى أولا ميدا بخمسمائة لم يملك أن يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق بالمال

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا ولو باع ما في يده قبل مجيء الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا يثقل بالمضاربة كذا في محيط السرخسي * لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من المكبل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده درهم ولا دينار ولا فلس له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشتري عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشتري بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجد ما اشتري به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع * اشتري بحنطة نسبية وفي يده حنطة جاز كذا في محيط السرخسي * لو كان امره ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ذبا بآثم صبغها بعصفور من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد العصفور فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المسبوط * ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس المال فان باعها قبل ان يختار شيئا مساوية او مزاجحة جاز ويرى عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المزاجحة يقسم الثمن على ما اشتري به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشتري الثياب بالف وهي تساوي الفين حين اشتراها فان شاء ضمنه ثلاثة ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلاثة ارباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعند ابي حنيفة راح السوان في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في انه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح ان هذا في ثياب ينقص السوان من قيمتها فاما في ثياب يزيد السوان في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها اصفر او احمر هكذا في المسبوط * لو اشتري ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على حملها وتصارفها ارتبها ونفل ذلك من ماله فهو متطوع لانه يصير مستد بنا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان

عليه قال له اعمل فيه برأيك اولم يقل كذا في محيط السرخسي * وكذا ان مال المضارب من مال
 في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه
 مرا بحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي * ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قشورها
 بمائة درهم من صندة وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت
 فان باصهار برح او وضبعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على قولهما فاما
 عند ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان مؤنة التجارة
 جرى الرسم بالمخافة برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط * في المنتقى رجل دفع الى رجل
 الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال صندة على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما
 وحمله في السفينة فهو متطوع بالكراء ولو كان اشترى بسعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة
 فاداه في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مرا بحة على الكراء وكذلك لو تد المائة في الكراء ثم اشترى
 بالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مرا بحة على الف ومائة مائة منها
 للمضارب والف على المضاربة كذا في المحيط * واذ دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
 وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالتسيمة ولو كله بالشراء نسبة على ان يكون
 المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة
 جارية بالف درهم ديناه وقبضها ثم باعها بالف درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع
 فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية
 كانت بينهما نصفين يؤدى ان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبع المضارب
 الجارية ولكنه استحقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جاز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم
 مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما
 للمضارب ثلثه ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب بالف جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة
 غلاما بالف يساوي الفين فباعهما جميعا باربعة آلاف فان ثمن الجارية يسوفي منه رب المال
 رأس ماله وما بقي فهو سهم بينهما على ما اشترط ثلثه للمضارب وثلثه لرب المال وامان الغلام
 فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امره ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين
 من شيء فرب المال ثلثه والمضارب ثلثه على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى علي المضاربة جارية بالف دينار
تساوي الفين فباعهما بأربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله
الف درهم والباقي بينهما نصفان علي ما اشترطوا ومن التجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث علي
قدر ملكهما واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلا ولودفع اليه الالف مضاربة علي ان
ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء ثلث رب المال ثلثه وللمضارب ثلثا امره ان يستدين علي
المضاربة علي ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة
جارية تساوي الفين ثم اشترى علي المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعها بأربعة
آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما علي شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة
التجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امره ان يستدين علي رب المال ولو كان
امره ان يستدين علي نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة ودون رب المال ولو كان
امره ان يستدين علي المال او علي رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب
الف درهم واشترى بها عبد فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء
بالنسبة والاستقراض غير ها كذا في المبسوط * ولو قال له رب المال استقرض علي الفار ابتع
بها علي المضاربة ففعل كان ذلك علي نفسه حتى لو ملك في يده قبل ان يدفعه اليه رب المال
لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي * ولودفع اليه رجل الف درهم
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين علي المال فاشترى بالف ثيابا
فسلمها الي صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع
الثياب مرابحة بالف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة
الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم علي احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصة
المضاربة بينهما اثلاثا علي الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب
مساومة قسم الثمن علي قيمة الثياب وعلي ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة
يعطي منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا علي الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطي
منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثيابا واستقرض

على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مرا بحة على مال المضاربة على ما استقرض بالغى درهم فانها يقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة الى شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * امره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب بحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مرا بحة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي * وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاشترى بها باعاً نهاد دواب فله ان يبيعها مرا بحة على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة رحمه وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه بيع الثياب مرا بحة على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمان الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع الفاء مضاربة بالثلث وامره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وبتلثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلك الالف الاولى والجارية ونمناها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدي اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف الى مشتركيها كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلثة آلاف واربع مائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلك الالف المضاربة اولاً لم هلك التجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كما يينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وست مائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط * الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخره درهم مضاربة فاشترى بها عبدان طعن المضارب ببيع في العبدان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال وانما

اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضى به هذا ولا عرضت عليّ بيع فان اقر المضارب انه قد رضى بالعيب وابرأه منه او عرضة على بيع من ذرأه فانه لا يرد على بائعه كالوكيل الخاص الا انه اذا لم يتمكن الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذها معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشا ئخنا لمن قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال وانكر المضارب واراد ان يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * ولو اشترى المضارب عبدا لم يرد وقد رآه رب المال فلمضارب ان يرد به بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يرد به رب المال ولو كان رب المال قد علم انه احوار قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يرد به بالعيب والوكيل بشراء عبد الغير عينه بالف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يرد به وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يرد به رب المال فهذا كالا لا وفي هذا الحكم ولو كان العبد امورا وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يرد به ابنا وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الا مرآه او عام بعينه فليس للوكيل ان يرد كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبدا من المضاربة واغن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقتر المضارب انه كان عنده ورد به عليه القاضي باقراره او قيامه المضارب بنفسه بغير رضاه او استقلال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال واو لم يقر المضارب بالعيب بل انكره ثم صدق المشتري من العيب على شيء ان كان قيدة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز ان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب ما في قولهما واما على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في

الذخيرة * الباب العاشر عشر في دفع المالمين مضاربة على الترادف وخطا أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره * قال محمد ربح من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم أخرى مضاربة بالنصف أيضا فخطا المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربين أعمل فيه برأيك ولم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الآخر فاما أن خطا المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الآخر فإن قال له رب المال في المضاربين جميعا أعمل فيه برأيك فخطا أحدهما بالآخر فإن لا يضمن واحد من المالمين سواء خطهما قبل أن يربح في المالمين أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الآخر وإن لم يقل له في المضاربين جميعا أعمل فيه برأيك فإن خطا أحد المالمين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن شيئا وإن خطهما بعد ما يربح في المالمين فإنه يضمن المالمين وحصة رب المال من ربح المالمين قبل الخط واما إذا ربح في أحد المالمين دون الآخر فإنه يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي يربح فيه فإن قال له أعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخطا مال المضاربة الأولى بالثانية فالتسئلة لا تخضعون أربعة أوجه أما أن خط أحد المالمين بالآخر قبل أن يربح في أحد المالمين أو بعد ما يربح في المالمين أو بعد ما يربح في مال الثانية أو بعد ما يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال أعمل فيه برأيك أحدهما إذا خطا أحد المالمين بالآخر بعد ما يربح في المالمين والوجه الثاني إذا خطا أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا الثانية أحدهما إذا خط أحد المالمين بالآخر قبل أن يربح في واحد من المالمين وكذلك أن ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها أعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فإن قال له في المضاربة الثانية أعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخضعون أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما إذا خطا أحد المالمين بالآخر بعد ما يربح في المالمين أو في مال الثانية الذي قال له فيه أعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له أعمل برأيك

يضمن مال الاولئ ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا خلط احد المالين بالآخر قبل ان يربح في المالين او ربح في مال الاولئ ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لا مال الاولئ ولا مال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فندفع المضارب المال الى رجل وقال له اخلط بمالك هذا او بمالي هذا ثم اعمل بها جميعا فاخذ الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي اخذه منه لانه بمنزلة الودعة في يده مالم يخلط والمضارب بمطلق العقد يملك الابداع والابضاع فلا يصير هو بالذفع مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه فاصبا مالم يخلط كذا في المبسوط * دفع الغامضاربة بالنصف والغالب الثلث ولم يقل فيها اعمل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولوربح في احد هما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربان فان خلطهما بعد ذلك صار ضامنا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب بتصدق به عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح الفان ثم دفع رب المال الى آخر الغا اخرى مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فندفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثالث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب الثاني الف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط الالف بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله الغا امسك ثلثا لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربان الاولان اثلاثا باعتبار ما دفعا اليه من المال فاذا اخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله الف درهم وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال ايضا ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب ويأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه الربح اربعا ثلثة ارباعه لرب المال ووربعه ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث واما ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح الفان ثم دفع الى المضارب الثاني الف التي في يده مضاربة بالثلث واما ان يعمل فيها برأيه فخلطها بالالفين ثم عمل فربح الفان الربح على ثلثة والوضعية

والوضعية على ثلثه بحساب المال فنصيب الالف ثلث الربح وبأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفا واقتساما بقي بينهما الرب المال ثلثة ارباعه وللمضارب ربعه فما اصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآخر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعدة من الربح وللمضارب ربعه هكذا في المبسوط * ولودفع اليه الفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفا فدفعه الفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخلط خمسمائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط الف فالهالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد درج الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي * وان لم تهلك حتى عمل وقدر ربح الفا اخرى فخمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * ولودفع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خلط الالفين قبل ان يتقدما بعد الشراء ثم قد هما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن فمخطة فلا ضمان عليه فيه وله ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصته ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصف للمضارب حصته ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال قسمته باطله ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة وخلطها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعد ما اشترى به ثم لم يتقدمه حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصف للمضارب كذا في المبسوط * وان نقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي * ولو كان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية وقد نعا الالفين قبل ان يخلطها ثم قبضا الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بشئ واحد وقبضا الثمن فمخطة فلا ضمان فلهما تزولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جازع تزل على رب المال فان خلط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع بيمينه كذا في المبسوط * وقال محمد ربح في الجامع رجل دفع إلى رجل مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها وبألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخصا سألني قداما ليل فإن اشرط المناصفة صار كأن صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين إلا أنه لا يمكن تصحيحها شركة لا شرطهما العمل على المدفوع إليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مالك انتفاء الضمان من المضارب إذا اخطأ مال المضاربة بماله نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها وحاضرها فإن هلك أحد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى المضارب بها وبألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة فيران الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة أسداسها لصاحب الدنانير وسدسها للصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اتساع العبد للمضارب وأربعة اتساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اتساع الربح حصه رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة اتساع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما أسداس للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير القائمة بألف ثلثة آلاف درهم اقسما الثمن على تسعة أسهم خمسة اتساعه وهي ألف وستمائة وست وستون وثلثان حصه المضارب فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة اتساع الثمن وذلك ألف وثلثمائة وثلث وثلثون وثلث حصه المضاربة بألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما أسداسا هكذا في المحيط * الباب الثاني عشر في نفع المضارب إذا عمل المضارب

في المصروف ليست تنفق في المال وان سافر قطعاً معه وشرابه وكسوته وركوبه معناه شراء وكرأفي مالي المضاربة
فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصرة رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث
يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في المصروف وان كان بحيث لا يبيت باهله فينفقته
في مال المضاربة كذا في الهداية * والتفقه هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو الطعام والشراب
والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل
ثيابه والدهن في موضع يحتاج اليه كاللحجاز واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك
بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه هكذا في الكافي * وروي من ابي يوسف رح انه
مثل من اللحم فقال كما كان يأكل كذا في الذخيرة * فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك
في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمة لا تحتسب بشئها في المضاربة
ولو اساء جراجيرا بخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيمخزله ويطبخه ويغسل ثيابه ويعمل له مالا
بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله
ونفقته في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها من المضاربة الى مصر
من الامصار كان مملها على المضاربة مادامت في صلها كذا في المبسوط * ولو اعانه رب المال
بغلمانه ودوابه في السفر لا تقصد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق
المضارب عليهم بغير ان ذنب رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامناً فان ربح
في المال ربحاً بدئ برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على
ما اشترطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه
من الربح اقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه
من الربح وان كان رب المال امراً بالتفقه على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال
كذا في المحيط * وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فانه يضم اليه رأس ماله من ذلك نفقة مثله
كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل التفقه ان يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي
من رأس المال لان التفقه جزء هالك والا اصل في الهلاك ان ينصرف الا الى الربح كذا في المحيط *
فان انفق المضارب من مال نفسه او اسندان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ
برأس المال ثم يثني بالتفقه ثم يثلث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

بشيء كذا في الذخيرة * فإن اتفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكما له كذا في محيط السرخسي * إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى طعاماً للمضاربة فضع المال قبل أن ينقذ فإنه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه واستأجر ما يركب عليه فضع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطئه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها راجعاً إلى الكوفة انتق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطناً للمضارب فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه فإن سافر بمال المضاربة ثم عاد إلى الكوفة في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط * فإن تزوج امرأة فيها واتخذها وطناً لنتفقته عن مال المضارب بكذا في المبسوط * إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً وشيئاً من أصناف التجارة فانتهى إلى ذلك المصرف لم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصره وقد انفق من المال فإن تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة وأمره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الأول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته من مال المضاربة وإنما تطل نفقته من مال المضاربة بأقامته في مصره أو في مصر يتخذها دار إقامة كذا في الذخيرة * وأبصره المضارب مع رجل لم يكن المستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبصره المضارب مع رب المال فعلم به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط * المضارب إذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين أو لم يخلط قال له رب المال أصم فيه برأبك أو لم يقل له ذلك والسفر مادون السفر في ذلك سواء إذا كان لإبنت في أهل كذا في فتاوى قاضيخان *

وكذلك لو سافر بالمين لرجلين مضاربة بنفقته على قدر ما ليهما وان كان احدهما المين بضامة نفقته في مال المضاربة الا ان يقرع العمل في البضامة فينق من مال نفسه دون البضامة الا ان يكون صاحبها اذن له كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح في الزيادات رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت التجارة الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية ورؤى المحسن من ابني حنيفة ر ح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما كذا في المحيط * لو اتى مصر او اشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتى بالمنازع مصرا آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان سلم المنازع جاز بيعه لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز المذكور دي * ولو كان المضارب خرج بالمنازع من ذلك المصروف لموت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصروف ويبيع المنازع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق فنهاه رب المال برسول عن السفر او مات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضاربة ناضا وهو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة منافع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع وفي يده منافع فخرج به الى مصر رب المال فاني لاضمنه ما هلك من المنافع في سفره واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب في مصر اخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منذ هلك نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط * اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده مبداف انفق عليه فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضي فامر بالنفقة عليه فما انفق فهو عليه ما على قدر دروس اموالهما كذا في النجاشي * كل مضاربة فاسدة لا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجر المثل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في حق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دونه نسب ولد جارية المضاربة

لواقت المضارب عبد المضاربة فلا يخلو ما ان لا يربح في مال المضاربة وفيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال اوفيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح حقه فلو اشتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد الخمسمائة وهو ساوي الف وارأس المال الف فاحتته المضارب لا يصح ايضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال هو الذي اهتمق العبد جازا فاحتته وصار به مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة ربحا فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط * وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبدا يساري الفين فاحتته جازا فاحتته في الربع كذا في محيط السرخسي * فيستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب ومن العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اتمق ولا يعق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب متى كان مؤسرا فارب المال خيارات ثلثة ان شاء ضمن المضارب الف ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وللضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اتمق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلثة اسهم للمضارب وان شاء رب المال اتمق نصيبه وهذا يفتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اتمق وان شاء استسعى واما ذلك فيعيل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فارب المال خياران ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اتمق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة ربح فاما على قول ابي يوسف ومحمد ربح لما اتمق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان مؤسرا الف ومائتين وخمسين ولا يرجع به

المضارب على العبد وان كان مغيبا فان ربح المال يستسعى العبد في الف وعاشرين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحبط * ثم اشترى المضارب بالف المضاربة عشرين كل واحد منهما يساوي الف فاعتقهما المضارب فعقته باطل عندنا وان زادت قيمتها بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتقهما رب المال ينظر ان كان اعتقهما معاقتا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان ام معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه متى الاول كله وولاؤه له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي * وان اشترى عشرين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الآخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقهما معا او متفرقا وهو مؤسرا فعلى قول ابي حنيفة ربح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الف درهم فانقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيع المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته الفان فارغا عن الشغل وكان ربحا كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبد رب المال نصفه وهو مؤسرا فيثبت لرب المال خيارات ثلاثة عند ابي حنيفة ربح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستعبه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا كذلك في جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرب المال الخيارين الاولين هكذا في المحبط * ولو لم يعتقهما المضارب وعقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان ثلثه ارباعه حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة ربح بالخيار ان شاء اعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربع فذلك خمسمائة مؤسرا كلن او معسرا ثم ربح المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط *

وأن اعتقهما رب المال متفرقا فإن اعتق أولا لا على فان على قول أبي حنيفة ربح يعتق من الاول
ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته الف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خيارات
ثلاثة في العبدین ان كان رب المال مؤسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول ونصف قيمة الثاني وان شاء
اعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربه والثاني في نصفه فان اختار
تصميم رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومتى رجع بذلك
عليهما كان ولاؤهما كله لرب المال وان اختار المضارب السعاية والا اعتاق يكون ولاء العبد
الاول بينهما على اربعة اسهم ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما
نصفان وان اعتق العبد الادنى أولا نقول على قول أبي حنيفة ربح لما اعتق العبد الادنى أولا واعتق
كله من غير سعاية وحين اعتق الاعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك
بين اثنين اعتقه احدهما هكذا في المحيط * ولو اشترى بالالف عدينان كل واحد منهما يساوي الف
فاعتقهما المضارب معا واحدهما قبل صاحبه ثم فتراب المال عين احدهما او قطع يده فقد صار
مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر الا ان العتق الذي كان من المضارب قبل
ذلك فيه باطل وان اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجني عليه لانه لا فضل فيه عما بقي
من رأس المال واما العبد الآخر فاعتق منه ربه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع
المجني عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب ان كان مؤسرا لرب المال نصف
قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك
ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا باثنين وخمسين درهما في قياس قول أبي حنيفة ربح
كذا في المبسوط * اذا كاتب المضارب عبدا او امه من المضاربة فان كانت القيمة مثل رأس المال
فانه لا يجوز كتابته واذا ادى العبد المكاتبه لا يعتق ويكون ما ادى من الكتابة على المضاربة وان كان
في القيمة فضل على رأس المال بان كانت القيمة الف درهم وكاتبه على الفين ورأس المال الف
درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند أبي حنيفة ربح ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب
رب المال الا ان لرب المال ان ينقص الكتابة فان لم ينقص حتى ادى العبد جميع بدل الكتابة
فانه يعتق حصه المضارب عند أبي حنيفة ربح لا غير وندهما يعتق الكل وما قبض المضارب
من الكتابة

من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة عند هم جميعا واذ اعتق
حصصة المضارب انتضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلثة ارباع المكتوبة بقي خصمائه
والعبد كله ربها فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة
شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رحمه الله على ما عرف
ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة ربح خيرات ثلثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في
المحيط * وان مات ولم يؤد المكتوب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبد او بطلت الكتابة
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببذل الكتابة فيستوفي رب المال مما ترك
رأس ماله الف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات من وفاء ويعتق
فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف وخمسمائة قيمة ثلثة ارباع العبد لانه بقي
ذلك على ملك المولى وقد افسد المضارب فيضمن ويكون الستة الآلاف الباقية من الكسب بين
المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكتوب تسعة آلاف اخذ المضارب الفين درهم بدل الكتابة
فيموت حرا ويأخذ ايضا الف الف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه عتق كله عليه لانه ملكه
بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الفانم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين
ثم انتقصت ثم ادعى او مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنفذت الكتابة
فيه لان المكتوب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي *
اذا اعتق المضارب عبد من المضاربة قيمته مثل رأس المال واقل على الفين درهم ورأس المال الف درهم
فان عتقه باطل كما لو اعاقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الفين درهم ورأس
المال الف درهم فاعتقه المضارب على الفين درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند
ابي حنيفة رحمه الله وهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم
للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتك على الف درهم
وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتب حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب
او كسب حر مديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان اذيت الي الفين فانت حر فادى العبد الفين
درهم وعتق حصصة المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبد
المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترطا هكذا

في المحيط * أن كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولدًا يساوي ألفًا فادعى المضارب أنه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام ألفًا وخمسمائة والمضارب مؤسرفان شاء رب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين وإن شاء اعنته وأما قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الأمة مؤسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي * إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفًا فولدت ولدًا يساوي ألفًا فادعى المضارب قد عوته باطلّة وهو ضامن لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فإن كانت جاءت بالولد منذ اشتراها لاقل من ستة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وإن كانت جاءت به لأكثر من ستة أشهر فعليه العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فإن استوفى عقرها وهو مائة درهم صححت دعوته وثبت نسب الولد منه وصارت التجارية أم ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة التجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهمًا ما بقي مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو ورثه كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وإن كان مؤسرا فإن لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت التجارية فصارت تساوي الثمن فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلثة أرباعها مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الأم أو يأخذ رب المال شيئا من العقر وله أن يبيعه فإن لم يبيعه حتى صار يساوي الثمن فإنه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربه كذا في المبسوط * ولا ضمان على المضارب في الولد إنما على الولد السعاية وإن كان المضارب مؤسرا وإذا ضيق من الولد ربه عند أبي حنيفة رح وعندهما كله فرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله إذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد وإذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من التجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الأم والعقري يكون ربحا يخص به رب المال فإن كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك إلى رب المال فالحاصل أن المضارب في هذه الصورة بضمن لرب المال تمام قيمة التجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح

وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصّة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة وربحاً فيكون بين رب المال والمضارب نصفاً فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد ورابع عشرة لأن قيمته ألفان وعشر الألفين مائتان ويسعى الولد في أربع مائة وخمسين درهم الرب المال فإذا أدى الولد ذلك إلى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة ورابع عشرة والمضارب سبعة عشرة وثلاثة أرباع عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسر لا يقدر على الأداء فأراد رب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وإن أراد أن يستسعى الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصّة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة أرباع ولاء الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدى ذلك متى أيسر فإن أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو كانت الجارية تساوي ألفاً فولدت ولداً يساوي ألفاً فأدّاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم وأخذها صارت الجارية أم الولد للمضارب ويعتق الولد وبثت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الأم تسعمائة وخمسين درهماً تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصّة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فإذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولاؤه بينهما نصفاً وإن كان المضارب معسراً وقادى العقر لرب المال أن يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة أعشار ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الأم ديناً على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفاً فولدت ولداً يساوي ألفاً فأدّاه رب المال فأنه ابنته وتصير الجارية أم ولد له ولا يغرم للمضارب شيئاً من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي ألفين ولو كانت الأم تساوي ألفين فأدّاه رب المال صحته وموته وصارت الجارية أم ولد له وبثت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب مؤسراً كان أو معسراً يضمن من قيمة الولد شيئاً وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقبضها فإن فجاءت بولد

فلهما المضارب بعدما ولدته وقيمتها في فان الجارية تصير ام ولد له ويضمن قيمته ثلثة ارباعها الرب المال وثلثة اثمان العقر مؤسرا كان او معسرا ولم يضمن الولد فيه شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلثة اثمان حق الجارية يثبت نسب الولد وحق نصفه وسعي في نصف قيمته لرب المال مؤسرا كان او معسرا وولاء الولد بينهما نصفان في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط *

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء او بعدة ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال او نفقه او اعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئا وان اخذه من الذي استهلكه كان له ان يشتري بها على المضاربة رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي *

روى من محمد بن روح ان المضارب اذا افترضها رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة * وان كان مع المضارب الف فاشترى به عبدا فلم ينقد حتى هلكت الف بدفع اليه رب المال الف اخرى واذا دفع اليه الف اخرى ثم هلكت قبل الدفع الى البائع له ان يرجع على رب المال ثم ونم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي *

لو ان المضارب اراد ان يبيعه مائة بعد ذلك فانما يبيعه مائة على الف وان بين الامر على وجهه وادان يبيعه مائة على الكل فله ذلك هكذا في المحيط * ولو كان اشترى بالف جارية فلم يقبضها جنى ادمى المضارب انه قد نقد البائع الثمن وجحد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى فيدفعها الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا اقتسمت المضاربة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم كذا في الميسوط في باب المراجعة في المضاربة * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فصارت الف قبل ان ينقد هاتفتل رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال المضارب لابل ضاع المال بعدما اشتريتها فان اردان آخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعد ما ضاع المال ووقع الشراء لي فالقول قول المضارب كذا في المحيط *

ولو لم

ولو لم تهلك الألف ولم ينقذها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية أخرى على المضاربة وقال ايعها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخرى لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى بالألف جارية تساوي الفين فضاقت قبل النقد غرم رب المال الألف كلها كذا في الجاوي * ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بأمة تساوي الفاء قبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فإنه يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها الف والامة التي كانت عندة قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشتراها ثم هلك تارجع على رب المال كذا في المحبط * وإذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به بزار وباعه بالفين ثم اشترى بالفين هبدا ولم ينقد الألفين حتى ضاع الألفان في يده يغرم رب المال الف وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب ولثلاثة ارباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مرا بحة الأعلى الفين فان باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب ولثلاثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحا بين المضارب ورب المال كذا في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صار الفين درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذلك كله عندة معاف على المضارب الفادرهم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها كذا في المبسوط * اشترى بالف المضاربة جارية قيمتها الفان ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا الا يخلو من اربعة اوجه أما ان هلكت الاموال كلها معا وهلكت الألف الاولى وألا تم هلكت الجارية والمال الثاني وهي الألفان معا ومتعاقبا وهلكت الجارية وألا تم المالان معا ومتعاقبا أو هلك المال الثاني وألا تم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا أما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلثة آلاف الغالبائع الجارية والفين لمشتريها ويرجع على رب المال بالفين وخمسمائة وأما اذا هلكت الألف الاولى وألا تم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلثة آلاف كلها على رب المال وأما اذا هلكت الجارية وألا تم المالان معا ومتعاقبا فثلاثة آلاف وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر وألا تم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان مالا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لأنه

لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي أوقعه فيه فليعلمه فليعلمه
واخرجه منه وبقدرا ما كان عاملا لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لأن غنمه له فيكون غرمه
عليه كذا في محيط السرخسي * ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري بها جارية
تساوي الناقض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بالفين فقبضهما ولم يدفع الجارية حتى اشترى
بالالفين جارية تساوي الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاريتان جميعا
فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية الأولى ثمها ألف درهم ويرد
على مشتري الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الف درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك
قبل التسليم وإلى بائع الجارية الثانية التي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة
باربعة آلاف درهم الف ثمن الجارية الأولى والف وخمسمائة ما قبض من ثمن الجارية الأولى
بعد بيعها والف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلكت الألف الأولى ثم هلك ما بقي معارجه
بجميع الخمسة الآلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الأخيرة ولأنه هلك ما بقي معارجه
على رب المال باربعة آلاف درهم وكذا لو هلكت الجارية الأولى وألا وهلك الألفان ولأنه هلك
ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هكذا في المبسوط * ولو اشتري بالف المضاربة
جارية تساوي الف وقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا تساوي الفين وقبضه ولم يدفع
الجارية ثم اشترى بالعبد جرابا هو باسواوي ثلثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت
عنده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه أن هلكت الأموال كلها معا فعلى
المضارب ستة آلاف درهم الف منها ثمن الجارية والفان قيمة العبد وثلثة آلاف قيمة الجراب
يرجع على رب المال منها باربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله الف وخمسمائة وأن
هلكت الألف ولأنه الباقي معارجه المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى
من ماله خمسمائة وأن هلك العبد ولأنه البواقي معارجه على رب المال باربع آلاف
وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب ولأنه البواقي معارجه على رب المال باربعة آلاف
ومعارجه على رب المال باربع آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي
الناقضها ثم اشترى بالجارية جارتين تساوي كل واحدة منهما الناقض فقبضهما ثم هلك
الجوارى ورأس المال الأول معا فعلى المضارب ثمن الجارية الأولى الف درهم والفان قيمة

الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ما لو كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي الفين وفضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلثة آلاف درهم الف ثمن الجارية الاولى والفان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالفين وخمسائة وكذلك لو هلكت احدى الجاريتين اولانم هلك ما بقي معا ولو هلكت الاولى الاولى اولانم هلك ما بقي معارجع بالثلثة الآلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا وقضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة آلاف وقضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الفين الى الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه الف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم ينقد الف الاولى حتى هلكت وباع الجارية الاخيرة بسنة آلاف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها الف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله الف درهم من الباقي وما بقي وهو الف درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الفين الثمين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضا من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط *

وفي نوادر بن سماعه عن ابي يوسف ر ح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاعا وقبضه ولم ينقد الف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمتاع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف الفان منها دين والفان عين في يده فاشترى بهاتين الفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الفان فانه يرجع بثلثة ارباعها على رب المال واذا اخذ الجارية كان له ربحها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فزأس ماله الفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الفين بشيء كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * الباب الخامس عشر في جوارب المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف ر ح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي القامضاربة فهو ضامن للمال قال ابو حنيفة ر ح وان اشترى بهما مع السجود فهو مشتري لنفسه وان اشترى بعد الاقرار فالقياس ان يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

يبرأ من الضمان كذا في المحيط * وعن محمد ربح في المضاربة إذا قال هذه الألف رأس المال وهذه الخمسة مائة ربح وسكت ثم قال علي دين لفلان قبل قوله قال الحسن إن كان وصل قبل قوله وإن فصل لم يقبل وهذا قياس قول أبي حنيفة ربح كذا في الحاوي * لو دفع إليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضاربة أنه قد ربح فيها ألفاً وجاء بالغبين ثم أنه جحد فقال لم أربح فيها إلا خمسة مائة فهلك الألفان في يده وقامت البيعة على إقراره بما قال من الربح فإنه يضمن الخمسمائة التي جحد ها من الربح فبأخذها ربح المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها ولو كان انكر أن يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الألف الربح كلها فبأخذها ربح المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت إليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي * الباب السادس مبشر في قسمة الربح الأصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة أن قبض رأس المال صححت القسمة وإن لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح أنا عمل المضارب بمال المضاربة فربح ألفاً فاقسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فاخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب خمسة مائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فإن قسمتهما باطلة والخمسمائة التي أخذها ربح المال يحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح إلى رب المال إن كانت قائمة بعينها وإن هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف التي هلك في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد ألفاً من الربح ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الألف التي أخذها وإن استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف التي قبضها برأس ماله إلى المضارب وقال اعمل بالمضاربة التي كانت فإن ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الأولى لأن هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الأولى انتهت نهايتها متى اقسما وإنما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الأولى، هكذا في محيط السرخسي * لو اقسما الربح فسخا المضاربة ثم مقدما أن يهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الأول وهذه هي الحيلة فيما إذا خالف المضارب

المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع اليه آخر اقل درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب الف درهم ثم اقتسموا دفع المضارب اليه رب المال رأس ماله الف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح الف درهم و بقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبقين بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمسمائة هذا اذا ضاعت الالف التي هي حصة رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الالف التي هي حصة المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كان لم يكن لان المضارب بقي امينا في ذلك وبغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط * دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح او لا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا واطحن ثم ربح بعد ذلك جازو يقسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسمنا ثم زاد احدهما الوط فكذلك وعن محمد ربح انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع اليه رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال ولوان المضارب دفع اليه رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن ابي يوسف ربح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا بان رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان * دفع اليه رجل الفامضاربة فربح فيها الفاقال له رب المال ادفع اليه رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براة له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي *

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد بالف درهم ولم يقل عند الشراء انه اشترا للمضاربة فاما قبضه قال اشتريته وانا انوي ان يكون على المضاربة وكذب به رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كانا هالكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا ففي الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بشبهه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق التسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع وان اهلك في يده واراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصدا كذا في المحيط * ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسي وكذب به رب المال فالقول قول رب المال يأخذ المضارب الف المضاربة قصاصا بما اداه ولو كان اشترى العبد بالف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشتريته لنفسي فالقول قوله كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * وان اتفقا ندلم يحضر للمضاربة وقت الشراء فعلى قول ابي يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط * اشترى عبد بالف ولم يسم ثم اشترى آخر بالف ولم يسم فقال نوبتهما على المضاربة ولم يتقدم المال بعد فان صدقة فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما او صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما ان اصدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نوبت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في ايدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشتريتها بالف من عندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد ين على المضاربة

ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط * الفصل الثاني فيما اذا اختلف في العموم والخصوص في المضاربة
لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب
كذا في الكافي * المضارب ورب المال اذا اختلفا في المضارب دفعت الي ما لا مضاربة
بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البزوا قال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع بيئته استحسانا وعلى رب المال البيئته
وبه اخذ علما واما الثلاثة كذا في المحيط * وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا
كذا في الذخيرة * ولو اقام البيئته فيما ادعى احد هما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البيئتان وقتا
احدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببيئته الذي ثبت آخر الامرين وان لم توقت البيئتان وقتا
وقتت الواقتين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخرفانه
يقضى ببيئته الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي التدويري اذا اقاما البيئته والمضارب
يدعى العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبيئته بيئته وان لم يشهدوا بهذا الحرف
فالبيئته بيئته رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي * واذا اتفقا
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما
جميعا البيئته فالحجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما
جميعا البيئته ان وقتت البيئتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاولين
وان لم يعلم الاول من الآخربان وقتتا على السواء اولم توقتتا او وقتت احدهما دون الاخرى
كان بيئته المضارب والى القبول كذا في المحيط * عن ابي يوسف ر ح اذا قال المضارب
امرني ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرتي ان اخرج الى البصرة
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة *
لو قال المضارب امرتي بالبتة والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب
كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب
وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشترط شيئا لك وفسدت المضاربة ولك اجر مثل مملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المستثلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك علي اجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعته الي مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط * مضارب معه الفان فقال لرب المال دفعت الي الف ورجحت الف او قال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب وان اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وایهما اقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بيئته كذا في الكافي * وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط * فان جاء

فإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح والف ودبعة لآخر أو مضاربة لآخر أو بضاعة لآخر أو شركة لآخر أو عليّ ألف دين فاقول في الدبعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الأول كلهما كذا في البدائع * وإذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فاقول قول رب المال كذا في الذخيرة * وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا فربح فيه ربحا فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعت إليك بضاعة أو مضاربة بالثلث أو قال مضاربة ولم اسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فاقول قول رب المال وكذا الوادع عن رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يده المال أنه أقرضني وإن الربح كله لي فاقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * فإن كان أقر بالبضاعة فلا شيء للعامل وإن كان أقر له بربح الثلث أعطاه ذلك وإن أقر بمضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في المبسوط * وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع * فإن هلك المال في يد المضارب بعد ما قال العامل أنه قرض وقال رب المال أنه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الأصل والربح إلا إذا قال رب المال دفعت إليك مضاربة بالثلث فإنه لا يضمن إلا ما وراء الثلث كذا في محيط السرخسي * وإذا قال المضارب دفعته إليّ مضاربة وقال رب المال دفعته إليك فرضا فاقول قول رب المال وإن هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر إن هلك قبل العمل فلا ضمان على المضارب وإن هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وإن أقام جميعا البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط ولو قال المضارب دفعته إليّ مضاربة وقد ضاع المال قبل أن يعمل به وقال رب المال أخذته فضا فلا ضمان على المضارب فإن كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فإن أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضا قبل أن يعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا فاقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن محمد روح إذا قال العامل أخذته منك غصبا فالربح لي بالضمان وقال رب المال إنما امرتك لتعمل به فاقول لرب المال والبينة بينة أيضا ولو أقام رب المال بينة على إقرار العامل أنه أخذ بضاعة وأقام العامل بينة على إقرار رب المال أنه أخذ غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا إذا لم يعلم أي الإقرارين أول فإن علم فالبينة بينة صاحب الإقرار الثاني كذا في المحيط *

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح
 أو بعده قال محمد ر ح من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال
 لرب المال قد دفعت إليك رأس المال ألف درهم وبقيت هذه الألف ربعا وقال رب المال
 لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب
 فإذا حلف أخذ الألف الباقية برأس ماله ولا ينتظر إلى استخلاف المضارب ثم يستحلف المضارب
 بالله ما استهلكته ولا ضيعته فإن حلف برئ عن الضمان ولم يثبت قبض رب المال وإن نكل المضارب
 من اليمين فتدأقران رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضامنا لرأس المال وظهران مال
 المضاربة ألف عین فبدأ خذ رب المال الألف العين برأس ماله فتكون الألف الدين على المضارب
 ربعا فيرجع رب المال على المضارب بخمسائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط * ولو أن
 المضارب حين أراد رب المال استخلافه قال لم أدفعها إليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك
 فإنه يغرم نصفها لرب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال
 أقر أنه قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على إقرار المضارب أن رب المال لم يقبض
 من رأس ماله شيئا فإن لم يعلم أي الإقرارين أول فالبينة بينة المضارب وإن علم أيهما أول فالبينة
 بينة الذي يدهي إقرار الآخر كذا في المبسوط * وإن اتسم المضارب ورب المال وأقر بها أخذ كل واحد
 منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وهو ينكر فالقول
 قوله ولا يكون إقراره بقسمة الربح إقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال
 يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما
 في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما
 ثم إذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه أيضا فكان
 الغا من مال المضاربة قد هلكت فينصرف الهلاك إلى الربح كان ما قبضه رب المال من الخمسمائة
 من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيرد على رب المال
 أن كانت قائمة وإن كانت هالكة فمهما لرب المال حتى يتم له رأس المال كذا في المحيط *
 ولو أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى فاضل خان * الفصل الخامس
 في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال إذا دفع الرجل إلى رجلين مالا مضاربة

بالنصف فجاء اثنتي عشرة ألف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الف والصدقة احد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الف والربح الف درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من رأس ماله من بد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان رب المال يزعم ان هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حتي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسمائة اثلاثا لتلها الرب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فتجتمع في يده الف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ثم يقسمون الالف الباقية ربعا بينهم اربعا فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادف عليه والباقي من الربح الذي في ايديهما بينهما اثلاثا هكذا في المبسوط * دفع الى رجلين الفاضل بالنصف فجاء بالعين خمسمائة بيض والى وخمسمائة سود فقال احدهما الخمسمائة البيض وديعة لفلان عندنا او يقول هي دين له او يقول ملكه والخمسمائة السود ربح وقال الآخر الالف كلها ربح فهذه على اوجه امان كان المال في ايديهما او كله في يد المنكر او كله في يد المقر او البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر او على عكسه فان كان في ايديهما يأخذ رب المال الف من السود ويأخذ المقر له نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال اثلاثا سهما لرب المال وسهم للمضارب ويقسم الخمسمائة السوداء باعنا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر للوديعة اقرب ان جميع المال في يده مضاربة فصارت كذلك اقرارا منه بان نصفه في يده والنصف في يد صاحبة معناه واما اذا كان المال كله في يد المقر يدفع الخمسمائة البيض الى المقر له ويدفع الف الى صاحب المال ويقسم خمسمائة اربعا واما اذا كان البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل اودع صاحبي يأخذ المال رأس ماله والباقي يقسم على اربعة اسهم ثم يدفع المقر سهمه من البيض الى المقر له وان كان البيض كله في يد المقر اخذ المقر له كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف وامرهما ان يعملوا في ذلك برأيهما فجاء بالبيض درهم في ايديهما جميعا فقال احدهما الف منهما رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة وديعة

افلان خلطتاها بالمال بامرة فهو شريكنا في هذا المال بخمسائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآ خر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله الفأ يأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر وبقسم رب المال والمضارب ان الخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعهما الى ما اخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم للمضارب واربعة المقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم اقربها اخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال ويأخذ رب المال رأس ماله الف والـ الخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم واقتسم هو والمضارب ان الالف الباقية ارباعا وما اخذه المقر بالشركة اقتسم هو والمقر له اخماسا للمقر خمسة وللمقر له اربعة اخماسه كذا في المبسوط * ولو جاء المضاربان بالقي درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان ففجاء بخمسمائة فخلطنا وعملنا وربنا خمسمائة اخرى وانكر الآ خر ورب المال والمال في ايديهما اخذ رب المال الف رأس ماله ويدفع الى المقر له مائتان وخمسون ويأخذ المقر له ايضا مما بقي في يد المقر ثلثون ومائتين وثلثا ربحا ويدفع مما في يد الآ خر مثل ذلك وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث ويقسم بين رب المال والمنكر اثلثا ثم يقسم الباقي في يد المضاربين وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث ارباعا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربعة ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلثة وثمانون وثلث الى ما اخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقر اقساما تسع للمقر وثمانية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي *

الفصل السادس في اخلافاهما في نسب المشتري المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشتربا لنفسه ولو اختلفا في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعى الوفاق اشترى المضارب عبدا بالف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال المضارب لرب المال هو ابنك وكذبه فهذا علي وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال او لم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان صدقه رب المال او كذبه او قال للمضارب لا بل هو ابنك اما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته التي درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى لهما في قيمته ارباعا وان قال للمضارب لا بل هو ابنك فانه

فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الفاقل المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ويسعى في ثلثة اربع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي الف درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل او لا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب وضمن رأس المال فما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلثة ارباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته حتى صارت الف درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * وكذلك لو قال المضارب لا بل هو ابنك كذا في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبدا يساوي الفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكون بمنزلة الا عتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرا بين الاعتاق والاستسعاء والولاء بينهما ارباع ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادهى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي الفاقل المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه منه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلثة اربع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمتها الف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه ويسعى في ثلثة اربع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت الفين قبل دعوة المضارب ثم ادهى ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربه فتحرير رب المال بين ان يضمن المضارب ثلثة اربع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء والاعتاق فلرب المال ثلثة ارباع

ولائه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله ان يستسعى الغلام او يعنتقه ولو لم ترد قيمته على الف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحد منهما حتى صارت قيمته الفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا والولاء بينهما ارباع ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه ولو كان العبد يساوي الفين يوم اشتراه ونقد ثمنه فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلثة ارباع العبد بدوته اياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدق فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي الف او قال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنته حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقول ذلك حتى صارت قيمته الف درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعتق ثلثة ارباعه والمضارب بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعتق ثلثة ارباعه من قبله ثم المضارب ادمى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولؤه بينهما ارباعا كذا في المبسوط * الفصل السابع في المتفرقات من هذا الباب في نوادر من سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب اعطيتني الف درهم زيوفا ونهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال اعطيتك جيادا فان كان المضارب لم يعمل بهانهي مثل الوديعة فيصدق المضارب وصل او فصل وفي السنونة لا يصدق الا اذا وصل وان كان عمل بهالم يصدق على الزيوف والنهرجة وهو مالى الجياد وفيه ايضا عن محمد رح في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وانما المضارب ان الالف التي ملئ بفلان باسمي هي لرب المال وكانت المضاربة بالف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسمائة من مضروبة

الآلف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الالف لي خاصة ليست من المضاربة
فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط * اذ انفع الى
رجل الف درهم مضاربة بالصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتونق بذلك حتى يجتهد
المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذ به رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وربح او وضع
فان تصادقا ان القرض كان تلجية في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادقا
وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجية وقال المضارب لا بل
كان القرض تلجية والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا هو التصادقا
ان القرض كان تلجية سواء كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض
ولم يفسر واشتافير ذلك فالبينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب *
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجية وان الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى
كذا في الذخيرة * واذ اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح
واقام شاهدين فشهدا احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة
باطلة في قول ابي حنيفة رح وكان للمضارب ما اقرب به رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف
ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح
فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم
جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال انما نعت اليك من المال بضاعة
حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد
الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا
اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة
ويقضى له باجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها
وشاهد بمائة فلدا جرمته عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة
فعمل بها وتجارعا فادعى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر
انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول
رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقميا البيعة
اصلا واما في قولهما والذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي
يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في عزل
المضارب وامتناعه من التقاضي بطل المضاربة بموت رب المال لم المضارب بذلك ولم يعلم
حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيان * وبطل
بجنون احدهما اذا كان مطبقا ولو اراد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك
كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع الى الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحق رده بالعدم
في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بلحاظه بدار
الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورته ميراثا فان مات او قتل على الردة
اولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح
كذا في البدائع * واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب او دفع اليه بعدما
ارتد ثم اشترى وباع فربحه ووضع ثم قتل على رده او مات اولحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل
من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول
ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحالته قبل الردة
فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب او قتل اولحق
بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى
وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء
في توليها جميعا كان المال لهما وكانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت
اولحق كذا في الحاوي * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع
فصرفه جائز وبغزل بعلمه بعزله وان لم يعلم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا يمنع العزل عن
ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له
ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس
له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض
ونحوها

وتحوز كذا في الكافي * فإن كان مال المضاربة فلوسا فنهى رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة ذنابا ورأس المال دراهم يجعل نهيته من الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلوس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهيته صاهو بيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بالدرهم يجوز كذا في المحيط * لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فإن لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكله وإن كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يزعم بالتقاضي ليصير المال ناصاً كذا في فتاوى قاضيهان * وعلى هذا كل وكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحبل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستضعف كذا في الكافي * فاما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسما فلابد من أن يجبر على الاستيفاء يجعل بمنزلة الاجارة الصالحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي * وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهى رب المال عن التقاضي وقال أنا تقاضي مخافاً أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح والتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحبل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان * ثم إن كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة إن كان الدين في مصر المضارب فلا وإن كان في مصر آخر فإن نفقته سفرة ونفقة ذلك المسبب مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وإن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فإن فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في موت المضارب وإقراره في الغرض إذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم بدئ برب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط * وهل يأخذ الربح إن كان الربح ظاهراً أو ند عرف وصوله إلى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصص المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط * فإن قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وإن كانت المضاربة حين مات المضارب عرضاً أو ذنباً فإن أراد رب المال أن يبيعها مراً بحد لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصي المضارب فإن لم يكن له

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت ورب المال وما ذكرها اصح كذا في المبسوط * فان اراد رب المال ان يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فاعطاه الوصي ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كانت المضاربة لا يعرف بعينها قرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع الى آخر القدرهم مضاربة بالنصف فاقرب المضارب عند موته باع بالمال واشترى فربح الفائض مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الغا ولا شيء له من الربح ولو اقر المضارب انه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو ان المضارب قال في مرضه قدر ربحت في المضاربة القاول وصلت التي فضايع المال كله وكذبه رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالجمود فالقول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برؤاوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل ان يستحلف فلرب المال ان يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الا ان هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو ان ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرط فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم ان المضارب قد ربح الربح درهم وصلت اليه فان رب المال يحاسب الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاسبهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط * ولو اقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله انه ربح في المال الف درهم وان المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان اقر الغرماء بذلك فلاحق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المدين برأس ماله فيأخذه ويأخذ نصف ما بقي من ماله ايضا حصة من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع ما تركته

بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله واما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وان قال هذه الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي ودبعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئي بالمضاربة وان لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الدبعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * لو قال لفلان الف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان الف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وان وجد في الصندوق الف كان هو اولى وان وجد في الصندوق الفان فله رب المال الف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الالفان او غير مختلطة فان علم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب المال كان بينهم بالحصص في قول ابي حنيفة رح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندي الف درهم مضاربة وهي التي علي فلان ولفلان علي الف درهم والامال له فبذلة ذلك الدين لرب المال ولو اقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم اقر بها بعينها ودبعة لاخر ثم اقر بدین ثم مات بدئي بالمضاربة ويتخاص صاحب الدبعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع الى رجلين الفامضاربة فمات احد هما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته فان علم ان الميت اودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعتم ذلك الي صاحبني كان مصداق مع يمينه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي *

الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه من دفع الفامضاربة بالنصف واشترى بها عبداً يساوي الف فجنبت عنده خطأ فانه ليس للمضارب ان يدفع ولا ان يفتدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعاً لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه اجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختار الفداء فانه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه او افده فاذا اختار احدهما انتقضت المضاربة فان اراد رب المال دفعه فقال المضارب انا افديه حتى يبقى على المضاربة فابيعه حتى ارجع فيه ليس لرب المال الدفع واما اذا كان المضارب غائباً لم يكن

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا قيمته الفين فجنى جناية خطأ فلا يخاطب المضارب بالدفع والغداء اذا كان رب المال غائبا وليس لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل الي ان يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان متطوعا في الغداء فاذا حضرا فعاد فديا فان دفع فليس لهما شيء وان فديا كان الغداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والآخرا الغداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحم في الاصل اذا دفع الفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوي الفا واقل من ذلك واكثر فادعى اولىء القتل على العبد انه قتل اباهم عمدا وجمد العبد بذلك فاقام اولىء القتل عليه بينة لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تقتل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند ابي يوسف رحم تقبل كذا في المحيط * ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل مدام انه يقضى عليه بالقود حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حضرا ان يكذبه فيه وللمقتول واثان فعفا احدهما فان حق المولى الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقة والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالاجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا لخصته من الفضل فليل له ادفع نصف حصتك الى المولى الذي لم يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت المضاربة ثانيا خذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وخصه من الربح وأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين اما ان يكون قيمة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفا واقل او كانت اكثر بان كانت الفين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد للجناية او افده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختار الغداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بئى النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه ورجح

وربح واراد ان يقتسماكم بأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد اقل من الف بان كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثمائة من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربها فيقتسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني بصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلثة اثمان العبد واقد نصف الدية وايها ما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط * لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه فضل لاقصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في بد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلاقصاص فيه فان لم يكن في بد المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي * فان صالحه على الف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط * لو كان في بد المضارب عبدا قيمة كل واحد منهما الف قتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي * الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا ادفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة واشترى المضارب بها دارا تساويا الفا واقل او اكثر ورب المال شقيعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فله مضارب ان يأخذها بالشفعة به بقي من مال المضارب كذا في المبسوط * ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شقيعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شقيعها بدار من المضاربة فان كان في بد المضارب من مال المضاربة وما به وفاء بضمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في بد وفاء بضمن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح للمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط * لو ان اجنبا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في بد المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في بد وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احدهما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولو لم يعلم المضارب

بالشفعة حتى تنافضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد
 ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وايهما سلم
 خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الزجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال
 شفعيها فلان يأخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفع اجنبيا ولو كان
 المضارب واحدا فارد الشفع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع
 رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا او احد صاحبي المال
 شفعيها فارد ان يأخذ بعضهما بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او بدع وان اوجب الشفعة
 للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم
 فاشترى بها المضارب دارا يساوي الف او اقل او اكثر وشفعيها رب المال بدار له والاجنبي ايضا
 شفعيها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبي
 ان يأخذها فالتقياس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان
 للاجنبي ان يأخذ الدار كلها او بدع كذا في المبسوط * الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين
 اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا ان
 مكروه فان اتجر في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة وروى عن
 ان يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان
 اشترى حبة فتد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عدهم جميعا وان ارى ان فاشترى درهمين
 بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس
 بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمر او خنزير او ميتة
 ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه
 وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم
 ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهيئة * واذا دخل الحر في
 الينا بامان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فادعه الحر بماله ثم رجع الى دار الحرب ثم
 دخل الينا بعد ذلك بامان واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن
 لرب المال رأس ماله ولو ان الحر في دخل بالمال فادع الحروب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان

عليه لانه صار مستوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترط ان اسلم اهل الدار او رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او با مان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي * واذا دخل الحريان دار الاسلام با مان فندفع احدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط * ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين * ولو دفع احد الحريين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارا با مان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط * اذا دخل مسلم او ذمي دار الحرب با مان فندفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم او دفعنا اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم والربح بينهما على ما اشترط حتى اذا لم يربح الامانة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رحم المضاربة فاسدة وللمضارب اجر مثله فان لم يكن في المال من الربح الامانة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي * واذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم يهاجر اليها بربح مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول ابي حنيفة رحم وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم المضاربة فاسدة كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على ان يشتري بها العلود والادام ويحضرها خافا ودلا ووردا عبيدا واجزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لو دفع اليه الف درهم على ان يحتطب ويحتش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط * واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح الغائم مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحبط بما له فللمضارب نصف الربح يدايه قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربها كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح الغائم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزاد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * واذا استأجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم لبشترى له البرج ازان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند ابي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجرا مشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كذا لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح ويسقط اجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي * ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة وبشترى به وبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهرا فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي مئدة ورق كانت قرضا يعني اذا قبضها وان كان مرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط * ولو اقرضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التآريخانية فالا من الفتاوى العنابية * في نوادر بشر من ابي يوسف رح رجل مئدة الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقرضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده او صندوقه او كيسه وصرفها في حوائج نفسه فهي قرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر درهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه مصبرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلانهم قالوا -

قالوا ان اخذ الفلأنج بان الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلأنج والى قيمة العصير
فما اصاب حصّة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصّة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك
لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعّل المضارب
بغير اذن الشريك فالفلأنج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصّة
الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلأنج
يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصّة شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك
ورب المال لم يأذن فالفلأنج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في
فتاوى قاضيان * اذا دفع الرجل فلوسا مضاربة بالنصف فلم يشتري شيئا حتى كسدت تلك الفلوس
واحدث فلوس غير هافسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربحها ووضع فهو لرب المال
وللمضارب اجر مثل عمله فيما عدل ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب
ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم او عرض فهو على المضاربة
فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ الرب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا
في المبسوط في باب المضاربة بالعرض * وفي نوادر المعالي من ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا بعد اذ قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان
يوم يختصمان كذا في المحيط * واذا ربح المضارب في المال ربحا واقر به ورب رأس المال ثم قال قد خلطت
مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق ثان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس
المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشر من ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بالنصف يشتري بها ويبيع ويشرك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده
متاعا ولم يخطئ المالكين ثم اراد ان يبيع حصته وحصّة المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة
وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط * ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال
اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خادما ثم هلكت الالف فرجع بمثلها على رب المال
وتقدّمها ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان يتقدّمها فانه يرجع على
رب المال بالالفين وخمس مائة ويؤدى من عنده خمس مائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان
للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات وتلك

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعه من ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة الآلاف ثلثة اعبد قيمة كل واحد منهم الف ولم ينقد المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولوان رب المال اشترى عبدا بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيرها فاضاعت قبل ان ينقد هارب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه الفان كذا في المحيط * واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريتين تساوي كل واحدة منهما الف درهم ثم باع احدتهما بالف والاخرى بالثمن وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم وقبضهما المضارب بمقا بلتهما فيتوزع على قيمتهما كاصل الثمن اذ اسمى بدقا بلتهما جملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيهما يعيب فصالحه المضارب على ان يحط من الثمنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثلث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلها من الربح اذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدى الجاريتين بالف والاخرى بالثمن ثم اراد ان يبيعهما مرا بحة على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مرا بحة على حدة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان اذ في ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعهما مرا بحة باعهما جميعا على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احدتهما مرا بحة على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراهما بثمن واحد له ان يبيعهما جميعا مرا بحة على الثمن وليس له ان يبيع احدتهما مرا بحة على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشترى لنفسه باقل من ذلك * وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبد ايساوي الف درهم فنهاره رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه بالنسيئة وقال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة ارباعه بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ووربحة ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيط * لو اشترى بالف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعهها مرا بحة على الالف مالم يبين هكذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل عرضا

مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القربل قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * هشام سمعت ابا يوسف رح قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضارب لم يجز على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف او اقل او اكثر واخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهذا الدقيق على سبيل مائتا وضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترط في عقد المضاربة واما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعته وللمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وقال الفقيه ابو الليث رح انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيهان * بشر بن الوليد من ابي يوسف رح اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت واخذ منه عقرا وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع اورنج فيه فقال حبلت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا هلي فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا كانت المضاربة دائرية فادعها المضارب عند صير في فخلطها الصير في بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بدائرية فهو مخالف كذا في المحيط * وعن محمد رح فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويباع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادرين سماعة من ابي يوسف ر ح رجل دفع الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالغين ثم ان المضارب اشتراها منه بالف درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الفاد درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بربعة آلاف درهم تسعة سنة وقيمتها يوم باعها الف درهم او اكثر او اقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الالفان الاوليان قبل ان ينقدها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بالف وخمس مائة على رب المال فيؤديها مع خمس مائة من ماله التي بائع الجارية فاذا اخرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلثة الارباع رأس ماله الغين وخمس مائة كذا في المبسوط * اشترى ببال المضاربة جارية تساوي الغين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكوة ثلثة ارباع التجارية وعلى المضارب زكوة الربع وان كان اشترى جارين كل واحد تساوي الفاعلى رب المال زكوة ثلثة ارباع التجاريين ولا زكوة على المضارب وهذا قول ابي حنيفة ر ح خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الغين فنقصت من عيب او سحر حتى صارت تساوي الفانم ازدادت فحال الحول من يوم اشترت وهي تساوي الغين فلا زكوة على المضارب وعلى رب المال زكوة ثلثة ارباعها ولو صارت قيمتها فوق الالف فعليهما الزكوة ولو اشترى بها حنطة وشعير او ايل او غنما كل جنس يساوي الفانم يكن على المضارب زكوة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي * اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وبحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فعلم فيه المضارب كذا في فتاوى قاضيهان * اذا نفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او باقل او باكثر فهو جائز وكذلك لو اخذه لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل به الاب لابن فعلم به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء لابن من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فاخذه الاب على ان يشتري به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب لابن بامرأة وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح

والربح له يتصدق به الوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذ ابا ع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة او اكثر جاز ان باع باقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن الا ان يجزئه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع احدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجزئه المضارب الآخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجارة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * واذ اذ فع الى رجل الف درهم مضاربة على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الرطبي فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وان اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوديعة عليه وان اشترى به الرطبي فللمال قرض عليه والربح له والوديعة عليه كذا في المبسوط * ومرا المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا ليكف منه يضمن وان اخذها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما اعطى وكذلك ان صانعه شيء من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة التي شاطر طمع فيه وقصد اخذه بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط *



كتاب الوديعة

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الابداع والوديعة وركنها وشروطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فالابداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنتز * واما ركنها فقال المودع اودع منك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال او الاعمال

والقبول من المودع بالقول والفعل او بالفعل فقط هكذا في التبيين * الوديعه تارة تكون بصريح
الاجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اودعك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ
الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اودعك المغمصوب برضى
عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا
وضع عنده متاعا ولم يتل شيئا وقال هذا وديعه منك وسكت الآخر صار مودعا حتى لو غاب
الآخر فضع ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزانة المفتين * واما شرائطها فانواع منها كون
المال قابلا لا ثبات اليد عليه حتى لو اودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال
السايط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعه
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الايداع من الصبي
المأذون وكذا حرينه ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس
يصح قبول الوديعه منه وكذلك حريه المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول
من العبد المأذون وينترب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول
كذا في البدائع * واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده
ووجوب ادائه عند طلب مالكة كذا في الشمني * والوديعه لا تنودع ولا تعار ولا تنواجر ولا ترهن
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في بيته شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخري شيئا وقال احفظه فصاح باعلي صوته وقال لا احفظه
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للمكردي * لو قام واحد من اهل
المجلس وترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمنوا لان الكل
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط
السرخسي * من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضا من ماضع على آخرهم
كذا في الملتقط * رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فامطاه آياه كان هذا ملي
الوديعه كذا في الظهيرية * في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابة خانة وقال لصاحب الخان
ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * اذا دخل رجل

الحمام وقال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثم فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمراعى صاحب الحمام ولم يقل شيئاً وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نض على استحقاق صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية * وان كان الثيابي غائب ويدع الثياب بمراعى العين من صاحب الحمام كان استحقاقا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيهان * دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدري انها ثيابه ام لاثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظننت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزائن المفتين * وفي غصب فتاوى ابي الليث ر ح رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراعى من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائماً وقد سرق ثيابه فانام فاعاد فالضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجسوع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفمجانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املأي من الماء واحمليها الى فملأت فانكسرت ان كانت المرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت اعارتها الام فكذلك وكذا وقالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتهما من بصرها كذا في الخلاصة * الباب الثاني في حفظ الودعة بيد الغير وللمودع ان يدفع الودعة الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والديه اذا لم يكن متهماً يخاف منه على الودعة هكذا في فتاوى قاضيهان * وقال بكر ر ح لعياله ان يضعها عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي * وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يسكن معه سواء كان في نفقته ولا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيهان * والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون الصغير قادراً على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله

اخرى ولا ينفق عليها زوجها فمفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية * المودع اذا دفعها الى عبده او اجيره مشاهرة او مسانحة مسكنا معه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العنانية * والابن الكبير اذا لم يكن في عياله دفع اليه ضمن كذا في المحيط * والا بان كالا جنسي حتى يشترط كونهم في عياله كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن في عياله اما اذا انهاء عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعته الوديعه ينظر ان كان المودع يبعد بدا ممن دفعها اليه ضمن وان كان لا يبعد بدا من ذلك ودفعها اليه وضاع لا يضمن وهذا كما اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يبعد بدا من ذلك فسلم الدابة اليها فصاعته عندها فانه لا يضمن كذا في المصمرات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجير الذي يعمل من الاعمال مبرومة كذا في الفتاوى العنانية * ذكر الامام الترمذاشي والامام الحلواني عن محمد ربح المودع دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية * سوفي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعته الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا هال الوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرر كذا في فتاوى فاضيل خان * ولودفع الى شريك له مفارغ او عنان او هدم ما دون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عندهما وديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعه الغرق نقلها الى سفينة اخرى لم يضمن كذا في السراجية * وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فخاف عليها الحرق او كانت الوديعه في سفينة فلتحقها غرقا وخرج للصوم خاف عليها او ما اشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضيل خان * قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده ابن احاط

ان احاط الحرق بالغالب داره فنا واما جوارله لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى من احق وانظر هكذا في الغايه * هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بل خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف واما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول ابي حنيفه رح لا يضمن كذا في المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرات * ولو استهلك الثاني الوديعه ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعه بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع به على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى المودع انه دفع الوديعه الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الابيينه في قول ابي يوسف رح وهو قياض قول ابي حنيفه رح كذا في الظهيرية * وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وذكر في المنتقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الابيينه كذا في المحيط * واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعه في يده والمقصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا ادعى عند عبد مجبور قدفع العبد الوديعه الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفه رح يضمن الاول بعد العتق ويضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفه رح وعند ابي يوسف رح له ان يضمن ايها شاء في الحال ان بدأ العتق في الاول ولو ادعى عند ثالث مثله فعند ابي حنيفه رح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف رح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في الزينبيج * المودع اذا دفع الوديعه الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رح في وديعه الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعه الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يسترد ما حتى هلك في يد الاجنبي يضمن كذا في مسبلتنا وهكذا اجاب صاحب المحيط رح وقال فاضيلان لا يضمن كذا في الفصول العمادية * في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر غيره باستهلاكها

او ينقصها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وفي
السنغاني ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بان ترك
الوديعة والغربي بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التا تاريخية * المودع اذا حفظ الوديعة في حرز
غيره ليس فيه ماله يضمن وان استأجر حرزاً لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله
هكذا في خزائنه المفتين * واذ ادفع المودع عند موته الوديعة الى جاره وليس بحضرته عند الوفاة
احد من في عياله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط * المودع اذا اجر بيتاً من داره من رجل ودفع
الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد
منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة * ولو ترك امرأته وعبد
في حانوته لا يضمن ان كانا امينين ولا يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو اجلس المولى عبده
في حانوته وفيه ودائع فسرقته ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى
الغلام فان كان للمودع بيته على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بيته فله ان يحلف مولاة على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل
فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذا ومال الويت بالبينة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع
بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائنه المفتين * الوالي اذا حسي نفقته حفر النهر ووضعه عند
صير في نضاع ان وضع باسم حفر النهر او باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل
الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط * الباب الثالث في شروط يجب
اعتبارها في الوديعة ولا يجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار
لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا
الآخر والبيان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في البيانع وهذا
ان المالك يكتسب البيت الذي حفظها فيه انتص حرزاً من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت
الثاني انتص حرزاً من الاول ضمن ولو قال ضعه في كيسك هذا فوضعه في غيره لم يضمن
كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول
العمادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوقك ولا تحفظها
في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان قال اخبأها

في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وأن كانت الثانية أحرز من الأول فكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعه وكذلك اذا قل اخبأها في هذه الدار ولا فخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي فخبأها فيها والدار الأخرى في البحر زمل على السواء او كانت التي فخبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاء من الخبأ فيها او لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الآخر في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغيبة * والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر كذا في البدائع * فلو شرط عليه ان يمسكها بيده ولا يضعها او يحفظها بيمينه دون يساره او ينظر إليها بعينه اليمنى دون اليسرى او لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمرناشي * اذا لم يعين مكان الحفظ او لم ينه من الاخراج نصاً بل امره بالحفظ مطلقاً فسافر بها فان كان الطريق مخوفاً فهلك ضمن بالاجماع وان كان آمناً ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان كان لها حمل ومؤنة فان كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه فربت المسافرة فيه او بعدت وعلى قول ابي يوسف رح ان بعدت يضمن وان فربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله اذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وان نهاء نصاً وعين مكانه فسافر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتابية * ان امكنه حفظ الوديعه في المصر الذي امر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبدالله في المصر المأمور به وبعض من في عياله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال او كان الا انه احتاج الى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التاتارخانية * الوديعه لو كانت طعاماً كثيراً فسافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استحساناً كذا في المضمرات * واجهه ما على انه لو سافر بالوديعه في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والاب والوصي سافر ابما لم يصبي وهلك لا يضمن الا اذا ترك زوجته ههنا كذا في الوجيز للكردي * والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حمل ومؤنة وان كان ضمن كذا في الخلاصة * واذا دفع الرجل الى غيره وديعه وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني اتهمها او قال الى ابنك او قال الى عبيدك وما شبه ذلك فدفع اليه فان كان لا يبعد

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له مبال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدا منه فهو ضامن كذا في التاتارخانية * المودع اذا وضع الودیعة في حانوته نقال له صاحبها لا تضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقت ان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزانة المفتين * رجل دفع الى آخر مرأ وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامرئ ثم سقى ارض الغير فضاغ المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لاكارها لا تطرح انزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جنابة وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البید فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضیخان * قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبيع للتاجر ضعها في هذا العدل و اشار اليه فوضعها في الحقيقة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقيقة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو ادع غاصب المغموب عند رجل و شرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع فيما يكون تضمینا للودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (يفتاد از من) لا يضمن ولو قال اسقطت او بالفارسية (بیفکندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغیناني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا ادري اضمنت او لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضمنتها او لم اضع يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضیخان * وفي الفتاوى سئل بن فضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعه فقال القابض انا رباها تاجرا لا عرف قيمتها فضاغت الجواهر قبل ان يربها قال ان ضاغت او سقطت بحركته ضمن وان سرقت منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * لو قال

لَوْ قَالَ المودع وضعت الودیعة بین یدي فتمت ونسبتها فضاحت ضمن وبه یفتی كذا فی جواهر
الاخلاطی * ولَوْ قَالَ وضعت بین یدي فی داري ثم نمت ونسبتها فضاحت یظن ان كانت الودیعة
مالا یحفظ فی مرصعة الدار ولا تعد حرز له كصورة الدراهم والذهب ونحوهما یضمن والا فلا كذا فی
محیط السرخسی * اذ قال دفنت فی داري او كرمي ونسبت مكانها لم یضمن اذا كان للدار
والكرم باب ولَوْ قَالَ دفنت فی موضع آخر ونسبت مكانها یضمن كذا فی الخلاصة * وكذلك لو لم یبین
مكان الدفن لکنه قال سرق الودیعة من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب لم یضمن
وان لم یکن لهما باب یضمن كذا فی المحيط * وان قال لا ادري وضعت فی داري او فی موضع آخر
یضمن كذا فی المضمرات * سلم المودع الدار التي فی بیت منها الودیعة الى آخر لحفظها ان كانت
الودائع فی بیت مغلق حصین لا یمكن فتحه بغير مشقة لا یضمن والا فیضمن كذا فی القنية * واذا
لم تكن مدفونة ان كانت موضوعة فی موضع لا یدخل فيه احد الا بالاستیذان لا یضمن وان لم یكن له
باب كذا فی المحيط * وضع الودیعة فی دارة ویدخلها اناس كثيرة فضاحت فان كان شیئا یحفظ فی الدار
مع دخولهم لا یضمن والا فیضمن كذا فی القنية * المودع اذا وضع الودیعة فی الجبانة فسرق
الودیعة ضمن كذا فی المحيط * دفن فی ارض ان اعلم بعلامة لا یضمن والا ضمن وفي المفازة یضمن
بكل حال كذا فی الوجیز للكردری * ولو توجهت الاصوص نحو المودع فدفع الودیعة حتی لا تؤخذ
من یده وفرو من خوفهم ثم رجع فلم یطفر بالمكان الذي دفن الودیعة فيه ان امكنه ان یجعل له علامة
فلم یجعل ضمن وان لم یمكنه ذلك ان امكنه العود فی اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم یعد ثم جاء
ولم یجد الودیعة كان ضامنا كذا فی الظهيرية * وان كان رب الودیعة معه یدهبان جبلت فلما توجهت
السراق قال لرب الودیعة ادفعها فدفعتهما ثم ذهب السراق وذهبوا ايضا بعد ذلك اودهبوا والا ثم ذهب
السراق ثم حضر وا فلم یجد المدفون لاشك ان المودع لا یكون ضامنا فی هذه الصورة حيث دفن
بامر المالك واما اذا كان المودع وحده والمثلة بحالها فالبواب فیها على التفیصل ان ذهب
السراق والا ولا یمكن المودع من رفع الودیعة فلم یرفع وتركه مع الامكان فهو ضامن واما اذا
مكث السراق ثم لم یمكن القرار ثم لخوفهم فذهب ثم جاء فلم یجد فهذا على وجهين ان جاء
على قدر ما امكنه وزال الخوف فلم یجد لا یكون ضامنا وان اخرج مع الامكان كان ضامنا كذا فی
المحیط * المودع اذا وضع الودیعة فی بیت خراب فی زمان الغتة فان وضعها على الارض یضمن

وان جعلها تحت التراب لا يضمن كذا في خزانة المفتين * أودع عند آخر قممقة ثم طلبها منه فقال لا ادري كيف ضاعت قيل لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطي * دفع الى رجل قممقة ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعها ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * دفع الى مرأوق قممقة ليسقي الماء فتغافل عنها فضاع لا يضمن كذا في القنية * قال خالف سألت اسد اعمى له علي آخر الف درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهمين درهمين قال خذ درهمك فضاع الدرهمان قبل ان يعين درهمان قال هلكت على المطلوب والطالب درهمه ولو قال له حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه الدرهم الآخر كذا في التارخانية * في غصب فتاوى ابي الليث ر ح دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وربعة صدك فاستهلك القايض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة المشاع والمقبوض بحكم الهبة السادسة مضمون والخمسة التي هلكت نصفها مائة ونصفها هبة مضمونة فيجب ضمان نصفها ر ذاك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن سبعة دراهم ونصف ولو قال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الي فلان فهلك الدرهم في الطريق يضمن الثلث لانها كانت هبة فاسدة واذا كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئا لان وصية المشاع جائزة ولا يضمن السبعة في المستلتين جميعا كذا في المحيط * ولو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة سلمها الي فلان فهلك الدرهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية واذا عطاها خمسة خمسة علي حدة علي ان له خمسة منها ولم يبين ايها فغلطهما القايض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط السرخسي * الودعة ان افسدتها لرؤية وقد اطلع المودع على ثقب الثأرة ان اخبر صاحبها ان ههنا ثقب الثأرة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطلع عليه ولم يسد يضمن كذا في الفصول العمانية * وذكر السيد الامام ابو القاسم ر ح ان الانسان اذا استودع عنده ايقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يرد بها الهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابي الليث ر ح ان كانت الودعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الودعة غاب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبعه جازو هو الاول وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الودعة علي ما امره كذا في المحيط * وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الوهاج * اذا اصابه نحس اقرض فأر حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى * واجتمعت البان الودعة

او ثمرتها في المصروع لم يرفع حتى فسدت او كان في المفازة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمراتشي * و دعه حيوانا وغاب فحلب البانها فخاف فسادها وهو في المصرباع بغير امر القاضي ضمن وبامره لا يضمن واما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي * الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرق ليلا ان كان فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح بفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغيبة * وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في بيب الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى لحرز الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا للسكنى بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى * الاسكاف اذا اخذ خفا وجسكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يسافاذا انزعهما ثم ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه وابستانه وهو متلازق بالدرا قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان يكون ضامنا وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ربط دابة الوديعة على باب دار وتركها ودخل الدار فصاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصروع ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت من بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا وجنسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن

ان ضاعت الدابة وان نام فاعاد الايضمن وفي السفرا لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة *
 اودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية * المودع اذا جعل دراهم
 الودیعة في الخف فستقطت عنه ان جعلها في الخف اليمنى فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى
 فلا ضمان عليه لانه منى جعلها في الخف اليمنى فقد مرضها للضباع والسقوط عند الركوب على
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين *
 اذا ربط دراهم الودیعة في طرف كمه او جعلها في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك
 لو شد دراهم الودیعة على منديل ووضع في كمه فسرت منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه
 ذهباً ليحفظه فالقاء في فمه كعادة التجار نسق الى حلقة لا يضمن كذا في القنية * واذا كانت الودیعة
 ذهباً او فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم
 الودیعة في جيبه وحضر مجلس فسق فصاعت الدراهم بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن
 لانه حفظ الودیعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا
 زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير ضامناً ومودعاً
 غيره كذا في فتاوى قاضيان * وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه
 الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كيسه او شدّها على النكة فصاعت لا يضمن كذا في خزانة
 المفتين * المودع اذا جعل خاتم الودیعة في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلغى وان جعله في
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * وان تختم به
 وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد بن حريز ان بعض مشائخنا رح قالوا اذا ختم
 وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأة فتقي امي اصبع
 لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية * في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبية من بنات سنة
 فاشتغلت بشيء فوفعت الصبية في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر
 المسئلة في فتاوى امي اليتيم رح وفي الجواب نوع نظري وينبغي ان يقال ان لم تغب عن بصره
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط * ومن اودع صبياً ودية فهلكت في يده
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة فمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه

الا انه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن ايضا بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه فلا ضمان عليه
 عند ابي حنيفه ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا
 في السراج الوهاج * واذا كانت الوديعه مبدأ فقتل الصبي كانت قيمته مالي ما قلته في قولهم
 جميعا وان جنني عليه فيمادون النفس كان ارشه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة او اكثر وان
 كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج * وان اودع طعاما
 فاكله لم يضمن كذا في خزانه المفتين في كتاب الجنائبات * ولو اودع عند العبد وديعه فهلكته عنده
 فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الا خلاطي * وان استهلكها ان كان ماذونا او محجورا
 او قبضها باذن مولاه ضمنها اجما و يكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير
 اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعده وقال ابو يوسف رحم يضمنها
 في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهرة النيرة * وان كانت الوديعه عبد افقته العبد المحجور فان كان
 عمدا قتل العبد كذا في السراج الوهاج * والوديعه لو كانت عبد افجنى عليه في النفس او في ماله
 النفس يؤخذ مولاه بين الدفع والغداء ويضمن للحال كذا في خزانه المفتين * وام الولد والمدير
 بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعياني ذلك كذا في السراج الوهاج *
 ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط *
 والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في الفتاوى العتائية * وان نام المودع وجعل
 الوديعه تحت رأسه او تحت جنبه فضاقت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح
 واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا
 اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام
 قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن رجل ثياب الوديعه على دابته فنزل
 من دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرت الثياب قال ان
 اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن
 كذا في الحاوي للفتاوى * وفي شرح ابي فروق الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان
 الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في الترتشي * وان سرت الوديعه
 عند المودع ولم يسرق معه مال اخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر

سئل ابو القاسم عن عنده وديعة فرفعها رجل فلم يمنعه المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط * المودع اذا دل انسانا على اخذ الوديعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة * والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن مودع وضع الوديعة في حجرته في خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسلة بابها بحبلها ولم يقله ولم يغلقه وخرج فسرقت الوديعة هل يضمن قال ان عشد هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عدا غنالا ضمن كذا في فتاوى النسفي * رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبي صغير ليحفظ حانوته وذهبت الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان اصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السغدري لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حرز فلم يضع كذا في فتاوى قاضيمان * غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي * رجل اودع عند فامي ثيابا فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بهل في كل شهر جعله وظيفته عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتهن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضيمان * اودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الوديعة وتوارى فاغبر على بيته والوديعة يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته كذا في القنية * وسئل نجم الدين عن عنده وديعة انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعها تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا كذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الليلة بوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان وبعد ما يثبت ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد اوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن يصير ضامنا كذا في المحيط * اودع عند رجل زنبلا فيه آلات النجارين ثم جاء واستردده وادعى انه كان فيه قدوم

قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبريل ولا ادري ما فيه لا ضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع دراههم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعي عليه الفعل وهو التضييع او الجناية كذا في خزانة المفتين * المودع اذا اخذ وديعة وجب له ان يرد المودع وترك وديعة يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفتاوى * امرأة غسبت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فباع ضمننت كذا في الخلاصة * امرأة غسبت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليحرق ان كان للسطح خص لا يضمن وقبل ان لم يكن الخص مرتفعاً يضمن كذا في النصول العمادية * رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جائران لم تدفع الي هذا المال حسبك شهرا واضربتكم ضربا باواطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك واضربك خدسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيان * سلطان هدد المودع بالتلافه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزانة المفتين * المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطي * ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتناطرا الماء عليها فهلكت لا يضمن كذا في القنية * ولو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن مالم يقل دفعته اليه كذا في الخلاصة * ولو قال للمالك وهبت لي الوديعة او بعثتها مني وانكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن كذا في النصول العمادية * اودع طسنا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس الثور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس الثور ليغطي به الثور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فباع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والذبيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من يد المودع شيء فاقبض

الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد علي نفسه انه اخذ الوديعة قرضاً بفرض محض من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت قرضاً ما اخذها المودع وصعد بها السطح وتستر بها فثبت بها الربح واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ من الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائنه المقتبين * وفي الصبرفة وضع امانته فقال (امانت من بدست هرکه خواهي بفرست) تبعث علي يد امين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن لان قوله (بدست هرکه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعت علي يد رجل هنا يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسروقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فجاء سارق واخذ شيئاً لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح فامر المودع انساناً بلعاجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع علي احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها غيرة او ظنها له رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة * وفي فتاوى النسفي ان كان بقرا مالک في يد الاكثار فبعث الى الراعي للشرح فضا على ايض من هو ولا الراعي والبقر المستأجر والمستأجر علي هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرة في السرح فكذا بقرا الوديعة ولو ترك البقر يربعي فضا على المشائخ فيه قال رح والفتوى علي انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في الفصل السادس في الضمان * اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسروقت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصاً للمودع كذا في القنية * رجل دفع حماراً الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانتفع به حتى ارد عليك حمارك فضا في يده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه مأذون بالقبض كذا في الخلاصة * المودع اذا جزأ الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحساناً اذا جزأه كما يجزأ غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة * واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا

او ثوبا فلسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فودها الى يده زال الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهره النيرة * فالجاصل ان المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينه على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعه * ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالتقول قول المودع كذا في الفصول العماديه * ولو حمل الفعل على الوديعه فنتجت ثم هلكت من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي * المودع اذا لبس ثوب الوديعه يوما فنزع ثوبا فلسه ثانيا فتلف الثوب في خلاله بضمن كذا في جواهر الاخلاطي * لبس ثوب الوديعه قد دخل المشرعة لمخوض الماء فنزع الثوب ووضع على الواح المشرعة فلما انغمس سرق الثوب لا بضمن كذا في خزائن المفتين * وقيل فيه نظر بدليل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم نزع ثم لبسه ثانيا ان نزع على قصد اللبس يتحد الجزاء وان نزع لامل في هذا القصد يتعدا الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ كذا في الظهيرية * وضع ثيابها مع ثيابه في صفة النهر ودخل للاغتسال وليس ثيابه ونسي الوديعه واسرقت حين انغمس في الماء بضمن كذا في الوجيز للكردي * عن ابن سماعه عن محمد بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى بها وادفعها ثم استردها بيهة واشرا وودها الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وروي عن محمد بن رجل اذ افضاها فريمه با مرصاحب الوديعه فوجدها زبوا فادعاه على المودع فهلك بضمن كذا في الظهيرية * اذا كان عند رجل وديعه دراهم او دنانير او شيئا من المكمل او الموزون وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار ضاملا لانفق لا يصبر ضاملا لباقي وان جاء بمثل ما انفق فخطأ بالهاتي صار ضاملا لكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعه اما اذا جعل بحيث يتأتى التمييز لا يضمن الا ما يتفق كذا في الذخيرة * فان افتى بانه صار ضاملا لها كلها باع الوديعه ثم جاء رب الوديعه فضمنه اياها وفي ثمنه فضل منه فانه يطيب له حصه ما خلطه بها ويتصدق بحصه الباقي من الوديعه في قول ابي حنيفة ومحمد بن رجل اذ كانت الوديعه شيئا باع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها عينها ونقد هال يطيب له الفضل ايضا وان اشترى بها ونقد غيرها واشترى بدراهم مطلقه ثم نقدها بطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما كولا ونقد هال يحصل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقه ثم نقد تلك الدراهم

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط * فان اخذ بعضها على نية الاتفاق ولم ينفعها حتى خلطها
 بالباقي ثم هلك كله فلا ضمان عليه كذا في المضمورات * اذا اودعه كيسا مشدودا فحله المستودع او
 صندوقا مقفلا ففتح القفل ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لا ضمان عليه هكذا في البدائع * وقد قال
 اصحابنا اذا اخرج الودعة لينفقها والثوب يلبسه فهل فلا ضمان عليه كذا في شرح القدوري
 للشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي * المودع اذا خلط الودعة بما لاءه او بوجه اخرى بحيث لا يتميز
 ضمن كذا في السراجية * الخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط
 الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالا لجماع
 ولو هلك قبل التمييز هلك امانة كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز
 كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المضمورات * وهو الصحيح
 هكذا في الجوهرة النيرة * والثالث خلط بطريق الممازجة الجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن
 بالعدل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالا لجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط
 دهن اللوز بدهن الجوز ولا يطرق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا
 ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر اصاله من حقها اليه وقال هو مخير ان شاء شاركه في المخلوط
 وان شاء ضمنه مثله كذا في المضمورات * وثمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخاطف عند ابي حنيفة رح
 لا يثبت له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فنعين الشركة في المخلوط وهذا
 اذا خلط الدراهم بغير اذنه فاما اذا خلطها باذنه فجواب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع الملك بكل
 حال ومن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعا لاكثر وقال محمد رح يشاركه بكل حال وكذلك
 ابو يوسف رح في كل ما نفع خلطه بجنسه يعتبر الاكثر وابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل
 ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه
 مائعة حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العنانية
 ولو كان عند حنطة وشعير لو اخلطها ما ضمنها كذا في التارخاية * وان كان الذي خلط الودعة
 احدا من هؤلاء كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخاطف وقال ابو حنيفة رح لا سبيل
 للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمنان الخاطف وقال ابو يوسف ومحمد رح ان شاء
 ضمنا الخاطف وان شاء اخذ العين وكاذا بشر يكتن سواء كان الخاطف صغيرا او كبيرا كذا في السراج

الوهاب * بحر كان اوصيه اكد في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يسع المظالم كل هذه الدنانير حتى يؤدبى مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على ان يأخذها احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك اوابى احدهما فلا يبيع ذلك فباهاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصنه فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمتها حنطة مخلوطة وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاب * وان اختلفت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاختلفت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف والآخر الفان يقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله بمسك المودع مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحاحا جادا وفيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا فيها بعض الجباد تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقسمان ان تصاد فان ثلثي مال احدهما جباد وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقسمان الجباد من المال المختلط اثلاثا والردي اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصاد فان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ان ثلثي ماله جباد وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجباد لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجباد فبأخذان ذلك اختلفا في الثلث الآخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برئ من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضى لكل واحد منهما بنصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف احدهما ونكل الآخر برئ العالف ويرد لنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان * فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعير فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع * الباب الخامس في تجهيل الوديعة لومات المودع

ولم يعرف الودیعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في المذهب * هذا ان اقامات ولا يعلم حال الودیعة اما اذا عرف الوارث الودیعة والمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العمادية * فلو قال الوارث انا علمت الودیعة وانكر الطالب ان يسر الودیعة وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدقي هذا والمو كانت الودیعة مئدة فقال هلكت سواء الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الودیعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الودیعة في حيوته لم يقبل منهم الابينة والضمان واجب في ماله فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حيوته ردتها قبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضميمة حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية * وان المستودع لم يميت ولكن جنونا مطبقا واهل اموال فطلبت الودیعة فلم توجد وقد يسر من ان يرجع اليه مقله كانت ديناً عليه في ماله ويجعل القاضي له وليا يقبضها من ماله يأخذ بها ضمينا ثقة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة * فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه او ضاعت عنده او قال لا ادري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا في البنایع * فان كان قد دفعها الى امرأته ثم ماتت اخذت المرأة بها فان قالت ضاعت او سرق فالحقول لها مع يمينها ولا شيء على احد وان قالت قد ردتها لغيره قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت ديناً فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي * وان لم يعلم انه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل ان يموت ما فعلت بالالف التي اودعها فلان فقال دفعتها الى امرأتي ثم ماتت ثم سئلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك مالا فهي دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط * اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما اودعني شيء كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثته الميت كذا في خزائن المفتين * ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعها الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة * وان كان دفعها الى الصيرفي بينة او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينها

كان يدين في مال الصغرى في الاشياء على المودع كذا في النار خانية * وان مات المصطفى في المطامير في
 محي فقال الصغرى رديتها عليه في خيرة * وكان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على
 المبت كذا في المحلة * الامارات تطلب مضمونة بالموت اذا لم تبين الا في ثلث مسائل احصاها
 متولى الارواق اذا مات ولا يعرف عليه التي اخذها ولم تبين للاضمان عليه الثانية اذا خرج
 السلطان الى الغزو وضموها فادع بعض الغنمة ضد بعض الغنمين ومات ولا يبين من دس لودع
 لاضمان عليه الثالثة احد المتماضين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين للاضمان عليه كذا
 في الصغرى * القاضي اذا قبض اموال اليتامى ومات ولم يبين فهنا على وجهين ان وضعت في يته
 ولا يدري ابن المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان كذا
 في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي او نفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان ياتي
 السبب ضمن كذا في النبايع * في نوادر هشام وصي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري بين
 المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وان صرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه
 لم يضمن لانه لو ان يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر بن رستم من محمد ربح ضاع مال اليتيم
 عندي او نفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي *
 شريكان شركة مفاضة ودع رجلا احدهما فمات المودع بلا بيان ضمنا فلو قال شريكه الذي
 ضاعت في يد شريكه حال خيوته لم يصدق هكذا في الذخيرة * وذكر في المستقى قال محمد ربح
 قاض قبض الف درهم لصبي في كيس والغاخرى لصبي في كيس وانفق احد الكيسين ولا يدري
 ايهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فاذا كبر كان لكل واحد منهما ان يدعي على صاحبه
 ما اتفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي * من كان في يده الف درهم فحضره رجلان كل واحد
 يدعي انه اودعها اياه وقال المودع اودعتهما احدهما ولا ادري ايكما هو فالدليل ان اذا اختلف
 فيما بينهما على ان ياخذ تلك الالف بينهما فان لهما ذلك وليس للمودع الامتناع من تسليم الالف
 اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستحلاف سبيل ولا يبين لهما على المودع واما
 اذا لم يصطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي ان الالف له فخاصة قوارير اخذها من المودع فليس له
 ذلك ولكل واحد منهما ان يستحلف المودع فاما ان يحلف لهما او بكل لهما او يحلف لاحدهما
 وبكل الآخر فان حلف لهما فادع دواهما وليس لهما الى الاصطلاح واخذ الالف بينهما سبيل

بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح لهما ان يصطلاهما بعد الاستحلاف على اخذ
الالف بينهما وهذا انحاف لهما واذا نكل لهما من اليمين بقضى بالالف بينهما ويضمن الف الاخرى
بينهما وان نكل لاحدهما وحسب بالآخر قضى بالالف للذي نكل له من اليمين خاصة ولا شيء للذي
حلف له منها كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي ان لا يقضي بالنكول للاول حتى يحلف
للتاني ل يظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه
حتى لو حلفه للتاني بعده فنكل تكون الالف بينهما ويغرم الف الاخرى لهما كذا في الكافي * وهو
اختيار مشائخنا كذا في غاية البيان * ثم لا يحلف المدعى عليه للتاني بعد القضاء عليه للاول مقتضرا
على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما لهذا عليك هذا
العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قيل ينبغي ان يحلف عند محمد روح خلا لا يبي يوسف روح
كذا في التبيين * وان ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فاقربه لاحدهما ودفع اليه فعند
ابي يوسف روح ليس للآخر ان يستحلفه وعند محمد روح يستحلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية
ولو ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما اخذ القائم ولا سبيل
لهما عليه وان نكل لهما اخذاه لكل واحد خمسمائة اخرى كذا في التاتارخانية * وان ادعى
جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يبروها
حية بعد موته فقالت ورثته قدرها عليه او ماتت في حيوتها وهربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك
لانهم يدفعون من انفسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان
تغيرت قيمتها بزيادة او بنقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية دينيا في ماله نقصت قيمتها عما كانت
او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في البنايع * صبي يعقل البيع والشراء محجورا
عليه اودعه رجل الف درهم فادرك ومات ولم يدر ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله الا
ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يديه فيحنث بضمن بالموت من تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم
في المعنوة نظير الحكم في الصبي اذا اناق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله الا ان يشهد
الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي مأذونا له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعه
وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعنوة اذا كان مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة *

ولان مبداء المحجور عليه اودعه رجل مالا ثم اعطاه المولى ثم مات ولم يبين الموديعه فالوديعه دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الموديعه في يده بعد العتق اولم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شيء على مولاه الا ان يعرف الوديعه بعينها فتزد على صاحبها كذا في الظهيرية * وان اذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعه في ذلك المال كذا في المحيط * ولو ادع ثلثا او بيطحا او ضبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعدمده يعلم ان تلك الوديعه لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع اتلفها كذا في الفصول العمدية * وان اقام وثقه المودع البيئته فله ذاب او فسد في حال الحيوة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * واما مات الرجل وعليه دين ومعه رديعه ومضاربة وبضاعة فان عرفت باعياها فارباها الحق بها من الغرماء وان لم تعرف باعياها فتنقسم المال بينهم بالحصص واصحاب الوديعه والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط * الباب السابع في طلب الوديعه والامر بالدفع الى الغير اذا طلب الوديعه فقال اطلبها غدا ثم قال في الغد ضاعته انه يسأل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها غدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقص في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمدية * فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو قد رضى على تسليمها ضمن واما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على رد هافاته لا يضمنها كذا في المسراج الوهاج * اذا طلبها المالك فقال لا اقد رضى اجضاها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضى لا يضمن وان كان عن غير رضى ضمن وان كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو قال رب الوديعه للمودع احمل الي اليوم الوديعه التي عندك فقال افعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت فنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ان طلبها صاحبها فحجج اياها ضمنها ان اقام المودع عليه بيئته بعد الجحود هكذا في الينايع * فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان الا بالتسليم الى صاحبها هكذا في خزائن المفتين * فان حجج الوديعه بحضرة المودع او بحضرة وكيله ضمنها وان حججها بغير حضرتهما قال ابو يوسف راح لا ضمان وبه فامد كذا في الينايع * وفي الاجناس الوديعه انما تضمن بالبحرود ان اتلفها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم يلقها وهلكت لا يضمن وفي المتن اذا كانت الوديعه او العارية مما يحول يضمن بالبحرود وان لم يحولها كذا في الوجيز

للكردري * وهكذا في الخلاصة * اذا جمعد الوديعه في وجه المالك لابناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال ود يعني لذكره على الحفظ فقال ليس لك مندي وديعه لا يضمن في قول ابي يوسف ربح كذا في غايه البيان * انكرها في وجه العدد بحيث يضاف التلق ان اقرتم هلك لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعه فجمعد الوديعه ثم اقرها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الايتام اذا اجتمع اولياء الايتام والجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجمعد وقال مالهم في يدي شيء ثم اقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان * انكرها ثم اخرجها بعينها واقر بها وقال مالكمها معها وديعه عندك فضاقت عن تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا وقال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام الثاني وقال الحلواني فيه روايتان من الامام وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجمود اجماعا كذا في الوجيز للكردري * سئل عن مودع قال له رب الوديعه اذا طلب اخي فرد الوديعه عايه فلما طلب اخوه منه فقال عدائي بعد ساعه لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في المحاوي للفتاوى * المودع اذا طلب الوديعه في ايام الغتة فقال المودع لا اصل اليها الساعه فاغير على تلك الناحية وقال المودع اغير على الوديعه ايضا قال ابو بكر ربح ان لا يقدر المودع على ردها لبعدها واضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا ضمن كذا في الفصول العمدية * ولو قال ادفع الي ابنني او الي ابنتك يا تبني بها ففعل فضاقت كان من مال الطالب كذا في التارخانيه * ولو قال صاحب الوديعه للمودع ادفع الوديعه الي غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعه فلما يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانه المفتين * قال صاحب الوديعه للمودع في السر من اخبرك بعلامه كذا فادفعها اليه فجاه رجل وزعم انه رسول المودع واتى بتلك العلامه فلما يصدقه المودع وام يدفعها اليه حتى هلك فلا ضمان كذا في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الذي جاء بها فسرق يضمن عند الثاني ربح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * رجل بعث نوبا الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقل هذا نوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه

اليه وان قال هذا ثوب فلان بعته اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في اموره فكذا لا يضمن
وهو الا وجهه فان لم يكن متصرفا في اموره بضمن هكذا في الظهيرية * رجل دفع الى رجل الف
درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها اليه
فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الآن يكون
الآخر في ماله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيان * اعطاء الفاء وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للمكردي *
سئل عن بلدي ترك عمامته عند فروي لخوف الطريق وقال له انا بعنت اليك من يقبض عمامتي
فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء بطلبها واتى القروي العمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في
بيت صديق له فسروقت العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه
رسوله او قال لا اعلم انك رسوله لانه لا يكون ما نعا بعد الطلب كذا في الحاربي للفتاوى * قال المودع
ادفعها الى اي وكلاي شئت فطلبها احد وكلاي فلم يعطه ليعطيها الى وكيل آخر فانه يضمن بالمنع
من احد وكلاي كذا في الوجيز للمكردي * وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض ودعة بمحضر
من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن
فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحضر منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقيه
في التوكيل في حال غيبته وقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التارنا ركانية * دفع عينا الى
رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك
فلما لك ان يضمن ايها شاء كذا في الفصول العمادية * رجل ادع صكا عند رجل وامره ان يدفع
الصك الى غريمه ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغريم الى
صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بقبض
ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكما له الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل
مضي المدة او بعدها لان في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة * وتو او دعت المرأة
كتاب وصيتها رجلا بحضرة زوجها وامرته بان يسلمها الى زوجها بعد وفاته فبرئت من مرضها وارادت
ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال او قبض مهر فله ان يمنع وان كان القروطاس
ملكها كذا في خزانة المفتين * العبد اذا استودع رجلا ودعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الودعة

تاجر كان العبد او محجورا كان على العبد دين اولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما اذا علم انه كسب العبد فللمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة * مبد محجورا وما ذون مديون او غير مديون او د ع رجلا ملا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى * ذكر في رديعه الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فمنع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائده راجع امة وعبد اشترى مينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فادعه انسانا فاد علم بذلك فطلبه مولاه فمنع المودع اولم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العنانية * وسئل عن عبيدتين بوقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة رب البيت وقال هو وديعه مولاي فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلامها بالقبول فارسل الى مولى ذاك العبد ان ابعث من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه يكون عندك ابامائهم احمله ولا تدفع ذلك الى عبيدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى المعبود الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت او غير عليه هل يضمن رب البيت لممنعه من رسول مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملا من مولاه ضمن بالمنع وان لم يصدقه او قال لا ادري اهو لمولاه بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او وديعه من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي * الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى بالوديعه ووضعها في منزل المودع فضاقت ضمن المستودع وكذا الودفعها الى بن المودع او الى عبده او الى احد ممن في عياله فضاقت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العمري انتهى به وقيل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * واذا رد ما يبد من في عياله فلا ضمان كذا في التارخانية * المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاضم والآلان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتدبيره عليه فالرد على يده كالدرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي * قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه انه اكان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء اما اذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعث بها اليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله بان قال مع امثلي او قال مع عبيدي او ما شبه ذلك كان القول قوله

كذا في التاتارخانية * ولو قال ردتها بيد اجنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الودیعة او يقيم المودع بيته على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة * المودع اذا رد الودیعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الودیعة لاضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى * غاب المودع ولا يدري حيوته ولا ماته يحفظها بدا حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي * ولا يتصدق بها بخلاف الملقطة كذا في الفتاوى العتابة * واذا مات رب الودیعة فالوارث خصم في طلب الودیعة كذا في المبسوط * فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردي * المودع اذا دفع الودیعة الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزنة المفتين *

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الودیعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم او ثمانية او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احد هما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعوا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال لا يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا فغاب اثنان فليس للحاضرين يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات الثيم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكبلات والمزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضرين يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالاجماع كذا في البنايع * ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان * وفي المنتقى لودفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجم به الدافع على القابض وان شاء

اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة * ولو ان احدا المودعين يقيم لبينة على المودع على ان الودیعة كلها له او على اقرار صاحبه وقت الابداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العنابية * ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الودیعة واخذ ظالم منه فقال احدا المودعين قد بقي في يدك شيء من الودیعة كان له ان يحلفه على ذلك بلا خلاف فابو حنيفة رح ان كان لا يرى حق استرداد الودیعة لاحد مما يرى حق الاستحلاف لاحد مما رجلا ان بينهما الف درهم وضعها عند احدهما ثم قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقاسا لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط * رجلا ان اودع العائنه قال احدهما ادفع الى شريك مائة او قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للأخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما اخذ كذا في الفتاوى العنابية * ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلا ان اودع رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا فادعى احد الرجلين ان الابن استهلك الودیعة بعد موت ابيه وقال الآخر لا ادري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فندأ برأ الاب منها حيث زعم ان اباها مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنة وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية * واما الآخر فله خمس مائة درهم في مال الميت لوجود التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رح في القياس يكون ضاموا به قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى فاضل خان * فان اراد المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع على الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التاتارخانية * ولو كان المودع اثنين والودیعة مما يحتمل القسمة كان لهما ان يقتسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الودیعة الى صاحبه فضاغت ضمن المسلم نصف الودیعة

عند ابي حنيفة رح ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الودعة مما لا يحتمل القسمة فانهما يتهايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالا جماع كذا في شرح الصحاوي * اودع رجلان فباع احدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه ملك المدعي لانه يريد نقض ماعقده كذا في التاخر خانية * رجل استودع رجلين جارية فباع احدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باصبار الظاهر ويضمن لشرى بكنه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولد احدهما كذا في المبسوط *

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الودعة والشهادة فيها في المنتقى بشر من ابي يوسف رح رجل ادعى على رجل ودعة وجدها المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال مالي على فلان شيء قال ان كان مدعى الودعة يدعى ان الودعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * انا اقام رب الودعة البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد الودعة بان قال ليس لك عندي ودعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد وما بعد الجحد فهو ضامن وفي التدوير اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلك قبل جحدك قبل جحدك حلف القاضي وحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو جحد الودعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد وانسيت او ظننت اني دفعته وانا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في ما من قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة * ولو طلب الودعة فقال ما اودعني ثم ادعى البرء والهلاك لا يصدق ولو قال ليس له علي ثم ادعى الرذ

والهلاك بسمع كذا في خزانة المغنين * رجل اودع رجلا عبدا وجمدة المودع مات في يده ثم اؤتم
المودع بينة على الابداع وعلى قيمته يوم المحمود تضي على المودع بقيمته يوم المحمود ولو قال لا انعلم
قيمه يوم المحمود ولكن علما بقيمته يوم الابداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم
النقض بحكم الابداع كذا في الذخيرة * اذا قال المودع قد ادعيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها
ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخانية وهو الصحيح كذا في التاتار خانية * ولو قال
المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك لكني اوهمت لم يصدق وهو ضامن
كذا في البدائع * ولو قال المودع ضاعت الودعة منذ عشرة ايام فاقام المودع بينة انها في يده
منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط * فان قال حين خوصم ليس له عندي
ودعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم
ودعة ثم قال وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم
ودعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فزوج ضامن ولو قال كانت له عندي الف درهم وضاعت
فانقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم ودعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا
وصار تعديه هذه المسئلة كانت له عندي الف درهم وضاعت كذا في التاتار خانية * اذا قال ذهبت
الودعة ولا ادري كيف ذهبت فانقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه أخذ كذا في الملتقط * ولو
قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى العينية * ولو قال
ذهبت الودعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا في خزانة المغنين *
وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم رشدها على مندبل
ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه
قال لا يقبل قوله لم يبين الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى * رجل اودع رجلا عبدا فادعى المستودع
هلاكه وكذبه المودع واراد تحليفه فنكل عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرا بقاء العين ويحبس
الى ان يظهرها او يثبت انها لم تنفق كذا في جواهر الفتاوى * رجل قال لا اخراخذت منك الف درهم
ودعة فضاقت وقال لا اخراخذتها غصبا ضمن المقول وقال دفعتمنا الي وادعيتني وقال لا اخراخذتها
غصبا لا يضمن كذا في الخلاصة * اختلفوا وقال المودع كانت ودعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن كذا
في الوجيز للكردري * وان قال المستودع قد ضاع بعضها او افترضني البعض فانقول قول المستودع

في مقداره مع يمينه كذا في البناء * أردعه الف درهم وقضه الفاء طاء المودع الفانته اختلاف قال المودع هذا تركه وقد ضاعت الوديعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك الف درهم وديعة ودفعها لي و قال المقر له كذبت وهي لي القول قول المقر له كذا في الخلاصة * إذا اختلاف قال المودع هلكت و قال ردتها اليك و قال المالك بل استهلكتها القول قول المودع وكذلك إذا قال المودع استهلك من غير ادني و قال المالك بل استهلكتها انت او غيرك بامر ك كان القول قول المودع كذا في البدائع * إذا اختلف الطالب وورقة المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت دين له في ماله و قالت الورثة كانت فائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معرونة ثم هلكت بعده و قال الطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * ويجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الابينة والضمان واجب في ماله لانه مات مجهلاً فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته ردتها قبل و اذا مات المودع مجهلاً وادعى الوارث الضياع حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في النصول العمادية * في الجماع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي و قال صاحب المال لم اقبض شيئاً و قال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي مائة لا يصدق الورثة و يقال لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض شيء منها و تحلف على ما بقي بالله ما قبضت منه و قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة جائز اذ لا يكون مؤثماً من جهته ولهذا و اقران صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا الاولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه لو اقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجدل فيكون القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي * فان قال قبضت مائة و قالت الورثة تسعمائة فان القول للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي * ولو قال صاحب المال في حياة المستودع او بعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الي صاحبها الا شيئاً نفقته في حياته واستهلكته فان القول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البناء * ولو قال بعد موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيهان * ولو غصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده علي وهلك عندي و قال المالك بل هلك عنده فان القول قوله كذا في التارخانية * إذا قال المودع

اود عنها عند اجنبي ثم رد ما هلي فهلك مندي والمودع يكذبه في ذلك فالقول قول المودع
ويضمن المودع لانه اقرب وجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الابينة بقيمة ما دعى
وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك
على يدي اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية * رجل
اودع رجلا وديعة فغاب رب الوديعة ثم قدم بطلب الوديعة فقال المودع امرتني ان انفقها على
اهلك ولدك وقد انفقتها عليهم ورب الوديعة يقول لم امرك بذلك فالقول قول رب الوديعة
والمودع ضامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه امره بان يتصدق بها على المساكين
او بهيها للفلان كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة يضمن وان كان
الدين من جنس الوديعة وقبل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين * مستودع
قال للمالك امرتني ان ادفع الوديعة لفلان وكذبه المالك ضمن الابينة او باليمين كذا في
محيط السرخسي * اذا امر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال
ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليها المودع فالقول قول المودع في حق
براءته عن الضمان لافي حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل اودع
رجلا الف درهم ثم قال اني امرت فلانا بقبضها منك ثم نهيته من ذلك فقال المودع فلان اتاني
ودفعتها اليه وقال فلان لم آتته ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط * رجل اقام
البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض الوديعة منه ووقت لذلك وقتان ان المودع اقام
البينة ان صاحب الوديعة اخرجه من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة عبيد
قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال رب الوديعة اودعك عبدا وامة وقال المودع ما
اودعني الا الامة وقد هلك فاقام رب الوديعة بينته على ما دعى ضمن المستودع قيمة العبد
قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادةهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد وبيرو للقاضي
والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعى حتى يقيم البينة على
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادةهم
كذا في المحيط * ولو اودعه رجل امة واخرج عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا خرو قال
المودع

المودع ما اودعنا في الالهة امة حلف ما اودع كل واحد الانصف الامة وفي قتا ومن أهواؤنا ع احدهما غلاما والآخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقتر المودع بالجارية لاحدهما بعينه وصدقته المقر له وقال المودع لادري ايكما اودع صدق الغلام واعلم ان احدهما اودع له لكن لا اعرف من كان منكما دفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جديعا ثم تحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع هذه الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التاتارخانية * رجل في بده امة والف درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودع عنك هذه فقال المودع لادري لا يكما هذه وايمن ان تحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة والف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال المستودع للمودع وجبت الي الوديعه او بعتهما مني وانكر رب الوديعه ثم حلفت لا يضمن المودع كذا في الخلاصة * اودع رجل رجلا درهم فجاء رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لئذ نفعها التي فدفعها اليه فحلفت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اودع ولم يصدق به ومع هذا دفع اودع دفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن ان يحضر المالك ويحسد الرسالة ويضمني فهل انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا في المحيط * ولو قال ردتها اليك على يدي من في عيالي وكذب المودع فالحق قول المودع مع بينه كذا في النصول العبادية * سئل عن اودع عند آخر اواني صغير ثم استرد لها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لادري اودعني ستة اوسبعة ولا ادري ضامت اولم تكن هندية وتارة يقول لادري هل جاءني من عندك رسول فاسترد ها وحملها اليك ام لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر باصاعته فلا يتقاضى كذا في الفتاوى النسفي * رجل له عند رجل الف درهم وديعه وله على المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلف بعد ذلك بايام فقال رب المال اخذت الوديعه والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعه فالحق قول المودع لانه لا عبرة باختلافهما في الالف المردودة لانها وصلت الي المالك اي شيء كان وانما اختلفا في الالف اله الكفة فالمالك يدعي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه

يدعى الاخذ وديعه وفي هذا القول قول مدعى الوديعه كذا في المحيط * الباب العاشر في المنفقات الوديعه عبدا او امة فقتل المودع بقتص في العمد وفي الخطاء يدفع او يغدي وان كانت ام ولد او مدبرا غرم المولى القيمة او دعي فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التاتارخانية * رجل له علي رجل دين مائة درهم وله عنده وديعه مائة درهم فقال جعلتها قصا صا بديني ان كانت الدراهم في يديه او قريبة منه بحيث يقدر علي قبضها جاز و صارت قصا صا وان لم تكن قريبة منه لا يكون قصا صا مالم يرجع اليها كذا في الخلاصة * واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعه ثم اودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه قصا صا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وانكره ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط * وفي الامال اذا حلف بحلف ليس لك علي شيء ولا يحلف ما اودعني كذا في التاتارخانية * اذا كان لرجل الف درهم وديعه عند انسان ولا آخر علي المودع الف دين فلصاحب الدين وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعه من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الف الي الغريم كذا في شاهان * اذا اودع عند رجل عبد اثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بحاضر فقبله المستودع جاز و ينوب قبض الوديعه عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة حتى اومات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا يهلك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان الكفن ماله فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن علي المودع وان لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع هكذا في الذخيرة * وفي المنتقى عن ابي يوسف روح برواية بن سامة في رجل عنده الف درهم وديعه لرجل فقال هي قضاء بمالك علي بان كان للمودع علي صاحب الاف درهم فلم يرجع الي منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها اصل هذه المسئلة ان قبض الوديعه لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض ضمان كذا في المحيط * اتلف وديعه انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكونري * واذا كان عند رجل وديعه او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط * اودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فاقت من يد الغاصب كان للمودع ان يضمّن الغاصب القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت الجارية فالملوكي الخيار ان شاء

أخذ الجارية وإن شاء أخذ القيمة فإن أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه إن كانت قائمة وبمثلها إن كانت هالكة فإن كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فإن كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك إلا بقوله برئ الغاصب من القيمة فإن ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه إن كانت قائمة وبمثلها إن كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة * رجل أودع وديعة عند رجل فضاة فلما طلبها صاحبها ادعى أنها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل من اليمين فاعطى مائة دينار إلى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فادعى المستودع أن يخاصمه وتأخذ بنظران دفع المائة يقول أيهما كان فإن كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وإقام البيينة عليه فإن المخاصمة إلى المستودع لكن المستودع إذا استرد هاهنا صاحب اليد أن يرد هاهنا رب الوديعة يأخذ المائة مندلا لأنه ما كان راضيا بأن يملكها بهذا القدر وإن كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة إلى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى * لو انفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كانت متبرعا كذا في السراجية * وإن رفع الأمر إلى القاضي سأله القاضي البيينة على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فإذا قام بيينة على ذلك إن كانت الوديعة شيئا يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها مرة القاضي بذلك وإن كانت الوديعة شيئا لا يمكن أن يؤجر فالقاضي يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوما أو يومين أو ثلاثة وجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وإسكات الثمن والتحصّل أن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أصح وإنظر في حق صاحبها وإن كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزا وما انفق المودع على الوديعة بأمر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر غير أن الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلة ستين فأخذ العشرة لي ردّها فهلكت في الطريق يضمن خمسة أمداس العشرة لأن ذلك القدر قرضه والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج * وهو الأصح هكذا في التاتارخانية * وكذا لو هلك الباني بضمن خمسة أمداسه كذا في فتاوى قاضيهان * له على آخر خمسين فاستوفى غلظا ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلكت

يضمن خمسة اصداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز المذكور في * استقرض منه رجل مشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرصا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخطأها بملك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الاربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين * ولو اعطاه عشرة وقال خمسة ترض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في الثاثر اخبانية * هشام عن محمد بن حمران عن رجل له على رجل الف درهم دين فاعطاه الفين وقال الف منها قضاء من حقك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط * لودع اليه الف درهم يشتري ويبيع رب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما فعله وقد ترك رقبته ثيابا صار كلهم دينافي مال الميت وكذا ارض دفعها مزارعة واليد منهما اومن احد هما فمات المزارع والزرع قد احصر او احصد ولم يد ربح ماله قال محمد بن حمران فقيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دينافي مال الميت كذا في الينابيع * رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحبه الوديعة اقرض الوديعة من الذي في يده قال ابو حنيفة رح لا تخرج الا الف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو ملكت قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبه ائذن لي ان اشتري بالوديعة شيئا وبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم بن رستم عن محمد بن حمران عن رجل له على رجل مائة درهم ثم دفع المطلوب اليه الطالب مائتي درهم وقال هذا ملك فخذها فاخذها فضاعت والاخذ لا يعلم كما هي قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه مائة درهم كذا في المحيط * بعث اليه رجل الف درهم بضاعة ليشترى بها متاعا فدفع المبعوث اليه الف الى سمسار واشترى متاعا ثم بعث اليه صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحبه الا الف انها بضاعة والمستلثة بحالها يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحض رمنه كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين النسفي رح عن رجل اراد ان يخرج من تركستان الى سمرقند فابضعه رجل مالا ليشترى له شيئا فذهب واشترى ثم لم ينته الى الرجوع من سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الى تركستان ليوصله اليه صاحبه البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا اليه تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل يضمن المستضع قال نعم كذا في الفصول

في الفصول الاثني عشر والثاني في الباب التاسع والعشرين في انواع الضمانات الواجبة * رجل مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي فلان وجاء فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف فلان فان القاضي يقضي للغرماء بالالف قضاء عن الميت ولا يجعلها لمدعى الودعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم انها له والواجب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن كالودعة كذا في خزائن المفتين * اذا ودع وغاب فاقام ابنه بينة ان اياه مات ولا وارث له غيره واخذ الودعة ثم جاء ابوه حيا ضمن الابن او الشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان فصبا يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العمدية * رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي واخضرت والد زوجها وادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح نفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للدرأة ان تطالبه للقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الودعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان الغائب دين على رجل والغريم مقربا للمال والنكاح فالدين بمنزلة الودعة كذا في فتاوى قاضيان * رجل ودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة ورد مائتين وحلف انه لم يحبس شيئا من الودعة فالقول قوله ولا يحنث كذا في الخلاصة * وان كانت الودعة امة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نهب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه ويغرم العقر للشبهة كذا في المبسوط * ولو كانت الودعة جارية فزوجه المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها لعقر لصاحبها ولو اكرها فالكرهي له فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي * فان كانت الودعة جارية فزوجه المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له ان يأخذها ولدها ولد ان يفسد النكاح واذا فسد النكاح اخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاؤها وان كان في الولد وفاؤها الجبر والنقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جباها فالمستودع ضامن لذلك

وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الوديعه وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع تغذبيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الوديعه اذا كانت سيفاً فارد المودع اخذه ليضرب به رجلاً بغير حق وتحقق ذلك المودع له ان يمنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي * سئل القاضي بديع الدين ممن اودع عند رجل خطبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا ذلك الخط قال يجزى للقاضي بتسليم الخط اليهم اودع صكاً ومرفاً اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك ابد كذا في التاتارخانية * وسئل ابو بكر ممن خاصم آخر بالف درهم وانكر الآخر ثم اخرج المدعى عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم تأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اغار واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمنع منه كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان له عند رجل وديعه فقتل المودع لرب الوديعه فعت الوديعه اليك بمكة يوم كذا وقام رب الوديعه بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة وانما ان البينة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * اودع بقره وقال له ان ارسلت ثيرانك الى المرحى للعلاف فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بهادون ثيرانه فضاقت لا يضمن كذا في القنية * فصب فرسان عمر ونقل المغصوب منه اني اودعت فرسي علي يد فلان يعنى الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * اربعة سافروا بأكون جملة وينزلون ويرتحلون كذا في مجمع واحد منهم دنانير ووديعه لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فضا لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قبائه فذخبط للدراهم ويكون معه اربعة نفر أو أكون وينا من جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضروا القباء قد نقض واخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطي * (مودع مالك راغبت من بياغ ميروم وديعت ثيابا ثمانية مسابة خويش فلان نهم مالك گفت بنه بهادوباغ رفث و باز آمد و ديعت را از همسايه گرفت و فتحه مخربش آمد و نهاده و ديعت را زن خانه او غائب شد تا وان دارشود مودع اول ياني بايد كه نشود)

كذافي الذخيرة * ولو كان صندقه كتاب وديعة فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذ اكره ذلك صاحبه كذا في
 الملتقط * اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك
 الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم ابوان يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع
 حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية *
 دفع الى رجل مالا ينثره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا
 ولو نثره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي * وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره
 هكذا في السراج الوهاج * المأثور بنثر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره ان ينثر
 ولا يلتقط عند ابي بكر الاسكاف قال الصدوق الشهيد يقول ابي بكرنا نحن وعليه الفتوى كذا في
 الغنائية * غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة
 دراهم ونحوها وصاحب الدار فقبره ان يأخذها لنفسه كذا في الجوهرة النيرة * رجل له على
 رجل الف درهم فقال ابعت بها مع فلان فضاعت من يد الرسول ضاعت من مال المديون كذا في
 المحيط * مؤنقرد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية * ان نقلها في بلدة من
 محلها الى محلها كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العنانية * واذ سافر بالوديعة
 في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج * اودعه
 اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذ كانت
 تقدر على الحفظ كذا في التقنية في كتاب العارية * وسئل عن امه اشترت سوارين بمال اكتسبت
 في بيت مولاهما فادعتهما امرأة نقضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الحجارة فهات كذا في الوديعة
 هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدا عن غير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى
 النسفية * ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك او غير اذنه فجازا للمالك خرج المودع
 من البين كذا في الخلاصة *

كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب * الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وانواعها
 وحكمها اما تفسيرها شرعا فهي تمامك المنافع بغير عوض وهذا قول ابي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وأما كونها فهو الإيجاب من المعبر وأما القبول من المستعير
فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا أو الإيجاب هو أن يقول امرتك هذا الشيء أو منحتك
هذا الثوب وهذه الدار وقال هو لك منحة أو أطعمتك هذه الأرض وهذه الأرض لك قطعة أو
أخذ منك هذا العبد أو جعلتك علي هذه الدابة إذا لم ينويه الهبة أو أدى لك سكنى أو أدى لك
عمري سكنى كذا في البدائع * والأصل في هذا أنه إذا أضاف هذه اللفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه فهو ملك للمنفعة دون العين وإذا أضافه إلى ما لا ينتفع إلا باستهلاك عينه فهو تمليك
للعين فيكون مريضاً هكذا في السراج الوهاج * وأما شرائطها فأنواع منها العقل فلا تصح الإجارة
من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الإجارة من الصبي المأذون
ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فإن لم يمكن
فلا تصح إجارته كذا في البدائع * قال المحاكم الشهيد في الكافي وإجارة الدراهم والدنانير والفلوس
فرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد عدامثل الجوز والبز و كذلك الاقطان والصوف
والابر يسر والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصيدان التي لاتنتفع الاجارة على ما فيها قرض وهذا
إذا اطلق العارية فاما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدراهم والدنانير ليعاير بها ميزاناً أو يزين بها
دكاناً أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا ينقلب به عينها لا يكون قرضاً بل يكون عارية تملك بها المنفعة
المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * إذا استعار
أنية يتجمل بها أو سيفاً محلياً أو سكيناً محلياً أو منطقة مفضضة أو خاتماً يكن شيء من هذا قرضاً
هكذا في الكافي * ولو قال الآخر امرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها عليه مثلها أو قيمتها
وهو فرض إذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة * في العيون
استعار من آخر رقة يرفع بها قميصه أو خشبة يدخلها في بناءه أو آجرة فهو ضامن لأن هذا ليس بعارية
بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لارد هاعليك أما إذا قال لارد هاعليك فهو عارية كذا في المحيط * وأما
أنواعها فاربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن المستعير أن ينتفع بها بأي
نوع شاء وأني وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة قيها فلا يتجاوز ما سماهما المعبر إلا إذا كان
غلا فالج خير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع مكسة فلا يتعدى
ما سماه

ما سأل المعير كذا في السراج الوهاج * وأما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو
 ملحق بالمنفعة عرفاً وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية أمانة إن هلكت من غير تعدل يضمنها
 ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشايخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لا خير
 أعزني فإن ضاع فأناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو
 أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تشمل مثله وكذلك إذا استعملها لبلائها فإنها لا يستعمل فيها الدواب
 في العرف والعادة تعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان * الباب الثاني في الألفاظ التي تنعقد بها
 العارية وما لا تنعقد بها العارية تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية * ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار
 شهر أو لم يقل شهراً بغير عوض كانت إعاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال جعلت لك سكنى
 داري هذه شهر أو قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية * وتصح بقول أقرضتك
 هذا الثوب تلبسه يوماً أو أقرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في الثنايا رخانية * ولو قال حملتك عليها
 في سبيل الله فهو إعاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال داري لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي
 عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة * ولو قال داري لك نحلي سكنى أو سكنى صدقة أو صدقة
 عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة * ولو قال داري لك رقبتي أو حبس
 فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحم وعنده أبي يوسف رحم هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا
 في البدائع * ولو قال داري رقبتي لك أو حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في إنباء بيع في الهبة *
 دفعت إليك هذا الحمار لتستعمله وتعلمه من عندك فهو إعاره كذا في القنية * وقوله أطعمتك هذه
 الجوز عارية إلا أن يريد به الهبة كذا في التمر تاشي * إذا قال لا خير أجرك هذه الدار شهراً بغير شيء
 أو لم يقل شهراً لا يكون عارية وفي هبة شيخ الإسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل
 شيئاً فسكت المالك ذكر خمس الأئمة السرخسي أن الإعاره لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية * وإذا استعار
 أرضاً لبنين ويسكن وإذا خرج فالبناء لرب الأرض فأرب الأرض أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير
 كذا في محيط السرخسي * استعار دابة غداً إلى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غداً آخر إلى
 الليل فأجابه بنعم فإن الحق يكون للسابق منهما وإن استعار معافيهي لهما جميعاً كذا في خزنة الفتاوى *
 الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ليس للمستعير أن يوارج المستعار
 من غيره وإن كانت الإعاره تملكها عندنا كذا في الظهيرية * فإن أجزع تعطب ضمن حين سلمه إلى المستأجر كذا

في الكافي * وكان الاجر له ويتصدق به في قول ابي حنيفة ربح كذا في المحيط * وان شاء المبر ضمن
المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر لا يرجع على المؤجر اذا
لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي * ولا يرهن
كالوديعة كذا في التبيين * واختلف المشائخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح
هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خازن * والصحيح ان له ان يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى
العناية * وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة اما فيما
لا يملك الاعارة لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله ان يعير غيره سواء كان شيئا
بتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع
بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه
كذا في خزائن المفتين * مثل هذا استعار من آخر ثوبا ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس
غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دارا يسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا
لللبس ولم يسم اللباس او دابة للركوب ولم يسم الركاب فله الباس غيره او ركاب غيره كذا في الظهيرية *
فان لبس او ركب بنفسه فارد ان يعير من غيره او لبس غيره او ركب غيره ولاثم ان يركب او يلبس
بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذاك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها
بنفسه فركبها واردف غيره فغطبت ضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان * هذا اذا رد ف رجلا
فان اردف صبيبا ضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق ضمن
جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خازن * للمستعير ان يربط الدابة في الدار المستعارة
كذا في المحيط * استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره
اصلاحه بنهي ان لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفعله لاثم عليه كذا في خزائن المفتين *
في المنتقى ابراهيم عن محمد بن رجل قال لرجل امرني دابتي في فرسخين او قال الى فرسخين
قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فصير اربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع
الجنازة واشياءها وهذا استحسان اخذ به علماونا كذا في المحيط * ومن ابني يوسف ربح اذا استعار
دابة ولم يسم لها موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر كذا في فتاوى قاضي خازن * وفي فتاوى
رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في عارية الخادم وامتناعه وكذا في المواضع

بالخدمه فهو على المصركذا في الفصول العمد يعة * استعار دابة للحمل فله ان يركبها بالاجارة
 كذا في الفتيه * الباب الرابع في خلاف المستعير استعار من آخر دابة للحمل عليها شيئا فحمل عليها
 غير ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما ساء المالك الا انه مثل ما ساء
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها للحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او لحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها للحمل عليها عشرة اقزرة فحمل عليها عشرة اقزرة
 شعير فهلكت فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا انه
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا
 خالف الي ما هو اصرر بالدابة بان استعارها للحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديدا او لبنا
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطنا او تينا او حطبا او تمرا وان خالف
 في القدر بان استعار للحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلكت الدابة
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثور البطحن به عشرة مخاتيم * طحن احد مشر حيث
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنة وما فان كانت لا تطبق يصير
 مطلقا لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة * واذا استعار دابة مطلقا لمستعير يحمل
 عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا
 حمل وعلفها لا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط * استعار
 دابة للحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله للحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لثمنه
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان
 فتحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلوجا وذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي * فان استعار دابة الى موضع ساء نسا ربها
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن
 كذا في السراج الوهاج * استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا لم يمسك به فبطلت ضمن ولو عين
 طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان ابعد او غير مسلوك ضمن وكذا اذا كان

تغاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزائنه المقتنين * رجل استعار من آخر حمرا (تايك سبوي آب آوزده سبواورد) بثلاث دفعات وكان الحمار معيوبافردة كما كان فمات الحمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الدبناري (مردي خري عباريت خواست ناز موضعي بار آرد هنده گفت كه زياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خروا بيار پانزده روز داشت خر مرد اين خبر برنده قيمت كدام روز را ضمان شود) قال (روز پنجم از وقت عاريت) كذا في الفصول العمادية * واذا استعار ليركها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها الى الفرات ليسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها كذا في المبسوط * استعار ثورا البكر ارضه وعين الارض فكرب ارضا اخرى فغطب الثور يضمن لان الاراضي تختلف في الكراب مبنولة وصعوبة وكذا الواسك الثور في بيته ولم يكررب حتى مطب ضمن ايضا كذا في الصغرى * استعار دابة الى مكان كذا ناهيا لا غير فجاوز بها منه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرد ما على المالك بلا خلاف فان استعارها ناهيا وجائيا ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار وكذا في الفتاوى العنانية * ولو استعارها ليحمل عليها كذا من امان الحنطة الى البلد وهلك الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية * ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واراد فعه آخر فاستقطت جنبها فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النصفان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو ثلاث فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية * ولو استعارت مائة المصيبة ثم خرجت منها الى مكان آخر فتخربت تضمن كذا في القنية * (يلى عباريت خواست كه در باغ كار كند معيوب مستعير را گفت كه در باغ مگذار و يا خود بيار) تركه ثمة وسرق يضمن كذا في خزائنه المقتنين * استعار مواليدق مطبخة فدونها وفرغ ثم اعارها من غيره فضاغ يضمن المالك ايهما شاء كذا في القنية *

الباب الخامس في تعيب العاربة وما يضمنه المستعير مما لا يضمن قال محمد ربح في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة و عاربة تنزل عنها في السكة ودخل في المسجد لصلي فخطي فيها منها ففعلت

فهلك فهو ضامن من المشايخ رح من قال اذ لم يربطها بشيء اما اذ ربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان ينبغي شمس الائمة السرخسي رح كذا في الذخيرة * ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما فيها من بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * لو كان يصلي في الصحراء فنزل من الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على ان المعتبر ان لا يغيبها من بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة لشييع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفنها الى انسان ودخل ليصلي فسرق الدابة قال محمد رح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضيل خان * وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى من العقد كذا في التاتارخانية * جعل الدابة المستعارة في المربوط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا يومئذ جاء يستعير ثورة وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعبر اطعك غذا فلما كان الغد اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فغضب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان عليه الضمان وفي مجموع النوازل انه لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح الرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى فاضيل خان * وذكر السيد الامام ابو القاسم رح في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البقر للمعبر وكان المعبر رضي بكونه فيها وان يرضى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمدية * ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان في الطريق لصوفا فذهب فاخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملقط * استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في الغنية * لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في منقه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل من الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في منقه فشد ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى * رجل

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المغارة ومقودها في يده فنجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لاضمان عليه ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهولم يشعر بذلك ضمن قال المصدر الشهيد ويجب ان يكون تأويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالساً فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية * اذا استعار دابة يوماً او يومين فاذا مضت المدة لم يرد هامة امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون العارية موقوفة نصاً ودلالة حتى قيل ان من استعار قد وما ليكسر خطبا فكسره وامسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العنابية * (توري عازيت خواست وكس فرستاد تا از نزد معبر بيارد مأمور ستور زاد را به برنشست) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأموراً من جهة وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل القاضي بديع الدين استعرا حماراً (تأخار آرد) فاعطاه الاجير (تاخار آرد) وذهب به وغاب قال اولم يكن الاجير معتمداً يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التاتارخانية * ان ارسل رجلاً يستعير دابة الى موضع ساء فنجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع ساء الرسول غير الموضع الذي ساء المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي ساء الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي ساء المرسل فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظوراً ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن بجوابته فان كان الموضع الذي ساء المرسل في طريق الموضع الذي ساء الرسول لصاحب الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعزني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان اعزني دابتك الى ساهم في دفعها اليه فبركها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على طريق ساهم وقد حصل الاذن فيه فلهاذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكاناً ولا وقتاً ولا ما تحمّل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة او امسكها بالكوفة شهراً فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر ليأتي بها اليه فاخذ الغلام من المعبر دابة

بها التي مولا فعمل الغلام بالداة قبل ان يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في قيمته يباع في الحال كذا في الفصول العبادية * بعث الرجل اجيره الى رجل يستعير منه دابة فاعاها عليها عناية فسقطت العناية ان سقطت العناية بعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلما اتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم اليه صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استعار ثور ليستعمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفي قيمته فقطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا يفعلون مثله ضمن كذا في النبايع * استعار دابة نوجا يعني حاملا فان زلقت من غير عنقه واسقط الولد لا يضمن ولو كبعها بالجام او نقا منها بالضر بضمن كذا في خزانة الفتاوى * استعار حمارا فقال لي حماران في الاصطبل خذا احدهما ايتهما شئت فذهب باحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا احدهما وذهب بهو اليه اتى بحاله يضمن كذا في خزانة المفتين * اعارة دابة ليحمل عليها وقال خذ هذا ولم تخله فانه لا يستمسك الا هكذا لما مضى ساعة خلى هذا فاسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال اعرت دابتي او ثوبي هذا الفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن الا اذا سمع هو ورسوله واخبره فمضوا قد سمع قال ينبغي ان لا يضمن ان كان عدلا عند ابني حنيفة كذا في الثاثر خاتمة * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعير هو ثوراه ايضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزانة الفتاوى * قروي استقرض ثورا فاعاها عليه الا تراك لا يضمن كذا في الملقط * عبد محجور استعار دابة فاعاها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية * وانا اعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فهلك تحت ثمن استحقاق رجل فله ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المعير وان ضمن المعير رجع به مولا في رتبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله ان يضمن الراكب كذا في المسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤخذ بعد العتق استعار دابة واودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به افني ابو بكر بن الفضل والفقهاء ابو الليث وبه اخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار فلانة فذهب فقلدها صبيا فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلق

المستعير في السر او بل فتخرق لم يضمن كذا في البنايع * وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب نقصان اذا استعمله استعما لا معهودا كذا في الفصول العبادية * ولو استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضل بن * استعار ثوبا للآئين ويقال بالفارسية (خوازة) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت صلاة فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاءة قيل لا ضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط * رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلكت ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة لا ضمان على احد اما في الثور والفرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعاد الا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزائن المفتين * قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه او جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العتائية * رجل استعار من رجل مراكبي به ارضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضعه تحت رأسه كما هو عادة اهل الرساتيق فسرق منه وفعت هذه الواقعة بخارا وافتوا انه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها نائما فضاقت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقط فصعده الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفقاعي من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضل بن * اذا ركب دابة فبره ولم يحولها من موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها هكذا في الخلاصة * رجل اعار شيئا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكره هو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا خرا عرني ثوبك فان ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * اعار فرسا وسيفا ليقا تلقت لا يضمن كذا في التاخر خاتبة * ولو استعار من رجل سلاحا ليقا تل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط * استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن كذا في الوجيز للكردي * صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلكت في يده ان كان الصبي الأول مأذونا لا يجب

لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان مأذوناً صح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول مجبوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالأخذ كذا في خزائن المفتين * استعار فاساً وضربه في الخطب (وسخت شد درهيزم وتبر دبرگر رفت وبهرة آن تبرزد) وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه آفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بدیع الدين (اگر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في النار خانية * اعار من آخر شيئاً وهلك في يد المستعير ثم استحققه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لأن المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب وعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محملاً أو قسطاً طاهراً وفي المصنف سفره لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عصاةً فسافر به يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحبا حب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فاخذته وجاء به إلى المستعير ولم يقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المتاع أن يضمن الرسول ولأن يضمن المستعير وأيها ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفناوين * ولو استعار قدراً للطنخ فطنخ فيها مرقعة ونقلها من الكانون مع المرقعة وأخرجها من البيت فوفقت من يده وانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال إذا زلق كذا في القنية * الباب السادس في رد العارية ولو رد العارية مع عبده أو أجبده أو مشاهرة أو مسانهة أو مباوثة أو مع عبد المعير أو أجبده فضا لم يضمن كذا في التمرناشي * وأن ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية * وأن ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد ما يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلكت الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا مستحسن والثياس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برزئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ من الضمان وقال فخر الإسلام علي بنزدي والصحيح أنهما سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد أخذها في بعض الأوقات كذا في غاية البيان * فإن رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها فغلام فهو ضامن بقيتها يباع في ذلك أو يؤدى منه مولاة كذا في المبسوط * ولو ردها إلى

منزل المعير او مربطة فصاعت القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في مادتهم وعلى هذا البراءة من ضمان الرد وقيل ان كان المرط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ ولوردها الى ارضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بارضه كذا في التمثاشي * ولو كانت مقد جوهر او شيئاً نيسافرة الى عبد المعير واجبره يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي البينة سئل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضع في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التاتارخانية * ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يرد يضمن كذا في القنية *

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعير ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي * ولو استعار ارضاً ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت او لم يوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين * فاذا استعصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابواسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا أجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضا واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بارضك فاشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر هذه المستقلة الا اصل وذكر في المنتقى في موضع ان له ذلك الا ان يرضى رب الارض ان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصل وذلك منه وفاء بالشرط الذي شوط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط *

لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته وبأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده بجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتابية * اذا استعار من آخر ارضاً لبنى فيها او يغرس فيها ثم بدل المالك ان يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقوفة غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء واذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضي المعير بالنقض قلعه فان طلب المستعير ان يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوماً فانه لا يجبر

على ذلك ويكلفه على القاع وان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوما غير ثابت ولا يلتفت الى قول المستعير كذا في المضمرات * وان كانت موقنة فاجزاه قبل الوقت لم يكن له ان يخرجه ولا يجبر على النقض والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك صاحب الارض البناء والغرس باداء الضمان وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض وانما ثبت خيار النقض والقلع للمستعير اذا لم يكن النقض والقلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالخيار للمالك كذا في البدائع * ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوما ان كانت الارض تنقص بالقلع وان شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في الينابيع * هذا اذا اراد صاحب الارض اخراجه قبل الوقت وان مضى فصاحب الارض يقلع عليه الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع الارض فيحينئذ صاحب الارض يملك البناء والاغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوما كذا في المحيط * اذا عارض آخر ارضا واذن له ان يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الارض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المميز قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقنة او مطلقة وذكر الخصاص في شروطه فيما اذا كانت العارية موقنة فاستحق الارض قبل مضي الوقت ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بضمن المعبر له قيمة البناء فابو حنيفة وابو يوسف رح على ما ذكر الخصاص سواء في العارية الموقنة بينهما ان كان نقض البناء من المعبر وبينهما اذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رح فرق بينهما فاوجب القيمة على المعبر اذا كان النقض من المستحق ولم يوجب القيمة على المعبر اذا كان النقض منه كذا في الذخيرة * في التنازل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطا بالتراب ويقال بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير اذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير ان يرجع بما انفق لانه فعل بغير اذنه وهل له بنقض الحائط ان كان قد بناء من تراب صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها في يدك اهدا وقال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضمن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا اخرجته م. ٧١. ض. بضم. قيمة البناء والغرس. ويكون جميع ذلك لصاحب

الأرض كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا طلب المعير العارية فتمتعها المستعير منه فهو ضامن
 وأن لم يمتعه ولكن قال لصاحبه دعه عندي إلى غدا ثم أردت عليك فرضني بذلك ثم صاع
 لاضمان عليه كذا في المحيط * طلبها فقال نعم اذنع ومضى شهر حتى هلك أن كان عاجزا
 وقت الطلب من الرد لا يضمن وإن كان قادرا أن صرح المعير الكراهة والسخط في الامساك وامسك
 بضمن وكذا إن سكت وإن صرح بالرضى بأن قال لا بأس لا يضمن وإن لم يطلب وهو لم يرد
 حتى صاع إن كانت العارية مطلقة لا يضمن وإن قيدت بوقت ومضى الوقت ولم يرد ضمن استعار
 كتابا فاضاع فجاء مالكه فلم يخبره بالضباع إن لم يكن انشأ وجوده لاضمان وإن انشأ من وجوده
 يضمن وقال الصدر والشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه إذا وعد الرد ثم ادعى الضباع
 يضمن للتناقض إذا كان دعوى الضباع قبل الوعد به يفتى كذا في الوجيز للكردي * رجل
 استعار من رجل أمة لتزويج ابنه فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعير اردد علي
 أمتي ليس له ذلك وله أجر مثل أمة التي إن بعظم الصبي كذا في خزائن المتن * وإذا استعار من
 آخر زقاقا وجعل فيها زيتا فآخذ في الصحراء فليس له أن يأخذ الزقاق وله أجر مثلها إلى موضع
 يجد فيها زقاقا بحمول زيته كذا في المحيط * وأما استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فآخذه أربعة أشهر
 ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع
 لا يقد رعاى الكراهة الشراء كان للمستعير أن لا يدفعه إليه وعلى المستعير أن يرجع مثل الفرس من
 الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكراهة أو شراء كذا في
 الظهيرية * الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب، الشهادة فيه قال محمد ربح في الأصل
 استعار من رجل دابة أيركها إلى حمام أمين فجاوز بها حماما أمين ثم رجع إلى حمام أمين
 أو إلى الكوفة والدابة على حالها ثم طبقت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها إلى الموضع
 الذي اذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها إلى الموضع الذي اذنت لي فلا
 ضمان عليّ فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فإن أقام البينة أنه قد ردّها إلى الكوفة أو إلى الموضع
 الذي أخذها إليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها إلى صاحبها وتأويله أنه استعار
 إلى ذلك المكان فآخذا لا جائيا ومتى كان كذلك كان ضامنا فاما إذا كان ذاهبا وجائيا فإنه يميز أن الضمان

لانه ما د الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط * فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطبت تحته في الموضع الذي نجا وزعدى فيه و اقام المستعير البينة انه ردها الى يد صاحبها اخذ بيينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج * اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة انها دابته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمه او قال اذن لي في عاريتها يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كافتاراة فلا يضمن المستحق احد او ان حلف كان له ان يضم ان يهما شاء فان ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير ايضا لانه ضمن بفعل باشرة لنفسه كذا في المبسوط * اذا قال اعرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعرتني وقال المالك اجر نكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما يحتمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بيينة على الاذن كذا في الفصول العبادية * واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * وفي المتن في رجل قال لغيرة اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واو اعرس فيها ما بد الي من النخل والشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاعراس فالقول قول المعير وان اقاما البينة فالبينة بينة المعير ايضا كذا في المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مال كها وامرني ان اقبضها منك فصدة ودفعها اليه فهلكت هذبة ثم انكر المعير ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائنه المفتين * وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادما للمعير وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير بالتزدد فقال المستعير وضعته في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعير فان كان البيت في يديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المودع والمغصوب على الغاصب

والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي * قال محمد بن علي المستعبر قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا من استاذة ان المستعبر لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعبر انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك منه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة * على الدابة على المستعبر سواء كانت العارية مطلقة او متيعة ونفقة العبد كذلك اما كسوته على المغير كذا في خزائنة الفتاوى * قال لا يخرج صدقي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيروه المدفوع اليه نفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي * وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا ارجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * اذا استعار ارضا بضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند ابي حنيفة راج وقالوا انك امرتني كذا في التبيين * وفي الثوب والدار يكتب قدامتني اجماعا ولا يكتب البستي واسكتني هكذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان ينووا فيه قصورا فيه وانما اراد الاذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذ العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر شمس الاثمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعبر ولده وهل له ان يعبر مال ولده بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط * فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المؤمن اذا اعار ماله صححت الاعارة كذا في فتاوى قاضيان * وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعبر مال اليتيم كذا في المختلط * العبد المؤمن يملك الاعارة كذا في السراجية * استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في الفقيه * سئل برهان الدين (طشت هاريت خواست تاطشت رآب دار ديار جامه شويدم قيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن يائي) قال ينبغي ان يتوقت ويهتني قاضي بديع الدين ومعناه (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التارخانية * امانة الجزء الشائع تصح كيف ما كان في النبي تحصيل القسمة ولا تحتلها من شريك او اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجمل او فصل بالتصنيف او بالا ثلاث كذا

في القنية * مات المعبور والمستعير ترد العارية كذا في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليفزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التاتار خانية * اراد ان يستمد من محبوبة غيره ان استأذنه له ذلك وان اعلم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * وجل رهن صند رجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين على جاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عاردها قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خنصره فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين واوامره بان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو ما لو امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح كذا في فتاوى فاضل خان * وفي رهن الاصل لو رهن عبد ا قيمته الف بالف ثم استعار الرهن ثم رده عليه وقيمه خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية * استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لبؤا جر غيره جائزة كذا في المحيط * وفي الفتاوى عن ابي يوسف رخص فحين استقرض من آخر كرحطة هفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاها جيدا قال المقرض كانت خطئي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصاد فانه كانت هفنة فله ان يرجع بما قضاها وان لم يقل شيئا لكن قضاها جيدا كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الجامع الاصغر كان لرجل على آخر قفيز حطة دين فاشترى منه ايضا قفيز حطة معينة ثم دفع اليه ضرارته واءره ان يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلكت الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحطة المبيعة او لاثم القرضية فالهلاك على الآمروان صب الحطة القرضية او لافهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه او حفر سردابا تحت داره باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع لذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري اذا ان الوارث ان يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل الحيطان *

من أبي حنيفة رحمه الله تعالى استقرض من آخر عطارفة بمخارافا لتقيا في بلدة لا يقدر عليها فها قال
يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاي للفتاوى * استعار
منشارا فانكسر في النثر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير
قيمه منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنية في كتاب الغصب *

كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من
الالفاظ وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تملك عين بلا عوض كذا في الكنز *
واما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما يتم بالملك وحدة والقبول شرط ثبوت الملك
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الاخر حث كذا في محيط السرخسي *
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا باله خطر الوجود والعدم من دخول زيد
وتدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا او رأس شهر
كذا في البدائع * والرقبي باطله وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مت فبني لي وان
مت فبني لك كان كل واحد منهما يراغب موت الآخر كذا في الاختيار * واما ما يرجع الى الواهب
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون حرا اما قلا بالغاما كالللموهوب
حتى لو كان عبدا ومكاتب او مدبرا او ام ولد او من في رقبته شيء من الرق او كان صغيرا او مجنونا
او لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية * واما ما يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام
وما تلد انا في السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية او ما في بطن هذه الشاة
او ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحب وكذلك لو وهب زيدا في لبن او دهن
في سمس او دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حد وثله لانه معدوم للحال فلم يوجد
محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الإخلاطي * اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزءه وسلمه
فانه

فانه يجوز ومنها ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماله بغير اصل كالحر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ماله بغير مال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ماله بغير مال متقوم كالحرم كذا في البدائع * ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا تثبت الملك للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع للواهب دون الزرع او عكسه او تخلل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا او طرفا فيها مئذنة للواهب كذا في النهاية * ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ماله بغير مملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة ماله الغير بغير اذنه لا استحالة تملك ماله بغير مملوك للواهب كذا في البدائع * وهي نومان تملك واسقاطا وعليهما الاجماع كذا في خزانة المغنين * واما حكمها فتبوت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو ربه على ان للموهوب له الخيار ثلثة ايام صحته الهبة ان اختارها قبل ان يتقرر فانها لا تبطل بالشرط الفاسد حتى لو وهب الرجل عبدا على ان يعتقه صحته الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق * واما الالفاظ التي تقع بها الهبة فانواع ثلثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا واما الاول فقول له هبت هذا الشيء لك او ملكته منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك او تخلت لك هذا فهذه الهبة واما الثاني فقول له كسوتك هذا الثوب واعمرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري او عمرتك او حيوتني او حيوتك فاذا ماتت فهي رد علي جازت الهبة وبطل الشرط واما الثالث فقول له هذه الدار لك رقبتي او لك حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند ابي يوسف ربح هي هبة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد اختلف المشايخ ربح في شروحه كذا في المحيط * ولو قال حملتك على هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية * والاصل في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبئا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع * ولو قال داري لك هبة تمكنها وهذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه فهبة.

وكذا لو قال احبوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحبه وله ان لا يحب وكذا لو ارضى ان يدفع فلانا الف لا يحب او يعطى بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمرناشي * رجل عنده دراهم لغيره فقال له صاحب الدراهم اصر فها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين * لو قال نحلتك دارى او اعطيتك او وهبت منك كانت هبة كذا في شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة هكذا في فتاوى فاضيل * قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا تفرار كذا في القنية * ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه الامنة لك قال ابو يوسف روح هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبضه كلام يستدل به على انه اراد به الهبة ولو قال وهبت لك فراجها فهي هبة يملكها اذا قبض كذا في فتاوى فاضيل * وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عبدى هذا الفلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها ولم يقل بعد موتي كانت هبة فاسا واستحسانا كذا في القنية * وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك وحيوتك وقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال الآخر (ابن جبرتر) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فافرار كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لختته (ابن زمين ترا) فان هب فزرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقاتلة قبلت صارت الارض له فيتم بالقبول ولو لم يقل الختن ذلك لا نصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزبادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة كذا في فتاوى فاضيل * رجل قال لا اخرج هذا المال واغزى سبيل الله عز و ملاهوه قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السمى دخل تحت هذه الحنطة دون الغرارة والسمى دون الزرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمى دخل تحتها الغرارة والزرق دون الحنطة والسمى كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه لفلان فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما املكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف اى وينسب الي فلان فهو افرار كذا في فتاوى فاضيل * ابو الصغير غرس شجرا او كرمها ثم قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه اكثر مشائخنا كذا في الغائية * وان لم يرد الهبة بصدق كذا في الملتقط * ولو قال افرسه باسم ابني لا يكون

هبة كذا في فتاوى قاضيخان * قال الاب جميع ما هو حقى وملكى فهو ملك لولدى هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حائوتى الذي املكه اودارى لابنى الصغير فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كذا في القنية * رجل قال جعلت هذا الولدى فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدى الصغير فلان جاز وتتم من غير قبول كذا في التاثير خانية * قال لابنه (ابن مال تراكردم) اوفال (بنام نوكردم) او (آن نوكردم) او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاطلاعي * رجل قال لرجل قدمته لك بهذا التوب او بهذه الدراهم قبضها نهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها على غير مهر مسمى قد منعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي * عن محمد راح اذا كان في يدي رجل توب ودعته لرجل فقال لصاحب التوب اعطني فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية * وان كان في يد صاحبه فهو ودعته كذا في المحيط * لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدراهم او هذه الجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قبضه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهوسنل من دابة مشتركة بينهما قال احدهما (من حصه خود را بنوارزاني داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التاثير خانية * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم اوفال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال (فداي توباد) اوفال (از تودريغ نيست) لم يكن هبة كذا في السراجية * رجل قال لامرأته (ابن كنيزك خویش مرا بخش) فقالت (فداي توباد) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته (مي بايد كه اين غلام مرا ببخش تا آزاد كنمش) قال (از تودريغ نيست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى * ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط * امرأة ماتت وتركت ابنتين من زوج آخر فقال احداهما عند قبرنا وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر ماتقول انت فقال (وي چنان بايك نبوت كه ويرا بيازرم) لا يكون هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بمحضته من ذاك لا يكون ابدا كذا في جواهر الفتاوى * قال ملتقى اصراف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصريح

الى الكتب مشورة كذا في القنية * ذكر محمد ربح في السير الصغير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتي فلما خذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ من املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتقابه بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتقابه قبل القسمة وبعدها هكذا في الكافي * ويشترط ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار ثلثا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقى وسلم لا تجوز وكلتا هاتين هكذا في النهاية * ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط * والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن نارة يثبت نصا وصرحا وتارة يثبت دلالة فالصريح ان يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق من المجلس صح قبضه ومملكه قياسا واستحسانا ولونهاة من القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه منه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة * وهب لآخر فرسا بهية فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاط * لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد ربح خلافا لابي يوسف ربح كذا في السراجية * وفي البقالي من ابي يوسف ربح اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبليت واذا لم يقل اقبضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبليت لم يجوز ان نقل الا ان تكون الهبة بمثلته كذا في المحيط * وقال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخر وهبت تبت الهبة كذا في النبايع * قال لاخر هب لفلان الف درهم على اني ضامن لها فتعمل المأمور ذلك وقبل الموهوب منه كانت الهبة

كانت الهبة جائزة والأمراض من الدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الأمر دون المأمر حتى كان الرجوع في الهبة للأمر دون المأمر كذا في جواهر الاطلاعي * ولو قال الآخر على وجه المزاح هب لي هذا فقال وهبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وإن لم يقل قبلت كذا في الملئق * ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبيدي فلا نافذ هب واقبضه فقبضه جاز وإن لم يقل قبلت وبه تأخذ كذا في المحاموي للفتاوى * ولو قال هلك إن شئت فدفعه اليه فقال شئت من الثاني رح انه يجوز كذا في الوجيز للكردي * إذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتها ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فأيس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل غلاما لم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزانة المفتين * وفي بيع الفتاوى لو اشترى مبدول لم يقبضه حتى وهبه من رجل ارهنه وامره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فان اجازة مولاة ولادين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وإن اجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط * قال الآخر وهبت لك فقبضت من هذه الصبرة فاكثال الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقبضت فاكثاله جاز كذا في السراجية * ولو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودعته او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وإن لم يجد فيها قبضا كذا في الكافي * ولو وهب المستاجر من الآجر والمغصوب من الغاصب جاز ويرى من الضمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة والمثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي * ولو كان الموهوب مرهونا في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضا وينوب قبض الرهن من قبض الهبة وإذا أصبحت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدينه على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المصنفين شرح الفافع * والاصل انه متى تجانس القبضان نائب احدهما عن الآخر وإذا اختلفا نائب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة *

استدوع اخاه عبد الوثابا ومنا هالدا ردا اودابة ثم قال وهبت لك ود يعقوهي في يدا المودع تجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده باصره بالقبض نصا صح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في الحنفية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها له تفيدا للملك ذكر حسام الدين رح في كتاب الوقاعات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك لكافاسدا وبه يقتضى كذا في السراجية * ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قدرا معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم تجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق * واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وفاسدة عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاخلاطي * ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضها بنيت الملك ملكا فسادا قال وبه يقتضى كذا في الفتاوى العنانية * لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية * والشيوخ من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشيوخ من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الذخيرة * لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين تجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فهو بطل لكل واحد منهما نصفها او ابهم فقال وهبت منكما او وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة رح لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف رح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال بر. سماعة من ابي يوسف رح اذا قل لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا النصفها ولهذا النصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا النصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوقع العقد مشاهيا ولو قال وهبت لكما هذه الدار لثلاثها لهذا الثلثا لهذا لم تجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وجاز عند محمد رح فاتفق ابو حنيفة وابو يوسف رح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة رح فافسده لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف رح فقال لما خلف بين نعيبيهما دل على ان العقد لاهد هما غير

مقدل الآخر فصارت له الفردة بالعدد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج *
 اَوْ هب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالاجماع كذا في المضمرات * والمفسد هو الشيوع المقارن
 الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف
 رهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوفاة * لو وهب مشاعا فيما يقسم ثم افترضا وسلمه صح
 كذا في السراج الوهاج * ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا
 باز كذا في التاتارخانية * قال ولو وهب نصف داره لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الآخر
 جل آخر لم يجز شيء من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني
 سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد ربح بمنزلة ما لو وهب الدار لهما جملة
 نذا في المبسوط * ولو وهب درهما صحيحا من رجلين مختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار
 صحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى فاضيل * لو وهب بعض
 درهم من انسان جاز كذا في الصغرى * رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منهما
 لو ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لاجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه
 اول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتل القسمة رجل
 طين رجلا درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال
 يجوز وان كان احدهما اقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتل القسمة وان قال
 هبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احد هما لك هبة لم يجز
 ناسواء او مختلفين كذا في فتاوى فاضيل * وفي فتاوى آهو قيل سئل القاضي بديع الدين
 من قال لذي رحم محرم (بغير اين ينجم دينار ترا وبسوى وي انداخت) فقبل ان يقبض
 باز گرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء
 ن حقه وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فضاء الكل يضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا يضمن ثلثة
 صدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي * اذا وهب الرجل
 رجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط * قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد
 نصف توأمين مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي ومروزي وهرزي ونحو ذلك جاز
 كذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

في المحيط * وأذاهب نصيبه له في حائط أو طريق أو حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا خرم مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفروفا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخر جا كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع ثوبين الى رجل وقال ايتهما شئت فهو لك والآ خر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترقا جازوالا فلا كذا في السراجية * قال عبد ماذون عليه دين كثير وجه مولا له رجل لم تجزبهته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤدي عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لا تنتم وللغرماء ان يطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه للغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمته يوم وهب كذا في المبسوط * والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر الفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصه الهبة كذا في الفتاوى العتائية * رجل اعطى رجلا نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكرني وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى فاضل خان * نص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجوز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي * عبيدين ورجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتائية ولو وهب الحربي المستامن المسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صحح والبيان اليه كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع ولا عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهرية النيرة * وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع

دون الزرع او الزرع دون الارض او الشجر دون الشجر وخلي بينه وبين ذلك لم نصح
الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء نصار بمنزلة هبة المتاع
فيما يستعمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع او الزرع
ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما
ايهما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة
جازت الهبة فيما اذا وهب الجراب والجوايق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت
الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله اقبضها او سلمت
اليك اذا كان الواهب فيه او اهله او متاعه كذا في التاخر خانية * هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول
لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بماك الواهب يمنع تمام الهبة لان
القبض شرط واما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام
لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العبادية * رجل
وهب امة لرجل وسلمها اليه وعليها حللي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي
لواهب لا للموهوب له والمتصدق عليه مكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب
عليها قدر ما يستمر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحللي الذي على الجارية
والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا
في فتاوى قاضيان * اذا وهب دابة وعليها سرج ولجام دون السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة
تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط * ولو وهب الدابة وعليها
حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمصة تجوز
ولو وهب القمصة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارا من زوجه وهي ساكنة
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * في المتن من ابي يوسف رح لا يجوز للرجل ان
يهب لامرأته وان تهب لزوجها او لاجني دارا وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في
الذخيرة * ولو وهب زرعاني ارض او ثمر في شجرا وحلية في سيف او بناء في دارا وقبض من صبرة
او مبرءا الحصاد والجزاز والزرع والنقص والكيل وفعل صم استحصانا ويجعل كانه هبه بعد الجزاز
والحصاد ويجوزهما وان لم ياذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده

باجارة فوهب له البناء جاز كذا في التناثر خانية * ولو وهب دارا بمناضها وسلمها ثم استحق المتاع
صحت الهبة في الدار كذا في الكافي * واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اهاز داره من انسان
ثم المستعير فصب مناعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار
وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة قامة
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس به موهوب لمالم يكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام
الهبة كذا في الفصول العمادية * لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع
ولم تحوله ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضم الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن
ابن قولابي يوسف رجع لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التناثر خانية * ولو
وهب جوالقا بما فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق
المتاع والطعام كانت الهبة قامة في الجراب والجوالق كذا في المحيط * وكذا لو وهب جوالقا بما فيه
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى فاضلهمان *
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق
وقد حوله الموهوب له او لا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قبل هذا قول
محمد بن رجع فاما عند هما لم ينقل لا يضمن وقبل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط
السرخسي * ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينايع * ولو وهب
ارضا بما فيها من الزرع وسلمها او وهب نخيلا بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر
بدون النخيل والارض فالهبة باطلقة في الارض والنخيل كذا في المحيط * وهب ارضا وزرعها
استحصد وسلم ثم استحق احداهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابى يوسف رجع قال بن رستم وهذا قول
ابى حنيفة رجع وقال محمد بن رجع لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى فاضلهمان * ولو قال لغيري وهبت لك
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصني
من هذا البيت الاخر جازت الهبة كذا في خزائن المفتين * في الفتاوى العتابة ولو وهب دارا لامرأته
ولم يني بطنها او تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت او جاثا جاز كله لحي كذا في التناثر خانية *

وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط *
 ولو اعقق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في مناق الاصل لودود
 ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا
 وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز وفي التدبير
 لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى
 وجد ما قال ابو يوسف رح هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية * اذا وهب مال
 المضاربة للدضارب وبعضه على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وامامان على
 الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * احد الشريكين
 اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع
 فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية *
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتعليل واو قال لا خرائت في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا
 اذا قامت امانة النفاق كذا في الملتقط * رجل قال لآخر من اكل من مالي فهو في حل الفتوى
 على انه يحل كذا في السراجية * من ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لا بأس
 ان يأكل منها الغني والفقير وهذا هو المختار كذا في الفتاوى اعتبارية * قال لا يخرج التلني من كل حق فذلك
 علي ففعل وابواه ان كان صاحب الحق عالما به بريء حكما وديانة وان لم يكن عالما به بريء حكما ولا اجضاع واما
 ديانة فعند ابي يوسف رح يبرأ وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * دفع الى آخر شيئا فخطئه بماله ثم استحل
 صاحبه وكان بغلبة ظنه انه لا يمكن تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه بونه كذا في القنية *
ولو قال لا خرائت في حل من مالي حيث ما أصبت فخذ منه ما شئت من ابي يوسف رح ان هذا
 على الدراهم والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فأكفه او لوزة او حلب بقرة او غنمه لا يحل
 له ذلك كذا في الظهيرية * ولو اخذ فأكفه او ابلا او فمنا لا يحل كذا في الخلاصة * رجل قال اهدت
 فلان ان يأكل من مالي والمباح له ان يعلم بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي * فان
 ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في
 التاتارخانية * رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون ابرأني مما لك
 مالي فقال في الدارين ابرأك قال نصبر لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الليث رحم الجواب في القضاء كما قال ابن سلمة وفي حكم الآخرة
 كما قال نصير كذا في الذخيرة * قال لا خرافات في حل مما أكلت من مالي واخذت واصطيت
 حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج * قال جعلتك في حل الساعة
 اوفى الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو قال لا اخاصمك
 ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشيء وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى *
 وسئل ابو القاسم رحم عن سبت دابته لعله فاخذها انسان واصلحها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من
 شاء فليأخذها فاخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء
 منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها
 وله ان يأخذها وين وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك
 القول او قال مطلقا كذا في المحيط * ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها لم يقل هي لمن اخذها
 فاخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير
 لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها هكذا في فتاوى قاضيخان *
 رجل سبت دابته فاصلحها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها فافروا قال قلت حين خليت سبيلها
 من اخذ فهي له وانكر فاقامت عليه البيعة واستخلف فكل نهى للآخر سواء كان حاضرا سمع
 هذه المقالة او غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة * سئل ابو بكر عن رمي ثوبه لا يجوز ان يأخذه
 احد حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذه فليأخذ وفي الوافعات عن رفع مينا فزعم الرافع
 ان الملقى قال من اخذها نهى له واقام البيعة عليه او حلف المدهي فابى فانه يكون للأخذ وان كان
 الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعه ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى *
 وفي العمون ولو ان رجلا غصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغموب منه
 انتب منها من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغموب منه كذا في التاتارخانية *
 غصب مينا فاحلله مالكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في
 الذمة لا على مین قائم كذا في الفقيه * وعن محمد رحم اذا كان لرجل على آخر مالا فقال
 قد احللته لك قال هو به وان قال هللتك منه فهو براءة كذا في الذخيرة * ولو قال (نراجل كردم)
 وله عليه

وله طلبة دين يبرأ المديون ولو قال (هذه غريبان خوراجي كرم) يبرأ مراماة ولا يدخل تحت
 هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة * في نوادر هشام زح في سرقين الدابة في الخان اذا وهب
 صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الخان اولى بها كذا في التارخانية * اذا وهب للصغير
 شيئا من المأكول قال محمد بن يحيى لو ائتمنته ان يأكل منه وقال اكثر مشايخ بخاراج لا يحل كذا
 في السراجية * واكثر مشايخ بخاراج على انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطي * اهدى للصغير الفواكه
 يحل لو ائتمنته اكلها لان الاهداء اليهما وذكرا الصبي لا يستغفار الهدية ولو ان رجلا اتخذ وليمة
 للختان فاهدى اليه الناس اختلف المشايخ رح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير
 اولم يقولوا سلموها الى الاب والى الابن انه هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم هي للوالدين
 وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه ابو الليث رح ان كانت
 الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية
 دراهم او دنانير او شيئا من متاع البيت او الحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه
 فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء
 قال المهدي هذا للولد اولم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان
 مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تمليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي
 عادة كالدراهم والدنانير ينظر الى المهدي فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو للاب وان كان
 من اقارب الام او معارفها فهو للام لان التمليك هنا من الام عرفا وهناك من الاب فكان التعويل
 على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذاك وكذلك اذا اتخذ
 وليمة لزوج ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي
 شيئا وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت للاب واللام وللزوج والمرأة فالقول للمهدي
 كذا في الظهيرية * رجل قدم من السفر وجاء به هدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء
 بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدي قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن
 قائما فما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاثاث فهي لهن وما يصلح للصغار
 من الذكور فهي لهن وما يصلح لهن فهي لهن فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدي ان كان
 من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان من اقارب المرأة او معارفها فلها فاذا التعويل على العادة

هكذا في المحيط * رجل بعث اليه بهدية في اثناء او ظرف ان كان تزييدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاثناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اثناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه او نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اثناء ومن العادة رد الظرف والاثناء لم يملك الظرف والاثناء وذلك كالكساح والجواب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الظرف كقواصر التمر فالظرف هدية ايضا لا يرد منه رد ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان امانته في يد المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تغريفا فان اقتضت تغريفه ونحوه لزمه تغريفه كذا في السراج الوهاج * سئل بن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخرون من هوليس يجالس معهم يخدعهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معه على خوانه لابس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جازبه يأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * وقال لا خردا دخل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا المختار ان يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتائية * وان قال خذ من البر يأخذ منوين كذا في المحيط * صبي اهدى وقال ان ابي ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط * قال ابو يوسف رح لو اشترى ثوبا بعشرة فارجمه لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * واما قال الوكيل لاسلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في كائنه ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم مالا بد منه كذا في الملتقط * رجل اهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة مشربو ما يحلب لهنها فهذه مهايأة باطله ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مباحا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية * في الفتاوى قيل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وظن هذا القول كذا فقال هو يبرئ ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو يبرئ لا يبرأ كذا في التاجرانة *

ولو بعثت إلى غيره صقراطا هدية ثم بان انه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه
 الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا وكذا الوصية المهدي كذا في القنية * الباب الرابع في هبة
 الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين ممن غير
 من عليه الدين جائزة اذا مرة بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية * هبة الدين ممن عليه الدين وابراؤه
 يتم من غير قبول من المديون ويرتد برده ذكره عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر
 الاخلاطي * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فابراؤه رب الدين
 منه او هبة منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برئ وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المديون يبرأ قبل
 او لم يقبل الا انه ترد الهبة والابراء في سائر المديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين
 من الكفيل وابراؤه عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وابراؤه يتم من غير
 قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل وابراؤه فمات قبل الرد فهو بري وكذلك
 لو كان ميتا فابراؤه منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابراء يعمل رده ويقضى
 بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل رده والبراء ماضية على حالها كذا في الذخيرة *
 لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل برئ الاصيل والكفيل
 وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث
 المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو رد الوارث الهبة ترد
 بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز
 للكردي * وفي فتاوى آهو ولو ابرأ الغريم احدا الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الجزاة فقد ان يكون
 الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية
 اذا لم يقبله الموصي له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العنانية لو وهب الدين
 لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز هبة كذا في التاتارخانية * ولو قال له الغريم ابرأني مما لك علي فقال
 قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بري كذا في الخلاصة * وهب احد الورثة حصته
 من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود ومروض صح استحسانا كالاصلاح قال رضي الله
 عنه وهبة حصته من العين لوارث او غيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في
 القنية * وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المديون ثم قال له (وامي كه مرابوده است بتوبخشدتم)

صحبت الهبة واذا صحبت الهبة كان للمدبوع ان يرجع على رب المال بما دفع اليه رب الد
 كذا في التاتارخانية * وهب رب الدين من المدبوع فلم يقبل ولم يرده حتى افترقا من المجل
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاطي * وهل يشترط لص
 الرد مجلس الابرأه اختلف المشائخ رح فيه كذا في التاتارخانية * ذكر في المأذون الكبير في با
 هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغر
 او لم يكن وهل يرتد برد المولى قيل بانه يرتد اجماها هو المختار كذا في الغياثية * اذا كان الدين
 شريكين فوهب احدهما نصيبه من المدبوع صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الر
 ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى * من عليه الدين اذا وه
 ما لا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط * رجل قال لكتابه وهبه
 لك مالي عليك فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج
 وفي فتاوى آهوسئل برهان الدين عن مات مفلسا وعليه دين فتمرع انسان بقضاء دينه
 يستقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا ينصور لانه سقط بموته مفلسا ولا يبطل حق المطالبة في الآ
 كذا في التاتارخانية * سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأ
 للأجر (ما ازين خانه بيزارشدم) هل يبرأ من مال الاجارة قال لا يبرأ بل يستقط اذا قال عندك
 (آزاد كن گردن اين غريم را) فقال الوارث (وى خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقى
 قلت سئل القاضي بديع الدين من امرأة المتوفى قالت (هشت بك خویش و كابين بفروزند
 ارزاني داشتم) هل يبرأ من التركة قال لا كذا في التاتارخانية * لو قال لمديونه ترك
 ديني عليك ا وقال بالغارسية (حق خویش بتوماندم) يكون ابراء حتى لا يملك ان يرده
 ذلك كذا في الفصول العمادية * وسئل القاضي جمال الدين رح ممن تبرع بقضاء دين رج
 فابزأ الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المنبرع بما ادعى قال له ان يرجع ولو قال لا
 (گردن شوي مادر خود را از حقى كه مادر ترا بر گردن وى بود آزاد كن) فقال (آزاد كرد
 اگر وى مادر من بجل کند) فقال (كردم) هل يكون ابراء قال لا لانه تعليق بخطرو هذا باط
 وكذا الوقال لرجل (مرا بجل كن) فقال (بجل كردم اگر مرا بجل كني) فقال (بجل كردم
 لا به

لا يصح ابرأؤه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار كردم) او قال (ازاد كردم) ولكن تاماد مرابطا (كند) يصح هذا ابراء قال ايضا ولو قال (مرابطا كن تا ترا بجل كنم) فقال (بجل كردم) فقال (من) فيزجل كردم فخرجه دين است) كبيراً منه (وخرجه عين است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التنازعانية * الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع من الرجوع وما لا يمنع في الفتاوى العنانية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التنازعانية * يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذى رحم محرم وهبة لاجنبي اولذي رحم ليس بمحرم والمحرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك المواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضراً أو غائباً ان له في قبضه او لم يأذن له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء والرضاء وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية * والفاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارتجعتها او ردتها الى ملكي او بطلتها او نقضتها فان لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها او رهنها واعتق العبد الموهوب او دبره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا الوصع الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارتجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة * اما العوارض المانعة من الرجوع فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيمة لعدم انعقاد العقد عليها ومنها خروج الموهوب عن ملك الموهوب له باي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا بالموت لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتاً للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب ان يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف ربح ومنها موت الواهب كذا في البدائع * ولو اخرج بعضها من ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لآخر ثم رجع فيها كان للاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة * ومنها الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة نحو ما اذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت اودا فبنى فيها وارضا فغرس فيها غرساً ونصب دولا او غير ذلك مما يستقيم به وهو مثبت في الارض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية فلا كان لموكل كبيراً

او كان الموهوب نوابضه بعصفور او زعفران او قطعه قميصا و خايطه اوجبة و خشاة او قباء وان صبغ الثوب
بصبغ لا يزيد فيه او ينقصه فلان يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرد من ابي حنيفة ر ح
اذا وهب لرجل ثوبا بصبغه بسواد فله ان يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كما
لوصبغه بشي آخر او بصبغ ر ح كان يقول ولا يقول ابي حنيفة ر ح ثم رجع وقال ربما ينفق على السواد
اكثر مما ينفق على صبغ احمر و قيل هذا اذا كان السواد لا يعز زيادة فان كان يعز زيادة عز ناد قيمته بذلك
لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * والزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشي
توجب الزيادة في القيمة كالاحمال والخياطة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعرة فله
الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازيدت
قيمه واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند ابي حنيفة ومحمد ر ح ينقطع الرجوع ولو
وهب عبد اكرافا سلم في يد الموهوب له او وهب عبد احلال الدم فعفا ولي الجنابة في يد الموهوب له
لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ ففداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء
كذا في التبيين * وان رجع قبل ان يفديه فالجنابة على العبد يفديه الواهب بها اريد به كذا
في المبسوط * ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان الواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش كذا
في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن او الكتاب او الصنعة لم يمنع الرجوع
لان هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في التبيين * وان كانت الزيادة منفصلة
فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد واللبن والتمر او غير متولدة كالارض
والعقر والكسب والغلة واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان
ومنها العوض كذا في البدائع * ومنها ان يتغير الموهوب بان كانت حنطة فطحنها او قيفا فخبزه
او سويقا فلتته بسم او كان لبنا فاتخذة جينا او سمنا او قاطا هكذا في التارخانية * ومنها الزوجية
سواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وهب احد الزوجين
لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انتزع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها او وهبت لاجنبية
ثم تزوجت نفسها منه كان الواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا تمنع الرجوع كذا
في فتاوى قاضيخان * ومنها القرابة المحترمة سواء كان القريب مسلما او كافرا كذا في الشمني *
ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا واولاد البنين

والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات والامهات والامهات والمحرمات بالسبب لا بالقرابة
لا تسع الرجوع كالأبلة والامهات والاخوة والاخوات من الرضا ع وكذا المحرمات بالمصاهرة
كامهات النساء والزنايب وازواج البنين والبنات كذا في خزنة المفتين * قال حربي دخل علينا يامان
وله مندناخ مسلم فوهب احد هما لصاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى
رجع الي دار الحرب بطلت الهيئة فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الي
دار الحرب جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط * وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهيئة لان
الملك والعقد وتعالا اخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه ولو رد الوكيل الهيئة وقبلها الموكل صح كذا
في القنية * واذا وهب عبد الاخيه ولا جنسي وقبضه فله ان يرجع في نصيب الاجنبي اعتبار البعض
بالكل كذا في المبسوط * رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية
(كاشانه) تنورا للخبز كان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو بنى اربابا مملعا كذا في الظهيرية *
ولو وهب له حتما فعمله مسكنا او وهب له بيتا فجعله حما ما فان كان البناء على حاله لم يزد فيه
شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء او غلق عليه بابا او حصصه واصلحه او طبعه فليس له ان يرجع
فيه كذا في المحيط * وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي
كذا في الوجيز للكردي * رجل وهب دارا لرجل فحصرها او طينها او زخرفها بالذهب واتخذ
فيها مغتسلا او ارضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والزخرفة التذهيب
هكذا في الظهيرية * وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكن له
الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط * ان وهب لآخرا راضيا بضاء فانبت الموهوب له في ناحية منها
نخلا او بنى بناء او دكانا او كان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة
او بعد نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة اصلا فلا عبرة به وان
كانت الارض مطبوعة لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في
غيرها كذا في الكافي * ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع كذا في التا تاريخية * وان
بناها نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع
في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاول كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت الهيئة دارا فهدم بناؤها كان له
ان يرجع في الارض كذا في المبسوط * ان كانت الهيئة دارا فانهدم البناء كان له ان يرجع في الباقي وكذلك

إذا استملك بعض الهبة يستطحق الرجوع في المستهلك ويبقى في القائمة كذا في غاية البيان
 وأما هبة دار فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التارخانية * داوى العبد المبرر
 أو المبرمج حتى يبرئ أو كان اعمى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع كذا في الخلاصة * ولو مضر
 عند فدأواه فإنه لا يمتنع كذا في البحر الرائق * وهب عبداً فبره الموهوب له انقطع الرجوع وإن كان
فيعجز ورده رقيقاً فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالفسخ فللواهب الرجوع
 ولو جنى العبد على الموهوب له فللواهب الرجوع والجناية باطله هكذا في محيط السرخسي
 ولو وهب له وصي فشب وكبر ثم صار شيخاً فأراد الرجوع وقيمة الساعة أقل من قيمته حبر
 وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان
نحيفاً فسمن أو ذميماً فحسن لا يرجع فيه كذا في خزائن المفتين * ولو كان طويلاً فوهبه فأزاد طو
وهذا الطول نقصان كان اسم له وينقص ثمنه ولا يزيد خبراً فللواهب الرجوع فيه كذا
 * محيط السرخسي * رجل اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لآخر وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء
وجد بالعبد عيباً كان له أن يردّه على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقض
 القاضي كذا في فتاوى قاضيان * وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل
وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب
 أن يرجع في هبته استحساناً وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحم وروا
 من أبي حنيفة رحم في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحم والمعلم
 من أبي يوسف رحم وهشام من محمد رحم وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيان
 وفي الزيادات صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع
 في هبته من محمد رحم ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة * رجل وهب
لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر
صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المسوط * رجل أن وهب عبداً لرجل وسلمه ثم أراد أحده
أن يرجع بحصته والآخرفائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب من غيره جار
وعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات
 ولو وهب

ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق * ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام للحال وقال ابو يوسف رخص لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية * قال بشرقت وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان ابطال القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ازدادت الهبة في بدنها خبزات من ذببت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية * وهب لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في البنايع * واذا اراد الواهب الرجوع وهي حليى فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله ان يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فمنهن من اذا حبلت سميت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في منها فيمتنع الرجوع ومنهن من اذا حبلت اصغر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط * ولو وهب امه فشبّت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي * وان وهب جارية حاملا او بهيمة حاملا لم يرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لافلاوان وهب له ايضا فصار فروخا ليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة * اذا وهب الامة لزوجه ابطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيان * اذا وهب المذكوحة لزوجه حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رخص في الخلافات ذكر محمد رخص في الكتب في مواضع ان بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لافيا ماضى الا ترى ان من وهب مال الزكوة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ماضى فلم يجعل قديم ملكه هائلا اليه في حق زكوة ماضى وكذلك من وهب من اخذها واسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار بجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيما ماضى وجعل كان الدار لم تنزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة * وان وهب له جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب لاختيه وهو صبد لغيرة فله

ان يرجع ولو وهب لعبد اخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة رح وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط
 السرخسي * هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيتان * ولو وهب للمكاتب وهوذ ورحم محرم منه
 فان ادعى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعتد محمدرح لا يرجع وعند ابي يوسف رح يرجع
 ولو كان المكاتب اجنبيا ومولا فربب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد
 العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزانة المفتين * وان كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقباس
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل
 بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا ادري اوهبتها له ام لا فاقام المدعي بينة على
 الهبة فالمولى خصم واذ قضى القاضي بالجارية للمواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبد اقل قول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للمواهب ان يرجع
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له النجاء ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يحك فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول
 محمدرح فاما عند ابي يوسف رح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني
 الا انه ليس بعبدني فاقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استحلفه القاضي فان
 حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده
 تقبل بينته وقضي بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده هذا الرجل وانه

قدمت قبلت بينته وصار ذو اليد خصما وان اقام المذمي بينته على ان الغائب كان عبده وانه قد باه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المذمي بينته على اقرار الذي في يديه الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم بينته على اقراره ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة * ولو وهب كراشا فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي * وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي * ولو نطق المصحف باهراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين * وان وهب له حديدًا فضرب منه سيفًا وغر لا ينسجه لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها الا بضرر لا يرجع وان امكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا في ثمنه وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كتابة المصحف يزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها او حديثا او شعرا ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية * ولو وحد السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيفًا فجعله سكينًا وكسره وجعل منه سيفًا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل اجدا ما فكسرها الموهوب له وجعلها حطبا او وهب له لبنًا فجعله لبنًا فله ان يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا في الظهيرية * ولو وهب له ثرابا فبالباء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له سويقا فقلته بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة فبالباء لا يرجع كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب له نخعًا فجعله خالًا لم يرجع والنخع المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم بصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو مغرب راصله (يختم) كذا في خزائن المفتين * رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فاجبها الموهوب له لاضحية او هدي او جزءا صيدا ونحو ذلك البدنة والبقرة او اجبها تطوعا فللواهب ان يرجع في الروايات الظاهرة ومن أبي يوسف راح لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله ان يرجع فيها وهذا خلاف ولو ضحى بها وذبحها في هدي المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول أبي يوسف راح وقال محمد راح يرجع فيها وتجزئه الاضحية والمتعة ولم ينص على قول أبي حنيفة راح

واختلاف المشائخ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ قال بعضهم انه كقول محمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ كذا في المحيط * ولو ذهب دهرهما
 ثم استقرضه من الموهوب له فاقترضها اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابدًا كذا في خزانة المفتين *
 رجل وهب لرجل دهرًا فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فللواهب ان يرجع فيه ما لم يقبضه
 المصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب دينار له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره
 بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة واذن له بتقطعها فقطعها
 وانفق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب
 ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلوانه جعل الشجرة ابوابا او جذوعا لا يرجع
 الواهب فيه وروي انه يرجع في الجذوع كما جعلها حطبًا فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى
 قاضيهان * اذا وهب الرجل عبده من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل
 آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لاعلى الواهب الثاني
 ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول
 على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث
 او وصية او شراى او ما شبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط * لو باع الموهوب له
 الموهوب من آخر فرد المشتري يعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي
 السفناني ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او آجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته
 ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستاجر والمودع والمقرن
 بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب
 كذا في التائراخانية * لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع
 بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع
 في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تقف صحته على القبض
 ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شراى وهبه الموهوب له لاخر ثم
 رجع الثاني في هبته كان الاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على
 ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه

الواهب وأن لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في مود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يدا الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولولم يترضا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي اربقضاء القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سامة من ابي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وابي حنيفة رح كذا في المحيط * وان مات في يدا الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولولم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده اورد الحاكم كذا في الذخيرة * واذا قضى القاضي بابطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * اذا وهب من الفقير شيئا لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكرن عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد او ملق قنديل له الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية * ويستوي في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المبسوط * سئل من رجل دفع خمسة دنانير الى ام بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب ان يرجع واخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى * الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئا لولادة في الصحة واراد تفصيل البعض على البعض في ذلك لارابته لانه في الاصل عن اصحابنا وروي من ابي حنيفة رح انه لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء بكرة وروى المعلى عن ابي يوسف رح انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيتان * وهو المختار كذا في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون انبا فيما صنع كذا في فتاوى قاضيتان * وان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

يخزانة المفتين * ولو كان ولده فاسقا واراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه من الميراث
 بذ اخير من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفضل به
 على غيره كذا في الملتقط * وهبة الاب لطفله تتم بالعتد ولا فرق في ذلك بينهما اذا كان في يده او في يد
 سواه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد الميرتهن او في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة
 عدم قبضه وكذا الوهبة امه وهو في يد ها والاب ميت وليس له وصي وكذا اكل من يعوله كذا
 في التبيين * وهكذا في الكافي * واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة
 ولو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * اذا
 ذهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا
 في الصغير * ولو باعه بيعا فاسدا واصله اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير
 لم يجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصي اليتيم اذا وهب عبده
 الصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويستقطب دينه فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له
 ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد
 لم يستحق رجل العبد وضمن الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بهد البلوغ
 ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة *
 لاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها مناع الواهب فانه يجوز وهو لما خذ به وعليه الفتوى
 اذا في الفتاوى العنانية * وفي المستقى من محمد رح رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن
 اجر قال لا يجوز ولو كان بغير اجرا وكان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة وعن ابي يوسف رح
 رواية بن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية من
 يبي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى
 الثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير ارا والاب ساكنها جائز عند
 ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد من ابي حنيفة رح في رجل تصدق
 داره على ابنه الصغير وله فيها مناع او كان فيها ساكن بغير اجرة جازت الصدقة وان كان في يدي
 رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل حواه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجرا وبغير اجر يوافق
 جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها مناعه بخلاف جوابه في الهبة فالمروي عنه في الهبة

اذا كان الواهب في الدار وكان فيها متاع الواهب انه لا يجوز وكما ان الهبة تقتقر الى القبض فالصدقة تقتقر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان منه كذا في المحبط والذخيرة * تصديق بارض مزروعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكردي * قال صاحب كتاب الاحكام كتب اليي ظهير الدين في رجل له ارض مزروعة ببذرة في يد مزارع وهيارب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينها اذا رضي المزارع بالهبة وبينهما اذا لم يرص اجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى * قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بتصرفها لا تصير ملكا له كذا في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دللت دلالة على التملك كذا في الملتقط * رجل دفع ابنه في صحته مالا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى * رجل اخذ لولده ولتلميذه ثيابا ثم اراد ان يدفع اليي ولده الآخر ولتلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية كذا في السراجية * اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا هبا بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبير الم بصر مسلما اليه الا بعد الخياطة وانسلم ولو قال اشترى هذا لصار ملكا له كذا في القنية * قال ابو القاسم ولوجهت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندى ان الثياب لها مال ثم المرأة انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي مقدرا عشر سنين او نحو ذلك نبسط كل ايلة فراشا وبسطت عليه ملحفة او لحا فلم يصر للولد مال تقل هذا لك ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال ابو القاسم ولوجهها بنته في حال صغرها وحال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك في صحته كذا في اليبايع * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز وبصير ملكا للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيهان * الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض اليي وليه ووليها ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحدا منهم او لم يكن كذا في شرح الطحاوي * فلان الاب وصيه والجدة بالاب وصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة * وما فير الاب والجدة نحو الاخ والعمة والام وسائر القرابة
ففي الاستحسان يملكون قبض الهبة اذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء يد
استحسانا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم احد سواه جا
قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسألة اذا كان الصبي يعقل القبض او لا يعقل و
كله اذا كان الاب ميتا وحيا بما غابية منقطعة فاما اذا كان حيا حاضرا او الصبي في عيال هؤلاء
هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس
اليتيم احد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح قبض هؤلاء اذا كان
حاضرا وذكر في الجدة ايضا انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بين ما اذا
الصغير في عياله او لم يكن نظاهر ما اطلقه يقتضي ان لا يصح كذا في الذخيرة * فان كان الص
في حجر العم وعياله فوهب للصغير هبة ووصي الاب حاضرا فقبض العم قيل لا يجوز قبضه وان
الاخ او العم او الام والصغير في عيال اجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغ
عياله جاز كذا في فتاوى قاضيهان * والصغيرة التي تجامع مثلها وهي في عيال الزوج اذا قبض
هي او الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان تجامع مثلها
اصحابنا من قال اذا كان لا تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان يعولها
لا تجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يمس الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن
الولي عليها هكذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في عيال الجد والاخ او الام والعم فوهب
فقبض الزوج جاز كذا في التاتارخانية * فان ادركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بذنه
في الجوهرة النبوية * صغيرة في عيال اجنبي عاها برضاء ابيها والاب فائت قبض الاجنبي لها صحيح
قبض الاخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في عيال الجد والاخ او الام والعم فوهب له هبة فقبض
من كان الصغير في عياله والاب حاضرا خالف المشائخ فيه والصحيح الجواز هكذا في فتاوى قاضيه
وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى * وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان ابو
كذا في الوجيز للكردي * وهذا قول ملما ثلثة راجع كذا في الذخيرة * وان كان لا يعقل له
كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمحضت الهبة منفعة في حق ال
اما اذا

لما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي ميدا المسمى او ثيابا في دار قيل ان كان يشترى منه ذلك بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشترى منه شيء ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحاكم وهب دارا لابنين له احدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الابن مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوع والحقلة ان يسلم الدار الى الكبير وبهيمها منها كذا في الوهب للكردي * ثم كل ما يتخلص به عن الحرام او يتوصل به الى الحلال من الجبل فهو حسن والصدقة على الصغير بين كهي على الاجنبيين كذا في التمر تاشي * الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان متاخر عن العتد ومشروط في العقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهوان يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك او بدل عن هبتك او مكان هبتك او تحللك هذا عن هبتك او تصدقت بهذا بدل عن هبتك او كما فانك اوجازت هبتك او اتيبتك او ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لاسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العتد صلوا كذا في العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا او شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض احدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحم يكون عوضا لو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من يده لم يكن عوضا له ان يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك او استهلك الموهوب له لم يضمه كما لو هلك او استهلكه قبل التعويض سو كذا اذا ازداد الصغير المضمين كما قل العوض كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فما بقي منه فهو عوض من الهبة كلها وان شاعرد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج * وأما سلامة العوض فهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج * الثاني بيان ماهية العوض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحتالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عرضه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع * ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحياة والاقرار كذا في خزانة المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفع لشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي *

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يتمتع من التسليم وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسنان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض يعا ابتداء وانتهاء كذا في

فتاوى قاضيان * وهب دار من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جازا بعد التناض
 كذا في القنية * ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا ما نه يمنع الرجوع ولو عوض
 من بعض الهبة من ملكه فله الرجوع فيما لا يعرض منه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في مشرح
 الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة ونحلة وعصرة فقال هذا عوض هبتك
 جاز كذا في الصغرى * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان باصر الموهوب له او غيرا امره ليس
 للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او غيرا امره الا ان يقول الموهوب له
 عوض فلانا عني على اني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور
 لا يرجع على الأمر الا ان يقول له الأمر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيان * والاصل
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الأمر بآثاره سببا
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الأمر
 بآثاره سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير
 شرط قبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد
 ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة
 لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلك او استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم
 جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك
 الدراهم لم يكن ذلك موضعا عندنا وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها
 كذا في فتاوى قاضيان * وفي التاوى العنابية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمتها الف فباعها
 بالدين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالدين ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط او قيمته ولو حضر
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاوى ركانية * رجل وهب لرجل ثوبا
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا سحسا ددا في
 فتاوى قاضيان * ولو وهب له حنطة وطعن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا
 وكذلك لو وهب له ثوبا باصبع منها ثوبا بصغر او خاطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب
 له سويقا فلبت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا
 وخنزيرا لم يكن ذلك موضعا للنصراني ان يرجع في الهبة وكذا لو جل اذا عوض الواهب شاة

مسلوحة ثم ظهر انها مبيته رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيهان * وهب لرجل ثوبا لغيره
وسلحه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه ماله يعوضه الموهوب له ولم يكن
ذارحم محرم منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب
من الرجوع كذا في المبسوط * عبداً ذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من
هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة با طلة وكذلك والد الصغير اذا وهب من
مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه
الموهوب له لا يضح لا نه عوضه من هبة با طلة كذا في فتاوى قاضيهان * اذا وهب للصغير هبة
فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة
النيرة * ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدتهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له
ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبدان يساوي الف والاولا مال لغيره
فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة
العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورقة الواهب في سدس
الهبة وان كان العوض شرطاً في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء
رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط * الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة
في البقالي من ابي يوسف رح اذا قال لغيره هذا العين لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت بجوز
ومن محمد رح في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هلك ان ادرك او قال اذا كان غد فهو جائز
بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * لو وهب غلاماً او شيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلثة
ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى اقر قال لم يجز ولو وهب شيئاً على ان الواهب
بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا
في فتاوى قاضيهان * رجل له علي آخر الف درهم فقال اذا جاء غد فالا ف لك او قال انت بريء
منها او قال اذا ديت الي نصف المال فانت بريء من النصف الباقي او قال فلك النصف الباقي
فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العتبية اذا قال ابرأك علي ان تعقب بعدك
او قال انت بريء علي ان تعتقه بابرائي اياك فقال قبلت او اعتقت له يبرأ من الدين كذا
في التاتارخانية .

في التاتارخانية * وفي فتاوى ابي الليث رح سئل ابو نصر من رجل قال لا خراب انك من الحق الذي لي عليك على اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يروى انه لو وهب له شيئا على انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة او لم ي كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه من محمد رح رجل قال لغيرة وهبت لك هذه الامنة على ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامنة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة * قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرطا فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امنا فاشترط عليه ان لا يبيعها او شرط عليه ان يتخذها م ولدا وان يبيعها من فلان او يرد لها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج * وان وهب لرجل امنة على ان يرد لها عليه او على ان يعتقها او على ان يستولدها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي * والاصل في هذا ان كل مقدم من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج * وجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط الفاسدة ثلثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح من مال الابراء عن الدين والتعجيل على المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليل الجواب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية * وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رح والكفالة والحالة والافالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح من دم العمد والجراحة التي فيها الفصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليل الرد بالعيب بالشرط وتعليل الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا التعجيل على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط ويصح اضافته الى زمان في المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف * وما لا يصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح

من مال والآبراء من الدين هكذا في الفصول الاسنروشنية * رجل وهب الآخوارضا علي ان
ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في
الارض كرم او اشجار جازت الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا
في فتاوى فاضيل خان * ولو كان الموهوب كرم او شرط ان ينفق عليه من ثمره نصح الهبة وبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاستيعابي رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة
علي ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها او يعوض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه
ولا يعوضه شيء كذا في التاتارخانية * وفي المستقنى امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالالف
التي لي عليك علي ان لا تنسري علي او قالت علي ان لا تنزوج فقيل نعم تزوج او تنسري فلا
رجوع في الف في كذا في المحيط * وهبت مهرها لزوجها علي ان يجعل امرئ امرأه لزوجها عليها
ولم يقبل الزوج فالمختار ان الهبة تصح بلا قبول المديون قبل ان يجعل امرأه فالابراء ما عي وان
لم يجعل فالمختار انه يعود المهر وكذا الوابرات علي ان لا يضربها ولا يحجرها ويهب لها كذا
فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * قالت الامراة
لزوجها تركت مهري عليك ان جعلت امرئ بيدي ففعل ذلك فمهرها علي حاله ما لم تطلق
نفسها لانها جعلت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات * امرأة
قالت لزوجها وهبت مهري لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه
ابوبكر الاسكاف وابو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت
وهبت لك مهري علي ان لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فان قبل
تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها علي حاله اذ ظلمها والغدوى علي هذا القول
وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب
مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيل خان * وسئل ابوبكر عن امرأة قالت
لزوجها اخذ الوليمة وقت جهازي فما نفقته فانقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا كذا
في العاوي للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأته ابرأني من المهر حتى اهب لك كذا
فابراة ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحج
امرأة تركت مهرها علي زوجها علي ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن المقاتل ان

المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد ر ح في وافته المختيار للفتوى ما قاله نصير
ومحمد بن مقاتل ر ح ان المهر يعود كذا في المصمرات * امرأة قالت لزوجه انك تغيب هني
كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكنت معها زمانا ثم طلقها
فالمسئلة على خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها لاهية للحال ففي هذا الوجه لا يكون
الحائط للزوج الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها ان يمكث معها ففي هذا الوجه
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على
شروط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ
ابوالقاسم ر ح وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل ر ح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
اذا صالحته على ان يمكث معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا
في المصمرات ^(٤) * امرأة وهبت مهرها لزوجهما ليقطع لها في كل حول ثوبان مرتين وقبل الزوج ذلك
فمضى حوالا ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطاً في الهبة
فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرطاً في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها
على ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيان * امرأة قالت
لزوجهما (كأني تراخى شيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية *
امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان لم تكن وقتاً للمساك وقتاً لا يعود مهرها على الزوج وان وقت
وقتاً فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذا لم توقت لذلك وقتاً كان قصدها
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف ر ح صحت الهبة بطلاقها ولم يطلق كذا في فتاوى قاضيان * وسئل
ابو جعفر ر ح عن منع امرأته من المصير الى ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر
بعثك الى ابويك فقالت المرأة افعلم ثم قدمها الى اليهود فوهبت بعض مهرها واوصت بالبعض
على الفقراء واغبر ذلك وبعد ذلك لم يعنها الى ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقير ر ح لانها
بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة قالت لزوجهما المريض ان مث من

مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعلق كذا في الظهيرية * مريضة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهري عليك صدقة او فانت في حل من مهري فانت من ذلك المرض فتقولها باطل والمهر على الزوج كذا في خزانة المفتين * المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى تهني مالك علي فوهبت مهرها علي ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيمان * لو اتي الاضطجاع عند امرأته فقال لها ابرئيني من المهر فاضطجع معها فابترأته وقيل يبرأ لان الابراء للنود الداعي على الجماع كذا في القنية * ولو قال لمديونه ان لم تنقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيمان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكوثردي * ابرأه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية * الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك عبد في يدي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان ابو حنيفة ر ح اولا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد ر ح وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بخلاف بان شهد احد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فتشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب اقرب ذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة ر ح قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشاخصار ح ما ذكرهنا صرح كذا في المحيط * اذا استودع الرجل رجلا ودية ثم وهبها له ثم جحد وفشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة

والهبة في يد الموهوب له يوم يخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهادتهما باطلة كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل مائة عائم قال انما كنت استودعك فالقول قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجد هالكا فان كان هلك بعد ما دعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمتها وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط * وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما شهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان ارجح شهود الشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة * في المشتري بشر من انبي يوسف رح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقل الموهوب له خمسمائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت لك العوض اصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له فبها اعلى دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكا كذا في المحيط * رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدق بها علي واذنت لي في تبضعها فقبضتها كان القول المصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول المصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنها فقبضه الموهوب لغيره ان كان وقال الموهوب له وهبه لي وقبضه بانك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبه لي كان في منزلك لا يحضرنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان * في المشتري اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * ولو قال الزوج وهبت مهرنا في صحبتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى *

اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من
يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن يكر
التنض وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في القنية في باب الدعوى
والخصومات في الهبة * رجل اشترى حليا ودفع الى امرأته واستعملتها ثم ماتت واختلف
الزوج وورثتها انها هبة او هاربة فالقول قول الزوج مع البين انه دفع اليها هاربة لانه منك
للهبة كذا في جواهر الفتاوى * ولو قال للمدعى عليه وهب لك والدي هذا العين فلم تقبضه الا بعد
موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث
كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضك
او انما تصدقت به علي وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتها
لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان
والقياس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط * وكذا هذا في كل زيادة متولدة كذا
في خزائن المفتين * ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذبه الواهب فالقول للواهب عندي
كذا في الكافي * ولو كان الموهوب ارضا وفيها بناء او شجرة او سوفا وهو ملتوت او ثوبا وهو مصبوغ
او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبتها لي وهو غير ملتوت
وغير مخيط وغير مصبوغ فلتته انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لابل وهبت كذلك فالقول قول
الموهوب له وكذلك اذا اختلف في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه عن
محمد بن ح في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان
دبرها قبل ان يهبها قال يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة
بينه ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط *
وفي الفتاوى العتبية ولو استولد الموهوب له فقامت التجارية بينة ان الواهب كان دبرها اخذها
الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتارخانية * رجل وهب عبدا انسان بغير
اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى هبة العبد
ذكر الخصاص رح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على الرواية التي رويت عن
ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسحا للقود الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون

فسحا كذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح واذالم يفسخ البيع بالاستحقاق لا يفسخ الهبة قصم
اجازة المستحق والنثوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآخركت وهبت لي الف درهم ثم
قال بعد ما سكنت لم اقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو وهبت
المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دموها كذا في فتاوى قاضيان * امرأة
وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت نفسها ان كان
قد حاذر المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم تكن مدركة
وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى * في الباقي ويجوز الرجوع فيما
وهب للعبد بغية المولى ان كان مأذونا له ويصدق الواهب انه مأذون ولا تقبل بينة العبد على
انه محجور الا ان يكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم واوغاب
العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه واقامت عليه
البينة كذا في المحيط * رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد امس فلم تقبل كان القول قول
الواهب كذا في فتاوى قاضيان * الباب العاشر في هبة المريض قال في الاصل ولا تجوز هبة
المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت فجازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم
بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل
الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة فقد شرط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها
قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له
غيرها جازت الهبة في ثلثها ودرثلين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم ولا يقسم كذا في
المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد
الهبة ويجب على الموهوب له العقر والمختار كذا في جواهر الاخلاطي * وروي اذا وطئ الواهب
المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الوالد وباقية لورثة
آل الواهب ولو قطع الواهب يدها فني وجوب الارش ورايتان كذا في التائا ركانية * ان كانت
الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير ما فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها
للورثة والا نرد الكتابة فان قضى القاضي عليه بذلتي قيمتها ثم عجزت المكتوبة لم يكن للورثة

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا ثلثيها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض والجواب على ما تقدم ماله يرضى القاضي بثلثيها للورثة كذا في المبسوط * في الفتاوى العلية والوهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جازا وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التاتارخانية * مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلمت اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فانه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص من عهدة الجناية بدفع الجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط * مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضد ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية * مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاشتق الموهوب له قبل موت الواهب جازا ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب لمريض عبدا وسأله اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته يضرب فيه غرماء الموهوب له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط * واو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عيدا قيمته مائة وثقا بالشفيع ان يأخذها بقيمة العبد فان مات وابى الورثة الا جازة خير الشفيع كالموهوب له اي والشفيع ثلث الدار وكل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفيع كذا في الكافي * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيحه على ان يعوضه عيدا قيمته مائة وثقا بضامن مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابى الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثا له وام يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له ازيد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك

ذلك كذا في خزانة المفتين * اذا وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى * ولو وهب المريض كثر من قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كثر من يساوي مائة وتقاضا روات ولم يجز الورثة ذكر الهبة واخذ كثر نفسه او رد نصف الكرواخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع بشي كذا في الكافي * مريض له عديساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال الموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فداءه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين به ان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا نفذ الهبة في جميعه واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة آلاف درهم واختار الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعة ويفدي ما بقي بثلثة ارباع الدية كذا في المبسوط * وفي العيون هشام من محمد رح رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلث الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه ولا يثنيه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات نصار للورثة عاديته كذا في التناثر خانية * واذا رجع الواهب في هبته الموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركة الميت كذا في المبسوط * مريض وهب جاريته لمريض فردها الموهوب له على الواهب بهية منه فهو جائز وليس لورثتها الموهوب له ان يرجعوا في شي مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حفص رح عن محمد رح كذا في الظهيرية * مريض وهب غلاما لمرأته تقبضته وامتنعته ثم مات المريض فالعق ناقذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين * مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا
 في حذم مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت
 صاحبة الغراش او لم تكن كذا في المضمرات * قال ابو الليث رحم هو ان لا يقدر ان يصلي قائما وهو احب
 وبه تأخذ كذا في الجوهر النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر رحم
 ان كانت عند الهبة تقوم احاجتها وترجع من غير معين على القيام فهو بمنزلة الصحيحة تصح هبتها
 كذا في فتاوى فاضل خان * والمفقد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت
 فهبت من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا * والمرأة اذا اخذها المطلق فمأفلته في تلك
 الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهر النيرة * ولو وهبت المرأة
 مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في الغم لم يصح كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها
 في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة البراء ما لم تمت فاذا ماتت منه
 فلورثتهاد دعوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا وذهب
 لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة فالوصية ودية الثمن على قول من اجاز
 البيع باطلاق فان اجاز ما تروى فلهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية
 وبطلت الهبة وان قالوا اجزأه ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعه كذا في خزائن المفتين * واذا
 وهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا الوهب المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح
 ولا تغلب وصيته اما اذا وصى لها بعد الموت نصح كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر
 في المقررات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب
 واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره
 او وهب له ثوبا ثم قطعه بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا
 وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي
 فتاوى آهور رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين
 للمدين خمسة فملك الموهوب ينصرف الى الحال ام الى المؤجل ائتمى الامام الاجل برهان
 الدين المرفي ناني رحمه الله ينصرف اليهما وبه ائتمى القاضي بديع الدين رحمه الله كذا في الثار خانية *
 المريضة اذا قالت ليس اي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزائن الفتاوى * وسئل علي

السعدي ممن قال لاه رآته هي لي جميع املاكك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهرام لا فقال
لا كذا في التارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهار الى زوجها فماتت الابنة فادعى
الاب انه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والابية على الاب
وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع
والملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفضيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى فاضيل خان *
اعطى لزوجته ذنبا ليرثها ثوبا وثلثها عند وفاتها هي الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها
ورقاعند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر ووفيقه على ما له ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا
في الفتية * امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء واهب من المهر ولو جعلت زوجها في حل
يبرأ الزوج من المهر كذا في خزائن الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولني وهبت مهري
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهذا واكره على الهبة فهو لا يصح كذا
في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في
فتاوى فاضيل خان * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها ثم لها ان تعيد المهر على الزوج فنصالح من المهر
على اللؤلؤ او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على
الزوج ولو ماتت لزمت العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوبا في مديله بمهرها ان ماتت
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي * هبة المهر من الزوج الميت
نصح استحسننا كذا في السراجية * والبت لو وهبت مهرها من ابها ان امرته بالقبض صح
كذا في الخلاصة * قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد
هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والتوكيل بالتسليم ان يوكل غيره
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم وكل
الموهوب له رجلا بالقبض وغا باصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل
الموهوب له وينفرد احد وكيلي التسليم به بخلاف وكيلي القبض لا ينفرد احدهما كذا في التارخانية

في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز * ولما نفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد مدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما انفق والأفلا صرح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد ر خ وقال الاستاذ فاضيلان الا صرح انه يرجع عليها زوجته نفسها اولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل ابو القاسم عن امرشريك بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيد ر خ ولولم يكن على وجه الهبة فلا ابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * امير و هب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت اما جردت في غير يستولي عليها وتداولتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاعت ولو امسكها رما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليبيعها للغائب من ذى اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذى اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى ابى الفضل سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي بخصاصه قال ابو خنيفة وابو يوسف ر خ خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد ر خ ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهبة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى * فاض او غيره دفع اليه صحت لا صلاح المهتم فاصح ثم قدم يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها ولد افزع استرداها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه درهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور من نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل بن مغازل مما يهدي ابو البصبي الى المعلم او الى المؤدب في النبروز او في المهرجان او في العيد قال اذا لم يستل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل الجلواني عن معلق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رضى وجوابه في الكوز

في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اهداه لذلك حينئذ يستردده وان لم يعبده لذلك لا يسترده كذا في التا تاريخانية * وقول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملقط وقبضه جائز استحسانا كذا في الملقط * لقيط في يد ملقط نقله ويتفق عليه وليس لهذا الصغير احد سواء جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغير * وسئل عن ابن احمد راح من رجل دخل الحمام وقد دفع اليه صاحب الحمام الاجرة فاعترف من الزاء ماء بانه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمعترف ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه ابا حقة للداخلين فقال صار حق به من غير ذلك ماصلا ملكا له كذا في التا تاريخانية * دفع الى اجنبية مينا لارادة الزنا فان قال دعت اليك لازني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي فائدة له الاسترداد والافلا كذا في القنية * وفي نواك شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عن خا صم زوجته واذاها بالضرب والشمم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التا تاريخانية * في نفا روى النسفي سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا يسيرا ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت امطته ليتصرف فيه على ملكها لمالك كذا في المحيط * هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او منها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر وقال ركن الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوفاء والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فان الم يذكرو فيها تمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية * في البيعة سئل والدي عن رجل قال لا خردنفع الي اصطلحك حتى تكون فيه دأبني فدفعها له لمن يكون السرقة قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا الجواب به علي بن الحسين السعدي وسئل ملي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاضية

للاصطبل او مستعير او غاصبا للداية او مستعير الها الا ان يكون جعل لذلك موصعا معروفا وقال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لي دابتك حتى تبيت في اصطبلي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى السفى رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لى المهر الذي لك على فقالت (أرى بتخسيدا) فقال الشهود هل تشهد على هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتديق في اثناء كلامها فيحمل على ما نرون كذا في الذخيرة * اذا وهب ابنته من رجل كان ثكاحا ولو وهب امرأته من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبده من نفسه كان متفاديا في خزنة الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عبد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة للغرماء ذلك فلو قدى الواهب والموهوب له قبل النقض تمضى الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو اجاز والهبة بطل حقهم الا ان يمتنع العبد ولو اوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن من الدين فالفضل للموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التاتارخانية * وسئل ابو بكر من هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه او من كسبه قال ان كان يعلم انه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الفتاوى * قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل متى المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي * اقراؤه وهب من فلان دارا كان هذا اقراوا صحبا وفي الغياثية الاقرار بالهبة لا يكون اقراوا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى * وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رح انه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينها صار قابضا لها كذا في الذخيرة * واهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا الاحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا تجوز المعاوضة بالخمير من الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمير والذمي وان صارت الخمير خلا في يد القابض لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمير والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعة ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد للنصراني او النصراني له على ان يعوضه خمرا فذلك باطل كذا في محيط السرخسي * مسلم وهب لمرتدة فعوضه منها المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه

من دأبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح تعويضة صحيح كسائر تصرفاته إلا أن من دأبي يوسف رح يكون من جميع ماله ومن محمد رح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل بالحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علماً بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربي المسلماً من هبة لمسلم أو وهبته لمسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستألفاً لكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي واخذت الهبة منه لم يكن للوهاب أن يرجع فيها وإن حضر قبل القسمة وإن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشرى أو غيره لم يكن للوهاب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمره الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * قال حري وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار السلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي البيهقي سئل عمر النسفي عن امرأته أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفترق قال لا وسئل منها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التآريخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كرواساً من زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام والعتلة فمات الابن فلم يكن الثمن أجاب بكون كلة للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الأسروشي * رجل وابنه في المفاز قوماً معهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه إغارة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه نصراً وهذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بعدد ذنوبه جاء يوم القيمة وفي يدك تلك السحرة بجاء بها بطن نفسه والوجه الحشرت بالسكين وأصله يوجأ كذا في الطهريّة * قال رضي الله عنه لما سأله عن كنب فصته التي

السلطان وسأل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان عليه
ظهر القصة انه جعلت الارض ملكا له ليصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس
واحد فانه تملك يحتاج الى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما عذر الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى *

قال محمد ر ح في السير الكبير اذا قسم الامام الغنائم في ارض الحرب بين الغانمين او باعها من
قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام ناراد المشترون
والذين وقع ذلك في سهامهم ان يلقوا بالمنازع لبحر قوه فرموا به ثم بداهم فقالوا من اخذ من ذلك شيئا
فهو له فاخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين اخذوا واخرجوا الى دار الاسلام او
لم يخرجوه علق محمد ر ح فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة * وذكر في كتاب الصيد
حديثا يدل على ان الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدي اليه قال الطحاوي اذا كانت الهدية
لا تحتمل القسمة كالثوب او مالا يوزن في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئا وان كانت
الهدية تحتمل القسمة وهو مهيأ للاكل للحال يجعل لاصحابه من ذلك حقا ويمسك البقية لاهله
كذا في التا تاريخا نية * رجل مات فبعث رجل الى بن الميت بثوب ليكنه فيه هل يملكه الابن
حتى يكون له ان يكنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقهاء وورع فان
الابن لا يملكه ولو كنه في غيره وجب عليه رد على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز للابن ان يصرفه
الى حيث احب كذا في السراج الوهاج * اذا وهب الاب لطفله دارا لم يبين حدودها وحقوقها
وكانت الدار ودعة من آخرت الهبة والمودع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل
الهبة كذا في جواهر الاخلاطي * الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع
وغير المشاع وحاجتها الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويسموي ان تصدق على
غني او فقير في انه لا رجوع فيها ومن اصحابنا ر ح من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في
المبسوط * اذا تصدق على رجل دار ليس له ان يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا او غنيا كذا في
المضممرات * ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فاخذته المدنوع اليه طائفا انه ودعة او عارية فردة
على الدافع لا يحل للدافع اخذها لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان اخذته لزمه رد
كذا

كذا في السراج الوهاج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقول لجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا في الغنية * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي * ولو تصدق على غنيين جازي رواية عن ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع كذا في السراجية * ولو تصدق قطعة نقرة على فقيرين جاز انفا كذا في التهذيب * رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المسبوط * واذا اعطى سائلا ومحتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في الذخيرة * رجل في يده دراهم فقال لله علي ان تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصبر روح جاز وان لم تصدق حتى هلكت الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيهان * وفي الفتاوى سئل بن سلمة ممن تصدق على امرأة وهي معسرة فغير ان لها زوجا وموسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم تجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذي رحم محرم وقال كل شيء لا ينسخه القاضي اذا اخصما اليه فهذا حكمه وكل شيء فسخه القاضي اذا اخصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان الصدقة لا تقبل الاقالة والنسخ فيجعل اقاله الصدقة تملكها مبتدأ وهبة مبتدأ كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشروع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بدارة على امرأته وعليها ما في بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي اؤل عليك وعلى نفسي هذه الدار لم تجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو بطن انهم احياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للحي اشار الى ان الايجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكما له

لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوخ اصلا فيجوز الایجاب واذا وقع الایجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فلا يجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوخ من اخذ الجانبيين فيمنع جواز الایجاب على قول من يرى الشيوخ من احد الجانبيين مانعا هكذا في المحيط *
 وَاذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية * اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين او قال دارى هذه صدقة في المساكين فما دام حيا يؤمر بالتصدق واذا مات قبل تنقيد الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة * وان كان حيا وتصدق بقيمة اجزائه كذا في المبسوط *
 من قال مالي او ما املك في المساكين صدقة فهو على مال الزكوة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكوة وهي السوائم والنقدان ومرض التجارة سواء بلغت نصابا او لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق او لم يكن عليه دين وتدخل فيه الاراضى العشرية عند ابي يوسف رح وعند محمد رح لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار واثاث المنازل وثياب البدنة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من اموال الزكوة ومن مشائخنا من قال في قوله ما املك او جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه ان يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة او جميع مالي صدقة والصحيح هو الاول لانهما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى كتاب ادب القاضي * ويمسك من ذلك قوته فاذا اصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما امسك ولم يبين في الكتاب مقدار ما يمسك لان ذلك يختلف بقله وماله وكثرته وقيل ان كان محترفا يمسك قوت يوم وان كان صاحب غلة امسك قوت شهر وان كان صاحب ضياع امسك قوت سنة كذا في المبسوط *
 وذكر في الاجناس قال محمد رح لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال ابو يوسف رح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولائنة دخل فيه ولو حلف ان يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومناخ البيت كذا في الينابيع * ولو قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال ابو حنيفة رح لا يدخل الا الصامت واما في التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط * قال النخعي اذا قال لله مالي ان اهدى جميع مالي او جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب ان يهدي ذلك كله الا قدر قوته

فاذا استفاد ما لا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب فعليه ان يتصدق بقيمته ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقيه وكذا الواو صي بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط * وذكر هلال بن يحيى في وثقه لو قال ارضي صدقة في المساكين لا تصبر صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضي هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد ها تصبر صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد ها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آه ورجل دفع الى رجل مشرة وقال تصدق بها على فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه وامسك تلك العشرة قال قاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل مشرة وراهم اومائة من خبطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الي غيرة في الحايي انه يضمن وقال ظهير الدين رح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرسات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية * محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه افضل من التصديق على الفقراء وان اثمهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكذبين الذين يسألون الناس الحافارياً تكون اسرافاً قال ما لم يظهر لك ان ما يتصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور بما روي من سدخلته كذا في الحايي للفتاوى * الصبي اذا تصديق ماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا تصديق بعد ابق له على ابنه الصغير لا يجوز وروي المعلي منه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية * رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل قبضتها ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي واقام البيعة على قول الاب فالدار له كذا في التاتارخانية * التصديق بثن العبد على المحتاجين افضل من الاعناق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت او داله فانه يصل الثواب الي الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير طازجة على ظن انه فلس ليس له ان يسترد ها ظاهراً قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلان ثم ظهر انه لها طازجة له ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في الحالين كذا في القنية * رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الى مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بامة ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزانة المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئا وجب ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه كذا في الحاروي للفتاوى * وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان اكلها اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عاصم الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امضى وان شاء لم يهض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رح وهو المأخوذ كذا في المحيط * اختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك امانة على اذى الناس وعن خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد ومن ابى بكر بن اسمعيل الزاهد رح قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلوس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة ان يعطيه ومن بن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطي كذا في التاتارخانية *

كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين بابا * الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها اما تفسيرها شرعا فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية * واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة واما بيان الفاظها فنقول الاجارة اما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي فنحو ان يقول احدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت او اسأجرت ولا تنعقد بلفظين احدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني فيقول

فيقول الآخر اجرت كذا في النهاية * وذكر شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الاثمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاجارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهرها بعشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حكى ابو طاهر الدباس من ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الجصاص رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط * لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزانة المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقضا من دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشر سنين جاز فلوان المدعى اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة * وان قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا وهذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية * ذكر شمس الاثمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والاظهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة فبذلك هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان * عن محمد رح امطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر ومن حيث الصغر والكبر فان جاء بقدر وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية * ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله (من كروكدي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادها الاجارة كذا في الخلاصة * وفي البيضة سألت ابا يوسف رح عن الرجل يدخل السفينة او يحتجم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة

وثن الماء فقال بجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في الثنا تاريخانية * قال الآ
هذه الدار دينا في سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح هو اجارة بعت منك عبدي به
دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الا
الطويلة لمحدود له مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين
الفسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادتين ولكن لم
بينهما زيادة على هذا لا تعتقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا اضاف الاجارة الى
في المستقبل بان قال آجرتك داري هذه غدا او ما اشبهه فانه جائز فلوارد نقضها قبل
ذلك الوقت فعن محمد بن ابراهيم في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح
في المحيط * رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في ر
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وال
ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الا
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاو
هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة فاجزة ولو كانت الاجارة م
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المستقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر ان يبيع قبل
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بق
اورجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مست
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الش
فقد آجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار بجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحي
وبه يفتي كذا في القنية * قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ
مجعي الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجعي الشهر وغير ذلك لا ي
والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيخان * والحران اقل بعت نفسي شهرا بكذا بعمل
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية * وهكذا في الخلاصة * عن ابي يوسف رح رجل دفع ثوبا ل

رجل يبيعه على ان مازاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة فهذا الاجارة فاسدة ولو باع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط * واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانقضاء وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط الانقضاء فمنها العقل حتى لا تنقذ الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانقضاء ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو اجر ماله او نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجارة الولي عندنا وكذا لو اجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانقضاء الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجارة المولى ان كان محجورا واذا سلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي والعبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعمالهما من غير ان المولى والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر وللمالك ان يؤجر ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عاما فليس بشرط لانقضاء العقد ولا نفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجز الاجارة والاستجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن واما خلو العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرط في قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينقذ موقفا على اجارة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الولاية من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجدة ووصية من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضاء المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

جهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال اجرتك
 حدى هاتين الدارين او احد هذين العبدين واستأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها
 بيان المدة في الدور والمنازل والخوانيت وفي استيجار الظفر وما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل
 فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز واما في اجارة الارض فلا بد
 من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل
 والركوب ومنها بيان العمل في استيجار الضياع وكذا بيان المعمول فيه في الاجير المشترك بالاشارة
 والتعيين او بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس
 والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم ومدها واما في حق الاجير الخاص فلا يشترط
 بيان جنس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الظفر شرط
 الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة او شرعا فلا يجوز استيجار
 الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعا ومنها ان لا يكون
 العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا او واجبا قبلها لم يصح ومنها
 ان تكون المنفعة مقصودة معاد الاستيفاء بعقد الاجارة ويجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز
 استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض الموءا اجرا اذا كان منقولا فان لم يكن
 في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس
 المعقود عايد كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه
 واما شرط الزوم فنحن ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون المستأجر عيب في وقت العقد ووقت
 القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة
 المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما
 ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما او بالمستأجر عذر لا يبيق
 العقد لازما ومنها حق العبد المستأجر حتى لو أجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو
 بالخيار ان شاء مضمي على الاجارة وان شاء نسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجرة ابوه او وصي
 ابيه او جدة او وصي جدة او القاضي وامينه هكذا في البدائع * واما بيان انواعها فنقول انها نوعان
 نوع

نوع يرد على منافع الاميان كاستيجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما اشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للامال كالتصارة والخياطة وما اشبه ذلك كذا في المحيط * واما حكمها فوقع الملك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * واما صفاتها فهو مقدر لا يمتنع ان كانت صحيحة مربة من خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع * وما صح ان يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن ا يصلح اجرة ايضا كالايمان مثل العبيد والثياب كذا في الكافي * ان كانت الاجرة دراهم او دنانير فلا بد من بيان قدرانته كذا في بيان الصفة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية * وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أي النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهة لا تقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الراجح وان كان للأجر فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط * وان كانت الاجرة كيليا او وزنيا او معدا بمقارنة بشرط فيه بيان القدر والصفة وان كان لحمله مؤنة بشرط فيه بيان موضع الايفاء عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يشترط واذا كان للاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تنفس ويدفع حيث الارض والدار وفي المحمولة حيث ما وجب له يعينه كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبته في موضع آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالمثل في المبيع وان كان عروضا وثيا بشروط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا سلمها فتراهم فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والجزائي وسائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة مشارا اليها وان كانت متعنة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزواجة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عبد فهو جائز واما

اذا قولت بحبسها كما اذا استأجر دارا اخرى او ركوب دابة بركوب دابة اخرى
او زراعة ارض بزرعة ارض اخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في
السراج الوهاج * وفي نوادر بشر من ابي يوسف رح اذا كان الاجرة نلسا فعلا او رخص قبل
القبض فلا اجر الفلاس لا غير وان كسدت فعليه فدية المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن
مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل النقطه قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط * ولو استأجر
عبد الخدمه شهرا بخدمة امته فهذا فاسد لان اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو اعطى البقر واخذ
الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى ابي الليث رح لا خير في معاوضة
الثيران بالثيران الاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قولت المنفعة بمنفعة كانت
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبد واحد
بين اثنين فنهايا فخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبد واحد
بين اثنين أجزأ واحد هما نصيبه من صاحبه ان يخطب معه شهرا على ان يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز
في العبد الواحد وانما يجوز في العاملين المختلفين اذا كان في عبد من كذا في المحيط * الباب الثاني في
بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الا اجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب
تسليمه به عندنا عينا كان او دينا كذا في الكافي * هكذا ذكره صدر رح في الجامع في كتاب التحري *
وعامة المشايخ رح على انه الصحيح هكذا في النهاية * ثم الاجرة تستحق باحدمعان ثلثة اما بشرط
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلثة فانه يملكه كذا في
شرح الطحاوي * وكما تجب الاجرة باستيفاء المنافع تجب بالنسبة من استيفاء المنافع اذا كانت
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او خانوتا مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * ولو أجزأ دارا وسلمها اليه فارغا الايتا كان
مشغولا بمتاع الآجر او سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر بحصة البيت
ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه
العقد كذا في الخلاصة * فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة
لا يجب الاخر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فحبسها المستأجر في منزله

ولم يركبها حتى مضى اليوم فإن استأجرها للركوب في المصر يجب عليه ألا جرت يمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اُضيف إليه العقد وأن استأجرها للركوب خارج المصر إلى مكان معلوم لا يجب الإجراء أحسنها في المصر وإن ذهب بالدابة التي ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الإجراء وأن ذهب إلى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم للدابة لا يجب الإجراء أن تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اُضيف إليه العقد لأنه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة * وأن قال له المالك ذلك المنزل فأسكنه إلا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه إن قدر على الفتح بلامؤنة يلزمه الإجراء إلا فلا وليس للمؤجر أن يحتمل ويقول هلاك سرت الغلق ودخلت المنزل ثم الإجراء لو معجلة طال به أهله حس الدار لاستيفائها وإن مؤجلة لا مال ثمض المدة ولو منجمة يجب إذا مضى النجم الواحد وأن نقصت الإجارة بعد ما مضى المؤجر الإجراء حتى قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي إلى المستأجر كذا في الوجيز للكردي * ولرب الدار والارض طلب الإجراء كل يوم وللقصار والخيار والخطاب بعد الفراغ من عمله وإذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الإجراء على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد ذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الإسلام وقاضيان أنه إذا خا ط البعض في بيت المستأجر يجب الإجراء بحسبه هكذا في التبيين * أن استأجر لحمله إلى موضع كذا فعمله بعض الطريق ثم طال به بالإجراء بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه أن يعطيه حصته من الإجراء لكنه يجبر على أن يحمل إلى المكان الذي شرط فإذا حمل يستوفي جميع الإجراء ولو استأجر لتحميل له حمولة من مكان إلى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الإجراء في ظاهر الرواية له أن يطالبه بالإجراء بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الإجراء هكذا في شرح الطحاوي * ولو قيل الإجراء إلى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الإجارة مينا فامارها وأودعها إلى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الإجراء بأشراط التعجيل في الإجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغائية * وفي فتاوى آهون قال آخر (ابن سبوي سر كرام بر تابدروا زة هرج) بكذا فعملها فإذا هي خسر هل يجب الإجراء قال لا من أبي يوسف وزح وعند محمد راجح كذلك أن علم أنه خسر ولائله الإجراء ثم له الإجراء أرض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الإجراء شيئا حتى مات هل لو زنته أن يطلب ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم أفني بلا كذا في التاتارخانية * ولو

استأجر حليانين به مائة عشرة أيام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا
 في محيط السرخسي * وعن ابي يوسف زح في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح ممن أكثرى محمدا بركبه
 الى مكة فخلعه في اهله من غير ضرر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء
 وهو ناس للحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصا ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر لحمل
 شهر البركة الى مكة كذا في الذخيرة * وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر
 وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المؤجر
 اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبدا فلم يقبضه
 حتى آجره من المائع شهرا كانت الاجارة باطلة فان استعمله المائع بحكم الاجارة لا يلزم الاجر
 كذا في المحيط * سئل علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس
 سنين فزادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يقطعها فقال صاحب الارض ادفع الي آجرة هذه
 المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التاخرانية * رجل استأجر قميصا ليلبسه
 ويذهب الى مكان كذا فيلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي
 لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث ر ح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر
 مقابل باللبس لا بالذهاب قل القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك
 المكان في الضرر بالثوب اذ منه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والافكا قال ابو بكر ر ح كذا في
 الكبرى * القصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وتدفعة قبل الجحود فله
 الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزائن المفتين * وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود
 فلا اجر لازم وان صبغ بعد الجحود فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ
 وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ابيض وفي النسيج ان نسج قبل الجحود لا اجر لازم وبعد
 الجحود الثوب للنسيج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق
 قال ابو يوسف ر ح يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار وقال محمدا ر ح لا يسقط منه الاجر
 لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده بحكم الاجارة كذا في
 محيط السرخسي * ولو استأجر عبد سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة وادماه لنفسه
 قيمة

وقيمة العبد يوم الجحود الفان فمضت السنة وقيمته الف ثم مات العبد في يدا المستاجر وقيمته الف
 روى هشام بن محمد ر ح ان عليه الاجر وضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد ر ح
 كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد ر ح لم يجتمعا فسر هشام ذلك فقال الاجر وجب لاستعماله
 العبد في السنة والضمان وجب بعد مضي السنة لان بعد مضي السنة وجب عليه رد العبد على
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع
 وعلى قياس قول ابي يوسف ر ح ينبغي ان يازمه الاجر قبل الانكار ويسقط منه الاجر بعد الانكار
 كذا في المحيط * كل صانع ليس لصنعه اثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس
 العين بالاجر بالاجماع كذا في الذخيرة * ومن لعمله اثر في العين يحبس العين بالاجرة الا اذا كان
 مؤجلة للنساج ومن حلق الشعر وكسر الحطب وكل من صار العين بعمله شيئا آخر بحيث
 لو فعله الغاصب زال ملك البائع حبس العين وهذا كله اذا عمل في مكانه ولو في بيت المستاجر
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * واما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر اثر عمله
 في الثوب باستعمال النشاستج كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله اثر لازالة الدرن اختلفوا
 فيه والاصح ان له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية * الذي له حق الحبس اذا حبس
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الاجرة ايضا وهذا عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الطحاوي *
 ولو هلك العين في يدا الاجير من غير صنعه ومن غير ان يحبس بالاجر فان كان لعمله اثر في العين
 كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن لعمله اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر
 كذا في المحيط * فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر
 مخير ان شاء ضمنه قيمتها معمولا واعطاه الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا
 في المضمرات * اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب الي منزلك حتى اذا رجعا من
 الجمعة سرت الي منزلي واوفي عليك اجر ك فاختلس الثوب من يد الحائك في الرحمة قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ان كان الحائك دفع الثوب الي صاحبه او مكنه من الاخذ ثم دفعه الي
 الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك ملك بالاجر وان كان صاحب الثوب
 دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجرا على صاحب الثوب على حاله
 ولو منعه الحائك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطالحا على شيء كان حسنا كذا في فتاوى

فاضيخان * ولو كان الاجير قصارا فامره بالامساك لبوفي الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسألة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التفصيل ايضا كذا في المحيط * حائك عمل ثوب بالرجل فتعلق الآجر به ليأخذه وبنى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الآجر فتحرق من يد صاحبه لا ضمان على الحائك وان تحرق من يدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية * والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينقذه الاجر فسرقة منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا اقل للحمال امسك الحمولة حتى اعطيك الاجر فسرقت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بفعل السمسار اثر في العين ومن لا اثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون امانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى فاضليخان * اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسخا الاجارة فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مدبونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعدمضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعدمضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا آجدرارة وعجل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المعجلة كذا في الناتار خانية * وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة * ذكر الحاكم استأجر عبدا للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فيأخذها هكذا في المحيط * الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت فصرت المدة كاليوم ونحوه او طالت كالسنين كذا في المضمرات * ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * ولو آجدرارة شهر او هو المحرم ثم آجرها من آخره وصغر العقد في العقد المحرم فانه يسلم الدار لاصحاب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صغر كذا في السراج الوهاج * ولو آجدرارة شهرا او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بخلاف حتى اذا انقضى الشهر يوم ما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ماضى

بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع واما في اجارة الشهر وفيها روايتان عن ابي حنيفة
 رح في رواية اعتبر الشهر كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والاقى
 بالاهلة كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي
 يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط * وان استأجرها سنة مستقبلة وذلك
 حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة
 وستين يوما في قول ابي حنيفة رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهرا بالايام
 واحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية من ابي يوسف رح كذا في المبسوط * وان أجرة دار كل شهر
 بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر واذ اتهم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض
 الاجارة لانتهاؤ العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهر جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
 في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها هكذا في الكافي * والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في
 فتاوى قاضيان * ولو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول
 محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم
 اجرة شهرين او ثلثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها الفسخ في قدر المعجل اجرت كذا في التبيين *
 ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محض رصا حبه قيل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح
 في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو قال أجرة دار سنة كل شهر بدرهم جاز
 بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير
 عذر كذا في البدائع * وان استأجر دار سنة عشرة دراهم صح وان لم يسم تسط كل شهر من الاجرة
 لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل استأجر اجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم
 انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من
 طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو من طلوع
 الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيان * وخدمة الاجير في البيت
 ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل
 الماء الى البالوعة وياقن النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر جلبيه وجميع بدنه الى ان ينام وغير
 ذلك كذا في خزنة الفتاوى * ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر
 الثاني كذا في خزانة المفتين * وان تكاوى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من
 طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للباض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة بفرقان
 بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في
 فتاوى قاضيان * وان تكاوى دابة من الغدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم
 فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا
 انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية (اين خبردم گرفتيم ناشبانكاه)
 فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر نجار يعمل له عشرة ايام يتناول الذي
 يليه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا
 في الوجيز للكردي * سئل ابو بكر عن اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من
 العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل
 بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الاربعة نسدت الاجارة وله اجر مثله ان
 عمل كذا في الحاي للفتاوى * في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوما لعمل كذا فعليه ان
 يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشي آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند
 قد قال بعض مشائخنا ح ان له يؤدى السنة ايضا وتفقدوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى كذا في
 الذخيرة * وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجر في المصر من اثبات الجمعة
 ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شي من الاجر
 فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط منه ربع الاجر فان قال الاجر حط من الربع مقدار اشتغالي
 بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط *
 استأجر جبرا شهرا ليعمل له كذا الايدخل يوم الجمعة للعرف وابتدأه من صلوة الفجر كذا في
 خزانة الفتاوى * استأجر نجارا يوما الى الليلة فامره آخران بتخذه لادارة بدرهم فانتخذان علم انه
 اجبر لا يحل وان لم يعلم بالأس وينقص من اجر النجار قدره الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز
 للكردي * واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول
 بدرهم

بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيره **وأن كان يدفعه مائة درهم كذا في التاخر جانية ***
 الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه
 او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز
 في قول ابي يوسف روح مينا كانت الاجرة اودينا والاجارة على حالها لتفسخ وقال محمد روح
 ان كانت الاجرة دينا جاز ذلك قبل المستأجر او لم يقبل ولا تنتقض الاجارة وان كانت مينا
 فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل
 وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط *** ولو ابرأه من الاجر او وهبه منه فان كان ديناً**
وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهما صح بالاجماع لانه بمنزلة
الحط ولو كانت الاجرة مينا لا يصح الا براء كذا في الغيانية * فان كانت هذه التصرفات من المؤجر
 بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط *** ذكر ابو الليث روح في نوازل لو هب**
المؤجر اجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد روح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز
اذ ادخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه نأخذ كذا في الوجيز المذكور **درمي ***
ولو قضى من السنة نصفها لم يبرأه من جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الضل في قول
محمد روح وعند ابي يوسف روح تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط
السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى رجل آجر ارضه من رجل بدرهم معلومة وقبض
 الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الآجر الاجرة للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة
 بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بخصه ما قضى
 من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط *** ولو اشترى**
المؤجر من المستأجر عينا من الايمان جاز في قولهم جميعا ويتعلق العقد بمثل الاجرة دينا في
الذمة وتقع المفاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدرهم
 دون المتاع كذا في محيط السرخسي *** ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها كانهاد قيقا او زينا او عوضا آخر**
جاز كذا في الغيانية * واذ اصراف الآجر والمستأجر بالاجرة فاخذ بالدرهم دنانير فان كان ذلك بعد
 استيفاء المنفعة او كانا شرطا للتعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارف اجماعا وان كان
 قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف روح الاول وهو

قول محمد رح يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا اشترى فاقبل ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً
فاما اذا كانت الاجرة مينا بان كانت نقرة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه دنانيراً لا يجوز سواء كان قبل استيفاء
المنفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد فقد
الاجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه
يؤد الاجارة على المستأجر ان لم يكن خمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك
خمس دراهم وهذا انما يتأتى على قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح واما على قوله الآخر
الصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصح المستأجر ان يصر المستأجر صوفيا الاجر فان مات العمال قبل ان يحمل شيئاً كان
على ورثة العمال رد الدينار على المستأجر لان العمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة العمال
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة العمال ترد الدينار على المستأجر ولورثة العمال على
المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو أجرة دار من رجل فامى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل
من رب الدار شهرين فامر القامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من القامي الدقيق والزيت
وغير ذلك حتى استوفى اجرا شهرين فهو جائز وليس للقامي على المستقرض شيء ولكنه قرض لرب
الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم اقترضه منه كذا في المبسوط * واشترى المستقرض
من القامي بالاجرة ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط
التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى
قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح يجوز وعلى قول ابي يوسف رح الآخر لا يجوز
ولو كان للقامي على الرجل المستقرض ديناراً او اجر البيت عشرة دراهم كل شهر فضى شهر فامر
رب البيت القامي ان يدفع اجره ذين الشهرين ائلى هذا الرجل قرضاً عليه ورضي الرجل بذلك
فهو جائز فان قاضه بالدينار والذي له عليه واخذ بالفضل حواً نجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس
المختلف انما لا يجوز اذا لم يرد التراضي على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً ثم يجوز
هذا الصرف بحصة ما وجب من اجرا شهرين عند جميعاً فاما بحصة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر
الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول
ولا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجرام يجب بعده وهو الشهر
الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض

والفامي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه ديناراً بعشرة دراهم لم يجز وان احواله على هذا الوجه بالدراهم فقا صه بالدينار فاما للمقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئاً وامره ان يعمله وطابت نفس الفامي بذلك واعطاه به دقيقاً وزيناً وديناراً بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى او انهدم البيت او استحق لم يرجع الفامي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رحمه الاول وهو قول محمد رحمه واما على قول ابي يوسف رحمه الآخر ما كانت حصه الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فبأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط * ولو استأجر داراً او سكن فاستحققت الاجرة للآجر ويتصدق به الا لانه ظهر ان المؤاجر كان غاصباً للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتاً بثوب فآجره بدراهم اكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفضل ايضا لانه لا يظهر الفضل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط * ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصه ما لم يسكن لا يجبر على ايضا فكذا في المحيط * واذا آجر داره من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزن وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئاً من المكيل والموزن بغير عينه موصوفاً فلا بأس بان يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئاً بعينه جاز قبضه في المجلس او ما يقبضه وان ابتاع منه شيئاً بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر داراً بعبد بعينه سنة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فغفقه باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع وبالتعجيل واشتراط التعجيل ولم يوجد

شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى اعتق العبد
 جازعائه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق
 الدار وموت احدهما او فرق الدار وانعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعلق قيمة العبد ولو
 لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر اتم اعتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار
 بتدراجا لشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الأجرة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن
 المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات
 العبد واستحق كان عليه جرمثلها بالغاما بالغ وفي الأجرة الفاسدة يجب اجر المثل لا بجاربه
 المسمى كذا في محيط السرخسي * اذا رد الآجر العبد بخيار عيب او روية وقد سكن المستأجر
 الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر قد دفع العبد
 ولم يسكن الدار حتى اعتقه فعنته باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاما اعتق
 ما لا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهر اهلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل
 التسليم الى رب الدار فان على المستأجر اجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت
 الأجرة فاسدة من الابتداء فانه لا يزداد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط *
 وان قبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عيب وباعه ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انفسخت الأجرة
 رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الأجرة عبدا فاعجله فاعتقه الآجر ومات في يده
 انفسخت الأجرة رجع المستأجر بقيدته وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في
 الغيائية * رجل آجر دارا بعد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او ام يدفع العبد حتى اعتقه صح
 اعتاقه وكان مالى المستأجر للشهر الماضي اجر المثل بالغاما بالغ وتنتقض الأجرة فيما بقي وكذا لو
 استأجر دارا بعين فسكن الدار وام يسلم العين حتى هلك عليه اجر المثل بالغاما بالغ كذا في فتاوى
 قاضيان * الباب الخامس في الخيار في الأجرة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلثة ايام
 يجوز رعاى اكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي * ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت
 الأجرة كذا في السراج الوهاج * ولو شرط ثلثة نسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المأثر
 بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الأجرة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي *
 وان كان

وَأَنَّ كَانَ الْخِيَارُ لِرَبِّ الدَّارِ فَسَكَنَ فِيهِ فَلَا جِرَ وَيُضْمَنُ مَا نَهَضُوا بِسَكَنِهِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * وَأَنَّ كَانَ
 بَعْدَ الْاجَارَةِ لَزِمَ الْجِرَ وَخِيَارُ الرُّوْيَةِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَرُؤْيَةُ الدَّارِ كَرُوءِيَةُ الْمَنَافِعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ
 لِلْكَوْثَرِيِّ * وَإِذَا تَكَرَّرَ دَارُ الْمَرْهُومِ فَهَلْ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَلَوْ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهَا
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَنَّهُ دَمَ مِنْهَا شَيْءٌ بِضَرِّ السَّكَنِ فَحِينَئِذٍ يَتَخَيَّرُ بِالْبَغِيرِ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * ذَكَرَ الصَّدْرُ
 الشَّهِيدُ رَحِمَهُ فِي الْفَتَاوَى الصَّغِيرَى إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا (تَأْيِيسْتُ دَيْكَ رُوْمَيْنِ بِسَائِدِ) بِبَدَلٍ
 مَعْلُومٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ بِالْعَشْرَةِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَاقِي قَالَ إِنْ كَانَ قَدَارَةُ الْقَدْرِ وَرَقْتُ الْأَسْتِجَارَةِ رَجَبٌ
 عَلَى الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يَرَهُ لَمْ يَجِبْ رَوَا صَلَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي الْاجَارَاتِ إِنْ مِنْ شَارِطٍ
 قَصَارًا عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بِبَدَلٍ مَعْلُومٍ وَلَمْ يَرَهُ الثَّيَابَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كَانَ فَاسِدًا وَإِنْ أَرَاهُ
 الثَّيَابَ كَانَ جَائِزًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَإِذَا سَمِيَ لَهُ جِنْسًا مِنَ الثَّيَابِ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ
 فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا لَمْ يَرَهُ يَعْنِي يَكُونُ فَاسِدًا وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِهِ
 أَنَّهُ إِنْ بَالِغٌ فِي بَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ بَصِيرَةٍ قَدَارَ عَمَلِهِ مَعْلُومًا فَهُوَ رَأَاهُ الثَّيَابَ سَوَاءً وَبِجُوزٍ أَنْ يَكُونَ
 قَوْلُ شَمْسِ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الْقَدْرِ وَالزَّنْدَجِيُّ قَوْلُهُ فِي الْقَصَارِ فِيمَا مَلَ عِنْدَ الْفَتَوَى
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَفِي نَوَادِرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ قَصَارُ شَارِطُهُ رَجُلٌ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ ثَوْبًا
 مَرُوبًا بِدَرَاهِمٍ فَرَضِي بِهِ الْقَصَارُ فَلَمَّا رَأَى الْقَصَارُ الثَّوْبَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَهُ ذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ الْخِيَابُ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَحَلِّ
 وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَحَلِّ وَالْقَصَارُ
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَكَذَلِكَ الْخِيَابُ فَلَا جِلَّ ذَلِكَ انْتِخَابُ الرُّوْيَةِ فِيهِمَا قَالَ (شَم) وَلَوْ اسْتَأْجَرَ
 جِلَالِيكِبِلَ لَهُ كَرَحْنَةً فَلَمَّا رَأَى الْحَنْطَةَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْتَجِمَ لَهُ
 بِدَانِقٍ وَرَضِيَ بِهِ فَلَمَّا كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ قَالَ أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَهَا لَا يَخْتَلِفُ كَذَا
 فِي الذَّخِيرَةِ * اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَعْلِمَ لَهُ كَذَا مَنَامًا مِنَ الْقَطَنِ أَوْ لِيَقْصُرَ لَهُ كَذَا ثَوْبًا وَلَيْسَ عِنْدَ الْاجِيرِ ثَوْبٌ
 وَلَا قَطَنٌ لَا يَجُوزُ أَنْ كَانَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَرَهُ الْاجِيرُ فَلَا جِبَرَ خِيَارُ الرُّوْيَةِ فِي الثَّيَابِ لَا فِي الْقَطَنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ
 الْفَتَاوَى * وَفِي نَوَادِرِ هِشَامٍ مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ فَلَا مَسْأَلَةَ بِدَارِهِ فَاسْتَعْمَلَ الْغَلَامَ نَصْفَ
 السَّنَةِ وَنَظَرَ آجَرَ الْغَلَامَ إِلَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ آجَرٌ مِثْلُ غَلَامِهِ
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ كَرَمًا لَهُ وَلَمْ يَرَهُ وَقَدْ كَانَ بَاعَ صَاحِبَ الْكُرْمِ الْأَشْجَارَ نَبْلَ الْاجَارَةِ حَتَّى

صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى فاضيل * وبثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرذ قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرذ قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء والرضاء كذا في المحيط * اذا استأجر داراً وقبضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كان كسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هالانه يتعذر على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كما لموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي * وعن ابراهيم بن محمد ر ح رجل نال لغيره اسناً جر تك اليوم على ان تنقل هذا النبل اليه موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلناً بتسليم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال أجر تك هذا الدار كل شهر بدرهم على ان اهب لك اجر شهر رمضان وقال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * أجر حماماً سنة بكذا على ان يحط منه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلاً يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا اجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفوائد * استأجر حمامياً على انه ان ثابته نائبة فلا اجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة * حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره على ان يحسب بنقته فعمره هذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغاً ما بلغ والمستأجر النفقة التي انفقها في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة * خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العمارة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله ويحسب نفقته من جملة الاجر فاستيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد ان شرط تكون العمارة للأجر والمستأجر على المؤجر نفقته واجر مثله فيما عمل وللمؤجر ان يسترد الحوانيت التي همها المستأجر منه واما الحوانيت العامة فالاجارة فيها جائزة لعدم المنسذ هكذا في المحيط * ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد

العين الى الآخر وله حمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز هكذا في الغيابة * في الفتاوى سئل عن
استأجر مؤجلا شهرا لطبخ العصير واشترط له على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه اجر شهر
فرغ في نصف الشهر وفي آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغيابة فاذا مضى الشهر فلا اجر
عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية * ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله
سقط الاجر صرده على المالك اولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في
نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى * استأجر جبابا وكيزانا فقال له المؤجر ما لم ترد ها علي
صحيحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان
جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصه مسمى الى وقت
كسره وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي فخر الدين الفتوى
على انه لا تقسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملا ومؤنة يجري فيها المما كسة وكذا لو
لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل ومؤنة كذا في التاتارخانية *
وفي الاصل رجل تكرر من رجل دارسنة على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام فان رضيها اخذها بمائة
درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلاثة
الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما نهدم من سكنة لافي مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا
بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما نهدم من سكنة في مدة
الخيار وان قال انا بالخيار ثلاثة ايام فان رضيتها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة
فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمت الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما نهدم
كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا على انها كذا جريا وكانت اقل او اكثر فبهي بالمسمى وله
الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العنانية *
ولو استأجر دارا شهرا مسماة فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما
بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فبعضه
اياها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احداهما
او منعه مانع من احدتهما او حدث في احدتهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع *
ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بغير القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجز وكذلك هذا في انواع الصبغ والخباطة اذ اذ كثر ثلثة اشيا
جاز وان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير
شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا فقال له ان خطته فارسيات فلک درهم وان
خطته روميات فلک درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بعصفر فلک درهم وان صبغته
بزعفران فلک درهمان فذلک جائز ولو قال ان خطته انت فاجرک درهم وان خطته نلמידک
فاجرک نصف درهم فهذا والخباطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال
لراد الا ابق ان ردته من موضع كذا فلک كذا وان ردته من موضع كذا فلک كذا اجاز وكذا لو قال
للخياط ان خطت هذا الثوب فلک درهم وان خطت هذا الثوب الا آخر فلک نصف درهم كذا
في فتاوى قاضيهان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار مطارا فیدرهم وان سكنت حدادا
فیدرهمين او قال ان سكن فيها خياطا فیدرهم وان سكن فيها حدادا فیدرهمين فالاجارة جائزة
هندا بي حنیفة رح وعندها فائدة وان استأجر دابة الى الحيرة فینصف درهم وان جاز الى الفارسية
فیدرهمين فهو جائز ذكر محمد رح هذه المسئلة ولم يحک فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل
ان يكون قول ابي حنیفة رح وعندها لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرشعير
فاجرة نصف درهم وان حمل كرحطة فاجرة درهم جاعده وعندها لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد
جائز في قول ابي حنیفة رح الآخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ رح على قول ابي حنیفة رح
في تخريج مسئلة الدابة والدار انه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا
ولم يركبها بعضهم فالتاوجب اقل المسلمين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ذكر
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد رح اما على
اصل ابي حنیفة رح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر
من آخر دابة على انه ان اتى عليها الكوفة بعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فخمسة فهو جائز
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال انه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه ستة
او خمسة كذا في المحيط * ابن سامة عن محمد رح في رجل استأجر رجلا على عدل يطي وعدل مروي

قال أحمل أي هذين العدلين شئت على أنك ان حملت الزطي فلك اجر درهم وان حملت الهروي فلك اجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعا الى منزله فلا جارة جائزة وأيهما حمل اول مرة فهو الذي لا جارة وهو منطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعا وان حملها جملته فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة ر ح ان ضاعا وعليه قولهما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام من محمد ر ح اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها جملته الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكماله وانه يخالف رواية بن سامة في العدلين كذا في الذخيرة * اذا قال للخياط ان خطه اليوم فلك درهم وان خطه غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة ر ح يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيهان * وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن ابي حنيفة ر ح في اجر المثل ايضا فروي منه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح من ابي حنيفة ر ح وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا اورد العقد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة ر ح قيل لا اجر وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف وعند هاتلثة الارباع كذا في التمر تاشي * وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة ر ح الصحيح هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العنابية * لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالا جماع كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فمخساب درهم وما خطته غدا فمخساب نصف درهم فيفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب ر وما فبكذا وما خطته فار ما فبكذا فهو ناسد لجهالة العمل ولو قال

استأجرتك عند الخطيئة بدرهم وخاطله في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغياثة *
ولو استأجر يوماً بدرهم فان بدله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة
كذا في محيط السرخسي * ومما ينصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل
ان استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صبغة او خبز او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول
ابي حنيفة ر.ح وفي قولهما يجوز استحساناً وان يكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف
النهار فله الاجارة كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من
الكوفة الى بغداد ثلثة ايام باجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً معنولاً
من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بيننا في العقد كذا في المبسوط * ولو استأجره
رجلاً لخطب له هذا الثوب فمبصا اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة ر.ح ولو قال لخطب لي قميصاً
او لخطب لي قميصاً ولم يقد ر.ح بالاتفاق ولو قال لخطب قميصاً من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في
الفناوى الغياثة * وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجل من آخر ثوباً ليطحن عليه كل يوم عشرين
قفيزاً هذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافاً من مشائخنا ر.ح من قال هذا الجواب يجب ان يكون
قولهما اما على قول ابي حنيفة ر.ح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة الخبز ومنهم من
قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا الوشرط على الخبز ان يخبز له هذه عشرة
المخاضيم دقيقا وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان ذكر الوقت
والعمل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوباً ليقطعه ويخطه قميصاً على ان يفرغ منه في يومه
هذا واكثر من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير عشرة دنانير ولم يزن
على ذلك روي عن محمد ر.ح عن ابي حنيفة ر.ح انه تجوز هذه الاجارة فان وفي الشرط
كان لهما المسمى وان لم يفرغه كان له اجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد ر.ح ومن
ابي يوسف ر.ح اذا استأجر دابة من رجل اياماً مسماة ولم يذكر شيئاً لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة ر.ح
ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك اليوم لخطب هذا القميص بدرهم او قال استأجرتك اليوم
لخطب هذا القميص الدقيق بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة ر.ح ويجوز عندهما وقال الكرخي له من
في المسئلة اختلاف الواحيتين من ابي حنيفة ر.ح والصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة ر.ح روايتين
والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدام العمل واخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما ان ذكر

الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضيخان *
 وممن فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب اجر المثل
 بالغاما بلغ كما لو استأجر داراً واحداً وتسعة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر
 اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجزئاً ولا
 اما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية *
 قال في الاصل ايضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسج وشرط عليه ان يحذقه في ثلاثة
 اشهر بكذا وكذا نهذا لا يجوز وكان ينبغي ان يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق
 في وسعة والاصل عند ابي حنيفة رح انه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد
 العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقوداً عليه حاله انفراد الوقت والعمل اما اذا ذكر العمل
 على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكرني آخر باب اجارة البناء اذا ذكر
 رجل رجلاً يوماً الى الليل لينسج له بالخص والآخر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه
 ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد
 عليه فان مقدار العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد
 عليه بان يبين مقدار البناء لا تجوز الاجارة عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط * اد استأجر الرجل رجلاً كل
 شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قمحاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب
 مستقيم على قول ابي حنيفة رح مشكل على قولهما فمن مشاخص قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما
 الى قول ابي حنيفة رح منهم من قال من ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسان
 على قولهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا
 استأجر انساناً للعمل فان كان عملاً لو اراد الاجيران يأخذ في العمل للحال يقدر عليه صححت الاجارة
 ذكر في ذلك وقتنا ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبز لي عشرين مناً من الخبز بدرهم
 جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت بملك آلات الخبز كالدفق ونحو ذلك وان لم يبين مقداره
 العمل لكنه ذكر ذلك وقتنا قال استأجرتك لتخبز لي اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا ولو قال
 (بدين درهم ديوار من باكن) جاز ايضا يبين لذلك وقتنا ولم يبين ولو قال (بدين يكدرم

ابن خرمين باركن ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تذري هذا الكدس جاز لان استأجرتك لمعمل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تذري هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فإذا كان العمل معدوماً وصحبه ولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى فاضل بن *
الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل عند انان المستأجر يملك الاجارة فيلزم ان يتقوا في الانتفاع به كذا في المحيط * ومن استأجر شيئاً فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فارد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف ^(ن) يجوز وعند محمد رح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي *
وإذا استأجر داراً وقضهائهم أجرها فإنه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها او اقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضا الا أنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو تدفيعها وحفر فيها بئر او طينها او اصلح ابوابها وشيئا من حوائطها طابت له الزيادة وما الكدس فإنه لا يكون زيادة وله ان يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما اشبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر داراً فنكسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان اكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة * ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر راضاً فعجل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما ممل فيها عدل لا يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كثر انهارها ذكر الخصاص رح وانها زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح اصحابنا في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا تيسر على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر من

ابي يوسف رح اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئا وفي بعض النسخ لو أصبح في احدهما شيئا له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط * وكان الامام ابو ملي النسفي يحكي عن استاذة ان المستأجر لو أجره من المؤجر لا يصح وان أجره من غيره ثم ان الغير أجره من المؤجر يصح وقال الامام العلواني وروي عن محمد رح ان الاجارة من المالك لا يجوز مطلقا تخلل الثالث او لا وبه قال عامة المشائخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكدري * وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الآخر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيان * ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ والصحيح ان العقد يتفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر الحلواني المستأجر اذا أجر المستأجر من المؤجر قبل تفسخ الاول وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والناس لا يقدر على دفع الصحيح والعامة على انه لا يتفسخ الا انها اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاول لان الثانية نسخة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حد وثها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانيا واسترد منه فذلك يمنعه عن تسليم المنفعة الثانية الى المستأجر فاذا ما الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فتفسخ الاول ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة نله ذلك لان العقد الاول انما يتفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكدري * فان سكنها الآخر بحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان المستأجر اعاد المستأجر من المالك لا يسقط منه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط * ولو أجره المستأجر من اب رب الدار او ابنه او مكاتبه او عبده المدبون يجوز ولا يتفسخ الاجارة الاولى بانفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا يتفسخ الاجارة الاولى كذا في التائرا خانية * ولو استأجر ارضا ثم دفعها الى الآخر مزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض الاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآخر في الفصل الاول يصير مستأجرا وفي الفصل الثاني يصير اجيرا كذا في الظهيرية * المستأجر اذا استأجر صاحب الارض لينخل في هذه الارض شيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادرين سماعة عن

محمد رح رجل استأجر من آخر دارا ورضا زاد المستأجر فيها بناء ثم آجرها من الآخر واعارها منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر بن سماعة وعلي بن رب الدار حصه بناء المستأجر من الآخر قال الحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا آجر المصوب من غيره ثم ان المستأجر آجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط * آجر الغاصب ثم اجازها المالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العائد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو آجر المولى عبده سنة ثم عتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القدوري ان الاجارة كسائر العقود ان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فالاجر للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجرة للعائد وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجر الماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا قول محمد رح كذا في الوجيز للكردري * ولو آجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجزته عقده لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتارخانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى * وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه افتى ظهير الدين المرفعياني كذا في التاتارخانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا آجر كان للاول ان ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وآجره من غيره اجارة جائزة للمستأجر اذا آجر من غيره او دفع اليه غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل يفسخ العقد الثاني اختلف المشائخ فيه والصحيح انه يفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موضعا اجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبد الآخر فان كان بغير اذن المولى لم يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي * لو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبرى * رجل آجر داره كل شهر بدراهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري أخذها من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه

اذا رد الثمن عليه ترد دارة عليه وبحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع
بالدارهم واراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر
كان هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس
للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر
من ثمن الدار عند رد الدار وعقدان الجز ومده كان حسناً والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد
وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسد البيع كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى
مدة له ان يؤجر من غيره لان هذا مالا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخاً ضمن
الا اذا كان معد لذلك كخيمة المسح كذا في التاتار خانية * الباب الثامن في انعقاد الاجارة
بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها استأجر داراً شهراً فسكن شهرين لا اجر
عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي من اصحابنا يجب ومن الكرخي ومحمد بن
سلمة انهما يوفون بين الرايتين بين المعد للاستغلال وغير المعد للاستغلال من غير تفصيل بين الدار
والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يقتضى كذا في خزائن الفتاوى * اذا سكن الرجل
في دار رجل ابتداءً من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة
للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه
حينئذ يكون رضياً بالاجر قالوا وفي المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه
الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او بتأويل ملكة كبيت او حانوت
بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معد للاستغلال كذا في
المحيط * خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن سلمة
وابن نصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث قال فخر الدين الفتوى على انه سكن
بالاجر الا اذا عرف خلافه بقريئة نحو ان يكون الساكن معروفاً بالظلم والغصب او كان صاحب
جيش يعام منه انه لا يستأجر مسكناً كذا في المضمرات * حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت
منها قال بن سلمة يجب اجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرباً للملك للمالك وان
ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصباً
لا يسمع

لا يسمع كذا في الوجيز للكردي * وإن كان المستقل لصغير ينظر إلى أجر المثل وإلى ضمان الثقصان
فأيها كان النظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أحجار يؤجرها منهم فعمل بها
قصار ولم يشارط صاحب الأحجار بشيء فإن لم يكن معروفا عندهم أن من شاء عمل عليها
وإدى الأجر فلا أجر عليه إذا عمل بلا إذن رب الأحجار ولو كان معروفا عندهم أن من شاء عمل
عليها وإدى الأجر فعليه الأجر ثم إن كانت لها أجرة مروفة يجب ذلك والآفاتر المثل كذا في
الكبرى * استأجر هاسنة بأجره معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفعت الأجر ليس له أن يسترد هذا
الأجر قال رض والتخريج على الأصول يقتضي أن تكون له ولاية الاسترداد أذا لم تكن الدار
معدة للأجرة كذا في القنية * وفي المنتقى من محمد ر ح في صاحب الدار أن قال للغاصب هذه
داري فأخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجدد لها الغاصب ثم أقام المالك عليه البينة بعد
أشهر فلا أجر له ولو كان مقربا للدار للمدعي وبقي المسئلة بحالها كان سكناه رضى بالأجرة ويجب الأجر
كذا في المحيط * ولو أكرت دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار إن فرغتها اليوم
والآفهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى موقوفه بالدار يلزمه ما سمي من الأجر
قال هشام لمحمد ر ح أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها بأجر مثلها قال هذا حسن أجعلها بأجر
مثلها فان فرغها إلى ذلك الوقت والآ جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين *
رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت أن رضىت
كل شهر بخمسة دراهم والافرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر
خمسة دراهم لأنه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن لا يلزمه إلا
الأجر الأول كذا في فتاوى قاضخان * أراد أن يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين
وقال المستأجر عشرة وافترا فاملى ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل عشرة وقبض
الغلام فالصحيح انه يجب الأجر الذي صرح به المستأجر كذا في جواهر الاطلاعي * رجل
قال لآخر أجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الأجرة على ألف
ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا إذا قصد أن تكون الأجرة كل شهر بمائة أما إذا غلط في التفسير
لا يلزمه إلا الألف فلو ادعى الآخر انه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول
الآخر كذا في الخلاصة * ولو سكن الدار بعض المدة ثم جدد ها وقال هو ملكي أو قال غصبتها أو قال

حارية وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين جمع في قول ابي يوسف ربح
لانه غاصب وعند محمد ربح ثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في يده باجر ولو كان مكان الدار
دابة او عين آخر والمستئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل
الرد لانه غاصب بزعمه وان رضي وارث الاجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن
يجب الاجر والقول قول من يزيد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء كذا في النافار خانية * قال
لغيره بكم تؤاجر هذه الغرارة شهرا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وثبها ومضى الشهر
فالتصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الاخلاطي * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى
فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين * قال الراعي لا ارعى غنمك
الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا
في اجارة الدور كذا في الملتقط * رجل استأجر اجيرا ليحفظ نهرة كل شهر بكذا ثم مات المستأجر فقال
الوصي للاجيرا عمل مملك على ما كنت تعمل فان لا احبس عنك الاجر فأتى على ذلك اياما ثم باع
الوصي الضيعة فقال المشتري للاجيرا عمل مملك فابا لا احبس عنك الاجر فمما عمل الاجير
في حيوة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي عمل مملك يجب على الوصي
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته المثل المسمى بوجود التسمية منه
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من المثل اما اذا علم ذلك
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فليهما المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل جمارا بعشرة
بعضها جباد وبعضها زبوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جبادا فقال المستأجر بالفارسية
(چنان کنم که توخواهی) فهذا وعدمه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزاده في الاجر
واجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب
الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما
لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تعقد ابتداء بالعذر وان من استأجر سفينة شهرا فقصت المدة
والمستأجر في وسط البحر فانه تعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى بحالة العذر كان اولي وبیان العذر انه
يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المغارة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه

فيؤاجر الدابة منه ثانيا حتى قال مشا نفع الوعد ثم دابة اخرى يعمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع بجدة دابة في ذلك الموضع ينقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة التي في ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكاري بذلك كذا في الذخيرة *
 واذا انفق بامر القاضي وانبت ذاك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكاري ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامرائى الحاكم ليقضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤجر منه ثانيا بان صرف المستأجر ثقتا مينا ورأى الدابة قوية حتى عرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم متى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهر افعل ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون يبعه حفظ المال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامه البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط *
 ذكر محمد ربح في السير الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المغارة ولا يجدا مستأجرا سفينة اخرى او زقا آخر رابى الاجران يؤجر منه وقد حضروهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكرين سماعة في نوادره هذه المسئلة عن محمد ربح ولم يشترط ان يكون المؤجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا ويؤجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الآجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة والزرق استعان المستأجر اصوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزرق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره ولا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر وكذا ثم ليس في مسألة السفينة والزرق اختلاف لروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادرين سماعة محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى

بالاعذار وكذا الومات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى ان يدرك الزرع واذا انقضت مدة الاجارة والزرع قبل في القياس يؤمّر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فانلع الزرع في الحال وان شئت فانتركه في الارض الى ان يدرك وملك لصاحب الارض اجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة تلمت وفي المنتقى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى تجزو هو على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك بالمسمى حتى تجزو من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا وجعل فيها خلا ثم انقضت مدة الاجارة في الصحراء جعل باجر مثله الى موضع يجد فيه زقا فاولومات المؤاجر قبل مضي المدة لا يجعل باجر مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا سنة فزرها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة بترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجرا الارض كذا في خزائن المفتين * ومن ابي يوسف ربح لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصا فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان خرج بعد ذلك ردتها باجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يختصموا حتى استحصد يجب من الاجر بحساب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصم فيه استحسنان ان يترك باجر المثل كذا في التمر تاشي * ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر ايضا ثم خرج الزرع وتصاد فانهما سواء فنصفان وان كان احدهما غاليا فهو لصاحب الغالب ويضمن للأجر مثل ماله كذا في الفبائية * استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا ثم انقضت وقتها فالصحيح ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتقريب ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع حيث يترك باجر وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذ الم يكن في قلعها ضرر فاحش بالارض هكذا في المحيط * فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له ان يملك الاشجار وعليه قيمتها مقلومة فاعل للضرر من نفسه هكذا في خزائن المفتين * استأجر من آخر حانوتا ووضع فيه جباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر بايع تقريفا لجانوته فان كان الخيل يلفه بها لئلا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر

ان شئت فزرع الحانوت وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمرد بقوله استأجره منه الحكم
باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً بيدل مسمى ولومات المؤاجر او المستأجر قبل انقضاء المدة
ولم يتيسر التفرغ يجب المسمى استحساناً والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا
في المحيط * واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار
في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيهان * وفي الامالي من محمد ربح رجل
استأجر ارضاً بدرهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر
المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كقيل قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقي الى
ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يموت الآجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في
الارض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا رضى الا ان يكون الآجر
على ورثته الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك
الزرع باجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر ارضاً فزرع
فيها زرعاً ثم اتفقا سحاً عقد الاجارة والزرع بقل هل ترك الارض في يدا المستأجر باجر المثل
الى ان يستحصد الزرع فقد قيل لا ترك وقد قيل ترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد ربح في
كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع
بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يطلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف
الارض الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع وبغرم المزارع نصف اجر مثل هذه
الارض ههنا بينلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا فان الشرع حقه
وانتبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة * الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع
الفراغ منه وما لا يكون واذا استأجر اجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى فزرع الاجير من العمل
في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يدا المستأجر او هلك فله الاجر كذا في
المبسوط * رجل استأجر رجلاً ليعمله فلما اخرج الخبز من التنور احترق لا بقعله كان له الاجر
والاضمان عليه وهذا اذا اخبرني بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان * واذا اخرج
بعض الخبز من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في الينابيع * فان لم يكن في بيته واحترق الاجر له

كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيخان * ولو الزقة في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضامن فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجروان ضمنه دقيقالم يكن له اجرة كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لاجرله سواء كان في بيت المستأجر او في بيت الاجبر كذا في النهاية * وان سرق الخبز بعد ما اخرجه فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا اجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة * لو استأجر خبازا لم يخطط له ثوبا في دارة فقطع الثوب وقتل الخباز فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه يعمل في دارة لان الاجر مشروط بمقابل بالخباطة وما صنع ليس خباطة انما هو عمل من اعمال الخباطة وكذلك اذا استأجر رجل ليخبز له دقيقا معلوما في دارة فدخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل ان يخبز ولا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا في المحيط * ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طيها بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر كاملا وان انهارت قبل ان يطويها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط * اذا استأجر رجلا لبنني له بناء في دارة او يعمل له ساباطا او جناحا او يحفر له بئرا او قنطرة او نهرا وما اشبه ذلك في ملكه او فيما في يده فعلم بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه وبده ليس له ان يطلب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراده موضعا من الصخراء ليحفر فيه بئرا فقال محمد ر ح انه لا يصير قابضا الا بالتخلية وان اراده الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعلم الاجبر بعضه والمستأجر ترب من العامل فخاف الاجبر بينه وبينه فقال المستأجر لا قبضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئرا في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها الي صاحبها قال مشايخنا محمد ر ح سام هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة * ولو استأجر لينا ليضرب لبناني ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يجف اللبن ويضبه في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح حتى يجف وينصبه ويشربه لا خلاف

في انه اذا ضرب به ولم يقمه انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه
 ويده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللين وبين المستأجر لكن ذلك بعد
 ما نصبه من ابي حنيفة رح. وعندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر
 فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشريح او قبله كذا في الينابيع * وان استأجره ليضرب له لينا بملين
 معلوم ويطبخ له آجراً على ان الحطب من عند رب اللين فهو جاز وان فسد اللين بعد ما دخله
 الاتون وتكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج
 فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن النور وان انكسر قبل ان يخرج فله الاجر له وان اخرجه
 من الاتون والارض في ملك رب اللين وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك
 اللين فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري الخياط اذا خاط في بيت
 المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب
 الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله
 الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضمان
 والمحل مضمون في يد الاجير وعندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخيطا واعطاه الاجر
 كذا في المحيط * الباب العاشر في اجارة الطير ويجوز استيجار الطير باجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز
 في استيجار العبد للخدمة جاز في استيجار الطير وما بطل هناك بطل ههنا الا ان اباح حنيفة رح استحس
 جواز استيجار الطير بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز
 والتاقت شرط في استيجارها اجماعا كذا في الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم
 فليس للطير ان يخرج من عندهم الا بعد كمرض او غيره وليس لهم يحبسوا الطير في منزلهم اذ لم يشترطوا
 عليها ولها ان يخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعندها من مرض يصيبها لا تستطيع
 معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن
 كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الطير ترضع الصبي في منزل ابيه ثمها ذلك كذا في المحيط *
 وطعام الطير وكسوتها على الطير اذ لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة *
 ولو راع الصبي في يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه شيء لم تضمن الطير مثبثاً

كذا في المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بنيا بيشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعا فهو جائز بالاجماع ونفى بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها او سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايفاء وهذا بي حنفية روح خلافا لما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي * وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ ودوا الاصم كذا في جواهر الاخلاطي * وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضيخان * وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تدفع له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها ايضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فمعالج به الصبيان من الریحان والدهن فهو على الظن في عرف ديارهم ما في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظن ان تشتري له الطعام وذلك كله على اهلها وعليها ان تهيم له كذا في غاية البيان * والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالارضع فيه الى العرف كذا في المحيط * ليس على الظن من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تترك ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيانية * وليس للظن ولا للمسئور ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقاع لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظمرا ثم ظهر انها كافرة او مجنونة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظن ان تعرض مرضلا تستطيع معه الارضاع الانبشقة تلحقها وكذلك اذا حبلت كذا في الذخيرة * وان كان اهل الصبي يؤذنها بالاستهزاء وكفوا وان اساءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط * وان لم تكن معروفة بالطورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه اولي اجارة منها كذا في المضمرات * ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الظارة ثم علمت هكذا في الغيانية * قد اتوا في الظن اذا كانت

اذا كانت هي ممن يشينها الارضاع فلا هلع ان يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع
فانها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهره النيرة * وان كان الصبي قد اتفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي
لا تعرف بالطورة كان لها الفسخ ايضا في ظاهرها رواية وروي من ابي يوسف رح انه ليس لها الفسخ اذا
كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح والا اعتماد على رواية
ابي يوسف رح وتاويل محمد رح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيد والسمن وغير ذلك مما
يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فاجواب
محمد رح كجواب ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فأجرت
نفسها للطورة بغير اذنه فللزوج ان يبطل عقد الاجارة قبل هذا اذا كان الزوج ممن يشينه ان تكون
زوجته ظفرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للطورة بغير اذن الزوج فللزوج حق الفسخ
سواء كان ممن يشينه ان تكون زوجته ظفرا او لا وهو الصحيح وان كان زوجها محبها ولا يعرف
انها امرأه الا بقله فليس له ان ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة * الطبر اذا كان لها زوج معروف
وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير اذن
الزوج وللزوج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس
للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبه يفتى كذا في جواهر الا خلاطي * وفي العيون
وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعوه من غشائها مخافة الحمل وان يضر
ذلك لصبيهم فلهم ان يمنعوه من ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله فله ان يغشها ولا يسع للظفر
ان تمنعه من ذلك كذا في الذخيرة * ولهم ان يمنعوا اقرباءها من المكث في منزلهم كذا في الطهريه *
ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط
السرخسي * ولا يسع للظفر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احد من ولدها فلهم
ان يمنعوه من الكينة عند كذا في الميسوط * وكل ما يضر بالصبي فعوا الخروج من منزل
الصبي زمانه كثير او ما شبهه فلهم ان يمنعوا عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها
الى ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كاتت الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر
بالصبي لا محالة واصحابا كان فيه وهم الضم وليس لهم منعها من كذا في المحيط * ولو مات الصبي
او الظفر انقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظفرا لولد

للصغير ثم مات الرجل لا تستقص اجارة المظنر وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة
 المظنر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل
 في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد بن حريز في الكتاب يدل عليه ثم قال
 محمد بن حريز واجرا المظنر في ميراث الصبي قيل اراد به اجر ما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا
 ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب
 الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل مظنرا ترضع ابنه الصغير فلما ارضعته شهورا مات
 ابو الصغير فقالت عمة الصغير ارضعته حتى نعطيكم الاجر فارضعته شهورا قال ان لم يكن للصبي مال
 حين استأجرها الاب فمن يوم مات الاب الاجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت
 بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير
 كذا في الذخيرة * ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير الاسل والدمي
 من هذه الممثلة قال قبل اجر ما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية *
 واذا استأجر الرجل مظنرا ترضع صبيين له فمات احد هما فانه يرفع منه نصف الاجر وليس لاب الصبيين
 اقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط * ولو استأجر واظنرين ترضعان صبيا واحدا فذلك
 جائز ويتوزع الاجر بينهما على ليهما فان كان ليهما واحد فالاجر بينهما نصفان وان كان متفارقا
 فبحسب ذلك فان ماتت احدتهما بطل العقد في حقها لغواب المعقود عليه والاخرى حصتها
 من الاجر كذا في المبسوط * وليس للمظنر ان تأخذ صبيا آخر فترضعه مع الاول فان اخذت صبيا
 آخر فارضعته مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع *
 ولها الا اجر كاملا على الفريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين * والا جر
 طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولد هم في المدة المشروطة وي طرح
 من الاجر بقدر ما يخلف كذا في الفياثية * واذا دفعت المظنر للصبي الى خادمتها حتى ارضعته
 فلها الا جر كاملا استحسانا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعتها الى خادمتها حتى ارضعته
 فالصحيح انها لا تستحق للاجر هكذا في الذخيرة * والا وجه انها تستحق كذا في المفتاوى
 الصغيرى * واذا ارضعته حولا ثم ليس ليهما فارضعت خادمتها حولا آخر فلها الا جر كاملا وكذلك
 لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلها الا جر تاما ولا شيء لخادمتها ولو ليس ليهما فاستأجرت له مظنرا

كان عليها الاجر المقتروط ولها الاجر كاملا استحسنا وفي القياس لا اجر لها وتصدق بالفصل كذا في الميسوط *
وان ارضعت بلبن شاة واغذته بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان جعدت الطئر ذلك وقالت
ما ارضعت بلبن البهايم وانما ارضعت بلبنني فالقول قولها مع يمينها استحسنا وان اقام اهل الصبي
بينة على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآتمة الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا
انها ارضعت بلبن الشاة وما ارضعت بلبن نفسها اما لو اكدتوا بقولهم ما ارضعت بلبن نفسها لا تقبل
شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل
في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت ببينة الطئر كذا في الذخيرة * وإذا استأجر الاب ام الصغير
لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بحال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استجارها لا يجوز استجار
خادماتها ومدبرتها ولو استأجر مكانة لها جاز وان استأجرها بحال الصغير روى بن سماعة عن
محمد بن روح انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي
لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها الارضاع ولده منها فلما استأجرها
لارضاع ولده من غير ما يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها
جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة وسألت الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين المرفعياني قل لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر امه او ابنته
او اخته ترضع صبيها كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في الميسوط *
وإذا انقط لقطا فاستأجر له ظفر ا فلا جرة عليه وهو متطوع في المتقين رجل استأجر امته لترضع ولده
منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * وتجب ارضاع اليتيم على من يجنب
نفقة عليه وان كان اليتيم لا وارث لقول يتطوع عليه احد بشي فرضاعه على بيت المال وان استأجر
الاب الطئر لولده وابنت الامان تسلمه وقالت ترضعه الطئر عندني قيل للاب استأجر من ترضعه
صدقا كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى اهل مصر قد اذا استأجر ظفر الترضع ولده سنة بمائة
درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فللدارهم كلها للطئر فهذا شرط يفسد الاجارة فان مات
الصبي قبل ذلك عليها بقدر ما ارضعت اجور مثلها وترب البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل
استأجر ظفر سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة
ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف مات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها وترب البقية الى المستأجر كذا

في الذخيرة * رجل استأجر ظمرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجرة مقابلة الشهر اولها بعيدة الى تمام السنة توضع بغير اجرة فوضعت شهرين فصفا فمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور فما اصاب شهرين ونصف كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجرة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لايزاد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * وللامة المأذونة ان تؤجر نفسها ظمرا وللمكاتب ان تؤجر نفسها ظمرا وامنها لانها من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤجر امته فان عجز المكاتب انتقصت منه محمدرح وعند ابي يوسف ربح لا تنتقص ولو استأجرت المكاتبه ظمرا ثم عجزت انتقصت كذا في الغيانية * ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيهان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الظمرا الكافرة والتي ولدت من الفجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جديا او صبيلا يجوز كذا في السراج الوهاج * الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة قال علماؤنا ربح كره للرجل ان يستأجر حرة او امه يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حرة أجزت نفسها ذملا لآس به وكره له ان يخلو بها قال فخر الدين قاضيهان هذا تاريل ما جاء في الاصل وبه يفتى هكذا في الكبرى * وقال ابو حنيفة ربح اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة مائة جاز كذا في الخلاصة * وفي الصيرفية استأجر امرأة لتخبز له خبزا فللاكل لا يجوز والبيع جاز كذا في التاتارخانية * ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة او لرمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن بن سعد بن معاذ المزوزي عن ابي حنيفة ربح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعة مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي * وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو استأجر ابوه لم يجز حرين كانا او مدينين لغيرة او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان اجرا للمثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي * وان استأجر حرة او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدمت فله المسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن

حرا وعبد امسلا او كافرا كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنا للخدمة في بيتهما لم يجز
 ولا يجب الاجرا اذا خدم الا اذا كان حرا او مكاتباً كذا في الخلاصة * وان كان الابن حرا فاستأجر
 احد الابوين ليرعى غنمها واستأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي
 لقناتوى امرأة قالت لزوجها اغد زرع لي على ان لك الف درهم فغمر الزوج رجلها الى ان
 قالت لا اريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة ويخالف ظاهر الرواية
 كذا في التاتارخانية * ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا
 من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعلم الاكبر واستأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط *
 المسلم اذا اجر نفسه من كافر لخدمته جاز وبكرة قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف
 الزراعة والسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا
 بخمسة دراهم فهو جائز والاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم
 ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين *
 وان استأجر ثلثة اشهر شهرين بدرهم وشهرا بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط *
 ومن استأجر عبد للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر
 ولم يكن على تهيئة السفر اما اذا كان على تهيئة السفر ففيه اختلاف المشائخ واما اذا كان مسافرا
 واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة * اذا استأجر عبدا بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكانا
 للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة
 ثابت بدلالة الحال فيعتبر بالوثبت نصا فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات
 الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى
 اهله قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبد الى اهله
 ان يسافر به وانما اراد به الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة
 السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة
 ان يسافر بالعبد وليس للمستأجر ان يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط * وقال محمد راجح
 وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد وكان
 العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده

بد المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة * وللمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ، بأمره أن يغسل ثوبه وأن يخبيط ويخبز ويعجن إذا كان يحسن ذلك ويعلم دابته وينزل بمئاته من ظهر بيته أو يرفع يديه إليه ويحلب شاته ويستقي له من البئر وليس له أن يعود خياط ولا في صناعة وأن كان حاذقاً في ذلك وليس على المستأجر طعمه إلا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة أضافه وله أن يؤجره من غيره للخدمة وأن تزوج المستأجر امرأة فقال أخدمني وعبالي فله ذلك وكذلك المرأة أن كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت أخدمني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط * في المنتقى رواية إبراهيم بن محمد روى عن رجل أجرة عبد له سنة ثم إن العبد أقام بينة أن المولى كان اعتقه قبل الإجارة فالإجارة للعبد ولو قال العبد أنني حر وقد فسخت الإجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي إلى مولاه وأجبره المولى على العمل ثم أقام بينة أنه حر وأن المولى اعتقه قبل الإجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الإجارة كان الأجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجرة المولى وقال قد فسخت ثم حمل وباقى المسئلة بحالها فلا أجر للغلام وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل أجرة كذا في الذخيرة * لو أجرة عبدة سنة فلهما ضمت سنة أشهر اعتقه فهو بالخيار أن شاء مضمي على الإجارة وأن شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيه بقي وسقط من المستأجر الأجر فيما بقي وكان أجرة مضمي للمولى كذا في البدائع * وهذا إذا لم يكن على العبد دين وأن كان صرفه إلى فروائه فبفضل يكون للمولى كذا في الغنيمة * وأن أجاز ومضى على الإجارة فلا جرة فيما يستقبل إلى تمام السنة يكون للعبد أن يختار الإجارة له يمكن له أن ينقضها بعد ذلك ويقض الإجارة كلها للمولى وليس للعبد أن يقض الإجارة إلا بوكالة من مولى هذا إذا لم يكن المستأجر عجل الإجارة ولا شرط المولى عليه التعجيل فإن كان عجل أو شرط عليه التعجيل فإن عتق العبد واختار المضي على الإجارة فلا جرة كلها للمولى وإن اختار الفسخ يرد النصف إلى المستأجر سواء كان المولى أجرة بنفسه أو أن العبد أن يؤجر نفسه سنة فأجرة ثم اعتقه المولى في نصف المدة إلا أن قبض الإجارة فهنا إلى العبد ولو كان العبد محجوراً أو أجرة نفسه من إنسان بغير إذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع * وإن أجرة العبد بنفسه بغير إذن المولى أن سلم من العمل يصح ويجب الأجر وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسترد الأجر منه ولو عتق لأخيه لأنه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وإن هلك من العمل قبل

ان يعقلم تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا اجاره كذا في الغياثة * استأجر عبد اشهر وقبضه
ثم جاء آخر الشهر والعبد ابق او مريض فنقل المستأجر ابق او مريض حين قبضه وقال المولى ام يكن ذلك
الاقبل هذا بساعة فالقول للمستأجر ولولم يكن حينئذ آفة او مريض فالقول للمولى كذا في التمرناشي *
رجل غصب عبداً فاجره العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فالكه فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ح هو
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائماً اخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب ان اجر
عبدانهم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف ح وتبطل عند محمد ح ولو استأجر المكاتب عبدانهم
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادى المكاتب وعق بقبض الاجارة عند الكل كذا في فتاوى
فاصيحان * ولو آجر الرجل عبد الله ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف ح وقال محمد ح
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية * والاب والجدا بوالاب او وصيهما اذا
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جدا بوالاب ولا وصيهما فآجرة ذورحم محرم من
الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذري رحم محرم منه فآجرة ذورحم
محرم آخره واقرب من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر عمه فآجرته امه جاز في قول
ابي يوسف ح ولا يجوز في قول محمد ح وان آجر ذورحم محرم وهو في حجره ليس له ان ينفق
الاجر على الصغير ان لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو موب للصغير مال كان لصاحب الحجر
ان يقبض الهبة وايس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى فاصيحان * وفي الغياثة ولا ينفق
عليه الا الاب والجد وقيل يجوز ان ينفق مالا بد للصغير منه وان كان اطلق الفاضي يجوز مطلقا كذا
في التاتارخانية * والاب والجد ووصيهما جارة عبد الصغير وصغارة اما غير هؤلاء ممن هو في حجره
لا يؤجر عبده وعن محمد ح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير
مالا بدله منه قال استاذنا ح وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الكبرى * احد الوصيين بذلك ان يؤجر البنت
في قول ابي حنيفة ح ولا يؤجر عبده وقال محمد ح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج * اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو مذران شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ولو آجر واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خیار له هكذا في البدائع * اذا آجر ولده الصغير بالنفقة والنياب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة ومادفع للصبي فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب (اگر آن مقدار جامة خرج نکرده باشد) كذا في التآثر خاتمة * قال فاضلحان يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو لا صوب لانه ما اعطاه مجانا كذا في القنية في باب مساثل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعمله واقر باؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر نفسه او عبده لعمل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط * ولو استأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرا اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى * ولو كان وصيا لليتيم فاستأجر لاجدهما مال الآخرا لا يجوز كمالو باع مال احدهما من الآخرا كذا في فتاوى فاضلحان * والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية * اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير واستأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى فاضلحان * واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا آجر نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل نفى الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيا فعلى مائلة المستأجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عدل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضي رجلا ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملا فالزيادة في ماله ولو آجر دارا للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب المثل بالغا ما بلغ ولو سكن داره انسان فصبيا لا تجب الاجر وقبل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل فأيهما كان خير للصبي يجب ذلك كذا في الغياثة * رجل اقعد صبيا مع رجل ليعمل معه فأتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرابا والصبي هو الذي تكلف لخبائضه لم يكن

لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه يقطع حقه بالخطاة كذا في فتاوى قاضحسان *
 الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافق وجب
 تسليم ما وقع عليه العقد ائما مدة الاجارة كذا في المحيط * وتسليم المعقود عليه في الاجارة والتسليم
 من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة
 ما يمنع الانتفاع به كما لو غصب الدار من المستأجر او غرقت الارض المستأجرة وانقطع عنها الشرب
 او مرض العبد او باق سقطت الاجارة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي * تسليم المفتاح في المصروع
 النخلة بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجارة بمضي المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح
 في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في الفتنه * اجر من آخره ائونا
 ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وصل المفتاح ايا ما ثم وجده فان كان يمكن فتح
 الخانوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة *
 ولو تكرر منزل في دار وفي الدار ساكن فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر
 فقال ما سكنته حال بني وبني النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاد فانه يحكم
 الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالاجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه والقول فيه
 قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للآجر كذا في المسوط * قال في المنتقى
 عن ابي يوسف ربح المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابق واقام رب العبد بينه
 انه كان عمل كذا وكذا اقام المستأجر البينة انه كان قد ابق يومئذ وكان مريضا فالبينة بينه رب العبد
 كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الآجر والارض مزروعة فالصحيح انه يصحم لكن لا يجب
 الاجر ما لم يسلم فارغا او يبيع ذاك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا بيتا
 مشغولا ببناءه سقط الاجر بحصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل التسليم
 لزمت الاجارة كذا في الغانية * اذا انهدم بيت منها وحائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط
 شيء من الاجر كذا في الثناوخانية * الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برن المستأجر
 على المالك قال محمد ربح في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي
 آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد ربح في الاصل
 ان المستأجر والرجل ربحي يطحن عليه شهرا باجر مسمى فحملة الى منزله فمؤنة الرد على رب الرجعي

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على
 رب المال وفي العارية على المستعير قال منشا تخار وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال
 في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد
 على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرجه مستعيرا
 كان او مستأجرا كذا في المحيط * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على
 الاجير لان الرد نقض القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع
 للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه
 بخلاف مالو آجر عبدا او دابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة
 وللآجر عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة ليركبها في حوائجه
 في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض
 من منزل المستأجر حتى لو امسكها اياما فهلكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر
 اولم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعدد باق الامساك فلا يضمن فان كان
 استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائيا فان على المستأجر ان يأتي بهاذلك الموضع
 الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة
 لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه
 تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا
 او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت
 مدة الاجارة فبقيت امانة كذا في البدائع * فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر
 في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلكت في الطريق لاضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر
 وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلكت في الطريق كان عليه الضمان فبصير
 بالاخراج من البلدة غاصبا كذا في المحيط * ومن ابى يوسف زح فيمن استأجر دابة من مصر
 الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان امسكها مقدرا ما يفسك الناس ليهيؤوا مورهم فلا ضمان
 والاجر ثابت وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي معصوبة مئدة وعن محمد راجع انه
 فاء بالضمان. غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المنتقى استأجر دابة وردها الى منزل المؤاجر

كتائب الاجارة (٦١٩) (الباب الخامس عشر) : الفصل الاول

وان ظلمها من بطها وربطها واغلق ملتفتا لضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فان افعله المستأجر بغير اذن او ظلمها او اضر صاحبها او ادمى طرفا لم يربطها ولم ينفق عليها

فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها جاء

والزيادة فيها واذا زاد الاجار والمستأجر في المقعود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجار ومن المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجار يجوز سواء كانت من جنس

ما آجر او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في النسخة * المستأجر اذا ازداد في الاجار

بعد ما مضى بعض المدة لا يصح الزيادة ويصح الحط كذا في التاخر خاتمة * ابراهيم بن محمد ر ح استأجر من آخر ارضا بكار حنطة فزاد رجل المؤاجر كرافة جرة المؤاجر منه فذهب المستأجر الاول فزاد

كرا ايضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكر هذه المسئلة عن ابي يوسف ر ح ووضعهما فيما اذا ازداد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجار وسلمها رب

الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادت في الاجار وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد

لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل ممن فصب دارا ثم آجرها ثم اشتراها ابواجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو فضل والطيب كذا في الحاوي للفتاوى *

ولابأس باستئجار الارض التي طويلة المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها من شهر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولي التي

طويلة المدة ان كان العسر بحال لم يزد ولم ينقص فانه يجوز من محمد ر ح استأجر رجلا شهرا يعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم امره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدراهم مثلا فالاجارة الثانية فاسخة

للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجار ان بل يرفع منه بمحض ذلك القدر فان فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتكون الاجارة الاولى كذا في المحيط *

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما ينسب العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد متخالي لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

اجرا المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد مالا معلوما وان لم يسم يجب اجرا المثل بالغا ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة هكذا في الغباية * سئل ممن قال لا آخر أجرتك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهمين موصوفين بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا لتصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي * ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء هكذا في البدائع * ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا في التبيين * وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة والمكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة وليس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استسكانا ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل وليس لا يجب شيء هكذا في البدائع * ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضا ولم يعين انه يزرعها واتي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغباية * ولو استأجر ارضا ليزرعها خبطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا جره كذا في البدائع * اذا استأجره زاملة يحمل عليها كذا اكد من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما اشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * ولو اكرهى محملا الى مكة يحمل جليين بوطاء ودنر فلا بد وان يرى الرجلين لانه منصوص ولا حاجة الى بيان الوطاء والدنر لانه تبع وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت اليه من يريد البحر ورجع قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المكارهي اذا فكر

اذا ذكر وقتا بخلاف فوت وقت الحج غلابا لول شرط شيئا يجزيان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكرة مكة قبل ايام الحج بشهر او ستة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغبائية * ولو تكرار عن محملا وزاملة وشرط محملا معلوما على الزاماته فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للحمال ان يمنع من ذلك بخلاف المحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس لدان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في الميسوط * وليرين وزن المعاليق والهدايا كان احب اليها وان اراد الاحتياط في ذلك فينبغي ان يسمي لكل محمل قريتين من ماء او اودنتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر اى الرطاء والدثر والقريتين والادوتين والخيمة والقبعة فان ذلك اوثق وانه يكتب الكتاب على اوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الا جبر فهو جاقز ويكتب قدر اى الحمال الاجبر وفي تفسير عقبة الا جبر قولان احدهما ان المستاجر ينزل في كل اليوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم فيركب اجيرة في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الا جبر والثاني ان يركب اجيرة كل مرحلة فرسخا ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الا جبر وفي كتاب الشر وط قال ابو يوسف ومحمد ر ح ترى ان يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في الميسوط * استأجر ابلا او حملا للمحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا الظاهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو استأجر دابة او عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى الغبائية * استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية الى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة عرفا كذا في جواهر الاخلاطي * تكرار دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبلخ وهرات واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم الولاية اذ بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذ وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر عشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولولم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

لا يجوز ولو قال يطحن عليهما كل يوم عشرة اقفة خنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في الغياثة * رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة والشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان * رجل استأجر دارا وبنا ولم يسم الذي يريد ما له ففي الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط * اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وتبعض الثمن فهو امانة كذا في الغياثة * وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت او اثناء الاجر بان قال له استأجرتك بدرهم على ان تبع لي او تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة او اثناء الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على ان تبع وتشتري لا يجوز واذ افسدت الاجارة وعمل واتم العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل ذلك العمل وذكر محمد روح الحيلة في استمجار السمسار وقال يأمرة ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجر ثم يواسيه بشيء اما هبة او جزءا للعمل فجوز ذلك لمساس الحاجة واذ اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلفه وفيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه اشار محمد روح في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيان * المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغباني عن عمله نقش الابواب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ اجرة بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في الآثار خانية * واذ استأجر نهرا دابة ليجري فيه الماء الى ارض له او الى رعي ماله واستأجر مسميل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه واستأجر مسميل ماء ليسيل في بساتينه او بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط * لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية * وروى عن محمد روح اذا استأجر موضع ارض معروف ليسيل ماء فيه وجاز لان الماء من الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز اجارة ماء في نهرا وقفة او بئر وان استأجر نهرا او الفلاة مع الماء لم تجز ايضا لان فيه استهلاك العين اصلا والفتوى على الجواز لعموم البلوى ولو استأجر ارضا مع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب * ولو استأجر موقعا لمنزل ليني عليه لم يجز عند ابي حنيفة روح خلافا له لان ارض العلو بمنزلة ارض السفلى ولو استأجر ارضا للبناء عليه جاز وان كان قدرا البناء مجبه ولا فائدة هنا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر طريقا يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة روح

لا يجوز وعندهما يجوز وفي العمون اختار قوله ما كذا في الخلاصة * ولو استأجر معلوم منزل يمر فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة ربح وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السفل ليمر فيه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة ربح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطوايوسي ينبغي ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط * ولو استأجر ظهر بيت ليبيت عليه شهر او ليضع متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا في البدائع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما لينسب عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد ربح انه قال لا بأس للمستأجر ان ينسب بينا وارباق الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار قال ابو البيث الكبير ربح يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو استأجر موضع ارض مدة معلومة او السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آجر ارضه من آخر ليكرمي المستأجر فيها نهرا او آجر حائطا لينسب عليه المستأجر بناء او يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى * ولو استأجر ميزابا ليركبه في دارة كل شهر اجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤجر لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسمك وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يرد به اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وانما اراد به اجارة الكلا والحبلة في جوارها ان يستأجر موضع من الارض لبصر بفيده فسطاطا وليجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويسمى صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يرد ان يدخل هذه الارض كذا في التواريخ * ولو استأجر مرعى بعد بعينه فباعه في تلك السنة لم يضمن ما رعى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد اعنته او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب * ولو آجره بكرة وحبل او دلو فيسقي بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات * ولو استأجر دلتا ليضع عليه جذوعا او شجرة او كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا استأجر موضع معلوما من الارض ليتد فيها الا وتاد يصلح بها الغزل كي يسج جاز لانه من اجازات الناس ولو استأجر حائطا ليتد فيها الا وتاد يصلح بها عليها الا يرسم ليسج به شعرا او دياجا لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا ربح لان هذا المسمى من اجازات الناس وفي عرف دارنا ينبغي ان يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الفصاين جميعا وفي نواحيهم استأجروا وتاد يؤخذ به جاز معناه (مبيع بمزد گرفت تا بمخانه برد و برد يوارخانه خود سخت كند) كذا في الذخيرة *

يصح استيجار الوتد الذي يصلح عليها الا برسم استأجر وتد التعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز
 للكردري * ولا يجوز اجارة الشجر على ان الثمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرعة او شاة ليكون
 اللبن او الولد كذا في محيط السرخسي * وفي المتن ان استأجر الرجل سطحاً للجحف ثبانه عليه
 جاز كذا في المحيط * ولو استأجر شجر البسط عليه الثياب لجحف لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان *
 وادانكارى دابة الخي بغداد على انه ان بلغ البها فله ما يرعى من الاجر فلا اجارة فاسدة لجهالة
 البذل وكذلك اذا استأجرها بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي عشرون لا يزداد على
 عشرين وينقص عن عشرين كذا في المحيط * وتكارى دابة بمثل ما تكارى به اصحابه ان لم يكن
 ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة
 لا يزيد ولا ينقص ولم ذلك جاز وان كان مختلفاً بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف
 الاحوال فليكون عشرة او اقل او اكثر بلزم الوسط نظر المجانبين كذا في الوجيز للكردري *
 الفصل الثاني فيما يفسد العقد بعد اتمام الشرط والاجارة تنفسد بالشرط التي لا يقتضيها العقد كذا
 اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف
 بغير فعله على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا شرط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك
 ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرة النيرة * ولو استأجر عبد اشهر على انه ان مرض
 او مرض المستأجر يبدل من اشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
 دابة كمال شهر بداهة على ان يكون طعامه على المستأجر او دابة على ان يكون علفها على المستأجر
 ذكر في الكتاب ان لا يجوز قال النقيه ابو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد
 يأكل من مال المستأجر عادة كذا في الظهيرية * وكل اجارة فيها رزق او تلف فهي فاسدة الا
 في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط * تكارى من رجل بيتاً شهراً بعشرة دراهم على
 ان اذا سكنه يوم اتم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة وان تكارى دابة على انه كلما ركب
 الامير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا لجهالة المعقود عليه كذا في محيط * ولو استأجر داراً باجرة معلومة وشرط
 الآجر تطييب الدار وتعليق باب عليها او ادخال جنح في سقفها على المستأجر فلا اجارة فاسدة
 وكذا اذا آجر راضاً شرط كرى نهرها وحفر بئرها او ضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع دارة
 على

على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهو عارية لان له بشرط الاجرة ان المرمة تنفق الادارة ونفقة المستأجر على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكاثر دابة التي يغدان على ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً ومن فلان شيئاً اعطاه نصف ذلك فهذا سادس وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكاثرها الى بغداد على انها ان بلغته بغداد فلد اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في التكتات بفسده العقد من مثلاً تخاف من قال ذلك محمول على خراج المفاسمة او على الارض صلحية يختلف خراجها اما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواءً والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقاً وبه يقتضى كذا في الصغرى * لو كانت ارضاً عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله قول ابي حنيفة راجح لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو قال او خراجها ولا اجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان يرد له ان يرجع من بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه شيء موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كانه وعليه اجر مثل ما يركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الاجر والمحمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط عليه ضمان العين لو هلك او تعيب ولا يجوز ان لا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عد دامن البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط قباء ويبطنه او يحشوه من صندة ولو نزل يجب اجر المثل وقيمة الابان والقطن والبطانة وهذا بخلاف الذخائر والحلّاج هكذا في الغياثية * واو استأجر رجلاً ليقطع له اشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان اجر واحد في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى الا غير كذا في فتاوى فاضل خان * قال محمد رحم في الجامع الصغير رجل استأجر ارضاً بدرهم على ان يكون بها بزرعها او يستقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسقيها ويسقونها ففسدوا واختلوا في تفسير التسمية قال بعضهم ان يرد لها مكروبة فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منعته التي رب الارض بعد انتهائه العقد وقال بعضهم تفسير التسمية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

تفسيره هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا ما بالكراب مرة وكذا في ديار
 نفس فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حد هما فيه منفعة وهو رب الارض لان
 منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تقبل لا يفسد العقد فاما اذا كانت
 الارض في بلدة تحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التسنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقها
 فان كان السرقة من عند المستأجر فقد شرط عليه عبثا هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام البراني يفسد
 العقد وان كان لا تبقى منفعته الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وذكر خوهر زاده اذا شرط
 على المستأجر ان يرد ما مكروبة بكراب في مدة الاجارة فالتعد فاسد وهو الصحيح اما ان شرط ان يرد ما
 مكروبة بكراب لافي مدة الاجارة بل بعد ما فهدا على وجهه ان قال آجرتك بكذا وان تكر بها بعد
 انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان في الماء قال في الكتاب وان قال آجرتك بكذا على ان تكر بها بعد
 انقضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا فيصرف الى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا
 خلاف ظاهر الرواية واستندنا هذه التماسيل من جهة وهو صحيحه ربما ينتهي كذا في الصغير *
 واذا شرط كرى الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشا نخنا من فرق بين الجداول والانهار
 فقال اشترط كرى الجدول صحيح والاول اصح كذا في المحيط * واذا انكر ان يرد ما من رجل سنة
 بمائة درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو
 بنفسه ولا يسكن معه غيره فلا اجارة جائزة وللموآجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه
 لا بد من التأويل ولا يجمع بينهما فربما نقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بشر
 بالوعة ولا بشر وصوء فان لم تكن فيها بشر فلا منفعة للموآجر في هذا الشرط لان لا يتضرر باسكان
 غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فاخراج ذلك على المستأجر وكثرة
 السكان لا يوهن البناء فلا يفسد وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بشر بالوعة وبشر وصوء
 واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فوجب
 فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه اجرا لمنزل بانما ما بلغ
 كذا في المحيط * ان جعل اجرا الدار يؤذن لهم سنة او يوم فلا اجارة فاسدة قوله اجرا مثل الدار
 ان سكنها ولا جرتها في الاذان والامامة كذا في المبسوط * رجل تار من رجل دارا كل شهر
 عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعمر الدار ويوم ما كان فيها من خراب ويعطي

اجر حارسها وما نابيا من جهة السلطان او غيره فلا جارة سادة نالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنواب لان العمارة على رب البدار وانها مجهولة في نفسه نصار هو بهذا الشرط شارط نفسه شيئا مجهولا فالاجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارط نفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكتها لمه اجر مثلها بالغاما بالغ لا يجاوز بد المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما معنى آخر يجب اجر المثل ولا يزاد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير وان افسد العقد لجهالة المسمى او لان عدم المسمى يجب اجر المثل بالغاما بالغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في المسئلة المرممة والنا ثبت يجب اجر المثل بالغاما بالغ هذا هو كلامي في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول ان اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة ثمانية والمرممة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في المسئلة الثمانية المرممة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط *
الفصل الثالث في تقدير الطحان وماعوفي معناه صورة وقفيز الطحان ان يستاجر الرجل من آخر ثور يطحن بها الحنطة على ان يكون احداهما قفيز من دقيقها او يستاجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثه او ما شبه ذلك فذلك فاسد والاحيلة في ذلك لمن اراد التجوز ان يشترط صاحب الحنطة قفيزا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة او يشترط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق ان لم يكن مضافا الى حنطة بعينه يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشرا اليه يجوز ان يكون دينيا في الذمة ثم اذا جاز تجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط * واما استاجران يطحن طعامه بقرص منه او بدوهم وقفيزا او بدوهم رطل من احداهما فهو فاسد كذا في الغالية * لو دفع سمسا الى دقان بعصرة على ان يكون بعض الدقان له او شاة ليدبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزانة المفتين * ولا تقسم اجارة الرحى ليطحن به بعض دقيقه كذا في شرح ابي المكارم *
 اذا استاجر رجلا ليعمل له طعاما بقفيز منه او استاجر حمارا ليعمل عليه طعاما بقفيز منه فانه لا تجوز ان يحمله فله اجر مثله ولا يجاوز بالاجر قفيزا بخلاف مالوا استاجر ليعمل نصف طعامه بالنصف الا خرجت لا يجب الاجر وهذا بخلاف مالوا اشترك في الاحتطاب فاحتطبا احدهما وجمعه الاخر فانه يجب الاجر

بالغا ما بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي * ثم الاصل فيه انه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه والباني اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين * لو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة اماء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة اماء من النطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في نصابي فاضيحان * دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالنوب لصاحب الغزل ومشايخ بلخ جوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى ففيز الطحان وللعائك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لفاضيحان * ولو تكارى عبدا مأذونا وغير مأذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فلا جارة فاسدة وله اجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولا وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولا فان عطب الغلام كان ضامنا لقيسته ولا اجر عليه وان سلم فعيه الاجر استحسانا كذا في المبسوط * دفع ارضه لغيرس شجر اعلى ان تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجزوا الشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كلا الغلة حسب من اجر الغارس ما اكل كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على ان مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما فان اجر العامل الدابة من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل اجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاعدال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط * واذا دفع الرجل الى رجل بعير يستقي به الماء ويبيع عليه ان مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا سد ربعه اذا اذ استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل اجر مثلي البعير والراوية وهكذا اذا اعطاه شكلا ليعيد بها على ان ماصان من شيء فهو بينهما فاما اصطاد يكون لصا تدو عليه اجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * واذا تكارى الرجل بعيرا ليعمل عليها اذتعه نفسه ويبيعها من الناس على ان يكون اجراه بنصف ما يحصل بتجارته فهذا سد وجميع ما اكتسب المستكري فهو له وعليه لصاحب البعير اجر مثل عمله كذا في الثاقب رخانه * واذا دفع الرجل الى رجل بيتا لبيع فيه البز فباع البز على ان مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فقبض الميت وباع فيه البز

فاصاب ما لانان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤاجر ويباع فيه البر على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فان اُجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فيينا فهو فاسد وما صاده فللستاجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما ينجر او رجلا برعي ضمنا لبنيها او بعض ابنها او صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التاتارخانية * دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا لاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان اعلفها من علفه وملكه لاما شرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو المتخذ ويضمن مثل اللبن لانقطاع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بشئ ويبرأه عنه ثم يأمره باتخاذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا يدفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بذر الغياق على ان يكون الابريسم بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي * فلوان المدفوع اليه دفع البقرة والدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلوان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بذر فيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكثرها هالك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وانابري من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالغياق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله شريكه في قيمه عليه وعليه قيمة ورق الفرساد كذا في الوجيز للكردي * ولو قصب من آخر ود القز وبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج الغياق او الفرخ لم يكن الفرخ والغياق حكى عن شمس الاثمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو صاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويبرأ به عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لا خزان هب اليه وخذ المال فان قبضت ذاك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قنيز الطحان كذا في جواهر الفتاوى * وان استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجر المثل بالغ

ما بلغ وكذا اذا جعل مددا من الدراهم اجرا ولم يبين وزنها وفي البلد تقود مختلفة وان غلب واحد
يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلا ليحصل له قسبا في اجمة على ان يعطي له
خمس حمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحمات لتحصد هذا
الاجمة جاز ولو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حمات من القصب لا تجوز الاجارة
لجهة الة الحمات كذا في فتاوى فاضيلخان * الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر
مشغولا بغيره استأجر بيتا وهو مشغول بامتنعة الآخر ذكر الكرخي في مختصرة رواية عن ابي حنيفة رح
انه يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التفريغ ضرر فاحش هكذا
في فتاوى فاضيلخان * ولو استأجر ارضا فيها زرع او كرم يمنع الزراعة نهى فاسدة فان قلع وسلمها
الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد ادرك لا يضره حصادة جازت الاجارة ويؤمر
بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار
ان شاء قبضها ودفع منه اجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا يسكنها ومنعه المؤجر
عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر
ارضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة
وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة ثم
قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيفاء وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما
ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر ما لم يقبض وان شاء
لم يقبض كذا في السراج الوهاج * ثم الزرع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة
في ذلك ان يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه
في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان مارزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم
من ذلك للدافع وتسعون سهما للمدفع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي
له الى مؤنة هذه الضيعة او الى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي
ان يؤجر الارض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز وتصير الاجارة مضافة اليه وقت في المستقبل
وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط * وحلذا اخرى ان كان
الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضا ثم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر

بعد مضي المدة ولو أجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزاً هكذا في الخلاصة *
 رجل أجرة أرضاً بعضها مزرعة وبعضها فارغة ففي المزرعة فاسدة وفي الفارغة أيضاً فاسدة لفسادها كذا في
 جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر أرضاً بعضها مزرعة وبعضها فارغة فاليجوز
 في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار الأرض
 السنية والنزة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حدونها منها مادة * كذا في
 البدائع * ولو اشتري رجل قصيلاً ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة
 معلومة لترك القصيل جائز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الإرجاء للبائع وطابت
 الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان المشتري للتقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكرمدة
 معلومة فالاجارة فاسدة لجهالة المدة فإن تركه في الأرض حتى أدرك لزومه إرجاء المثل بخلاف النخل
 حيث لا يجب الإرجاء هناك أصلاً قال ويطيب له من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الإرجاء ويتصدق
 بالنخل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما على قول أبي يوسف رحمه الله
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * وإذا اشتري ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقيها
 فيها لم يجز لأنها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط * ويرجع بالإرجاء إن كان نقده ويطيب له
 ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة * ولو اشتري ثمرة في نخل ثم استأجر الأرض بدون النخل لم يجز
 لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذلك إذا
 اشتري أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لابقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة على ملك
 الآجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآجر ولو اشتري نخلة فيها ثمري لبقاعها ثم استأجر الأرض لبقائها
 جاز وكذلك لو اشتري الرطبة بأصلها لبقاعها ثم استأجر الأرض لبقائها جاز واستأجر الأرض في ذلك كله جاز
 كذا في المحيط واليتمه * سئل والذي من رجل استأجر من رجل أرضاً لاجل المطبخة بمقدار معلوم وعندهما
 من التراب والسريقين لأصلحها ولم يبين المدة ولا الثمن السريقين من أجر الأرض هل يصح هذا الاستئجار
 بهذا القدر فقال لا يصح قبل له لأن المستأجر أنفق فيها لرفع الغاليز من البذر وما يحتاج إليه في ذلك ثم تبين
 أن ذلك الاستئجار فاسد هل بلغو نفقته أم لا أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب الأرض
 قبل لو لم يكن له التضمن في الشرع هل له بد على أنلاف البيطين أو فساد ما أصلح فقال له بد على
 أنلاف البيطين فاما افساد ما أصلح فشقه ونخبته فلا يمكن من ذلك كذا في التاتارخانية * استأجر

مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدراهم لتعليم الخبز او الخياطة جاز وله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله وخياطته جاز وان ملك فان كان تقصه القطع او الغسل صار قبضا فيهلك من المشتري والا فمن البائع واستأجره المشتري لحفظ له كذا بكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم الى المشتري وكذا لو استأجر الراحن المرتهن لحفظ الراحن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور كذا في الفتية * الباب السادس عشر في مسائل الشبوع في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة اجارة المشاع فيما يسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة رح وماله الفتوى كذا في فتاوى قاضخان * ومندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع على قولهما كذا في التبيين * وصورتها ان يؤاجر نصيبا من دارة او حصنة من دار مشتركة من غير الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الا خلاطي * واجمعوا لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل التهمة ولا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه كذا في الخلاصة * والشبوع الطارئ لا يفسدها اجماعا كما لو آجر كل هائم تغاسخا في نصفها او مات احدهما واستحق بعضها يمتحن في الباقي في النصاب والصغير وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ليسير متفقا عليه او حكم الحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي او يعقد العقد في الكل او لائم يقسم في نصفه او ربعه بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصمورات * ولو آجره من رجلين يجوز لكل واحد من المستأجرين يملك منفعة النصف شائعا كذا في الكافي * ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز وذلك كمرحدر رح في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي به كان يفتي شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضة وقفآ آجر البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار وببيت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحيل لشمس الائمة الحلواني ولو كان البناء لرجل والعرضة لآخر آجر صاحب البناء بناء لا من صاحب العرضة اختلف المشائخ فيه قال الفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لا اشكال انه يجوز ولو استأجر العرضة دون البناء يجوز كذا في الخلاصة * في اليتيمة سئل ابو الحسن بن علي ممن قال لا آجر آجرت منك نصف

نصف هذه الدار مشاء وهذه الدار الفارغة بكما هما هل تصح في الفارغ والاصح فيها فقل تصح في الفارغة كذا في التاتارخانية * في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطامات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير والمدرس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة * يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات والقناطر كذا في البدائع * ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ومما نفع بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة اقتصروا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط * وتداستحسنوا جبر والد الصبي على المهيرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجبوا المستاجر على دفع الاجرة ونحس بما قال وبه يفتى وكذا جواز الاستيجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية * واستأجر لتعليم ولده الكتبة او النجوم والطب والتعبير جاز بالاتفاق وفي الفتاوى الفضلي واستأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط والحجاء جاز ولو شرط عليه ان يحذره كذا في الاصل انه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد ربح اذا استأجر رجلا ليعلم واحدة حرفه من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العدل يصح العقد وينعقد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد العقد فاسدا ولو علمه يستحق اجر المثل والا فلا فالحاصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز كذا في المفردات * دفع ابنه الى رجل يعلمه حرفه كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب اجر المثل كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحسبه في عرض السنة هل يجب شيء قال (آنچه خواهد پندار وري مروت بدهد) كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى استأجره مؤدبا مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعليم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلما بما يعلمون الناس واعطه من اجري ففعل ذلك فاراد والد الصبي ان يجعل الاجر مناصفة قال الاديب اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم فان لا ارضى بما اتعل قال هذا قريب من توكيله اياه بذلك يحط اجرة قدرها استحق المعلم الذي ضم اليه المصبي كذا في الحاوي للفتاوى * واذ استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في الملتقط * واختلفوا في الاستيجار على قراءة القرآن على القيمة مودة معلومة قال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج *

وجعل دفع ابنه الصغير الى استاذة ليعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فلا ستاذة عليه ما تدوم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهوبعث صبيه الى معلّم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهرافاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة فمباكون فاصلان اجرة الشهر يأخذ كذا في التارخانية * ولو استأجر كتيبا لبقراً فيها شعرا كان اوقتها وغير ذلك لا يجوز ولا اجرله وان قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كوما ليفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله واستأجر ملبعا لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك واستأجر جريا مملوا من الماء لينظر فيه اذا سوي عما منه فهذا كله باطل لاجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط * ولو استأجر رجلا ليكتب له مصحفا او شعرا وبين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة انه لا يكره ذلك كذا في فتاوى فاضلخان * ولو استأجر قوما ليكتب به ان بين اذلك وقناصحت الاجارة والافلا كذا في خزائن المفتين * وصي او متول أجرو منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل فيل للخصاف اتفتي بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا افتي باليجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للفتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا جري ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح كذا في غاية البيان * ولو استأجر لتعليم الغناء واستأجر لذي مري رجلا لخصي عبدا لا يجوز وقبل في البقر والفرس يجوز هكذا في الغيابة * اذا استأجر رجلا ليحمل له خماره لاجري قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجرله وان استأجر ذي مري مسلما ليحمل له خماره لم يقل لبشر او قال لبشر جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما وان استأجر لذي مري زنيا لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط * اذا استأجر ذي مري دابة من مسلم او سنيبة لينقل عليها الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحبها لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله الى مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحمل انه جنيفة فله الاجروان علم فلا اجرله وما به الفتوى هكذا في فتاوى فاضلخان * اذا استأجر لذي مري من المسلم بيتا لبيع فيه الخمر جاز هذا في حنيفة ر ح

خلافهما كذا في المضمرات * ولو استأجر الذمي من ذمي يتنابيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في الذخيرة * وإذا استأجر الذمي من المسلم دار يسكنها فلا بأس بذلك وأن شرب فيها الخمر وعيد فيها الصايب أو ادخل فيها الخنزير ولم يلحق المسلم في ذلك لأن المسلم لم يؤجرها لذلك إنما أجرها للسكنى كذا في المحيط * ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لأنه ليس في اتخاذه مصلى لنفسه أحداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في امصار المسلمين وإن اتخذه مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منع وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها إلا أن هذه اشياء يمنع من اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن شامة البلخي ما ذكر محمد ر ح في سواد العراق فإن عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة وما في سواد خراسان فإنهم يمنعون من ذلك لأن الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر الذمي مسلما ليحمل له ميتة أو ما يجوز عندهم جميعا أو استأجر ذمي من ذمي يتناصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرمي له الخنزير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر أو استأجره لبيع له ميتة لم يجوز كذا في الذخيرة * مسلم أجر نفسه من مجوسي ليوقد له النار لا بأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام بن محمد ر ح رجل استأجر رجلا ليصوره صورا أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنكره ذلك وأجعل له الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا ليصنع له صنما أو يجعل عليه اثوابه تماثيل والصيف من رب الثوب لا شيء له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليزخرف له بيتا بتماثيل والاصباغ من المستأجر فلا جرم كذا في السراجية * وأن استأجر ليصنع له طنبورا أو برطاف فعل طاب له الاجر الا انه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان * وأن استأجره ليكتب له فناء بالفارسية أو بالعربية المعصية لمخترانه يحل لأن هل لا يحل له الاجر أو في القراءة كذا في الوجيز للكردي * استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا بالهي حبيبته وأحببها جاز ويطيب له الاجر كذا في القنية * ولو استأجر الذمي مسلما لينبي له بيعة أو كنيسة جاز ويطيب له الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم يبيعه يصلى فيها لم يجوز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجدا يصلى فيه كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من المسلم بيتا ليحمله مسجدا ليصلى فيه المكتوبة أو النافلة فإن هذه الاجارة لا تجوز في قول علما ثار ح وكذلك الذمي يستأجر

وجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف ر ح
عن اجر نفسه من النصارى ان يضرب لهم الناقوس كل يوم بمخمسقو يعطي كل يوم خدس قدر اهرم في ذاك
العمل وفي عمل آخر رهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤاجر
نفسه منهم اعصر العنب ليتخذ وامنه خبرا كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر رجلا ليضرب المطبان
ان كان للهولا يجوز وان كان للغزوا والذات لا يجوز كذا في غايه البيان * اذا استأجر طبلا ليس
به هو وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الجيفة او يقتل مرتدا او ذبح شاة او طبيا يجوز ولو استأجر
طبيبا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكرا مدة جاز كذا في الغياثة * دفع الغلام الى حائك على ان
يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسيج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز كذا
في سائر الاعمال يستخدم ماعدا نفسه كذا في الوجيز المذكور في * وان دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على
وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب
العبد الاجر فلا اجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر فلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط
كذا في محيط السرخسي * وفي الواقعات لنا طفي اذا قال لرجل بع هذا المتاع ولك درهم ففعل
او قال اشتر لي هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجره مثل لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار
يجب اجر المثل وما تواصعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة *
دفع ثوبا عليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ر ح ان باعه بعشرة او لم يبعه
فلا اجر له وان تعب في ذلك ولو باعه باثنين عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياثة *
رجل اراد ان يبيع بالمزايدة فامر رجلا ينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين لذك
وقتا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امرة ان ينادي كذا صوتا
جاز لذلك ايضا قال الفقيه ابو الليث ر ح لاشي لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجرا اذا
لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الظاهرية * وهكذا في فتاوى قاضيان * قال للدلال اعرض ضعيتي
وبعها على انك اذا بعته فلك من الاجر كذا فلكم بقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعه الدلال آخر
قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا بعته فاجر مثله ثم واجب بتدبيره وعمله
قال ابو الليث ر ح هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب ر ح
هو المختار .

هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتي الفضلي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاطي * الدلال في البيع اذا اخذ الدالية بعد البيع ثم انسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدالية كالخياط اذا اخاط الثوب ثم فتنه صاحب الثوب كذا في خزائن المفتين * استأجره ليقطع له اليوم حاجا ففعل لاشي عليه والحاج للمأمور قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره ليحطب له لي الليل قال ان سمي يوما جاز والحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فلا جارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يحطب له ويصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ هذا فقد ابتلي به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجعدة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فيفتقونها قبل الاستيهاب بطريقه والاذن فيجب عليهم مثلها او قيمتها وهم لا يشعرون لجهالهم وغفلتهم اعادنا الله عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجر لصيد له او ليغزل له او استأجره للخصومة او لتقاضي الدين او لقبض الدين لا يجوز ان فعل يجب اجر المثل ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لقبض العين يجوز الا ان رواية من محمد رح كذا في الغياثة * عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهم او الصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل استأجره ليبنى له حائطا بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات وكذا كذا كرا من الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا واوسمى كذا كذا عدد من الاجرة او اللبنة ولم يسم الملبين ولم يره اياه ان كان ملبين اهل تلك البلدة واحدا او كان لهم ملاين مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبين واحد جازت الاجارة استحسانا وان كان ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة * اقتأجره ليبنى له حائطا بالآجر والجص وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره لحفر له بئرا او سرى ابالابدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياثة * ولو استأجره لحفر البئر لم يبين الطول والعرض

والعمق جاز استحسانا ويؤخذ بوسط ما يعمل الناس كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجره لبحفر له
بئر في دارة وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا شديدا عملا واشد مؤنة
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر
بقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الائمة الا وزجني
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط *
ولو حفر بعضها فوجدها رخواة من حيث يخاف عليه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي *
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء
بثلثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو حفر بعضها وادان بأخذ حصتها
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا وسلمه الى المستأجر
حتى لو انهارت البئر فدخل السيل او الربيع فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من اجرة
وان كان في ملك غيره ليس للاجبر ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى
لو انهارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البنابيع * وان لم يكن في ملكه
فان تسليم بالخيلة ولو حفر بعضه فللمستأجر ان لا يسلم حتى يتمه كذا في الغائية * ولو استأجر محفر
له بئر في دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالآلة
يحفر بها الآبار اجبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة *
والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع
الحفر معه فهذا عذر كذا في المبسوط * رجل استأجر حفارا للحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم
وبين عمقه حفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجره ليكري له نهرا او قناة
فاره مفتوحا ومصبها وعرضها وسمى له لم يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط عليه بالآجر والجص
من عند الاجبر فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر وكيل الجص
وعرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المنة اربعة ابعده كذا في المبسوط * وان استؤجر
لحفره وان بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا رعا ما وان لم يبين الطول والعرض والعمق

في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التاخرانية *
وان وضعوا له وضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا وجد جبلا اجبروه على ان يحفروا ان كان
ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على مادة اهل تلك الناحية فان كان بالكوفة فاعظم
عمالهم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط * وفي النوازل
مثل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التاخرانية * رجل
استاجر ثوبا يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء
ومن يعملهم غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع
لا اجر لهم لو اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * واذا استاجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا
فحفر فانهار او دفن فيه انسان قبل ان يأتي المستاجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستاجر فله
الاجر وان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المستاجر فخطي الاجير بينه وبين القبر
فانهار بعد ذلك او دفنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم المعقود عليه الى صاحبه وان دفن
فيه المستاجر ميتة ثم قال للاجير احدث التراب عليه فابى الاجير في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكني
انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحشى التراب اجبرته على ذلك
وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل
الميت ان يكون الاجير هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك
كذا في المبسوط * ولو استأجروه ليحفر له قبرا لم يسم في اي المقابر جاز استحسانا وينصرف الى المكان الذي
يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشأ فخذ هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة
خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا يتقلون موتاهم الى مدافن محلة اخرى اذ في ديار ينقل الموتى من
محلة الى مقابر محلة اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة
خاصة لا يتقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان موضعهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير
تسمية المكان كذا في المحيط * وان امر به بحفر القبر ولم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك
البلدة او تلك الناحية فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان اراد ومنه تطمين
القبر ونجسيه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وضعوا له موضعا بحفر القبر فحفر في موضع آخر
ان شاء اجاز للوافق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو رضاء كذا في الخلاصة *
وان استقبل التحاق في حفر البئر والقبر صخرة فلا يزدله في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا
في خزائن المفتين * فصل في المنفقات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات يسقي منها السقاؤون
ويأخذ منه الاجرفان بنى على ملكه ان أجرها منهم للاستقاء لم يجز وان أجرها ملكه لان الاجارة
وقعت على استهلاك العين مقصود وان أجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقعون
الدواب فيها جاز واما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقائين لا يجوز سواء أجر
منهم للاستقاء أو أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة * ولا يجوز اجارة الدارهم والدنانير
ولا تبرها وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استيجار المكيلات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين
الا بعد استهلاك اعيانها والدخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدارهم والدنانير
ليعبر ميزانا وخطه يعبر مكبلا او روبا يعبر به ارطالا وامانا وقتا معلوما ذكر في الاصل انه يجوز وذكر
الكرخي انه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودا كذا في البدائع * ولو استأجر الدارهم او الخطه
يوما مطلقا ولم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده ولقائل ان يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتيالا للجد والعقد ولقائل ان يقول
لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط * ولا يجوز استيجار الدارهم والدنانير تزوين الحانوت
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشهورات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع *
اذا استأجر ميزان ليوزن بها يجوز لانها منفعة كذا في الفتاوى العنابية * استأجر حجر ميزان ليوزن به
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب
والالا وحدل البعض كلام شمس الاثمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي *
في المعبون اذا استأجر ارضا يلبس فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللمن كذا للبيان
وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا
في الذخيرة * وان انتقصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المثل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا
في الوجيز للكردي * اذا استأجر الباضي رجلا لاستيفاء القصاص والحدود قال الشيخ الامام
الاجل

الاجل شمس الائمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافع في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو استصحبه علي ان يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان بين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافع وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالفاضي والقاضي ان يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استأجر ليقسم كل شهرا باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * ولو استأجر من له القصاص رجلا لينص له فلا جرم له وذكر في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح وعند محمد ربح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا لينتال مرثدا واسارى ولا استيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فمادون النفس قطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الاستجار على الذكوة لان المقصود منها قطع الوداج دون افاقة الروح وذلك لا يقدر عليه فاشبه القصاص فمادون النفس كذا في السراج الوهاج * امير العسكر اذا قل لمسلم او ذمي ان قتل ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد ربح ان قال ذاك للذمي تجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضيل خان * وهكذا في الصغرى * ذكر ابو يوسف ومحمد ربح ان قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رؤسهم قد قتل فيعرفون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير من واحد من اهل العسكر فقال ان جئتني برأسه او قال الامير لجماعة يا ديانهم انكم جاءني برأسه فلك كذا فنجاء رجل برأسه فله اجر المثل وان كان امير العسكر للمسلمين في دار العرب وقد اقاموا على مطوعة ليس فيها رجال يقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطهرة الليل حتى يصبح فلك واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلك رجل منهم ما سمى له الامام وبعض مشائخنا قالوا

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تعتقد حيث لم يخاطب قوما معينين وانما يثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التارخانية * من ضل لثقتل من دلت عليه فله كذا فذله واحدا لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحده فذله هو بالكلية فكذلك وان مشى معه حتى ارشده لئلا اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السرية من دل لنا الى موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر كلبا معلما ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي ومن لذلك وقاما معلوما يجوز ان لا يجوز ان الم يبين له وقتا معلوما واستأجر سنورا لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلبا يحرس داره قال لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا الكس الببت قال مولانا غرض بنغي ان يجوز ان يبين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيهان * قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصبح لم يجوز كرفته اصلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل احدا لا يستطيع الانسان ان يضرب به حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز اخذ عصب التيس وهوان يؤاجر فعلا ينزوع على الاثاث والعشب هو الاجارة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الواج * ولو استأجر ثوبا ليلبسها في داره لا يجلس عليها ولا ينام ولكن يحمله بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ليربطها على بابه ليرى الناس ان له فرسا وآتية يضعها في بيته ليحمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها السكن ليطن الناس ان له دارا او عدا على ان لا يستخدمه او دارهم يضعها في بيته فالاجارة سدة ولا جرة له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر نيسا وكبشا للدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى شيخان * لو استأجر راضا ليرمي غنمه التفصيل او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والتفصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الاجر ليرمي الكذا حيث لا يضمن الدلالة انه مباح كذا في الغيانية * وفي المنتقى استأجر سيفا شهرا ليتقلده او اسأجر قوسا شهرا ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر راضا ليضع فيها لشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي * امره ليتخذ له فقمعة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية * السارق او الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية كذا

في محيط السرخسي * الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا ومنفعة كذا في المحيط * وعلى الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير ان نه فهو منطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوهرية النيرة * وفي اجارة الدار وعبارة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل شئ تتركها تخل بالسكنى يكون على رب الدار فان امضى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رأينا فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي عمدة الفتاوى لا وخذ الدين النسفي رح رجل استأجر بيتا وشحنه ثيابا ثم وكف الماء من السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو استأجرها ولازجاج فيها او في سطحها نلج وعلم به فلاخباره كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امثلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كسسه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امثلا خلاها ومجاريها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقله لانه حدث بفعله فيأزمه نقله كالكناسة والمواد الا انهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معينا في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحسب له بما اتفق وكان متبرعا هكذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع الثلج اختلاف المشائخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كرى الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزائن الفتاوى * اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير ان صاحب الدار لان له حقا من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة الاولى وان وقعت في البئر فارة ونزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا او مستغفرا فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيان * رجل

اكثرى حجارا فني في الطريق فامر المكنزي رجلا ان ينفق على الحمار ففعل المأموران ولم
المأموران الحمار لغير الامر لا يرجع بها اتفق على احدلانه منبرع وان لم يعلم المأموران الحمار
لغير الامر له ان يرجع على الامر وان لم يقل الآمر على اني ضامن كذا في خزانة المفتين *
ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط *
وفي تسع الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيهان * اذا استأجر خياط ليغيط
ثوبا كان السلك والابوة على الخياط وهذا في عرفهم اما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان
الثوب حريرا فالأولى بوسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار الملبان
المملين يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من الثور يكون على الخباز
وجعل المرفة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس او وليمة وان استأجر لطبخ
قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيهان * واذا تكاثر دابة للعمل ففي
الاكاف والجمال والجواقي يعتبر العرف وكذا اذا تكاثرها للركوب ففي اللجام والسرج يعتبر
العرف ايضا كذا في المحيط * استأجر دابة التي سمرقند والى بخارا فاذا دخل المكارى البلدة
يجب عليه ان يأتي الى بيت المستأجر استحضانا كذا في خزانة الفتاوى * ولو تكاثر دابة لتحمل
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل من الدابة يكون على المكارى واذا دخل الحمل
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانة المفتين *
واذا دخل الحمل في المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه ان يصعده على السطح والغرفة
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صلب الطعام في التحق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى
قاضيهان * وذكر ابو الليث رح في التوازل وكذا كرمي نهر رحى الماء على المؤجر لانه لا يمكن
الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهر الا ان يكون شرط الكرمي على المستأجر
كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ورفان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز
واشترط البياض فاسد كذا في خزانة المفتين * وسئل محمد رح عن استأجر فصار يفتق له الثوب
فعلني من يجب حمل الثياب قال استحس ان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون القصار
قد اشترط

قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وان استأجر الحمل ليحمل الحنطة على ظهره وعلى دواب المستأجر فالحمل والجواني يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث رح في مرفنا الجواني يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمل لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو ان رجلا استأجر حملاً ليحمل له الاحمال الى موضع كذا فلما بلغ الحمل ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها ارسلها اليه فلم يرفعها صاحبها اياها ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمل بالكراء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمل وان طالب صاحب الاحمال من الحمل ان يزن ثانياً لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضخان * وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن علم المشتري كذا في الحاروي للفتاوى * وسئل ابو بكر عن رجل باع الغنم في الكرم على نطف الغنم ووزنه قال اذا باع مجازفة فالنطف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يطفه الوزن واما ان يكذب فيطفه وزنه كذا في التا تاريخية * وسئل ابو القاسم عن استقرض من آخر مختموم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجرني من يعمل فلا اجر على المقرض وله الرجوع على المقرض بذلك كذا في الحاروي للفتاوى * وسئل ابو نصر الدبوسي عن حامل وقف في الطريق اياماً حتى لزم صاحب الاحمال اجر الاوعية اجرا كثيراً على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمل في وقوفه في الطريق مخالفاً وغاصباً عليه وما قبض من الاجر هنا الى مالك الاحمال واجرا الاوعية على صاحب الاحمال كذا في التا تاريخية * الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستيجار الاجيرين في العيون رجلان بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لاجر له ولو كان لاحدهما سفينة فاراد نقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة آجرني نصف سفينتك احمل عايتها حصتي من الطعام وحصتك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا اذا اراد ان يطحنوا ولا خدعها

رحى فاستأجر احدهما نصف الرحى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك لحمل هذا الطعام الذي بيننا لم تجز وكذا لو استأجره للحفظ قال محمد رح كل شيء استأجره احدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز وان عمل فلا اجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره احدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيره وقال ابوالبث رح هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا واحنا ولا يجب الا اجر وذكر القدوري ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر احد الشريكين الآخر لم تجز مثل ان يستأجر لينقل الطعام بنفسه او بعلامة او بدابة او لقصاة او ثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ايقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل ان يستأجر منه دارا ليعمر فيها الطعام او سفينة او جوالقا او رحى قال فخر الدين فاضيل خان الفتوى على ما ذكر في العيون والقدوري كذا في الكبرى * وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الي منزله بدوهم فحملها احدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والعمل وكذلك لو استأجرهما ابنا حائطا او حفيرا ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير حمل احدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليخطله الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل ثوبا يحفرون له سرنا بالاجارة صحيحة فعدوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس واذا استأجر دابتين لحمل عليهما عشرون مخنوما من الخنطة بكذا لم يكن له ان يحمل على احدهما اكثر من العشرة فلو حمل على واحدة اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر اجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بسببه والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتا فحشا اما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كفا في مسألة الدابتين وان لم يعمل احدهما لمرض او عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصّة اجر المريض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الاجر ويكون حصّة المريض له وفي فتاوى ابي الليث رح صانعان آجر احدهما آتة عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة

طُرئت على الاجارة الصحيحة ولا تبطلها وفي الشهر الثاني الشوكة سبقت الاجارة فمنعت انعقادها فلا يجب الاجران اجراهما عشرين فلا جروا وجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صححت في كل المدة المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها ومن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة بصورة ما نقل منه رجل استأجر من آخر حانوتاً ثم اشتركا في محل يعملان ذلك في الحانوت وبقول محمد بن سلمة يقتضي ويسقط الاجران عملا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره ههنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ والخبز وينبغي ان يجوز قال قاضيان الفتوى على انه يصح كذا في الكبرى * وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكررت دارا شهرا فاقام معرب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحساب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدر وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ ومثالا يكون فسخا الاصل ان الاجارة تمتى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالا ستكتاب يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزرعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ كذا في القنية * الاجارة تنقض بالا عذار عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من قبل احد العاقدين او من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشائخنا نفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان هذريمنعه من التجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كمالوا استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاكلة او لقطع اللسن عند الوجة فبرأت الاكلة وزال الوجة تنقض الاجارة لانه لا يمكنه التجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد آبق له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاباق تنقض الاجارة لانه واقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لو ظن ان في بناء داره خلافا ستأجره وجاهدتم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل واستأجر طباحا لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيهان * وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض بتفرد صاحب العذر بالنقض او يحتاج الى القضاء والرضاء اختلفت

الروايات فيه الصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفردون ان كان مشتبها لا يتفردون في فتاوى فاضيل خايم *
العييب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع لم يثبت للمستأجر
خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط
حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المنافع كالعبد اذا مرض والداية
اذا اذبرت والد اذا انهدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار ان شاء استوفى
المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء انتقض العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى
الآجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو بنى
العبد قبل الفسخ واذا اراد المستأجر نسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانهما يكون له الفسخ بحضرة رب
الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبة الآجر فعليه الاجر كما لو سكن لان العقد
باق وهو متين من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى * وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ
من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده
وفي اجارات شمس الاثمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ او لم يفسخ
كذا في الصغرى * اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن
في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو آجر دارا على ان فيها ثلث بيوت فاذا هي بيتان يجب
ان يتخير ولا يسقط شيء من الاجر هكذا في محيط السرخسي * المؤاجر اذا انتقض الدار المستأجرة
برضا المستأجر او بغرضه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستطاع الاجر
عن المستأجر وهو كما لو فصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة
اليه اشار في الاصل وعن محمد راج ان انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الآجر ف اراد المستأجر
ان يسكن ببقية المدة لم يكن للآجر ان يمنعه اراد بذلك ان ابناها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة
كذا في فتاوى فاضيل خايم * وقال محمد راج في السفينة اذا انتقضت فصارت الواحائم ركبها لم يجز
على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فاما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى لا يرى
ان الغاصب اذا غصب اللوح فجعلها سفينة ما كها كذا في محيط السرخسي * وروي في الاصل
ان آخر ح المستأجر من الدار بعد سقط منه الاجر وفي رواية الزبانات لا يسقط الا ان اسكن الآجر
الدار

الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغيائية * استأجر دارا فانهمد بعضها والآجر فائب او متمرد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكلا عنه فيفسخه كذا في القنية * ولو اراد رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا آجر عقاراً ثم سافر فليس بعذر . ان المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للموآجر ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضعا فاكذا في غاية البيان * واذا اراد ان ينقل الى حرفه اخرى مثل ان يترك التجارة يأخذ في المزاولة واستأجر ارضا للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في البنابيع * استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه هذر كذا في القنية * اكثرى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يكثرى بغلا فليس بعذرا ما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر او اكثرى ابلا للحمج ثم بداله ان لا يخرج عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيهان * واذا انهمد منزل الموآجر ولم يكن منزل آخر فاراد ان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يثا في السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افلس فقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا عذر كذا في المبسوط * استأجر حانوتا ليعمل فيه عملا ثم اراد ان يتحول من تلك الصنعة الى صنعة اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقض والا فله النقض لانه تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا نادى هاهنا فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الا جروا ان لم يركب ولو مرض اولز منه فمروا وخاف امر الوعثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

في المعتقد عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف من الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض لا يستطيع الشخوص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداه ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيخان * آجر داره ثم اراد نقض اجارته وبيعها لانه لا تنفع له ولعياله فله ذلك كذا في الكبرى * واذا الحق الآجر دين فادح لا ولاء له الا من ثمن الدار المستأجرة او من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي الآجر ان يرفع الامر الى القاضي يفسخ العقد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه التقوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الآجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او يأمر الآجر وغيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يضي البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى ان يضي القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر للآجر ويكون طبياله وكذلك لو ان الآجر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر ارجاء الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البائع وتنفيذ هذا اذا كان الدين على الآجر ظاهره معلوما للقاضي واما اذا لم يكن ظاهره معروفا وانما عرف باقرار الآجر وصدقه المقر له في اقراره وكذا به المستأجر فعلى قول ابي حنيفة رح بيعت الارض ونقضت الاجارة وولى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فما فضل فللغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فصل لم يفسخ وبعد الفسخ له ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار ان الآجر ان له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك امانة بخلاف الرهن ولومات الآجر وعليه ديون المستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآجر من السجن الى ان يدرك ولو لم يعلم المشتري ان الدار مستأجرة ليس له ان يفسخ المشتري ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآجر بغير اذن المستأجر

ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ ولو باعها باذن المستأجر
انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة
كذا في الغياثة * ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب والفقر
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ايفاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل استأجر عبد ليخدمه سنة
بمائة درهم ورطل من خمر وثيابا ثم اراد الآجر ان ينقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا
في التاتارخانية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فانكس او مرض فقام من السوق فهو عذر لعجزه
عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت
عمله الآخر كذا في التمر تاشي * واذا استأجر انسانا ليقتصر ثابا له او ليخيطه او ليقطع قميصا له او ليعني
بيتا له او ليزرع ارضا له ببذره ثم بداله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر بحفر البئر
وكذلك اذا استأجر للحجامة والفصد ولو امتنع الآجير عن العمل في هذه الصورة تجبر عليه
ولا تنسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة
كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل
لو انقطع ماءه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع ترك الارض في يده باجر المثل
حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضي كذا في الخلاصة * استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله ان يترك ويزرع في قرية
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان مأدون السفر في كثير من الاحكام
كالانتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن
المفتين * وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى فاضيل خان * وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان
لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الآجر بقدره وبقي العقد لازما في الباقى كذا في محيط السرخسي *

ولو كان سارقاً فللمستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط *
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون مذراً للمستأجر في فسخ الاجارة
فان كان عمله فاسداً كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها الحمل
المتاع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجار اليه فماتت
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذاك للضرورة كذا في الذخيرة * وان آجر دابة بعينها فمرضت الدابة
كان عذراً وان آجر بغير عينها فمرضت دابته لم يكن مذكراً كذا في فتاوى قاضى خان * ولو مات المستأجر
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ماسافر ويطلب بحساب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام من
ابى يوسف رح في امرأة ولدت يوم التحرق قبل ان تطوف فابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقص
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يقيم مدة النفاس ولو كانت
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا
في السراج الوهاج * واذا استأجر سائداً يعلمه هذا العمل في هذه السنة قضى نصف السنة فلم يعلمه
شيئاً ولم يستأجر ان يفسخ ما رايت رواية في هذا لكن افتى الشيخ الامام علي الاسديجاني فاقيمت
انا ايضاً كذا في الصغيرى * وان اشترى شيئاً و آجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يردّه
بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو آجر نفسه في عمل او صناعة ثم بدله ان يترك
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو ما يعاب به كان له الفسخ كذا
في الخلاصة * وهكذا في المحيط * واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضى خان * واذا انتقص الماء عن الرحنى فان كان النقصان فاحشاً فللمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القندوري اذا صار يطحن اقل من نصف
طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطقى اذا اقل الماء وبدور الرحنى ويطحن على نصف ما كان
يطحن فللمستأجر ردة ايضاً ولو لم يردّه حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحنى
بعد ذلك واذا انتقص الماء عن الرحنى في بعض المدة نحو ان يستأجر رحنى ماء كل شهر باجر مسمى
فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ جتن
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا
ذكر

ذكر محمد ربح في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام بسقط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتا فيه رحى وذكر بكل حق هوله لا يدخله فيه الرحى وللمؤجر ان يرفع الرحى فان استأجره بالرحى والحجرين فله حقوق الرحى فان انقطع الماء لم يرد له حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرحى يقسم الاجر عليهما بسقط حصه الحجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتقابه الا منفعة الرحى لا شيء على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر بن سامة عن محمد ربح رجل استأجر رحى ماء بأدائها وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها هذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها قل انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف ان كان سعيه لذلك وحفر نهرا من نهريه الى نهر الرحى ومرة فقال بدالي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفرها جرى الماء ثم بدالها ان يصرف الماء الى زرعها ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعته وضرر بماله اضرا عظيم ان انقطع الماء منه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر او ماء المطر ولكن انقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كمالو غضبها غاصب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع ولم ينبت من محمد ربح في رواية كان عليه الاجر كما لا وعنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها وانقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يترك الزرع فان سقى زرعها بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اختل الزرع ونقصت كان عليه الاجر كما لا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في المحيط * وان انقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون مذرا وان لم يمكن يكون هذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقاء سقط حق نفسه وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار ولذا

مضى لزومه الاجر في حصة ماصار وروبا من الارض كذا في الغياثة * واذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فللمستأجر حق النسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهو سئل قاضي بديع الدين اذن المستأجر الا جبر ببيع اشجار الضيعة قال لا تنسخ الاجارة وسئل ايضا قيل للمستأجر تشتري المستأجر بعشرة فقال اشتريها بنسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عدو خوارزم فأجرها المالك غيره بعد ما كان اخذ الا جبر للمعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له ان يخرج الثاني ويأخذ الا جبر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه النسخ واجاز اجارتها لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاتارخانية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزومه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا لحفر له بئرا في موضع اراه آياه واره قد استدارتها وشرط عليه ان يحفرها عشرة اذرع كل ذراع بكذا يحفر منها اذرع ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون اخص وفي الاسفل الحفر يكون اعمى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها فيكون كل ذراع من الذراعين وتكون حصته من القيمتين كذا في المحيط * وفي العميون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء ليستقيها فيبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يروى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب منها فمن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر منه ساقط كذا في الكبرى * وهكذا في المحيطين * استأجر ارضا للزراعة فحضر النهر الاظم وعجز من السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان يحال يمكنه ان يحال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه وكذا الوالم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز من الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان *

استأجر ارضا من اراضي الجبل فزرها فلم يظروا معه ولم يثبت حتى مضى السنة ثم امطروا نبت
 ذكرين مما عتق من محمد ربح ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال
 استاذنا زاد به انه ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبت اما بعد ما ثبت يجب ان يستسقي الزرع
 في الارض باجر المثل كذا في الكبرى * وفي المتنقلى لولم يظروا ولم يثبت في تلك السنة
 فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا افعله له ذلك
 كذا في الخلاصة * وفي فتاوى ابى الليث ربح رجل استأجر طاحونين بالماء في موضع يكون الحفر
 على الماء اجر مائة واحناج النهر الى الكري وصار بحال لا يعمل الا احد الرحبين فان كان بحال
 لو صرف الماء اليهما جميعا عملا عملا ناقصا فله الخيار لا خلال ما هو المتصور بالعقد وعليه اجرهما ان
 لم يفسخ اتمكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملان فعليه اجر احديهما ان
 لم يفسخ فان تغاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان كل الماء بكفها وان كان في موضع يكون الاجر
 على المستأجر فعليه اجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خبزة وانكسروا ثادها فالاجر واجب
 وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباب فلا اجر كذا في الذخيرة * استأجر حائكا
 ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الا بدة طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع
 فاحشا كذا في القنية * ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشرك شرب الخمر واكل الربوا
 والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف وليس للآجر ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك
 لو اتخذ داره ما يؤمر بالصوم كذا في خزائن المفتين * استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى
 مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المدة ثلث مرات هل للمستأجر
 ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر اجيرا يوما للعدل في الصحراء كاتخاذ الطين
 ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجير الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يفتي ظهير الدين المارغباني
 كذا في التاتارخانية * سئل شمس الائمة عن استأجر حراما في قرية مدة معلومة فنفر الناس ووقع
 الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا واجب ركن الاسلام
 على السعدي بلا مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة *
 وامتناع امره من المساكنة مع ليس بعد كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنسخ
 الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا ينسخ العقد بموته واذا كان حافدا يريد الوكيل والاب والوصي

وكذلك المتولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة * والقاضي لو آجر ومات
لا تنسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس
حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر فالمختار للمقتوي جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل
طلب الاجر ما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعد للاستغلال وغيره وانما الفرق
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر عند اكل حال هكذا في الوجيز للكردي * وان
مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعده لا تبطل كذا في
خزانة المفتين * شرط لصحة اجارة الفضولي قيام اربعة اشياء العقد والتأقذان والمالك والمعتود عليه
فان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغيرين * ولا تبطل
الاجارة بتجنون الآجر والمستأجر كذا في الظهيرية * واذا اراد الآجر والمستأجر والعياذ بالله ولحق
بدار الحرب وقضى القاضي بالحاقه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت
الاجارة كذا في خزانة المفتين * ان آجر رجلا دارا من رجل ثم مات احد المؤجرين تبطل في
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب النحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلا من رجل دارا فمات
احد المستأجرين فان رضي الوارث بالبقاء على العقد ورضي العاقد ايضا جاز كذا في البدائع *
وجلان استأجر من رجل ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق النحي وتبقى
على حالها ولا يفسخ الا من مذر واما الربع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وما عليه نصيبه
من الاجرة والربع على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة
لم تنسخ بوثقه اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى
الابا جرمثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكر وهو الصحيح وهو بخلاف ما انقضت المدة وفيها زرع
فانه يترك في يده باجر المثل كذا في جواهر الفتاوى * واذا ملك المستأجر لعين المستأجر مميزات
او هبة ونحو ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وتوفاق للمستأجر ربع المستأجر فقتال
هذا الشئفسخ ما لم يبيع كذا في القنية * وحكي من بعض المشائخ الآجر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع

من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعم
او قال بالفارسية (هلا وهلا بدهم) او قال (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افنى
الشيخ الامام الاستاذ طهیر الدين المرحماني ولو قال الآجر (روا بشد لا تنفسخ) ولو قال (روا بشد بدهم)
تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي ارفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا ادعى بعض مال الاجارة من غير
طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اختيار الصدر الشهيد وبعض مشائخ اعتبروا
الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذ دفع البعض بدلالة الفسخ وبطريق الفسخ تنفسخ في الكل قليلا
كان المال او كثيرا قال في المحيط وان اخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول
بعض المشائخ وبه افنى الامام الاجل طهیر الدين كذا في الخلاصة * في الفتاوى البخارية قال المستأجر
للآجر (اين دارمستأجر را بمن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (اين خانه را
ميفروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (اينخانه را بمن ميفروشي) فقال (مى فروشم) قال
برهان الدين وقاضيهان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (اين خانه را بفرا
بفروشم) فقال (بفروشم) تنفسخ كذا في الفقيه * وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال
تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بگير مرا خرج ميشود) فقال (توداني) قال برهان الدين لا تنفسخ
وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التاتارخانية * ولو قال الآجر
للمستأجر (مال اجارة خود بگير) فقال لا تنفسخ الاجارة كالاجر ان قال هذا بعد طلب المستأجر وبه
افنى القاضي جلال الدين وافنى قاضيهان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول
العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كفت كه مال اجارت خود بگير) فقال المستأجر
هلا تنفسخ الاجارة كذا في الفقيه * ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادعى الآجر مال احدهما
انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا فادعى الآجر مال احدهما
انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح
الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است
بيانا بگيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انقضت اذراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة *
واذا قال المستأجر للآجر عذ الفسخ فسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته منك صح الفسخ
وان لم يذكر حدود المستأجر ولا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر فسخت

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن أجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري له ان يمتنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدة كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديده وهو الصحيح هكذا في المحیط * وان اجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي البائع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانزعاج من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم اجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس واوجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر بغير رضاه المستأجر حتى انسخت الاجارة وانقضا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه بخلاف المشايخ فهو للمستأجر ولو ابرأ المستأجر الآجر من جميع الخصومات والدعاوى ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر ودعى الغلة لنفسه وخاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومه فقد قيل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد الابراء ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحیط * فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر يعيب ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشك ان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى افتى القاضي الامام الزرنجيري وافتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة * ارتهن دارا واستأجر دهايز هاسنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهايز سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في الفقيه * واذا ذكروا في الصك الطويلة والكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته فالقاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد ناسد لمخالفة الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار بقدر وجدنا رواية من محمد بن ح انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى آهوال

الفاضي ببيع الدين ففسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجارة وأجل في البعض قال جاز وسئل الفاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كه) ابن خاتمه راكده واجارة منست توخريدي مر ازمان ده تا مال اجارة خود حاصل كنم) فانتمى بالفسخ ونفاذ البيع كذا في الناقار خانية * آجر الوتفي عليه عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الآجر في تركه المليت كذا في القنية * العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكتسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المالك بنفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمد بن حنبل في الظهيرية *

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما اشبهها اذا استأجرت المرأة ثوباً لتلبسه اياماً معلومة ببدل معلوم فهو جائز ولو لم يكن ثوباً لصيانه وتجميل بل كان ثوباً بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الميالي كلها ثم فرغ عليه ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الميل كله فتحرق ان تحرق في الليل فهي ضامنة وان تحرق في غير الليل بان تحرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتحرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تحرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الاجارة باق فتعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوباً بذلة كان لها اللبس حاله اليوم هكذا في المحيط * واوستأجرته لمخرج تخرج به يوماً بدرهم فلبسته في بيتها فعليها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه تعرض فأر او حرق نار او لحس سوس ولو امرت خان منها او بنتها فلبسته فتحرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنية ولا اجر عليها كذا في المبسوط * ولو لبسته جاريتها بغير اذنها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجرت ثوباً لمخرج تخرج به يوماً بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلفا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد

لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عليها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الذخيرة * ولو استأجر ثوبا ليلسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم وآخرها عند القيام لانيام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ من الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه لبس ولا يجوز الاثارة به ويضمن ان تخرق ولو لبس عبدة بغير اذنه فالضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استأجر للخروج فلبس في بيته او امسكه لولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر وعلى العكس يضمن ولو استأجره ليلسه كل شهر بدرهم فحبس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوما الى الليل على انه ان بدله لم يردده فلم يردده عشرة ايام فعليه اجرة كل يوم استحسانا والحلي كالثوب والغسائط والخيمة والقبة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له ان يعطيها غيره بعارية ونحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغيانية * رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاضيان * ولو استأجر قبة لينصبها في بيته وبيعت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها لعقد جائز ايضا وان سمى بيتا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعليه الاجر فان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما اصابها من ذلك وان سلمت القبة كان عليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط * واشترط ان ينصبها في دار تنصبها في دار اخرى من قبيلة اخرى ولكن في ذلك المصرف لا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى السودان فلا اجر عليه سلمت القبة او هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز له ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في الفسطاط او القبة او علق به قنديلا فاسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون معد لذلك العمل كذا في المحيط * ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائيا وبحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن بخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يتأخر فلا جارة فاسدة قياسا واستحسانا

واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فلا جارة جائزة استحسانا
 كذا في الذخيرة * وان تحرق القسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتحرق ولكن
 قال المستأجر لم استظل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكته فعليه الاجر ولو انقطع اطنا به
 او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في
 اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر اتخذ اطنا بامن
 عند نفسه او عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط * ولو انكسر الاوتاد
 فلا عبرة به لان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديدافهوكالعمود ولو اخرجهما مع نفسه
 ولم ينصبهما مع المكان يجب الاجر كذا في الغيائية * واذا اوقد نارا في القسطاط كان كالاسراج
 ان اوقد قبل ما يوقد الناس عرفا ومادة في القسطاط فاسد القسطاط واحرق القسطاط فلا ضمان وان
 جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كلما كان قد انتفع بالباقي وان لم يفسد
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب القسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه فنفع فهو
 ضمان وعليه الاجر كلما اسلم القسطاط كذا في المحيط * واستأجر توكية بالكوفة كل شهر باجر
 معلوم له وقد فيها وببيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوفود فان ابات فيها عبدة
 اوضيفه فلا ضمان وان تكرى قسطاطا بخرجه الى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراه
 عليه والقول قوله مع يمينه بالله ما اخرجه وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع القسطاط الى غلامه فقال ادفعه الى صاحبه
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول. ولودفعه الى آخر فحمله الرجل الى صاحبه القسطاط
 فابى ان يقبله برئى المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط * قال ولو كان
 المستأجر دفع القسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الى صاحبه القسطاط فدفعه ذلك الرجل الى
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحبه القسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك القسطاط عند
 هذا الرجل قبل ان يحمله الى صاحبه ذكر ان علي بن ابي يوسف ومحمد رجا صاحب القسطاط

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا
 وينبغي على قوله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطاط الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر
 غاصبا بان امسك الفسطاط قدر ما امسكه الناس الى ان يرتحل ويسوي اسبابه اذا كانت
 الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا
 له ثم دفع الى الثاني بخير المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر فالمستأجر
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وان
 ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر احمله الى منزلي فليس له ذلك على
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحدولة
 على المستأجر كذا في لميسوط * قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر
 كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا وقال البصري
 اني اريدان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريدان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب
 بالفسطاط الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطاط الى بصره فان ذهب به بغير امر صاحبه
 فالبصري ضامن للفسطاط كله لا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة واذا ذهب به بامر
 الكوفي فالبصري ضامن لجميع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما واذا
 ذهب الكوفي الى الكوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعاره نصيبه
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي واما في قول ابي يوسف رح
 فكذلك الجواب ان اودعهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او اجر يجب ان يضمن
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كملان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي
 كما مسكه وان كان اعاره لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضى
 عليه النقص واختصما في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله بيمينه على ذلك

وان شاء القاضي صدقهما فيما قالانم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغة ثبت في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤاجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب من القسطا مع الآجرو يكون هذا الاولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة مندهم جميعا وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤاجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد يؤاجر نصيبه ويدون نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحب * تكارى القسطا الى مكة ذاهبا وجائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا جائيا وعليه قيمة القسطا يوم خلفه والقسطا لدان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالقسطا فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي * وذكر من الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب والذهب وحلي النضة بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط * وان استأجر دارا فيها صفا تم ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحب * ولو استأجرت حليا معلوما يوما الى الليل بديل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للمحفظ لا لتصير غاصبة قبل الطلب والتحد القاضل بين الامساك للمحفظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا تسورت بالخلخال او تخللت بالسوار او تعدم بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية * وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهرانم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بدا له حبسته كل يوم بذلك الاجر فلم ترده عشرة ايام فلا اجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة * وكل مستأجر من حيوان او متاع او دار اذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجرو يجب اجرهما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال واتقيا على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المبدأ جر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيابة *

الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المفقود عليه الى المستأجر رجل دفع الى
 خياط ثوباً ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الجوزجاني له اجر النظم وهو الصحيح
 كذا في الظهيرية * قال القاضي فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * وعن ابي يوسف رح
 فيما استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد ساءه فدفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم
 بداله ذلك فرد ما فعله من الاجر بحساب ما ذهب اليه منزله وفي نوادر بن ساعدة عن محمد رح
 في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتته رجل قبل ان يقبض رب الثوب فلا اجر للخياط ولا يجبر
 الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى
 بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي نتق فعله ان يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض
 عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حصل في بعض الطريق فغضوفه
 فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر الجبر وبينغي
 ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعد هذا وكذلك الملاح اذا حمل الطعام
 الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح السفينة وردها الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن
 الذي اكترى معه لان العمل لم يكن مسلماً اليه وان كان معه فعلية الكراء لان العمل صار
 مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان
 كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه
 في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكترى
 السفينة بعد ما ردتها الريح لا حاجة في سفينتك فاكترى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في الذخيرة *
 ولو اكترى بغلاً الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جميع به فرده الى موضعه فعليه الاجر بقدر
 ما سار فان قال المستأجر للقاضي مواسح البعل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي
 شارطته عليه قال ان شاء الآجر فعلى ذلك والا نيل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي
 بلغت ثم هو بحملك من ثمه الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رح قال وعلى هذا
 السفينة كذا في المحيط * وان استأجره ليحجي بعباله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجرة بمصا به قال
 الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عباله معلومين حتى يكون الاجر مقابلاً لجمالهم وان
 كانوا

كانوا احد انهم لم يستوجب شيئا كذا في التافار خاتمة * وان استأجروه ليذهب بكتابه الى فلان ويجبي
 بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فترك الكتاب ثم افرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب
 في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا افرقه ينبغي ان لا يجيب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم
 يتفجع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا افرقه هكذا في تناوين فاصبحان *
 ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجبي بجوابه فذهب فوجد فلا ميتا فرد الكتاب
 لا اجر له عندهما وقال محمدرح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه
 يجب الاجر والاجماع ولم يذكرانه اذا وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من
 قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا
 شرط عليه المجبي بالجواب وان لم يشترط عليه المجبي بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا
 لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضربان كان غائبا او الى وارثه ان كان ميتا
 فانه يستحق الاجر كماله وكذا لو وجد فدفعت الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب
 له الاجر كمالا لانه اتى بما وسعه ولو لم يوجد او وجد لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب
 لا اجر له وقال محمدرح له اجر الذهاب ولو نسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع
 كذا في الخلاصة * واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له
 وفيما اذا شرط عليه المجبي بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كمالا كذا في المحيط *
 استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان ببغداد فوجد ميتا او غائبا فبلغ الرسالة الى وارثه ان كان ميتا
 او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا ولم يبلغها الى احد وعاد استحق الاجرة بالاجماع هكذا
 في الصغرى * ثم الاجر يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * واجمعوا
 على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب وام يجد فلانا او وجد ولكن
 لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة * هشام من محمدرح رجل تكارى سفينة
 ليذهب بها الموضع فيجمل كذا ويجبي به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قال
 يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكترتها منك على ان تحمل لي طعاما الى ههنا من
 موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي * استأجر دواب الى بلدة
 ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري ذهب فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكفي

فيه لزمه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزمه اجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا اجر عليه كذا في الوجيز للكردي * استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطبوعة سماه له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحمولته ورجوعه ويلزمه عقد اردن ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمي المطبوعة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ماسمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى * وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الخنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الخنطة طحنت اولم يجد الخنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه الدابة حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة ب درهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط * ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوفلانا اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا له الا اجر كذا في خزائن المفتين * الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر منها وما لا يمنع وفي تصرفات الآجر اذا استأجر دارا او بيتا لم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها له ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بداله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحن والحداة والتقصرة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر البناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعايه الفتوى كذا في المحيط * وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له اتخاذه مربوط وفي شرح الشافى ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل بخارا فتضيق من سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب دارة ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائطه لم يضمن كذا في الخلاصة * رجل تكا من منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واوقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائطه او دخل ضيف له دابة في الدار واوقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف

الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط * ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين * فلوانه اتعد فيها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقصارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساخنة وينبغي ان يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر للمسمى استحسانا فان اختلف الآجر والمستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وثالث الآجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان اقاما البينة والبينة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد فيها حداد افاراد ان يقعد فيها تصار فله ذلك ان كان مضرتها واحدة او كانت مضرة التصار اقل وكذلك الرجل على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا او دارا من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعير او قمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها فغضب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فغضب احدهما الى الآخر لم يرق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا في الفصول العمانية * واذا تكارى منزلا من رجل ستة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمد اهله فاكروا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوه فيه فهذا على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من عبوة وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وفل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لا من سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرو على قول محمد رح يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فلا اله الا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فالسكن يرجع على الاهل وان انهدهم من سكنى الساكن فالسكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تكرر بيتا ولم يسم ما يعمل فيه فسكنه واسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط * وليس للأجر ان يربط ابتغى الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا عاردا ولم ادخل الدابة بلاذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا أجره كل الدار اما اذا كان لم يؤجر صحنه له ان يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي * واذا تكرر دار من رجل شهر ابد رهن وفي الدار يترافر الآجر المستأجر ان يكس البئر ويخرج ترابها منها فاخرج فالتقاها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالقاء التراب في صحن الدار ولم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر والقى الطين في صحن الدار وان فعل الآجر ذلك وقى الطين في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخره في الدار المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل الالتقاء خارج الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقي ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط * لمستأجر الدار المسبلة القلاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة والله ان يتد فيه وتداوي يستجى بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية * رجل استأجر ارضا ليزرع فله الشرب والطريق وان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاصيخان * استأجر ارضا على ان يزرع فيها ماشاء فله ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا كذا في القنية * رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على حدة فعمل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما بيتا صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما ما انهدهم من سكنة عند هم جميعا كذا في المحيط * رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فعمل احد هما فاستأجرا جبرا فاقعدة معه في الحانوت وابى الآخرون يدعه قال له ان يقعد في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بيتا الا انه اذا ادخل ضررا على شريكه فحينئذ ينع من

ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر وان اراد احدهما ان يبني وسط الحانوت حائط لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجر حانوتا وشرطا فيما بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد هكذا في الغياثة * استأجر حانوتا مسبلا لذكر الارزله ذلك ان لم يضر بالبنا وليس مستأجر الدار المسيلة ان يجعلها اصطبلا كذا في القنية * واذ بنى المستأجر تنورا او كانونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار او بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياطي ووضعه او اوقد نارا لا توقد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية * ومن استأجر ارضا واستأجرها فاحرق المحصا فاحترق شيئا في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والاضمان في التسبب لا يجب بدون التغدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل احرق شوكا وتبنا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات الى ارض جارة فاحترق زرعه ان كانت النار يبعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب ارضه على وجه يصل شرار النار غالبا فانه يضمن ذلك لانه له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرورة الى ارض جارة هكذا في غاية البيان * استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملا مقدارا فادام المكارى ليحمل عليها شيئا من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر ان يمنع المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب لجميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الآخر حصته كذا في الصغرى * ذكر في شرح الطحاوي ان للمستأجر ان يعير ويؤجر ويؤجر ذكر المسئلة مطلقا وتاويلها اذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به اما اذا كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له ان يؤجر ولا ان يعير حتى ان من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يؤجر غيره ولا ان يعير وكذا في الذخيرة * ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية * وفي فتاوى آهوسئل القاضي بديع الدين اعطى المستأجر رهنا لغريمه فاجر المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذ اوجب الضمان عند الهلاك لا يجب الا حروان سلم اليه سليما واؤخذها منه

بغير رضا يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاثير خاتية * الباب الثالث والعشرون
 في استيجار الحمام والرحى ونحوها اجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح كذا في جواهر
 الاخلاطي * واذا استأجر الرجل حماما مشهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما
 للرجال وحماما للنساء وقد حدد هما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما للقباس ان لا تجوز هذه الاجارة
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدليل واحد اما اذا كان
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط * استأجر حماما بمحدودة فدخل
 في العقد ثوابه من غير ذكر الحقوق فنحو ثمر الماء ومسيل الماء والحمام وموضع سرقيته لانه لا ينتفع به
 بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروخ وعمارة حوضه ومسيل مائه وبثرة وقدرة ولو شرط
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بموته مع الآجر واذا ان ينفعها عليه جاز
 وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كما لو امر رب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض
 الاجرة يجوز استحسانا ويقول تركت اجر شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مرمته كذا
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية * وان اراد المستأجر ان يتبدل قوله
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه ويأمره
 بانفاقها في مرمته الحمام فيكون امينا وحيلة اخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر ان يجعل مقدار المرمة
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط * ولو جعل بينهما
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعتها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط *
 وان فسد بثر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمستأجر حرق الفسخ كذا في الغيائية *
 وعلق الحمام ورماده عند مضي المدة للمستأجر وبوءه بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرمان
 من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرمان والسرقيتين وتفرغ
 موضع الغسائه يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في
 الاجارة نسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاصم خان * ولو شرط
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلائ فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو امتلا بالبوثة من جهة المستأجر
 فلو الآجر تغريغه كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمامين شهر او اسماة كل شهر بكذا

فلنهدم احدهما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حمارا سنة بكذا فلم يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * واذا استأجر حمارا واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فللعان يترك كذا في المبسوط * رجل آجر حمارا سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حمارا ما وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضه فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لا يقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حمارا سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمام شهرا فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدرا آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجرا لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدائع على ان ينور صاحب الحمام او بفلس على ان يغتسل فهو فاسد قياسا واجازا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حمارا سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حمارا شهرا فعمل فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروي من اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالتواخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما كانا يوفقان بين الروايتين وقال لا يجب الاجر محمول على دار وحمام لم يعد للاستغلال فا ما اذا كان معدا للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حمارا فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة فيجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حمارا ما ودخل الآجر مع بعض اصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى * وفي مجموع النوازل استأجر حمارا مبدل معلوم على ان

عليه الاجر حال جربانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة * قال محمد رَح في الاصل اذا استأجر الرجل رَحى بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر ثم طحن فيها طحنا بثلثين درهما في الشهر فربح مشربين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما ان اصلح شيئا فينتفع به في الرحى بان كرى نهرها ونقب الحجر ولم يصلح فان لم يصلح فان كان يلي الطحن بنفسه يطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلي الطحن بنفسه فانه لا يطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئا فانه يطيب له وان كان لا يلي الطحن بنفسه كذا في المحيط * اذا استأجر موضعا على تهر ليني عليه بناء ويتخذ عليه رَحى ماء على ان الحجارة والمتاع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فالا جبر لازم كذا في المبسوط * واذا خاف رب الرحى ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجر بين والمتاع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط ان لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط * طاحونة اوحمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم اتفق احد المستأجرين في مومة الحمام باذن مؤجرها فاراد ان يرجع بما اتفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما اتفق على الذي اذن له في الاتفاق وهو مؤجرها لانه اتفقها باذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي اتفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان الاتفاق والمرمة باذنه او بامر القاضي فان القاضي يأمره او بالمرمة فان لم يفعل يأذن لشريكه بالاتفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفنا وى * استأجر رَحى ليطحن الخنطة وطحن بها مثل الخنطة او دنها ضرر الا يصير مخالفا فوقها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز للكردي * قال رَض لما سأله عن طاحونة بين رجلين اتلأفا جرحا صاحب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر في الكل فاراد صاحب الثلث ان يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه فاصب في نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له ان يمنعه من الانتفاع او اجرة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان حكم حاكم من حكام المسلمين لصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر ان ينتفع بها يومين ويترك الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان يقول انا اغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد آجر احدهما نصيبه

نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتهايا فينتفع به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر ويتهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام من الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يتمكن احدهما من يضر به كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر الرجل رحن من رجل وبيتا من آخر ويعير من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجره واذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحن ماء قد ذهب وجاء آخر برحن اخرى ومناعهما فنصبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فطحناه فما كسباه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحناه فاجره بينهما نصفان وليس للرحى ولا للبيت اجرة ولو أجرة الرحن باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحن ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحن اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجاز به نصف اجر مثل اجر الرحن في قول ابي يوسف رحن كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحن ومناعهما فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجرا بغير امر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو موسر في ذلك ولا اجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعهلا بانفسهما فمتى أجزوا الحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما هكذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرضتها بين رجلين والطاحونة يطلب نصف خاص بمعنى الاحجار أجز من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال ولوان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحن بغير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجرا وحديدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المالك وقمة المركب كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجرة او بالاعقود عليه قال وتجز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في ما جلها وآجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط

خلاله في تعجيل او تاجيل وان عجل الكفيل بالا جر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل
 كذا في المحيط * وليس للكفيل ان يأخذ المستأجرا بالا جر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه به صاحبه فله
 ان يلزم المكفول عنه حتى يفقه او يؤد به عنه كذا في المبسوط * ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في
 مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول
 قول المستأجر لانكارة الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اقاموا
 جميعا البينة فالبينة للآجر كذا في المحيط * ولو اقام الطالب بينة يأخذ ايها ما شاء كذا في الوجيز
 للكردي * وان كانت الاجرة شيئا بعينه بان كان ثوبا بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر باجر المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياطا لخيطة له
 ثوبا وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته
 لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم يصح
 الكفالة بالخياطة وخط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل صله واذا صححت الكفالة وخط
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط *
 لو استأجر منه ابلا بغير اعانها يحمل عليها ما عسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز
 ولو استأجر ابلا باعانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال ابو حنيفة ر^ح
 اذا عجل المستأجر الاجر وكفل له رجل بالا جر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط *

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل
 على فصلين * الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البذل او في المبدل
 او بين الشاهدين وان اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول
 قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة والمسافة واختلفا في حدوث
 العارض فقال المستأجر عرض لي ما منع الانتفاع به من مرض او فصب او باق وجحد المؤجر
 ذلك فان كان ذلك العارض قائما عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن
 قائما فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع
 فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة
 يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضني المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية *

ولما اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمسمى هو المؤجر او المستأجر فشهد احدهما بمثل ما ادعى والاخر باقل او اكثر لاتقبل الشهادة ومن اصحنا بنامن يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من ذلك واما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند ابي يوسف ومحمد ربح يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد الشاهدين والاخر بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لاتقبل عندهم جميعا لها لان الاجرة ندل في عقد المعاوضة كالثلث في البيع فلا بد ان يكون مكذبا خادشا فيه فيمنع قبول شهادته وان لم يكن لهما بينة وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفا وتراذا وكذلك ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراط بعشرة والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلغا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة اخذت ببينة رب الدابة على الآخر وبينة المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة ربح وكان يقول اولاهي بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة بينة رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال امرتني الدابة وقد قال صاحبها اكريتها منك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهد احدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط * انكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهده دفع اليه لبصيفه احمر وشهد الآخر لبصيفه اصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي *

ولو ان رجلا دعى قبل رجل انه اكراه دابتين في اعيانها بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك البينة واقام رب الدابتين البينة انه اكراه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة ربح يقول اولاهي بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلها على السواء ثم رجع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد ربح هذا الذي ذكرنا اتفاقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجر بان قال صاحب الدابة اكريتك احدهما الى بغداد بدينار واقام البينة على ذلك واقام المستكري البينة انه استكرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وخمسة دراهم اذا كان اجر مثلها على السواء كذا في المحيط * ولو اكثر من دابتين اخذتهما بعينها الى الحيرة والاخرى

الى القادسية فجاوزهما الى القادسية فنفتت احديهما واختلفا فقال المكري التي نفقت
قد كثر بها الى الحميرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكري هي التي اكربتها الى القادسية فالقول
قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيانية * وان ادعى المستأجر الاجارة وجدها صاحب
الدابة فشهد شاهدانه استأجرها اليه عشرة وعشرون سنة وشهد الآخرون انه استأجرها اليه عشرة وعشرون سنة
عليه هذا المتاع والمستأجر يردمي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حملتين كذا في المبسوط *
رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى أمل
بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما
وليست البداية بيمين احدهما باولى من الآخر تكن للقاضي ان يبدأ بأيهما شاء وان اقرع كان حسنان
حلف الا جارا لحددها على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على
صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهما لما اقاما البينة يجعل كان الامر ان كانا فيبطل اجارة
صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخراني اركبتك بغلا
من ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغة الى فلان ببلخ بخمسة
دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل
لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية * قال
المستأجر اكربت الى القادسية بدرهم وقال الآخراني موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كراه
عليه لانه خالف كذا في السراجية * وان قال المؤجر انما آجرتك الدابة الى هذا الموضع وقال
الراكب لا بل اعرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة * ولو ركب
رجل دابة رجل الى الحميرة فقال رب الدابة اكربتها الى الجبانة بدرهم فجاوزت ذلك وقال
الذي ركب اعرتنيها وحلف على ذلك فهو بري من الاجور فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكرأه
الى الحميرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكرأه الى الساحل بدرهم ونصف
وشهد له شاهد بذلك وأخبره بدائه اكرأه الى الساحل بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان
تدركها كذا في المبسوط * فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى
له بدرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهدتين بدرهمين
لا يقبل

لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيان * رجل استأجر داراً سنة فادعى
المستأجر ان استأجرها احد عشر شهراً بدرهم وشهراً بتسعة وادعى الآخر ان استأجرها سنة بعشرة دراهم
واقام كل واحد منهما بيته على ما ادعى روي عن ابي يوسف رح انه يقضي بيته رب الدار وان اختلفا
في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة وبعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة
فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة
بعض المسافة فانهما يتحالفان واذ اختلفا في مدة الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصه
ما مضى كذا في الظهيرية * ومنه ايضا رجل اقام البيته اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين
بعشرة دراهم واقام رب الدار بيته اني آجرتها منه شهراً بعشرة دراهم فاني اقبل بيته رب الدار
على الآخر واجعلها شهراً بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط *
وفي جامع الفتاوى ولوقال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر
وشهر آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا
في التاتارخانية * رجل اقام بيته انه آجريته هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر ثلثة دراهم واقام الآخر
بيته انه استأجر ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه ثلثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في
محيط السرخسي * هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يديه دار سكنها شهراً فاقام رجلان
كل واحد منهما بيته انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي
في يديه الدار ينكر دواها قال ابو يوسف رح الدار بين المدعين نصفاً لكل واحد منهما خمسة دراهم
استحساناً والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح
رجل دفع الى خياط ثوباً ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم
لي اجراً فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجراً وقد اخذته على سبيل الاجر
وقال الخياط سميت لي اجراً فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل
رجل دفع الى صباغ ثوباً ليصبغه احمر فصبغه احمر على ما وصف له بعصر ثم اختلفا في الاجر فقال
الصباغ صلبته بدرهم وقال رب الثوب بدا ثقيان فان قامت لهما بيته اخذت بيته الصباغ وان لم يتم
لهما بيته فاني انظر الى ما زاد العصفري في قيمة الثوب فان كان درهماً واكثر اعطيته به درهمين وان لم يزد
الصباغ ما صبغته بدا ثقيان ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفري اقل من اثنين :-

اعطيته دانقين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صيغته الابدانقين ولا ينقص منه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صيغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صيغته لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب ما مل كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صيغته لي بغير اجر وقال الصباغ صيغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بخلاف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باقصائه بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط * ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار عملت لي بغير اجر وقال القصار لابل عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ يمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصاد قاعلى انه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر ابو الليث رح في هبون المسائل فيه اقوال ثلثة قال محمد رح ان اتخذ دكانا وانصب لعمل القصرة فانه تجب الاجرة والافلاو عليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تعالفا وفرادا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما قام بعض العمل ففي حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجرانه دراهم او دنانير او في صفته انه جدار ودي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان قبل استيفاء المنفعة تعالفا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ يمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر وايهما نكل من اليمين لزمه دعوى صاحبه وان اقاما البيئتين البيئتين المؤجر وان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبيئتين المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وان مى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيناه فان اقاما البيئتين قبلت بيئته

كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو ان يدمي الآجر شهرًا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة
واقاما البينة يقضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول
قول المستأجر فيما مضى مع يمينه يتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافا في الاجرة
في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالامر في التحالف والتكول واقامة احدهما
البينة على ما بينا وان اقاما البينة فالبينة بينة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك وفي المسافة بان
قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقاما البينة فهي
الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط * وان اختلفا في الجفسين فقال الآجر آجرتك
الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايهما نكل
لزمه دعوى الآخر وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة
دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار وبينة الآجر
ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم وبينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيهان * وان اختلفا في الاجر
والمدة جميعا وفي الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر
لا بل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا اختلفا فسخ العقد بينهما وايهما اقام البينة قبلت بينته
وان اقاما يقضى لبينتين جميعا فيقضى بزيادة الاجر وبينة الآجر وبزيادة المدة والمسافة وبينة
المستأجر وايهما يبدأ الدعوى يحلف صاحبه او لا كذا في خزائن المفتين * قال ابو يوسف رح
رجل دفع حذاء نعلًا ليخصفها فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتك بدرهم ينظر
ان كان يستطيع ان ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وان كان لا يستطيع ان ينزعها
الابضر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال
رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قميصا
فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام ملاء الدين الاسيبايني في شرح
الكافي وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب
فقال رب الثوب امرتك بالبصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم
جميعا كذا في البدائع * دفع لصبغ بقبض مصفر فقال صبغته بقبض وقال رب الثوب برقع قبض يروي

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا الاصبع قد يكون برقع فغير القول قول رب الثوب والبيئة للصبغ كذا في محيط السرخسي * وفي اجارات الاصل لو امر حجام ان يقطع سنه فقلع ثم اختلفا قال امرتك بان تقلع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقلع هذه القول قول الآمر ولو قلع ما امره لكن سن اخرى متصلة بهذه السن فانقلعت لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو امره ان يقطع شيئا من جسده او يبط فرحته ثم اختلفا القول للآمر مع يمينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي * قال ولودع الي نذاف ثوبا يندف عليه قطنا وامره ان يزيد من عنده ما رأى وقد ندف عشرين اسنارا فقال رب الثوب دفعت خمسة عشرا ستارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الآخسة وقال النذاف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول النذاف وعلى صاحب القباء ان يدفع اليه عشرة اساتير من قطن ولو اختلفا فيما امر به ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال النذاف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فزدت صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة اساتير وكان الثوب للنذاف كذا في المحيط * اعطى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن فقطعه وخاطه وحشاه واتفقا على العمل والاجر غير ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطانتي فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب ويسعه ان يأخذها ويلبسها هكذا في الكبرى * ولودع الي قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي حنيفة ر ح كذا في فتاوى قاضيهان * والاجر للقصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يزدمي رد الثوب عند ابي حنيفة ر ح لانه امين على قوله وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيهان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمرك بقصرة والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذها لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانت جاء القصار فقال قصرته وفسلته عليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرته هنك او في بيتك او قل قصره غلامي هذا هنك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما شبهه هذا من الامال اذا كان

اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك القول قوله فان طلب
القصار يمينه لم احلفه ما قصره ولكن احلفه ماله عليك كذا من قساره هذا الثوب كذا في الخلاصة *
ولو ان التصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون موصا من ثوبه قال محمد ربح
لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته موصا من ثوبي فيقول القصار نعم
كذا في فتاوى فاضيل خان * من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه
الاربعة فلما اتى به فاذا هو ثلثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال
يسأل صاحب الثوب ايها صدق برئ من خصومته وايهما كذب فان حلف برئ وان ابى
لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على
صاحب الثوب اليمين على الاجر وان حلف برئ من خصومة الآخر بحصة الثوب الرابع كذا
في الحاوي للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الديناري (كازري راجاه و سيم داذك قسارت
آن كني هم دوروز ودهن دهى نكرد وداشت چندا كه هلاك شد) قال (صا من شود) ولو اختلفا فقال
رب الثوب (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك
الضمان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا تصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان واقعة الفتوى
وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذ شرط عليه ان يفرغ اليوم وانحوه من العمل
ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب
الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية *
ولو اعطى حملا ما لم يحمله من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل
هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الآخر اجر الا ان يصدقه ويأخذه
لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا الوحمله طعا ما فقال الحمل هذا طعما مك بعينه وقال رب الطعام
كان طعامي اجد من هذا فانه يفحص ان يكون القول قول رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن
ان يكون القول قول الحمل وبأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعيرا وقال
رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
حملا لحمل متاعه الى بلد كذا وبسلمه الى السمسار وسلم ووزن فقال السمسار للحمل وزن الحمولة
انقص مما كتب في الباراجاه وفي الباراجاه وانا لا اطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

بعد ذلك فقال السمسار او فيتك الاجر وقال الحال ما استوفيت القول قول الحال ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة * وفي العيون عن محمد بن روح في معنى دفع الهى ملاح اكرار حنطة ان يعمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل انه اراد به حتى يسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الا بخلافه او تقصيره منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات * الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اذا وجد بالاجرة عيبا واراد ان يرد على المستأجر ان كان دينيا بان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزنا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او عينا كثوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يرد على المستأجر سواء كانت الاجرة دينيا وعينا وان كذب المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينيا ولم يكن اقوار المؤجر قبض الجباد ولا بالاستيفاء وانما اقر قبض الدراهم لا غير القياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر وان اقر قبض الجباد بان قال قبضت الجباد وقال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط * ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يرد به عيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا ثم ينسخ العقد بده لفوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بحصة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فلهي من رجل بيتا فباع فيه ما نأثم خرج منه او اختلفا فيما فيه من الزبوف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرت وقال المستأجر لا بل انا حدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحده الصنائع في العرف والعادة دون الاجرة فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحده المستأجر مادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط * والآجر المفرش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او جص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة نفي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبيتينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا اقلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الجص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط * فلو اقر رب الدار ان المستأجر جصصها وفرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلقا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناه لحاجته اليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في الدار كوارات تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمناع الموضوع كذا في المبسوط * ولو اخرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسرير وعلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والوانى والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيبة * الا في احد مصرعا في الباب اذا كان موضوعا والاخر مركبا ولو لوح يعلم انه سقط من السقف فهو للآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار مارة بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبيتينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او بنيت بغير اذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تغذر

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدموى والانتكار والمستأجر يدعي زيادة ابقاء ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصنعة على قول احدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب منها مصرعا من احدهما ساقط والاخر معلق بالباب واختلاف في الساقط فالقول قول رب الدار اذا عرف انه اخوة وان كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان بيتا سبقه مصور بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحا في البيت واختلاف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة موافقة لتصاويرة البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولاً كذا في الذخيرة * اذا تكاوى مترلا من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار او غاصب ولا بينه له بذلك والساكن مقر بذلك او جاحد لا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الاجر والمستأجر فينظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه رجل تكاوى من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر البيت فقال المستأجر انما امرتني واسكنته بغير اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع يمينه وان افاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار داري ولاحق لك فيه فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن الدار فلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما للمدعي وان قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الآجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وان افاما جميعا البينة يؤخذ ببينة الموهوب له وهذا كله ان لم يكن اقر الساكن باصل الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق عليه الا اجر الا ان يقيم بينة والمستأجر خيار الروية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم اراه فالقول قوله فاذا حلف انه لم يبرها ردها الا ان تقوم بينة انه قدر آها كذا في المحيط

في المحيط * ولما سأل جرد اراشهر انهم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع
لم يثبت كذا في فتاوى قاضينجان * رجل تكارى منزلا من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجرة المثل كما في سائر الاجارات
الفاصلة فان قال المستأجر انفتت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى دارا شهر ابعشرة دراهم فسكنها يوما ويومين ثم
تحول الى دار اخرى كان للآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة * واذا استأجر من آخر دارا شهر ابد رهم فسكنها
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكنة في الشهر الثاني يضمن
ولا ضمان فيما انهدم من سكنة في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكناك في الشهر الثاني فملك الضمان
فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول
يوما ويومين فقال المستأجر انما انهدم في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المسروط *
تكارى بيتا ودارا على ان يسكنها شهرا فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب
المنزل بالاجر فقال المستأجر لم اقدر على فتحه وقال الآجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة
لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا لا يلايم الغلق يمكن فتح الباب فالقول
قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يلايم الغلق
ولا يمكن فتحه الباب فالقول قول المستأجر وبه يفتى وان اقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح
مفتا حالا يلايم الغلق كذا في جواهر الاطلاعي * آجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكسها وسكنها
فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكنسها ورميتها فلوصدقه رب الدار في ذلك ضمنها وانكر فالقول له
مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر حيا مائة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام
انه لصاحب الحمام او للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام
رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وانا انقله فالقول قول
المستأجر ان لم يعرف كون الهدى في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرماد فان كان ذلك من

عمل المستأجر وكان مقرباً بذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * **وَأَنَّ** استأجرت المرأة حلياً معلوماً تلبسه يوماً الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنه ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي ليستوفوا لث لا لب البست غيري ذكران القول قول صاحب الحلي معني هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي ليستوفى بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر عليّ فالواجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كذا لو ثبت الالباس معاينة وان كذبها فقد ابرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكريتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكريتك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والنصره والمصنف ان لم يقم لاحدهما بينة فانهما يتحالفان ويتراءيان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضي ببينته وان اقام جميعا البينة كان ابو حنيفة قرح اولاً يقول الى بغداد بخمسة عشر درهما ثم رجع وقال يقضي الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط * **وَأَنَّ** استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اخصصوا ردت الاجارة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبداً ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط * **وَأَنَّ** استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكريتك عرباناً ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكرمي استكريتك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * **أَذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثُ دَوَابٍّ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى مَدِينَةِ الرِّيِّ بِأَعْيَانِهَا كَانَتِ الْاجَارَةُ إِذَا جَازَتْ الْاجَارَةَ فَلَوَانَ الْمَكَارِي بَاعَ هَذِهِ الدَّوَابَّ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ هَبَّ أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ أَجْرًا أَوْ أَعَارَ أَوْ دَعَى فُجَاءَ الْمُسْتَكْرِمَ وَوَجَدَ الدَّوَابَّ فِي يَدِ غَيْرِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَقِيمَ الْبَيْنَةَ عَلَى أَجْرَتِهِ هَلْ تَقْبَلُ بَيْنَتَهُ فَهَذَا عَلَى وَجْهِهِ إِنْ كَانَ يَكُونُ الْمَكَارِي حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا فَإِنْ كَانَ الْمَكَارِي حَاضِرًا فَإِنَّهُ يَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ أَنْ جَرَّاهُ فَهَذَا إِذَا سَبَعَتْ بَيْنَةَ الْمُسْتَأْجِرِ وَكَانَ الْمَكَارِي بَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ بَاعَهُ بِعَذْرٍ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَإِنْ حُجِّجَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَأْجِرِ سَبِيلٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَإِنْ بَاعَهَا بِغَيْرِ عَذْرٍ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ حَقَّ بِهَا إِلَى أَنْ تُنْقَضِيَ مَدَّةُ أَجْرَتِهِ وَإِنْ كَانَ أَجْرُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ هَبَّ أَوْ تَصَدَّقَ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ حَقَّ بِهَا إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ أَجْرَتَهُ**

ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بيئة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتربا او متصدقا عليه او موهوبا له لانه يدعى الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الى ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا ومستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطواوسي والشيخ فخر الاسلام علي البزدوي ان بيئة المستأجر على صاحب الدابة اذا كان مستأجرا مقبولا وجعله خصما له وفرقا بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يبتعك ويتبع الدابة واقطع نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقت منه ان اقترص صاحب الدابة ذلك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باسئراء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكري البيئة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكبلا بالاستيجار فان اقام البيئة على انه استأجر الغلام بعد هذا واقترص الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكبلا من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء مقدارا للنفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان اقترص صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فاقترص الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا فامات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقص فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما أجزك ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله واراد اقام بيئة فالبيئة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

الحج بغداد فقال احدهما اكريناكها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا ففسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احدهما بان كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه وبتحالفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فان تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا فان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالمومات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما دعى من الاجرة يقضى لمدعى خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى الآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه اما اذا اختلفا في قدر المعقود عليه في السير فقال احدهما اكريناكها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد واتفقوا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر بعد مدعى بقران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي ففسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى حد المكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعى زيادة سير على ما يقولان كذا في المحيط * تَكَرَّرَ شِقْ مُحَمَّدٌ فَقَالَ الْحِمَالُ عَنَيْتَ عِيدَانَ الْمُحْمَلِ وَقَالَ الْمُسْتَكْرِي بَلْ عَنَيْتَ الْإِبِلَ إِنْ كَانَ الْكِرَاءُ مِثْلَ مَا يَتَكَرَّرُ بِهِ خَشِبَ الْمُحْمَلُ فَالْقَوْلُ لِلْحِمَالِ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْإِبِلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَكْرِي لِأَنَّ اسْمَ الْمُحْمَلِ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْعِيدَانِ يُحْمَلُ عَلَى الْإِبِلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ مُجْهُولًا فَوْجِبَ اسْتِبَانَةُ الْمُرَادِ مِنَ الْمَلْفُوظِ بِالْمُسْمَى كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَإِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ دَابَّةً وَغَلَا مَا لِيَذْهَبَ بِهِ بِكِتَابٍ إِلَى بَغْدَادٍ وَاخْتَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْأَجِيرُ فَاخْتَلَفَا فِي إِيْثَاءِ الْعَمَلِ وَالْمُرْسَلُ يَنْكُرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ نَوَاهُ كَالْبَائِعِ إِذَا دَعَى تَسْلِيمَ الْمُبْعِ وَالْمُسْتَكْرِي يَنْكُرُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي إِيْثَاءِ الْإِجْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَلَامِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ تَكَرَّرَ غَلَا مَا لِيَذْهَبَ لَهُ بِكِتَابٍ

يكتب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه اعطيته اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكرر دابة من رجل ولم يسم بغلام او حمارا فجاء بحمار فاختلفا فقال المستكبري انما استكربت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لا بل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحلفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقر احدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط * وان تكرر دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فلا جارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انقص وقال المكاري لا بل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فامدة واختصما في البلد واجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكبري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكرر يوما الى الليل بدرهم فاره الدابة على اديها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازعاني الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبدا يخيط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فبعد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلفا الى القاضي في ذلك شهران ثم زكى الشهود وقد استعمل قبل المحجود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال المحجود في الخبطة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عده ولكن غصبته والمستأجر بحاله اذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل رحن ماء فانكسر احد الحجرين والدائرة فهذا عذر وله ان يفسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار واختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه الجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة * أكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب لاید من البیان كذا في الخلاصة * قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احدهما اكترناهما من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكترناهما من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا بد لواحد منهما فان القاضي يقضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يقضي فيها بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي فان ادعى كل شيء تركهما القاضي وما جمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعاه من الكراء وزكيت البينتان وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا يأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن يأمرهما ان يتفقا عليها على ما يرى ان رجلى قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بامر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد اتفقا عليهما بامر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التآثر خانية * فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موقوفاً الى ان يبرهنا ان ربهما من القاضي ان لا يسمع خصومتهم ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي * ولو اكتر با دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا للاحدهما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وتصاد فاعلى ذلك ولم يقيما بينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البينة مع تصاد فهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء أجر ذلك النصف من شريكة على سبيل التفرغ في الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه

ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكثر من نصفها من آخر فيكرى بها جميعا وعلى سبيل التهاني كما كانا يفعلان مع الاول ثم لم يذكروا في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع اليه بغداد وذكر في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشيوع كذا في المحيط * وفي نوادر بن سماعه وهشام بن محمد رح رجل آجر دارا من رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فالاجارة لي وقال الآجر كنت فصبته منه وأجرتها فالاجارة لي فالقول قول رب الدار وأخذ الاجران اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بيئته وان اقام بيئة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بيئته وكانت الاجارة له ولو كان الآجر بنى في الارض بناءً وأجرها مبنية فقال رب الارض امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وأجرتها قال يقسم الاجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة * قال ابو بكر استأجر دابة وذهب الى سمرقند فنجاه آخر وادعاه لنفسه ولم يصدقه انه مستأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قيل لا فان كان المدمي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي غصبتها مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدمي في حق اثبات الاجارة عليه حتى لو اقام بيئة على الاجارة هل تسمع بيئته فهذا على وجهين اما ان ادعى على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق او غصبتها مني تسمع بيئته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجر انت وقد سلم اليك ولم يودع عليه فعلا لا تسمع بيئته كذا في المحيط * المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين * باع الدلال ضيعة رجل بثلثة

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر و قال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفاً بانه يبيع اموال الناس بالا جراً لا يصدق الامر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي *
 ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردي *
 وفي فرائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبي اذا قال ذبحت شاةك وهي ميتة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قاله بعض الفقهاء راجح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاةك باذنك وانكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العمادية * دفع الاجر الى المؤجرو مات بعد شهرين فطالبه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحث له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه مالك الاجرة وادعت الورثة باطل ملكه كذا في القنية *
 الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب للركوب يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية *
 اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي * فان ركبها المستأجر او غيره بعد ما تعين فغطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة * فان قال علي ان يركبها فلان فاركبها غيره فغطبت ضمن كذا في الكافي * اذا تكرر من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان استيجار ابلا بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكارى الحمل فيقول له المستكرى احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكارى وانه معلوم بل آلة الحمل وجهالة الآلة لاوجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما اشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معنى معتاداً ولو لم يكن كذلك لايجوز هكذا في المحيط * ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق يتحتم الدابة وضعتت عن السبوفان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض

نقص الاجارة وان شاء نرى ان تنوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر تكارى حمولة بغيره ليحمل الى ذلك المكان فاذا اضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى كذا في خزائن المفتين * في جامع الشتاوى ولو ائتمنا جردابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب او لم يركب وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذى استأجر الدابة ولو مكث بنظران مكثه مثل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذاته الى ذلك المكان ركب او لم يركب ولو مكث كثيرا مقدارا لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التاتارخانية * رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها واعنت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت بضمن كذا في جواهر الفتاوى *

ولو نفع المكاري الدابة الى المكثري لا يجب عليه ان يبعث تلميذه او غلامه وعن محمد ر ح انه يجب كذا في الغياثية * وفي الصبرية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكاري على غيره قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التاتارخانية * ولو تكارى من الغرات الى جعفي وجعفي قبياتان بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة او الباطنة فعليه اجر مثلها ومثله بخارا اذا تكارها الى السهلة ولم يبين اي السهلتين هي سهلة قوت او سهلة امير او تكارها الى جنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية *

استأجر دابة من خوارزم الى بخارا بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتعبر نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية * تكارى دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي * استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي الغاربة على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة *

في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل عليها هل يرجع على المكاري بحصة ذلك قال القاضي بدفع الدين لانه رضي بذلك كذا في التاتارخانية *

وان التكارى ابنتين احدتهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغيره لم تجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد الفاسد بالجاز كذا في المبسوط * ولو تكارى دابتين رجلا صنفقة واحدة يقسم الاجر على اجر

مثلهما على قدر حملهما وكذا اذا استأجر غلامين للخطابة ونحوه كذا في الغيانية * وان انكارى فوم
مشاة ابلا على ان المكاري يحمل ما يه من مرض منهم او من اعصى منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة
الاجر وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة * وان
أجر الرجل دابة الى الجبانة والى الجنارة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لا هلهما
جبانتان احدتهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رح جبانتان احدتهما بعيدة والاخرى
قريبة ولا يدري الى اين ايتهما أجزا اما اذا كانت جبنة واحدة يجوز وتقع الاجارة على اول حد من
تلك الجبانة وفي الجنارة انما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين او ثلاثة ولا يدري الى اينهما أجزا اما اذا كان
المصلى واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها أجز يجوز كذا في الذخيرة * وان استأجر دابة لبشيع
عليها رجلا ولينقلق عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضع معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر
من رجل دابة كل شهر بعشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجر كهبان كان يسمى بالكوفة
ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسم مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط * وان تكارها من بلد الى كوفة
ليركبها فله ان يباغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل
متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد اخطأ فاراد ان يحمله ثابته الى
منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائبا فله ان يبلغ
عليه الى اهله بالكوفة اذا رجع من موضع كما لو تكارى من الكوفة الى الحيرة واذا انكارى دابة
بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وجائبا فاراد ان يبلغ في رجعه الى اهله
لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المتن
لو تكارى دابة على دخول مشرين يوما الى موضع كذا فادخله المكاري في خمسة وعشرين يوما
قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول
ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة * وان تكارها من الكوفة الى بغداد
على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى
صححة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط * ولو اكترى ابلا من كوفة الى
مكة للحج ذاهبا وجائبا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق كذا
في خزائن المفتين * ولو اكترى الدابة رجلا ن فمات احد هما في بعض الطريق اجبر المكاري على

ان يكرى للذي يريد السير نصف بعيرة بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجر واستغنى لمحملهم فيها فمات بعضهم حمل الباقين بحصنهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضرب الباقين في سيرهم المشروط فان قال احدهم اقم هنا فان كان في بعض البوادى اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغياثة * رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابة ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عنه اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجبة قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعدة للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاما مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقر عليه ثلثة وثلاثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة اجزاء للمناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشرة ستة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءا ويقر عليه ستة وثلاثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر ثلثون لالذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشتراط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلاثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرين جزءا ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فاقسمه على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلاثون جزءا للذهاب ثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يختص بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولو اراد المكتري ان ينصب على الحمل كنيسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها او مثلها جاز ولو اراد المكاري ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

المحمل فركب على الزاملة يجب الاجر بكماله وان هرب الحمل فائق المكنري على الدابة
 بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما اتفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الاتفاق
 الابينة كذا في الغيانية * واذا انكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة
 الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج
 فرد الدابة عند الظهر فلا جروهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس الناس لا انتظار خروج
 ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذا استأجر دابة للحمل فله
 ان يركبها واذا استأجره للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر
 وفي الباقي ان استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل نكاري
 دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكراء
 ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا
 فان مات المستأجر في بغداد الآن وأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية *

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضايعة والتلف وغير ذلك استأجر
 دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا
 كذا في السراجية * ومن محمد راح استأجرها ليركبها في المصر يوما فخرج عليها ثم ردها في ذلك
 اليوم الى المصر برئ من الضمان كذا في التاتار خانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعير اكيلا
 معلوما فحمل عليها برأ مثل كيله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه في قولهم جمع اعلان الحنطة
 اتقل من الشعير وهي اصلب واشد اند ما جا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديد
 بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة اقفة من شعير وحمل عليها احد عشر فقير من شعير حيث
 يضمن جزء من احد عشر جزء من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من
 جنس المسمى ولو سمى عشرة اقفة من حنطة فحمل عليها عشرة اقفة من شعير ففي الاستحسان
 لا يضمن ولو سمى حنطة وزنا فحمل عليها شعير مثل وزن الحنطة لا يضمن اذالم يجاوز المحمول
 عن موضع الحمل من الدابة وان سمى شعير فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل
 ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا ان المحمول
 يأخذ

يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذه المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضرب بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعير فحمل عليها حد يد او حجر امثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذه المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول من موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها حطبا او تبنا وقطنا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يقتضى كذا فى الظهيرية * ولو تكاثرها ليحمل عليها شعيرا كيلا معلوما فحمل عليها برأ مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الاجام خواهر زاده لا يضمن استحسانا قال الصدر الشهيد رح فى عارية الاصل هو الاصح كذا فى الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها فى احد الجوانقين حنطة وفى الآخر شعير افعطت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا فى البنابيع * ولو حمل الاكبية والطبايسة مكان الثوب الزطى ضمن كذا فى الغياثية * اكثر من يبيع المحمل فحمل زاملة يضمن وان حمل رجلا مكان الحمل لا يضمن لانه اخف كذا فى محيط السرخسي * استأجره ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ من الضمان ولو استأجرها ان يحمل الى موضع كذا نقادها الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعد فى الدابة لا يجب الاخر كذا فى التاتارخانية * وان استأجر سرجا ليركبه شهرا فاعطاه غيره فركب فهو ضمان ولا اجر عليه وان استأجر اكا فابتقل عليه حنطة شهرا فهو جائر وحظته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا فى المبسوط * واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محمد ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا فى التاتارخانية * ولو استأجر دابة على ان لا حدها ثاثيرها وللآخر ثاثيرها فحمل عليها الاول سبعة والآخرة عشرة ضمن هذا اربعة وثلاثين سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا فى الغياثية * واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها احد عشر مختوما فعطيت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملا وضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر فالواو يل المستثناة من وجهين احدهما ان كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مختوما دفعة واحدة اما اذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها ومطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا اذا حمل الحادى عشر

في المكان الذي حمل العشرة اما اذا حمل في مكان آخر (چنانكه بفتراک برآ ويخت) يضمن بقدر الزيادة على
قياس مسئلة تأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى كذا في المحيط * فرق بين هذه المسئلة وبينهما اذا استأجر ثورا
ليطحن بها عشرة مخاتيم حنطة فطحن احد عشر مختوما وطلت الدابة واستأجرها ليكرب جريبا فكرب
جريبا ونصفا وهلك الثور فانه يضمن جميع القيمة لان الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى
العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها
تقميزا ابتداءً واما الحمل يكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة *
قال الامام استأجر دابة لحمل عشرة مخاتيم حنطة فحمل عشرين فان سلمت عليه تمام الاجر وان
تلغت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتمام الاجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي * وان
استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مختوما من الحنطة وجاء بالحمار
سليما فهلك فهل ان يرد الى صاحبه ان كان الحمار يعلم انه يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة
وكمال الاجر المسمى وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر كذا في فتاوى
قاضخان * ولو امر المكتري لرب الدابة ان يحملها فحملها وهو يعلم انه زيادة ولا يعلم لا يضمن
المكتري وهذه حيلة كذا في الغيانية * وان اكترها ليحمل عليها عشرة فجعل في جوالق عشرين
فامر رب الدابة ان يضعها عليها ففعل وهلك لاضمان وان حملها معاض من ربع القيمة ولو كانا في
مدلين فحمل كل واحد منهما عدلا او حمل المستأجر او لانه رب الدابة لاضمان اصلا ولو حمل ربها
او لاضمان المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي * استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم
فركب وحمل مع نفسه حملا يضمن قدر الزيادة ان عطيت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك ان يرجع
على اهل البصر فيسأل عنهم ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل
بل يكون ركوبه في موضع الحمل والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع
قيمة الدابة هكذا في الصغير * واما استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلمت الدابة
فعليه الاجر كمالا ولا ضمان وان هلكت الدابة من ركوبها بعد ما بلغ المكان المشروط فعليه الاجر كمالا ويضمن
نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ذلك الغير فان
ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان او مستعيرا وان ضمن ذلك الغير يرجع على المستأجر
ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوي ان يكون ذلك

الغير اخفى او انقل فالو انما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين اما اذا كانت لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا راح اوجب في هذه المسئلة نصف القيمة مطلقا وذكر في الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فادف رجلا خلفه فغطبت الدابة ضمين بقدر الزيادة وذكر في الجامع الصغير ايضا بعد مسئلة القادسية بكثير واهتم بها الحرز والظن وفي القدوري يقول المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني اخفى او انقل قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام عليّ البزدوي وحاصل ذلك ان يعتبر الحرز والظن فان اشكلت يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكنه استعمال الدابة ولا تصرفها ضمن بحساب ما زاد ثم اذا ركب وحمل عليها مع نفسه حملا انما يضمن بقدر ما زاد اذا ركب في غير مكان الحمل فاما اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسئلة يقول استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق ان يركب عليها مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط * ولو استأجر دابة ليركبها فليس من الثياب اكثر مما كان عليه حين استأجرها فان ليس من ذلك مما ليس الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان اكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط * رجل استأجر دابة فلما انتهت الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زادا عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر ليركبها في المصر عشرة ايام فحسبها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن واحسبها اكثر من عشرة ايام فلا اجر للزيادة ولو انفق عليها كان متبرعا كذا في التاتارخانية * قال محمدا راح في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها مروسا الى بيت زوجها ليلا فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها فالاجارة فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى اصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب مروس بعينها في المصر فانه يجب الاجر وان استأجرها لركوب مروس بعينها خارج المصر فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضامنا بالحبس ان وقعت الاجارة على الركوب خارج المصر يصير ضامنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على ان يركبها في المصر لا يصير ضامنا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب مروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء

استأجرها للركوب في المصر واخرج المصران استأجر لعمل مروس بعينها فركب غيرها صار ضامنا ولا يجب الاجر سلمت الدابة او هلكت وان كان لعمل مروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط * نكاري ليعمل انسانا فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلا فلا حملا كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها ليركب فركب صبيبا يستمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيائية * اكثرى دابة ليعمل عايلها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولدت الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمارا بسرج فاسرجه لا يسرج بمثله الحمير فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره باكاف فنزع ذلك الاكاف واوكفه باكاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اوكفه باكاف هو اثقل ضمن بقدر الزيادة واذا استأجر حمارا باكاف ليركبه فنزع الاكاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فحمل عايلها كان السرج اكافا وركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف ومحمد ربح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بمثل هذا الاكاف اما اذا كان دابة لا تؤكف اصلا ولا تؤكف بمثل هذا الاكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو استأجر حمارا عربيا فاسرجه وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج نحو ان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربيا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عربيا فاعليه الضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع القيمة او بقدر ما زاد لان كل هذه المستئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح كذا في المحيط * وان استأجر دابة بغير لجام فالبجها او كانت ملحمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالبجها بلجام لان لجام بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين * واذا كبح الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بمعنى اضر بها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة رحمه وعليه

وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة * ومن اسمعيل الزاهد قال لو استأجره ليركبها فضررها فماتت ان كان يضر بها باذن صاحبها و اصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماها وان اصاب غير الموضع المعتاد يضمن بالاجماع الآن يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات * فان كان في صنف في السير يضمن اجماها كذا في الغيائية * رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها من الكوفة مقدارا ما ليسا مسموح فيه للناس وركب في تلك الزيادة ولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرون هو قول صاحبيه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو هلك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن المستأجر فيمنه رجع على الآجر بما ضمن كذا في الينابيع * جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل عشرة افقرة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين فغيره فحمل فغطيت الدابة يتخير المالك في التضمن فان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو استأجره الى همدان فغطيت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشد يقسم الكراء على السهولة والشدّة لانه رب فرسخ كراوة درهم ورب فرسخ كراوة درهمان كذا في التاثيرات * ولو استأجر دابة ليركب الى موضع كذا اذا هبوا جاثبا بعلفها حتى فسدت ثم رجع واراد فغيره يجب اجر مثل الذهب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار فاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيائية * ولو استأجرها ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول كذا في البدائع * واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت الدابة وهلك فلا اجر عليه والا صل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه بموجب الاجر على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الا برى ان من استأجر من آخر ثوبا بعينه لبليسه وفصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس الثوب المفصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان فصص رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على المستأجر اصلا كذا في الذخيرة * افتأجر دابة ليحمل عليها حملا معيناً الى موضع معين في طريق

بعينه أو استأجر خمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فاخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلكت أو المتاع لم يضمن وإن بلغ فله الا جرد لان الطريق لما لم يتفاوت لم يقد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه أو هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وإن حمله في البحر ضمن لان الهلاك فيه فالرب وإن بلغ فله الا جرد ولا عبء الخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر ناشي * رجل استأجر خمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الخمار وضاع ان لم يرغب الخمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي بخاري * استأجر دابة من القرية الى المصر فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق بأمر من الأمور وذهب المستأجر ووحده بالدابة فضاقت في يده للاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزانة المفتين * وقال ابو يوسف ومحمد رحم فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض طريق ادعاها لنفسه وجحد استجارها وصاحبها يدعي الاجارة فلو نفقت من ركوبه للاضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاء بها ليردها على صاحبها فنلتف يضمن وذكر القدوري ان عند ابي يوسف رح اجرة ما قبل جحوده وسقطت منه اجرة ما بعد جحوده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي * اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقيزين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وامره ان يكرهه ويشترى له شيئا بالكراء فعصى البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع للاضمان عليه في البعير ولا في الثمن فباع في موضع يقدر ان يستطيع امساكه او يستطيع رده اعمى فهو ضامن لقيمه كذا في الخلاصة * وسئل عن أجرد دابة من الآخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الي مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتخلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة ايا ما في حمل نفسه ثم يرجع بها مع عير اخرى فاقر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجيرها خالف حين استعمالها فضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند ابي حنيفة رح

فيه قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد راجح فان لم يستعمله الم يضمن وإن لم يرجع مع العبر
الاولى لانه قال له مع العبر ولم يقل هذه العبر فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجح مع العبر
فلايضمن كذا في فتاوى النسفي * ولواستأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله
يوما الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة
فعطيت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لايضمن وهو
المختار عند ابي الليث راجح كذا في خزنة المفتين * استأجر حمرا ليحمل عليه عشرين وقرا من التراب
الى ارضه بدرهم وله في ارضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقرا من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته
ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمرا ليحمل كذا
حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه
نظرا الى ما زاد فيضمن من قيمة حمرا بذلك القدر هكذا في الكبرى * وسئل ممن استأجر حمرا لينقل
عليه السرقين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوي على الحمل وقال الآخر ل
يقوي واحمل عليه حمل مثله نبعت فاصابت رجله آفة قال لايضمن كذا في فتاوى النسفي * وفي
المنتقى استأجر غلاما شهرا بعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلينه بعشرة فعطيت في ذلك ضمن وان
لم يعط في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطيت فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى
مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى ابي الليث راجح رجل جاء بدابة الى بيطار
وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب
الدابة باخراجها فخرج ذلك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه
مأذون في ذلك كذا في المحيط * صبرني ان قد دراهم رجل باجر فاذا فيها زيوف واستوفى لايضمن
الصبر في شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما اوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من
الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زيوفا يرد كل الاجرفان كان الزيوف نصفين نصف الاجر
ويرد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع قال هذا ليس ما اتخدت مني كان القول قول الآخذ مع
يمينه لانه ينكر اخذ غيره وهذا ان لم يكن الآخذ اقرا باستيفاء حقه او باستيفاء الجياد فان اقر بذلك
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيادة وانكر الدافع ان يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى
فاضيحان * وسئل ممن استأجر ورا قال يكتب له مصحفا وينقطة بعشرة بكذا ويعجمه فاجها في

بعض النقط والعواشرف قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار ان شاء اخذوا اعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه واخذ ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض اعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي * ولو امر رجلا بصيغ ثوبه بالزعفران او بالبقم فصبغه بصيغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض وترك ثوبه عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى وان صبغه ما امر به الا انه خالف في الوصف بان امره ان يصبغه برقع فقيز عصفر فصبغه بققيز عصفر واقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفر فيه مع الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * ولو دفع اليه خاتما وامره ان ينقش اسمه في النقص فنقش اسم غيره عمد او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمته قيمة الخاتم وان شاء اخذته واعطاه مثل اجر عمله لا يزداد على المسمى وكذا اذا دفع اليه نجاريا وامره ان ينقشه كذا افعل غير ما امره فله الخيار وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغيائية * واذا امر رجلا ان يصمر له بيتا فخصره قال محمد بن اعطاء ما زادت الخصرة فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصيغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع * وان امره ان ينقش بابه واجداره احمر فنقشه اخضر وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصيغ فيه ولا اجر له ولو امر النجار بسبك له سمك بيته فاسمكه واقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر والاضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا اجر كذا في الغيائية * رجل استأجر رصا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن مانتصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال اقطع فميصا فحاطه قباء او امره ان يخططرميافحاطه فارسيان شاء رب الثوب ضمته قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء اخذته واعطاه اجر مثله ولا يزداد على المسمى ولو خاطسراويل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطه كذا في الغيائية * روى هشام بن محمد بن رحيب فيمن دفع الى رجل شيئا ليضرب له طسا موصوفا فضرب له كوزا قال ان شاء ضمته مثل ما شبهه ويصير الكوز للعامل وان شاء اخذته واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع * واذا دفع الى حائك غزلا ينسجه سبعة ارباع فحاكه اقل او اكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمه غزل لثمنه والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ الثوب

الثوب واطواه الاجر لكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئاً لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لايزاد على المسمى يريد به على حصه من المسمى وتفسيره انه امره سباعاً في اربع ومكسره ثمانى وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالتقصان بالربع ينقص من المسمى ربعة فيجب اجر مثل ما جاء به ولايزاد به على ثلثة اربع المسمى وان اختلفا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويتخير ان خالفه في الشرط كذا في الغياثية * (مردى) ريسان قز بافنده دادا كز باس بافد بافنده بعضى از ين ريسان قز برداشت وريسمان بنه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالثوب للحائك (وخداوند ريسان از بافنده مثل ريسان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآخر خلطاً لا يمكن معه التمييز او كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائنه المفتين * دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآخر اغلظ فخلط الحائك خلطاً ونسجهما واحداً يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآخر (و فرمودش كه اين باريك راش تصدي باف واين سطر را پانصدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآخر صار الكرياس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة * في النوازل سئل ابو بكر من اكار قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاصله قال الفقيه ان لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقد على المثل فعليه مثله كذا في التاتارخانية * ولو جاء الى خياط ثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كانني قميصاً فاطعه وخط بدره فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه انه لا يكفيك فالخياط ضامن بقيمة الثوب ولو قال انظر لي كفيني قميصاً فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر الى هذا الثوب اين كفيني قميصاً فقال نعم فقال صاحب الثوب فاطعه او قال اقطعه اذا لم اقطعه ان الايكفيه لان ذكر لهذه المستئلة في الكتب وحكي من الفقيه ابى بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوباً وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكمه خمسة اشبار وهرضه كذا فجاء به ناقصاً قال ان كان قد راجع ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خضراً

الحمار وضاع ان لم يغيب من بصره لاضمان وان غاب ان موضعاً لا يعد تضييعاً فان كانت السكة غير نافذة او بعض القرى لا يضمن فان عد تضييعاً ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار لياً أخذ شيئاً او المستجدر فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حماراً فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضاً فلما سار بهض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلكت ان كان بحال لتابع الحمار المستأجر هلكت حماره او متاعه لا يضمن والا فيضمن استدلالاً بان البقرة اذا نذت من السرج وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلكت التي نذت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلكت فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين * وفي فتوى الاصل استأجر حماراً فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيساً من وجوده ولو طلب بالقرب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو راء ولم يمنع فهو ضامن يريد به اذا غاب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا اجاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغيب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ولو ربط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقربه ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً ولم يبين من يركب وهناك قوم ينام ليسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اضاعه لا يضمن وان كان ذلك موضعاً عدنوم من يحفظ الدواب اضاعه ضمن يعني ان لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فلا ضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر حماراً واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الاجير ان كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر حماراً فوقه ليهلي الفجر فذهب الحمار وانتهى انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمدية * ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يغيب من بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العنانية * وسئل ابو بكر ممن امر آخر

ان يستكرى حمارا ويذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآمر الاجر ففعل المأمور ذلك وادخل المأمور في الطريق الحمار في رباط فنهجم اللصوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوي * استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين ليشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى واخذ الظالم حمارا فلفه فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير فمن ذهب بعضه استردوا البعض الا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يلومون لمافية من تحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتقى المكاري المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار لاخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوبا فلم يلتفت الى ذلك فذهب فاخذة اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوابهم اموالهم فلا ضمان والافهوضا من كذا في الظهيرية * جماعة آجروا رجل واحد منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا الواحد منهم اذهب انت معه فتعاهد الحمار فذهب معه فقال له المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امرؤ بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين * رجل اكثرى حمارا من كس الى بخارا فغى الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر المكترى رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا بما فانتفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكثره لركوب نفسه ضمن وان اكثره ولم يسم الركوب لا يضمن كذا في فتاوى فاضيل خان * واذا دفع الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاءه رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس فاستأجور رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لا شك ان الاول ضامن لتسييبه واما مستأجرا الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان شهد

انه انما اخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في ماله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد او اشهد لكن الاجير لم يكن في ماله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ ليرده هاهنا على المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ من الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع به ضمن على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى (خر كرى در راه بماند كرى گيرنده رفت وخز را ماند خدا وند خربا خزنود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكاري فالوا هذا اذا لم يمكن للمكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال فاضبغان لا يضمن مطلقا قال القاضي بدع الدين يضمن كذا في القنية * استأجر حمارا لينقل التراب من خربة فاخذ في النقلة فانهدمت الخربة وهلك الحمار ان انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت من غير معالجة جثته بل لرخاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فبها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فصر ب الحمار فوقع في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها احماله كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احماله او يتجاوزان عنف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لا من ضربه وتعييفه لا يضمن كذا في الظهيرية * استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر مثله فنصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذاك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى المصر فنصدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وقر الحطب سالما غالب لم يضمن وان كان يعلم انه قتما سلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغيانية * مستأجر الحمار قبضه وارسله في كرمه مع

يرد منه فسرق البردعة وانثر فيه البردومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بان يكون له
 حائل رفيع لا يقع بصرا المار الكرم وله باب مغلق فان مدم واحدا لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع
 البردعة لا يضمن البردعة والحمار وان كان بحال يضره مع البردعة ضمن قيمة الحمارة لا البردعة
 وان لم يكن حصينا ويضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمارة حتى وقت الرد الى المالك
 كذا في الوجيز للكردي * غصب الحمارة المستأجر والمستأجر يقدران يأخذها منه بعد التبيين فلم يفعل
 حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلثة حصود هائم استأجروا حدم من الثلثة حمارة من
 رجل لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمارة ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فغضب الحمارة
 عند المستعمل وكان المعنا فيما بينهم ان يستأجرا حدم الحمارة والبقر ويستعمله هو او شريكه
 لا يضمن المستأجر كذا في خزائنة المفتين * استأجر قبا ناليزن به الحمل كان في عموده عيب
 ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك
 العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الا جبر المستأجر بذلك العيب اما اذا علم فقد ان
 له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان
 كذا في الوجيز للكردي * قال الفخر الدين وبه يفتى كذا في الكبرى * وفي بيع المنقلى استأجر قدرا
 فلما انقضت مدة رده الى المالك فهلك في الطريق لا يضمن وان لم يرد يضمن كذا في النصول
 العمادية * رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمارة وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل
 الحمارة فانكسر لا يضمن ان كان حمارة يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة الفتاوى * استأجر
 قدرا للطين فطبخ نأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق
 وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوبا للبس وتخرق من لبسه قيل وهو الصحيح وكذا في مسألة
 القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا كذا في القنية * رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير
 ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري اين ذهب ان استأجر الاجير ولا يضمن لان استأجر
 ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة * والاصح انه اذا استأجر
 الفاس ولا لعل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالحيانة وان
 استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع اليه غيره وان استأجر
 الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى فاضيلان * استأجر فاس القصاب فاخذ منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * استأجر من رجل مرأوجله في الطريق ثم صرف وجهه من الطريق ودعا جيرا له ولم يبرح من مكانه ذلك ثم نظر الى المرأوجله فاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمرأوجله عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الآجرو ان طال الثقات فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر مرأوجله في الطريق ثم اعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط * سمسار باع مائة مبر ببيعته فامسك الثمن عنده بامر صاحب الحمولة فسرق الثمن الاضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي * العمال اذا جاء بالحمل فقال صاحبه امسكه فهلك عنده الاضمان عليه اما القصار والخباط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجر ان امسك بامره بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاتار خانية * وان قصد الفساد وبرز البزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك فان تجاوز الموضع المعتاد ضمن وهذا ان كان البرز باذن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء كان تجاوز الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا حجم العجرام او خشن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع العمل فان تجاوز فقتل الحشفة ذكر في السوادان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ اكمل بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى العصرية في كتاب اديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة * ولو استأجر جارا يقطع يده واصبعه وينزع سنه حاز لو مات لا يضمن كذا في التاتار خانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ولم ينضجه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فحرق على الهدور فكسرها وفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا الوسط البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى فاضيلان * لو انفتح حلقوم الطاحونة وضامت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية *

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير المشترك وهو مشتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما اختلفت عبارة

المشائخ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجر الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا بشرط العمل في حقه لا استحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياطاً لمخيطه هذا الثوب بدرهم او استأجر نصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انساناً شهراً لمخدمه والاجارة على العدل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذ اجمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل ولا نحو ان يستأجر راصباً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في آخر كلامه بما هو حكم اجير الوديان قال علي ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر المدة ولا نحو ان يستأجر راصباً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير وحد باول الكلام الا ان صرح في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في الذخيرة * والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقد و اراد على عمل معلوم بيان صله والاجير الخاص من يكون العقد و اراد على منفعة ولا تصير منافعة معلومة الا بذكر المدة وبذكر المسامحة كذا في النبين * وحكم اجير الوديان ان يوافق بما احتج به من عمله لاضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمر بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحاوي * وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة راجح وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة قال ابو يوسف ومحمد راجح ان هلك بامر يمكن التحرز عنه فهو ضامن وان هلك بامر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط * وبعضهم افتوا بالسلم صلاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة راجح قال صاحب العدة قبلت له يومان قل منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصالح في الابداء فرجعت لهذا وكاء القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة راجح كذا في الفصول العمادية * وفي الابانة اخذ الفقيه ابو البيث رح في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة راجح وبه ائمتي

كذا في التا تاريخانية * ويقولهما يفتي اليوم لتغيير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم كذا في التبيين *
ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه ممل اما لو اعطاه مصحفا ليعمل له غلافا
او سيفا ليعمل له جهازا او سكيناً ليعمل له انصافا فضاء المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن
اجمعا كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى عن ابي يوسف روح لودفع اليه مصحفا بنقطة باجر فضاء
غلافه لم يضمن وكذلك لودفع اليه ثوباً لبرفوه في مندبل فضاء المندبل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا
ليصلح كفتيه فضاء العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط * وفي الخلاصة الخانية فان شرط عليه
الضمان في العقدان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز منه كالموت فسدت
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز منه كالسرقة ونحوها
فكذلك عند ابي حنيفة روح وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التا تاريخانية * ثم اذا وجب الضمان
على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة
شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمولاً ويعطي له الاجرة ويحط الاجرة
من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج * وما هلك في
يده بعمله كالنصار اذا دق الثوب فنخرق او القاه في النورة فاحترق او الحمال اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا
الثلاثة كذا في المحيط * خالف اولم يخالف كذا في التبايع * ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت
يده عندنا اذا كان محل العمل مسلماً اليه تسليماً يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشترى او المضمون
مما يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التا تاريخانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير
بسراج ضمن كذا في التا تاريخانية * ومن استأجر رجلاً على خياطة ثوبه او على قصارة ثوبه فقبضه فذلف
في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي * والاجير المشترك كالخياط والقصار
مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزائن المفتين * ولو كان الاجير المشترك راعي بقرا ضمن
او غيره للامة فما تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته واساق الدواب على المشروعة
فازدحموا على القنطرة فدفع بعضهم بعضاً فوقوا في الماء وطبخوا ضمن قيمتهم كذا في التبايع *

هلك المتاع في بدال الجبر المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العارية
 كذا في النقية * الاجبر المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او طمئت بعضها بعضا ضمن
 وان كان اجبر وحدا للزنا فحمل اثنتي فغطبت لم يضمن كذا في السراجية * المستأجر لحفظ الخان اذا سرق
 منه لاضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا
 سرق ليلا كذا في الملقط * وفي الناصري اكار ترك البقرة ترعى فسرفت لا يضمن كذا في فتاوى فاضل خان
 والتاثيرا خانية * قال محمد روح في الجامع الصغير في رجل استأجر حملا لا يحمل له دثان من الفرات
 الى مكان معلوم باجره معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الهن فان شاء ضمنه قيمته
 في المكان الذي حمله ولا اجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر واهطاه من الاجر بحساب
 ذلك وهذا مذاهب علماءنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى من القاضي صاعد يوافق قول محمد روح آخر فاما على قول
 ابي يوسف روح وهو قول محمد روح أولا فالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالا جماع
 وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فذلك عند ابي حنيفة روح لا ضمان عليه وله الاجر
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة *
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان
 على الاجبر المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع العبل
 الذي يشده المكارى للحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من ضرر
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقفة فتجبي ربح فتعثرها فتفر من ذلك فينقطع العبل فلا ضمان عليه كذا
 في السراج الوهاج * ولو حمل بعيل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغياثية * استأجر
 حملا لا يحمل عليه فاقمن سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتغرق لا يضمن
 الحمل في المنتقى ولو وضعه الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برجل الزرق فذهبا يضعه فيه فرفع
 وتغرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزرق وانزله الحمل وصاحبه ووقع
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ النقيب وكثير من المشايخ كذا

في الوجيز للكردي * ولو قال له احمل ايها شئت هذا بدركهم وهذا ينصف درهم فحملهما معا فله نصف اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احد هما او لافيهو متطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها باداء الضمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر حاملين فحمل احدهما كله ان كانا شريكين يجب الاجر كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسك فضا ع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه لاستيفاء الاجر حين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالاجر ما لم يضع من رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع من رأسه فسقط ضمن ولو كسره انسان آخر احم يضمن وهو يجب له الاجر كذا في الغيبانية * وفي فتاوى ابي الميث رح الحمال اذا انزل في مفازة ونهاه له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسروقة او مطر فهو ضامن واوله اذا كانت السروقة او المطر غالبا كذا في الفصول العبادية * استأجره ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج ما فيها قال ابو بكر ضمن كحمال اقتطع حمليه وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن قال فخر الدين وعليه الفتوى وبه تأخذ هكذا في الكبرى * في المنتقى الحمال اذا كان يعملها على عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زحمه الناس حتى انكسر لا يضمن بالا جماع ولوانه هو الذي زحم الناس حتى انكسروا فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمليه كذا في الخلاصة * المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصرف فنزل في الطريق ونام وخرق الكلب الزرق فضا ع الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية * البتيمة سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركما نا ليحمل له هذا الدبس من مرو الى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما اراد ان يعبره البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان ام لا فقال يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد فاجاب بذلك كذا في التاتارخانية * وان نفرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق ركب المتاع او يقوده لم يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة

ومثاله على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكاري وهذا القسم على قول ابي يوسف رح ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الغبائية * ولو اصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وصنדהا يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو صليها عبد فساق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي * والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد بالبعد كالحرك كذا في الثمر ناشي * قال ابو حنيفة رح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحملها فعثرت الدابة فوفعا فمات المملوك ونفس الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جنائيه يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط * سئل ابو القاسم ممن استأجر لحمل عصيرا على دابته الى موضع فحمله فحتم ان اراد ان يضعه اخذ احدا العدلين ورعى بالعدل الآخر فانشق الزرق من رصيه قال ضمن نقصان الزرق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى الفضلي اذا دفع حملا الى حمال ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير لئلا وصاحب الحمل معه يسير ان فضاعت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية * ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ربح او صدم جبل فان غرقت من مده او معالجه ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدتهما ومثاله في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلوة الغرض او لحاجة ولم يرغب من بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعادها للريح والماء او مادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردها الزبح الى موضع

لا يمكن قبضه فيه فنجبره على عودته بالا جروان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع بجهر
على العود بالا جبر الاول كذا في الغياثية * وان احترقت السفينة من نار او دخلها الملاح لحاجة لم يضمن
وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في النمرقاشي * استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امته هذه فادخل
الملاح فيها امته اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن
الملاح كذا في القنية * وسئل علي بن احمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت
سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا
بعض الاحمال وفعلوا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت وتقفوا في الاجرة قد رامن الدنانير
ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد
كانوا را ضمين بما فعل اولئك فقال على العاقدين يجب الاجر والمواقفة اولي كذا في التا تاريخية *
وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح
فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كله قول
ابي يوسف ومحمد رحم قال ثمة ولا يبي يوسف رح فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال
اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم
بعضها بعضا وكذلك التصار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بغير فلا ضمان على الاحمال
كذا في المحيط * ملا سفينة من امته الناس وشدها في الشط ليل لفظه وفيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت
وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة ههنا
فلم يشد واجراها حتى غرقت من المروج يضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية * نساج
كان ساكنا مع صهره ثم اكترى دارا وانتقل مع مائة اليها وترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل
الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا اوده صهره لم يكن عليه ضمان في قول
ابي حنيفة رحم وفي قوله يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوارل رجل دفع غزلا الى
رجل لينسجه كراسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجبر الاول لا يضمن واحد
منهما وان كان الثاني اجنبا يضمن الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رحم ومند هما في الاول
ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي الجامع
الفناوي

المفتاوى وكذلك في الصايغ اذا دفع الى مثله كذا في التاتارخانية * رجل اخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نسا ج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا اعلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة * (بافنده كرباس راد ركارخانه ماند وشب بخانه رقت ودر بسبت) وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزانه المفتين * (بافنده كرباس بافت ودر خانه نهاده وبمالك رد نكرد دزد برد) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العبادية * (بافنده كرباس بافت وخضم راگفت كه كريس را بيزون كردم بيانا بيري وي گفتم نزد يك تو باشد فردا ايبايم و بيمر شب دزد برد بافنده تا وان دارناشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزد يك تو باشد) واذا لم يقل (نزد يك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزانه المفتين * رجل دفع الى نسا ج كرباسا بعضه منسوج ويقضه غير منسوج فسرق ذلك عند النسا ج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النسا ج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النسا ج في الكل اجيرا مشتركا يضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوا فيها على قول ابي يوسف ومحمد رح منها هذه ومنهار رجل دفع الى خياط كرباسا فخطا قميصا وبقي قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنهار رجل دفع صرما الى خفاف ليخرجه خفافا ففصل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيان * ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباقي فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الثبائية * (ريسان بافنده داد و شرط كجردد كه دوروز را باند بيافت) وهلك الثوب بعدة يضمن على

لعمل الخياط فهو اجبر وحدث ثم ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو ويرفع منه اجر ذلك اليوم وهو درهم من اجر الشهر كذا في الغياثة * جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان التخرق كذا في الوجيز للكردي * سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت ولقدع ابن اخيه حافظا نظر الطرار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عيني الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه ابو وامه وضمة الخال عند فوت ابويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضم اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضما للقصار ضمان كذا في الحاوي * للفتاوى قصار سلم ثياب الناس الى اجبره ليتشمسها في المتصورة ويحفظها فنام الاجبر ثم عاد بثياب وضاع منها خمسة قطع ولم يدرك كيف ضاعت ومتى ضاعت قال ابو جعفر اذا لم يدركها ضاعت في حال نومه فالضمان على التصارون والاجبر ولو علم انها ضاعت في حال نومه فالاجبر ضمان من بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث رح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة الاجبر المشترك بقول ابي يوسف ومحمد رح اما في قول ابي حنيفة رح فلا ضمان على القصار وبه نأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * قصاران يتقبلان الثوب من الناس فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذ احدهما كاخذ صاحبه كذا في خزائن المفتين * قصار رهن ثوب قصارة بدنه عند رجل ثم انفك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة عند المرتهن فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجرا وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (پيراهن ريخته بازرداد) ونگفت که ريخته است کاز پيراهن را بنخم نهاد و پيراهن سوخت و کاز رندا نست که سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية * قصار شمس ثوب القصار باحترق كان ضامنا وكذا اذا عصرت الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجبر القصار ولم يعتمد الفساد

لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ كذا في خزائن المفتين * ومن محمد راج اذا دخل القصار سراجا في جانيه فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاءه وهذا قولهما ما عند ابي حنيفة راج فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتلميذ القصار واجبره الخاص اذا دخل نار السراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار واصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه اذا دخل السراج باذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * وتلميذ الاجبر المشترك اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجبر كذا في الخلاصة * اطفأ السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي * وفي النجريد لتلميذ القصار وسائر الصناع واجبرهم لاضمان عليهم الا بما بعده وضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتار خانية * اجبر القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رقيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قبل بضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي * ولو حمل شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتحرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجبر كذا في الفصول العمادية * وان حمل الاجبر شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودعة عنده فافسد هان ضامنا لها وكذلك لو صرف فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على اجبره كذا في المبسوط * ويضمن القصار ما تلف بدنه المعتاد واحترق بالنورة في الحب وبالشمس قرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمول او اعطاه الاجرو ان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجر ولو قال لرب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجات فقال فلنا يسلم من القطع فقال ان تحرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتحرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا ضمن كذا في الغبائية * ولو ان اجبر القصار فيما يدق من الثياب انقلب منه المدقة فوقعت على ثوب فتحرق فان انقلب يقول

ان يقع على ثوب القصار على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبان كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن فاما اذا انقلبت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بالتفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصار او لم يكن من ثيابه حكى من ابى يكره البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فذلك هذا كذا في الذخيرة * في الاول الوجه انه لو اصاب ذلك انسانا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة ولا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التاتارخانية * ولو انكسر شيء من ادوات القصار بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العبادية وفتاوى فاضيلان * ولو د عارجل فوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وسادة فتخرق او كان الضيف متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه ولو وطى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جف القصار الثوب على حبل فمرت به حمولة فخرقته لا ضمان عليه في قول ابى حنيفة رح وعندنا يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة * ولو استعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهما تخرق فعند ابى يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغياثة * قال قاضي فخر الدين الفتوى على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى * واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لوجاء صاحب الثوب وخط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العبادية * واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فجذب به صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التاتارخانية * وفي القصار بن

وفي القصارين اذا اجنت يد احدهما فالضمان عليهما يأخذ صاحب التوب ايتهما شاء بجميع ذلك
 كذا في خزائنة المفتين * ^(١) قصار ضمن التوب بسبب ثم ظهر التوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في
 الحاوي للفتاوى * ذكر في اجارات العدة اذا دفع التوب الى قصار وقال انصره ولا تضع من يدك
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب التوب مرات ففرط حتى سرق
 لا يضمن واستفتيت ائمة بحار من القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العسادية * وفي النوازل سلم ثوبا الى قصار وخطا ثم
 وكل رجلا بقبضه فدفع اليه التصار غير ذاك التوب لم يلزم ذلك رب التوب ولا ضمان على
 الوكيل اذا هلك التوب في يده وارب التوب ان يتبع القصار ثوبه هذا اذا كان التوب المدفوع الى
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب التوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء
 ضمن القصار فان ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه
 مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع الى صاحب التوب ثوب غيره فاخذه صاحب
 التوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائنة المفتين * ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ
 فنتطعه وخاطه قرب التوب يضمن ايتهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار
 رجع هو على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب
 الى انسان ولم يعلم فنتطعه الآخذ ضمن الآخذ القصار ثوبه وكذا لو دفع مودع دفع متاع نفسه
 مع الوديعه على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا اذا في كل اجير مشترك
 وهل يحل الانتفاع ان اخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذا لو اقال
 القصار ونحوه دفعت التوب اليك يصدق عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا
 في الغاية * ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند ابي حنيفة ربح
 خلافا لهما وان قبض فهلك هلك امانته بالاجماع ومن ابي حنيفة ربح ليس للقصار المحبس فان حبسه
 وهلك ضمن كذا في خزائنة الفتاوى * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا اصلحته
 فلا تدفعه الى تلميذي فلما اصلحته دفعه الى تلميذه فذهب التلميذ بالتوب هل يضمن القصار فقال
 ان كان التلميذ حين دفع التوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان
 قال ذلك للقصار، فإ... صدقة، النصا، التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط * وذكر صاحب

المحيط في إيجارات فتاواه رجل دفع ثوبا إلى قصار ليصرفه فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له
 القصار دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الأصول العبادية * وقعت
 واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اقترابوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب
 وقال انا رجل رستافي محتاج إلى الماء حاجة شديدة وباتى السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب
 وأخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت وأخذوا
 القصار ومن معه وشدهم وذهبا بكر ايس الناس فانفتحت الجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا
 غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرناها في شرح القدوري أو احترق
 حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبا من قبل انه يمكن إطفاء ذلك لو علم
 به في الابتداء أو الحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكنه
 استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا
 في الذخيرة * وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صم شرطه لان ذلك مقدور له
 كذا في التاخر خاتمة * القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاغ بعد لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا
 اخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا يسا فاذ انزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العبادية * واذا دخل
 رجل الحمام ودفع ثيابه إلى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه
 ابو بكر يقول ضمن الحمامي اجما ما كان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رح
 اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم
 الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الليث رح به تأخذ ونحن نفتي به كذا في الذخيرة * رجل دخل
 الحمام ودفع الثوب إلى صاحب الحمام لحفظه فضاغ لا يضمن اجما ما لانه مودع لان كل الاجر
 بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام
 فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع إلى من يحفظ باجر كالتيابي فعلى الاختلاف كذا
 في الصغير * دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشرا صاحب الحمام إلى موضع فوضع ثم
 ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب
 ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لاضمان عليه والا
 اصبر هكذا في المحيط * نام الثيابي فسروقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا

في الوجيز للكردي * الثباني اذا خرج من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضائعاً ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئاً وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هاتان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبديفتي كذا في الفتاوى العنابية * وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضراً فكذلك الجواب ايضا وان كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسالخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام ترى امها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب من عين الحمامية ومن عين ابنتها ضمننت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى فاضيل خان * خرج من الحمام وقال كان في كيس ي دراهم فضاغت ان لم يقربه الثباني لا ضمان عليه وان اقر به ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئله القصار كذا في الفصول العمادية * قال محمد ربح في الاصل الراعي اذا كان اجبر وحدومات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان للأجر ان يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجبر وحد فاما اذا كان اجبر مشترك فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما او بالبينة فاما اذا ادعى الراعي الموت وجهد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة ربح القول قول الراعي فاما عند هذا القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرمى فعطبت منها شاة لامن مياقه بان سعدت الجبل او مكاناً مرتعاً فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اورد هاتين السقيهما ففرقت شاة منها فعلى قول ابي حنيفة ربح لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها فمن سبانه بان استعمل عليها فعرته وانكسرت رجلها او اندق عنقه فاعليه الضمان عند مالكاً ثانياً الثلاثة كذا في المحيط * ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسوق الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي * وان ساق البقر فتباطجت

فقتل بعضها بعضا في سبقة فان كان البقر اجبر واحد لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو اجبر احدهم يكون ضامنا لما تلف من سبقة كذا في فتاوى قاضيان * الراعي اذا ضرب شاة فقأت عينها او كسرت رجلها وتلف شي منها يضمن قال مشا نضاهدا على قول ابي حنيفة رح اما على قياس قولهما ان ضربها في الموضع المعتاد ضرا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضرب بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا في الظهيرية * فان ضربها بالخشب كان ضامنا عند الكل والراعي ان يرعى بنفسه واجبرة وتلميذه ومن هو في ماله ولودع الى غير هؤلاء ليحفظه فضاع ضمن كذا في الغنيانية * والراعي ان يبعث بالاغنام على يد غلامه او اجبره او واده الكبير الذي في ماله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشتركا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رح على كل حال وعندهما ان هلك بامر مكره التحرز عنه يضمن كمالورد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي اجبر خاص فلا ضمان عليه على كل حال كمالورد بنفسه وهلك في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطاوي وسي ان الاجبر المشترك ان يرد بيد من ليس في ماله وليس للخاص ذلك والتحاكم مهر وثية سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط * الراعي المشترك اذا خلط الاغنام بعضها ببعض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا اعرف غنم كل واحد فهو ضامن من قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار القيمة ويعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول ابي حنيفة رح لا بشكل وعلى قولهما اختلف المشائخ وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا لانه يدعي عليه معنى لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في الذخيرة * سئل عن خلط اغنامه في قطع رجل واتى على ذلك مدة وزعم صاحب الاغنام انه يحفظ بغير اجر قال ان كان الحافظ معروفا انه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الاغنام اجر حفظه كذا في الحاوي للفتاوى * لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسنت بعض مشائخنا رح اذا كان بحيث يتحقق موته اما اذا كان يرجى حيوتها ذكرا الصديق والشهيد في الباب الاول من شركة واقعاته ان من ذبح شاة انسان لا يرجي

انسان لا يرجى حيوتها يضمن والراعى لا يضمن وفرق بين الاجنبى والراعى والفقهاء ابو الليث
سوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعى والبقار هو الصحيح كذا فى الخلاصة * ولو رأى
رجل سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسانا والمختار للتوى انه يضمن
وان اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعى لا ذبحتها
وهي ميتة كان القول قول الراعى كذا فى خزائن المفتين * ولو قال له المالك ان ذبحها ان لم يكن فى
بطنها ولد فقال الراعى ليس فى بطنها ولد اعلم يقينا فذبحها فاذا فى بطنها ولد ضمن كذا فى الخلاصة *
اذا مرضت بقرة فخاف البقار عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن ايضا
كذا فى السراجية * ولو اراد رب الغنم ان يزيد فى الغنم ما يطيق الراعى كان له ذلك ولو ان رب الغنم باع
نصف غنديه فان استأجر الراعى شهرا علمه ان يرعى له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره
شهرا يرعى له هذه الغنم باعيا نهال لم يكن له ان يزيد فيها بالقياس ولكنه استحسن فقال له ان يكلفه من
ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولدت الغنم ما كان عليه ان يرعى اولادها
معهما وهو القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسماة على ان يرعى
له كل شهر بدرهم لم يكن له ان يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحساب
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه ان يرعى اولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه
ان يولدها ويرعى اولادها معها فهو فاسد فى القياس ولكنه استحسن ذلك فاجازة والابل والبقر
والخيل والحمور والبغال فى جميع ما ذكرنا كالغنم كذا فى المبسوط وليس للراعى ان ينزول على شيء منه بغير
امر صاحبها وان فعل ذلك ضمن ما عطب منها ولو ان الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذى
فى الغنم نزا على واحدة منها فعطبت فلا ضمان على الراعى فى ذلك بالاجماع ان كان الراعى
اجبرا خاصا وان كان اجبرا مشتركا فكذا الجواب عند ابى حنيفة رح وعندهما هو ضمان ولو ولدت
واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضمن الباقي فهو فى سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نددت
بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند ابى حنيفة رح ان كان اجبرا مشتركا وان كان ترك حفظ
ماندت ولا يضمن يضمن ترك الحفظ لان الامين انما يضمن ترك الحفظ اذا ترك بغير عذر
وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأيت فى بعض النسخ لا ضمان عليه فيما
ندت اذا لم يجد من يتبعها ليرده او يبعثه لخبر صاحبها بذلك ولو تكارر من يجيى بالزاحفة

فهو منتزوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقلم يقدر على اقبامها كلها واقبل على فرقة منها وترك ماسوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعد روعلى قولهما يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي * استأجر را ميا ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا فراعها في موضع فهلك واحدة منها بغرق او افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترمي ضمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالا جماع والبيئة بينة الراعي وان كان اجبر وحدوا خلتا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالا جماع كذا في الفتاوى العتائية * واذا خالف الراعي فواعها في غير المكان الذي امره فعطيت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط * سئل نجم الائمة المحكي سلم افراسه الى الراعي لحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ والراعي واشتغل الراعي بمهمة وترك الافراس فضاقت فهل يضمن فقال لان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والافنعم كذا في الفتية * راعى الرماك اذا توهق رمكة فوقع الهوق في عنقها فجد بها فعطيت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر وحدوا اذا كان اجبر مشترك فهو ضامن وعامتهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وفي الولو الجبة وهو الصحيح كذا في التاخرانية * ان اشترط على الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في العتائية * اذا شرطوا على الراعي ضمان مامات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * ان كان الراعي مشتركا برعى في الجبال واشترط عليه صاحب الغنم ان تاتيه بسمه ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة قرح القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان اتى بالسمة الا ان يقم البيئة على الموت ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الركوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المسوط * واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقام البيئة بالبيئة بينه صاحب الغنم وليس للراعي

ان يسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن
 كذا في النار خانية * وليس للراعي اذا كان خاصا ان يوعى غنم غيره باجر فلوا نه اجر نفسه من غيره
 بعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الا اجر كملا على كل واحد منهما
 لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة * وفي الواو الحجة بخلاف ما اذا استأجره يوما
 للحصاد او للخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يستحق الا اجر كملا ويأثم كذا في النار خانية *
 قال ولو كان يبطل يوما او يومين عن الشهر او مرض سقط الاجرة بدرجة كذا في الذخيرة * وان
 اشترط عليه جبا معلوما وسما لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن
 لما اصاب من ذاك وله اجر مثله كذا في المبسوط * قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها
 المدفع اليه واقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس لادان يضمن القابض
 اذ الم يقر ان المقبوض ملك المدعي ولم يقر للمدعي بيته فان افام المدعي البيته ان ما قبض كان
 له واقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان
 مستهلكا كان الملك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط * ولا يقبل قول
 الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي افرقت الدفع انها للمدفع اذ كذا في الفصول العمادية *
 بقرا اهل قرية ولهم مرعى ملتنا بالا شجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في
 خزائن المفتين * الاجير بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب من بصره حتى ضاع كذا في الغيائية *
 قال ابن الاثمة الكراباسي وابو حامد لوقال البقار المشترك لادري اين ذهب الثور فهذا القرار بالتضييع
 في زماننا كذا في التنبيه * وفي الجامع الاصغر مثل الدبوسي من البقار يدخل السرج في الشكلة وارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة واشاة قيل ان تصل
 الى منزل صاحبها يضمن ماضاع قل لاضمان على البقار والرامي وقال بكر بن محمد اذالم يعد ذلك
 خلا مانه لم يضمن كذا في الحاوي للغتاي * زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها فهاهنا
 وجدت بعد ايام قد هلكت ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غيران يذهب بها
 الى بيت كل فالقول للبقار انها دخلها فيها فان امي ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو ادخل
 الباقور في مريضها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل نور الى صاحب كذا في الوجيز
 للكردي * وفي المشتق اشترط البقار على اصحاب البقراني اذا دخلت البقرة القرية الى موضع

مسمى فانا برئ منها فالشرط جائز وهو برئ فان مات بقر رجل منهم فجاء بمثلها الى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني برئ الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في التاتارخانية * ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاضي فخر الدين والفتوى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى * وفي النوازل امرأة بعثت ثورا الى بقر ثم جاء الرسول اليه وقال الثوري واخذ منه فهلك الثوران فامت لها بيئته فلها ان ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليها وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط * وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقره الى البقار على يدي رجل فجاء الى البقار بهذه البقرة وقال ان فلا نبعث اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا قبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار فقد انتهت الامر فيصير البقار امينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية * اهل قرية دفعوا حميرهم الى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمير حتى اذهب بهذا الحمار فاحمل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري اين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغاية * بقار غاب عن الباقورة وقعت الباقورة في زرع رجل وفسدت الزرع لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو ذهاب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع وانلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن الفتاوى * (ارجله) ربه بزي بدوكان رؤاس در آمد راعي در آمد تا برون و اندر جرها شكست) ضمن الراعي لانه سائته كذا في الفصول العمادية * اهل قرية يرعون دوابهم بالنوب فذهبت منها بقرة في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف « وضا من في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على انه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصره هكذا في الكبرى * وسئل عن اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ دابة سرجهم فلما كانت نوبة احدهم استأجر آخر ليحفظها فخرجها الاجير الى المفازة ودخل في بيت لال فضاغ بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا يجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلاف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي * هذا

هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافضا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزنة المفتين * بقار يحفظ باجر فترك البقر من رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف او لحاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا قالوا وان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والآ فلا كذا في فتاوى قاضيخان * البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها مدة يسيرة مثل ان يبول او يأكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العبادية * بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهل تترك بقره وقت السقي بآفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على قطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت او وقعت بقره في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوفه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * (كواره بان كواره بان كواره رضائع ما ندو بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاهه كارهي خودش مانده بود كواره بان كواره رضائع ما ندو بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاهه كارهي غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزنة المفتين * وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم بنقد عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في المتفرقات في النوازل دفع سينا الى صيقله ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط * وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساخر به واخذه الموصو هل يضمن اجاب نعم قال صمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر العقد ان المودع انما سافر به بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعة ان كانت بغير اجرا لما لا يضمن لانه ليس ثمه عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وههنا ما امره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمينا في الاستيعار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلا يضمن كذا في الفصول العبادية * اعطى صائغان باليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطول الذهب واعطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاه الاول بالثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجبره او تلميذه خير مالكة

وضمن ايها شاء عندهما وعند ابي حنيفة رح ضمن الاول ولو ذكر الثاني انه سرق منه بعد صله لم يضمن اما ما دام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والخباط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالوا جرمدا اودابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط * يتيم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا ضاع من خارج العجرة فان ضاع شيء من داخل العجرة بان نقب المص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين * التماس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام منه لا يصنع له يضمن عند ابي حنيفة رح وكذلك الدلال اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب الى رجل لبراءة ويشتري فذهب الثوب ولم يظفر به فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي ورد علي كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالخضان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن وفي جبايات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال ولو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة * الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببذل معلوم ففعل فالأجير يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل وللوكيل ان يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الآجر واذا وهب الآجر الاجر من الوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالاجرة على الآمر كذا في الذخيرة * ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة * والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا وقيل يقتضى به اولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاطلاعي * الموكل مع المستأجر اذا انفاسخا يفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بدع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل أجاز رجل مالكا ففعل ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العقد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان رده فليس له

ان يجزئ من بعد قال رض هذا ليس بجواب للسؤال والجواب ان هذا رد العقد عندنا كذا
 في التارخانية * الوكيل باستيجار دار بعينها بعشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل
 وقال انما استأجرتها بعشرة فلا اجر على الآمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المستئلة دليل
 على ان الاجارة لا تعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة * الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
 ببخار الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخار انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة متوالية
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقية الاجر للسنة
 الاخيرة واختلفوا في جواز هاتين لا يجوز عند ابي حنيفة رح لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار واكثر
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة من الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة
 ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي * ثم اختلف المشايخ الذين
 قالوا بجواز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا او عقود مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد يفسد به العقد عند ابي حنيفة رح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا
 واحدا لانها لو اعتبرناها عقودا فما سوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لامتلاك الاجرة
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط * ونمرة الخلاف
 يظهر فيما اذا أجرد ارب اليتيم ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها
 وفي الاستيعاب ولليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فنفسد الاجارة في السنة الثالثة
 ويتعدى الفساد الى غير هاتين قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى
 كذا في خزنة المفتين * قال الصدوق الامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بثمانية للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو
 اجرمثله واكثر ثم يبرأ والد الصغير المستأجر من اجر السنين المتقدمة ويصح ابرأه عند ابي حنيفة ومحمد رح
 خلا لا يبرأ يوسف رح وان اراد ان يصير معه ما عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب
 للصغير عقار الرضا عا اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار كل سنة مائة يجعل بمقابلة
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين شيء قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المتأخرة الف الاثني مائتين

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرة * وان كان الف درهم أكثر من اجر مثل العشرين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والمالبيك وكل شيء ينتفع به مع بقاء عينه كذا في التناثر خانية * وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة للملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد ر ح في كتاب الشروط في رجاين آجر من رجل دار عشرين فخاف المستأجر ان يخرجها منها فاراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر بقية الاجر فان معظم الاجر اذا كان للشهر الآخر فيهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخارا وجعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا عظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط * وفي الولو الحجة قال آجر تك هذه الدار عشرين بكذا غير ثلثة ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التناثر خانية * في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآخر المستأجر قبل تمام السنة من غير ان المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ يفسخ وحيلة اخرى يفسخ مضافا بعض المشائخ افتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للخرج كذا في الخلاصة * رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الارض فيصير كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى فاضل بن * ولو قال لغيره آجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وامر صاحب الدار ان يكتب لكنا بة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآخر لا يكون بينهما بهذا اجارة لا يجب

ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزنة المفتين * اذا استأجر وقفا من الاوقاف من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يؤجر اكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتن بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارها اكثر من سنة انفع للنفعاء فحينئذ يؤجر اكثر من سنة كذا في التا تاريخية * وان كان لم يشترط شيئا نقل عن جماعة مشايخنا انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو جعفر انا جاز في ثلث سنين ولا يجوز فيما زاد على ذلك والصدور الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفتى بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفتى بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذ ازداد اجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في مخرج الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادة الاجر انما يعرف اذا ازدادت منذ الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها وغلا باتفاق الروايات كذا في المحيط * رجل آجر منزلا كان والده وافته على اولاده ابد اما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بامر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا جزميا او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزنة المفتين * رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقر انهما باشر الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواجب معين ويكون المال حلالا له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا ما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر من آخر دارا او ارضا مقاطعة مدة قصيرة سنة

مثلاً ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لا شك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقداً منفردة
يقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كمر ما اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره
مقاطعة كل سنة اشهر بديل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد
ولم يجد آجرة لبرده عليه حتى جاء ايام الفسخ وحضر آجرة وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وابى
المستأجر الثاني واعتل بعلته ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في
الكرم فلا بديل على الرضاء ولو كان آجرة حاضراً حتى امكنه الرد ولم يرد لا يستط مال المقاطعة
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار روية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر
غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جراً اذ لم يكن عمل في الدار عملاً يبدل على الرضاء
كذا في المحيط * في المتفرقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ فيه
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى
قاضيخان * آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير ان المستأجر بخمسة
دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه
يخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والنم
خمسة للمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي ببيع الدين ليس له ذلك
كذا في القنية * رجل استأجر من آخر دار اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر
هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث
الآجر وبين المستأجر فلمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركه الميت هذه الدار وقيمتها
خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر
داراً من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعدما انفسخت
الاولى بنسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة

بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان
والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كما لبيع فيجب ان يكون في المستثلة روايتان
كذا في المحيط * رجل استأجر اجارة طويلة ثم ان الاجر نقض بناء هابوضاء المستأجر ثم جدد بناءها
كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلو أجرة المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره يبين الايام
المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا
ويستثنى في الاجارة الثانية نصاليتين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا
ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب المشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة
اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز
العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححة بدنا يرد بين موصوفة فاعطاه
مكان الدنانير درهم ثم تفاسخا العقد فالأجير يطالب بالدنانير لا بالدرهم ولو كان العقد فاسداً وباقى
المستثلة بعالها يطالب الأجير باعطاء الدرهم كذا في الذخيرة * واذا غرس الآجر في الارض
او الكرم في الطويلة للمستأجر ائتمن لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار او كسر
الاغصان لا يملك المستأجر المنع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لافي حق الشجر ولو احتطب
المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر ارضاً اجارة طويلة
واشترى الاشجار ليصح الاستيجار ثم اثمرت الاشجار ثم فسخها فالثمار على ملك المستأجر ولو قطع
الاشجار ثم تفاسخا فهي للأجير ولو تلفها المستأجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب
عليه احكام البات ولو تلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن بخير
المستأجر في الفسخ لانه ميب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط
وقاضيان والقاضي بديع الدين لا يضمن النقصان لكنه بخير الاجير كذا في القنية * استأجر الكرم
طويلة ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت
بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم لم يره
وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الروية
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الروية وتوكل من ثمار الكرم لا يبطل
خيار الروية كذا في خزنة المفتين * اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان للمستأجر كتمان

المستأجر احق من سائر الغرماء كالمرتهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لايزاد على المسمى كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المستأجر الاجارة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لاتصح لان الاجارة صارت ملكا للآجر باشتراط التعجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى * استأجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شهرا باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شهرا وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلثة عشر شهرا ليستحق الاجر بالزيادة كذا في الفتية * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره او دفع اليه غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجرة تعا سحا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلافوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيان * الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي * والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زادة الاستصناع ان يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الاديم ويأمر البائع ان يتخذ له خفا يصف له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التاقر خانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال ابو يوسف رح والا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا ارضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد رح واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسعى طول وعرضه وجنبه ورفعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فليقاس ان يجوز ولكن استحسنت وقابل لا يجوز وان ضرب لذلك اجلا يصير سلما ذكر المسئلة في كتاب الاجازات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب

في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلماً بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير سلماً وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلماً بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس ولا خيار لواحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابوسف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلماً بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر منوبين من الاربعمس ليضم اليه منوبين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاصل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخط ونسج كل واحد منفرداً يأخذ اجر مثله والباقي لرب الاربعمس وان خط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما لمناصفة كما شرط ولا يجب اجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى * رجل سلم غزلاً الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال اقضني رطلا من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج منه ثوبا على صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة او لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك علي ان اعطيك غزلاً مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضاً وان قال زدني غزلاً وسكت فانه يجوز ايضا ويكون قرضاً ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة بقياساً واستحساناً وان كان مشروطاً فالمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئاً وقال الحالك لابل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان بكل رب الثوب من اليمين ثبت ما دعه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائماً سأتى الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلا من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجر عملك كذا درهما والقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان ان يجوز وان اجاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئاً وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضا فان كان مستهلكاً ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه على قلته فان بكل من اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن
 الغزل وبازاء اجر الثوب ومعرفة ذلك وهذا ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك
 عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشر وط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل
 في من ونصف لان مناهن الغزل اعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما اصاب
 العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة
 الغزل درهم واجر مثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم
 ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في
 الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشائخ قال
 بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان مازع اليه مثلاً من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي
 من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاً ثلثاً بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح
 عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العدل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بانه يتعرف
 قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل
 قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل
 الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من
 هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وجب
 اعتبارهما يجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجر مثل
 عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون
 بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الا ان يكون التفاوت
 بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت حصة في زيادة الاجر ونقصانه
 ثم ماذا يجب اجر المثل والمسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى وعلى قول
 بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى
 كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب
 تخير بجها على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى ولي فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع
 اليه من الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه

حتى حلف ولم تثبت الزيادة له ان يترك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما وقد عرف مقدارا مادفع اليه من الغزل فان تصادف على ان مادفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهما فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة يبين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الجائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يري اهل البصر من تلك الصنعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهدا للجائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط *
ولودفع سمسما وقال تشرة ور به ينفسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان قد زالتفسخ معلوما عند التجار جاز بخلاف ما لودفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يبين قدر الصفر كذا في محيط السرخسي *
واذا دفع حديد الى حديد ليصنعه عينا ساه باجر مسمى فجاء به الحديد على ما امر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث الجنس بان امره ان يصنع منه قدوما فصنع له مرا ضمن له حديد امثل حديده والا ناء له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الحطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديدا امثل حديده وترك القدوم عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا ساه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما شبه ذلك كذا في خزائن المفتين *
وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وامره بان يتخذ سراجا بهذه الآلات وبآلات اخرى يحتاج اليها لان تمام السرج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمن ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي الامر بذلك واتفقا على ان يعطيه هذا فقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اهلوان السلطان والاثراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال له ان يسترد مادفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا ان افرغ من السراج فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي *
واذا دفع الرجل جلد الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى على

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتعله الاسكاف ويطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمدرح مسئلة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمدرح مسئلة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنهالي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسئلة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهورهالي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمدرح جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعله ويطانه يليق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صرم بكذا ولم ير الرجل النطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرى الاسكاف الرضاع وفي نوادر بن سامة شرط الراء في النعل وهكذا في القطع الاربع وهكذا في ترقيع الخرق فان افيروايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف واتى به ان كان عمله صالحا مقارنا لافساد فيه اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فعدا اعتبار المقاربة للزوم لاحقية المواقفة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر ان صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلثة مثالا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا سكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطى له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عنده باجر معلوم

حتى جازت الأجرة استحسانا للتعامل ففعله بفعل لا يفعل به حتى أفسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الأخذ بأنه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزابلا غير مخزرز لا يجاوز بهما مسمى به وهنا أوجب مع أجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزابلا غير مخزرز والمتصل بخفه للأسكاف في الموضعين عين ما لم يعمل ثم في أحد الموضعين أوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر أوجب قيمة النعل مزابلا غير مخزرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المستثنين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكرنا في هذه المسئلة أن صاحب الخف إذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزابلا له ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا يمكن إيجاب قيمة ما زاد في النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن إيجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد بن ح في المستثنين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشائخنا من قال أراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغاء ما بلغ ومنهم من قال بأنه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحیط * وكذا إذا دفع إلى فلانسي قطعة وأمره أن يتخذ له نعلين ببطانة فهو على ما وصفا فان جاء به غير جيد فلا خيار له إلا إذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغياثية * وإذا استصنع الرجل خفين عند أسكاف فعمله وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والنقطة الذي أمرتك وقال الأسكاف بل بهذا أمرتني وأراد الأسكاف أن يتخلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ إذا دعى أن ما صبغ كان بأمرة وأراد استخلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولودفع إلى أسكاف أن يما يقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه إلى آخر يدرهمين أن اعطاه وأداه من عنده أو وصل بعض الأصيل طابت له الزيادة ولا يتصدق بها كذا في التاتارخانية * ولو أن رجلا دفع خفه إلى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى ففعله بفعل لا يفعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وأن لم يكن جيدا ولا خيار له وإن شرط الجودة فأتى بما ينال على اسم الجيد أجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * وبشرط عليه جيد أفعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وإن شاء أخذ الخف واعطاه أجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في الهدائع * قال ولو اختلفا في قدر الأجر بأن قال الأسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دراهم وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا المينة فالمينة العاقل ولم يذكر الجواب فيما إذا لم يقيم لها مينة ويجب أن يحكم في ذلك قيمة

النعل مزابلا ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبيغ فان كان قيمة النعل درهمًا كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانقين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحد ههنا بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجراف ما اذا اختلفا في اصل الاجراف صاحب الخف علمته لي بغير اجر وقال الاسكاف لا بل علمته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجريين ذكر ان صاحب الخف يغرم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصنا عاتم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة * قال لنجاء رابن لي بيتا فاذا بيته يقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضيا به وبناء وقومه رجل بانفاقهما واني الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير البري وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية * رجل دفع الي صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا علي وضعه قلبا واجرك درهم فصاغه وجاء به محشوا وقال زد علي درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا تخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دانق درهم اجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * دفع مصحفا الى مذهب ليذهب من عنده واره المذهب انموذجا من الاشارة والاحماس ورؤس الآي وائل السور فامر به رب المصحف ان يذهب كذا كذا باجرة معلومة لا يصح لان مقدار الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على ان يخطيه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشر اكين ونعلين استأجرة على ان يخذ وهما له باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فارهما آية ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط * واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما تعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قبعة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاز به المسمى كذا في خزائن المفتين * ولو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط

على البناء ان يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينة فهو فاسد فان عمله فاعمل لصاحب المتاع والمعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط * **الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات** اذا قال لا آجر تركت دارى هذه يوما واحدا بكذا وباقي السنة مجانا فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان * **استأجر مسجدا للعلم فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضا للمستعارة من الخشب** ثم طالب الاجران كان لما طلب له قيمته فيجب اجر المثل والا فلا كذا في الوجيز للكردي * **رجل استأجر دارا مدة معلومة في محلة فتابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النائية قالوا لا يجب الا اجر وهكذا كان ائتمنى والذي كذا في الظهيرية * الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببائع فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عافلا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوبا ليخط له أوجبة ولم يشارطه الا جر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال الفقيه ابو الليث رح عندي ان الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبغيره ففى هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الى بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفا بأنه يخط باجر والحمال كذلك يجب الا جر وما لا كذا في المحيط * قال للخياط خذ باجر فقال لا اريد الا جر فخاطه لا يستحق الا جر كذا في الوجيز للكردي * اذا دفع الى خياط ثوبا فخاطه ولم يشترط الا جر له الاجرة الا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل اقترض انسانا درهم او فانبر واراد ان يسكن دار المستقرض بغير اجر يستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بملك الاجرة حتى يصير قصاصا بشئ ما باع من المستقرض كذا في خزانة المفتين * قال رب الدين لمدينه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكر بها فله اجر مثلها كذا في القنية * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى انه يوفى المستقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمارة كذا في فتاوى قاضيهان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا طالك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع**

تقراضه منه المال فلا جرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الاجرة فيلحق
 ستراض او بعده فلا اجر على المقرض والمكانوت عنده حاربة وقيل الصحيح انه يجب اجر المثل
 الوجهين كذا في المضمرات * قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجل اقرض
 سائدا راهم ثم ان المقرض اجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان
 يكن لحجر الميزان قيمة ولا يستأجر مائة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان *
 تتجارت المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الاجرة كالسكين والمشط والملعة كل شهر بكذا
 يتلف فيه الاثمة المتأخرون فقل يجوز بلاكراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب
 امل مولانا حسام الدين عليا بادي وجلال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية
 توقع على الجواز اجلة الاثمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظهما معا
 ب الاجرو في الفتوى انه لو حفظ العين مع القبالة لاجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا للغير والغير
 مانع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي *
 يدفع المستقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لاجاء حقه
 هلك السكين مثلا واختلافا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة
 نول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجر الى امرأته او الى من في ماله
 بظنه يجب الاجر ولو دفع الى اجنبى لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط
 تزويصير الثاني وكلا لا يحفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع بهذا السكين فتعل المقرض لا اجر
 زمان الانتفاع كذا في الفنية * استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الاقرار بهذا
 ندار او استأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض
 ل ثم المقرض لم يدفع الا اربع مائة وخمسين دينار او مضى على ذاك شهر والمقرض معترف
 مع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى
 المقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض
 تمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المستقرض والمقرض فقد اعقد
 جارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكاك وامره المستقرض بكتابة الوثيقة
 بالقرض

بالمقرض وبدل الاجارة وترك المقرض العين المستأجرة على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند
الكاتب ليكتب ماهيته واصافه مستقصى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب
الوثيقة برهه من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا **اجاب** بعض الاثمة
يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه بيد كل من يعمده وقد
افند هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورعي دفع المقرض
العين المستأجرة على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة
اجر على المقرض كذا في خزائن المفتين * استقرضا من رجل واستأجراه على حفظ العين ثم
مات احد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في تسط الحي كذا في الوجيز للكردي * ولو
وكل المستقرض رجلا لم يستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر
بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة او يعمم بان يقول على آية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ
سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابل به
منفعة الحفظ كما استيجار الخياط والتصارو الطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد المكتبة اليه
ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض
ولو استأجر رجلا من اولئك لحفظ السكين فحفظها احدهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا
لعمل والافضليه كمن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فعملها احدهما كذا في الفنية *
قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (بده بآزده) كذا في جواهر الفتاوى * اذا استقرض
الرعي او المتواي لاجل الصغير والوقف وهذا الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف
والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدامنه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا اتفق بعض مال الوقف
او الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي * تقع على آخر مال وامره بان يدفعه الى فلان
قرضا ويعقد له مقدار الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المقرض وقد استأجر المقرض الوكيل
على ان يحفظ مباد فعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنسخ الاجارة بموته لان من
عقد له الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو
الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائن المفتين * ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة
المرسومة على ان يخرج الموكل من مهدة كل ما لازم عليه ففعل فالاجر والاستقراض على التوكيل

كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها حتى امرة رب الدار ان يعطي رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون قرضا لرب الدار على القابض . ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت احدهما لا سبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر نقدا المستقرض ارد ان اجرة الدار يرجع على الآخر بما اعطى وان نقدا فضل لم يرجع على الآخر الا بمثل ما امرة بالاداء ويرجع الآخر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة * واذا وجب للأجير على المستأجر مال بالقرض ونحوه فقال المستأجر للأجير احتسب هذا من مال الاجارة وثار سببه (فهو رازمال اجارة) فقال الآخر (فهو رقتم) فقد انتسخت الاجارة بقدره كذا في المحيط * لو كان للمستأجر على الآخر دينار ولا جرة دراهم فنقاصا يجوز وان كان الجنس مختلفا بالتراضي كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة شرمية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها هي اجر مثله في وقت العقد طاب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى * جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتفسخ الاجارة المعهودة فتواري المقرض او كل بنفسه على انه ان لم يؤده غدا فعليه الالف فجاء به فتواري المكفول له او حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بالمال فتواري الدائن ان علم القاضي تعنته وقصده الاضرار بنصب وكيله لا يسلم له المال وتفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيله مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهدا فيه كذا في الوجيز للكردي * ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو للعاقدا لانه غاصب فقال الفقهاء ابو الليث رح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصير غاصبا اما بدونه لا يصير غاصبا وصدي ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر احدث في المستأجر بناء او غرسا ثم انتقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته او كثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان فعل باذن المالك قال وان كان قال وذكر في الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او يمرورة في ارضه فاطلق له ذلك ثم بداله ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر ابن سناء من أبي يوسف رح رجل استأجر من آخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها

ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب
بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل أجر ارضاً من جملة قرية معقدة متفرقة
سماها منقص ماء قناتها وأختيج الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة
على الآجر على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا تجب النفقة على
المستأجر ايضاً في غير ملكه وارض الآجر وكانت قرية منفردة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء
قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في مائها ليس له ان يلزمه الانفاق لا محالة
لكن ينظر في النقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء من بعض الارض التي
وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب منه على الرواية التي اعتمد
عليها القدر وي فيما انقطع الماء والشرب من الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو
بالخيار في الباقي ان شاء امسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً يسيراً بحيث يصل الماء
الى الارض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرراً فاحش فهو بالخيار
ان شاء فسخ الاجارة وردها وان شاء مضى على الاجارة بما سمي من الاجارة هذا هو الجواب في هذه
المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابو المعالي نور الله ضريحه ووصانابه
وام يذكر في الكتاب ولو أجر القرية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في (شبانه روز) فنقص
وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي
شيخ الاسلام هكذا ذكره الصحيح * رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولي
المسجد سنة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه بذر الدافع
فلما حصد قال اهل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فبأخذ ثلث الغلة للمسجد على
عرف اهل القرية فقبضوا منه جبرافان اقام المستأجر البينة ان الآجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض
اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الاجر
المسمى وان لم يقدر على اقامة البينة على كون الآجر متولياً يجب عليه اجر المنزل ويسترد
ما قبض من اهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الائمة المكي
والقاضي عبد الجبار استأجر ارضاً وقفاً وخرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر
ان يستقيها باجر مثل ان اذالم يكن في ذلك ضرر قيل لها ولو ابى الموقوف عليه الا القلع هل لهم ذلك

فقال لا كذا في الثنية * قرية فيها ارض سبيل اجرها اهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة
القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في حواضر الفتاوى * وتكره اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام
من اكل اجور اراضي مكة فكأنما اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان *
رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه ان لم يرز المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان
لم يتعرض المالك بذلك واقرا الاجر عند الحاكم بذلك فللمستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر
الاجر ولم يدع المالك شيئا ولا يتعرض له ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق النسخ في ذلك
التدروان مام انه ملك الغير وكيل السلطان اذا اجر قرية من رجل اجارة شريفة نزرعها المستأجر
ثم ازداد اخرى الاجارة فاجذ منه واجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها
وحبوبها نهالها فملك الاول هكذا في حواضر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الارض مزارع اتم اجرها
مع رب الارض لا تخاف الغالب فله الثلث من الاجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكرب
كذا في الثنية * عن ابي يوسف ر ح اجر عبدة من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذرو سلمه الى
المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن
كذا في الذخيرة * ابن سعادة عن محمد ر ح رجل اشترى من رجل دارا بعبد سنة فسكن المستأجر
الدار ثم ناقضت الاجارة في العبد فاميرد العبد ووطئه اجر مثل الدار واذا غصب رجل الدار المستأجرة
من المستأجر ثم تركها الغاصب فاراد المستأجر ان يمتنع عن قبضها في باقي المدة واراد الاجر ان يمتنع
عن التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع عن القبض في باقي السنة ولا الاجر ان يمتنع عن التسليم قال بعض
مشائخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله لم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر
يتخير متى الاصل اذا استأجر عشرة اشهر من الاصل الى مكة بعبد بعينه او بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة
جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك
العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير
عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر المثل مات العبد ارام يمت كذا في المحيط * استأجر
مشتري العبد اليك قبل قبضه شهر ابدروهم لتعليم الخبز والحياطة جاز له الاجر ان علم وان مات
في يد البائع قبل الشهر او بعدة مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجر لغسله
او خياطته

او خياطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والامن البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض * وهن دار غيرة وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لاشي عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ جاز كذا في السراجية * وسئل عن استأجر دارا مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومنعه فيها فاراد المؤجر اخراجها ونسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر في بعض الشهر فتمت مضي هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجهما ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى * رجل تكارى منزلا كل شهر يدراهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار ان ينسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد ر ح ليس له ذلك وعلى قول يبي يوسف ر ح له ذلك كذا في المحيط * واذا تكارى منزلا كل شهر يدراهم على ان ينزل ولا ينزل غيرة فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلهما وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة ماؤلة وتا ويلها ان لا تكون للمنزل بشرط لوعة ولا بخر وضوء كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراه فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها بكراه اولم تخبره فالاجارة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك علي مع نفقتك اجر المنزل كذا وكذا اوضحته لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تنقاصى عليها بالاجارة فعليها اجر المثل كذا في القنية * قال في الاصل ايضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر بدرهم واشترطافيا بينهما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والآخرة مقدمه ولم يشترطا ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة لكل واحد منهما ان يرجع من ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة لا تقسد اذا لم يكن شرط ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرطن ذلك في باصل

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللحاضر سكنى نصيبه لاجمعيه وللغاضي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجر وان لم يقسم سكن الشريك قد رخصته وعن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للمكروري * دار معدة للاجارة صارت ارباعين ثلثة سكنها احدىهم بغير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في الفقيه * رجل استأجر حجره في خان مدة ووضع فيها مناعه واقفلها وغاب فجاء متقبلا الخان ونجم القفل بغير مفتاح واخرج المتناع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد مناعه الى الحجره واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتناع كذا في الخلاصة * في اليتيمة سئل ابو ذر عن استأجر دار افسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت ابا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ونفع الى الصايغ ليتخذ له قمعة بكذا من الاجر والصايغ يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآمر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قمعة ثم جاء المالك هل له ان يأخذة فقال ليس له ان يأخذة قلت لو غصب تبرأ ففعله سوار افجاء المالك فقال له ان يأخذة بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لاؤجره منكم لانه لا حق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة ايام فالحق عليه وقالوا آجره منا وانا ندفع ذا اليد ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل يصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا يصح فيها بقي من المدة الاولى كذا في التاتارخانية * آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك بطيب له لان اخذ الاجرة للاجارة قال رض فعمل اخذ الاجارة اجارة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فلغا قد كذا في الفقيه في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخدمه فاجر المثل عليه ولو صعب دارا معدة للاستغلال او موقوفة لليتيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يريد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك وهو الاولى وعن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في الفقيه في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر

مشاطقة لثريين العروس فالوالايطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل
ينبغي ان يجوز الاجارة ان كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه العروس ويطيّب لها
الاجران نزيين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى اهل بلدة نقلت عليهم مؤنات العمل
فاستأجروا رجلا باجرة معلومة يذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم ليتخفف عنهم بعض الحيف
واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكرهنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهيأ له
اصلاح الامر يوما ويومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بمدة فان وقتوا للاجارة
وقتام معلوما لا جارة جائزة والاجرك له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر
مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب
الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الا مؤقتة وبه يفتي هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب
القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما ويومين كذا في المصبرات * عين ماء
لقربة استأجر بعض اهل القرية اجيرا يقطع الاحبار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة
لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين واسفلها
ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر لو حفر عينا اخرى في غير حريم
هذه العين فالماء له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوي للقنائين * وليس له ان يجري
تلك الزيادة في نهر اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في ارض الموات او في ملك
نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر مرامن رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر ادع
المُرْعِدَ الا جرح خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع
كيد المودع ولو كان مكان الوديعه عارية وباتى المسئلة بحالها فني وجوب الاجر في مدة العارية
روايتان كذا في الذخيرة * وروى بشرى بن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلا لبنى له حائطا راه
موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض ومرضه على ان يبني كل الف آجرة
بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبني في السفلى فادخل الف آجرة بالجص المسمى لها
ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بقي
على القسمة كذا في المحيط * استأجر دارا وبني فيها حائطا من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار
ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبني بالحائط

من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين (كه باخسه زده باشد) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط من شمس الائمة الا وزجدي قال لطيان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في موارته ازداد الخراب واصلاح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجل لبني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الاجر بحسبه ولو استأجر لحفر بئر عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اقدرا ان احفر البقية من غير مدراج حسه حتى يحفر ولو دفع الي رجل مالا يدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دئعت وانكر المرسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتارخانية * قال محمد رح فيمن فصب من آخر ارضه او آخرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فلا جر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى * وفي القندوري لو استأجر من آخر دارين فانه دمت احدهما وفضبت او ما اشبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فافر المدعى عليه للمستأجر فارد مدعى الشراء ان يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فافقره لاحدهما فاراد الاخر ان يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى * في البيهقي سئل علي بن احمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذلك كذا في التاتارخانية * ولو دفع اليه عبد اعلى انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجاره سنة كذا فقبض وهلك ضده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال اردت المالك ان كانت قيمته سئل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية * واذا اشترى شيئا واجرته من غيره قبل القبض لا يجوز كمال الوباعدة وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً قيل هو على الخلاف في البيع وقبل لا يجوز الاجارة اجما كذا في المحيط * تعيب الحائوت عيباً لا يصلح العمل فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحائوت مالم يرد له لكونه معيباً وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية * رجل دفع الي آخر حجولا ليربها فاذا اكبرها عنها فاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها والحائوت اجرة الحفظ مستأجر حائوت انليس وغاب ليس لا قربا منه ان يردوا الحائوت الي مالكها ويقسخوا الاجارة ولو بقي العقد وبقي المستأجر

وبقي المستأجر عابدا حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعلقه تجب الاجرة بتمامها
 كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلا لحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارا على العجلة
 فجاء بها على الماء قبل ان اجرا المثل كذا في الذخيرة * قال محمد ر ح لو اكترى من رجل
 ابلا على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه الحمال بابل فامر به المستكري فحمل وقد
 اخبره المستكري انه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد مطب بعض
 الابل لا ضمان على المستكري ولو استأجر دارا شهرا ثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر
 تقبل شهادتهما ولو استأجر طحانا ليطحن له بدرهم فطحن ومجن وخبز واكل ان شاء ضمه الدقيق
 وللعامل الاجر وان شاء ضمه الحنطة ولا اجر عليه في ذلك رجلا ان استأجر شيئا ودفعت احدهما
 الى صاحبه ليمسكه ولا ضمان عليه اذا كان شيئا لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية * رجل تقبل من
 رجل طعاما على ان يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في اكثر من ذلك
 لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة ر ح اما على
 قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوال سئل
 القاضي بديع الدين (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر ان يأخذها كذا لثمار قال
 نعم كذا في التناخانية * اجرة الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال ولا فعلى ابيه واجرة
 القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة واجرة سجان سجن
 الفاضلي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمرناشي قبل في زماننا اجرة السجان تجب على رب
 الدين لانه يعمل له كذا في التنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فاليزا بذر او
 بذر ارضه هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائما وقيمته
 لو كان هالكا كذا في التناخانية * استأجر رجلا ليدهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار
 نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فترك الحمولة على المستأجر ثمه وطلب نصف
 الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا
 في فصل الاستئجار ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فيتا مل من الفتاوى
 كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الاوزجندي عن رجل استأجر
 رجلا ليقود النار في المطمورة لبلبة فقبل ونام في بعض الليل فاحتقت المطمورة وما فيها بل يضمن

الاجرة قال لا قبل له فان اوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم كذا في التاثر خانية * رجل دفع اليه آخر مشرة امعاء من نحاس واستأجره باريعين درهمين ليدققه فصار بعد التدقيق تسعة امعاء يجب عليه اجرة مشرة امعاء او تسعة امعاء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوقية على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجران العينية في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل والا فلا وما تواضع عليه السماسة من المقادير في بيع الاشياء فذلك هديان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل كذا في الظهيرية * واذا استأجر رجلا لينبي له في هذه الساحة بيتين ذوي سقطين او ذوي سقف واحد وبين طوله وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوى ابى الميث انه لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان بالآت المستأجر للنعامل كذا في المحيط * في النوازل سئل ابو بكر عن رجل آجر من رجل داره كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ اجرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه داره وبحسب عليه ما اخذ من المستأجر فجاء البائع بالدارهم فاراد ان يحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر جاز له ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع فالبيع فاسد كذا في التاثر خانية * وسئل شمس الائمة الاوزجندي عن دفع اليه طبيب جارية مريضة وقال له ما لجها بما لك فما يزاد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب ذلك بوبرئت التجارية فللطبيب على المالك اجر مثل المعالجة وثمن الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية مريضة الى طبيب وقال ما لجها فان بروت فما زاد من قيمتها بالصحة بيننا فعا لجها حتى صحت له اجر المثل وقدر ما انفق في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حبسها لا ستيفاء اجرا لمثل كذا في الوجيز للكردي * معلّم طلب من الصبيان ثمن الحصير او القصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاء بدرهم فخطبها المعلم بدرهم نفسه او صرف بعضها اليه حاجة نفسه او اشترى حصيرا وبعد استعما لهم زمانا رفعها وجعلها في بيته فله ذلك كذا في جواهر الفتاوى * الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في الوجيز للكردي * قال الكرخي قال اصحابنا جميعا في المعلم والاسنان الذي يسلم اليه الصبي في صدقة

اذا ضربا بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنه واما اذا ضربا باذن الاب او الوصي لم يضمنه
وهذا اذا ضربا ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك ضمنه على كل حال كذا في الجوهر والنيرة *
وفي النوازل سئل عن رجل له اجير فمردك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا ان يكون
ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه اليه رجل في السوق فرأى منه بطلاة
وشكا الرجل اليه خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له ان يؤدبه قال الحسن رح لا يؤدبه كذا في
التاريخانية * رجل دفع غلامه او ابنه اليه النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فاراد النساج
ان يسلم الغلام اليه نساج آخر ليعلم له ذلك العمل فقد قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح
كذا في الذخيرة * لو قال اريد انسايا كتب لي صكا فقال رجل ادفع اليّ شيئا فاني اجدته ونفعه
اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في السكاك اذا غلط في جمع
حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له وان اصلحه فلا امر الخيارات رضي به فللكاتب اجر
مثله كذا في المحيط * امر صكا فكتب له صك الشرعي فافتنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على
الامر كذا في القنية * يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة
غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولفظ بعضهم اذا حكم
وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره وكذا في فتاوى الغرائب *
ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق وياخذ قدر ما يجوز اخذه
لغيره كذا في الملقط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي عن مقدار اجرة الصكاكين فقال الوثيقة
اذا كانت ببال يبلغ الفاف فيها خمسة دراهم وان بلغ الفين ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى
يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة
آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة
دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهما ونصف في
الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكر لنا السيد الامام الاجل الاستاذ
ابوشجاع ربح قال شيخ الاسلام هذا كانه عروى عن ابي حنيفة رح ومن بعض اصحابنا المتقدمين
رح كذا في الذخيرة * واما اجر كاتب القاضي وقضائه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم
فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجره هذه الصحيفة التي يكتب فيها صوم

المدعي وشهادة الشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والاجعله في بيت المال سئل بعضهم اجرة السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال فاضيلان على من استأجر الكاذب وان لم يستأجره احد فعلى الذي اخذ السجل واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم الى درهم واذ اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم واربعة وذكروا بعضهم اجرة المشخص في بيت المال وقيل على المنبردك السارق اذا قطعته بده فاجرة الجلاد والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو امر القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه لاستخراجه المال ويسمى موكلا ومؤنته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المأزكي يأخذ الاجر من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فاثبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجالة ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء والحاصل ان مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحتجج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسانا لما لا لاجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول النفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقيههم ويقعد الشهود ويقيههم له وينجز من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي شيئا كذا في فتاوى الغرائب * اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الائمة المكي القاضي اذا تولي قسمة التركة لاجر له وان لم يكن مؤنته من بيت المال وفي المحيط وشرح ابي ذر له الاجر اذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة ان لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون باجر المثل كذا في القنية * رجل استأجر اجيرين يعملان له عمل الزراعة بيقورمين له لاحدهما بقرين ولاخر بقرين فاستعمل احدهما غير ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل بضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل احمالا من الطعام

من الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاماً فلم ينم أن المودع سأل المودع أن يرد عليه إحصاءه حتى يحصل إلى مكة فدفع إليه طعام نفسه ولم يعلمه به فحملها المودع على إبله حتى أتى بمكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه كذا في المحيط * متولى الوقف والوصي إذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الإمام الأجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغام بالغ عند بعض علمائنا وعليه الفتوى الوصي إذا اتفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير أو له قال الشيخ الإمام ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الإجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان * ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المنبوع كذا في الوجيز للكردي * مريض أجر دارة بأقل من أجر المثل جازت الإجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حانوتاً وموقفاً على الفقراء وأراد أن يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير أن يزيد في أجره الحانوت على قدر ما استأجره فإنه لا يطلق له البناء الآن يزيد في أجره فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وإن كان هذا حانوتاً يكون معطلاً في أكثر الأوقات وإنما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فإنه يطلق له ذلك من غير زيادة في الإجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسرها فحطب بالقدر والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا إن كان في ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولي يجد من استأجرها بثلث الإجرة كان على المتولي أن يمنعه من ذلك فإن لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وإن كان لا يجد من يستأجرها بثلث الإجرة فللمتولي أن يترك الحجرة في يده إلا إذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * جامع الفتاوى ولو استأجر حماراً كل شهر بعشرة فأجره شهراً مع سرج المستأجر بعشرين درهماً طاب له حصّة السرج كذا في التاتلرخانية * رجل استأجر لحمل مائة من رطب إلى بلد كذا فجفف في الطريق وعاد إلى خمسين فإن كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الإجرة وإن استأجر لحمل مائة من هبأ إلى بلد كذا يعطى النقصان من الإجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع إلى رجل ثلثة أوقار من لبن أخذ منها صابوناً وجعل الغلي من مده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه أجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة *

ولو استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان
لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب
ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجارة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاخر خاتمة *

استأجر طاحونة واجرهما من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الاول للمستأجر الثاني انفق في صمارة هذه
الطاحونة فانفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك
لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون
الشرط كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلقي باب
الدار رب الاصطبل اراد رب الحجرة ان يمنعه هل له ان يمنعه قال له ان يغلقي الباب في الوقت
الذي يغلقي الناس ابوابهم في تلك اللحظة كذا في التاخر خاتمة * رجل استأجر موضعا ليعمل فيه الدباغة
والجبران يمنعه من ذلك قال انه ضرر عام (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلثة استأجروا على
عمل بالشركة فمرض أحدهم وعمل الآخران ذلك العمل فالاجارة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه
كذا في السراجية * (مردی آسیا بمردی اجاره همین آجر کند مها فرستاد بنزد یک همین
مستأجر تا آرد کند آرد کرد مزد واجب نشود و اگر گفته باشد آجر که به همین آسیا آرد کن مزد واجب
شود) كذا في التاخر خاتمة * (مردی را از غله دارد و كان خویش غلهای گذاشته میباشد و غله دار
در گذاردن غلهای گذاشته معاطلت میکرد و خداوند و كان بتقاضی مراعات کرد قاضی و كان
مهر کرد در بندهد که برور و كان مهر بوده باشد غله واجب شود یا نی جواب آنست که نی چه غله دار
مهر قاضی را نتواند افکندن) فصار متعوضا عن الانتفاع بالمكان فيستطع عنه الاجر وفيه نظر
والاصواب انه تجب الغلة (بافنده شانه افندگی بمزد گرفته است هر روز ببدل معلوم و آن بافنده
در مغاک وقف بافندگی میکرد و متولی شانه را از جهت غله دار و كان گروید چند روز بداشت
مزد شانه در آن مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را وقت
مقابل با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست نی) وفيه نظر والاصواب انه يجب كذا في الذخيرة *

اذا استأجر ارضا للزراعة فزوع فاصطلمه آفة كان عليه اجر ما مضى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة
بعد الاصطلام كذا في خزائن المفتين * اذا باع الآجر المستأجر من اجني ثم ان المشتري دفع
الشن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الآجر حاضر ان كان مبتوعا وان لم يكن حاضرا

لا يكون متطوعا كذا في التناثر خائية * الغاصب اذا آجر الدار او العبد ثم قال المصوب منه انا امرتك
 بالاجارة فقال الغاصب مانا مرني كان القول قول المصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة
 الاجارة قال المصوب منه كنت اجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بيينة كذا في فتاوى
 فاضيلان * ولو فصب دارا فآجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان
 افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب
 كان للغاصب ان يشترد الاجرة كذا في خزائن المفتين * اخذ الا بقى رجل وآجره فالاجرة للعائد
 ويتصدق بها فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبيدك وقد سلمت اليك
 فهي للمولى ويحل له كلها استحسانا لا لاقباسا كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة
 ونقطعها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى يبس والارض المستأجرة لها الطريق في ارض
 رجل آخر فاراد المشتري الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض
 المستأجرة فخشبتة وحولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له
 ان يمنعه كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر غلاما او مرضا وقبضه
 وآجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري
 هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من
 المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب
 كذا في الذخيرة *

والله اعلم

بالصواب

**

*



FUTAWA ALUMGIRI ;
A COLLECTION
OF
OPINIONS AND PRECEPTS

MOHAMMADAN LAW.

COMPILED BY

SHEIKH NIZAM,
AND OTHER LEARNED MEN,

BY COMMAND OF

THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

VOL. IV.

CALCUTTA:

PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;
UNDER THE AUTHORITY OF
THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.

1832.

FUTAWA ALUMGIRI;

A COLLECTION

OPINIONS AND PRECEPTS

OF

MOHAMMADAN LAW.

COMPILED BY

SHEIKH NIZAM,

AND OTHER LEARNED MEN,

BY COMMAND OF

THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

VOL. IV.

CALCUTTA:

PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;

UNDER THE AUTHORITY OF

THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.

1833.

